

كِتَابُ  
التَّجْنِيسِ وَالْمُزِيدِ  
(لصاحب الهداية)

الإمام علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفَرغاني الرَغَيباني رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى  
المتوفى ٥٩٣ هـ

محققه وعلوه عليه وشرح أحاديثه  
الدكتور محمد الحمدي تلميذ حفظه الله تعالى  
الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية العالمية بأبوظبي

الجزء الأول

من منشورات  
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

١٣٧٠ هـ - كاردن البيت - كراتشي - باكستان

2007



جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والعلوم الإسلامية علماً بأن هذه النسخة مسجلة لدى الجهات القانونية لا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأية صورة أو وسيلة إلكترونية كانت أو التسجيل أو خلافه بدون إذن كتابي مسبق من الناشر

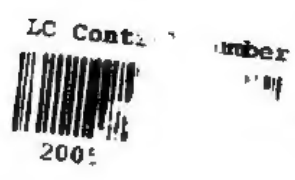
# الإسلام، القرآن والعلم في الإسلام

المركز الرئيسي: ٤٣٧ دي كاردين إيت ليه كراتشي ٧٤٥٥٠ باكستان  
الهاتف: ٧٢١٦٣٨٨ فاكس: ٧٢٢٣٦٨٨ - ٩٢٢١

فرع أول: امرود باناس، ابداء جناح مرود كراتشي تلفون: ٢٦٢٩١٥٧  
فرع ثاني: H 8/1 إستريت 3 مقابل الشفاء إنترنشنل هاسبل، إسلام آباد

أشرف على طباعته بيروت: **فهيكت إنشرون**

الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م  
الصف والتصميم: إدارة القرآن كراتشي  
الطبع والإخراج: بيروت، لبنان



ويطلب أيضاً من:

- المكتبة الإمدادية ..... باب العمرة مكة المكرمة، السعودية
- مكتبة الإيمان ..... السماوية، المدينة المنورة، السعودية
- مكتبة الرشد ..... الرياض، السعودية
- إدارة إسلاميات ..... انار كلي لاهور، باكستان
- دار الإذاعة ..... كراتشي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كلمة الناشر

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد،

فنشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقنا لإخراج كتاب «التجنيس والمزيد» للإمام على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى رحمه الله تعالى المتوفى سنة ٥٩٣ هـ المعروف بصاحب الهداية.

هذا الكتاب يصدر لأول مرة محققة حصل عليه المحقق الدكتور محمد أمين مكي حفظه الله تعالى الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية إسلام آباد باكستان درجة علمية في العلوم الشرعية من كلية دارالعلوم جامعة القاهرة بتقدير ممتاز عام ١٩٩٥ م.

«كتاب التجنيس والمزيد» كما ذكره محققه في مقدمته عبارة عن مجموعة أحكام فقهية متنوعة في الفروع في مذهب أبي حنيفة التي استنبطها المتأخرون، ولم ينص عليها المتقدمون إلا ما شذّ عنهم في الرواية.

و«كتاب التجنيس» : هو تنمة لما بدأ بجمعه الصدر الشهيد حسام الدين من كتب المتأخرين، وهي : النوازل للسمرقندى، وعبون المسائل له، وواقعات الناطقى، وفتاوى ابن الفضل، وفتاوى أئمة سمرقند.

وتوفى رحمه الله قبل إتمامه، فقام تلميذه برهان الدين المرغينانى بإتمامه ونحسب نظامه، مزيداً إليه من كتب مشايخه وشيوخ مشايخه، وهي الأجناس للناطقى، وغريب الرواية لأبى شجاع، وفتاوى نجم الدين النسفى، والفتاوى الصغرى للصدر الشهيد، ومن شرح الكتب المبسوطة والمتفرقات؛ لقد ذكر المصنف ذلك بنفسه مفصلاً في مقدمة الكتاب.

ولم يكتفِ برهان الدين المرغياني بجمع أقوال المتأخرين والمتقدمين في هذا الكتاب، بل قام بتنظيمها تنظيمًا جيدًا وتحسين أسلوبها أسلوبًا علميًا مع بيان الحجج والأدلة النقلية والعقلية، هذا إلى جانب آراءه الخاصة وأقواله السديدة التي أبرزت شخصيته الفقهية على طول الكتاب بترجيح البعض على البعض الآخر مع إثبات التعليل.

بعد هذا العرض المتواضع يمكن أن يقال: إن كتاب التجنيس والمزيد مجموعة كبيرة من فتاوى المتأخرين والمتقدمين الذين كانوا أعمدة في الفقه وأعيانًا في علم الفتاوى، وهذا الكتاب خلاصة جهدهم العريض، ومن ثمة كان هذا الكتاب خير معين لأهل الفتوى، ولكل من أراد أن يستعين به، ويكشف خبايا المسائل.

ونشكر محقق هذا الكتاب الدكتور محمد أمين مكي حفظه الله تعالى الذي بذل جهوده الرافية وتحمل المتاعب في إخراج هذا الكنز الثمين أمام الأمة الإسلامية بتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه بما يستكمل غاياته ومقاصده ويتم فرائده وفوائده في ذوق علمي رفيع تتجلى فيه خدمات المحقق.

ندعو الله سبحانه وتعالى أن يجزي مؤلف هذا الكتاب ومحققه عن العلم وأهله خير الجزاء وجزي بالخير أيضًا ناشره وطابعه وأن يجعله ثقلًا كبيرًا في زاخر حسناتنا، وأن يوفقنا للمزيد من مثل هذه الخدمات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كتبه

نعيم أشرف نور أحمد عفا الله عنه

١٥ / من شوال سنة ١٤٢٤ هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

سبحان الذى أبدع السماوات والأرض بقدرته، وخلق أنواع المخلوقات وأجناسها بعظمته، وفضل بعضها على بعض بحكمته، وعلم الإنسان ما لم يعلم، وبين لهم طرق المعاش والمعاد، ونظم لهم سبل الحياة وقوانينها، وأرسل إليهم الرسل والأنبياء، وأنزل عليهم الكتب والصحف السماوية، ليعلمهم الأحكام الإلهية والقوانين الربانية، وأمور دينهم ودنياهم، ويهديهم إلى ما فيه خير الدنيا والآخرة.

نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة لأجلها خلق الكون، ونظمت أمس الحياة، عليها مدار الحياة والموت، والثواب والعقاب.

ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، الذى جعله الله رحمة للعالمين، وهدى به من شاء من عباده إلى الصراط المستقيم، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله الطاهرين وأصحابه، ومن تبع هديه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الله سبحانه وتعالى ميز بنى البشر عن سائر المخلوقات بنعمة العقل والنطق، ورفع شأن العلماء بالعلم، وجعلهم زينة الأرض، كالنجوم فى السماء يهتدى بها فى ظلمات البر والبحر.

يقول الله تعالى فى شأنهم: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾<sup>(١)</sup>.

(١) سورة المجادلة: الآية ١١.

وجاء فى آية أخرى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>. ويقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>، وجعل العلوم بأنواعها المختلفة خيراً للعباد، ومن أشرفها وأنفعها علوم الشريعة، لا سيما علم الفقه الذى هو لبّها، به تعرف الأحكام والفرائض والواجبات والسنن والمستحبات، وبه يميز الحلال والحرام، والجائز والمكروه، وغير ذلك من أمور الدين، لقد أمر الله تعالى عباده بالعبادة، وأتباع ما أمر به، واجتناب ما نهى عنه، وأن المؤمن لا يحسن عبادته، أو طاعته بالجهل، فلذلك فرض الله تعالى على كل مسلم ومسلمة طلب ما يحتاجه من العلم فى حياته، حتى ينفى عن نفسه الجهل، ويعبد الله تعالى كما أمره.

وعلم الفقه هو الحاكم بين الحق والباطل، وبدونه يعيش المرء حائرًا كالأعمى يتخبّط يمينًا وشمالًا؛ لأن الإنسان العامى ليس باستطاعته أن يستخرج ما يحتاج من الأحكام بأدلتها الشرعية، وذلك عمل الفقهاء المجتهدين الذين خصّهم الله من بين سائر العباد، ووضع على عاتقهم هذه المهمة الصعبة.

يقول الله تعالى فى حقهم: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا تَقْرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

والذين وضعوا القواعد والأسس لاستنباط الأحكام بأدلتها الشرعية هم فقهاء الصحابة، والأئمة المجتهدون من التابعين وأتباع التابعين رضى الله عنهم أجمعين.

ومن أوائل المجتهدين أبو حنيفة النعمان وصاحبه يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن الحسن الشيبانى رضى الله عنهم الذين استنبطوا الأحكام، ووضعوا

(١) سورة الزمر: الآية ٩.

(٢) سورة فاطر: الآية ٢٨.

(٣) سورة السجدة: الآية ٢٤.

(٤) سورة النوبة: الآية ١٢٢.

المسائل من كل جنس ونوع، جليها ودقيقها.

قال العيني في "البنية شرح الهداية": إن ما وضعه أصحابنا من المسائل الفقهية هو ألف ألف ومائة وسبعون ونيف مسألة.

وقال الخطيب موفق بن أحمد المكي في "مناقب أبي حنيفة": عن مالك ابن أنس رضى الله عنه وقد قيل له: كم قال أبو حنيفة: في الإسلام؟ قال: ستين ألفاً يعنى مسائل، ثم قال الخطيب: ذكر الثقة أن أبا حنيفة قال: في السنة ثلاثة وثمانين ألفاً وثمانية وثلاثين أصلاً في العبادات وخمسة وأربعين أصلاً في المعاملات.

وقال غيره: إن أبا حنيفة وضع ثلاثمائة أصل، كل أصل يخرج منه عشرة من الفروع<sup>(١)</sup>.

إلا أن الحاجة إلى الاستنباط لم تنته بذلك، فجاء بعدهم تلامذتهم وتلامذة تلامذتهم على اختلاف طبقاتهم ليستكشفوا ويستنبطوا مسائل أخرى، لسبب الحوادث المتعاقبة والنوازل التي تنزل كل ساعة، حتى استقر الأمر إلى ما عليه الآن فقهاء المذهب.

وجاء بعدهم مشاهير فقهاء المذهب، وقاموا بجمع وتوضيح هذه المسائل، وبذلوا كل ما لديهم من جهد وإمكانية في سبيل خدمة ما قام به المتقدمون، وخدمت جهودهم المباركة، والشرعية الإسلامية بوجه عام، والفقه الإسلامى بوجه خاص، وكانت ثمرة جهود هؤلاء العلماء المخلصة آلاف المجلدات النافعة التي كان لها الفضل الكبير في حفظ هذا التراث الفقهي للأجيال بعدهم، إلا أن أغلب هذه الكنوز مطمورة في مكتبات العالم، ولم تحظ بدراسة علمية وإثراء المكتبات الإسلامية بها، ونحن في عصرنا هذا، عصر النهضة العلمية في أمر الحاجة إلى إخراج هذه الكنوز حتى تعم الفائدة الجميع، أسأل الله العلى القدير أن يحفظ هذه الثروة العلمية، ويخرجها على أيدي أهل العلم والباحثين، وهو بالإجابة جدير.

ومن رحمة الله تعالى بالإنسان أن يكومه بالدين الإسلامى، ثم فقهه فيه.

(١) البنية شرح الهداية (١/٥١، ٥٢) - ط: دار الفكر -

لقد أكرمني الله تعالى بالاتجاه إلى الدراسة الإسلامية في سن مبكر، حيث التحقت بعدد من المعاهد الدينية بالقارة الهندية بمختلف المراحل التعليمية حيث تخرجت منها، وكانت الدراسة الفقهية فيها على مذهب أبي حنيفة رحمه الله، وكان جلّ اهتمامها بكتاب الهداية أشد الإهتمام، خاصة في المرحلة الجامعية، لقد شاءت إرادة الله أن أقضى مع هذا الكتاب العظيم فترة دراستي الجامعية، وأثناء مذاكرتي له كنت أستعين بكتاب "فتح القدير" لابن الهمام، وهو أفضل شرح لكتاب "الهداية"، وقد تعرفت فيه على كتاب "التجنيس والمزيد" الذي هو موضوع بحثنا، ولقد عزز ابن الهمام كتابه المذكور بمسائل من كتاب "التجنيس" كثيراً، من تلك الفترة كانت رغبتى الملحة بالاطلاع على هذا الكتاب لهذا العالم الجليل.

ومن كرم الله تعالى على أن التحقت بكلية دار العلوم جامعة القاهرة؛ لأتابع دراستي التخصصية بقسم الشريعة الإسلامية، وبعد اجتياز المرحلة التمهيدية فكرت في اختيار موضوع لمرحلة الماجستير، وسرعان ما بدر إلى ذهني كتاب "التجنيس والمزيد" حتى قمت بالبحث عنه في دور المخطوطات، واطلعت على عدة نسخ منه، ثم بدأت أنأكد في فهارس الموضوعات المسجلة في الجامعات عما إذا كان قد سبق تسجيله أولاً، فلما تأكدت من عدم تسجيله وتحقيقه، عزم على تحقيق جزء من هذا الكتاب الكبير في هذه المرحلة، وتسجيله لأجله موضوعاً للبحث، وبالبحث في كتب الرجال والتراجم تأكد لي أن شخصية شيخ الإسلام برهان الدين المرغيناني من أبرز الشخصيات في الفقه الإسلامي، لا سيما في الفقه الحنفي، له مكانته ووزنه بين الفقهاء، وله آثار فقهية كثيرة، إلا أن أغلب هذه الآثار ما زالت مخزونة في دور محفوظات العالم، والأمة الإسلامية وبخاصة أهل العلم في أمس الحاجة إليها، لذا أثرت أن أقوم بخدمة ما خلف هذا العالم الجليل للأجيال بعده من آثار علمية، ولو بجزء قليل، إسهاماً مني في خدمة تراثنا الإسلامي. ومد المكتبة الفقهية بكتاب جديد، ظل محبوساً في دور المحفوظات من ثمانية قرون، فمن هذا المنطلق وقع الاختيار على الكتاب.

والحاجة إلى تحقيق كتاب "التجنيس والمزيد" لبرهان الدين المرغيناني ترجع

إلى عدة أسباب هامة :

- ١- أهمية محتويات الكتاب التى تشمل أحكاماً فقهية كثيرة متفرقة ومهمة .
- ٢- مصادره العلمية التى تعد من أهم مصادر الفقه الحنفى .
- ٣- أسلوبه الرصين الذى يمتاز عن غيره فى نسبة الأحكام إلى مصادرها ، والآراء إلى أصحابها بأمانة ودقة .
- ٤- اهتمام العلماء به وحاجتهم إليه .
- ٥- أهمية المصنف ومكانته العلمية .

ويعد هذا الكتاب من كتب الفتاوى المعتمدة فى المذهب الحنفى ، ومرجعاً للعلماء والمفتين ، حيث اعتمد عليه كثير منهم ، وقد ترددت نصوصه فى كتبهم الفقهية ، خاصة كتب الفتاوى كـ "الفتاوى الخيرية" و "الهندية" و "فتح القدير" وغيرها .

كما أن علماء المذهب والمفتين كانوا يحرصون كل الحرص على تملك نسخة خطية من هذا الكتاب العظيم ، كما فعل الشيخ محمد عبده والشيخ محمد بخيت المطيعى مفتيا الديار المصرية ، ومع تردد نصوصه فى كثير من كتب المذهب ، لا يعرفه إلا قليل من الخواص ، ولو حقق هذا الكتاب تحقيقاً علمياً دقيقاً ، لكان فى متناول الأيدى ، واستفاد منه كل مسلم .

أظن أن هذه الأسباب كافية لحاجته إلى التحقيق ، وبعد أن تأكدت من أهمية هذا الكتاب وحاجته إلى التحقيق ، استخرت الله تعالى فى تحقيقه ، فشرح الله صدرى له ، وعزمت متوكلاً على الله على المضى فى تحقيقه ودراسته .

ثم تقدمت به للكلية بعنوان "التجنيس والمزيد : تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى كتاب النكاح ، وتمت بحمد الله الموافقة على تسجيله لمرحلة الماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الله شحاته ، والدكتور أحمد يوسف مشرقاً معاوناً . ثم حول الإشراف إلى الأستاذ الدكتور رفعت فوزى عبد المطلب أستاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية دارالعلوم جامعة القاهرة ، والدكتور محمد نبيل غنائم الأستاذ المساعد بكلية بقسم الشريعة .

## خطة البحث :

وتسهيلاً لتناول البحث، قسمته إلى قسمين: قسم للدراسة، وقسم للتحقيق.

## ١- القسم الدراسي :

يشتمل على فصلين :

## الفصل الأول :

وقد جعلته في التعريف بالمصنف، وتناولت فيه : أولاً : اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ونسبه، ومولده، ونشأته، وورعه، ومذهبه، وثناء العلماء عليه، ومنزلته ورحلته.

ثانياً : أقرانه ومشايخه وتلامذته.

ثالثاً : مؤلفاته واهتمام الناس بمؤلفاته، ووفاته.

## الفصل الثاني :

وقد تناولت في الفصل الثاني الأمور التالية :

١- معنى "التجنيس والمزيد" وتعريفه.

٢- توثيق نسبه إلى صاحب "الهداية".

٣- تعريف المصادر التي استقى منها المصنف في ترتيب "التجنيس والمزيد" مباشرة، والرموز التي جعلها لكل مصدر، وترجمة مفيدة لأصحاب المصادر.

٤- منهج المصنف في كتاب "التجنيس والمزيد".

## القسم التحقيقي :

وقد جعلته في فصلين وخاتمة.

جعلت الفصل الأول في مقدمة التحقيق، ووصف نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها في التحقيق وتوثيق النص. والتي لم أعتمد عليها، والرموز التي جعلتها لكل نسخة.

وجعلت الفصل الثانى فى منهجى للتحقيق ، وتحقيق النص والتعليق عليه .  
وجعلت الخاتمة فى تلخيص وبيان أهم ما وصلت إليه فى البحث من خلال  
معايشنى لهذا الكتاب .  
ثم أتبع ذلك بفهارس للآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، ثم الأعلام ، ثم  
المراجع ، ثم الموضوعات .  
أسأل الله تعالى أن يلهمنى الصواب ، ويوفقنى إلى سبيل الرشاد ، ويتجاوز  
عن زلات قلمى ونسيانى ، إنه قريب مجيب الدعوات ، وهو حسبى ومولائى عليه  
توكلت وإليه المصير .

## القسم الدراسى

## الفصل الأول

فى التعريف بالمصنف  
(صاحب "الهداية")

يشتمل التعريف النقاط التالية :

- أولاً : اسمه ونسبه ، ولقبه وكنيته ونسبته ومولده ، ونشأته  
وورعه ومذهبه ، وتناء العلماء عليه ومنزلته ، ورحلته .
- ثانياً : أقرانه ومشايخه وتلامذته .
- ثالثاً : مؤلفاته واهتمام الناس بها ووفاته .



### التعريف بالمصنف

يعد شيخ الإسلام برهان الدين المرغيناني (صاحب "الهداية") إماماً في الفقه الإسلامي، والحديث، وعلوم القرآن، وواحدًا من أبرز فقهاء الحنفية لا سيما بعد تأليفه لكتاب "الهداية" الذي يعتبر من أفضل أعماله وآثاره العلمية، وأروع ما كتب في المذهب الحنفي في تلخيص كلام أئمة المذهب، وحسن تعبيره بكلمات كلها درر ومنافع.

وهو يعد من الشخصيات الفريدة، وله إسهام كبير في خدمة الفقه الإسلامي عامة، والفقه الحنفي خاصة.

وهو يستحق تعريفًا موسعًا ودراسة مطولة، ولكن نظرًا لما بذلت من الوقت والجهود في تحقيق كتاب "التجنيس والمزيد" والتعليق عليه، اكتفى في هذا الجزء من الكتاب بدراسة تسعف القارئ، وتكشف عن هذا العالم الكبير، فأقول وبالله التوفيق.

#### اسمه ونسبه :

اتفقت جميع المصادر التي ترجمت له، وأصحاب الشروح والحواشي لكتاب "الهداية" على أن اسمه على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني.

هكذا ورد على صدر مؤلفاته المطبوعة والمخطوطة، وعلى جميع نسخ "التجنيس والمزيد"، لم يختلف أحد في اسمه، ولا في اسم أبيه، ولا في اسم جده.

ذكره الكفوي في "كتاب كُنُائب أعلام الأخيار"، واللكنوي في مقدمة الهداية بزيادة جده الثاني، والثالث حيث قال: هو على بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل بن أبي بكر الفرغاني والمرغيناني.

ويؤيدهما في زيادة حده الثاني و الثالث ترجمة حفيد عم المصنف ، وهو كما ذكره القرشي : عبد الله بن علي بن صائغ بن عبد الجليل بن الخليل بن أبي بكر الفرغاني .

كما أن العلامة محمد عبد الحي اللكنوي ذكر في "مقدمة الهداية" : أن المصنف من أولاد سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه .

اسمه ونسبه كما ورد في مقدمة الهداية : هو شيخ الإسلام برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني من أولاد سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه<sup>(١)</sup> .

لقد بحثت في كتب التراجم عن ترجمة أبيه وأجداده الثلاثة أملا في أن أجد أصلا لما قاله اللكنوي ، إلا أنها لم تسعفنا بترجمة أحد منهم ، ومن ثم لم أجد له أصلا في كتب التراجم .

يبدو أن أسرة المصنف لم تحظ بالشهرة إلا بعد تأليفه لكتاب "الهداية" ، ومن أجل ذلك أغفلت كتب التراجم أشياء كثيرة عن حياته ، وحياة أسرته ، ومنها نسبه العريق .

لقبه :

ذكرت أكثر المصادر التي ترجمت له أن لقبه : برهان الدين<sup>(٢)</sup> إلا أن بعض

(١) مصادر ترجمته : الجواهر المضيئة (٢/٦٢٧) رقم (١٠٣٠) ومفتاح السعادة (٢/٢٦٣ ، ٢٦٤) ونج التراجم (ص ٦٢) وطبقات الفقهاء ، لطاش كبرى زاده (ص ١٠١) مخطوط وطبقات الفقهاء لابن كمال باشا (ص ٤٦) مخطوط ، وطبقات الحنفية لقنالي زاده (ص ٦٦ ، ٦٧) وكتائب أعلام الأخيار برقم (٤٢٥ ص ٢٠١) مخطوط ، والطبقات السنية برقم (١٤٥٧) (٢/٥١٥-٥١٧) مخطوط ، ومهام الفقهاء في أسامي كتب وطبقات العلماء الفقهاء (ص ١٩٢) مخطوط ، والأثمار الحنية في أسماء الحنفية (ص ١٤٦ ، ١٤٧) وكشف الظنون (١/٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٣٥٢ ، ٥٥٩) و (٢/١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦٢ ، ١٨٣٠ ، ١٨٥٢ ، ١٩٥٣ ، ٢٠٣٢) ، وإيضاح المكنون (٢/٥٧٠) وهديّة العارفين (١/٧٠٢) والأعلام (٤/٢٦٦) الطبعة السادسة ، ومعجم المؤلفين (٧/٤٦ ، ٤٥) - ط : دار إحياء التراث العربي - والفوائد البهية (ص ١٤١-١٤٤) ومقدمة الهداية (ص ٢) وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/٣٠٩) - ط : دار المعارف ، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٢/٢٧٦ ، ٢٧٧) وفتح القدير (١/٣) .

(٢) الأعلام (٤/٢٦٦) ومعجم المؤلفين (٧/٤٥) .

المصادر لقبه به شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> وبرهان الدين معاً، كما فعل ذلك تلميذه برهان الإسلام الزرنوجي في كتابه تعليم المتعلم<sup>(٢)</sup> حيث يقول في فصل الجهد والمواظبة والهمة: "وأشادنا شيخ الإسلام برهان الدين"، ويقول في فصل تعظيم العلم وأهله:

وكان أستاذنا شيخ الإسلام برهان الدين صاحب الهداية<sup>(٣)</sup> رحمة الله عليه يحكى<sup>(٤)</sup>.

اشتهر المصنف في أوساط أهل العلم بعد تأليفه كتاب الهداية<sup>(٥)</sup> بصاحب الهداية، لقد تردّد ذكره كثيراً في كتب التراجم، وكتب الفقه بذلك، خاصة كل من نسب إليه قولاً أو حكماً، يقول: كذا قاله صاحب الهداية، وعلى ذلك أمثلة كثيرة في كتب المذهب.

كنيته:

ذكرت أكثر المصادر التي ترجمت له بأن كنيته أبو الحسن<sup>(٦)</sup>.

نسبه:

الفرغانى، الراشدانى، المرغينانى.

ذكرت أغلب المصادر التي ترجمت له، أن نسبه الفرغانى، المرغينانى.

وورد في "تاج التراجم": الفرغانى المرغينانى الراشدانى، وفي "مفتاح السعادة": المرغينانى الرشيدانى، وأما في "كتائب أعلام الأخيار": الفرغانى الرشيدانى<sup>(٧)</sup>.

الفرغانى: بفتح الفاء ومكون الراء وفتح الغين المعجمة بعد الألف نون،

(١) تعبيه المتعلم طريق المتعلم (ص ١٧، ٢٨، ٢٩)، مقدمة الهداية (ص ٢) وتعبيه المتعلم (ص ٩، ١١، ٣٢، ٤٢، ٤٦).

(٢) مفتاح السعادة (٢/ ٢٦٣)، والأعلام لزركلى (٤/ ٢٦٦)، ومصحح مؤلفين (٧/ ٤٥) ومقدمة الهداية (ص ٢).

(٣) تاج التراجم (ص ٤٢)، مفتاح السعادة (٢/ ٢٦٣)، وكتائب أعلام الأخيار (ص ٢٠١) مخطوط. وضدت ختية نقدي زاده (ص ٦٦، ٦٧) مخطوط.

نسبة إلى فرغانة، وهي مدينة وكورة واسعة وراء الشاش من بلاد المشرق وراء نهر جيحون وسبحون، وإلى قرية من قرى فارس<sup>(١)</sup>.

والرشداني: بكسر الراء وسكون السين المعجمة وفتح الدال المهملة، وفي آخرها النون، نسبة إلى رشدان، قرية من قرى مرغينان<sup>(٢)</sup>.

المرغيناني: بفتح الميم وسكون الراء وكسر الغين وسكون الباء وفتح النون، وفي آخرها نون أخرى، نسبة إلى مرغينان، وهي مدينة من مشاهير بلاد فرغانة<sup>(٣)</sup>.

مولده:

ولد المصنف شيخ الإسلام برهان الدين بمدينة مرغينان التي ينسب إليها، وأما بالنسبة إلى تاريخ ولادته: فأغلب المصادر لم تذكر شيئاً عن تاريخ ولادته. ذكر خير الدين الزركلي ولادته سنة ٥٣٠هـ، ١١٣٥م دون أن يشير إلى مصدر، أو أن يذكر أى تفصيل.

وذكر اللكنوي في "مقدمة الهداية" خلاف هذا، حيث قال: "وكتب بعض أجدادي نقلاً عن خط علاء الدين نبيره، أن صاحب الهداية ولد عقيب صلاة العصر يوم الاثنين الثامن من رجب سنة إحدى عشرة وخمسمائة"<sup>(١)</sup>.

وليس لدينا مصدر موثوق لإثبات تاريخ ولادته إلا هذان المصدران، وسبب اختلاف نصّهما لا نستطيع أن نحدد تاريخ ولادته مائة تخط، إلا أنه بلا ريب ولد في

(١) ينظر "الأنساب" للسمعاني (١٠٨٨/١٠١-١٩١) الطبعة الأولى - ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر ابد الدكن، الهند - واللباب (٢/٤٢٢، ٤٢٣) ومعجم البلدان (٤/٢٥٣) - ط: دار صادر، بيروت - ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصلى الدين النعماني<sup>(٢)</sup> (١٢٥٩) والجواهر المضيئة (٢/٦٢٨) - ط: حلي، وفي ط: الهند (٢/٣٣٣) برقم (٦٠) - الأنساب

(٢) معجم البلدان (٣/٤٥)، مراصد الاطلاع (١/٦٠٧)، الجواهر المضيئة في الأنساب<sup>(٣)</sup> (٣١١) - ط: الهند - برقم (٤٣٨) مهام الفقهاء (ص ١٩٢).

(٣) الأنساب (١٢/١٩٤-١٩٦) واللباب (٣/١٩٧، ١٩٨) ومعجم البلدان (٥/١٠٨) والجواهر المضيئة (٢/٣٤٧) برقم (٦٨٢) في قسم الأنساب - ص: الهند -

(٤) الأعلام (٤/٢٦٦) - دار العلم للملايين، بيروت - مقدمة الهداية (ص ٢)

أوائل القرن السادس، وتوفى في آخر ذلك القرن.

نشأته :

تؤكد كل الدلائل أن شيخ الإسلام برهان الدين المرغيناني تربي تربية دينية في بيئة متدينة، ونشأ نشأة علمية في بيت علم ودين وأسرة فاضلة كريمة. اهتم المصنف منذ نعومة أظفاره بالعلم وطلبه، وساعده على ذلك أسرته العلمية من ناحية، وذكاءه الخارق من ناحية أخرى.

في أول الأمر تلقى علومه المختلفة، خاصة علم الفقه على أبيه وحده لأمه حتى نبغ على يديهما، ثم تفقه على أشهر علماء بلدته (فرغانة)، حتى أصبح عالماً من أعلام الفقه، إلى هذا أشار اللكنوي في "مقدمة الهداية"<sup>(١)</sup>.

وقال المصنف (برهان الدين) في ترجمة جده لأمه (القاضي عمر بن حبيب ابن لمكى الزندرامشى): "وتلقيت منه مسائل الخلاف، ونبدأ من مقطعات الأشعار" وقال أيضاً: "ولقنتي حديثاً وأنا صغير فحفظته عنه ما نسيته"، وقال في آخر ترجمته: أفادنى جدى (هذين البيتين):

تعلم يا بُنى العلم وافقه      وكُن في الفقه ذا جهد ورأى  
ولا تكُ مثل خيال تراه      على مر الزمان إلى ورأى<sup>(٢)</sup>

ورعه :

كان الإمام برهان الدين المرغيناني رحمه الله عابداً زاهداً، ورعاً تقياً، مخلصاً في طاعته ومتواضعاً في نفسه، يقنع بالقليل، ومن ورعه أنه كان يحترز عن الشيع وكثرة النوم، وكان كثير التفكير وقليل الكلام والاختلاط فيما لا ينفع.

حكى عنه أنه بقى في تصنيف "الهداية" ثلاث عشرة سنة، وكان صائماً تلك

(١) مقدمة الهداية (ص ٢).

(٢) تطر ترجمته جده في "الجواهر المضيئة" (٢/٦٤٣-٦٤٥) و"طبقات الفقهاء لطاهر كسرى راده (ص ٨٤) و"الطقات السنية" برقم (١٦٢٣)

المدة، لا يفطر أصلاً، وكان يجتهد ألا يطلع على صومه أحد، فإذا أتى حادم بطعام كان يقول: خله ورُح، فإذا راح كان يطعم أحد الطلبة أو غيرهم، وببركة ربه وورعه صار كتابه مقبولا بين العلماء<sup>(١)</sup>.

وقال تلميذه برهان الإسلام الزرنوجي: "أنشدني الأستاذ الشيخ الإمام الأجل برهان الدين (صاحب "الهداية"):

فساد كبير عالم متهتك      وأكبر منه حاهل متنسك  
هما فتنة في العالمين عظيمة      لمن بهما في دينه يتمسك<sup>(٢)</sup>

راضح من كلام المصنف أن الزهد والتقوى لا يجتمعان مع الجهل، كما أنهما لا يجتمعان مع طالبى حطام الدنيا.

ومن ورعه أيضاً: أنه كان يحرص كل الحرص أن يبدأ عمله يوم الأربعاء، متبركاً بهذا اليوم المبارك، قال عنه تلميذه برهان الإسلام الزرنوجي: كان أستاذنا شيخ الإسلام برهان الدين رحمه الله تعالى يوقف بداية السبق على يوم الأربعاء، وكان يروى في ذلك حديثاً، ويستدل به ويقول: ما من شيء بدئ في يوم الأربعاء إلا وقد تم<sup>(٣)</sup>.

مذهبه:

يظهر من مؤلفات برهان الدين المرعيتاني التي تقف شامخة بين كتب المذهب، ومشايحه الأفاضل الذين تلقى عنهم علومه، أنه كان على مذهب أهل السنة والجماعة، وكان متبعاً للمذهب أبي حنيفة، حتى أسهم لمؤلفاته إسهاماً كبيراً في نشر فقه أبي حنيفة النعمان خاصة كتابه "الهداية" الذي يعتبر من أهم المصادر في الفقه الإسلامى، لا سيما في الفقه الحنفى.

(١) مفتاح السعادة (٢/ ٢٦٤) ومقدمة الهداية (ص ٢).

(٢) تعليم المتعلم طريق التعلم "فصل في الية حال التعلم (ص ٩) والفوائد البهية (ص ١٤٢).

(٣) تعليم المتعلم طريق التعلم " (ص ٣) فصل في بداية السبق وقدره وترتيبه (ص ٣٢) والفوائد البهية (ص ١٤٢، ١٤٣).

ثناء العلماء عليه :

إن الإمام برهان الدين المرغيناني بمؤلفاته القيمة وشهرتها العظيمة ، وقبولها بين العلماء غنى عن التناء والمدح .  
لقد أثبت مشاهير الأعلام وعابرة المذهب ثقتهم به باهتمامهم بكتابه ، ونشر علومه وأفكاره .

ويقول الكفوى واللكنوى فى الثناء عليه : " كان إماماً فقيهاً حافظاً محدثاً مفسراً جامعاً للعلوم ، ضابطاً للفنون متقناً محققاً نظاراً مدققاً ، زاهداً ورعاً بارعاً فاضلاً باهراً فائقاً ، ماهراً أصولياً ، أدبياً شاعراً ، لم ترَ العيون مثله فى عصره فى العلم والأدب ، وله اليد الباسطة فى الخلاف ، والباع الممتد فى المذهب .  
وقال الكفوى أيضاً : وكان فارساً فى البحث ، عديم النظير ، مفرط الدكاء ، إذا حضر فى مجلس كان هو المشار إليه ، والفتاوى تحمل من أقطار الأرض إلى بين يديه ، وكان الطلبة ترحل إليه من البلاد للتعرفه عليه ، له فى العلوم آثار ليس لغيره <sup>(١)</sup> .

وقالت أكثر المصادر التى ترجمت له : أقر له بالفضل والتقدم أهل عصره كالشيخ فخر الدين خن ( المتوفى سنة ٥٩٢ هـ ) والإمام زين الدين ( أحمد بن محمد ابن عمر العنابى ، المتوفى سنة ٥٨٦ هـ ) والصدر الكبير برهان الدين صاحب " المحيط " و " الذخيرة " محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة ، وصاحب " الفتاوى الظهيرية " ظهير الدين محمد بن أحمد البخارى وغيرهم ، لا سيما بعد تصنيف " كتاب الهداية " <sup>(٢)</sup> .

وقال عمر بن محمود بن محمد القاصى فى مدحه ، وهو أحد أصحاب

(١) كـنـائـب أعلام الأحيار (ص ٢٠١) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٨) الفوائد السنية (ص ١٤١) .

(٢) الجواهر لمفيدة (٢/ ٦٢٧) ، طبعات المقهى لطاش كبرى راده (ص ٨٦) مخطوط ، والأنصار لحنى (ص ١٤٦ ، ١٤٧) مخطوط ، مهام الفقهاء (ص ١٩٢) وكنائب أعلام الأحيار (ص ٢٠١) والطبقات السنية (٢/ ٥١٥-٥١٧) مخطوط ، الفوائد السنية (ص ١٤١) طبعات فقهاء الخمسة لكامل باشا مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (١٥١٢) وطبعات الختمية لقنالى راده (ص ٦٦ ، ٦٧) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٥) .

المصنف الذى قدم من رشدان للتمغه عليه ، ولما أراد الانصراف ، كتب إليه هذه  
الآيات :

أيا ذى الذى فاق الأنام جميعها	وحاز أساليب العلى والمحامد
وأنت عديم المثل لا زلت باقيا	وأنت جميع الناس فى ثوب واحد
وأنت الذى علمتنى سور العلا	وأنت الذى ربيتنى مثل والد
أريد ارتحالا من ذراك ضرورة	فهل منك إذن يا كبير الأماجد
فإن طال إلبات الغريب ببلدة	فلا بد يوما أن يكون بعائد <sup>(١)</sup>

منزله :

اتفقت مصادر ترجمته على أنه كان إماما حافظا محدثا فقيها ، وبعض  
العلماء عده من الطبقة الخامسة حسب ترتيب علماء المذهب الحنفى .

قال ابن كمال باشا المتوفى سنة ٩٤٠هـ : إن الفقهاء على سبع طبقات  
فوصف هذه الطبقات السبع كما يلى :

الطبقة الأولى : طبقة للمجتهدين كالأئمة الأربعة .

الثانية : طبقة للمجتهدين فى المذهب كتلاميذ أصحاب الطبقة الأولى .

الثالثة : طبقة للمجتهدين فى المسائل التى لا رواية فيها عن صاحب المذهب .

الرابعة : طبقة أصحاب التخريج من المقلدين الذين لا يقدرّون على الاجتهاد  
أصلا .

الخامسة : طبقة أصحاب التخريج من المقلدين ، شأنهم تفضيل بعض  
الروايات على بعض آخر .

السادسة : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى  
والضعيف ، وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة .

السابعة : طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر ، ولا يفرقون بين الغث  
والسمين ، ولا يميزون الشمال عن اليمين ، بل يجمعون ما يجدون كحافظ

(١) تنظر هذه الآيات فى "الطواهر المضية" (٢/ ٦٧١) فى ترجمة عمر بن محمود .

(٢) طبقات فقهاء الحنفية (ص ٦-٥) ، طبقات الحنفية لقضى والده (ص ٤-٧) .



النيل<sup>(١)</sup>.

ذكر ابن كمال باشا ومن تبعه في هذا التقسيم أن أبا الحسين القدوري وبرهان الدين المرغيناني (صاحب الهداية<sup>(٢)</sup>) وأمثالهما من الطبقة الخامسة، وهم أصحاب الترجيح من المقلدين، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم: هذا أولى، وهذا أصح رواية، وهذا أرفق للناس<sup>(٣)</sup>.

وقال الكفوى: إن صاحب الهداية يعد من أصحاب التخريج، ولكن العلامة ابن كمال باشا قد عدّه من أصحاب الترجيح<sup>(٤)</sup>.

وذكر اللكنوى في هامش الفوائد البهية<sup>(٥)</sup> عن ابن كمال باشا: بأن شأنه ليس أدون من قاضى خان، وله في نقد الدلائل، واستخراج المسائل شأن أى شأن، فهو أحق بالاجتهاد في المذهب، وعدّه من المجتهدين في المذهب إلى العقل السليم أقرب<sup>(٦)</sup>.

رحلته:

إن أغلب المصادر التي ترجمت له لم تذكر رحلته العلمية سوى أنه تلقى علومه من علماء بلده (فرغانة).

ولعل السبب في ذلك أن بلاد فرغانة التي نشأ فيها المصنف، واشتهر على أرضها كانت آنذاك موطن أجلة علماء الحنفية، والمحدثين والمفسرين والمفتيين والقضاة، واللغويين والشعراء، وكان الناس يرحلون إليها من شتى البلاد لتلقى العلوم من علمائها.

قال القرشى في آخر ترجمة المصنف: إنه رحل وسمع وجمع لنفسه مشيخة<sup>(٧)</sup> إلا أن القرشى لم يوضح في عبارته البلد الذي رحل إليه.

(١) طبقات فقهاء الحنفية (ص ٣، ٤) الطبقات السنية في تراجم الحنفية (١/ ٤٠ - ٤٢) لمحيى عبد الفتاح محمد الحلو، والفوائد البهية (ص ٧)، طبقات الحنفية (ص ٤-٧).

(٢) ككتاب أعلام الأحيار (ص ٢٠١) في ترجمة المصنف.

(٣) الفوائد البهية (ص ١٤١).

(٤) الجواهر المضيئة (٢/ ٦٢٨).

وله رحلة إلى بيت الله الحرام، ومدينة الرسول ﷺ، ويقول في ذلك العلامة محمد عبد الحسي: "إنه وفق لحج بيت الله وزيارة قبر الرسول ﷺ في سنة أربع وأربعين وخمسمائة"<sup>(١)</sup>.

أقرانه:

لقد عاصر برهان الدين المرغيناني كثيراً من أعيان علماء عصره وفضلاء زمانه، منهم على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- حسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الأوزجندی المرغاني: المعروف - قاضي خان - المتوفى سنة ٥٩٢ هجرية<sup>(٢)</sup>.
- ٢- الحسن بن ناصر بن أبي بكر الكراآبادي الكاغذي السمرقندي<sup>(٣)</sup>.
- ٣- عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن أحمد شرف الدين العقيلي الأنصاري، المتوفى سنة ٥٧٦ هجرية<sup>(٤)</sup>.
- ٤- عمر بن محمود بن محمد القاضي الإمام، قال القرشي: وهو أحد أصحاب الإمام صاحب "الهداية"<sup>(٥)</sup>.
- ٥- محمد بن أبي بكر بن يوسف الإمام ركن الدين الفرغاني، المتوفى سنة ٥٩٤ هجرية<sup>(٦)</sup>.

مشايعه:

أجمع رجال التراجم الذين قاموا بترجمة علي بن أبي بكر بن عبد الخليل المرغيناني على أنه تلقى العلم، ونفقّه عن أيدي جماعة من العلماء الأفاضل

(١) مقدمة الهداية (ص ٢).

(٢) الجواهر المضيئة (٢/ ٩٣، ٩٤) والعرائد النبوية (ص ٩٤، ٩٥).

(٣) الجواهر المضيئة (٦٤، ٦٥).

(٤) الجواهر المضيئة (٢/ ٦٦٧، ٦٦٨) والعرائد النبوية (ص ١٤٠).

(٥) الجواهر المضيئة (٢/ ٦٧١).

(٦) الجواهر المضيئة (٣/ ١٠٤). وهدية العارفين (٢/ ١٠٤).

الذين هم من أشهر علماء عصره، وأئمة زمانه، حتى وصل إلى ما وصل إليه من المجد والشهرة والقبول، وقد نبه بعض هؤلاء الرجال إلى أن المؤلف كتب لنفسه مشيخته ولكنهم لم يذكروا هذه المشيخة، واكتفوا بذكر قليل من هؤلاء المشايخ في ترجمته، إلا أن القرشي ذكر في كتابه "الجواهر المضيئة" عددًا لا بأس به مع التنبيه إلى النص الذي ورد في مشيخة المؤلف، وقمت باستخراج هذه المشايخ من كتابه، ومن مصادر أخرى مرتبًا إياها على حسب الحروف المعجمية.

### مشايخ صاحب "الهداية":

١- أبو بكر بن حاتم الرشداني الإمام الزاهد قال القرشي: قال صاحب "الهداية" في معجم شيوخه: "كان (أبو بكر) من بقية المشايخ برشدان، سمعته ينشد:

وإذا الكريم أثبتته بخديعة      ورأيتني فيما تروم بخادع  
فاعلم بأنك لم تخادع جاهلا      إن الكريم بنفسه لمخادع

٢- أبو بكر بن زياد المرغيناني الإمام الزاهد الخطيب: كان رحمه الله خطيبًا بمرغينان لمدة طويلة، وكان مجتهدًا في العبادة.

قال القرشي: قال صاحب "الهداية" في معجم شيوخه: سمعته بمرغينان ينشد:

يا كمال الآداب منفرد العلاء      بالكرامات وبكثير الخاسد  
شخص الأنام إنني جمالك فاستعد      من شر أعينهم بعين واحد

٣- أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن علي بن نعمان أبو الليث ابن شيخ الإسلام أبي حفص الأنصاري من أهل ممرقند سنة ٥٠٧ هجرية. وقتل يوم الاثنين السابع والعشرين من جمادى الأولى سنة ٥٥٢ هجرية بقرية كوف من نواحي سمرقند في الحرب القائمة بين أمير المؤمنين

(١) جواهر صيغة (٢٠٠٠) كتب على كبر من كنية تركم - - - - - مرجع.

رقم (١٩٨) - - - - - حمر دد كمر. - - - - -

(٢) جواهر نسخة (٢٠٠٠) حمر - - - - - رقم (١٩٩)

المفتى لأمر الله والسلطان محمد شاه.

قال القرشي: أحمد بن عمر هذا وأبوه من مشايخ صاحب الهداية، وصدر بهما في مشيخته، وذكر أن أحمد بن عمر هذا أجاز له من سمرقند<sup>(١)</sup>.

٤- أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين قوام الدين البخاري. والد طاهر ابن أحمد صاحب خلاصة الفتاوى، المتوفى سنة ٥٤٢ هجرية<sup>(٢)</sup>.

٥- أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة الصدر السعيد تاج الدين، أخو عمر بن عبد العزيز الملقب بـ الصدر الشهيد حاسم الدين. قال القرشي: قال الإمام برهان الدين أبو الحسين علي صاحب الهداية: أجازني رواية مسموعاته ومستجازاته مشافهة ببخاري، وشرفني بخط يده؛ فمن جملة ما حصل لصاحب الهداية منه كتاب السير الكبير من طريق شمس الأئمة السرخسي<sup>(٣)</sup>، ثم ذكر السند الذي تلقاه عن طريقه<sup>(٤)</sup>.

٦- الحسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق بن أبي نصر المرغيناني أبو الحسن ظهير الدين، قال القرشي: روى عنه صاحب الهداية كتاب الترمذي بالإجازة بسماعه من برهان الأئمة: عبد العزيز بن عمر بسماعه من أبي بكر ابن حيدر، بسماعه من الخزاعي، بسماعه من الشاشي الهيثم بن كليب، بسماعه من الترمذي؛ كان رحمه الله ورعاً تقياً، وكان ينشد الأشعار.

قال برهان الإسلام الزرنوجي، تلميذ صاحب الهداية: أشدنا الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين معني الأئمة حسن بن علي المعروف بـ المرغيناني رحمه

(١) ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢٢٧/١) و "كتائب أعلام الأخبار" برقم (٣٥٣) و الطبقات السنية برقم (٢٧٠) و "الكامل" (١١/١٦٠، ١٦٣، ٢١٢، ٢٢٥) و الفوائد السنية (ص ٢٩).

(٢) ترجمته في "الجواهر المضيئة" (١٨٨/١، ١٨٩) تعليم المتعلم (ص ٣٢) - ط: مصعفي حلي - في فصل بداية السبق وقدره ورتبه و "كتائب أعلام لأخبار" برقم (٣٥٨) و الطبقات السنية (٤٣٨/١) برقم (٢٢٧) كشف الطنون (١/٥٦٢) الفوائد السنية (ص ٢٤).

(٣) الجواهر المضيئة (١٨٩/١-١٩١) رقم الترجمة (١٢٩) وترجم له صاحب كتائب أعلام الأخبار برقم (٣٤٣) ونقى الدين في الطبقات السنية برقم (٢٢٩) والنكوى في العوائد السنية (ص ٢٤).

(٤) ولم يذكر أحد سنة وفاته، يحتمل أنه توفي في منتصف القرن السادس، أو قبله؛ لأن أحد، استشهد سنة ٥٣٦ هجرية.

الله تعالى :

الجاهلون فموتى قبل موتهم والعالمون وإن ماتوا أحياء  
إلى هذا أشار القرشى فى ترجمته<sup>(١)</sup>.

٧- زياد بن إلياس أبو المعالى ظهير الدين تلميذ أبى الحسن البزدوى، كان رحمه الله عالماً فاضلاً متواضعاً جواداً حسن الخلق، ملاطفاً لأصحابه، وكان من كبار المشايخ بفرغانة. قال القرشى: قال صاحب "الهداية" فى مشيخته: اختلفت إليه بعد وفاة جدى، وقرأت عليه أشياء من الفقه والخلاف. قال صاحب "الهداية" أيضاً: أنشدنى الإمام القاضى نجيب الدين محمد بن الفضل الإصبهاني بمرغيان لنفسه أبياتاً يمدح بها الأستاذ ظهير الدين، أولها:

اسعد فقد نلت لقياً أفضل الناس أبى المعالى زياد نجل إلياس  
قرم أخى ثقة لولا مكارمه ما إن جرى قلم فى ضمن قرطاس  
وأنزل نأديه تلقى المجد مبتسماً والفضل فى نفحات الورد والأس  
ولديه من زمان جائر نكد فما لجرح الليالى غيره أس  
إن لم تحط بهده فى فضائله فقهه فلشئ قد يدري بمقياس  
جود البرامك فى نطق ابن ساعدة فى حلم أحنف فى فضائل ابن عباس  
إلى هذه الأبيات أشار تقى الدين فى "الطبقات السنية"<sup>(٢)</sup>.

٨- سعيد بن يوسف الحنفى القاضى نزىل بلخ: أخذ المؤلف عنه الحديث، وهو عن مشايخه، سمع ببخارى من عبد العزيز بن عمر القاضى وأبى بكر محمد بن الحسين بن منصور النسفى، والإمام أبى المعين ميمون بن محمد المكحولى النسفى، والقاضى بكر ابن محمد بن على بن الفضل الزرنجى.

قال القرشى: ولصاحب "الهداية" منه إجازة مطلقة عامة، وذكره فى مشيخته، وساق له حديثاً بسنده، إلى هذا أشار تقى الدين فى "الطبقات السنية"، انظر متن الحديث فى "الجواهر المضيئة" و"الطبقات السنية" وتخريجه فى هامش

(١) الجواهر المضيئة (٢/ ٢١٣، ٢١٤) رقم الترجمة (٦٠١) والطبقات السنية رقم (٨٩٧).  
ترجمه له طائر كبرى راده فى طبقات الفقهاء (ص ٩١).

الجواهر المضيئة<sup>(١)</sup>

٩- صاعد بن أسعد بن إسحاق بن محمد بن أميرك المرغيناني ضياء الدين .  
قال القرشي : قرأ عليه صاحب الهداية كتاب الجامع للترمذي بمرغينان ، بسماعه  
من برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر ، بسماعه من أبي بكر محمد بن علي  
ابن حيدر ، بسماعه من علي بن أحمد بن محمد الخزاعي ، بسماعه من أنس سعيد  
الهيثم بن كليب الشاشي ، بسماعه من الترمذي ، ثم قال : ذكره صاحب الهداية  
في مشيخته ، وذكر له حديثاً بسنده<sup>(٢)</sup> .

١٠- عبد الله بن أبي الفتح الخانقاهي : من أهل مرغينان .

قال القرشي : روى عنه أبو الحسن علي بن أبي بكر صاحب الهداية في  
معجم شيوخه ، وقال : كان إمامنا شيخنا زاهداً واعظاً من المشتغلين بالعبادة  
المنتظمين إلى الله تعالى ، صاحب كرامات ظاهرة ، عمر حتى بلغ مائة ونيقاً ،  
وقال : سمعته بمرغينان ينشد :

جعلت هديتي منكم سواك      ولم أؤثر به أحداً سواك  
بعثت إليك سواداً من أولئك      رجاء أن أعود وأن أراك<sup>(٣)</sup>

١١- عبد الله بن محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد الصاعدي القراوي أبو  
البركات صفى الدين : كان فاضلاً عفيفاً من بيت علم وزهد وصلاح ، نشأ في  
العلم والصلاح .

قال القرشي : هو شيخ صاحب الهداية ، ذكره في مشيخته ، وأجازته  
إجازة مطلقاً مشافهةً بنيسابور ، ثم روى عنه حديثاً ، انظر متن الحديث في الجواهر  
المضيئة في ترجمته .

ثم قال : قال صاحب الهداية : أنشدنا الإمام أبو البركات هذا فيما قرأته  
عليه بنيسابور ، أنشدنا أبو عبد الرحمن السلمي ، أنشدنا الحسين بن أحمد  
ابن موسى ، أنشدنا الصولي ، أنشدنا البربري لغيره :

(١) الجواهر المضيئة (٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦) رقم الترجمة (٦١٧) والطبقات نسبة رقم (٩٢٧)

(٢) الجواهر المضيئة (٢/ ٢٥٩ ، ٢٦٠) رقم الترجمة (٦٥٢) والطبقات نسبة رقم (٩٨٠)

(٣) الجواهر المضيئة (٢/ ٢٢٣) رقم الترجمة (٧١٩) والطبقات نسبة رقم (١٠٥٣)

إنا على الدنيا ولذاتها  
نحن بنو الأرض وسكانها  
ندور والموت عيب يدور  
منها خلقنا وإليها نحور

١٢- عثمان بن إبراهيم بن علي بن نصر بن إسماعيل الخوافندي الأستاذ:  
تفقه ببخارى على برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر، قرأ عليه صاحب الهداية  
الفقه وغيره، وأجاز له مشافهة بفرغانة، قال القرشي: ذكره صاحب الهداية في  
مشيخته، والخوافند: بلدة من فرغانة<sup>(١)</sup>.

١٣- عثمان بن علي بن محمد بن علي أبو عمرو البيكندي البخارى: من  
أهل بخارى، والده من بينكد، كان إماماً فاضلاً زاهداً ورعاً عفيفاً، كثير العبادة  
والخير، سليم الجانب، متواضعاً، نزه النفس، قانعاً باليسير، تفقه على أبي بكر  
محمد بن أحمد بن أبي سهل، سمع خواهر زاده، وسمع منه السمعاني، ولد في  
شوال سنة ٤٦٥ ببخارى، وتوفي به ليلة الخميس في تاسع من شوال  
سنة ٥٥٢ هجرية.

قال القرشي: وعثمان هذا من مشايخ صاحب الهداية، وقد ذكره في  
مشيخته التي جمعها لنفسه، وروى عنه عن شمس الأئمة السرخسي بسنده حديثاً  
مرفوعاً.

وبيكندي: نسبة إلى بينكد، بلدة من بلاد ما وراء النهر على مرحلة من  
بخارى، كانت بلدة حسنة كثيرة العلماء<sup>(٢)</sup>.

١٤- علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن محمد بن إسحاق  
شيخ الإسلام أبو الحسن الإسييجابي السمرقندي: كان الإسييجابي هذا من عظماء  
الحنفية في عصره، ولم يكن في زمانه أحد بما وراء النهر يحفظ مذهب أبي حنيفة،  
ويعرف مثله.

قال القرشي: قال صاحب "الهداية" في مشيخته: اختلفت إليه مدة مديدة،

(١) الجواهر المصينة (٢/ ٣٤١، ٣٤٢) رقم الترجمة (٧٣٦) والطبقات السنية برقم (١١٠٢)

(٢) الجواهر المصينة (٢/ ٥١٥) رقم الترجمة (٩١٩) والطبقات السنية برقم (١١٨٠٥) والطبقات  
الفقهاء لطاش كبرى زاده (ص ٩٤)

(٣) الأنساب (ص ١٠٠)، الجواهر المصينة (٢/ ٥٢٠، ٥٢١) رقم الترجمة (٩٢٦)، الطبقات  
السنية برقم (١٤١٥)، المعبر (٤/ ١٤٩)، الموائد الهية (ص ١١٥)

حصلت من فوائده من فوائد الدرس، ومحافل النظر بصائباً وافياً، وتلقّيت من فلق فيه "الزيادات" وبعض "المبسوط" وبعض "الجامع"، وشرفني رحمه الله بالإطلاق في الإفتاء، وكتب لي بذلك كتاباً بالغ فيه وأطنب، ولم يكن يتفق لي الإجازة منه، وأخبرني عنه غير واحد من مشايخي رحمهم الله، ثم ساق حديثاً عن نعم الدين أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي عنه بسنده.

وقال السمعاني: كتب له بالإجازة بجميع مسموعاته.

ولد الإسبيجاني يوم الاثنين السابع من جمادى الأولى سنة ٤٥٤ هجرية، وعمر العمر الطويل في نشر العلم وسمع، وتوفي يوم الاثنين الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة ٥٣٥ هجرية بسمرقند.

ومن مؤلفاته: شرح مختصر الطحاوي، والمبسوط، وإسبيجاني نسبة إلى إسبيج - بكسر الهمزة وسكون السين المهملة - بلدة بين تاشكند وسيرام، قال القرشي: بلدة من ثغور ترك<sup>(١)</sup>.

١٥ - عمر بن حبيب بن لمكى الزندرامشى أبو حفص القاضي الإمام: وعمر هذا جد صاحب "الهداية" لأمه، كان من كبار العلماء، تفقه على شمس الأئمة السرخسي.

قال القرشي: قال صاحب "الهداية": علق جدي هذا لأمي مسائل الأسرار على القاضي الإمام أحمد بن عبد العزيز الزوزني، وكان من أصحابه، ثم درس الفقه بعد وفاته على الإمام الزاهد شمس الأئمة محمد بن أبي سهل السرخسي،

(١) ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢/٥٩١، ٥٩٢) رقم الترجمة (٩٩٥) وكتب أعلام الأخبار برقم (٣٢٧)، و"الطبقات السنية" برقم (١٥٣١)، مفتاح السعادة (٢/٢٧٦). ناه التراجم (ص ٤٤، ٤٥)، "طبقات الفقهاء" لطايش كسرى راد (ص ٩٦)، الحبير (١/٥٧٨). (٥٧٩)، "مهام الفقهاء في أسامي كتب وطبقات علماء الفقه لمحمد كاسمى أمدى (ص ٢٥). "المرفاة الوفية في طبقات الحنفية" لقيرو زبادى (ص ٢٩) الأئمة الخفية في أسماء خفية لعمى القارئ (ص ١٤٤-٢١٨)، "طبقات فقهاء الحنفية لكمال باناسا (ص ٤٤)، كتب المصنوع (١/ ١٦٢٧)، "هدية العارفين" (١/٦٩٧)، "الفوائد السنية (ص ١٢٤)، نعيم التعلم (ص ٤٣) "فصل في بداية السنين وقدره وترتيبه" و"معجم المؤلفين" (٧/١٨٣، ١٨٤) - ص: دار إحياء التراث العربى، بيروت - وهو أن السرخسي قال: "من مشى إلى عالم خطونين وجلس عنده ساعتين وسمع منه كلمتين وجت له حجتان عمل بهما أو لم يعمل".



تم قال . تلقيت منه مسائل الخلاف، وبداً من مقطعات الأشعار، وكان من أحلة العلماء والمتبحرين في فن الفقه والخلاف، صاحب النظر في دقائق الفتوى والقضايا، ثم قال: ومن أفضل مناقبه وأجل فضائله أنه رزق في تعليمه مشاركة الصدر الإمام الكبير برهان الأئمة . وقال أيضاً: ولقنني حديثاً وأنا صغير، فحفظته عنه ما نسيته، ذكره عن الإمام القاضي الناطقي، وكان صاحب حديث، وروى بإسناده حديثاً.

قال صاحب "الهداية" في مشيخته: لما ذكر هذا الحديث، وشرط جواز رواية الحديث عند أبي حنيفة، أن الراوى لم ينس الحديث من حين حفظه إلى وقت الرواية، قال: فعلى هذا يحوز لى رواية هذا الحديث، ثم قال صاحب "الهداية": أفادنى جدى:

تعلم يا بُنى العلم وافسقه      وكُن في الفقه ذا جهد ورأى  
ولا تك مثل خيال تراه      على مر الزمان إلى وراى<sup>(١)</sup>

١٦- عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة برهان الأئمة أبو محمد حسام الدين المعروف بـ "الصدر الشهيد" الإمام بن الإمام، والبحر بن البحر: كان إمام الفروع والأصول والمنقول والمعقول من كبار الأئمة وأعيان فقهاء الحنفية، كان له اليد الطولى في الخلاف والمذهب، وأقر بفضل الموافق والمخالف، كان السلطان ومن دونه يعظمونه، ويتلقون إشاراته بالقبول، تفقه على أبيه برهان الدين الكبير، وتفقه عليه علماء كثيرون كالمؤلف والعلامة العقبلى وغيرهما.

قال القرشى: قال صاحب "الهداية" في معجم شيوخه: تلقفت من فلق فيه من علمي النظر والفقه، واقتبست من غزير موائده في محامل النظر، وكان يكرمنى غاية الإكرام، ويجعلنى من خواص تلامذته في الأسباق الخاصة، لكن لم يتفق لى الإجازة منه فى الرواية، وأخبرنى عنه غير واحد من المشايخ.

كانت له الحرمة والتعظيم والنعمة الجليلة، قام بتدريس الفقهاء ومناظرة

(١) الخواهر المضيئة (٢/٦٤٣-٦٤٥) رقم الترجمة (١٠٤٧). الطبقات السبعة برقم (١٦٢٣).  
مفتاح السعادة (٣/٢٥-١٠٣)، هامش الفوائد السبعة (ص ١٤٢)

(٢) ترجمته فى "الخواهر المضيئة" (٢/٦٤٩، ٦٥٠) رقم الترجمة (١٠٥٣). كشاف أعلام الأجيال برقم (٣٤٢). الطبقات السبعة برقم (١٦٢٩). مفتاح السعادة (٢/٢٧٧). تح

العلماء، وتصنيف الكتب المشهورة؛ عاش محترماً حتى استشهد في صفر سنة ٥٣٦ هجرية، قتله ملك الخطا ومعه أعيان الفقهاء بعد لقاء الخطا مع سنجر شاه ابن ملك شاه، ذكر ابن الأثير والذهبي وصاحب "عقد الجمان" هذه الواقعة بالتفصيل.

ومن تصانيفه: الفتاوى الصغرى، و الفتاوى الكبرى، وشرح أدب القضاء للحصيف، والواقعات، والمتقى، وشرح الجامع الصغير. قل القارئ: له ثلاثة شروح على "الجامع" مطول ومتوسط ومتأخر<sup>(١)</sup>.

١٧- عمر بن عبد المؤمن بن يوسف اللجوارى البلخى أبو حفص شيخ الإسلام صفى الدين المتوفى سنة ٥٥٩ هجرية، اجتمع به صاحب الهداية فى سفرهما إلى الحج سنة أربع وأربعين وخمسمائة، ثم رافقه إلى مكة والمدينة، ثم إلى همدان، وقرأ عليه أحاديث، وناظر فى المسائل. قال صاحب "الهداية": أشهدا الشيخ الإمام الزاهد صفى الدين منظوماً فى الإجازة للشيخ الإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفى:

أجزت لهم رواية مستجازى ومسموعى ومجموعى بشرطه  
فلا تدعوا دعاءى بعد موتى وكاتبه أبو حفص بخطه  
إلى هذا أشار تقى الدين فى "الطبقات السنية"<sup>(٢)</sup>.

١٨- عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن على بن لقمان مفتى الثقلين نجم الدين أبو حفص النسفى، كن إماماً فاضلاً، أصولياً، متكلفاً، مفسراً، محدثاً، فقيهاً، حافظاً، نحويّاً، أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر، والقبول التام عند الخواص والعوام، وصاحب التصنيفات الكثيرة، أخذ الفقه عن صدر الإسلام محمد الزدوى وعن مشايخ أخرى كثيرة.

قال القرشى: وقد جمع أسماء مشايخه فى كتاب سمّاه "تعداد الشيوخ لعمر"، قال صاحب "الهداية": سمعت نجم الدين عمر يقول: أنا أروى الحديث

التراجم (ص ٤٦، ٤٧)، "طبقات الفقهاء" لطاش بكى زاده (ص ٩٣)، "مهام الفقهاء فى أسامى كتب وطبقات علماء الفقه" لمحمد كى أفدى (ص ٨١)، "الأثمار الحنية فى أسماء الحنفية" لعلى القارئ (ص ١٤٩، ١٥٠)، "الكامل" (٨٦/١١)، "النجوم الزاهرة" (٥/٢٦٨، ٢٦٩)، "كشف الظنون" (١/١١، ٤٦، ١١٣، ٥٥٣، ٥٦٩، ١٢٢/٢، ١٢٢٤، ١٢٢٨، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٣١، ١٤٣٥، ١٤٧١، ١٩٩٨)، "هدية العارفين" (١/٧٨٣)، "انفوائد البية" (ص ١٤٩).

(١) الجواهر المصينة (٢/٦٥٢، ٦٥٣) رقم الترجمة (١٠٥٦)، الطبقات السنية برقم (١٦٣٢).

قال القرشي : وقد جمع أسماء مشايخه في كتاب سماه تعداد الشيوخ لعمر ، قال صاحب الهداية : سمعت نجم الدين عمر يقول : أنا أروى الحديث عن خمسمائة وخمسين شيخاً .

تفقه عليه ابنه أحمد مجد النسخ الذي تقدم ذكره ، وقرأ عليه المؤلف بعض تصانيفه ، وسمع منه كتاب المستندات للخصاف بقراءة ظهير الدين محمد بن عثمان ، قال القرشي : ولجئ الدين عمر هذا أحد مشايخ صاحب الهداية ، وصدر مشيخته التي جمعها لنفسه بذكره ، وذكر بعده ابنه أبا الليث أحمد بن عمر ، ولد بنصف سنة إحدى أو اثنتين وستين وأربعمائة ، وتوفي بسمرقند ليلة الخميس لاسي عشر جمادى الأولى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة .

وقد صنف كتباً كثيرة ، صنف في الفقه والحديث والتفسير والشروط ، قبل إنه صنف قريباً من مائة مصنف ، ومن تصانيفه : المنظومة ، التيسير في التفسير ، كتاب الواقيت ، وطللة الطلبة في شرح ألفاظ كتب أصحابنا ، نظم الجامع الصغير ، قال اللكنوي : ومن تصانيفه : الإشعار بالمختار من الأشعار في عشرين مجلداً ، وكتاب المزارع ، وكتاب القند في علماء سمرقند في عشرين مجلداً ، وتاريخ بخارى<sup>(١)</sup> .

١٩- عمر بن محمد بن عبد الله البظامي ، أبو شجاع ضياء الإسلام : كان فقيهاً ، حافظاً ، محدثاً ، مفسراً ، أديباً ، شاعراً ، كاتباً ، حسن الأخلاق ، وكان من كبار المشايخ ببلخ ، ذكره المؤلف في مشيخته له منه إجازة مطلقة بجميع مسوعاته ومستجازاته ، كتب له ذلك بخط يده ، وكانت له أسانيد عالية ، ويد باسطة في أنواع من العلوم .

ولد ببلخ في ذي الحجة سنة ٤٧٥ هجرية ، وتوفي سنة ٥٦٢ ، وقبل : ٥٧٠ هجرية<sup>(١)</sup> .

٢٠- محمد بن أحمد بن عبد الله الخطيب الجادكي : كان إماماً خطيباً زاهداً ،

(١) ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢/٦٦٤ ، ٦٦٥) رقم الترجمة (١٠٦٨) ، الأساب (ص ٨١) ، كتيب اعلام الأخبار برقم (٣٧٤) ، الطبقات السبعة برقم (١٦٥٣) ، مرء الزمان (٨/٣٣٠ ، ٣٣١) ، "مرآة الجنان" (٣/٣٧٦) ، كشف الطلوع (١٦٤/٢٤٨١) (١٦٥٩) ، "هدية العارفين" (١/٧٨٤) ، الفوائد البهية (ص ١٥٠)

قال القرشي : قال صاحب "الهداية" : رأيته برشدان ، قدمها علينا ، وقرأت عليه أحاديث ، وأجاز لي . ذكره في مشيخته ، وساق له حديثاً ، ومنته في الجواهر المضيئة : إلى هذا أشار تقي الدين في "الطبقات السنية" (١) .

٢١- محمد بن أبي بكر بن عبد الله أبو طاهر البوشنجي ؛ كان إماماً زاهداً خطيباً .

قال القرشي : قال صاحب "الهداية" في مشيخته التي جمعها لنفسه : أجاز لي (محمد البوشنجي) رواية جميع مسموعاته مشافهةً بمرور ، وكتب بخط يده ، منها : كتاب التفسير الوسيط "لعلی الواحدی يرويہ عن أبي الفضل محمد ابن أحمد الماهياني عن علي بن أحمد الواحدی المصنف . ثم ساق صاحب "الهداية" عنه حديثاً سمعه منه بسنده عن أنس رفته ، ومتن الحديث في "الجواهر المضيئة" (٢) .

٢٢- محمد بن الحسن بن مسعود بن الحسن : يعرف أبوه بـ "ابن الوزير" . قال القرشي : محمد هذا شيخ صاحب "الهداية" ، ذكره في مشيخته ؛ وقال (المؤلف) : أجاز لي جميع مسموعاته ومستحازاته مشافهةً بمرور ، وكتب بخط يده . ومن جملة روايات كتاب شرح معاني الآثار للطحاوي (٣) .

٢٣- محمد بن الحسين بن ناصر بن عبد العزيز ضياء الدين البندنجي : ورد في "الجواهر المضيئة" النوسوخي ، وفي "الفوائد البية" : بندنج - بفتح الباء - : بلدة من بلاد فرغانة ، وقال القرشي : نوسوخ : بلدة من بلاد فرغانة ، وقال أيضاً : قال صاحب "الهداية" في مشيخته : أجاز لي جميع مسموعاته مشافهةً بمرور . وكتب بخط يده سنة خمس وأربعين وخمسمائة ؛ ومن مسموعاته : كتاب الصحيح "لمسلم كان يرويہ شيخه ضياء الدين هذا عن محمد بن الفضل القراوي بنيسابور سنة خمس وعشرين وخمسمائة عن أبي الحسن عبد الغافر القارسي سنة ثمان وأربعين وأربعمائة عن الجلودي سنة خمس وستين وتلاثمائة عن إبراهيم

(١) الجواهر المضيئة (٣/ ٣٧) برقم (١١٧٠) ، الطبقات السنية برقم (١٨١٥)

(٢) الجواهر المضيئة (٣/ ٩٩) برقم (١٢٤٠) ، الطبقات السنية برقم (١٩١٠)

(٣) الجواهر المضيئة (٣/ ١٣٣ ، ١٣٤) برقم (١٢٧٧) ، الطبقات السنية برقم (١٩٦٠)

(٤) الجواهر المضيئة (٣/ ١٤٦ ، ١٤٧) برقم (١٢٩٦) ، كنياب اعلام الأخيار برقم (٣٢٥) .  
الطبقات السنية برقم (١٩٨٢) ، الفوائد البية (١٦٦) .

ابن محمد بن سفيان الفقيه عن مسلم<sup>(١)</sup>.

٢٤- محمد بن سليمان أبو عبد الله الأوشى شيخ الإسلام نصر الدين ؛ كان رحمه الله من أحد الزهاد.

قال القرشى : صاحب الهداية ذكره فى مشيخته ، وكتب له بالإجازة بأسانيد مسموعاته بخطه<sup>(٢)</sup>.

٢٥- محمد بن عبد الرحمن بن أحمد أبو عبد الله البخارى الزاهد العلاء : كان فقيهاً فاضلاً مفتياً ، مذكراً أصولياً متكلماً ، قيل : إنه صنف فى التفسير كتاباً أكثر من ألف جزء ، وأملى فى آخر عمره ؛ توفى ليلة الثانى عشر من جمادى الآخرة سنة ست وأربعين وخمسمائة .

قال القرشى : ومحمد بن عبد الرحمن هذا من مشايخ صاحب الهداية ، وقد ذكره فى مشيخته ، وقال (المؤلف) : أجاز لى رواية جميع ما صح من مسموعاته ، ومن مستجازاته ومصنفاته إجازة مطلقاً مشافهةً ، وكتب بخط يده<sup>(٣)</sup>.

٢٦- محمد بن عبد الله بن أبى بكر بن عبد الله بن محمد بن أبى توبة الخطيب الكشميهنى أبو الفتح المروزى : من أهل مرو ، كان إماماً زاهداً .

قال القرشى : قال صاحب الهداية فى مشيخته : قرأت عليه أكثر صحيح البخارى ، وأجاز لى بقيته ، أجاز له بمرو مشافهةً سنة خمس وأربعين وخمسمائة بسند متصل بأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى<sup>(٤)</sup>.

٢٧- محمد بن عمر بن الملك بن عبد العزيز بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الصفار : من أهل بخارى ، كان فقيهاً حسن السيرة جميل الأمر ، ولد ببخارى فى السابع عشر من صفر سنة سبع وستين وأربعمائة ، وتوفى فى شهر رمضان سنة أربع وخمسين وخمسمائة .

(١) الجواهر المضيئة (٣/ ١٦٤ ، ١٦٥) برقم (١٣١٩) ، كتنائب أعلام الأحيار برقم (٩٨) ، الطبقات السنية برقم (٢٠١٧) .

(٢) الجواهر المضيئة (٣/ ٢١٤) رقم الترجمة (١٢٦١) ، الموائد البهية (ص ١٧٦) ، ناج التراجم (ص ٥٦) ، كتنائب أعلام الأحيار برقم (٣٠٥) ، الطبقات السنية برقم (٢٠٧٤) ، طبقات المفسرين للسيوطى (ص ١٠٨) ، الرافى بالوفيات (٣/ ٢٣٢) ، التحبير (٢/ ١٥٣ ، ١٥٤) ، كنف الطون (١/ ٤٥٨-٤٥٩) ، هدية العارفين (٢/ ٩١) .

قال القرشي : ومحمد بن عمر هذا أحد شيوخ صاحب "الهداية" ، ومن سمع منه وأجاز له ، وقد ذكره في مشيخته<sup>(١)</sup> .

٢٨ - محمد بن محمد بن الحسن منهاج الشريعة : كان إمام الأئمة على الإطلاق .

قال المؤلف عنه : لم تر عنه الخزر منه فعلاً ، ولا أوفر منه علماً ، ولا أوسع منه صدرًا ، ولا أعم منه بركة ، لم يتلمذ له أحد إلا برز على أقرانه ، وصار أوحد زمانه ، ثم قال : قرأت عليه في بدء أمرى وحدثته سنًى ، فلم أزل أعترف من بحارده ، وأقتبس من أنواره إلى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة ، فعلقت عليه الجامعون و الزيادات و "طريقة الخلاف" ، ومعظم الكتب المبسوطة و كتاب أدب القاضي للخصاف ، والأخبار والآثار المسندة التي اشتملت عليها الكتب ، ثم قال : أشهد أن محمد بن محمد بن الحسن :

عديك بإفلال الزيارة إسبا      تكون إذا دامت إلى الهجر مسلكا  
ألم تر أن الفطر يسلم دائماً      ويسأل بالأيدي إذا هو أسكا  
إلى هذا أشار نقي الدين في الطبقات السنية<sup>(٢)</sup> .

٢٩ - محمد بن محمود بن علي بن أبي علي الحسين بن يوسف العلامة أبو الرضا الطبرقي سديد الدين : أحد مشايخ بخاري ، تلقاه بها على عبد العزيز ابن عمر بن مازة كان فاضلاً عموماً .

قال القرشي : وأبو الرضا هذا أستاذ صاحب "الهداية" ، وقد ذكره في مصحح شيوخه ، وأجاز له بخاري ، ولد بخاري سنة تسع وتسعين وأربعمائة ، توفي رحمه الله في حدود سبعين وخمسمائة<sup>(٣)</sup> .

تلاميذه :

لقد رحل برهان الدين المرعشي عن عالمنا إلى لقاء ربه بعد أن قضى حياته في

(١) في فهرس المخطوطة (٣/ ٤١٩ ، ٤٢٠) رقم الرحلة (١٤٨٥) ، طبقات السنية رقم (٢٢٤٢) .  
كتاب أعلام الأئمة رقم (٢٦٨) ، فهرس السنية (ص ١٨٦)

(٢) في فهرس المخطوطة (٣/ ٢٦٧ ، ٢٦٨) ، طبقات السنية رقم (٢٣١٦) ، فهرس المخطوطة (٤/ ٢٩٤) ، وترجم له السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (١/ ٢٩٥ ، ٢٩٦) .

خدمة العلم وأهله ونشر المذهب، وترك للأجيال اللاحقة ثروة علمية عظيمة. منها: تلاميذه الأجلاء وأنجاله الأمجاد، ومنها: تراثه الخالد المتمثل في كتب الفقهية، لقد تفقه عليه جم غفير وخلق كثير، كان العلماء والفقهاء يرحلون إليه من شتى الأنحاء، إلا أن أصحاب التراجم لم يذكروا منها إلا القليل.

ونذكر هنا ما تيسر لنا من هؤلاء الأفاضل بترتيب الحروف المعجمية:

- ١- برهان الإسلام الزرنوجي صاحب كتاب تعليم المتعلم طريق التعليم . قال القرشي في ترجمة المؤلف: ذكره عنه تلميذه برهان الإسلام الزرنوجي في كتاب تعليم المتعلم طريق التعليم، ثم ساق الكلام الذي ذكره الزرنوجي في فصل في بداية السبق وقدره وترتيبه عن عادة شيخه برهان الدين الذي كان يوقف بداية السبق على يوم الأربعاء، تفقه على برهان الدين وقاضى خان وغيرهما<sup>(١)</sup>.
- ٢- زين الدين محمد بن أبي بكر؛ ذكره اللكنوى في ترجمة محمود بن عبد القاهر، حيث قال: تفقه بدمشق على الحصري، وبمصر على عمه زين الدين تلميذ صاحب الهداية<sup>(٢)</sup>.
- ٣- عماد الدين بن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغانى شيخ الإسلام: والد زين الدين عبد الرحيم صاحب الفصول العمادية، تفقه على والده برهان الدين وعلى القاضى ظهير الدين البخارى.
- قال الكفوى: كان يصدر للتصنيف والدرس والإفتاء مع حداثة سنه، وصار مرجوعاً إليه فى الفتوى مثل أخويه، ثم قتل على أيدي الكفار - غفر الله له ولأسلافه - وقاتل قاتله يوم القرار، وله كتاب أدب القاضى<sup>(٣)</sup>.
- ٤- عمر بن علي بن أبي بكر ابن صاحب الهداية شيخ الإسلام نظه الدين الفرغانى؛ تفقه على والده، حتى برع فى الفقه، وصار مرجوعاً إليه فى الفتاوى، وله جواهر الفقه والفوائد<sup>(٤)</sup>.

(١) الفوائد البهية (ص ٥٤)، الجواهر المضببة (٢/ ٦٢٩) وكتائب أعلام الأبحار (٢/ ٤٨) مخطوط.

(٢) ترجمته فى الجواهر المضببة (٢/ ٦٥٧) برقم (١٠٦١)، كتائب أعلام الأخيار (٢/ ٤٧) مخطوط برقم (٢٨٤)، فى تحقيق الدكتور عبد الفتاح برقم (٤٢٤)، الطبقات السيرة رقم (١٦٤١)، هدية العارفين (١/ ٧٨٥)، الفوائد البهية (ص ١٤٩).

٥- المحبر بن نصر أبو الفضائل الإمام فخر الدين الدهستاني، توفي سنة ٦٠٥، وقيل: في سنة ٦٥٥ هجرية.

قال القرشي: تفقه على برهان الدين المرغيناني<sup>(١)</sup>.

٦- محمد بن عبد الستار بن محمد العمادى الكردي: كان أستاذاً للأئمة على الإطلاق، والموفود إليه من الأفاق، تفقه على خلق كثير، منهم برهان الدين صاحب "الهداية".

قال القرشي في ترجمة المؤلف: وعن انتفع به كثيراً، وتخرج به، وروى "الهداية" للناس عنه شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي، إلى هذا أشار الفيروز آبادي والعلامة ابن كمال باشا ومحمد كاسى أفندى وتقى الدين والكفوى وغيرهم.

تفقه بسمرقند على المؤلف ومجد الدين المهاد السمرقندى، وسمع منها الحديث، وذكر القرشي في ترجمته مشايخه الذين أخذ عنهم، وتلاميذه الذين أخذوا عنه.

ولد الكردي بيراتقن في ثامن عشر من ذى القعدة سنة تسع وخمسين وخمسمائة، وتوفي ببخارى يوم الجمعة في تاسع من محرم سنة اثنين وأربعين وستمائة، ودفن بسبذمون عند قبر الأستاذ عبداق السبذمونى على نصف فرسخ من البلد<sup>(٢)</sup>.

٧- محمد بن على بن أبى بكر بن عبد الجليل الرشيدى الفرغانى شيخ الإسلام أبو الفتح جلال الدين (ابن صاحب "الهداية") نشأ في حجر أبيه برهان الدين وعزى بعلمه وأدبه، وتفقّه عليه حتى صار شيخ الإسلام؛ انتهت إليه رئاسة

(١) الجواهر النضية (٢/ ٤٢٩) رقم الترجمة (١٦٠٣)، الطبقات النية برقم (٤٠٩).

(٢) الجواهر النضية (٢/ ٢٢٨-٢٣٠) رقم الترجمة (١٣٧٧)، هذه النسخة هي نسختي وطبقات علماء الفقه (ص ١٩٢)، طبقات هذه النسخة لاسر كمال ست (ص ٤٦)، نوح لرحمة (ص ٦٤)، كتاب اعلام الميرزا برقم (٤١٨)، مرقاة النسخة هي طبقات حكمة ميرزا نسى (ص ٣١)، الطبقات النية برقم (١٠٩٦)، قوامى بلوغات (٣/ ٢٢٤)، السجود لرحمة (٦/ ٣٥٩)، طبقات الفقهاء لطائى كبرى دقه (ص ١٠٧)، حكمة (عزفوى) (٣/ ١١٢)، طبقات النية (ص ١٧٦-١٧٧).



الإجازة<sup>(١)</sup>.

٨- محمد بن علي بن عثمان السمرقندي وهو جد قاضي مرو محمد بن أبي بكر لأمه : كان صاحب الترجمة مفتياً حافظاً للرواية، وكان قاضي القضاء، تفرغ على صاحب "الهداية"، وقرأ عليه<sup>(٢)</sup>.

٩- محمد بن محمود بن حسين مجد الدين الأستروشنى : عدّه اللكنوى من طبقة أبيه، قال : بل تقدم عليه، كان فى عصره من المجتهدين، ثم قال : أخذ عن أبيه وعن أستاذه صاحب "الهداية"؛ ومن تصانيفه : كتاب الفصول على ثلاثين فصلاً، اختار فيها مسائل القضاء والدعاوى، وما يكثر دورها على القضاء، وكتاب جامع أحكام الصغار. توفي رحمه الله سنة اثنتين وثلاثين ومستمائة<sup>(٣)</sup>.

١٠- محمود بن حسين شيخ الإسلام جلال الدين وبرهان الدين الأستروشنى، نسبة إلى أستروشنه، قصبة من قصبات فرغانة. قال اللكنوى : صاحب هذه الترجمة تفرغ على صاحب "الهداية"<sup>(٤)</sup>.

### مؤلفاته

مؤلفاته واهتمام العلماء بها :

أما مؤلفاته التى خلف للأجيال اللاحقة، والتى اتفق عليها أصحاب التراجم فهى :

١- بداية المبتدئ.

٢- كفاية المنتهى.

٣- الهداية.

(١) كشاف أعلام الأخيار (٥١/٢) مخطوط، وفى تحقيق الدكتور عبد المتاح برقم (٤٢٣)، الجواهر المصينة (٣/٤٢١) برقم (١٤٣٢)، الطبقات السنية برقم (٢١٣٨)، العوائد السنية (ص ١٨٢).

(٢) الجواهر المصينة (٣/٢٦٥) رقم الترجمة (١٤٢٠)، الطبقات السنية برقم (٢١٥٧).

٤- مختارات النوازل.

٥- التجنيس والمزيد: الذي هو بين أيدينا.

٦- كتاب في فرائض (فرائض العثماني).

٧- المناسك (كتاب في مناسك الحج).

وذكر عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين من تصانيفه شرح الجامع الكبير للشيباني، وذكر اللكنوي في الفوائد البهية، والركلي في الأعلام: أن له المنتقى، وقال الكفوي في كئائب الأعلام: وله كتاب المزيد والفوائد. قال تقي الدين: وله كتاب الزيادات، نقل عنه الشيخ أكمل الدين في العاية<sup>(١)</sup>.

وقد بحثت عن هذه الكتب الأربعة التي نسبوها إليه في فهراس دور المخطوطات؛ لأؤكد من صحة نسبتها إليه، إلا أنني لم أجدها أثراً، وله المشيخة التي جمع فيها مشايخه لنفسه، وقد نبه إلى ذلك القرشي<sup>(٢)</sup>. قال تقي الدين: وله نظم<sup>(٣)</sup>.

#### ١- بداية المبتدئ:

لقد ألف برهان الدين أولاً: كتاب بداية المبتدئ، وقد جمع فيه مسائل الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن والمختصر لأبي الحسن القدوري، صرح برهان الدين بذلك في خطبة البداية، حيث قال: كان يخطر بباله عند ابتداء حالي أن يكون كتاب في الفقه، فيه من كل نوع صغير الحجم كبير الرسم، وحيث وقع الاتفاق بتطواف الطرق، وجدت المختصر المنسوب إلى القدوري، أجمل كتاب في أحسن إيجاز وإعجاب، ورأيت كبراء الدهر يرغبون الصغير والكبير في حفظ الجامع الصغير، فهممت أن أجمع بينهما، ولا أتجاوز به عنهما، إلا ما دعت الضرورة إليه، وسميته بداية المبتدئ، ولو وفقت لشرحه سميته بكفاية المنتهى.

(١) معجم المؤلفين (٧/ ٤٥، ٤٦) - ن: دار إحياء التراث العربي - ، الفوائد البهية (ص ١٤١) - ط: دار المعرفة، بيروت - والأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء (٤/ ٢٦٦) - ط: دار العلم للملايين - ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية (ص ٥١٥-٥١٧)

إلى هذا أشار الكفوى واللكنوى وغيرهما "كتاب بداية المبتدى طبع عدة طبعات، منها الطبعة الأولى كانت في سنة ١٣٥٥ هـ و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ م طبع في مطبعة الفتوح بالقاهرة، لها مخطوطات محفوظة في مكتبة الأزهر، دار الكتب المصرية و مكتبة البلدية بالاكندرية، ومعهد المخطوطات بالقاهرة.

## ٢- كفاية المنتهى :

لما فرغ المؤلف من كتاب بداية المبتدى وفقه الله لشرحه، فشرحه وودع بوعده عند افتتاح "بداية المبتدى شرحاً طويلاً في نحو ثمانين مجلدًا، وسماه "كفاية المنتهى".

قال المؤلف في مقدمة "الهداية": وقد جرى على الوعد في مبدأ بداية المبتدى "أن أشرحها بتوفيق الله تعالى شرحاً أرسمه بـ "كفاية المنتهى"، فشرعت فيه، والوعد يسوغ بعض المسامحة<sup>(١)</sup>.

ذكر طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة: ثم شرحها (أى بداية المبتدى) شرحاً في نحو ثمانين مجلدًا، وسماه "كفاية المنتهى"<sup>(٢)</sup>، وقال في طبقات الحنفية و "كفاية المنتهى" في نحو ثمانين مجلدًا<sup>(٣)</sup>.

وذكر اللكنوى في مقدمة الهداية: وهو كتاب عزيز الوجود في ثمانين مجلدًا، وقال العيني في "شرح الهداية": هو مفقود<sup>(٤)</sup>.

## ٣- الهداية :

فلما كاد المؤلف أن يفرغ من تصنيف "كفاية المنتهى" شرح بداية المبتدى، تبين له فيها الإطناب، وخشى أن يهجر لأجله الكتاب، شرع في شرح المتن بداية

(١) كتاب أعلام الأخبار (٢/٢٣٨) مخطوط، والفوائد البهية (ص ١٤١، ١٤٢)، مقدمة الهداية له (ص ٢)

(٢) الهداية (١/٢) - ط: الخيرية -.

(٣) مفتاح السعادة (٢/٢٦٤).

المبتدئ<sup>١</sup> شرحاً مختصراً نافعاً وافياً بالغاً في الحسن والتقرير والتحرير، والوسط والإتقان في بيان الأدلة وأقوال المذاهب الأخرى، وسماه "الهداية".  
إلى هذا أشار طاش كبرى زاده في "مفتاح السعادة" واللكنوي في مقدمة الهداية<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف في "مقدمة الهداية": "وحيث أكاد أتكى عنه اتكاء الفراغ، تبينت فيه نبذاً من الإطناب، وخشيت أن يهجر لأجله الكتاب، فصرفت العنان والعناية إلى شرح آخر موسوم بـ "الهداية"، أجمع فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية، ومتون الدراية، تاركاً للزوائد في كل باب، معرضاً عن هذا النوع من الإسهاب مع أنه يشتمل على أصول ينسحب عليها فصول، وأسأل الله أن يوفقني لإتمامها، ويختم لي بالسعادة بعد اختتامها، حتى أن سمت همته إلى مزيد الوقوف، يرعب في الأطول والأكبر، ومن أعجله الوقت عنه يقتصر على الأقصر والأصغر، وللناس فيما يعشقون مذاهب، والفن خير كله.

ثم سألتني بعض إخواني أن أملئ عليهم المجموع الثاني (الهداية) فافتتحته مستعيناً بالله تعالى في تحرير ما أقاوله متضرعاً إليه في التيسير لما أحاوله أنه الميسر لكل عسير وهو على ما يشاء قدير، بالإجابة جدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل<sup>(٢)</sup>.

قال اللكنوي في "مقدمة الهداية": وافتتح بتأليفه كتاب الهداية ظهر يوم الأربعاء من ذى القعدة سنة ثلاث وسعين وخمسمائة<sup>(٣)</sup>، وحكى أنه نقي في تصنيف "كتاب الهداية" ثلاث عشرة سنة، وكان صائماً في تلك المدة، لا يفطر أصلاً، وكان يجتهد ألا يطلع على صومه أحد، فإذا أتى خادماً بطعام كان يقول: خله ورح، فإذا راح كان يطعم أحد الطلبة، أو غيرهم من الفقراء والمساكين، فإذا أتى الخادم، ووجد الإناء فارغاً، يظن أنه أكله بنفسه؛ إلى هذا أشار طاش كبرى زاده والكفوي واللكنوي وحاجي خليفة<sup>(٤)</sup>.

(١) الهداية (١/٢، ٣)

(٢) مقدمة الهداية (ص ٣).

(٣) مفتاح السعادة (٢/٢٦٤)، مقدمة الهداية (ص ٣)، كنائب أعلام، لأحيدر (٢/ ٢٢٨ مخطوط، وكشف الظنون (٢/ ٢٠٣١، ٢٠٣٢).

كتاب الهداية كتاب غنى عن التعريف والثناء، اهتمام الناس به من عصر المؤلف إلى عصرنا يدل على عظمة هذا الكتاب، فكان الناس يروون هذا الكتاب بالإسناد عن المؤلف، ويتبركون بقراءته، ولا يوحّد بعد تصنيف كتاب الهداية كتاب مثله في مذهب أبي حنيفة.

قال ابن صاحب الهداية "عماد الدين شيخ الإسلام في حق كتاب الهداية":

كتاب الهداية يهدى الهدى إلى حافظيه ويجلو العمى  
فلازمه واحفظه يا ذا الحجى فمن ناله نال أقصى المنى  
هكذا ذكر طاش كرى زاده في "مفتاح السعادة" واللكنوى في "مقدمة الهداية" (١).

وذكر في "مقدمة نصب الراية" عن العلامة الشيخ محمد أنور شاه الكشميري ثم الديوبندي رحمه الله أنه قال: ليس في أسفار المذاهب الأربعة كتاب بمثابة كتاب الهداية في تلخيص كلام القوم، وحسن تعبيره الرائق والجمع للمهمات في تفقه نفس بكلمات كلها درر وعرر، ثم ذكر عن صاحب الدر المختار فسأله بعض الفضلاء، هل تقدر على أن تؤلف كتاباً مثل فتح القدير وهو شرح الهداية في الدقة والتحريّر؟ قال: نعم، قال: ومثل الهداية؟ قال: كلا، ولو عدة أسطر (٢).

فببركة زهد هذا العالم الجليل وورعه الشديد لقي كتابه "الهداية" قبولا شديداً من العوام والخواص من علماء المذهب وغيرهم.

قال القرشي في "الجواهر المضيئة" في ترجمته: وفاق شيوخه وأقرانه، وأذعنوا له كلهم، ولا سيما بعد تصنيفه لـ "كتاب الهداية" و "كفاية المنتهى"، إلى هذا أشار على القارئ في الأثمار الجنية في أسماء الحنفية.

لقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب اعتناءً لا مثيل له، وعكفوا على دراسته وشرحه على مرّ العصور، ولم يخدم كتاب في الفقه مثل كتاب الهداية.

(١) مفتاح السعادة (٢/ ٢٦٤)، مقدمة الهداية (ص ٣).

(٢) مقدمة نصب الراية (١/ ١٤).

وقد قام جمع كبير من أعيان علماء المذهب وأعلام الزمان بشرحه، وقام العديد منهم بكتابة الحاشية، واختصار شروحه، كما قام بعض فصلاء العصر بترجمته إلى لغات محلية كالفارسية والتركية والأردية والبنغالية والإنجليزية، ربما إلى لغات أخرى، حتى يتسنى للجميع الاستفادة من هذا الكتاب الفضيل خاصة طلبة المدارس والمعاهد.

### شروح "الهداية":

- وقد ذكر حاجي خليفة في "كشف الطنون" عدداً كبيراً من شروح الهداية: منها: ١- النهاية: شرحه الإمام حسام الدين حسين بن علي الصغناقي، المتوفى سنة ٧١٠ هجرية.
- ٢- خلاصة النهاية في فوائد الهداية: احتصرها جمال الدين محمود ابن أحمد القونوي، المتوفى سنة ٧٧٠ هجرية.
- ٣- معراج الدراية: شرحه قوام الدين محمد بن محمد الكاكي، المتوفى سنة ٧٤٩ هجرية.
- ٤- الكفاية في دراية الهداية: شرحه الشيخ تاج الدين عمر بن بن صدر الشريعة عبيد الله المحبوبي، المتوفى سنة ٧٤٧ هجرية.
- ٥- الغاية: شرحه أبو العباس أحمد بن إبراهيم السروجي، المتوفى سنة ٧١٠ هجرية، ولم يكمله؛ وأكماله القاضي سعد الدين محمد الديري، المتوفى سنة ٨٦٧ هجرية.
- ٦- غاية البيان ونادرة الأقران: شرحه قوام الدين أمير كت ابن الإتقاني، المتوفى سنة ٧٥٨ هجرية.
- ٧- الكفاية: شرحه جلال الدين الكرلاني، وذكره صاحب كشف الطنون بالكرماني.
- ٨- فتح القدير: شرحه ابن الهمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد، المتوفى سنة ٦٨١ هجرية.
- ٩- العناية: شرحه أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، المتوفى

سنة ٧٨٦ هجرية .

١٠- البناية : شرح القاضى بدر الدين محمود بن أحمد العبنى ، المتوفى سنة ٨٥٥ هجرية .

١١- نهاية النهاية : شرحه محب الدين محمد بن محمد بن محمد ابن محمود بن الشحنة ، المتوفى سنة ٨٩٠ هجرية .

١٢- ارشاد الدراية شرحه مصلح الدين مصطفى بن ذكرى القرمسى المتوفى سنة ٨٠٩ هـ .

١٣- زبدة الدراية : شرحه القاضى عبد الرحيم بن على الأمدى .  
وقد قام عدد من العلماء بتخريج أحاديثها ، خرج أحاديثها : الشيخ محمى الدين عبد القادر بن محمد القرشى ، المتوفى سنة ٧٧٥ هـ .  
١- سمّاه "العاية بمعرفة أحاديث الهداية" .

والحافظ علاء الدين على بن عثمان الماردينى شيخ الزيلعى ، المتوفى سنة ٧٥٠ هجرية .

٢- سمّاه "الكفاية فى معرفة أحاديث الهداية" .  
والحافظ جمال الدين الزيلعى ، المتوفى سنة ٧٦٢ هجرية . سمّاه نصب الراية لأحاديث الهداية .

٣- ولحقه أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة ٨٥٢ هجرية . سمّاه "الدراية فى منتخب أحاديث الهداية" .

وهناك شروح وتعليقات وحواش لهذا الكتاب تزيد عن ستين شرحاً .  
لقد اعتقد أصحابنا أن هذا الكتاب أعظم ما صنّف فى الفقه ؛ أقول : اهتمام هذه الأعلام بشرحه ، وتخريجه خير دليل على فضله ، وكفى بهذا شرفاً وفضلاً .

٤- مختارات النوازل : يقال له أيضاً : مجموع مختارات النوازل . ذكره بهذا الاسم طاش كبرى زاده فى "مفتاح السعادة" (١) ، وسمّاه فى ناح

(١) ينظر كشف الظنون (٢/٢٠٣١-٢٠٤٠) فى ترجمة صاحب الهداية و مقدمته الهداية للكنوى (ص ٣) .

(٢) مفتاح السعادة (٢/٢٦٤) .

التراجم<sup>(١)</sup> وكتائب أعلام الأخيار مختارات مجموع النوازل<sup>(٢)</sup>، وسمّاه الملكوتى مجموع النوازل<sup>(٣)</sup>.

يوجد منه فى مكتبة الأزهر ثلاث نسخ: نسخة برقم (٩٥-٢٦٩٥) وفقه حنفى.

نسخة ثانية برقم (٢٠٨٥-٢٦٩٢٤) رافعى، فقه حنفى.

نسخة ثالثة برقم (٢٣٧٤-٣٣٢٥٥) حليم، فقه حنفى.

وفى مكتبة البلدية بالإسكندرية أيضاً توجد ثلاث نسخ: نسخة برقم (٣٥٧٣ج) فقه حنفى.

نسخة ثانية برقم (٥٢١٥٨) فقه حنفى.

نسخة ثالثة برقم (١٣٥٢ب) فقه حنفى.

وله نسخة واحدة فى دار الكتب المصرية برقم (٧٩٦) فقه حنفى طلعت، رقم الميكرو فيلم (٥٧٥٢) أوله: الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، والصلاة على نبيه المصطفى محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين، بدأ بـ "كتاب الطهارة"، واختتم بـ "فصل فى الحكايات".

٥- التجنيس والمزيد: هو هذا الكتاب الذى نحن بصدد تحقيقه - إن شاء الله - ستكلم عنه فى القسم الثانى فى الفصل الأول: فى وصف نسخ المخطوطة.

#### ٦- مناسك الحج:

سمّاه تقى الدين وحاجى خليفة بـ "المناسك"، وسمّاه فى "الهداية" بـ "عدة الناسك فى عدة من المناسك"، إلى هذا أشار تقى الدين فى "الطبقات"<sup>(٤)</sup>.

قال المؤلف فى "الهداية" فى كتاب الحج: باب الإحرام مشيراً إلى هذا الكتاب: وإن وردت الآثار ببعض الدعوات، وقد أوردنا تفصيلها فى كتابنا المترجم بـ "عدة الناسك فى عدة من المناسك" - بتوفيق الله تعالى -<sup>(٥)</sup>

(١) تاج التراجم (ص ٤٢)، كتائب أعلام الأخيار (٢/ ٢٣٨) معطوط دار الكتب المصرية برقم (١٩٦٥) تاريخ طلعت.

(٢) مقدمة الهداية (ص ٢).



## ٧- كتاب الفرائض :

سمّاه حاجي خليفه - فرائض العثماني ، وقال : قال فيها بعد الحمد : هـ  
مجموع يلقب (ملقب) بـ العثماني ، وذكر حاجي خليفة أيضاً : وكان المتن للشيخ  
العثماني ، وأعرض عن ذكر الرد ، وذوي الأرحام وما عداهما من تفرعات  
الأحكام ، فأصلح (برهان الدين) المرغيناني ، وذكر بعد انتهائه زوائد وفوائد من  
عدة كتب ، وذلك إكراماً له وتواضعاً ، لا لاحتياجه إلى تصحيح كتاب غيره مع  
غزارة علمه ، وعدم مثله ، وكثرة فضله وقدرته على تصنيف كتاب من عنده .

وقال أيضاً : ولها شروح : منها : شرح الشيخ منهاج الدين إبراهيم  
ابن سليمان السراي ؛ وقال : أولها : الحمد لله المتعال عن مجانسة  
الضرب . . الخ ، ثم قال : ذكر فيه أن شيخه رشد الدين إسماعيل بن محمود  
ابن محمد الكردي كتب فرائد للمسائل الضرورية فجمعها ، وزاد عليها ، وسمّاه  
بـ مفاتيح الأقفال ، وفرغ منه في خوارزم سنة ٧٧١هـ<sup>(١)</sup> .

## ٨- نظمه :

علمت من كتب التراجم التي اعتمدت عليها في نقل ترجمة برهان الدين .  
بأنه كان أديباً شاعراً ، وكان يشد الأشعار .  
إلى هذا أشار في " الفوائد البهية " <sup>(٢)</sup> ، وقال القرشي في " الجواهر " : سمعت  
قاضي القضاة شمس الدين بن الحريري يذكر عن العلامة جمال الدين بن مالك :  
أن صاحب " الهداية " كان يعرف ثمانية علوم <sup>(٣)</sup> .  
وقال تقي الدين في " الطبقات السنية " : وله نظم منه فيما قيل : ما أورده  
الخطيب محمد بن قاسم الرومي في كتابه الذي سمّاه " روضة الأخيار " ونسبه  
إليه <sup>(٤)</sup> .

(١) كتف انطون (٢/ ١٢٥٠ . ١٢٥١)

(٢) الفوائد لبه (ص ١٤١)

(٣) الجواهر المضية (٢/ ٦٢٨)

(٤) الطبقات السنية (٢/ ١٦) .

لم نجد نظمه على شكل كتاب، أو منظومة في مكان واحد، إلا الأبيات التي ذكرها برهان الإسلام الزرنوجي في كتابه 'تعليم المتعلم' في مواقع متفرقة حسب مقتضى المقال، واستشهداً بنظم أستاذه.  
وذكر تقى الدين في آخر ترجمة برهان الدين بيتين له من روضة الأخيار وهما:

ولم أدخل الحمام من أجل لذة  
ولكنني لم يكفيني فيض عبرتي  
ومن إشد صاحب الهداية:

وكيف ونار الشوق بين حوانحي  
فرحت لأبكي من جميع جوارحي<sup>(١)</sup>  
فساد كبير عالم مشيتك  
هما فتنة في العالمين عظيمة

قال الزرنوجي في 'فضل الجِد والمواظبة والهمة': وأنشدنا شح الإسلام برهان الدين:

وفي الجهل قِل الموت موت لأهله  
وإن امرأ لم يحى بالعلم ميت  
وقال أيضاً: وأنشدنا الشيخ الأستاذ شيخ الإسلام برهان الدين رحمه الله:  
وذا العلم أعلى رتبة في المراتب  
فذا العلم يبقى عزه متضاعفا  
فهيئات لا يرجو مداه من ارتقى  
سأمل علىكم بعض ما فيه فاسمعوا  
هو النور كل النور يهدي عن العمى  
هو الذروة السماء تحمي من التجا  
به ينتجى والناس في غفلاتهم  
به يشفع الإنسان من راح عاصباً  
فأجسامهم قبل القبور قور  
وليس له حين الشور نشور<sup>(٢)</sup>  
ومن دونه عز العلى في المواكب  
وذو الجهل بعد الموت تحت التيرب  
رقى ولى الملك والى الكتاب  
فبى حصر عن ذكر كل المناقب  
ودو الجهل مر الدهر بين الغياهب  
إليها ويمشى آمناً في النواثب  
به يرتجى والروح بين الترائب  
إلى درك اليران شر العواقب

(١) الطبقات السنية (٢/٥١٧) مخطوط

(٢) تعليم المتعلم طريق التعلم (ص ٩): فصل في البية حال التعلم - ط. مصطفى الحسي -

(٣) تعليم المتعلم (ص ٩) فصل في البية حال التعلم.

فمن رامه رام المأرب كلها      ومن حازه قد حاز كل المطالب  
هو المنصب العالي فيا صاحب الحجا      إذا نلته هون بفسوت المناصب  
فإن فاتك الدنيا وطيب نعيمها      فغمض فإن العلم خير المواهب<sup>(١)</sup>  
وقال الزرنوجي : قال أستاذنا شيخ الإسلام رحمه الله : كم من شيخ كبير  
أدركته وما استخبرته ، وأقول على هذا الفوت منشأ هذا البيت :  
لهفى على فوت التلاقي لهفا      ما كل ما فات ويفنى بلفى<sup>(٢)</sup>

وفاته :

اتفقت أكثر المصادر على أن برهان الدين المرغيناني مات سنة ثلاث وتسعين  
 وخمسمائة<sup>(٣)</sup> .  
ذكر ابن كمال باشا في "طبقات فقهاء الحنفية" : أنه مات سنة أربع وتسعين  
 وخمسمائة<sup>(٤)</sup> ، ونقل اللكنوي في "مقدمة الهداية" بـ "قيل" : إنه مات سنة ست  
 وتسعين وخمسمائة<sup>(٥)</sup> .  
وقال أيضًا : إنه توفي ليلة الثلاثاء الرابع عشر من ذى الحجة سنة ثلاث  
 وتسعين وخمسمائة ، ودفن بسمرقند بقرب تربة المحمدين .  
قيل : إن في سمرقند مقبرة باسم تربة المحمدين ، دفن فيها نحو من أربع مائة  
 نفس ، كل منهم يقال له : محمد .  
لما مات برهان الدين المرغيناني نقل إلى سمرقند ، ليدفن في مقبرة

(١) تعلم المتعلم (ص ٢٩) : فصل في الحد والمواظفة والهمة .

(٢) تعليم المتعلم (ص ٥٠) : فصل في الاستمادة .

(٣) الجواهر المضيئة (٢/ ٦٢٨) ، كتاب أعلام الأخيار (ص ٢٣٨) مخطوط . لطقت السب  
 (٥١٧/ ٢) مخطوط . مفتاح السعادة (٢/ ٢٦٤) . نوح الشراجه (ص ٤٢) مهتم نغفه  
 (ص ١٩٢) . الأندلس خبة في أسماء الحنفية لعلى الفارسي (ص ١٤٦) . الأعلام للزركلي (١  
 ٢٦٦) . معجم مؤلفين (٧ ٤٥ ، ٤٦) . النوائد السنية (ص ١٤٢) . كتب المصون (١ ٢٢٦ ،  
 ٢٣٨ ، ٢٣٠ ، ١٨٣ ، ١٢٥ ، ١٢٥١)

(٤) طبقات فقهاء الحنفية (ص ٤٦) مخطوط

(٥) مقدمة الهداية (ص ٢)

المحمديين، إلا أن أهلها منعوا دفنه بها، ودفن بقربها رحمة الله عليه ورضوانه<sup>(١)</sup>، ونفعنا الله والمسلمين بعلومه، وجعل ثوابها حجة له، ونجاة في الآخرة، يوم لا يفع مال ولا ينون إلا من أتى الله بقلب سليم.

(١) قال اللكنوى في "المقدمة" (ص ٢) كذا قال النجاشي في رد المحتار

## الفصل الثاني

- ١- فى معنى "التجنيس والمزيد" وتعريفه.
- ٢- وتوثيق نسبته إلى المرغينانى (صاحب "الهداية".
- ٣- فى تعريف المصادر ورموزها وترجمة أصحابها.

أولاً: في معنى "التجنيس والمزيد":

التجنيس اسم تفضيل من الجنس.

١- الجنس: -بالكسر- عند أهل اللغة: الضرب من كل شيء، وهو ما يذن على كثيرين مختلفين، فالجنس أعم من النوع، يقال: الحيوان: جنس، والإنسان: نوع؛ لأن الإنسان أخص من الحيوان بالنسبة إلى الفرس والحمير وغيرهما، وإن كان جنساً بالنسبة إلى ما تحته كزبد وفاطمة وغيرهما.

وجمع الجنس: أجناس وجنوس، إذا قيل: فلان جنس الشيء تجنيساً أي جعله ضرباً وأجناساً، ومنه المجانسة والتجنيس.

وجانس الشيء الشيء مجانسةً أي شاكله، واتحد معه في الجنس، الجانس: مصدر جانس.

وعند أهل البديع: هو تشابه الكلمتين في اللفظ، ويسمى بالتجنيس أيضاً، جمع جناسات<sup>(١)</sup>.

٢- المزيد: بكسر الزاء- الزيادة بمعنى الشيء: نما وكثر، والزيادة: ما زاد على الشيء ضد نقص<sup>(٢)</sup>.

يكون المعنى: الأحكام المتجانسة التي رتبها الصدر الشهيد والتي زاد عليها برهان الدين المرغيناني.

تعريفه:

و"كتاب التجنيس والمزيد" عبارة عن مجموعة أحكام فقهية متنوعة في الفروع في مذهب أبي حنيفة التي استنبطها المتأخرون، ولم ينص عليها المتقدمون إلا ما شذ عنهم في الرواية.

و"كتاب التجنيس": هو تمة لما بدأ بجمعه الصدر الشهيد حسام الدين من كتب المتأخرين، وهي: النوازل للسمرقندي، وعيون المسائل له، وواقعات

(١) تراجع المصادر الآتية: لسان العرب (ص ٧٠٠-١٨٩٧) ط: دار المعرف، ومختار الصحاح (ص ١١٣)، المصباح المنير (١/ ١٠٨)، المعجم الرسيط (١/ ١٤٠)، الوافي معجم وسيط لغة العربية للبيستاني (ص ١٠٥) ط: مكتبة لسان، بيروت، محيط المحيط (ص ١٢٩) ط: مكتبة نساب، بيروت، متن النعمة موسوعة لغوية حديثة لأحمد رضا (١/ ٥٨٢) ط: مكتبة احبة، بيروت.

الباطنى، وفتاوى ابن الفضل، وفتاوى أئمة سمرقند.

وتوفى رحمه الله قبل إتمامه، فقام تلميذه برهان الدين المرغينانى بإتمامه وتحسين نظامه، مزيّداً إليه من كتب مشايحه وشيوخ مشايخه، وهى الأجناس للباطنى، وغريب الرواية لأبى شجاع، وفتاوى نجم الدين النسفى، والفتاوى الصغرى للصدر الشهيد، ومن شرح الكتب المبسوطة والمتفرقات؛ لقد ذكر المصنف ذلك بنفسه مفصلاً فى مقدمة الكتاب.

ولم يكتف برهان الدين المرغينانى بجمع أقوال المتأخرين والمتقدمين فى هذا الكتاب، بل قام بتظيمها تنظيمًا جيدًا وتحسين أسلوبها أسلوبًا علميًا مع بيان الحجج والأدلة القلبية والعقلية، هذا إلى جانب آراءه الخاصة وأقواله السديدة التى أبرزت شخصيته الفقهية على طول الكتاب بترجيح البعض على البعض الآخر مع إثبات التعليل.

بعد هذا العرص المتواضع نستطيع أن نقول: إن كتاب التجنيس والمزيد مجموعة كسرة من فتاوى المتأخرين والمتقدمين الذين كانوا أعمدة فى الفقه وأعياناً فى علم الفتاوى، وهذا الكتاب خلاصة جهدهم العريض، ومن ثمة كان هذا الكتاب خير معين لأهل الفتوى، ولكل من أراد أن يستعين به، ويكشف خبايا المسائل.

## ٢- توثيق نسبه إلى المرغينانى (صاحب الهداية):

اتفقت جميع مصادر الترجمة وشرح "الهداية"، وكتب المذهب التى صنفت بعده على أن كتاب التجنيس والمزيد لبرهان الدين المرغينانى صاحب الهداية لم يختلف أحد فى اسم الكتاب، ولا فى نسبته إلى برهان الدين

(١) تنظر المصادر الآتية: ناج التراجم (ص ٤٢)، مفتاح السعادة (٢/ ٢٦٣)، كتب أعلام الأحبار (ص ٢٣٨) مخطوط، وطبقات الحنفية لطاش كبرى زاده (ص ٨٦) مخطوط والأثمار الجنية فى أسماء الحنفية لعلى القدرى (ص ١٤٧) مخطوط، مهام المفهاء فى أسامى كتب طبقات علماء الفقه، ل محمد كامى فندى (ص ١٨٢) مخطوط، معجم المؤلفين (٧/ ٤٥، ٤٦)، الأعلام للزركلى (٤/ ٢٦٦)، كشف الطون (١/ ٣٥٢، ٣٥٣)، الفوائد البهية (ص ١٤١)، مقدمة الهداية.

المرغيناني<sup>(١)</sup>.

لقد تردّد كثيراً بهذا الاسم في "فتح القدير" شرح الهداية لابن الهمام، والفتاوى الخيرية، وردّ المختار على الدر المختار، والفتاوى الهندية، ومراقى الفلاح وغيرها من كتب المذهب<sup>(٢)</sup>.

### ٣- تعريف المصادر ورموزها وترجمة أصحابها :

لقد استقى برهان الدين في كتابه هذا من مصادر كثيرة، وفي مقدمتها المصادر التي اعتمد عليها أستاذه الصدر الشهيد في بدء ترتيبه لهذا الكتاب، ثم المصادر التي أضافها من بعده، لقد ذكر المصنف هذه المصادر ورموزها بدوره في مقدمة الكتاب، ونحن نذكرها، هنا بالترتيب مع زيادة البيان، وترجمة وجيزة لأصحابها، حتى يبرز للقارئ مدى قيمة هذه المصادر وأهميتها؛ لأن قيمة المصدر وأهميته بقيمة صاحبه وعظمة مكانته لدى أهل العلم.

وفي مقدمة هذه المصادر : ١- كتاب النوازل.

### ٢- و"كتاب عيون المسائل" كلاهما لأبي الليث السمرقندي.

هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الفقيه أبو الليث السمرقندي المعروف بـ "إمام الهدى"، كان رحمه الله إمام الأئمة في ما وراء النهر، صاحب الأقوال المفيدة والتصانيف المشهورة، تفقه أبو الليث على الفقيه أبي جعفر الهندواني. توفي ليلة الثلاثاء حادي عشر من جمادى الآخرة، سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة.

وله تصنيفات كثيرة: منها في الفقه، والتفسير، والعقائد، والأخلاق، والوعظ؛ لقد جمع فؤاد سرزكين في كتابه "تاريخ التراث العربي" هذه التصنيفات، وأوصلها إلى أربع وعشرين تصنيفاً، ومنها النوازل، وعيون المسائل، وخزانة الفقه<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر في فتح القدير (١/٢٥، ٣٨، ٤١، ٥٤، ٥٨، ٩٠، ٩٣، ١١٠، ١١٧، ١١٨).

(٢) وفي رد المختار (١/١١٧، ١٤٢، ١٩٥) وفي الفتاوى الهندية (١/٣٨، ٤٩، ٧٠).

وفي مراقى الفلاح (ص ٥٦)، وفي الفتاوى الخيرية (١/٣-١٤).

(٢) ترجمته في الجواهر المضيئة (٣/٥٤٤) برقم (١٧٤٣)، مفتاح السعادة (٢/٢٧٧، ٢٧٨).



هذه الكتب الثلاثة في فروع المذهب الحنفي، لقد قام الدكتور صلاح الدين الناهي بتحقيق خزانة الفقه و عيون المسائل، وطبعهما في مطبعة أسعد سعد سنة ١٩٦٧م، وأما كتاب النوازل: فلم يتم تحقيقه بعد على حد قول الدكتور الناهي: إنه جارى التحقيق على يديه، ولا أدري هل تم تحقيقه أو لا؟

كتاب النوازل و عيون المسائل من أهم كتب الفتاوى في المذهب الحنفي ومصادرها، لقد جمع الفقيه أبو الليث في كتابه "النوازل" ما استنبطه المتأخرون من أصحاب محمد ابن الحسن كمحمد بن مقاتل، الموفى سنة ٢٤٨ هجرية، ومحمد بن مسلمة المتوفى سنة ٢٧٨ هجرية، ونصير بن يحيى المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية، ومن بعدهم؛ وفتاوى مشايخه ومشايخ مشايخه رحمهم الله تعالى أجمعين، كما أنه برزت شخصيته باختياراته فيما لا رواية فيه عن المتأخرين. و كتاب عيون المسائل أيضاً مثل ذويه، كتاب في فروع المذهب، جمع فيه أبو الليث السمرقندي مختارات الأصحاب الثلاثة وغيرهم من أئمة المذهب وفتاواهم.

قال الفقيه في مقدمة "النوازل": صفت كتابين من أقاويلهم (أى من أقاويل المشايخ المذكورين في المقدمة) وسميت أحدهما "عيون المسائل" والآخر كتاب "النوازل"، وأوردت في "عيون المسائل" من أقاويل أصحابنا ما ليست عنهم رواية في هذه الكتب من المسائل؛ وفي "كتاب النوازل" من الفتاوى من أقاويل المشايخ، وشيئاً من أقاويل أصحابنا ما لا رواية عنهم أيضاً في الكتب؛ ليسهل على الناظر فيها طريق الاجتهاد، ويعرف مذاهبهم في الفتوى، فإن الحوادث لا تنقطع. والنوازل لا تنتهى، ولو جمع الإنسان أوقاراً من الكتب، وحفظ جميع أقاويل الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين، ربما يقع له من الحوادث ما لا يجد في جميع ما

وتأج التراجم (ص ٧٩) و طبقات الفقهاء لطاش كرى زاده (ص ٧٤) وطبقات حنفية نفس زاده (٤٧) مخطوط و مهام الفقهاء في أسامي كتب وطبقات عمدة الفقهاء محمد كرمي (ص ٢٤، ٢٥) و المرقاة الوفية في طبقات الحنفية بغير ترتيب (ص ٤٩) محضه، و الأولى الجنية في أسماء الحنفية لعلی الفارسی (ص ١٩٦) مخطوط، و كتب علماء (احد) برفه (٢١٦) و الطسقات السنية برفه (٢٦٠) و كشف العيون (١) ٢٤٣ ٢٠٣٤ ١٨١ ١٢٢٠ و هدية العارفين (٢/ ٤٩٠) و إيضاح المكنون (١/ ٤٧٤) و تاريخ سرت عبري لفؤاد سركين المجلد الأول (٣/ ١٠٤-١١٤) و الفوائد النبية (ص ٢٢٠)

عنده، ولا فى جميع ما حفظه، ويحتاج إلى الاجتهاد فى الحوادث.  
كما قلنا من قبل: كتاب "عيون المسائل" تم تحقيقه وطبعه، ويوجد منه نسخة فى مجلد بمكتبة معهد جامعة الدول العربية بالقاهرة، ونسخة أخرى بدار الكتب المصرية<sup>(١)</sup>، ويوجد فى دار الكتب المصرية نسخة أخرى بدون تحقيق، طبع حيدرآباد دكن<sup>(٢)</sup>.

أما شرحه الذى وضعه عبد الحميد الأسمندى: فله نسخة محفوظة بمكتبة الأزهر<sup>(٣)</sup>.

وذكر فؤاد سزكين أن كتاب "عيون المسائل" شرح مرتين: شرحه أولاً العلامة السمرقندى محمد بن عبد الحميد الأسمندى السمرقندى، المتوفى سنة ٥٥٢ هجرية، وأطلق عليه اسم حصر المسائل وقصر الدلائل، ثم شرحه محمد بن عمر بن عربى الجاوى، المتوفى بعد سنة ١٨٨٨ ميلادية<sup>(٤)</sup>.

أما "كتاب النوازل": فلم يسبق طبعه<sup>(٥)</sup>، وكما أن تحقيقه لم يتم بعد، إلا أن له نسخاً خطية كثيرة فى مكتبات العالم، يوجد منه ثلاث نسخ حطية فى دار الكتب المصرية<sup>(٦)</sup>، كما توجد نسخة جيدة فى مكتبة الأزهر<sup>(٧)</sup>.

وهذان الكتابان من أهم مصادر "التجنىس والمزید"، لقد اهتم المصنف بهذين الكتابين اهتماماً كبيراً حيث ذكر مسائلهما فى أول كل باب، أو فصل لأهمية مسائلهما فى أوساط الفقهاء والمفتيين، وجعل لكل كتاب من هذين الكتابين رمزاً بحرفه الأول، رمز للنوازل "بالحرف ن" ولعيون المسائل "بالحرف ع".

٣- الوقعات.

٤- الأجناس.

وكلاهما لأبى العباس الناطقى.

هو أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطقى الطرى، كان رحمه الله من

(١) محفوظة برقم (٣٦٦٥٣-ب) فقه حنفى.

(٢) محفوظة برقم (٦٨١٢٢-ج).

(٣) (١٩٨٠) رافعى ٢٦٨١٩، فقه حنفى فى ٢٩٦ ورقة.

(٤) ينظر تاريخ التراث العربى لمؤاد سزكين (٢/ ١٠٠)، وكنف الطون (٢/ ١١٨٦).

(٥) طبع هذا الكتاب حديثاً بدون تحقيق فى كويته باكستان.

كبار فقهاء الحنفية، ومن أصحاب الوقعات و النوازل ، أخذ عن أبي عبد الله الجرجاني، المتوفى سنة ٣٩٨ هجرية؛ من تصانيفه: الأجناس، والوقعات، والفروق، والهداية، توفي بالرى سنة ٤٤٦ هجرية<sup>(١)</sup>.

كتاب الأجناس والوقعات :

كلاهما فى فروع الحنفية، وكتاب الوقعات لم أهتمد إليه فى دور المحفوظات، وفى فهارس المخطوطات المعروفة، وهو من الكتب النادرة. أما كتاب الأجناس للناطقى : فله نسختان فى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد<sup>(٢)</sup>، لقد بذلت قصارى جهدى للحصول على نسخة مصورة من أجناس الناطقى، ولكن باءت بالفشل.

كتاب الوقعات وكتاب الأجناس للناطقى من المصادر التى استقى منها المصنف فى ترتيب التجنيس والمزيد، ورمز للوقعات بالحرف و وللأجناس بالحرفين "أج".

٥- فتاوى أبى بكر بن الفضل :

هو محمد بن الفضل أبو بكر الكمارى البخارى، كان إماماً كبيراً وشيخاً

(١) نظر ترجمته فى "الجواهر المضية" (١/٢٩٧، ٢٩٨) و مفتاح السعادة (٢/٢٧٩، ٢٨٠) و "تاج التراجم" (ص ٩) و "طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده (ص ٧٣) و "الأنمار اخية فى أسماء الحنفية" لعللى انقارئ (ص ٨٧) مخطوط، و "المرقاة الوفية فى طبقات الحنفية" لغيروز آبادى (ص ٩) و "مهام الفقهاء فى أسامى كتب وطبقات علماء الفقه" لمحمد كامى أفندى (ص ٢١٢) مخطوط و "شرح الهداية" للعينى (١/٣٠٦) و كنائب أعلام الأخيار (ص ١٤٥-١٤٦) مخطوط، وفى تحقيق الدكتور عبد الفتاح برقم (٢٤٤) و الطبقات السية برقم (٣٤٣) و "معجم المؤلفين" (٢/١٤٠، ١٤١) و "كشف الظنون" (١/١١، ٢٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ١٩٩٩، ٢٠٤٠) و "الفوائد البية" (ص ٢٦).

(٢) نسخة محفوظة برقم (١/٣٦٣٤ مجاميع)، وهذه السحرة مذهبة فى أولها، خطها قدير جيد. وعدد أوراقها كما ورد فى فهرس المخطوطات العربية ٢٠٣ ورقة، مقاسها ١٨×٢٧ سم. فقه حنفى، ونسخة أخرى محفوظة برقم (٣٩٥٣) فقه حنفى، وهذه السحرة محرومة الطبعين، وعدد أوراقها ١٦٠ ورقة، مقاسها ١٧×٢١ سم. ينظر فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف فى بغداد (١/٣٧٤، ٣٧٥) رقم تسلسل (١١٨١، ١١٨٢) فقه حنفى.

جديلاً معتمداً في الرواية، مقنناً في الدراية، كتب الفتاوى الخنعية مشحونة برواياته، أخذ الفقه عن الشيخ عبد الله بن محمد السبزموني، توفي رحمه الله ببخارى يوم الجمعة لست بقين من شهر رمضان سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة هـ. وهو ابن ثمانين سنة<sup>(١)</sup>.

لقد أغفلت مصادر الترجمة مؤلفاته، ولم تذكر عنها شيئاً؛ ويحتمل عن فتاوى الفضل في دور المحفوظات، وفهارس المخطوطات كثيراً، إلا أن بحثي عن هذا الكتاب كان بدون جدوى.

وهذا الكتاب أحد المصادر التي اعتمد عليها المصنف في ترتيب التجنيس والمزيد، ورمز له بالحرف "ب" إشارة إلى كنيته.

#### ٦- فتاوى أئمة سمرقند :

لم أهتم إلى كتاب مستقل بهذا الاسم، لا أدري ما إذا كان هناك كتاب يوحد بهذا الاسم أو لا. ويحتمل أن يكون المراد بـ "فتاوى أئمة سمرقند" فتاواهم المتفرقة التي أفتوا بها في مواقع مختلفة، وجمعها الصدر الشهيد في كتابه، ثم جعل لها رموزاً كـ "النوازل" و "عيون المسائل" وغيرهما، وتابعه برهان الدين.

إن هذا الكتاب من أحد المصادر التي اعتمد عليها المصنف في ترتيب التجنيس والمزيد، ورمز له بالحرف "س" إشارة إلى سمرقند.

#### ٧- غريب الرواية لأبي شجاع :

هو محمد بن أحمد بن حمزة المشتهر بـ "السيد أبي شجاع".

ذكر اللكنوي أن أبا شجاع هذا عاصر ركن الإسلام علي بن الحسين السعدي، المتوفى سنة ٤٦١ هجرية، وكان الإمام الحسن الماتريدي معاصراً لهما،

(١) تطر ترجمته في "الحوار المصيبة" (٣/ ٣٠٠-٣٠٢) و "المرقاة الوفية في طبقات الخنعية" لفيروزآبادي (ص ٤٢) مخطوط، و "طبقات الخنعية" لقنالي زاده (ص ٣٩) مخطوط، و مهم انقهاء في أسامي كتب وطبقات علماء الفقه لمحمد كامي أفندي (ص ١٩١) مخطوط، و كتب الطنون (٢/ ١٢٩٤) و "الفوائد السنية" (ص ١٨٤) و كتابات أعلام الأحرار (ص ١٣٦) مخطوط، و "الأنوار الخنعية في أسماء الخنعية" لعلی القاری (ص ١٧٦) مخطوط.

وكان المعبر في زمانهم في الفتاوى<sup>(١)</sup>.

وهذا الكتاب من أحد الكتب التي لم أهتم إليها في فهارس المخطوطات ودور المحفوظات، وهو كتاب من الكتب النادرة.

لقد اعتمد المصنف على هذا الكتاب، وأخذ منه مسائل كثيرة، وهو من أحد مصادر "التجنيس والمزيد"، ورمز له المصنف بالحرفين "غ" إشارة إلى غريب الرواية.

#### ٨- فتاوى نجم الدين النسفي:

هو عمر بن محمد بن أحمد لنجم الدين أبو حفص النسفي، كان فقيهاً فاضلاً عارفاً بالمذهب والأدب، ذكر القرشي واللكنوي عن السمعاني: أن له تصنيفات في الفقه والحديث والتفسير، ونظم الجامع الصغير، قيل: إنه صنف ما يقرب من مائة مصنف.

وهو أحد مشايخ المصنف برهان الدين المرغيناني، ذكرناه في مشايخه، توفي رحمه الله بسمرقند ليلة الخميس ثامن عشر من جمادى الأولى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة هجرية<sup>(١)</sup>.

وهو من أحد المصادر الهامة لكتاب "التجنيس والمزيد" التي اعتمد عليها المصنف، وجعل له رمزاً بحرفين "ن س"، إشارة إلى النسفي، وهو من الكتب النادرة، بحثت عنه في دور المحفوظات، وفهارس المخطوطات فلم أهتم إليه.

#### ٩- شرح الكتب المبسطة:

لم أجد كتاباً مستقلاً بهذا الاسم، إلا أنني لاحظت من خلال تعايشي مع كتاب "التجنيس والمزيد"، أن المراد من شرح الكتب المبسطة، كتب الحكم الثلاثة: الكافي والمختصر، والمتقى، والمبسوط للشيخ<sup>(٢)</sup>؛ لأن كثيراً من المسائل التي أوردها المصنف تحت علامة شرح الكتب المبسطة، وحدثها بانصر في

(١) ترجم له القرشي في "أخواهر المضية" (٢٨/٣) برقم (١١٦٠) ونكوي في "كنز العمال" (١٧٩٦) برقم (٢٥٦) ونق الديري في "انطبقات السيرة" برقم (١٧٩٦) ونكوي في "نحوه" نسبة (ص ١٥٥).

المبسوط ، وأشرت إلى ذلك في مكانها ، ورمز المصنف لشرح الكتب المبسوطة بثلاثة أحرف (شرو) ، إشارة إلى شرح المبسوطة .

#### ١٠- الفتاوى الصغرى للصدر الشهيد :

هو عمر بن عبد العزيز بن مازة برهان الأئمة أبو محمد حسام الدين المعروف بـ "الصدر الشهيد" أحد العلماء البارزين ، ومن أعيان الفقهاء المشهورين ، وهو أحد مشايخ المصنف برهان الدين المرغيناني ، ذكرناه في مشايخه ، وله مؤلفات عديدة ، ومنها : "الفتاوى الصغرى" و "الفتاوى الكبرى" كلاهما بترتيب يوسف بن أحمد ابن أبي بكر الخاصي ، المتوفى سنة ٦٣٤هـ .

قال القرشي : عمر بن عبد العزيز ولد في صفر سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة هـ ، واستشهد في سنة ست وثلاثين وخمسمائة<sup>(١)</sup> .

كتاب "الفتاوى الصغرى" يوجد منه نسخة بخط اليد في دار الكتب المصرية<sup>(٢)</sup> ، وأما كتاب الفتاوى الكبرى : فيوجد منه نسختان بخط يد في دار الكتب المصرية<sup>(٣)</sup> ، ويسمى "الفتاوى الكبرى" بالفتاوى الخاصة أيضاً ؛ لأنها من ترتيبه .

فلقد قام أبو بكر الخاصي بترتيب "الفتاوى الكبرى" على عطف التجنيس والمزيد وهو ترتيب الكتب المختلفة على حروف مجردة ، كما نظمه حسام الدين رحمه الله ، ولم يزد الخاصي شيئاً على علامات حسام الدين .  
العلامات التي وردت في "الفتاوى الكبرى" ، أو في كتاب الفتاوى الخاصة هي "ن" للنوازل ، و "ع" لـ عيئون المسائل ، و "و" لـ واقعات

(١) ينظر في الجواهر المضيئة (٢/٦٤٩ ، ٦٥٠) و "مفتاح السعادة" (٢/٢٧٧) و "تاج التراجم" (ص ٤٦ ، ٤٧) و "طبقات الفقهاء" لطاش كبرى راده (ص ٩٣) و "مهام الفقهاء في أسامي كتب وطبقات علماء الفقه" (ص ٨١) و "الأثمار الجنية في أسماء الحنفية" لعلی القاري (ص ١٤٩ ، ١٥٠) و "كشف الطنون" (١/١١ ، ٤٦ ، ١١٣ و ٢/١٢٢٢ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٨) و هدية العارفين (١/٧٨٣) و "الفوائد البية" (ص ١٤٩) و إيضاح المكنون (٢/١٢٤)

(٢) محفوظة برقم (٨٧٠) طلعت ، فقه حنفی ، ورقم الميكرو فيلم (٩٣١٠) فقه حنفی .

(٣) أحدها محفوظة برقم (٨١٦) فقه حنفی ، والآخرى محفوظة برقم (٨١٧) فقه حنفی .

الناطقي ، و ب' لـ فتاوى بكر ابن أبي الفضل ، و س' لـ فتاوى أئمة سمرقند .

هذه نفس الكتب والعلامات التي أوردها المصنف في "التجنيس والمزيد" إلى جانب الكتب الأخرى التي ذكرناها، لذلك اتفقت كثيراً نصوص التجنيس مع نصوص "فتاوى الخاصي".

ويبدو لي أن "كتاب الفتاوى الكبرى" هو التصنيف الذي بدأ حسام الدين بجمعه على ترتيب حسن، ثم توفي قبل إتمامه، فأكمّله تلميذه برهان الدين المرغيناني بمزيد من كتب المتأخرين وفتاواهم ومختاراته المفيدة، وسمّاه "التجنيس والمزيد"، ثم رتبها أبو بكر الخاصي (وهو أيضاً تلميذ حسام الدين) مرة ثانية بأسلوبه الخاص دون زيادة أو نقصان، ودون إضافة أي كتاب أو علامة وراء الكتب والعلامات التي رتبها حسام الدين.

و "الفتاوى الصغرى" المحفوظة في دار الكتب المصرية أيضاً من ترتيب الخاصي، واختصره السجستاني وسمّاه "منية المفتي"، وله نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية<sup>(١)</sup>.

و "كتاب الفتاوى الصغرى" أحد مصادر التجنيس الهامة التي اعتمد المصنف عليها في كثير من مسائل "التجنيس والمزيد"، وحلّ له رمزاً بالحرفين فت إشارة إلى الفتاوى.

#### ١١- المتفرقات :

رمز لها بالحرف "م".

أورد المصنف تحت هذه العلامة مسائل متفرقة، سواء من كتب المتأخرين، أو من كتب المتقدمين، أو فتاواهم المختارة، ويأتي دائماً بمسائل المتفرقات في آخر كل باب أو فصل.

#### ١٢- الزوائد :

رمز بها بالحرف "ز"، وهي المادة التي زادها على الصدر الشهيد من تلك الكتب التي استقى منها الأخير، ولذلك أتى بهذا الحرف قبل كل علامة نحو

(١) برقم (٥١٧) فقه حنفي.

رغر ، وتأتى المسائل غالباً فى نهاية كل باب . هذه هى المصادر التى استقى منها المصنف فى ترتيب التحنيس والمزيد ، والرموز التى استخدمها فى كل باب أو فصل .

منهج المرغينانى :

لقد رتب المصنف كتاب التحنيس والمزيد على ترتيب موضوعات الفقه ، قسم كتابه هذا على مقدمة ، و ٢٨ كتاباً ، و ٢١٧ باباً ، و ١٨٢ فصلاً و ٨ مسائل . بدأ كتابه بالمقدمة ، بين فيها سبب تأليفه لهذا الكتاب ، وتعريف الرموز التى استخدمها فى الكتاب ، وبعدها شرع فى باب العلم وما يتلى به ثم فى كتاب الطهارات ، واختتم الكتاب بـ "باب الاختلاف وإقامة البينة" و "مسائل متفرقة" . اعتمد المصنف فى ترتيب كتابه هذا على الكتب المصنفة ، وعلى أقوال مشايخه ، وفتاوى مشايخ مشايخه ، واستقى من المصادر السابقة مباشرة ، ذكر مسائلها أحياناً بحرفها ، وأحياناً بتغيير بسيط وبأسلوب أفضل ، وأحياناً اختصرها ، ونقل المراد ، وترك الاختلاف ، وجعل لكل مصدر رمزاً ، إما بحرف ، أو بحرفين ، وأحياناً بثلاثة أحرف ؛ وكان المصنف فى ذلك دقيقاً وأميناً ، لم ينسب أية مسألة إلى غير صاحبها ، ثم إنه ذكر تحت كل علامة ، أو رمز عدة مسائل ، وفى بعض الأحيان اكتفى بذكر مسألة أو مسألتين .

وهناك مصادر أخرى استقى منها المصنف : إما بالوساطة ، أو بنقل المعنى دون النص ، ولم يرمز لهذه المصادر ، بل اكتفى بالإشارة إلى تلك المصادر عند نهاية كل مسألة ، وله فى ذلك منهج إذا كان أصل المسألة مذكور فى "كتاب الأصل" لمحمد بن الحسن ، أو فى "المنتقى للحاكم ، فيقول : وهو مذكور فى الأصل . أو مذكور فى "المنتقى" ، وأحياناً يقول : هكذا ذكر صاحب "الأجناس" ، أو يقول : وقد ذكر فى "شرح الطحاوى" أو فى "شرح الزيادات" ، أو فى "تجريد القدورى" . إلى غير ذلك ، أما إذا قال : هكذا ذكرنا فى "شرح الجامع الصغير" ، فيريد به أستاذه الصدر الشهيد الذى شرع فى تصنيف هذا الكتاب أولاً ، ثم أكمله المصنف ، وليس فيه كما يفهم من العبارة ؛ لأن المرغينانى لم يشرح كتاب الجامع



الصغير لمحمد بن الحسن، وأما حسام الدين: فهو أحد الشراح السبعة لمحمد الصغير، وبهذا قال طائر كبرى زاده في "مفتاح السعادة".

ومن منهجه أيضاً أنه عرض أولاً مسائل الكتب التي اعتمد عليها، وجعل لكل مصدر علامة، ثم أتى بأقوال مشايخه إذا وجدت فتاوى شيوخ مشايخه إذا نقل عن مشايخه قال: هكذا سمعت الشيخ الإمام نجم الدين، أو سمعت الشيخ الإمام تاج الدين، وأحياناً يقول: وقد ذكرنا شيخنا الإمام منهاج الشريعة فيما قرأنا عليه، وأحياناً يقول: ذكره الإمام الصدر الشهيد، أو ذكر حسام الدين، إلى غير ذلك من التعبيرات، وأما إذا نقل عن أئمة المذهب المتأخرين فكان يقول: وهذا هو المروي عن محمد، أو هكذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف، أو وبه قال الفقيه... إلخ.

ومن منهجه أيضاً: أنه رحمه الله ذكر كل حكم على حدة، ولا يحيل إلى مواضع أخرى، أتى فيها الحكم مرتبطاً بغيره إلا نادراً.

يذكر في أول كل كتاب أبواب، أو فصل، مسائل النوازل تحت علامة "ن"، ثم بعد ذلك يذكر مسائل "عيون المسائل" تحت علامة "ع"، وأما الكتب الأخرى بعد ذلك، فلم يلتزم فيها الترتيب.

ويوجد أبواب وفصول عديدة، ذكر فيها أغلب الرموز، وليست كلها. وأما بالنسبة لـ "كتاب النوازل": فلم يخل باب، إلا وفيه مسائل منه، وكذلك نادراً ما يخلو باب من مسائل "عيون المسائل"، بخلاف المصادر الأخرى. ومن منهجه أيضاً: أنه ذكر المسائل في هذا الكتاب دون أدلتها من القرآن والسنة، ونادراً ما يأتي بذلك، إلا أنه استشهد بأثار علماء الحنفية المتأخرين وأقوالهم.

وكذلك لم يذكر في هذا الكتاب آراء المذاهب الأخرى، وهذا ليس لعدم معرفته بأراءهم، أو لقلّة بصيرته باختلاف المذاهب، بل لأسباب: منها: أولاً: أن هذا الكتاب عبارة عن مجموعة فتاوى للمتأخرين في مذهب أبي حنيفة رضى الله عنه.

ثانيًا : أن كتب الفتاوى عادة تشتمل على المسائل دون الأدلة والاحتلاوات  
 إن كتاب الهداية للمصنف خير دليل على أنه رحمه الله أحد الأعلام  
 البارزين في الفقه المقارن ، وإمام الأئمة في توضيح الأحكام الفقهية بالذنب نسبية  
 والعقنية ، وتوضيح المسائل الخلافية بين الفقهاء موضحًا في ذلك أدلتهم ، لأن  
 لم ينهج في هذا الكتاب منهج كتاب الهداية ؛ لأن طبيعة الكتابين مختلفة .  
 ومن منهجه أيضًا . أنه يناقش المسألة مناقشة فقهية جيدة ، ثم يذكر النور  
 الراجح ، كما أنه أبرز شخصيته في هذا الكتاب بأرائه الخاصة في نهاية كل مسألة .  
 وإذا أراد أن يذكر رأيه يقول : قال العبد الضعيف أو قال العبد المذنب ؛ وهذا  
 دليل على شدة تواضعه ، إلا أن بعض تلامذته أو النساخ عيروا هاتين العبارتين إلى  
 قال رضى الله عنه وإلى قال رحمه الله ، و قال رحمه الله عليه ، فلذلك يجد  
 القارئ في أغلب أماكن الكتاب قال رضى الله عنه ، وأحيانًا قال رحمه الله  
 ونادرًا قال العبد الضعيف و قال العبد المذنب ، وهذه عادته في جميع  
 مؤلفاته ، خاصة كتاب الهداية .

وقد قام العلامة محمد عبد الحى اللكنوى ببيان منهج المرغيناني في كتاب  
 الهداية ، وذلك في المقدمة التي قام بإعدادها الكتاب المذكور .

## القسم الثاني في التحقيق

يتكون القسم الثاني من فصلين وخاتمة

الفصل الأول: في مقدمة التحقيق ووصف المخطوط.

الفصل الثاني: في بيان منهجى في التحقيق، وتحقيق النص والتعريف

الخاتمة: في تلخيص وبيان أهم ما وصلت إليه في البحث من خلال

معايشتى لهذا الكتاب، وبيان الفهارس الشاملة

## الفصل الأول

### فى مقدمة التحقيق ووصف نسخ المخطوط مقدمة التحقيق

#### القسم التحقيقى :

يشمل التحقيق على جزء من "كتاب التجنيس والمزيد" لعلى بن أبى بكر بن عبد الجليل المرغينانى (صاحب "الهداية") وهذا الجزء يتكون من مقدمة، وباب فى العلم وما يتلى به أهله، وكتاب الطهارات، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج.

ولما عازمت على تحقيق هذا الكتاب وتقديمه إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة للحصول على درجة الماجستير فى الشريعة الإسلامية، بدأت أتردّد على دور المحفوظات وأبحث عنه فى فهارس المخطوطات حتى وقفت على نسخ عديدة، وحصرت أغلب النسخ الموجودة فى دور المحفوظات بواسطة فهارس المخطوطات، ثم اطلعت على النسخ الموجودة بمكتبة الأزهر، ودار الكتب المصرية، ومكتبة البلدية بالإسكندرية، ومعهد المخطوطات العربية بالقاهرة. ومن حسن حظى أننى وجدت بمكتبة الأزهر أربع نسخ منها: ثلاث نسخ كاملة، وفى حالة جيدة، ونسخة ناقصة ضمن مجموعة، ووجدت بدار الكتب المصرية كذلك أربع نسخ، منها أيضاً ثلاث نسخ كاملة، وفى حالة جيدة، ونسخة ناقصة ضمن مجموعة، ووجدت بمكتبة البلدية بالإسكندرية نسخة واحدة وهى ناقصة.

ووجدت بمعهد المخطوطات العربية نسخة واحدة مصوّرة من مكتبة الفانغ (بتركيا) وهى كاملة، كما تعرفت على نسختين أخريين: إحداهما بدار الكتب الظاهرية بدمشق، والأخرى بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى، وهى مصوّرة على ميكرو فيلم من مكتبة تشستر بتى بأيرلنده.

وبعد الاطمئنان على نسخ هذا الكتاب المبارك ، وأماكن تواجدها ، اخترت من بين هذه النسخ سبع نسخ ذات أصالة ، وهذه النسخ السبع كالتالى :

١- نسخة معهد المخطوطات العربية .

٢- ثلاث نسخ من مكتبة الأزهر .

٣- ثلاث نسخ من دار الكتب المصرية .

وقد اخترت هذه النسخ السبع من بين سائر النسخ لأهميتها من ناحية ، ولتسهيل الاستفادة بها من ناحية أخرى ، وجعلت لكل نسخة من هذه النسخ السبع علامة ترمز إلى المكتبة التى تنتمى إليها ، حتى يسهل على القارئ معرفتها .

نسخ المخطوط التى اعتمدت عليها فى التحقيق :

١- نسخة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، وقدرمزت لها بالحرف "م" .

٢- نسخة مكتبة طلعت (التابعة لدار الكتب المصرية) ، وقدرمزت لها بالحرف "ط" .

٣- نسخة مكتبة الأزهر ، وقدرمزت لها بالحرف "ز" .

٤- نسخة دار الكتب المصرية (الأولى) ، وقدرمزت لها بالحرفين "دأ" .

٥- نسخة دار الكتب المصرية (الثانية) ، وقدرمزت لها بالحرفين "دب" .

٦- نسخة مكتبة بخت التابعة لمكتبة الأزهر (الأولى) ، وقدرمزت لها بالحرفين "خ أ" .

٧- نسخة مكتبة بخت التابعة لمكتبة الأزهر (الثانية) ، وقدرمزت لها بالحرفين "خ ب" .

وصف نسخ المخطوطات :

١- نسخة المعهد "م" .

وهذه النسخة مصورة من مكتبة الفاتح باستنبول ، وهى محفوظة بمكتبة الفاتح برقم (١٥٠٥) .

ورد فى فهرس المعهد أن هذه النسخة كتبت فى حياة المؤلف ، ويؤكد ذلك

بعض الجمل التي وردت في المقدمة؛ يقول في مقدمة هذه النسخة بعد ترجمة المصنف: "متع الله المسلمين بطول بقاءه، وبارك في أنفاسه إلا أنني وجدت في آخر المخطوط تاريخاً يشير إلى أنها نسخت بعد وفاة المؤلف، كما يوجد في غرض الصفحة عبارة أخرى تؤكد على أن هذه النسخة قوبلت على نسخة أخرى. ويمكن أن يفسر كل هذا بأن كتابتها قد بدأت في حياة المؤلف، ثم أكملها تلاميذه بعد وفاته، وإن كان ذلك ليس مؤكداً.

على أية حال فهذه النسخة كاملة وأخطاءها قليلة، وعلى هامشها استدراقات كثيرة، ويوجد على ظهر المخطوط عنوان الكتاب، وترجمة المؤلف وتفسير الرموز التي استخدمها المؤلف، كما يوجد على الصفحة بعض التقييدات التي لم أستطع أن أحدها لصعوبة قراءتها، وعلى الصفحة التالية يوجد فهرست الموضوعات مجملاً، كما يوجد على جانبي صفحة المقدمة كلمة وقف، وعلى مقدمة الصفحة خاتم صغير، لم أستطع أن أفسره، وسوف يبدو كل ذلك في النموذج الموجود بصدر الكتاب.

وحاولت أن أحدد اسم الناسخ وتاريخ النسخ، إلا أنني لم أستطع أن أحدد ذلك تماماً لصعوبة قراءة العبارة التي وردت في آخر المخطوط، وهي كالتالي: "أنفق الفراغ من نسخته بعون الله وحسن توفيقه وقت الظهر يوم السبت في الجهر الأول..... قوام الملة والدين شيخ الإسلام والمسلمين..... وكتبه العبد الضعيف أبو الحسن علي..... الحسن.....".

وصورة هذه النسخة ليست جيدة، وأغلب العبارات مهزوزة، حتى عثيت الكثير وقت المقابلة.

وإن هذه النسخة والنسخة التالية تليان في الصحة والدقة نسخة الأصل

ز، ويبدو ذلك للقارئ من خلال التحقيق.

تقع هذه النسخة في ٣٤٢ ورقة بالحجم المتوسط، وعدد أسطرها ٢٣ سطر، ومقاسها ٣٥/١٦ سم، وهذه النسخة محفوظة مصورة على الميكرو فيلم مع المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (١٧) فقه حنفى.

٢- نسخة مكتبة طلعت ط.

كتب هذه السخنة مخط جميل يميل إلى الخط العارسي ، وعناوينها مميزة بخط نسخ ، وبالمداد الأحمر .

كتبها محمد بن صافى ، وفرغ من كتابتها فى ١٩ من رجب سنة ٩٨٦هـ . قال النسخ فى آخر المخطوط : " تيسر للعبد العاصى الراجى غفران ربه العافى محمد ابن صافى تجاوز عن سيئاتهما الكافى بلطفه وكرمه الوافى ، الفراغ من تنميق هذه النسخة الشريفة ، وتلك التحفة الميعة فى اليوم التاسع عشر من شهر ذى الحعدة لسنة ست وثمانين وتسعمائة هجرية - الحمد لله أولا وآخرأ ، وصلى الله على جميع الأنبياء والمرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

وهذه النسخة كامة ، وفى حالة جيدة ، وعلى هامشها بعض التعليقات المفيدة ، وسحلت هذه التعليقات مع التحقيق .

ويوجد على ظهر هذه النسخة عنوان الكتاب وترجمة المؤلف ، والرموز التى استخدمها المؤلف ، كما يوجد على صفحة العنوان بعض التملكات مضروب عليها ، وتملك آخر باسم سيد محمد أسعد بتاريخ ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٠هـ .

كما يوجد بعد صفحة العنوان فهرست الموضوعات مفصلاً ، ويدولى أن هذه النسخة منقولة من نسخة "م" ، وأجريت عليها المقابلة ؛ لأن أغلب الأخطاء الموجودة فى نسخة "م" توجد فى هذه النسخة ، وكذلك الزيادات والنقصان .

ومار ناسح هذه النسخة من أول المخطوطة إلى آخرها على غط السخنة المشار إليها ، حتى عبارة الخطبة التى وردت فى نسخة "م" ، والتى تدل على أنها كتبت فى حياة المؤلف نقلها ، كما فى النسخة المشار إليها مع أن عبارة الناسخ واضحة على أنه فرغ من كتابتها بعد وفاة المصنف بأربعة قرون .

وهذا دليل على أن الناسخ لم يتكلف بتغيير شىء فيها ، بل نقلها كما هى . ومع هذا أخطاءها قليلة بالمقارنة مع النسخ الأخرى .

تقع هذه النسخة فى ٢٣٣ ورقة من الحجم الكبير ، وعدد أسطرها ٢٥ سطراً ، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة طلعت ، التابعة لدار الكتب المصرية برقم (٩٠٣) طلعت ، فقه حنفى ورقم الميكرو فيلم ٩٣٣٧ فقه حنفى .

## ٣- نسخة مكتبة الأزهر "ز" :

كتبت هذه النسخة بقلم عادى، وخطها يشبه الخط الفارسي، وتكرر عناوينها ورموزها بخط بارز مميز، بالمداد الأحمر، يوجد على ظهر هذه النسخة عنوان الكتاب واسم المؤلف بخط نسخي جميل، كما يوجد في أعلى هذه الصفحة عناوين الكتاب مجملا بنفس الخط.

ويوجد أيضاً على نفس الصفحة تملك باسم السيد أحمد بحري مكتوبة ومختومة، وعليها خاتمان آخران، ونصهما كما يلي: "وقف المرحوم الشيخ راشد أفندي شيخ رواق السادة الأتراك بالأزهر سابقاً بالكتب خاتمة الأهرية سنة ١٣٢١ هجرية".

وعليها خاتم آخر باسم عبد الهادي، لم أستطع أن أحدد عبارته؛ لأن الجزء الأول منه مطموس تماماً.

ويوجد في آخر المخطوط خاتم ثالث باسم الشيخ راشد أفندي. هذه النسخة كاملة في مجلد جيد، يوجد على هامشها بعد التعليقات، لقد سجلتها في التحقيق، كما يوجد على الهامش بعض الاستدراكات وتصويبات الأخطاء.

وهذه النسخة أقدم من سائر النسخ ما عدا نسخة دار الكتب المصرية ذات التالية.

لقد فضلت هذه النسخة على نسخة دار الكتب المصرية، وجعلتها أصلاً على سائر النسخ؛ لأنها تتميز بقلة الأخطاء.

وقع القراغ من نسخها سنة ٩٦٦ هجرية، الناسخ لم يذكر اسمه، وكتب في آخر المخطوط هذا التاريخ: "في تاريخ سنة ست وستين وتسعمائة".

تقع هذه النسخة في ١٩٢ ورقة من الحجم المتوسط، وعدد أسطرها ٢٥ سطراً، ومقاسها ٢٥ سم، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة الأزهر برقم خصر (٦٥٥) ورقم عام (١٠٨٢٨) فقه حنفى، ولها نسخة مصورة على ميكروفيش محفوظة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٢٤٧).



كثير من هذه النسخة ظنم على أنها نسخة كتبت على يد ورموزها بخط غير  
يقترب الأسلوب منه خط الشيخ، يوجد على ظهر المخطوط عنوان الكتاب، واسم  
سويح، وعائلته، أضيف حاتم دار الكتب المصرية، والأخير خاتم المؤلف،  
أشرف وفيه عند الكتاب على دار الكتب المصرية، كما يوجد هذا الخاتمان في آخر  
المخطوط، ويوجد كلمة وفيه غير على مقدمة الصفحة العاشرة باسم الشيخ عبد

الحلى الحنفى .

هذه النسخة خالية من التقييدات ، إلا أن على هامشها يوجد بعض الاستدراكات ، وأخطاءها أقل من النسخة السابقة مع هذه المميزات ، تبين لى عدد المقابلة أن هذه النسخة منقولة عن النسخة السابقة "دأ" ؛ لأن النقصان والزيادات التى وردت فى صلب "دأ" وردت أيضاً فى هذه النسخة ، إلا أن ناسخها كان حاداً ودقيقاً فى كتابتها ، كما يبدو أنه قابلها على نسخ أخرى ، وتلى هذه النسخة فى الصحة والقيمة نسخة "ط" .

وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الجمعة فى ٢٢ من رجب سنة ٩٧٠ هجرية ، صرح الناسخ بهذا فى آخر المخطوط ، وقال : " ووافق الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك فى يوم الجمعة الثانى والعشرين من شهر رجب المكرم سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التحية ، ولم يذكر اسمه .

وردت تحت عبارة الناسخ عبارة تدل على أن أحد المحبين للعلم قرأ هذه النسخة بقصد التبرك ، وفرغ من قراءتها عتية نهار السبت المبارك من شهر رمضان المعظم سنة ٩٩٦ هجرية .

تقع هذه النسخة فى ٢٣٥ من الحجم الكبير ، وعدد أسطرها ٣٥ سطراً وهى محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٧٤) فقه حنفى رقم الميكرو فيلم (٣٦٥٩٤) ورقم الفيلم (٥٨٨٧) .

#### ٦- نسخة مكتبة بحيت "الأولى" خ أ :

كتبت هذه النسخة بخط نسخى جيد وجميل ، وكذا عناوينها ورموزها بخط بارز مميز بالمداد الأحمر ، وهذه النسخة مع جودة خطها ، بها أخطاء كثيرة ، كما أنها مليئة بالتصحيفات والتحريفات ؛ يبدو ذلك من خلال التحقيق ، واهتم ناسخها بتحسين خطها ، ولم يهتم بنفس القدر بصحة كتابتها .

كتبها محمد على يس ، وفرغ من كتابتها يوم الخميس فى ١٤ من رجب سنة ١٣٢٠ هجرية . قال الناسخ فى آخر المخطوط : " قد تم نسخ هذا الكتاب بعون

الملك الوهاب في يوم الخميس المبارك الموافق أربعة عشر خلت من شهر رجب الفرد الحرام سنة ألف وثلاثمائة وعشرين هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية ؛ ثم قال : "كتبه محمد على يس غفر له ولوالديه والمسلمين أجمعين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم" ؛ وقال أيضاً : بالله إن نظرت عينك ما كتبت يد الفقير إلى غفران مولاه فأقرأ له أم الكتاب وقل : الله يجعل دار الخلد مأواه .

يوجد على ظهر المخطوط عنوان الكتاب واسم المؤلف ، وخاتم الشيخ محمد بخيت الذي كان يملكها ، ثم وقفها على أهل العلم ، عمارته : وقف هذا الكتاب على أهل العلم بالأزهر محمد بحيت المطيعي مفتي الديار المصرية سابقاً سنة ١٣٤٨ هـ ، ويوجد أسفل هذا الخاتم ، خاتم آخر لمكتبة الأزهر ، ويوجد هذان الخاتمان كذلك في آخر المخطوط .

كما يوجد في صفحة قبل الصفحة الأخيرة بعض الأبيات التي تمدح الشيخ محمد بخيت كتبها الناسخ محمد على يس ، يبدو من مدح الناسخ أنه نسخ هذه النسخة للشيخ بخيت خاصة ، ويوجد خاتم ثالث للشيخ محمد بخيت على الصفحة بعد الأخيرة التي عليها تاريخ النسخ .

ويوجد في صفحة بعد صفحة العنوان فهرست الموضوعات كاملاً ، هذه النسخة كاملة وفي محل جيد ، وكتابتها حديثة ونظيفة ، وعلى هامشها بعض الاستدراكات .

تقع هذه النسخة في ٦١٥ ورقة من الحجم المتوسط ، وعدد أسطرها ١٩ سطراً ، ومقاسها ٢٤ سم ، وهي محفوظة بمكتبة بخيت التابعة لمكتبة الأزهر برقم خاص (٢٨٠٠) بخيت رقم عام (٤٤١٤٥) ، ولها نسخة مصورة على ميكرو فيلم محفوظة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٢٥٠) .

#### ٧- نسخة مكتبة بخيت الثانية خ ب :

كتبت هذه النسخة بخط عادي ، إلا أن عناوينها ورموزها مميزة بخط يشبه خط النسخ ، كتبت بالمداد الأحمر ، وورقتها صفراء ، مغلفة بغلاف جلدي .

هذه النسخة كاملة كالسابقة .

وقع الفراغ من كتابتها يوم الخميس في ٧ من رجب سنة ١٣٢٠ هجرية . قال الناسخ من آخر المخطوط : ' وافق الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك في يوم الخميس المبارك السابع من شهر رجب الفرد الحرام ، سنة عشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التiche ، إلا أنه لم يذكر اسمه .

يوجد على صدر المخطوط عنوان الكتاب ، واسم المصنف ، وثلاثة أختام : منها : خاتمان باسم الشيخ محمد بخيت المطيعي ، وخاتم باسم الكتب خانة الأزهرية ، ويوجد خاتمها أيضاً في آخر المخطوط .

إن عبارة خاتم الشيخ بخيت توضح أن هذه النسخة والنسخة السابقة كانتا في ملك الشيخ محمد بخيت ، ثم وقفهما لأهل العلم بالأزهر الشريف . تبين لي بعد المقابلة أن نسخة ' خ ' السابقة منقولة من هذه النسخة ، فالأخطاء واحدة ، وكذلك النقصان والزيادات ، ولم يكلف الناسخ نفسه بتصحيحها ، أو بتغييرها إلا في أماكن قليلة .

إن هذه النسخة مع وضوح خطها بها أخطاء إملائية كثيرة ، وفيها الكثير من التصحيف والتحريف ، مما يدل على أن ناسخها لم ينسخها بدقة ، أو أنه يجهل قواعد النسخ عامة .

تقع هذه النسخة في ٥٣٥ ورقة ( ١٠٦٩ ) صحيفة بالحجم المتوسط ، وعدد أسطرها ١٩ سطراً ، ومقاسها ٢٣ سم ، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة بخيت التابعة لمكتبة الأزهر برقم خاص ( ٢٨٠١ بخيت ورقم عام ٤٤١٤٦ ) فقه حنفى . هذه هي النسخ السبع التي اعتمدت عليها في التحقيق وتوثيق النص .

أما النسخ التي لم أعتمد عليها فهي كالتالي :

- ١- نسخة الظاهرية : ووصفها في فهرس محفوظات دار الكتب الظاهرية قسم الفقه الحنفى ( ١ / ١٢٧ ) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٢- نسخة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى : هذه النسخة كاملة ،

اطلعت عليها إلا أنني لم أستطع أن أحصل على معلومات كافية عنها، قام مركز البحث العلمى بتصويرها من مكتبة ثيستريتى بأيرلنده، تقع هذه النسخة فى ٢٤٨ ورقة وعدد أسطرها ٣١ سطراً، وهى محفوظة مصورة على ميكرو فيلم بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة برقم (٢٤٦).

### ٣- نسخة مكتبة الأزهر :

هذه النسخة محفوظة بمكتبة الأزهر ضمن الرسائل الزينية فى الفتاوى لابن نجيم، تقع الرسالة الزينية فى ٢١٤ ورقة، وكتاب التجنيس فى ٥٦ ورقة، كتبها جلال زيادة الحسينى وقع الفراغ من كتابتها سنة ١٢٩٠ هجرية.

هذه النسخة مختلفة تماماً عن النسخ الأخرى : أولاً : أنها حالية عن الرموز التى استخدمها المؤلف، ثانياً . أنها لم تستوعب المسائل بالترتيب، ثالثاً : لم تأت بجميع المسائل، ذكر بعضها، وترك البعض الآخر، وقد ذكرت بالمعنى، وليس فيها النص الذى ورد فى النسخ الأخرى.

ورد على صدرها هذه العبارة، كتبها مدير مكتبة الأزهر الأسبق أبو الوفاء المراعى : بالمقابلة بالنسخ الموجودة بالمكتبة من كتاب التجنيس والمزبد للمرغينانى ؛ وقد ظهر لى أن بين هذه النسخة والنسخ الأخرى اختلافاً كثيراً فى العبارة والحجم، كما لاحظ ذلك الأستاذ مولى عبد البر حتى القرن الرابع عشر ٢٥، ٤٥ / ٤ / ١٩٥٠ هجرية.

من وجهة نظرى لا يصح نسبة هذه النسخة إلى المرغينانى (صاحب الهداية) لأنها حتى لو فرضنا أنها تلخيص التجنيس والمزبد فلا يصح أن يطلق عليها اسم الكتاب، ويلاحظ الاختلاف بين هذه النسخة والنسخ الأخرى من مقدمتها، وأول كتاب الطهارة.

يقول فى المقدمة : "الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد خاتم النبیین وإمام المرسلين، وبعد : فإنى ذاكر فى هذا الكتاب ما يقع لى من الفوائد الفقهية والفتاوى النعمانية ؛ ليكون عمدة لنفسى وتذكرة من بعدى، والله الموفق والمعين أمين " ؛ واضح أن هذه الخطبة مختلفة تماماً عن خطبة المؤنف فى

## مقدمة التجنيس .

ويقول في أول كتاب الطهارة: "الكتاب والكتابة والكتب مصادر، والكتب: الجمع، ومنه الكتيبة لنوع من الجيش، والإضافة في ذلك معنوية، ويجوز أن يكون بمعنى لام الاختصاص، والطهارة لغة: النظافة، وهي مصدر، إنى آخره، واختتم هذه النسخة بقائده من شرح الطحاوى، وهي: الوصية على أربعة أوجه، كل هذه لم ترد في نسخ "التجنيس" الصحيحة.

وهذه النسخة محفوظة بمكتبة الأزهر برقم خاص (٣٧٣) ورقم عام (٧٥٥٥) فقه حنفى، ولها نسخة مصورة على ميكرو فيلم محفوظة بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى برقم (٢٤٨).

## ٤- نسخة دار الكتب المصرية :

هذه النسخة كالسابقة ضمن مجموعة مشتملة على "كتاب المستخرجات لابن كمال" و"الرسائل الزينية فى الفتاوى لابن نجيم"، و"كتاب التجنيس والمريد" تقع هذه المجموعة فى ٣٥٨ ورقة، وعدد أسطرها ٢٧ سطراً. يوجد على ظهر هذه النسخة تملك الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية، تمككه فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٢م وخاتمان: خاتم باسم الجمعية الخيرية الإسلامية، والآخر: باسم دار الكتب المصرية.

وهذه النسخة مثل نسخة الأزهر السابقة كما هو واضح من المقدمة، وأول للمخطوط، ويبدو أن أحدهما قد نقلت من الأخرى، على أية حال أن كلتا النسختين ليست إلا مجموعة من مسائل التجنيس وبعض كتب المذهب، ولا يطلق عليهما "كتاب التجنيس والمزيد" لبرهان الدين المرغينانى.

هذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠٦) محمد عبده ب، فقه حنفى.

## ٥- نسخة مكتبة البلدية :

هذه النسخة فى مجلد مكتوبة بقلم عادى قديم بدون تاريخ، يوجد على

صدر المخطوط عنوان الكتاب، واسم المؤلف وعلى الصفحة الأولى فهرس الموضوعات وتعريف العلامات.

هذه النسخة ناقصة من آخرها، يقع عدد أوراقها في ٩٢ ورقة من الحجم الصغير، وعدد أسطرها ١٥ سطراً، وهي محفوظة بمكتبة البلدية بالإسكندرية برقم (٢١٢٤ د) فقه حنفى.

## الفصل الثانى فى بيان منهجى فى التحقيق

كان منهجى فى التحقيق على النحو التالى :

- ١- قمت بحصر أكبر عدد ممكن من نسخ المخطوط ، ثم اخترت منها الأنسب ، وهى سبع نسخ ، وتركت الباقي لأسباب ذكرتها فى وصف النسخ .
- ٢- رمزت لكل نسخة من التى اخترتها للتحقيق بعلامة ترمز إلى المكتبة التى توجد فيها .
- ٣- جعلت منها الأصح ، والأصلح أصلاً ، ثم نسختها حسب القواعد الإملائية الحديثة ، وقابلتها بسائر النسخ المعتمدة فى التحقيق .
- ٤- حرصت كل الحرص على أن أخرج نص الكتاب فى صورته التى تركها المصنف رحمه الله ، وعمدت فى سبيل ذلك بجانب نسخ المخطوط إلى المصادر التى استقى منها المصنف مباشرة فى ترتيب هذا الكتاب ، وكتب الفقه والفتاوى ، خاصة فتاوى قاضى حان لأن أغلب مسائل التحنيس والمزيد موجودة فيها ، وبعد التدقيق والمقارنة أثبت الصواب فى صلب الكتاب والنص المخالف على الهوامش ، وبينت فيه اختلاف النسخ من خطأ ، أو تصحيف أو تحريف ، أو تكرار ، وهناك كلمات فى الرسم الإملائى القديم ، مثل كلمة الصلوة و الحيوّة و "الثلة" و "ثلث" و "ثلثا" وغيرها ، لكثرتها أثبت ما يوافق الرسم الحديث فى الصلب من غير تنبيه إلى ذلك فى الهامش .
- وأما بالنسبة للترحم والترضى : ورد فى نسخة الأصل عند ذكر قول المصنف : " رحمه الله " ، وفى سائر النسخ : " رضى الله عنه " أثبت فى الصلب ما ورد فى سائر النسخ ، ونهيت على ذلك فى الهامش .
- ٥- إذا سقطت كلمة ، أو جملة ، أو عبارة من نسخة الأصل ، أثبتتها من النسخ الأخرى فى الصلب ، ووضعناها بين المعكوفتين ، وكذلك فعلت بالزيادة التى أضفتها من بعض كتب المذهب ، وذلك لاستقامة النص أو المعنى .



وأما إذا سقطت من إحدى النسخ غير الأصل ، فقد جعلتها بين القوسين ، ونهت على ذلك في الهامش ، وكذلك الحال في الزيادة .

٦- التزمت في ترتيب المخطوط (من مقدمة وأواب وفصول ومسائل) بتقسيمات المصنف ، وأضفت إلى ذلك ترقيم المسائل ، كل مسألة على حدة تحت رقم ، ورتبتها بالترقيم ترتيباً دقيقاً ، وبذلك تكون كل مسألة مستقلة عن الأخرى ، ولم أقم بهذه الإضافة إلا إيماناً مني أنها تساعد القارئ على زيادة الاستفادة وسرعة الاستيعاب .

٧- قمت بتخريج الآيات القرآنية التي استشهد بها المصنف في هذا الكتاب ، وأثبت أسماء السور وأرقام الآيات في الهامش .

٨- قمت بتخريج الأحاديث النبوية وآثار الصحابة التي وردت في المخطوط من كتب الحديث المشهورة ، وإذا لم أجد لها ، أخرجتها من كتب الحديث الأخرى مستوثقاً بآثار العلماء .

٩- ترجمت للأعلام الواردة في المخطوط ، ترجمة مفيدة بحيث تعطى القارئ صورة واضحة عن صاحب الترجمة ، وعمدت في ذلك إلى كتب تراجم الحنفية المعروفة مطبوعة ومخطوطة ، وكانت الترجمة للعلم في غالب الأحيان عند ما يأتي أول مرة في المخطوط .

١٠- قمت بشرح الكلمات والعبارات المغلفة باستخدام كتب المعاجم واللغة .

١١- قمت بضبط العبارات الفارسية ، وترجمتها في الهامش مع الإشارة إلى ما لم أتمكن من ضبطه وترجمته .

١٢- أحلت كل مسألة من مسائل المخطوط إلى المصادر الأساسية التي أخذ منها المصنف مباشرة ، وأثبت في أغلب الأحيان نصوصها في الهامش ، إذا رأيت فيها توضيحاً لآراء علماء المذهب وشرحاً أكثر ، وإذا تعذر الوقوف على المصادر الأساسية أرجعت مساندتها إلى أمهات كتب المذهب ، وأثبت في الهامش نصوصها مع بيان آراء العلماء .

١٣- أيدت الأحكام الواردة في المخطوط بالأدلة من الكتاب والسنة ، واثار الفقهاء مع الدراسة اللازمة .

- ١٤ - قمت بتوضيح المسائل الخلافية بين الفقهاء موضحاً في ذلك أدلتهم .  
 ١٥ - بيت في ذكر المراجع ، مع اسم المرجع (مخطوطاً كان أو مطبوعاً) والعنوان (باباً كان أو فصلاً) والجزء والصفحة والطبعة .  
 إن كان المرجع مخطوطاً ، ذكرت اسم الكتاب والباب والفصل والصفحة .  
 وقد قسمت ورقة المخطوط إلى (أ ، ب) ورمزت للجانب الأول (أ) وللجانب الثاني (ب) حتى يسهل في البحث عند اللزوم  
 ١٦ - في نهاية التحقيق قمت بعمل خاتمة ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

١٧ - قمت بعمل الفهارس الآتية :

- ١- فهرست الآيات القرآنية مرتباً بترتيب السور .
- ٢- فهرست الأحاديث النبوية والآثار حسب ترتيب الحروف الهجائية .
- ٣- فهرست المصادر والمراجع حسب ترتيب فنونها : القرآن أولاً ، وثم كتب الحديث ، ثم كتب الفقه ، ثم بقية المراجع .
- ٤- فهرست الأعلام الواردة في المخطوط .
- ٥- فهرست الموضوعات .

لقد نهجت في عملي هذا منهج كل من سبقني من أجلاء المحققين ، ولم أشدّ عنهم في شيء .

ولقد بذلت بكل إخلاص وحبّ للعلم كل ما في وسعي من جهد وكفاح في سبيل تحقيق هذا الكتاب المبارك وتخريجه على أحسن صورة ، والله تعالى هو الذي يعلم مقدار ما عانيت ، وبذلت من الوقت في تحقيق الأمور السالفة ، وبعد هذا المشوار الشاقّ ، فإن وفقت فذلك من فضل الله علىّ وحسن توفيقه ، وإن كان الأمر غير ذلك ، فإنه مني ومن الشيطان الرجيم .

وأسأل الله عزّ وجلّ أن يجعله عملاً صالحاً ، خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يتقبله بقبول حسن برحمته حتى يكون لي شافعاً يوم الحساب ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَنْ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة المؤلف

(بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم)<sup>(١)</sup>، الحمد لله القديم الحكيم<sup>(٢)</sup> الخبير ذي الأيادي الطاهرة، والنعم الباطنة والظاهرة، بحمده حمداً يمتري المرید من إحسانه، ويقتضى جميل عفوه وغفرانه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أنزل القرآن هدىً وبيئات، ورفع الذين أوتوا العلم درجات، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالنور الساطع، والضياء اللامع فأرشد من ضل<sup>(٣)</sup>، وسدد من ذل، وبصر من عمى، وذكر من نسى، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأنصاره [وأحزابه]<sup>(٤)</sup>، وسلم تسليمًا كثيرًا.

قال العبد الضعيف أبو الحسن علي بن أبي بكر من عبد الجليل<sup>(٥)</sup>، غفر الله له ولوالديه، وأصبغ نعمه عليهما وعليه: أما بعد<sup>(٦)</sup>: فإن الله تعالى<sup>(٧)</sup> جلت قدرته،

(١) في ز: بسم الله الرحمن الرحيم وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه مكان لثبت، وما بين القوسين: ساقط من ط.

(٢) في ز: الحمد لله القدير الخليم.

(٣) في ط: "وأرشد من ضل".

(٤) الزيادة: من د، دب، ط.

الأنصار: أهل مدينة الرسول ﷺ، الذين ناصروه حين هاجر إليهم، وهم حلفاء المهاجرين. وواحد الأنصار: نصير.

والحرب: الطائفة والجماعة. حزب الرجل أصحابه وأعماره قال تعالى ﴿وَأُولَئِكَ حُرِبُ اللَّهِ﴾ جمعه أحزاب المعجم الوسط: (١/ ١٧٠ و ٢/ ٩٣٣)، ومختار الصحاح: (ص ١٣٣-١٦٦)

(٥) في ز: "عبد الجليل" وهو خطأ لما جاء في كتب تراجم الخليفة النعماني.

(٦) في ط، دا، حب: "وبعد".

(٧) كلمة: تعالى: ساقطة من د، دب، ط.

ونفذت مشيئته، رفع قدر العلم وأعلى درجته، وأكرم العالم وأجل منزلته، فالعلم من أشرف الأشياء، وليس العالم والجاهل على السواء<sup>(١)</sup>، ثم العلم ليس جنساً واحداً ولا نوعاً فardاً<sup>(٢)</sup>، بل هو فنون تختلف<sup>(٣)</sup>، وضروب لا تأتلف<sup>(٤)</sup>، وأشرفها وأرفعها، وأجلها للموائد وأنفعها علم الأحكام والشرائع<sup>(٥)</sup>، فسعادة الدارين بعض ما فيه من المنافع، لا سيما الواقعات، التي تعم بها البلوى، ويفتقر فيها كل

(١) في دأ، دب: الاستواء.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الآية، سورة الزمر، الآية رقم ٩.

(٢) الأفراد: خلاف التثنية والجمع.

الفارد: المنفرد، يقال: ثور فارد، منمرد عن انقطاع، ويقال أيضاً: شجرة فارد أو فاردة: متنبهة عن سائر الشجر، وناقاة فاردة: منفردة في المرعى والمشر، جمع: فوارد، والفوارد من الإبل التي لا تشبهها فحول، كذا في المعجم الوسيط (٢/٦٨٦).

(٣) في ط: بل هي فنون تختلف، وهو خطأ.

العلم: إدراك الشيء بحقيقته، واليقين، المعرفة.

ويطلق العلم أيضاً على مجموع مسائل وأصول كنية تجمعها حصة واحدة، كعلم الكلام، وعلم النحو، وعلم الأرض، علم الكونيات وعلم الآثار، جمع علوم. (المعجم الوسيط: (٢/٦٣٠) ط: مصر)

(٤) ألف بمعنى أنس وأحب، ألفه: أي أحبه، وجمع الأليف: الألف، ويقال: تألف القوم إذا اجتمعوا وتحابوا، وألفت بينهم تأليف، والألفة - بالضم - اسم من الائتلاف، وهو الاجتماع والائتام، وتحاذب الميول النفسية وترباطها، كصلة الصداقة ولحمة القرابة، وأتلف الناس أي اجتمعوا وتوافقوا. المعجم الوسيط (١/٢٣) المصباح المنير (١/٢٠).

(٥) وهو علم الفقه، يقال أيضاً: علم الحلال والحرام، فلا علم بعد العلم بالله وصفاته، أشرف من علم الفقه، قال الله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ الآية، سورة البقرة: الآية (٢٦٩).

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ الآية، سورة لقمان: الآية (١٢).

وقال عليه السلام: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» الحديث متفق عليه، وقال رحمه الله: «ولكل شيء عماد وعماد الدين الفقه».

الحديث الأول: أخرجه البخاري في باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (١/٢٤).

وعلم الفقه، أو علم الأحكام: معرفته واجب على كل مسلم مكلف ومصلحة مكفه نفسه. يحتاج إليه في عباداته ومعاملاته، ومعاشرته، لقول الرسول ﷺ: «طلب العلم مريضة على كل مسلم» سيأتي الكلام في هذا الباب بالتفصيل في باب العلم وما يسبى به أهله.

حين إلى الفتوى، فلم تر<sup>(١)</sup> صباحًا من قوم قد أسرهم الجهل وربطهم بالأسار حتى استبقوا<sup>(٢)</sup> [رواحًا]<sup>(٣)</sup>، فأعتقوا، ومن حبس الجحيم قد أطلقوا - وكفاك بالعلم، وطيبه فضيلة<sup>(٤)</sup> وإلى الخير وسيلة، ما أخبرنا به<sup>(٥)</sup> الشيخ الإمام الأجل الراهد برهان الدين، أبو الحسن علي بن الحسين بن عبد الله الغزنوي رحمه الله قراءة عليه<sup>(٦)</sup> (بيغداد في سنة خمس وأربعين وخمسمائة)<sup>(٧)</sup>. قال: أخبرنا الشيخ الإمام العدل<sup>(٨)</sup>، أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري، قال: أخبرنا الشريف أبو السعادات، أحمد بن (عبد الواحد، قال: أخبرنا أبو الحسين<sup>(٩)</sup> أحمد ابن محمد بن أحمد)<sup>(١٠)</sup> بن أبو الحسين<sup>(١١)</sup>، أعني الشهابي<sup>(١٢)</sup> قراءة عليه (قال: أخبرنا

(١) في ز: "فلم ير".

(٢) في معظم النسخ: "استفتوا"، والمثبت من دب.

(٣) الزيادة لم تذكر في ز، وفي "دب": "أرواحًا" مكان المثبت.

(٤) كلمة: "فضيلة" ساقطة من صلب دأ، واستدركه في الهامش.

(٥) في دب: "كما أخبرنا به".

(٦) من أول قوله: "قال العدل" إلى قوله: "ما أخبرنا به". ساقط من صلب ط. واستدركه في الهامش من نسخة أخرى؛ وأثبت في مكانه هذه العبارة: "قال الشيخ الإمام، الأجل الأكرم، الأمجد الزاهد، الأستاذ برهان الأئمة في العالمين، شيخ الإسلام والمسلمين، مفتي المشارق والمغارب، ذو المناصب والمرتب وعلم الهدى، أكرم التقوى، ألطف عباد الله، أكرم حق الله: مع سائر ألقابه العلمية التي لا يحصى، ومناقبه الشريفة التي لا ينهى. أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني الراشداني، متع الله المسلمين بطول بقائه، وبارك في أنفاسه وغمرته ولوالديه، وأسبغ نعمته عليهما وعليهم وبعد: أخبرنا الشيخ الإمام الزاهد برهان الدين أبو الحسن علي بن الحسين الغزنوي بمعية السلام قراءة عليه، رحمه الله.

(٧) ما بين القوسين: ساقط من صلب ز. واستدركه في الهامش.

(٨) في ط: "الإمام الأجل القاضي العدل"، وفي دب: "الشيخ القاضي".

(٩) في دب: "الحسن".

(١٠) ما بين القوسين: ساقط من صلب دأ، واستدركه في الهامش.

(١١) في معظم النسخ: "أبي الحسين" المثبت من ط.

(١٢) في ط: "الشهابي"، وفي ز: "الشهابي".

أبو الحسن علي بن أحمد بن عيسى البيهقي<sup>(١)</sup> قراءة عليه<sup>(٢)</sup> وأنا أسمع، قدم علينا قال: أخبرنا أبو أحمد (محمد)<sup>(٣)</sup> بن عبد الله بن خالد بن<sup>(٤)</sup> أحمد الذهلي<sup>(٥)</sup> قال: أخبرنا إسحاق بن أصم بن محمد بن عمرو<sup>(٦)</sup> بن عبد الرحمن المروزي. قال: أخبرنا أبو العباس، أحمد بن الصلت بن المفلس الحماني، قال: أخبرنا بشر ابن الوليد القاضي، قال: أخبرنا أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، قال حدثنا أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، رحمة الله عليه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»<sup>(٧)</sup>. قال رضي الله عنه<sup>(٨)</sup>: بهذا الإسناد عن الشريف أبي السعادات قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد، قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن علي<sup>(٩)</sup> الدمشقي، قال: أخبرنا أبو زفر، عبد العزيز بن الحسين<sup>(١٠)</sup> الطبري بآمد<sup>(١١)</sup> قال: أخبرنا أبو بكر

(١) في ط: النفي، وهو تصحيف.

(٢) ما بين القوسين: ساقط من صلب دأ، واستدركه في الهامش.

(٣) الزيادة: من ط.

(٤) كلمة بن ساقطة من دب.

(٥) في دب: الذهلي.

(٦) في معظم النسخ: "عمرويه"، المثبت من ط.

(٧) الحديث رواه أبو حنيفة في مسنده في أول "كتاب العلم" عن حماد عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ، وعن ناصح عن يحيى عن أبي مسلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وعن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

تظهر رواية أبي حنيفة عن أنس في "شرح مسند أبي حنيفة" لملا علي القاري في ص ٥٨٢، ومناقب أبي حنيفة للموفق.

(٨) في ز: "رحمه الله"

(٩) في دب: "ابن علي" بزيادة الهزة.

(١٠) في ز: الحسن.

(١١) قوله: "بآمد" ساقط من صلب ز، واستدركه في الهامش، وفي هامش ط: آمد، سم مدينة من بلاد العجم.

مكرم<sup>(١)</sup> بن أحمد بن مكرم البغدادي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن سماعة، قال: حدثنا<sup>(٢)</sup> بشر بن الوليد القاضي، قال: حدثنا أبو يوسف القاضي، قال: حدثنا أبو حنيفة - رحمه الله عليه -؛<sup>(٣)</sup> قال: ولدت سنة ثمانين، وحدثت مع أبي سنة ست وتسعين وأنا ابن ست عشرة سنة، فلما دخلت المسجد الحرام رأيت حلقة عظيمة، فقلت<sup>(٤)</sup> لأبي: حلقة من هذه؟ قال: حلقة عبد الله بن [الحريث ابن] جبر<sup>(٥)</sup> الزبيدي<sup>(٦)</sup> صاحب النبي ﷺ<sup>(٧)</sup>، فتقدمت فسمعت يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من تفقه في دين الله<sup>(٨)</sup> كفاه الله<sup>(٩)</sup> همه ورزقه من حيث لا يحتسب»<sup>(١٠)</sup>.

(١) كلمة: مكرم ساقطة من صلب دب، واستدركها في الهامش.

(٢) كلمة "حدثنا" ساقطة من ز.

(٣) الريادة: لم تذكر في ز.

(٤) في دب: قلت:

(٥) الزيادة: من مسند أبي حنيفة رحمه الله

(٦) كلمة الزبيدي لم تذكر في المسند.

(٧) في معظم النسخ: صاحب رسول الله ﷺ أثبت من ط، والمسند.

(٨) في معظم النسخ: "في الدين"، المثبت من ط، والمسند.

(٩) قوله: "كفاه الله" ساقط من صلب دب، واستدركه في الهامش.

(١٠) في ط: "لا تحتسب"، وهو تصحيف.

أحدث رواه أبو حنيفة في مسنده في كتاب العلم رقم الحديث ٣-٧ في ط: شركة المطبوعات العلمية، وفي "شرح مسند العلي القاري" ص ٥٨٦، وأيضاً أخرجه ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية، في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" في "باب جامع في فضل العلم" (١/٤٥)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال: وأخبرنا أيضاً عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني المكي، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، وأبو علي عبد الله بن جعفر الرازي، ومحمد بن سماعة عن أبي يوسف قال: سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول: حججت مع أبي سنة ثلاث وتسعين، ولي ست عشرة سنة، فإذا شيخ قد اجتمع الناس عليه، فقلت لأبي: من هذا الشيخ؟ قال: هذا رجل قد صاحب النبي ﷺ يقال له: عبد الله بن الحريث بن جبر، فقلت لأبي: فأى شيء عنده؟ قال: أحاديث سمعها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت لأبي: قدمني إليه حتى أسمع منه، فتقدم بين يدي، وجعل يفرج الناس حتى دوت منه، فسمعت يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من تفقه في دين الله كفاه الله همه ورزقه من حيث لا يحتسب» وأيضاً رواه أبو عبد الله بن الصبيري في أخبار أبي حنيفة في من لقي أبو حنيفة من الصحابة وما

قال رضى الله عنه : افتتحت هذا الكتاب <sup>(١)</sup> بهذين الحديثين تركنا بالكلام النبوى فى افتتاحه ، وتنبهاً على خطر العلم بإفصاحه ، وإظهاراً لشرف أبى حنيفة ، سراج الأمة <sup>(٢)</sup> وأصحابه ، أكابر الأئمة <sup>(٣)</sup> ، وقد حاز [رحمه الله] <sup>(٤)</sup> قصب السبق [يقال فى المثل : فلان حاز قصب السبق أى فاق على أقرانه فى الفضائل ، والعلوم] <sup>(٥)</sup> فى الإبانة عن سبيل الحق . وقد صرح أنه كان من التابعين حيث روى عن عدة من الصحابة الطاهرين <sup>(٦)</sup> - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - <sup>(٧)</sup> ، منهم أنس بن مالك [رضى الله عنه] <sup>(٨)</sup> ، وعبد الله بن جزء <sup>(٩)</sup> كما روينا <sup>(١٠)</sup> ، ومنهم زيد بن

رواه عنهم ص ٤ ط : دار الكتاب العربى - بيروت ، والموفق فى المساقب : ثم قال الموفق : قال الحافظ الجعاينى : "ومات عبد الله بن الحارث بن جزء الزبىدى سنة سبع وتسعين ، وسمعت هذا الحديث من طريق القاضى الإمام الصيرى على هذا السياق . ينظر مناقب الإمام أبى حنيفة للموفق (١/٢٥، ٢٦) . وروى عن الحسن بن عمران بن الحصين مرفوعاً : «من انقطع إلى الله تعالى كفاء الله كل مؤتة ورزقه من حيث لا يحتسب»

ينظر فى شرح مسند أبى حنيفة لعلى القارى مع حديث الباب فى ص ٥٨٧ وقال تعالى : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ سورة الطلاق : الآية ٢

(١) فى ز : قال رحمه الله مكان قال رضى الله عنه وفى د : افتتحت الكتاب بدون "هنا" وفى ط : قال الشيخ الإمام الأستاذ برهان الأئمة : بهذا ابتدأت الكتاب مكان المثبت ، وفى هامش ط : قال رضى الله عنه : افتتحت الكتاب من نسخة أخرى

(٢) كلمة "الأمة" ساقطة من صلب د ، واستدركها فى الهامش .

(٣) فى ط : أكابر الأئمة إذ هو رحمه الله كان فى الدرجة القصوى والرتبة العليا .

(٤) الريادة : من خأ ، خب ، دأ ، دب ، ط .

(٥) ما بين المعكفتين : ساقط من ط ، وذكر فى الهامش أى فاق على أقرانه فى الفصاحة والعلوم كتعقيب على قصب السبق ، وحرف العطف يريد لتقضى المقام

(٦) قوله : الطاهرين ساقط من دأ ، خأ ، خب

(٧) فى ط : رضى مكان المثبت .

(٨) الزيادة من ط

(٩) من صلب دأ : عبد بن أبى أوف ، وفى الهامش : عبد بن جزء .

(١٠) فى ز : كما ذكرنا .



عبد الله ، وعبد الله بن أبي أوفى ، ووائل بن الأسقع ، وعائشة ابنة عجرد ، وعندى تلك الأحاديث مروية بأسانيد متصلة<sup>(١)</sup> .

(١) وقال ابن عبد البر في المصدر السابق ، وفي نفس العنوان (٤٥ / ١) : ذكر محمد بن سعد كاتب الواقدي : أن أبا حنيفة رأى أنس بن مالك ، وعبد الله بن الحارث بن جزء توفي أنس بن مالك سنة ٩٣ ، وعبد الله بن الحارث بن جزء سنة ٨٨ ، كيف سمعه أبو حنيفة وهو ابن السنة السادسة عشرة وهو قد توفي سنة ٨٨ هـ وأبو حنيفة ولد سنة ٨٠ هـ ، وعبد الله بن أبي أوفى سنة ٨٧ هـ ووائل بن الأسقع سنة ٨٥ هـ ، ولم أعر على سنة وفاة زيد بن عبد الله .

تنظر ترجمته في "الاستيعاب" في هامش "الإصابة" (٥٦٤ / ١) ، والاستيعاب (٥٦٨ / ١) . وكذلك لم أعر على ترجمة عائشة ابنة عجرد .

إن كُتِبَ مناقب أبي حنيفة وأصحابه الكرام جميعاً قديماً وحديثاً يذكرون أنه رضى الله عنه التقى ببعض أصحاب النبي ﷺ الذين عمروا وعاشوا حتى نهاية القرن الأول الهجري ، وكانوا أحياء في بدء عهده ؛ حيث قال الكردي : "اتفق المحدثون على أن أبا حنيفة أدرك أربعة من الصحابة ، وهم : أنس بن مالك رضى الله عنه ، وعبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه ، وسهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه ، وأبو الطفيل ؛ فحياة هؤلاء الأربعة من الصحابة في أول عهده" . وقال أبو عبد الله الصيمري : "قال لنا أبو بكر : وقد أدرك أبو حنيفة من الصحابة أيضاً عبد الله بن أبي أوفى وأنا الطفيل عامر بن وائلة" .

وبعضهم يذكرون : أن أبا حنيفة رضى الله عنه التقى ببعض أصحاب النبي ﷺ وروى عنهم قال الخوارزمي في الباب الأول من "مسانيد الإمام" : "إن العلماء اتفقوا على أنه روى عن أصحاب رسول الله ﷺ وإن اختلفوا في عددهم ، فمنهم من قال : إنهم خمسة وامرأة ، ومنهم من قال : إنهم ستة وامرأة ، ومنهم من قال : إنهم سبعة وامرأة .

لقد روى الموفق بن أحمد المكي الروايات السبع بالإسناد ، وأيضاً ذكر الأحاديث السبعة التي رواها الإمام : في رواية رواها هلال بن بدر ، الأحاديث السبعة التي رواها أبو حنيفة عن سبعة من الصحابة : الحديث الأول : "طلب العلم فريضة على كل مسلم" عن أنس بن مالك رضى الله عنه . الحديث الثاني : "ما رزقت ولد قطرة" عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه .

الحديث الثالث : "من تفقه في دين الله" عن عبد الله بن جزء الزبيدي رضى الله عنه .

الحديث الرابع : "من بنى مسجداً ولو كمفحص قطاة" عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه .

الحديث الخامس : "حكك الشيء يعمى ويصم" عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه .

الحديث السادس : "لا تظهرن شماتة لأخيك" عن وائل بن الأسقع رضى الله عنه .

الحديث السابع : "أكثر جند الله في الأرض الجرد" عن عائشة بنت عجرد رضى الله عنها .

ذكر العلامة الموفق ، وابن البزاز الكردي في مناقبهما لأبي حنيفة هذه الروايات لسبع ، وأوجه الاختلاف فيها ، كما فعل ذلك الخوارزمي وغيرهم من أهل الفن .

والذين قالوا : إن الإمام التقى بعض الصحابة مثل أنس وغيره ولم يرو عنهم ؛ لأن الإمام كان قد انجذب إلى التجارة في مطلع حياته ، حتى صرفه الشغف بصيخته إلى العلم ، ولو كان صرح ساعده عن الصحابة لكان أصحابه الكبار ، كابي يوسف ، ومحمد ، وزفر ، وعبد الله بن مبارك وغيرهم ذكروا تلك الأحاديث في كتبهم ، وهم كانوا من خواص أصحابه المعينين له .

ثم أصحابه رحمهم الله أوفر العلماء خطوة، وأرفعهم منزلة، وأهداهم قدوة، حتى وقفوا<sup>(١)</sup> عن آخرهم<sup>(٢)</sup> لاستنباط الأحكام على وجه الإحكام، وبذلك

وقال أبو رهرة "وإنما ميل إلى ذلك الرأي ونختاره، فنقرر أن أبا حنيفة رضى الله عنه التقى بعض الصحابة الذين امتد بهم العمر إلى عصره، ولكنه لم يرو عنهم.

وقال الكردي ردًا على من أنكر لقاءه مع الصحابة، والذين نفوا روايته عنهم: "فالخاص أن جماعة من المحدّثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة، وأصحابه أثبتوه بالأسانيد الصحاح الحسن، وهم أعرف بأحواله منهم، والمنبت العدل العالم أولى من النافي، وقد جمعوا مستداته، فسفت خمسين حديثًا يرويه الإمام عن الصحابة رضى الله عنهم"، كما أن العلماء اختلفوا في روايته عن الصحابة، أيضًا اختلفوا في كونه تابعيًا.

قال الكردي في تعريف التابعي: "أعلم أنه لا يشترط في التابعي أن يكون ولادته في زمانه عيب السلام، ولا أن يكون صحبته مع الصحابة، ولا أن يكون له رواية عنهم.

التابعي: هو الذي رأى الصحابي ولفيه، روى عنه أم لا، ومطلقه فمخصوص بالتابع بإحسان وذكر الخطيب في "تاريخ بغداد": أن التابعي من له صحبة بالصحابة قياسًا على الصحابة، فعلى قياس الخطيب والذين نهجوا منهجه لا يعد الإمام أبو حنيفة تابعيًا، بل يكون تبع التابعي؛ ثم هذا لا يقل من شأنه، وعلو مرتبته لأنه كان أقدم الأئمة الأربعة ولادة، وأقدمهم وفاة، ثم إن ولادته كانت في عصر الصحابة بدون نزاع، كما أن العلماء متفقون على أنه التقى بأوائل التابعين وحالهم، وتلقى فقههم، كعكرمة، ونافع، وعطاء بن أبي رباح، وقتادة، والزهرى، ويحيى ابن سعيد الأنصاري وغيرهم، واجتهد وأفتى في زمن التابعين رحمة الله عليهم أجمعين.

قال عنه ابن المبارك وسفيان الثوري: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه.

وقال الحافظ ابن كثير: ينسب للناس أن يدعوا في صلاتهم لأبي حنيفة لحفظه الفقه والسنة عنهم. ينظر مناقب الإمام أبي حنيفة للعلامة أبي المؤيد الموفق بن أحمد المكي "الباب الثالث في ذكر من لقي من الصحابة وروايته عنهم، وذكر مشايخه الذين روى عنهم الحديث، وأخذ عنهم العلم" (١-٢٥-٣٧) و مناقب الإمام أبي حنيفة لأبي البزاز الكردي في هامش مناقب الموفق (١/٢١-٢٥-٢١ ط: دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن، وجامع مسانيد الإمام أبي حنيفة للحوارمي "الباب الأول" (١/٢٢-٢٥) ط: دائرة المعارف النظامية وأخبار أبي حنيفة وأصحابه لأبي عبد الله حسين بن علي الصيمري في "من لقي أبو حنيفة من الصحابة رضى الله عنهم وما رواه عنهم" ص ٤، ط: دار الكتاب العربي - بيروت، ومنية المفتي للسجستاني مخطوط، وأحبر الحسن (ص ٢٢-٢٥) مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (٢/١٩٤-١٩٩) و تبيين الصحابة للسيوطي ص ٦، وتاريخ بغداد للخطيب (١٤/٣٣٤) والسدادة والنهاية لابن كثير في ذكر ترجمته (١٠٧/١٠) الطبعة الأولى، وحاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابد في مطلب فيما اختلف فيه من رواية الإمام عن بعض الصحابة (١/٤٥-٤٧) ط: الأميرية.

وينظر أبو حنيفة حياته وعصره وآراءه وفقهه لأبي زهرة في "شيوخه" ص ٦٢-٦٦ ط: دار الفكر العربي - القاهرة، "مقدمة إعلاء السنن" في أبي حنيفة وأصحابه المحدّثون لطهر أحمد التهاوي (٣/٤-٤٠) ط: إدارة القرآن - كراتشي.

(١) في معظم النسخ: "وقفوا" المثبت من ط.

عرفنا التفرقة بين الحلال والحرام<sup>(١)</sup>، وهذا الكتاب لبيان ما استنبطه المتأخرون، ولم ينص عليه المتقدمون إلا ما شذ<sup>(٢)</sup> عنهم في الرواية، ولكانت العيون<sup>(٣)</sup> دون الدراية وقد حوتها كتب متفرقة وتصانيف مختلفة، وربما كثر في بعضها الأقوال<sup>(٤)</sup>، فيقصر دون<sup>(٥)</sup> حفظها الآمال، وأن الصدر الإمام الأجل الأستاذ، الشهيد حسام الدين<sup>(٦)</sup> - تغمده الله بالرحمة والرضوان، وأسكنه بحبوة الجنان<sup>(٧)</sup> - أوردناها مهذبة في تصنيف وجمعها مؤلفة بأحسن تأليف، فرمى بالأقوال الزائدة واكتفى بالمختار من الفائدة، وذكر لها الدلائل، ورتب الكتب دون المسائل غير أنه سبقت المنية<sup>(٨)</sup>

(٢) في حأ، حب: على أحرمهم .

(١) فأصحاب أبي حنيفة رحمهم الله كثيرة، ومن أخصهم: الإمام يعقوب بن إبراهيم (ت: ١٨٢) والإمام محمد بن الحسن (ت: ١٨٩) وأقدمهم صحبة: الإمام زفر بن الهذيل (ت: ١٥٨)، ثم الإمام الحسن بن زيد اللؤلؤي (ت: ٢٠٤)، وفقه أبي حنيفة مدين محمد بن الحسن بكتبه التي حفظت فقهه وأبقت للأحلاف مرجعاً يرجع إليها، ومهلاً يستسقى منها، وهي التي لعبت دوراً فعالاً في نشر مذهبه، ثم أتبعه أصحابه، وأصحاب أصحابه في نشره، واستنباط الأحكام على أصوله وأسمه بمقتضى التوازل والواقعات على اختلاف الزمان والمكان، والكتاب الذي بين أيدينا خير دليل لذلك.

(٢) في معظم السح: إلا ما شذ، مثلت من ز

(٣) في ط: وكانت العيون، وفي دأ، دب، حأ، حب: وكان العيون .

(٤) في حأ، حب، دأ، دب: في بعض الأقوال .

(٥) في دب: فتقصرون .

(٦) في ز: حسام الدين الشهيد بالتقديم والتأخير .

هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، برهان الأئمة: أبو محمد حسام الدين المعروف بـ الصدر الشهيد، الإمام ابن الإمام: تغمده الله على أبيه، واجتهد وبالع إلى أن صار أرحم زمامه حتى أقر بفضل المواقف والمخالف، استشهد رحمه الله في وقعة قطوان بمرقد سنة ٥٣٦ هجرية، ونقل جثته إلى بحارى ودفنه هناك .

قال المؤلف - صاحب الهداية -: تلقيت منه علم النظر والفقه، وكان يكرمى غاية الإكرام، ويجعلنى من خواص تلامذته في الأساق، ومن تصانيفه: الفتاوى الكبرى، والفتاوى الصغرى، ترجمته في النجوم الزاهرة (٥/ ٢٦٨، ٢٦٩)، كشف الظنون (١/ ١١، ٤٦)، الجواهر المضيئة (٢/ ٦٤٩، ٦٥٠)، الفوائد البهية ص ١٤٩، مفتاح السعادة (٢/ ٢٧٧).

(٧) في ز: "بحبوة الجنان" و"بحبوة" بضم الباءين: وسط الدار مختار الصحاح ص ٤١

(٨) في هامش "ب": "المية الأمانة" وفي هامش ط: الأمانة - بالصم - واحدة الأمانى

ومنع الحمام<sup>(١)</sup> المرام، لم يتيسر له الاختتام، ونال قسمة الشهادة، ولم يزد على القسمة زيادة<sup>(٢)</sup>.

وها أنا عازم على إتمامه، شارع في تحسين نظامه لما رأيت النفوس بذلك مشغوفة، وعلمت [أن]<sup>(٣)</sup> الهمم إليه مصروفة، وأترك<sup>(٤)</sup> ذكر ما ذكر من الأبواب إلى حروف مجردة عن الألقاب، ليعرف الناظر في كل باب أن مسائله من أي كتاب.

فالتون: النوازل للفقير أبي الليث رحمه الله<sup>(٥)</sup>.

والعين: عيون المسائل له.

والواو: واقعات أبي العباس الناطقي.

والتاء: فتاوى الإمام أبي بكر بن الفضل رحمه الله [عليه]<sup>(٦)</sup>.

النية: الموت جمع مايا، واشتقاقها من منى، منى له أى قدر له؛ لأنها مقدرة. المعجم الوسيط: (٢/ ٨٩٦)، مختار الصحاح ص (٦٣٧).

(١) فى هامش دأ: "الحمام بالكسر، قدر الموت.

هكذا فى مختار الصحاح فى ص ١٥٧، وفى المعجم الوسيط (١/ ١٩٩): قضاء الموت وقدره.

(٢) لقد سق الكلام فى نسبة التحنيس إلى المؤلف فى القسم الدراسى.

(٣) الزيادة: من دب.

(٤) فى ر: "وأترل" وهو تصحيف.

(٥) فى دب: بزيادة "تعالى".

هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الليث السمرقندى، المشهور بـ "إمام الهدى" صاحب المؤلفات الكثيرة فى فروع الحنفية رحمه الله، المتوفى سنة ٣٧٣ هجرية، لقد ذكرنا ترجمته بالتفصيل فى القسم الأول (القسم الدراسى).

(٦) الزيادة: من دب.

هو محمد بن الفضل أبو بكر العضىلى الكمارى البخارى، كان إماماً من كبار الفقهاء وأعبد العلماء، معتمداً فى الرواية، مقلداً فى الدراية، مشاهير كتب الفتاوى لأصحابنا مشحونة بمشهور ورواياته، ورحل إليه أئمة البلاد.

الكمارى: بضم الكاف وتخفيف الميم بعدها الألف وبمدها الراء المكسورة فى آخرها باء مسكنة، اسم قرية بخارى.

توفى رحمه الله ببخارى يوم الجمعة من شهر رمضان سنة ٣٨١ هجرية، مصادر ترجمته كتب الظنون (٢/ ١٢٩٤)، الفوائد البهية ص ١٨٤، الجواهر المصينة (٣/ ٣٠٠-٣٠٢)، مهمم القضاء ص ١٩١ مخطوط، مقدمة الهداية للكنزى ص ٧، الأثمار الجية فى أسماء احنفة ص ١٧٦.

والسين: فتاوى أئمة سمرقند<sup>(١)</sup> وما هو معلم بعلامة الزاء في كل باب في الانتهاء<sup>(٢)</sup>، فهو من الزوائد وغير ما جمعه من الفوائد، والألف مع الجيم بعدها: أجناس الناطقي<sup>(٣)</sup>، والغين مع الراء<sup>(٤)</sup>: غريب الرواية للسيد الإمام أبي شجاع [رحمة الله عليه]<sup>(٥)</sup>، والنون مع السين: فتاوى الشيخ الإمام الأجل نجم الدين عمر النسفي [رحمه الله]<sup>(٦)</sup>، والشين مع الراء والواو<sup>(٧)</sup>: من شرح الكتب المسبوطة،

مخطوط، الطبقات السنية ص ٤٧٢، ٤٧٣ مخطوط.

- (١) من قوله: فالنون إلى قوله: أئمة سمرقند ساقط من صلب ط، واستدركه في الهامش.
- (٢) في دأ: من الانتهاء، وفي خوب: فهذه العلامات الخمس أوردتها حسام الدين رحمه الله وما وراء هذه العلامات، علامة كتب أورد بعض مسائلها صاحب الهداية.
- (٣) هو أحمد بن محمد بن عمرو، أبو العباس الناطقي الطبري، صاحب الوقعات و الأجناس. قال القرشي في الجواهر: هو أحد الفقهاء الكبار، وأحد أصحاب الوقعات و النوازل، وذكر اللكنوي في الفوائد عن صاحب غاية البيان: هو من كبار علماءنا العراقيين، وتردد ذكره وأقواله في كتب أصحابنا لمعط الناطقي، واعتمدوا على أقواله كثيراً. والناطقي: نسبة إلى عمل الناطف وبيعه، توفي رحمه الله بالرى سنة ٤٤٦ هجرية. تنظر ترجمته وتفاصيله مفصلة في القسم الدراسي.
- (٤) في دب: والغين مع الزاء وهو تصحيف.
- (٥) الزيادة: من دب، ط، وهو محمد بن أحمد بن حمزة بن الحسين بن علي بن عبد الله بن الحسن بن علي بن عبد الله بن الحسن بن العباس بن علي بن أبي طالب العلوي المشتهر به السيد أبي شجاع، كان معاصراً لركن الإسلام علي بن الحسين السفدي، والإمام الحسن المديني، وكان المعبر في زمانهم في الفتوى أن يجتمع خطهم عليها، ولم أقف على سنة وفاته، وركن الإسلام السفدي توفي سنة ٤٦١ هجرية، يجوز أنه توفي بعده أو قبله؛ لأنهما كانا رفيقين - والله أعلم -.
- تنظر ترجمته في الجواهر المضيئة (٢٨/٣)، كتائب أعلام الأخبر برقم ٢٥٦، الطبقات السنية برقم ١٧٩٦، الفوائد البهية (١٥٥).
- (٦) الزيادة: من دب و ط. هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن علي بن لقمان، أبو حفص النسفي، كان رحمه الله فقيهاً فاضلاً مفسراً، محدثاً، وأديباً، وقد صنف في التفسير، والحديث، والشروط، هو أحد مشايخ صاحب الهداية، توفي رحمه الله بسمرقند ليلة الخميس ثاني عشر من جمادى الأولى سنة ٥٣٧ هجرية.
- تنظر ترجمته في الجواهر المضيئة (٦٥٧/٢ - ٦٦٠) وناح التراجم ٤٧، وكشف الظنون (١/٢٤٧ - ٢٩٦)، و معناه السعادة (١/١٢٧)، والفوائد البهية ص ١٤٩ - ١٥٠.
- (٧) في ز: والشين مع الراء والنون الصواب ما أثبتناه.

والفاء مع التاء: الفتاوى الصغرى للصدر الشهيد [تغمده الله برحمته] <sup>(١)</sup>.  
 والميم: من المتفرقات <sup>(٢)</sup>، وسميته "كتاب التجنيس والمزيد" وهو لأهل  
 الفتوى خير عتيد؛ وأسأل الله [تعالى] <sup>(٣)</sup> الوصول <sup>(٤)</sup> إلى ما نحوت والفوز  
 رجوت [وبالله التوفيق والعصمة] <sup>(٥)</sup>.

(١) الزيادة. من دب وط، مر ذكره. نظر ترجمة أصحاب هذه المصادر في القسم الدراسي

(٢) ما بين المعكفتين: ساقط من صلب ط، واستدركها في الهامش.

(٣) الزيادة: من دأ، ط، ا

(٤) كلمة "الوصول" ساقطة من صلب دب، واستدركها في الهامش.

(٥) الريادة. من ط.

في دب: إنه كريم وهاب، رجيم ثواب "مكان المثبت

## باب العلم وما يبتلى به أهله

### مسألة (١)

ن: الرجل إذا تعلم بعض القرآن ولم يتعلم الكل، فإذا وجد فراغاً كان تعلم القرآن أفضل من صلاة التطوع؛ لأن حفظ القرآن على الأمة فرض<sup>(١)</sup>، وتعلم الفقه أولى من ذلك؛ لأن تعلم جميع القرآن فرض كفاية<sup>(٢)</sup>، وتعلم ما لا بد له<sup>(٣)</sup> من الفقه<sup>(٤)</sup> فرض عين، والاشتغال بفرض العين أولى<sup>(٥)</sup>.

(١) قال المقبى أبو الليث في السوارى في باب الصلاة (ص ١٧ ب): "وسئل أبو القاسم (الصفار، المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية) عن رجل تعلم بعض القرآن ولا يعلم كله، إذا وجد فراغاً، فصلاة التطوع أفضل له أم تعلم القرآن؟ قال: تعلم القرآن أفضل؛ لأن الواجب على الأمة فرض حفظ القرآن".

فوله: تعلم القرآن أفضل من صلاة التطوع لقوله عليه السلام: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، الحديث رواه البخارى في "فضائل القرآن" في "باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه" (٣/٢٣٢) ط: الحسى، وأبو داود في "باب في ثواب قراءة القرآن" (١/٣٦٦)، والترمذى في "باب ما جاء من تعليم القرآن" (٥/١٧٣) ورقم الحديث (٢٩٠٧)، وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. وقال عليه السلام: «من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتي أعطيته أفضل ثواب السائين وفصل المرآن على سائر الكلام كفصل الله على خلقه»، الحديث رواه الترمذى في آخر كتاب فضائل القرآن (٥/١٨٤) حلى، ورقم الحديث (٢٩٢٦)، والدارمى في "كتاب فضائل القرآن" في "باب فصل كلام الله على سائر الكلام" (٢/٤٤١) ط: دار الكتب العلمية - بيروت، وعبد الله بن أحمد بن حبل في كتاب السنة في (١/٢٨، ٢٩) رقم الحديث (١٢٥).

(٢) قال الطحاوى: "تعلم القرآن على الناس واجب أن يعلمه بعضهم بعضاً؛ لأن فى ذلك التبليغ عن الله تعالى إلا أن من علمه منهم أجزى ذلك عن بقيتهم كالصلاة على الجنائز، إما هى فرض على الناس جميعاً، إلا أن من فعل ذلك منهم أجزى عن بقيتهم".  
ينظر شرح معانى الآثار للطحاوى "كتاب الإجازات" باب الاستئجار على تعليم القرآن (٤/١٢٧) دار الكتب العلمية - بيروت.

## مسألة (٢)

الرجل إذا أمكنه أن يصلى بالليل وينظر بالنهار فى العلم فعل، وإن لم يمكنه  
[أن ينظر بالنهار فى العلم<sup>(١)</sup>، فإن له ذهن يعلم ويعقل الزيادة<sup>(٢)</sup>]، كان النظر فى

تعلم القرآن وعلمه (٨١/١) رقم الحديث (٢٢٤)، وعلق الزرنوجى على هذا الحديث، وقال  
"اعلم أنه لا يفترض على كل مسلم طلب كل علم، وإنما يفترض عليه طلب علم الحال، فإنه  
يقال: أفضل العلم علم الحال، وأفضل العمل حفظ الحال".

ينظر تعليم المتعلم طريق التعليم لبرهان الإسلام الزرنوجى تلميذ صاحب الهداية ص ٤ ط  
حلبى، وكتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد السرى، وفيض القدير شرح الجامع الصغير  
للمناوى ص ٢٦٧، ٢٦٨، وحاشية ابن عابدين فى مطلب فى فرض الكفاية وفرض العين (١/١)  
(٣٠) ط: الأميرية.

قوله: "والاشتغال بفرض العين أولى" لأنه معروض على كل مسلم ومسلمة، ويأثم تاركه،  
ولا يسقط عن ذمته إلا إذا آذنه بنفسه بخلاف فرض الكفاية؛ لأنه إذا قام به قائم، فيسقط عن  
الباقيين.

ينظر حاشية رد المحتار على الدر المختار فى "مطلب فرض العين أفضل من فرض الكفاية": (١/١)  
(٣١)

قال الفقيه أبو الليث فى المصدر السابق فى "باب الفتوى" (ص ٣١١): "وسئل أبو القاسم عن  
الذى يحب على الناس طلبه ما هو؟ أيقع ذلك على أجناس العلوم وكلها؟ قال: أول: الذى  
افترض الله على عباده معرفة الله ومعرفة رسوله، وما يحب من الإيمان بالله، ولا ينهى أن يفعلوا  
فى ذلك حتى يخرج من حد الطاهر إلى ما يخاف الصلاة فيه، هذا علم يقع على الخاص والعامة  
معرفته، ثم شرائع الدين فذلك واجب على كل إنسان أن يعلمه، ثم بعد ذلك خصائص علوم،  
لا يحتملها إلا أهل الفهم والحفظ، فذلك فريضة عليهم ولا يسعهم تضييعه، وإذا قام بذلك  
بعضهم، فقد قام بالمرض عن جميعهم.

ألا ترى أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا مع النبى ﷺ منهم: المعلمون، ومنهم: المحاهدون،  
ومنهم: السعاة على الصدقات، فإن الله خلق خلقه متفاوت الأفهام والقوى، وفرض فرائض  
مختلفة، فألزم احتمالها أولو القوة فيها، وأما الحساب: فعلى أولى الفهم أن يتعلموا مقدار  
ما يغنيهم بذلك على حساب الموارث والوصايا، وكل من تزوج امرأة فعليه أن يتعلم متى يأتيها،  
ومتى ينزجر عن إتيانها، وعليه أن يتعلم كيف يعاشرها، وما الذى يلزمه لها، ثم إذا ولدت له ولداً  
استقبل فرضاً آخر، فعليه أن يتعلم ما يلزمه للولد، وإذا طلقها فقد استقبله فرضاً آخر، فعليه أن  
يتعلم ما يلزمه فيها، وعلى كل إنسان أن يتعلم أمر معاشه ما يجوز له فى أمر معاشه وما لا يجوز،  
ومن ذكر من العوام يلزمهم احتمال ذلك العلم قبل الدخول فيه، ولا يعرثن أمر العوام وسهوه  
وغفلتهم، فإنهم تاركون لما يجب عليهم، وما سوى ذلك من العلوم إذا احتمل بعض الناس من  
العلوم التى ذكرنا، فقد حملوا من المرض عن الباقيين إلا فى وجه واحد.

(١) فى دأ: وينظر فى العلم بالنهار بالتقديم والتأخير.

(٢) الزيادة: فى دأ، ديب، دأ، دب، ط، م.



العلم أفضل من الصلاة؛ لأنه جاء في الحديث<sup>(١)</sup>: «أن مذاكرة العلم ساعة<sup>(٢)</sup> خير<sup>(٣)</sup> من إحياء ليلة<sup>(٤)</sup>».

(١) قوله: «في الحديث» ساقط من صلب دأ، واستدركه في الهامش.

(٢) كلمة «ساعة» ساقطة من صلب دأ، واستدركها في الهامش.

(٣) في ز: «أفضل مكان» خير.

(٤) قال الصغبر أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان ص ٢٢: «وسئل محمد بن مقاتل (الرازي المتوفى سنة ٢٤٨ هجرية) عن النظر في العلم أفضل أم الصلاة؟ فقال: إن أمكه أن يصلى بالليل وينظر في العلم بالهار فعل، وإن لم يمكنه أن ينظر فيه بالنهار، وكان له ذهن وفهم يعرف الزيادة في نفسه فليطو في العلم، فقد جاء في الآثار: «أن مذاكرة العلم ساعة خير من إحياء ليلة» الحديث رواه الدارمي في «سننه» في «باب مذاكرة العلم» (١/١٤٩) ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

ولمطه: عن ابن حريش قال: ابن عباس: تدارس العلم ساعة من الليل خير من إحيائها.  
قال ابن عبد البر: «قال قتادة» قال ابن عباس: تذاكر العلم بعض ليلة أحب إلى من إحيائها.  
وروى عن عطاء بن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أنه قال: «لأن أجلس ساعة فأفقه في ديني أحب إلى من أن أحيى ليلة إلى الصباح».

قال المزاد بن حميل: سمعت رجلاً سأل المعامري بن عمرو فقال: يا أبا عمران! أيما أحب إليك؟ أقوم صلي الليل كله أو أكتب الحديث؟ فقال: حديث نكتبه أحب إلى من قيامك من أول الليل إلى آخره، وروى عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن تغدو فتتعلم باباً من العلم خير لك من أن تصلي مائة ركعة».

وروى عن عطاء بن أبي ميمونة مولى أس بن مالك رضي الله عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي ذر قال: «باب من العلم يتعلمه أحب إلينا من ألف ركعة تطوع، وباب من العلم يعلمه عمل به أو لم يعمل به أحب إلينا من مائة ركعة تطوع، قال: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: إذا جاء الموت ط لب العلم وهو على تلك الحال مات شهيداً».

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد بن حنبل: قوله: «تذاكر العلم بعض ليلة أحب إلى من إحيائها» أي علم أراد؟ قال: هو العلم الذي يتشفع به الناس في أمر دينهم. قلت: في الوضوء والصلاة والصوم والحج، والطلاق وبحو هذا؟ قال: نعم، قال إسحاق بن منصور: وقال إسحاق ابن راهويه - هو كما قال أحمد - «اتفق العلماء على أن طلب العلم ومذاكراته ليلاً كان أو نهاراً إذا صحت الية خير من العبادة الثافلة، والآثار في ذلك كثيرة».

قال عليه السلام: «فضل العلم خير من فضل العبادة ملاك الدين الورع» الحديث رواه الزوار، والطبراني في الأوسط والحاكم، وذكر ابن عبد البر: هذا الحديث من ثلاثة وجوه.

(يظهر هذه الآثار في كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر في «باب تمضيح العلم على العبادة» (١/٢٢-٢٥) وفي الباب آثار أخرى مروية عن النبي ﷺ).

## مسألة (٣)

صبي سمع الأحاديث وهو<sup>(١)</sup> لا يفهم، ثم كبر، جازله أن يروي (الأحاديث)<sup>(٢)</sup> عن المحدث، وفرق بين هذا وبين ما إذا قرأ على الصبي صت وهو لا يفهم، ثم كبر، لا يجوز له أن يشهد، والفرق أن الصبي في هذا الأمر كالبالغ؛ (والبالغ)<sup>(٣)</sup> إذا قرأ عليه الصك وهو لا يفهم<sup>(٤)</sup> ما فيه، لا يجوز له أن يشهد، ولو سمع الأحاديث ولم يفهم معناها، جازله أن يروي<sup>(٥)</sup>.

(١) في ز: فهو.

(٢) الزيادة: في ط.

(٣) الصك: المكتوب الذي يكتب فيه إقرار المقر، وقال الفيومي: الصك: الكتب الذي يكتب في المعاملات والأقارير؛ وجمعه: صكوك وأصك، وصكاك مصل يجر ويحور وأبعر ويحدر. وصك الرجل للمشتري صكاً إذا كتب الصك، وهو فارسي معرب. الصك: هو الشيك في المعاملات المصرفية، يستعمله المودع في أحد المصارف للأمر بصرف نوع المحذره.

ينظر: مختار الصحاح ص ٣٦٧، المصاحح المير (١/ ٣٢٥)، المعجم الوسيط (١/ ٥٢١)، عمدة القاري شرح البخاري (١/ ٣٩٢) ط: حلى.

(٤) الزيادة: في ط.

(٥) في د: ولا يفهم.

(٦) قال العلماء: إن البلوغ ليس بشرط في سماع الحديث وتحمله، حيث قال ابن الصلاح في النوع الرابع والعشرون في كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه: تقبل رواية المسلم السامع ما تحمله قلبها ومنع الثاني قوم فأخطأوا. وعلق عليه السيوطي وقال: لأن الناس قهروا رواية أحداث الصحابة، كالحسن والحسين، وعبد الله بن الزبير، وابن عباس، والعمد بن الشخير، والسائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة وغيرهم من غير فرق بين ما تحمله قبل البلوغ وبعده. أن العلماء اختلفوا في تحديد السن الذي يصح فيه السماع للمصغير. قال ابن الصلاح: التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، ثم قال: السيوطي: وحجتهم في ذلك ما رواه البخاري وغيره من حديث محمود، قال: عفت من سمع مني<sup>ص</sup> مجبه صحتها في وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين.

ثم قالوا: والصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان محيراً صحيح السماع. ولم يبلغ خمساً، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه، وإن كان ابن خمس بل ابن خمس سنين. ينظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: النوع الرابع والعشرون ص ٦٢ ط: مكتبة المشرق. ومقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح تحقيق: بت الساطي ص ٢٤٣ ط: دار الكتب المصرية، وتدريب الرازي في شرح تقريب النواوي للسيوطي في النوع الرابع والعشرون (١/ ٤٠٢). (٧) المكتبة العلمية بالمدينة، والتبصرة والتذكرة للعراقي مع فتح الباري على ألفية العراقي ص ٢٠٢.

## مسألة (٤)

تعلم الكلام والنظر فيه والمنظرة وراء قدر الحاجة منهي عنه، لما روى عن حماد بن أبي حنيفة [رحمة الله عليهما] <sup>(١)</sup> : أنه كان يتكلم في الكلام، فنهاه أبوه عن ذلك، فقال له حماد : رأيتك تتكلم فيه فما بالك تنهاني؟ فقال : يا بني ! كنا نتكلم وكل واحد منا كان الطير على رأسه مخافة أن يزل صاحبه، وأنتم اليوم <sup>(٢)</sup> تتكلمون وكل واحد منكم <sup>(٣)</sup> يريد أن يزل صاحبه، ومن أراد أن يزل صاحبه فكأنه <sup>(٤)</sup> أراد أن يكفر صاحبه <sup>(٥)</sup>، ومن أراد أن يكفر صاحبه، فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه <sup>(٦)</sup>.

الأصباري في متى يصح تحمل الحديث أو يستحب (٢/١٤-٢٣) ط : دار الكتب العلمية - بيروت، وصحيح البخاري في باب متى يصح سماع الصغير (١/٢٥) حلي، عمدة القاري شرح البخاري باب متى يصح سماع الصغير (٢/١٤-٢٠) ط : حلي

(١) في دب : "لما روى حماد عن أبي حنيفة رحمه الله عليهما".  
والريادة من دب.

هو الإمام ابن الإمام، تفقه على أبيه، وأفنى في زمنه، وتفقه عليه ابنه إسماعيل، كان رحمه الله من طبقة أبي يوسف، ومحمد، وزهر، والحسن بن زياد رحمهم الله، توفي رحمه الله سنة ١٧٦ هـ (ينظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢/٢٠٥)، ميزان الاعتدال (١/٥٩٠)، مفتاح السعادة (٢/٢٥٨)، الجواهر المضية (٢/٥٤٢)، الفوائد البهية ص ٦٩.

(٢) كلمة "اليوم" ساقطة من ر.

(٣) قوله : "منكم" ساقط من دب.

(٤) في ز : "وكأنه".

(٥) في ز : "أن يكفره" وفي خأ، خب، دأ، دب، م : "أن يكفر" والشت من ط.

(٦) لقوله عليه الصلاة والسلام : «أما امرئ قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما إن كما قال وإلا رجعت عليه».

وفي رواية أخرى : قال عليه السلام : «إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما»، رواهما مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في "باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر" (١/٤٤) ط : دار المعكر.

وقال النووي : الحديث متفق عليه، في رياض الصالحين : باب تحريم قوله لمسلم يا كافر - حديث (١٧٣٥)؛ المراد بالنهي عن تعلم الكلام : تعلم كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيره من أهل الأهواء والبدع الذين يتكلمون ويجادلون في الاعتقاد وفي صفات الله، مثل الجهمية والقدرية وأنواعهم.

قال ابن عبد البر : أهل الأهواء والبدع عد مالك وسائر أصحابنا، هم أهل الكلام، فكل متكلم

## مسألة (٥)

طلبة العلم وقع بينهم الاصطلاح: أن من قدم<sup>(١)</sup> أولاً: كان [هو]<sup>(٢)</sup> أولى

فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعرياً كان أو غير أشعري، ولا تقل له شهادة في الإسلام أبداً، ويهجر ويؤدب على بدعته.

وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: "لا يفلح صاحب كلام أبداً، ولا تكاد ترى أحداً نظراً في الكلام إلا وفي قلبه دغل - أي ريبة وفساد -، وأما النهي عن النظر فيه والمناظرة، لأنه يدمع الإنسان إلى الشك والتماذى في إجحاد الحق، ونهى أسلافنا عن مجالسة أهل الأهواء ومحادثتهم والسماع إليهم، والأخذ برأيهم لأنهم أهل ضلال وتخريف.

وقال الأوراعي: يلحق أن الله إذا أراد بقوم شرّاً ألزمهم الخذل ومعههم العمل، والمجادلة مع أهل الأهواء تفسد الحق؛ لأنها تدفع إلى المعالجة، والمعالجة تطل الحق، قال عليه السلام: «من ترك المرء وهو صادق بنى الله له بيتاً في وسط الجنة»، وفي رواية أخرى: قال عليه السلام: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل».

وروى عن مالك بن أنس: أنه كان يقول: "الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه نحو الكلام في رأى جهنم والقدر، وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، أما الكلام في دين الله وفي الله عز وجل فالسكوت أحب إليّ؛ لأنني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل، ثم قال ابن عبد البر: "والذي قاله مالك رحمه الله: عليه جماعة الفقهاء والعلماء، قديماً وحديثاً من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف ذلك أهل البدع والمعتزلة وسائر الفرق، وأما الجماعة فعلى ما قال مالك رحمه الله، إلا أن يضطر أحد إلى الكلام، فلا يسعه السكوت إذا طمع برد الباطل وصرف صاحبه عن مذهبه، ثم المناظرة إذا كانت على وجه التعلم والتفهم والمداينة وإثبات الحق بما جاء به القرآن، وصح عن رسول الله ﷺ، أو بما أجمعت عليه الأمة جائزة، فلا غبار عليه.

قال المزني: لا تعدو المناظرة إحدى ثلاث: إما تثبت لما في يديه أو انتقال من خطأ كان عليه، أو ارتياب، فلا يقدم من الدين على شك، قال: وكيف ينكر المناظرة؟ من لم ينظر فيما به يردّها.

قال: وحق المناظرة أن يراد بها الله عز وجل، وأن يقبل منها ما يثبت. وقال أهل العلم: لا تصح المناظرة ويظهر الحق بين المتناظرين حتى يكونا متقربين أو متساويين في مرتبة واحدة من الدين والفهم والعقل والإنصاف وإلا فهو مراء ومكابرة.

ينظر كلام ابن عبد البر، وأحمد بن حنبل، ومالك في كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر في باب ما يكره فيه المناظرة والجدال والمراء<sup>(٣)</sup> (٩٩-٩٢/٢٠) لقد شرح رحمه الله هذا الباب بالآثار المروية عن النبي ﷺ وأقوال العلماء، ومن أراد الوقوف على ذم أهل الأهواء والجدال فليأمل في كتاب السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

وينظر كلام المزني في المصدر السابق لابن عبد البر في آخر باب إثبات المناظرة والمعدلة وإقامة الحجّة (١٠٨/٢).

(١) في معظم النسخ: "أن كل من تقدم، المثبت من ر

(٢) الزيادة: من ط.

بالسبق، إن اختلفوا في سبق هذا على وجهين: إما إن كان لواحد منهم بيئة أو لم تكن<sup>(١)</sup>، فإن كان<sup>(٢)</sup> يوجد بيته يقدم<sup>(٣)</sup> سبقه، وإن لم تكن، يقرع<sup>(٤)</sup> بينهم لأنه لما فقدت البيئة<sup>(٥)</sup> جعل كأنهم جميعاً قدموا معاً [كالخرقي والغرقى<sup>(٦)</sup> جعل<sup>(٧)</sup> كأنهم ماتوا جميعاً معاً<sup>(٨)</sup>].

## مسألة (٦)

متعلم معه خريطة فيها كتب من أخبار رسول الله ﷺ<sup>(٩)</sup>، أو كتب أبي حنيفة رحمه الله [عليه]<sup>(١٠)</sup> أو غيره، ينাম عليه ويتوسد بالخريطة، فهذا على وجهين: إما إن قصد الحفظ أو التوسد، ففي الوجه الأول: لا يكره لأنه ليس فيه ترك التعظيم، وفي الوجه الثاني يكره<sup>(١١)</sup>.

(١) كلمة "تكن" ساقطة من صلب دب، واستدركها في الهامش.

(٢) في ز: "إن كان" في دب: "فإن كانت".

(٣) في معظم النسخ بزيادة واو العطف، والمثبت من ز.

(٤) في ط: "تقرع".

(٥) كلمة "البيئة" ساقطة من دأ.

(٦) في دب: "كالغرقى والخرقي" بالتقديم والتأخير.

الغريق: الذي مات غرقاً في الماء، وجمع الغريق: غرقى، مثل قتيل وقتلى.

والخرقي: اسم ما أحرقت النار، ذكر المؤلف الخرقى على وزن الغرقى، لا أعلم إذا كان يحور ذلك

عند أهل اللغة أم لا، أراد بالخرقي: من مات حرقاً بالنار.

(٧) في ز: جعلوا.

(٨) ما بين المعكفتين: ساقط من دأ.

(٩) في ط: "ع م" اختصاراً عليه السلام.

(١٠) الزيادة: من خأ، حب، دأ، دب.

(١١) فلا ينبغي لطالب العلم أن يسند على الكتاب أو ينام عليه، ولا يمد رحله إليه، ولا يضع على الكتاب أى شيء آخر، وينبغي أن يضع كتب التفسير فوق سائر الكتب، ثم كتب الحديث، ثم كتب الفقه، ولا يضع على كتب الدين كتب العلوم والمنطق والحساب وغيرها، تعظيماً لكتب الدين، لأن من تعظيم العلم تعظيم الكتاب.

وقال برهان الإسلام الرزنجي: "وكان أستاذنا برهان الدين رحمه الله تعالى يحكى عن شيخ من المشايخ أن فقيهاً كان وضع المحبرة على الكتاب، فقال له المارسية "بريأى" أى لا تجد الصع من علمك، هذا إذا أراد بوضع المحبرة على الكتاب استخفاف بالكتاب وإلا لا بأس به، والأولى أن

(v) مسألة

رجل يختلف<sup>(١)</sup> إلى أهل الساطل والشر ليدفع ظلمه وشره عن نفسه، فهذا على وجهين: إما إن كان هذا الرجل مشهوراً بمن يقتدى به أو لم يكن، ففي الوجه الأول: يكره لأنه إذا كان يختلف إليه، يظن الناس أنه يرضى بأمره، ففيه مذلة أهل الحق<sup>(٢)</sup>، وفي الوجه الثاني: لا بأس به إن شاء الله لأنه عرى عن هذا المعنى.

مسألة (٨)

فإن دعاه الأمير ليسأله<sup>(٣)</sup> عن أشياء، فإن كان ل<sup>(٤)</sup> تكلم بما يوافق الحق بناله المكروه، لا ينبغي [له]<sup>(٥)</sup> أن يتكلم بخلاف الحق؛ لما روى عن رسول الله ﷺ أنه

يَسْتَحْرِزُهُ

وقال الزرنوحي: "وحكى عن الشيخ تميم الأثمة الحلواني رحمه الله أنه قال: إيمانك هذا العلم بالتعظيم، فإني ما أخذت الكاعذ إلا بالطهارة".

ينظر كتاب تعليم المتعلم طريق التعليم: فصل في تعظيم العلم وأهله ص ١٩ ط: حلى.

(١) في معظم النسخ: يختلف والمثبت من ط.

وفي هامش ط: ورد هذه العبارة: "بالحاء المهملة بمعنى يحني ويميل" وتحت هذه العبارة، عبارة أخرى يقول: "ما علمت وجه صرف الظاهر إلى ما لا يوجد في كتب اللغة".

(٢) في د ب فكان مذلة أهل الحق منه وفي معظم النسخ: "وكان فيه مذلة أهل الحق الصواب ما أثناه

فإن رسول الله ﷺ «العلماء أمم» الرسول على عباد الله ما لم يخالفوا السلطان -يعني في الظن- فإذا فعلوا ذلك فقد حانوا للرسول «حذروهم» وعزّوهم. وقال عليه السلام: «ومن أتى أبواب السلاطين افتتن وما ازداد عبيد من السلطان قرباً ازداد من الله بعداً»

قال المنزري: الحديث رواه أحمد بإسنادين، ر. أحمد ص. ١٠٠: الصحيح.  
 ينظر كتاب "جامع بيان العلم وفضله" لأن عبد الرزاق، باب ده العالم على مداخلة النظام  
 النظام (١/١٦٣-١٨٦)، والترغيب والترهيب لمسندى الترمذي في الامتناع عن الدخول  
 على الظلمة والترهيب من الدخول عليهم وتصديقهم وإعانتهم (١٥٠، ١٤٩).  
 وينظر فيه: "ترهيب الحاكم وغيره من إرضاء الناس بما يسخط الله عز وجل" (١٥٣/٣، ١٥٤).

(۲) فی طوطی و دب : فیالہ .

(۴) قوله: کان لو صافط من صلب ط، واستدرکه فی الہامش

(٥) الريادة: هو ديب.

(٧) في معظم النسخ: "عن النبي" والمثبت من كتب الحديث.

قال: «من تكلم عند ظالم بما يرضيه بعير حق يغير الله [تعالى]»<sup>(١)</sup> قلب الظالم عليه ويسلطه عليه»<sup>(٢)</sup>، هذا إذا كان بناله مطلق مكروه، أما إذا كان يخاف القتل أو تلف بعض جسده، أو أن يأخذ ماله لا بأس بذلك، لأنه مكروه معنى<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٩)

فقيه في بلدة ليس فيها أفقه منه، يريد أن يغزو، ليس له ذلك، لئلا<sup>(٤)</sup> يدخل على بلدته الضياع.

## مسألة (١٠)

رجل تفقه، ثم اشتغل بالعبادة، وامتنع عن التعليم، فإن كان الناس استغفروا

(١) الريادة: من ط

(٢) لم أعتز على هذا الحديث بهذا اللفظ، وردت بهذا المعنى أحاديث متعددة: من: قوله عليه السلام: «من أسخط الله في رضا الناس سخط الله عليه وأسخط عليه من أرضاه في سخطه ومن أرضى الله في سخط الناس رضى الله عنه وأرضى عنه من أسخطه في رضا حتى يزينه ويزين قوله وعمله في عنه»، قال المنذرى: الحديث روه الطبراني بإسناد جيد قوى.

وفي رواية أخرى: قال عليه السلام: «من التمس رضا الله بسخط الناس رضى الله عنه وأرضى عنه الناس ومن التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس»، قال المنذرى: الحديث رواه ابن حبان في «صحيحه». وقال عليه السلام: «من أرضى سلطاناً بما يسخط به ربه حرج من دين الله»، قال المنذرى: الحديث رواه الحاكم

ينظر هذه الأحاديث في «الترغيب والترهيب» في «ترهيب الحاكم وغيره من إرضاء الناس بما يسخط الله عز وجل» (٣/١٥٤).

وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا إنها ستكون بعدى أمراء يظلمون ويكذبون فمن صدقهم بكذبهم ومالهم على ظلمهم فليس مني ولا أنا منه ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يمانهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه»، قال المنذرى: الحديث رواه أحمد.

ينظر المصدر السابق (٣/١٥٠، ١٥١) في «الترغيب في الامتناع عن الدخول على الضلعة، والترهيب من الدخول عليهم وتصديقهم وإعانتهم»، وفي أبواب أحاديث أخرى في هذا المعنى.

(٣) قوله: «لا بأس به لأنه مكروه» لأن المكروه مضطر، والمضطر يساح له المحظورات لدفع لآذى عن نفسه قال الله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» الآية، سورة البقرة الآية ١٩٥، وقد تعالى: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهُ وَقُلُّهُ مُطْمَئِنِّ بِالْإِيمَانِ» الآية، سورة الحل: الآية ١٠٦ وقال عليه السلام «الأعمال بالنية» الحديث رواه البخاري في «كتاب الإكراه» (٤/٢٠٠) ط: حلى.

ينظر حكم المكروه في الهداية للمؤلف في «كتاب الإكراه» (٣/٢٢٢-٢٢٦) ط: الحيرة

(٤) في دب، ط، ز: «لأنه» مكان «لئلا».

عنه بغيره أحزاه، كما فعل داؤود الطائي [رحمه الله]<sup>(١)</sup>، فإنه تعلم العلم عن أبي حنيفة [رحمة الله عليه]<sup>(٢)</sup>، ثم اشتغل بالعبادة واعتزل [عن]<sup>(٣)</sup> الناس يستعز

(١) الزيادة: من خأ، خب، دأ، وفي دب، ط: "رحمه" مكان المثبت، ولا يوجد شيء من هذا في "ل".

هو الإمام الرباني، الفقيه الزاهد داود بن نصير الطائي، أبو سليمان الكوفي، حراسي الأصل. أخذ الفقه عن أبي حنيفة رحمه الله، وكان من أجلة أصحاب الإمام، ثم اختار العزلة، كان ثقة وثقه يحيى بن معين.

وقال أبو نعيم: جالس داود أهل العربية، ثم علماء القرآن، ثم المحدثين، حتى صار رأساً في كل منهم، ثم جالس الإمام وتفقّه، حتى لم يتقدم عليه أحد، ثم ترك وتخلّى للعبادة، حتى صار جبلاً، وكان لا يأكل الخبز، بل يشرب السويق، ويقول: ما بين مضغ الخبز وشرب السويق قراءة خمسين آية.

وإنه كان يحب الاعتزال عن الناس، ولا يحب الزيارات، ويطلب من أصحابه أن يقلل زيارته له، حيث قال الحسن بن الربيع لابن مبارك: ما بدل داود ارتفع ذكره، وفي البلد رجال كسفيان وأصحابه، قال: إنما عظم أمره عندهم، لعظم أمر الله تعالى في قلبه، وما ترك داود الناس إلا لمعرفته، وكان محارب بن دثار يقول عن أبيه: لو كان داود في الأم الماضية لقص الله علينا من خيره.

قال ابن كرامة: كنا عند وكيع الفقيه يوماً، فقال رجل: أخطأ أبو حنيفة، فقال وكيع: كيف يقدّر أبو حنيفة يخطئ! ومعه مثل أبي يوسف وزفر في قياسهما، ومثل يحيى بن أبي زائدة وحمص ابن عياث، وحبان، ومندل في حفظهم الحديث، والقاسم بن معن في معرفته باللغة العربية، وداود الطائي وفضيل بن عياض في زهدهما وورعهما، من كان هؤلاء جلساء لم يكذب يخطئ! لأنه إن أخطأ رده.

وفضيل هذا: هو الفضيل بن عياض بن مسمود بن بشر، الإمام الرباني، الزاهد، أحد صلحاء الدنيا وعبادها، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وروى عنه الإمام الشافعي والبخاري ومعه أصحاب السنن.

أمي فضيل ذات مرة ليعود الإمام داود الطائي، فقال له: أقلل من ريارتنا، فإني أبغض على الناس، فجاءه يوماً، فلم يفتح له الباب، فقعد يكي في الخارج، وداود في الداخل، توفي داود الطائي رحمه الله سنة ١٦٥ هجرية، وقيل: سنة ١٦٠، وقبل سنة ١٦٢.

تنظر ترجمته في الجواهر المضية (٢/ ١٩٤، ١٩٥)، البداية والنهاية (١٠/ ١٤٥)، تقريب التهذيب (١/ ٢٣٤)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٥٩-٢٦٣)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢١)، تاريخ بغداد (٨/ ٣٤٧-٣٥٥ و١٤/ ٢٤٧)، مفتاح السعادة (٢/ ٢٥٠-٢٥٣).

(٢) الزيادة: من دب.

(٣) الزيادة: من ط.



بالتعليم وهذا، لأنه أخذ بالفاضل، وإن كان التعليم أفضل، لأن نفعه أوفر، فلا يكون به بأس، قال رضى الله عنه<sup>(١)</sup>: «أورد الفقيه أبو الليث هاتين المسألتين فى آخر النوزال»<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (١١)

رجل أراد أن يتعلم علم النجوم<sup>(٣)</sup>، فإن كان يتعلم مقدار ما يعرف<sup>(٤)</sup> به مواقيت الصلاة والقبلة، لا بأس به؛ لأنه محتاج إليه<sup>(٥)</sup> للصلاة، وما عدا ذلك حرام<sup>(٦)</sup>.

(١) فى دب: ولا يكون.

(٢) فى ز: رحمه الله.

(٣) قال الفقيه أبو الليث فى آخر النوازل فى باب الفتوى ص ٣١١، ٣١٢: «وسئل أبو بكر الإسكاف المتوفى سنة ٣٣٣ هجرية) عن فقيه فى بلدة ليس فيها أفقه منه يريد أن يعرف؟ قال: ليس له أن يغزو لما يدخل على أهل البلدة من الضاع»، وسئل أبو بكر عن رجل تمقه، ثم اشتغل بالعبادة، وامتنع عن تعليم الناس، هل يسعه ذلك؟ قال: إذا كان الناس استغنوا عنه بغيره أحرأه، كما روى عن داود الطائى أنه تعلم العلم من أبى حيفة رضى الله عنه، ثم اشتغل بالعبادة، وانعزل عن الناس، ولم يشتغل بالتعليم. وروى عن على رضى الله عنه: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نعم الرجل الفقيه فى الدين إن احتجج إليه نفع وإن استغنى عنه أغنى نفسه» الحديث رواه رزين.

(٤) فى خ ب: «علم النجوم وهو تصحيف».

قال ابن عبد البر فى «باب بدن العلوم وأقسامها»: وأما التنجيم فثمرته وفائده عند جميع أهل الأديان جرية الفلك ومسير الدرارى ومطالع الروج، ومعرفة ساعة الليل والنهار، وقوس الليل من قوس النهار فى كل بلدة وفى كل يوم، وبعد كل بلد من خط الاستواء، ومن المحر الشمالى والأفق الشرقى والغربى، ومولد الهلال وظهوره، وإطلاق الكواكب للأثناء وغيرها، ومشيتها واستقامتها، وأخذها فى الطول والعرض، وكسوف الشمس والقمر، ووقته ومقداره فى كل بلد، ثم قال ابن عبد البر: ومن أهل العلم من يكر شيئاً عما وصفا أنه لا يعلم أحد بالنجامة شيئاً من الغيب، ولا علمه أحد قط علماً صحيحاً، إلا أن يكون نبياً حصه الله عما لا يجوز إدراكه، قالوا: ولا يدعى معرفة الغيب بها اليوم على القطع إلا كل كل جاهل مقوص معتز متخرف. يراجع «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر فى باب العبارة عن حدود علم الديانات وسائر العلوم المتحلات» (٣٨/٢).

(٥) قوله: «ما يعرف» ساقط من صلب دأ، واستدركه فى الهامش.

(٦) فى دب: «لا محتاج إليه» وهو تحريف.

(٧) لما روى عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من

## مسألة (١٢)

التمويه والحيلة في المناظرة هل يحل<sup>(١)</sup>؟، فهذا على ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup> : إما إن كان كلمة<sup>(٣)</sup> متعلمة مسترشدة<sup>(٤)</sup>، أو كلمة على<sup>(٥)</sup> الإنصاف بل تعنت، أو كلمة من يريد التعنت، ويريد أن يطرحه<sup>(٦)</sup>، ففي الوجه الأول والثاني<sup>(٧)</sup> : لا يحل، وفي الوجه الثالث : يحل، بل يحتال كل حيلة ليدفع عن نفسه؛ لأن الحيلة لدفع التعنت مشروع<sup>(٨)</sup>.

البحر راد ما راد، الحديث رواه أبو داود في كتاب الطب في باب في النجوم (٣٧٢/٢) ط حسى

وقل عليه السلام: لقد طهر الله هذه الجزيرة من الشرك إن لم تضلهم النجوم، وروى عن أبي بكر بن أبي تيبة أنه قال: حدثنا غسان بن مضر عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة قال: قال عمر: تعلموا من النجوم ما تهتدون به في طلعات البر والبحر، ثم أمسكوا قال أبو بكر: حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال: لا بأس أن تتعلم من النجوم ما تهتدى به ذكر هذه الآثار ابن عبد البر في الفصول السابق، وفي نفس العنوان (٣٩/٢).

يراجع حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين مطلب في التنجيم والرمال (٣١/١)

(١) في دأ: يحوز

(٢) في ز: أفسد مكان أوجه

(٣) قوله كلمة ساقط من دب.

(٤) في دب: منشأ وهو تصحيف.

(٥) في دب: من بدل على.

(٦) في دب: دأ زيادة: ويريد.

(٧) في معظم النسخ: وفي الوجه الثاني، المثبت من ز.

(٨) لقد ورد النهي عن الجدال والمناظرة في الأصول، وأما الفروع مبنية على الخلاف، إذا اضطر الإنسان إلى المناظرة فليختار النواصع وطلب الحق، ولا يلجأ إلى المغالاة، وإذا اضطر إلى استخدام الحيلة، فلا يستخدم إلا الحيل المشروعة ولا يدخل تحت قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة الأنفال: الآية ٢٧، وأن التمويه جاز في بعض الحالات لحديث أم كلثوم رضي الله عنها أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيمنى خيراً أو يقول: خيراً.

قال الروي: الحديث متفق عليه، وزاد مسلم في رواية: قالت أم كلثوم: ولم أسمع به برحم في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث: نعى الحرب والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها. رياض الصالحين: باب يسان ما يجوز من الكذب (ص ٣٩٩، ٣٩٨)

## مسألة (١٣)

طلبة العلم إذا كانوا في مجلس ومعهم محابر وكتب، وأخذ من محبرة غيره بغير إذنه لا بأس به، لأنه مأذون دلالة، لأنه<sup>(١)</sup> لو استأذن منه لا يثقل عليه.

## مسألة (١٤)

إذا تعلم الرجلان علماً، علم الصلاة أو غيره، أحدهما: يتعلم ليعلم الناس، والآخر ليعمل به، فالذي يتعلم ليعلم للناس أفضل؛ لأن<sup>(٢)</sup> منفعته أكثر للخلق، وأبلغ في أمر الدين، والتعلم عمل منه<sup>(٣)</sup>.

(١) في ط: فنه.

(٢) في خ، أ، خب: لأنه.

(٣) قال رسول الله ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، الحديث سبق تخريجه في أول الباب، وفي رواية أخرى: «خيركم من تعلم القرآن وعلم القرآن»، أخرجهما الدارمي في «باب حياركم من تعلم القرآن وعلمه» (٤٣٧/٢) دار الكتب العلمية - بيروت وابن ماجه في «باب فضل من تعلم القرآن وعلمه» (٧٦/١) رقم الحديث (٣١١ و ٢١٣)، وقال عليه السلام: «أفضل الصدقة أن يتعلم المرء المسلم علماً ثم يعلمه أخاه المسلم» الحديث رواه ابن راحة في «باب ثواب معلم الناس الخير» (٨٩/١) رقم الحديث (٢٤٣).  
عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله وملائكته وأهل سماوات والأرض حتى السمرة في جحرها وحتى الخوت في البحر ليصلون على معلم الناس الخير»، الحديث رواه الترمذي في «باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة» (٥٠/٥) رقم الحديث (٢٦٨٥).  
وروى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: «معلم الخير يستغفر أو يسمع له كل شيء حتى الخيتان في البحر»، وفي رواية أخرى قال: «معلم الخير نضلى عليه دواب الأرض حتى الخوت في البحر».

ينظر في «الترغيب والترهيب» كتاب العلم (١/٥٩، ٦٠).

وروى عن الصحاح بن مزاحم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «منعم هذه الأمة، رجلان: فرجل أعطاه الله علماً فذله للناس ولم يأخذ عليه صغراً ولم يشتري به تمناً أولئك يصي عليهم طير السماء وخيتان البحر ودواب الأرض والكرام الكاتبون ورجل أتاه الله عساً فضره عن عباده وأخذ به صغراً واشترى به تمناً فذلك يأتي يوم القيامة ملجماً بلجام النار».

تنظر هذه الروايات في «كتاب جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر في آخر باب ذكر حديث أبي الدرداء في ذلك، وما كان في مثل معناه (٣٨-٤٣)، و«باب دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمستمع العلم وحافظه ومبطله»، هذه الروايات دليل على أن الذي يتعلم ليعلم الناس أفضل وأجره عظيم، وشرفه كبير، وأما الذي يتعلم ليعمل به، لا يصيبه من الذب إلا ما كتب الله له.

## مسألة (١٥)

لا بأس للمعلم<sup>(١)</sup> أن يأخذ الأجرة على تعليم القرآن في هذا الزمان؛ صيانة للقرآن عن الضياع. وحكى عن<sup>(٢)</sup> أبي الليث الحافظ<sup>(٣)</sup> أنه قال: كنت أفتى بثلاثة أشياء، فرجعت عنها، كنت أفتى: لا يحل للمعلم أخذ الأجرة على<sup>(٤)</sup> تعليم القرآن، وكنت أفتى: لا ينبغي للعالم أن يدخل<sup>(٥)</sup> على السلطان، وكنت أفتى: لا ينبغي<sup>(٦)</sup> لصاحب العلم<sup>(٧)</sup> أن يخرج إلى القرى، فيذكرهم ليجمعوا له شيئاً، فرجعت عن ذلك كله، وإنما رجعت عن ذلك<sup>(٨)</sup> تحريزاً عن ضياع العلم والقرآن والحقوق.

قال السيوطي: «من كانت نيته الآخرة جمع الله شمله وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة ومن كانت نيته الدنيا فرق الله عليه أمره وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب الله له» ينظر العنوان السابق ص ٣٩

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلمه إلا ليصيب به غرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة - يعني ربحها -» قال النووي: الحديث رواه أبو داود بإسناد صحيح.

يراجع رياض الصالحين في كتاب العلم (ص ٣٥٥) رقم الحديث (١٢٩٤). ينظر في أبي داود في باب طلب العلم لغير الله تعالى (٣١٦/٢).

(١) في دأ، غيب: «للمتعلم»، وهو خطأ.

(٢) كلمة «عن» ساقطة من ط.

(٣) هو نصر أبو الليث الحافظ السمرقندي المتوفى سنة ٢٩٤ هجرية، نصر هذا غير نصر بن محمد الفقيه، الأول يعرف بـ «أبي الليث الحافظ» هو المتقدم، والثاني يعرف بـ «أبي الليث الفقيه» المتوفى سنة ٣٧٣ هجرية.

ترجمه في الجواهر المضيئة في الكنى برقم (١٩٧٤) ٢/ ١٩٦-٢٦٤ في ط: الهـ، انصرفت البنية ص ٢٢١.

(٤) في دأ: «عن» بدل «على».

(٥) في معظم النسخ: «أن لا يدخل العالم على السلطان»، وفي ط: «أن لا ينسحق للمعالم» - «بر» - «أن»، الصواب ما أثبتناه.

(٦) في ط: «أن لا ينبغي» بزيادة «أن».

(٧) في هامش ط: «للعالم».

(٨) قوله: «عن ذلك» ساقط من دأ، دب.

## مسألة (١٦)

زشر : يستحب<sup>(١)</sup> الابتكار في طلب العلم لقوله عليه السلام : «اللهم بارك<sup>(٢)</sup> لأمتي في بكورها»<sup>(٣)</sup>، وكذا ينبغي لكل صاحب حاجة أن يتكرر للمسمى في حاجته ؛ لأن ذلك أقرب إلى تحصيل مراده ببركة دعاء رسول الله ﷺ.

## مسألة (١٧)

إذا وقع الاختلاف بين المتعلمين في مسألة، فأرادوا الرجوع<sup>(٤)</sup> إلى الأستاذ،

(١) في معظم النسخ زيادة "واو العطف"، المثبت من ز.

(٢) كلمة "بارك" صافطة من صلب دب، واستدركها في الهامش.

(٣) الحديث رواه الترمذي في "سننه" في كتاب البيوع في "باب ما جاء في التبكير بالتجارة" (٥٠٨/٣) رقم الحديث (١٢١٢) ط : حلي، وأبو داود في كتاب الجهاد في "باب في الابتكار في السفر" (ج ٢ ص ٢٧) ط : حلي، وابن ماجه في كتاب التجارات في "باب ما يرجي من البركة في البكور" (٧٥٢/٢) رقم الحديث (٢٢٣٦) ط : دار الفكر العربي، وأحمد بن حنبل في (٣/٤١٦-٤١٧ و ٤/٣٨٤ و ٣٩٠ و ١٩١) المسند العامدي.

كلهم رواه من حديث صخر بن وداعة؛ الحديث بالكامل كما ورد في "سنن أبي داود" عن صخر العامدي قال : قال رسول الله ﷺ : «اللهم بارك لأمتي في بكورها» وكان إذ بعث سرية، أو جيشاً بعثهم من أول النهار، وكان صخر رجلاً تاجراً، وكان يبعث تجارته من أول النهار فائزاً وكثير ماله، وفي لفظ أحمد : وكان صخر رجلاً تاجراً، فكان لا يبعث غلماًه إلا من أول النهار، فكثير ماله؛ حتى لا يدري أين يضع ماله، قال أبو عيسى الترمذي : "حديث صخر العامدي حديث حسن، ولا نعرف لصخر العامدي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث"، وفي الباب عن علي وابن مسعود وبريلة وأنس وابن عمر وابن عباس وجابر.

وحديث عبي بن أبي طالب رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في مسنده في (١/١٥٤، ١٥٥، ١٤٥٦) ط : دار الفكر العربي - وهذا نصه : "عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «اللهم بارك لأمتي في بكورها»، وحديث ابن عمر رواه ابن ماجة في الباب السابق، وفي عمر الباب حديث آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم الخميس».

قال في "الزوائد" : "حديث ابن عمر ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن، وأما حديث أبي هريرة ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن ومن دونه"، هكذا في هامش ابن ماجة في الباب السابق، وفي الباب حديث آخر عن عائشة، وهذا نصه : "عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «اغدوا في طلب العلم فإني سألت ربي أن يبارك لأمتي في بكورها ويحمل ذلك يوم الخميس»، حديث عائشة رواه الطبراني في "الأوسط" في "باب البكور في طلب العلم".

(٤) في ز : "في مسألة بين المتعلمين وأرادوا الرجوع" مكان المثبت، وفي دب : "فأراد" مكان

وشرط أحدهما إن كان الجواب كما قلت: لأعطيتك كذا، وإن كان الجواب كما قلت<sup>(١)</sup>: لا آخذ<sup>(٢)</sup> منك شيئاً، فهذا جائز اعتباراً بالسباق في الفروسيه<sup>(٣)</sup>، والجامع بينها أن هناك إنما جاز لمعنى<sup>(٤)</sup> يرجع إلى الجهاد تحريضاً<sup>(٥)</sup> لهم، فيجوز ههنا<sup>(٦)</sup> حثاً<sup>(٧)</sup> لهم على الجهد في التعلم<sup>(٨)</sup>، وإن كان الشرط من الجانبين لا يجوز؛ لأنه قمار كما في السباق<sup>(٩)</sup>.

“فأرادوا”، وهو خطأ

- (١) في معظم النسخ: “ولو كان كما قلت” المثبت من دب.
- (٢) في دأ، دب: “لأخذ” وفي خب: “لأخذت” الصواب ما أثبتناه.
- (٣) لأصل في جواز السباق قوله عليه السلام: “لا سق إلا في خوف أو نصل أو حافر” قال محمد الدين: الحديث رواه الحمسة.
- وعن ابن عمر: “أن النبي ﷺ سق بالخيل وراهن”، وفي لفظ آخر: “سقى بين الخيل وأعطى السابق”، وعن أس: قيل له: “أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ؟ أكان رسول الله ﷺ يراهن؟ قال: نعم، والله لقد راهن على فارس، يقال له: سحرة، فسقى الناس، فبهش لذلك وأعجبه”، قال محمد الدين: رواه أحمد.
- يراجع في “المنتقى” من أحاديث الأحكام: أبواب السق والرمى: “باب ما يجوز المسابقة بعوض” (ص ٧٤٣-٧٤٩)، وفي الباب أحاديث أخرى تدل على حواز السباق واستحابه.
- (٤) ما بين القومين ساقط من خب.
- (٥) في دب: تريضاً وهو تصحيف.
- (٦) في ط وز: “هنا” مكان الثبت.
- (٧) كلمة “حتا” ساقطة من صلب ز، واستدركها في الهامش.
- (٨) في معظم النسخ: “التعليم” المثبت من ط.
- (٩) قال الله تعالى في كتابه المئين: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ سورة لقمان: الآية ٦.
- وعن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: “من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله”. قال محمد الدين: الحديث رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومالك، وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال: “من لعب بالكعبان فقد عصى الله ورسوله”.
- وعن عبد الرحمن الخطمي قال: سمعت أبي يقول: “سمعت رسول الله ﷺ يقول: مثل الذي يلعب بالنرد، ثم يقوم فيصلي، مثل الذي يتوضأ بالقبيح ودم الخنزير، ثم يقوم يصلي”. قال محمد الدين: رواهما أحمد.
- يراجع المستقى في باب تحريم القمار واللمب بالبرد وما في ذلك (ص ٧٤٩-٧٥٠) رقم الحديث (٤٥٣٤، ٤٥٣٥، ٤٥٣٦، ٤٥٣٧، ٤٥٣٨).

## مسألة (١٨)

ولا بأس بالسفر على قصد التعلم<sup>(١)</sup> إذا كان الطريق آمناً، والأمن في الموضع الذي قصده ظاهراً<sup>(٢)</sup>، وإن كره الوالدان أو أحدهما، إذا كان لا يخاف الضيعة عليهما؛ لأن الغالب فيه السلامة، والحزن على العيبة يقطع بالطمع في الرجوع؛ وكذلك<sup>(٣)</sup> على هذا سفر الحج والتجارة<sup>(٤)</sup>، بخلاف الجهاد حيث لم يكن له أن يخرج<sup>(٥)</sup> إذا كره الوالدان أو أحدهما، ولا يكون النفير عاماً؛ لأن فيه تعريض النفس على التلف، وفيه إلحاق المشقة بهما، فيكون عقوباً، وبرّ الوالدين أوجب من الجهاد؛ لأنه<sup>(٦)</sup> فرض عين، والجهاد فرض كفاية<sup>(٧)</sup>.

الرد: لعبة ذات صندوق وحجارة وقصين، تعتمد على الحظ، وتنفل فيها الحجارة على حسب ما يأتي به الفحص والزهر، وتعرف عند العامة بالطولة، ويقال: لعب بالترد. المعجم الوسيط: (٩٢٠ / ٢).

(١) في ز: "العلم" مكان المثلث.

(٢) في ز: "ظاهر"، وهو خطأ.

(٣) قوله: "وكذلك" ساقط من ط.

(٤) قوله: "والتجارة" ساقط من صلب ط، واستدركه في الهامش.

(٥) قوله: "أن يخرج" ساقط من صلب ز، واستدركه في الهامش.

(٦) في خب: "ولأه" بزيادة العطف.

(٧) لقد حثّ الرسول ﷺ بالسعي إلى طلب العلم، حيث قال رسول الله ﷺ: «اطلبوا العلم ولو بالصبّ فإن طلب العلم قريضة على كل مسلم»، قال ابن عبد البر: الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان.

يراجع "جامع بيان العلم وفضله" باب قوله ﷺ: «طلب العلم قريضة على كل مسلم» (٨، ٧ / ١) وقال عليه السلام: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة» مختصراً، الحديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي وأحمد. أخرجه الترمذي وحسنه في "باب فضل طلب العلم" (٢٨ / ٥) رقم الحديث (٦٤٦).

وفي رواية أخرى: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل يسلك طريقاً يطلب فيه علماً إلا سهل الله له به طريقاً إلى الجنة، ومن أطاعه عمله لم يسرع به نسبه»، رواه أبو داود والدارمي.

أخرجهما أبو داود في أول "كتاب العلم" في "باب البحث على طلب العلم" (٣١١، ٣١٠ / ٢) ط: حلي، والدارمي في "باب فضل العلم والعالم" (٩٩، ٩٨ / ١)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله".

ينظر في "تفريع أبواب فضل العلم وأهله" (١٤، ١٣ / ١) و"باب ذكر حديث أبي الدرداء في ذلك وما كان في مثل معناه" (٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤ / ١).

وقال عليه السلام: «من خرج من بيته ابتغاء العلم وضعت الملائكة أجنحتها رصاً عما يصنع، الحديث رواه الترمذي وابن ماجة والحاكم؛ أخرجه الترمذي في "باب ما جاء في فضل الفقه عن العادة (٤٨/٥، ٤٩).

وعن ابن حبيب قال: "حاء رجل من مراد يقال له: صفوان بن عسال إلى رسول الله ﷺ وهو بمسجد متكئ على برد له أحمر قال: فقلت: يا رسول الله! إنني جئت أطلب العلم، قال: مرحباً بطلب العلم أن طالب العلم لنحف به الملائكة وتظله بأجنحتها فيركب بعضها بعضاً حتى تعلو إلى السماء الدنيا من حبهم لما يطلب، فما جئت تطلب؟ قال: قلت: يا رسول الله! لا أزال أسافري بين مكة والمدينة فأفتني عن المسح على الخفين؟" الحديث رواه أحمد والطبراني وابن حبان والحاكم، ذكرهما ابن عبد البر في المصدر السابق في "باب ذكر حديث صفوان بن عسال في فضل العلم (٣٢/١، ٣٣).

أحاديث الباب دليل على استحباب الرحلة في طلب العلم، وقد ذهب موسى إلى خضر عليهما السلام حيث ذكر الله قصتهما في سورة الكهف في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَبِعَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ الآية، سورة الكهف: ٦٧، قال تعالى في بر الوالدين: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ الآية، سورة الإسراء: ٢٣.

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال: "سألت رسول الله ﷺ أى العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها، قلت: ثم أى؟ قال: بر الوالدين، قلت: ثم أى؟ قال: الجهاد في سبيل الله، حدثني من ولو استردته لزادني، الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في أول كتاب الأدب في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾ (٤/٤٧).

إذا كان بر الوالدين واجباً، فطلب العلم ما يحتاج إليه في أداء الفرائض المفترضة عليه ومعرفة ما لا يسع للمرأة جهله كتحريم الزنا، وشرب الخمر، وأكل الميتة ولحم الخنزير، وغير ذلك مما حرم الكتاب فرص عين، إذا خرج المرء من بيته غير إذن أبويه لئلا يأم أمور دينه المفترضة عليه لا يكون ثماً إن شاء الله.

وأما الخروج لطلب الزيادة عن الحاجة لا يسع له ذلك إلا إذا أذن له أبواه؛ لأن طلب الزيادة فرض كفاية، مثل الجهاد، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ الآية، سورة التوبة: ١٢٢، وقال تعالى في الجهاد: ﴿وَقَضَى اللَّهُ الْمُحَاحِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَحْرًا عَظِيمًا﴾ الآية، سورة النساء: ٩٥.

في الآية الأولى لم يلزم الكل، وكذلك في الآية الثانية لم يذم المختلف، فهو دليل على أن التفقه لتعليم الناس فرض كفاية، إذا قام به أحد، سقط عن الباقي في ذلك الموضع، وكذلك الجهاد إذا قام به قائم، سقط فرضه عن الساقين؛ لأن فرض الكفاية يجزئ فيه بعضهم عن بعض، وأم بر الوالدين فرض عين؛ لما ذكرنا من الأدلة.

وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال: "جاء رجل إلى النبي ﷺ، فاستأذنه في الجهاد، فقال: أحيى والدك؟ قال: نعم، قال: ففيهما فجاهد" الحديث رواه البخاري وأبو داود والترمذي والسياتي، أخرجه البخاري في "كتاب الجهاد والسير" في باب الجهاد بإذن الأبوين (٢/١٧٠)، وفي كتاب الأدب في "باب لا يجهاد إلا بإذن الأبوين" (٤/٤٧) ط: دار التراث لعمري وعن أبي سعيد رضى الله عنه: أن رجلاً هاجر إلى النبي ﷺ من اليمن فقال: هل لك أحد باليمن؟ فقال: أبواي، فقال: أذنالك؟ قال: لا، قال: فارجع إليهما فاستأذنه، فإن أذنك



## مسألة (١٩)

أج: طلب العلم<sup>(١)</sup> والفقه والعمل به إذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر؛ لقوله عليه السلام<sup>(٢)</sup>: «ما عبد الله بشيء<sup>(٣)</sup> أفضل من فقه في الدين»<sup>(٤)</sup>؛ ولأنه

فجاهده، وإلا فلهما، قال مجاهد الدين: رواه أبو داود.

وعن معاوية بن جهم السلمي: «أن جهم بن جهم جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! أردت نعير وجئتك أستشيرك، فقال: هل لك من أم؟ قل: نعم، قال: ألزمها، فإن الحقة عند رحليهما الحديث، قال مجاهد الدين: رواه أحمد وأحمد والنسائي.

وفي رواية أخرى: «أني رجل، فقال: يا رسول الله! إني جئت أريد الجهاد معك، ولقد آتيت وإن والذي بيكيان، قال: فارجع إليهما فأضحكهما كما أبكيتهما» الحديث، قال مجاهد الدين: رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه.

تنظر هذه الأحاديث في «المتقى» في «باب استئذان الأبوين في الجهاد» ص ٦٧٧ رقم الحديث (٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢٠٢، ٤٢٠٣).

قال الفقيه أبو الليث في التوازل في «باب فضل أهل الفقه» ص ٣١٥: وسئل أبو بكر عن رجل خرج في طلب العلم بغير أمر والده، قال: لا بأس به، ولا يكون هذا عقوقاً وليس هذا بالخروج إلى الغزو.

(١) كلمة «العلم» ساقطة من معظم النسخ، مثبت من ز.

(٢) في ط: «صلى الله عليه وسلم» مكان المثبت.

(٣) في ط: «عبد الله شيء»، وهو تصحيف.

(٤) قال ابن عبد البر: الحديث رواه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ الحديث: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ما عبد الله شيء أفصل من الفقه في الدين ولقبي واحد أشد على الشيطان من ألف عابد ولكل شيء عمدة وعماد الدين الفقه».

ينظر كتاب «جامع بيان العلم وفصله»: باب تفصيل العلم على العبادة (٢٦/١)، والترغيب والترهيب للمنزلي: كتاب العلم (٦١/١) رقم الحديث (٣٣).

قال الفقيه أبو الليث في «باب فضل أهل الفقه» (ص ٣١٣): سمعت الفقيه أبا جعفر رحمه الله يروي بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما عبد الله شيء أفصل من فقه في الدين ولقبي واحد أشد على الشيطان من ألف عابد وإن لكل شيء عماد وعماد الدين الفقه».

وقال أبو هريرة: لأن أجلس ساعة وأنفقه في الدين أحب إلي من قيام ليلة ومراة أصغر حتى أصبح.

وقال عليه السلام «تعلموا العلم فإن تعليمه لله حثية وطلبه عبادة وعمادته تسبيح وسبحته جهاد وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة وبذله لأهله قرية لأنه معاليه الحلال واحرامه وما رآه من الخفة وهو الأس في الوحشة والصاحب في الغربة وللحديث في الخلوة والتدليل على السرور والنصر والسلاح على الأعداء والزينة على الإحلاء يرفع الله به أقواماً فيجعلهم في الخير قادة وأنفة يقتصر آثارهم ويقتدى بأفعالهم وينتهى إلى رأيهم ترغب الملائكة في حلهم وأنجحهم مسجعهم يستعبر

أعم نفعاً لأن نفعه يرجع إليه، وإلى غيره، ونفع غيره من الأعمال يرجع إلى العلم خاصة<sup>(١)</sup>.

قال العبد الضعيف: عصمه الله<sup>(٢)</sup> وكذا الاشتغال بالزيادة بعد ما تعلم قدره يحتاج إليه أفضل، إذا كان لا يدخل النقصان في فرائضه وهو الصحيح لما كنت، وصحة النية<sup>(٣)</sup> أن يطلب وجه الله [تعالى]<sup>(٤)</sup>، والدار الآخرة ولا ينوى به طيب الدنيا<sup>(٥)</sup>، وقيل: إذا أراد أن يصح نيته<sup>(٦)</sup> ينوى الخروج عن الجهل<sup>(٧)</sup> ومنفعة الخلق وإحياء العلم<sup>(٨)</sup>.

لهم كل رطب ويابس وحيتان البحر وهوامه وسباع الزمر وأنعامه لأن العلم حياة القلوب من الجهل ومصايح الأبصار من الظلم يطلع العبد بالعلم منازل الأحبار والدرجات العلى في الدنيا والآخرة. التفتكر فيه بعدل الصيام ومدارسته تعدل القيام وتوصل الأرحام وبه يعرف الحلال والحرام هو به. العمل والعمل تبعه ونيلهم السعداء وبحرمة التثنية.

قال ابن عبد البر: هكذا حدثني أبو عبد الله عبد بن محمد مرفوعاً بالإسناد المذكور، وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي، ورأيت من طرق شتى موقوفاً.

أشار إلى هذا المذوى في "الترغيب والترهيب" في "كتاب العلم" (١/٥٣، ٥٤)، وروى عن سفيان الثوري: "ما من عمل أفضل من طلب العلم إذا صحت النية"، وروى هشام عن الحسن قال: "إن كان الرجل ليصيب الباب من أبواب العلم، فيتفع به، فيكون خيراً له من الدين لو جعلها في الآخرة".

تنظر هذه الآثار في المصدر السابق في "باب جامع في فضل العلم" (١/٥٤-٥٦).

(١) قال عليه السلام: «الدال على الخير كفاعله»، وفي رواية أخرى: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»، الحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي، أخرجهما الترمذي في كتاب العلم في باب ما جاء الدال على الخير كفاعله (٥/٤١) رقم الحديث (٢٦٧٠، ٢٦٧١).

(٢) في ص ٤ ط: "قال رضي" وفي الهامش من نسخة أخرى: قال العبد الضعيف عصمه الله.

(٣) في ز: "إن صحة النية".

(٤) الزيادة: من ط.

(٥) في دأ: "الدينى" وهو تصحيف.

(٦) في ط، دأ: "أن تصح نيته".

(٧) في معظم النسخ: "من الجهل" المثبت من ط.

(٨) الاشتغال بالزيادة أفضل لما ذكرنا من الآثار، ولقوله تعالى: «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً» الآية، سورة طه: ١١٤، و«هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» الآية، سورة الزمر: ٩، وقال تعالى: «يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ» الآية، سورة المجادلة.

## مسألة (٢٠)

إذا قرأ<sup>(١)</sup> الرجل الحديث على المحدث، أو قرأ عليه المحدث، فإن شاء<sup>(٢)</sup>، قل: حدثنا، وإن شاء قال: أخبرنا، وإن شاء قال: [أنبأنا]<sup>(٣)</sup>، وإن شاء قال: سمعت فلاناً يروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله<sup>(٤)</sup> [لأن المعنى لا يختلف]<sup>(٥)</sup> وهذا هو الصحيح، وإن كان اصطلاح أهل الحديث فيه على وجه آخر<sup>(٦)</sup>.

١١

وقال رسول الله ﷺ: «فصل العلم على العابد كفضلي على أدناكم» الحديث رواه الترمذي في كتاب العلم في باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٥٠ / ٥) رقم الحديث (٢٦٨٥).  
وعر سعيد بن المسيب عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتني على يوم لا أريد أن يقرئني من الله عز وجل فلا يترك لي في طلوع شمس ذلك اليوم»، وفي رواية أخرى: «كل يوم يمر على لا أريد أن يقرئني من الله عز وجل إلى موسى عليه السلام تعلم الخير وعلمه الناس، وروى عن كعب أنه قال: أوحى الله عز وجل إلى موسى عليه السلام تعلم الخير وعلمه الناس، فأنى مور لعلم العلم ومتعلمه قورهم حتى لا يستوحشوا لمكانهم»

تنظر هذه الآثار في كتاب جامع بيان العلم وفضله: باب جامع في فضل العلم (٦١ / ١)  
وأما ضرورة صحة التبة: لأن الرسول ﷺ قال: «الأعمال بالنيات»، ولا يزال ثواب عمله إلا إذا صحت النية، ثم الاشتغال بالعلم أفضل؛ لأنه يشرف المرء في الدنيا والآخرة، قال ابن عبد البر: قال عبد الملك بن مروان لبيه: يا بني! تعلموا العلم، فإن استغنيتم كان لكم كمالاً، وإن افتقرتم كان لكم مالا.

يراجع المصدر السابق وفي نفس العنوان (٥٧ / ١)

(١) في ر: وإذا قرأ بزيادة العطف.

(٢) في د: إن شاء.

(٣) الزيادة: من دب.

(٤) قوله: رحمه الله لم يذكر في ط، م، وز.

(٥) الزيادة: من ط.

(٦) قال ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله: قال أبو جعفر الطحاوي: «اختلف أهل العلم في الرجل يقرأ على العالم ويقر له العالم به كيف يقول فيه: أخبرنا أو حدثنا؟ فقالت طائفة منهم: لا فرق بين «أخبرنا» و«حدثنا»، وله أن يقول: أخبرنا، وحدثنا، وعن قال بذلك: مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، ثم قال: قال أبو قطن: قال لي أبو حنيفة: اقرأ عليّ، وقل: حدثني، وقال لي مالك: اقرأ عليّ، وقل: حدثني. وروى عن يحيى بن عبد الله بن بكير أنه قال: «لما فرغنا من قراءة «الموطأ» على مالك رحمه الله قام إليه رجل، فقال: يا أبا عبد الله! كيف نقول: في هذا؟ فقال: إن شئت، فقل: حدثنا، وإن شئت، فقل: أخبرنا، وإن شئت، فقل: حدثني وأخبرني، وأراه قال: وإن شئت، فقل: سمعت».

## مسألة (٢١)

ولا بأس بالجلوس<sup>(١)</sup> للوعظ إذا أراد به وجه الله [تعالى]<sup>(٢)</sup>، هو الصحيح لقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه<sup>(٥)</sup> كان يذكر عشية كل خميس وهو قائم على رجله ويدعو مدعوات، ويتكلم في الخوف والرجاء<sup>(٦)</sup>. قال الفقيه أبو الليث [رحمه الله]<sup>(٧)</sup>: ينبغي أن

قال أبو جعفر: "وقالت طائفة منهم في العرض: أخبرنا، ولا يجوز أن يقال: حدثنا إلا بعد سمعه من لفظ الذي يحدثه به" لقد أورد الطحاوي في هذا الباب بعض الآيات ليستدل بها المراد من الخبر والحديث واحد. ولا فرق بين "أخبرنا" و "حدثنا"، ثم ذكر ابن عبد البر هذه الأخبار تؤيد كلام الطحاوي.

تنظر هذه الأخبار وكلام العلماء في هذا الباب بالتفصيل في المصدر السابق لابن عبد البر باب في العرض على العالم، وقول: أخبرنا وحدثنا، واختلافهم في ذلك، وفي الإحزاب والمأولة (١٧٥/٢-١٨٠) ط: دار الكتب العلمية - بيروت، مقدمة ابن الصلاح في علوم أصحاب في بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله ومجامعها ثمانية أقسام ص ٦٢-٧٣، وتدريب الراوي في شرح تقريب السواوي للسيوطي (١٠-٨/٢) والتبصرة والتذكرة مع فتح الباقي على ثوب العراقي في أقسام التحمل وأولها سماع لفظ الشيخ (٢٩-٢٣/٢).

(١) في خاء، خب، دأ، ز: للحلوس.

(٢) الزيادة: من ط.

(٣) في دأ، خب بزيادة "شأنه".

(٤) في دأ، دب: "فذكر"، وهو خطأ، سورة الذاريات الآية ٥٥.

(٥) قوله: "رعى الله عنه" ساقط من دأ، ط.

(٦) في معظم النسخ: "وفي الرجاء بزيادة" في المثبت من دأ، ز: "عن أبي وائل من ضعيف سلمة قال: كان ابن مسعود رضى الله عنه يذكرنا في كل خميس مرة، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن! لو ددت أنك ذكرتنا كل يوم، فقال: أما إنه يمتنع من ذلك أبي أكره أن أمكم. ثم أتخولكم بالوعظة كما كان رسول الله ﷺ ينحولنا بها مخافة السامة علينا".

قال النووي: الحديث متفق عليه، وعن العريضي بن سارة رضى الله عنه قال: وعظ رسول الله ﷺ مرة بليغة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله! كأنك مودع فأوصنا، قال: فأوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حنفي، وبه روى بعض منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء، ثم سبى إمامهم عصفو عنه بالواجب وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة، الحديث رواه أبو داود (٢/٥٥٣) في كتاب السنة في باب لزوم السنة. والترمذي في كتاب العلم في باب ما جاء في الأحاديث واجتناب البدع (٤٤/٥) رقم الحديث (٢٦٧٦).

ويظهر ريباً من الصالحين (ص ٢١٥، ٢١٦): باب الوعظ والاقتصاص فيه، و باب في الأمر

يكون في مجلسه الخوف والرجاء، ولا يجعل<sup>(١)</sup> كنه خوفاً ولا كله رجاء؛ لأنه ورد النهي عن ذلك، ولأن الأول يفصلي إلى القنوط، والثاني إلى الأمن. فيجمع بينهما<sup>(٢)</sup>.

بالمحافظة على السنة وأدائها (ص ٦٢) رقم الحديث (١٥٩-٧٠١)

التذكير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل من كرمه الله بنعمة العلم وحصله، نت ذلك بالكتاب والسنة، قال تعالى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ الآية، سورة آل عمران: الآية ١٠٤، وقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ الآية، سورة آل عمران: الآية ١١٠، وقال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ سورة النحل: آية ١٢٥.

وقال عليه السلام: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»، قال النووي: الحديث رواه الترمذي وحسنه، قال عليه السلام: «بلغوا عني ولو آية» الحديث رواه البخاري والترمذي، أخرجه الترمذي في كتاب العلم (٤٠/٥) رقم الحديث (٢٦٦٩). قال عليه السلام: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»، الحديث رواه مسلم والترمذي، أخرجه الترمذي في باب ما جاء الدال على الخير كفاعله (٤١/٥) رقم الحديث (٢٦٧١) وفي رواية أخرى: قال رسول الله ﷺ: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً» الحديث متفق عليه، ورواه أبو داود في كتاب السنة (٥٥٣-٥٥٤)، والترمذي في باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى فاتع أو إلى ضلالة (٤٣/٥) رقم الحديث (٢٦٧٤).

وعن سهل بن سعد رضى الله عنه أن لى ﷺ قال لعلى رضى الله عنه: «فوالله لأن يهدي الله به رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم»، الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود، أخرجه أبو داود في باب فضل نشر العلم (٣١٥/١).

يتنظر هذه الأحاديث في «رياض الصالحين»: باب في الدلالة على خير والدعاء إلى هدى أو ضلالة، كتاب العلم، و باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص ٦٨ و ٦٩ و ٧٣ و ٣٥٤) الأحاديث: (١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٩٦ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٥)

وفي الباب آيات وأحاديث كثيرة، كل ذلك تدعو إلى ضرورة الدعوة والصيحة، إلا أن المؤلف قال هنا: لا بأس بالجلوس للوعظ لمن المراد منه. أن إلقاء الوعظ قائماً أفضل، ولا بأس إذا ألقى جالساً، أو العالم القائم بأمور التعليم والإفتاء، إذا ترك عمل التدريس أو الإفتاء، وحسن للوعظ لا بأس به.

(٧) الزيادة لم تذكر في ز.

(١) في د: «ولا يجعله».

(٢) قال تعالى في الرجاء: ﴿لَا تَقْطَعُوا مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ الآية، سورة الرعد: الآية (٤٣). وقد تعالى في الخوف: ﴿إِنْ يَطْشَنَّكَ لَشَدِيدٌ﴾ الآية، سورة السجدة: الآية (١٢) وأما في الخوف والرجاء، قال تعالى: ﴿إِنْ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَشَدِيدُ الرَّحِيمِ﴾ الآية، سورة الأعراف: الآية

وقال أبو الحسن الرستغني (رحمه الله) <sup>(١)</sup>: «يجب أن يتكلم في الرحم والرجاء، لقوله عليه السلام: «يَسْرُوا» <sup>(٢)</sup> ولا تُعَسَّرُوا وَبَشَرُوا» <sup>(٣)</sup> ولا تُتَقَرَّوا» <sup>(٤)</sup> لأن

(١٦٧)، والآيات في هذا المعنى كثيرة. هذه الآيات تدل على أن المستحب في الوعد، أو الخطأ أن يجمع بين الخوف والرجاء حتى لا يعمد المرء من رحمة الله، ولا ييأس من روح الله، فإنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون»، قال رسول الله ﷺ: «لم يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبة ما طمع بجنته أحد، ولم يعلم الكافر ما عند الله من الرحمة ما قنط من حنته أحد» قال النووي: الحديث رواه مسلم، (رياض الصالحين) باب الجمع بين الخوف والرجاء ص ١٤٩، رقم الحديث (٤٤٥). باب كراهية المراء (٦١١/٢) وأحمد في المسند، (١/٣٣٩ و ٢٨٣ و ٢٦٥ و ٣٩٩ و ٤١٢ و ٤١٧)، وذكر أحمد هذا الحديث بالفاظ متقاربة وبالتقديم والتأخير. وفي رواية أخرى قال عليه السلام: «فإنما بعثتم ميسرين ولم تعسروا معسرين» الحديث رواه البخاري في آخر باب قول النبي ﷺ يَسْرُوا وَلَا تُعَسَّرُوا.

(١) في خاء، حب، دأ، ز: وقال أبو بكر الرستغني مكان المثلث، والزيادة: من خاء، ح ب، دأ، دب، هو علي بن سعيد، أبو الحسن الرستغني، كان رحمه الله من كبار مشايخ سمرقند ومن كبار أصحاب أبي منصور الماتريدي، وقد تردد ذكره في كتب أصحابنا. قال القرشي: وكان الخلاف بينه وبين الماتريدي في مسألة المجتهد إذا أخطأ في إصابة الحق قائماً عند أبي منصور الماتريدي: المجتهد إذا أخطأ في الاجتهاد في إصابة الحق يكون مخطئاً. وعند أبي الحسن الرستغني مصيب في الاجتهاد على كل حال، أصاب الحق أو لم يصيب. وقد روى عن أبي حنيفة أنه قال: كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد ومعه: أنه مصيب في الطلب وإن أخطأ المطلوب.

والرستغني: بضم الراء وسكون السين المهملة وضم التاء وسكون الفين المعجمة، وفي آخره النون بعد الميم: نسبة إلى قرية من قرى سمرقند.

ترجمته في الجواهر المصبغة (٢/٧٥٠، ٥٧١)، تاج التراجم ص ٤١، كتاب أعلام الأخيار، رقم (١٩٠)، الطبقات السنية ص ٣٢٩ مخطوط، المرقاة الوفية لفيروز آبادي ص ٢٩ مخطوط، كتب ابنن (١/٦٧-٧٠) (٢/١٢٢٣، ١٤٢٢)، الفوائد المبية ص ٦٥.

(٢) هي ط: بزيادة لأنه وهو تحريف.

(٣) قوله: «وبشروا» ساقط من صلب دأ واستدركه في الهامش.

(٤) الحديث قوله ﷺ: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنصروا»، رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم.

أخرجه البخاري في «كتاب العلم» في باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا. (١/٢٤). وفي «كتاب الجهاد والسير» في باب ما يكره من التنازع والاحتملاف في الحرب وعقوبة من عصى إمامه (٢/١٧٥) وفي «كتاب المعازي» في بعت أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الودع (٣/٧٢). وفي «كتاب الأدب» في باب قول النبي ﷺ: يسروا ولا تعسروا، وكان يجب التخفيف والتيسير على الناس (٤/٦٩) ط. حنبل، ومسلم في «كتاب الجهاد والسير» في «باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير» (٢/٧٠) دار الفكر. وأبو داود في

من رجع إلى الباب بالكرامة يكون أثبت.

### مسألة (٢٢)

وروى عن أبي يوسف<sup>(١)</sup> رحمه الله [عليه]<sup>(٢)</sup> لا يحل لرجل أن يسأل اليهود والنصارى عن التوراة والإنجيل والزبور، أو يتعلمه منهم، ولا أن يكتبه أو يرويه فإنها وإن كانت كتب الله [تعالى]<sup>(٣)</sup> حق لكن لا نصدقهم على ذلك؛ لأنهم حرفوا الكلم عن مواضعه<sup>(٤)</sup>.

كتاب الأدب في باب في كراهية المراء (٦١١/٢) حلى.

(١) في معظم النسخ: وعن أبي يوسف المثلث من ط.

(٢) الزيادة: من حاء، خاء، داء، ذ.

(٣) الزيادة لم تذكر في ز.

(٤) عن حريث بن ظهير قال: قال عبد الله بن مسعود: "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لم يهدوكم، وقد ضلوا أن تكذبوا الحق أو تصدقوا باطلاً".

وعن ابن عباس قال: "كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزله الله على بيده ﷺ بين أظهركم، أحدث الكتب عهداً بربه غصاً لم يشب، ألم يخبركم الله في كتابه أنهم قد غيروا كتاب الله وبدلوه، وكتبوا الكتاب بأيديهم، فقالوا: من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، ألا ينهاكم العلم الذي جاءكم عن مسألتهم؟ والله ما رأينا رجلاً منهم قط يسألكم عما أنزل الله إليكم". وعن عقيل بن ابن شهاب قال: أخبرني ابن أبي غلة أن أبا غلة الأنصاري أخبره: "أنه بينما هو جالس عند رسول الله ﷺ جاءه رجل من اليهود، فقال: يا محمداً هل تتكلم هذه الجنارة؟ فقال رسول الله ﷺ: الله أعلم، فقال اليهودي: أنا أشهد أنها تتكلم، فقال رسول الله ﷺ: ما حدثكم أهل الكتاب، فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقاً لم تكذبوهم، وإن كان باطلاً لم تصدقوهم".

الحديث رواه أبو داود في كتاب العلم في باب رواية حديث أهل الكتاب (٣١١/٢).

وعن عطاء بن يسار قال: كانت يهود يحدثن أصحاب النبي ﷺ فيسبحون كأنهم يتعجبون، فقال رسول الله ﷺ: "لا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون".

وقال عبد الرزاق: وأخبرنا الثوري عن الأعمش عن عمارة عن حريث بن ظهير قال: قال عبد الله لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد أصلوا أنفسهم، فتكذبون بحق وتصدقون باطلاً، قال: وزاد معن عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله في هذا الحديث أنه قال: "إن كنتم سائلهم لا محالة فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه". قال ابن عبد البر في آخر الباب الذي وضعه في هذا الموضوع: وقال عمر بن الخطاب تكلم: إن كنت تعلم أنها التوراة التي أنزلها الله على موسى بن عمران، فافرقها آاء الليل والنهار هذه

كتاب الطهارات<sup>(١)</sup>باب ما ينقض الوضوء<sup>(٢)</sup>

## مسألة (٢٣)

ن : إذا مسح رأسه بأطراف أصابعه ، إن كان الماء متقاطراً جازاً ، وإن كانت مبتلة ولم يكن الماء متقاطراً لا يجوز ؛ لأن الماء إذا كان متقاطراً ، فهو ينزل إلى أطراف أصابعه<sup>(٣)</sup> ، فإذا مده كان كأنه أخذ ماء جديداً ، إن مسح بإصبع واحدة ثم لئها ، فمسح بها ثلاثاً ، إن مسح في كل مرة في غير الموضع الذي مسح أولاً جاز ؛ لأنه يصير كأنه مسح بثلاث أصابع ، ولو مسح بالسبابة والإبهام ، إن كان مفتوحاً جاز ؛ لأن ما بين الإصبعين مقدار إصبع ، فكأنه مسح بثلاث أصابع<sup>(٤)</sup> .

بعض أهم الروايات التي ذكرها ابن عبد البر مفصلاً بالأسانيد في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" في "باب مختصر في مطالعة كتب أهل الكتاب والرواية عنهم" (٢/ ٤٠-٤٣) .  
وتنظر البداية والنهاية لابن كثير في "تحريف أهل الكتاب وتبديلهم أديانهم" (١/ ١٤٧، ١٤٨) .

(١) في خ أ ، د أ ، دب : كتاب الطهارة .

(٢) في م : باب الوضوء .

(٣) في م : "وإن كانت مبتلة غير متقاطرة لم يجز ، فالأمر ينزل من أصابعه إلى أطراف أصابعه مكان المثبت .

(٤) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في النوارل في "باب الطهارات (ص ٢ ب) "وسئل أبو نصر (السلخى المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية) عن رجل مسح رأسه بأطراف أصابعه ، قال : إذا كان الماء متقاطراً جازاً ، وإن كانت أصابعه مبتلة ولا الماء غير متقاطر لم يجز ، قال الفقيه : لأن الماء إذا كان متقاصراً ، فإن الماء ينزل من أصابعه إلى أطرافها ، فإذا مده فكأنه يأخذ ماء جديداً مراراً ، ومسح رأسه ، ولو أنه مسح بإصبع واحدة عرضها ، ثم ينها ثم مسح ، ثم فعل كذلك ثلاث مرات ، فقد أبو نصير : إن مسح في كل مرة في غير الموضع الذي مسح أولاً جاز .

وروى عن محمد بن الحسن : أنه سئل عن رجل مسح بالإبهام والسبابة ، قال : إن كانت مفتوحة جازاً ، لأن ما بين الإصبعين قدر أصبع ، فصار كأنه مسح بثلاث أصابع ، قال محمد بن الحسن عن الأصل في باب الوضوء والغسل من الخنابة ص ٤ أمحطوط .

قلت : رأيت رجلاً توضأ ومسح رأسه بأصبع واحدة أو بإصبعين ؟ قال : لا يحزبه ، قلت : لو مسح رأسه بثلاث أصابع ؟ قال : هذا يحزبه ، قلت : لم ؟ قال : لأنه مسح بالأكثر من أصابعه ، لا



## مسألة (٢٤)

رجل له قرحة، فبرأت<sup>(١)</sup> وارتفع قشرها وأطراف القرحة موصولة بالجلد إلا الطرف<sup>(٢)</sup> الذي كان يخرج منه القيح، فإنه<sup>(٣)</sup> مرتفع، ولا يصل الماء إلى ما تحت القشر يجزیه<sup>(٤)</sup> وضوءه، وإن لم يصل الماء تحته؛ لأنه ليس بظاهر، فحكمه حكم اللحية<sup>(٥)</sup>.

تري أنه لو مسح بكفيه كله إلا إصبعاً واحدة أو بعض أصبع أنه يجزیه، ولكنه أفضل أن يمسح بكفيه كليهما، وكذلك إذا مسح بثلاث أصابع. أشار إلى هذا قاضي خان في فتاواه في باب الوضوء والغسل.

يراجع في هامش الهدية (١/٣٥)، والكاساني في مدائع الصنائع في كتاب الطهارة في مطلب مسح الرأس (١/٤٥)، دار الكتاب العربي - بيروت، إلا أنه ذكر بوضوح أكثر مع بيان أنه للعلماء، والهندية في كتاب الطهارة في الفصل الأول في فرائض الوضوء (١/٥) دار المعرفة - بيروت، والسر حسي في المبسوط في باب الوضوء والغسل (١/٦٣) وابن البراء الكردي في فتاواه في كتاب الطهارة في أول الفصل الرابع في المسح في هامش الهدية (٤/١٤).

(١) في م: ويرأ.

(٢) في خأ، خب، دأ: إلى الطرف.

(٣) في م: وإبه مرتفع.

(٤) في دب: إلى تحت القشرة بدون ماء.

(٥) قال الصفي في التوازل في باب الطهارات (ص ١٠ ب): "سئل أبو بكر الإسكافي، المتوفى سنة ٣٣٣ هـ عن رجل به قرحة، فبرأت وارتفع قشرها، وأطراف القرحة موصولة بالجلد إلا الطرف الذي يخرج منه القيح، فإنه كان مرتفعاً، ولا يصل الماء تحته أي إلى ما تحت القشر؟ قال: يجزیه وضوءه إن لم يصل الماء تحته، وحكم ذلك مثل اللحية، أشار إلى هذا قاضي حيد في باب الوضوء والغسل".

يراجع في هامش الهدية (١/٣٤).

قوله: فكان حكمه حكم اللحية يعني كما أن يصل الماء إلى تحت اللحية ليس بواجب، فكذلك

ههنا لمكان الخرج، والخرج في الدين مرفوع

واختلف أبو يوسف رحمه الله مع أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله في تحصيل المعية

أبيوسف. هروسة، وقال أبو حنيفة ومحمد: هو مستحب.

ووجه قولهما: إن السنة إكمال الفرص في محله، وداحل المعية ليس بمحل الفرص، وروى

ابن عباس أنه نوصاً، فغسل وجهه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ نوصاً قال سعد:

حديث ابن عباس هذا روى البخاري، ثم قال: وقد علم أن النبي ﷺ كان يكتل المعية.

المعرفة الواحدة وإن عظمت لا تكفي غسل باطن اللحية الكثرة مع غسل جميع الوجه. فمعها لا يجب.

## مسألة (٢٥)

ع<sup>(١)</sup>: إذا كان في إصبعه خاتم ضيق، فتوضأ أو اغتسل ولم ينزعه [أجزأه]<sup>(٢)</sup>، فالاحتياط أو يحرك الخاتم ليصل الماء إلى ما تحته<sup>(٣)</sup> بيقين، وإن لم يكن ضيقاً، فليس عليه تحريكه<sup>(٤)</sup>.

يراجع المستقى لمجد الدين ص ٤٢ ط السلفية باب في أن يصل الماء إلى باطن اللحية لا يجب وأخذ أبو يوسف بالأحاديث الواردة في تخليل اللحية: منها: حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان: "أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته"، الحديث بكامله رواه الترمذي في أبواب الطهارة في "ما جاء في تخليل اللحية"، (٤٦/١) ط. حطبي، وابن ماجه في كتاب الطهارة ومسنها في "باب ما جاء في تخليل اللحية" (١٤٨/١) ط. دار الفكر العربي والداري في "باب تخليل اللحية" (١٧٨-١٧٩)، ابن خزيمة في "باب تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه" (٧٨-٧٩)، ورواه الحاكم في "المستدرک"، وأحمد في المسند.

قال الترمذي في العنوان السابق: هذا حديث حسن صحيح، وقال محمد بن إسماعيل البخاري أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان. يراجع فتح القدير في أول "كتاب الطهارات" (٩١/١) لابن الهمام ط: الأميرية، ونصب الرية لأحاديث الهداية للريلي في أحاديث تخليل الأصابع (٢٧/١) ط: دار الحديث وبدائع الصنع في "كتاب الطهارة" في "تخليل اللحية" (٢٣/١)، والهداية للمؤلف في "كتاب الطهارات" (١). (٤،٣) ط: الخيرية، وفتاوى قاضي خان في "باب الوضوء والغسل في هامش الهندية" (٣٤/١).

(١) العلامة ع: "ساقطة من م."

(٢) في معظم النسخ: "ولم ينزع"، والمثبت من ط، م.

(٣) الريدة: من "النوازل"، وقوله: "أجزأه"، هذا إذا وصل الماء تحت الخاتم، وإلا لا يجزئ. لقوله عليه السلام: "تحت كل شعرة جنازة".

ينظر غام الحديث في مسألة الدسومات التي في علامة "ش" الآية بعد الحكم التالي.

(٤) قوله: "إلى ما تحته" ساقط من صلب ط، م، واستدركتاه في الهامش.

(٥) في م: "لا يجب عليه تحريكه". قال المصنف في عيون المسائل في "باب الطهارة والوضوء" ص ٦: وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة [رحمهم الله]: أنه قال: إذا كان في الدخان [معة] ضيق، فتوضأ ولم ينزعه، أجزأه، وروى أبو سليمان عن محمد [رحمهما الله] بحرفه. والاحتياط أن يحرك الخاتم إذا توضأ أو اغتسل، إذا كان الخاتم ضيقاً، ويريد إدخال الماء تحته، وإذا لم يكن ضيقاً لم يجب عليه تحريكه، إن نزع الخاتم في الوضوء ليس بشرط: لأن الواجب هو إصال الماء إليه، ولا حاجة إلى النزاع إذا وصل الماء إليه، والاحتياط أن يحركه إذا كان ضيقاً. ولا، وقال بعضهم: لا بد من التحريك في الضيق، وفي التيمم لا بد من مرعه، ولو لم يضر. فجزأه صلواته.

يراجع "شرح عيون المسائل" للأسمدي ص ٢ مخطوط، المسوط لنسرحي في "كتاب الصلاة" في آخر "تعليم الوضوء" (١٠/١)، وفتاوى قاضي خان في "باب الوضوء والغسل في م."

## مسألة (٢٦)

إذا توضأ الرجل، وغسل وجهه، وأمر الماء على لحيته، ثم حلق اللحية<sup>(١)</sup>، لم يجب عليه غسل موضعها؛ لأنه حين أمر الماء على الشعر<sup>(٢)</sup>، كان بمنزلة غسل البشرة، وكذا الحاجبين<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٧)

س: إذا دهن [الرجل]<sup>(٤)</sup> رجله، ثم توضأ، وأمر الماء على رجله، ولم

الهدية (٣٤/١)، والهداية للمؤلف في باب التيمم (١٤/١)، وفتح القدير (٨٧/١) في نفس الباب، وندائع الصنائع (٤٦/١) في فصل في التيمم في كسبة التيمم. وأما ما جاء في تحريك الخاتم في الوضوء: هو حديث عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه: "أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ، حرك خاتمه". الحديث رواه ابن ماجة في "كتاب الطهارة" وسب في آخر باب تحليل الأصابع، (١٥٣/١) والدارقطني (في "كتاب الطهارة"، في آخر باب وضوء رسول الله ﷺ (٨٣/١) رقم الحديث ١٦٦، قال الدارقطني: معمر وأبو ضعيفان، ولا يصح هذا، وفي "الزوائد" ضعفه لأجلهما.

ينظر في المنتقى في باب تحريك الخاتم وتحليل الأصابع، وذلك ما يحتاج إلى ذلك (ص ٤٤).

(١) قوله: ثم حلق لحيته "صافط من صلب ط، م، واستدركناه في الهامش.

(٢) في خذ، خب: "على الثغر" وهو تصحيف.

(٣) في معظم النسخ: الحاجب "والتبت من ط، م.

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان ص ١٢: عن "ابن سماعة عن أبي يوسف - رحمه الله - قال: إذا توضأ الرجل، وغسل وجهه، وأمر الماء على لحيته، ثم حلق لحيته، لم يجب عليه غسل موضعها؛ لأنه حين أمر الماء على الشعر، كان بمنزلة غسل البشرة، وكذلك الحاجب".

ينظر شرح العيون في ص ١٧.

وقال السرخسي: "ثم المسح على الشعر مثل المسح على البشرة التي تحته"، ثم قال: "جز الشعر بعد المسح كتقشير الجلد عن العضو المغسول بعد العمل، لا يلزمه إمرار الماء عليه".

يراجع المبسوط في باب افتتاح الصلاة (٦٦، ٦٥/١).

أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق، وفي نفس العنوان، ثم قال: "وكذا لو حلق الحاجب والشارب، أو مسح رأسه، ثم حلق، أو قلم أطافيره، لا يلزمه الإعادة".

يراجع في هامش الهندي (٣٤/١)، هكذا قاله السرخسي في الباب السابق، واس السراز الكردري في فتاواه في كتاب الطهارة في الفصل الثالث في الوضوء والحديث.

يراجع في هامش الهندي (١٣/٤).

(٤) في ز: "أدهن" بزيادة الهمزة، والزيادة من ط، م.

يصل<sup>(١)</sup> الماء لمكان الدسومات، جاز الوضوء؛ لأنه وجد غسل الرجلين<sup>(٢)</sup>.  
 شرو: قال<sup>(٣)</sup> العبد الضعيف - عصمه الله -<sup>(٤)</sup>: وللوضوء آداب لا بد من معرفتها.

## مسألة (٢٨)

منها: أن يتوضأ قبل الوقت؛ لأن فيه مبادرة إلى الطاعة<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٢٩)

ومنها: أن لا يسرف ولا يقتصر؛ لأن في الإسراف<sup>(٦)</sup> إضاعة الماء من غير

(١) في ط، دب، ز: يقبل "مكان" يصل - وهو تصحيف.

(٢) في معظم النسخ: "الرجل" المثبت من ز، لأن الدهن لا يكون حائلاً بين البشرة وبين وصول الماء إليها، ولا يؤثر في صحة الوضوء، أما الأشياء التي تحول وتمنع وصول الماء إليها، كالشمع والنوى والبلاك ونحوها: لا يصح الوضوء مع وجودها في أماكن الوضوء، وكذلك الحكم في غسل الجنابة؛ لقوله عليه السلام: "إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر"، الحديث رواه أبو داود في سننه في آخر باب في العسل من الجنبات (٦٨/١).  
 قال أبو داود: الحارث بن وجيه حديثه مكرر، وهو ضعيف، وفي رواية أخرى لأبي داود عن علي رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ قال: من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار، قال علي: فمن ثم عادت رأسي ثلاثاً، وكان يجز شعره".  
 يراجع سنن أبي داود (٦٨/١)، ط: حلي.

(٣) في معظم النسخ: "زيادة" واو العطف، المثبت من ز.

(٤) في ط، م: رضي الله عنه، وأشار في هامش ط إلى أن المثبت في نسخة أخرى.

(٥) لأن فيه انتظار الصلاة، ومتنظر الصلاة كمن هو في الصلاة بالأحاديث الصحيحة.  
 ينظر حديث أبي هريرة في صحيح مسلم في "فصل إسباغ الوضوء على المكاره" رقم (٢٥١)، والترمذي في "باب ما جاء في إسباغ الوضوء" رقم (٥١)، وكنز العمال في كتاب الطهارة رقم (٢٦٧٩٢).

وأيضاً في تقديم الوضوء عن الوقت قطع طمع عن اشغال المؤمن وإبطائه عن الصلاة ثم فضيلة تقديم الوضوء للصلاة عن الوقت للأصحاء؛ لأن وضوء المعدور يتقضى بخروج الوقت عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وبدحواله عند رفر رحمه الله، وعند أبي يوسف رحمه الله: بهب، أشار إلى هذا الطحطاوي في حاشيته على مرافق الفلاح في فصل في آداب الوضوء (ص ٤٢، ٤٣) ط: دمشق.

(٦) في ط، م: "لأن فيه" مكان: لأن في الإسراف.

فائدة<sup>(١)</sup>، وفي التفتير احتمال أن لا يصل الماء إلى بعض الأعضاء.

### مسألة (٣٠)

ومنها: أن يستقبل القبلة في الوضوء<sup>(٢)</sup>؛ لأنه من أسباب الصلاة. فأشبه الأذان إلا في الاستنجاء، فإنه لا يستقبلها فيه؛ لأنه حال كشف العورة<sup>(٣)</sup>.

(١) فمد المؤلف الإسراف في ماء الوضوء ليس من آداب الوضوء، كان ينبغي أن يعد الإسراف في ماء الوضوء من المناهي؛ لأن ترك الأدب لا بأس به، ولا لوم عليه، ولكن الإسراف مكروه، بل حرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ الأنعام: الآية ١٤١، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُنذِرْ تَنْذِيرًا إِنَّ الْمُنْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ سورة الإسراء: الآية ٢٦، ٢٧.

الإسراف والتذير: استعمال الشيء فوق حاحه شرعية، أو في غير حاجة الله، وعن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما: "أن النبي ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ، فقال: ما هذا السرف يا سعد؟ فقال: وهل في الماء من سرف؟ فقال: نعم، وإن كنت على نهر جارٍ"، الحديث رواه ابن ماجه وأحمد، أخرجه ابن ماجه في "باب ما جاء في القصد في الوضوء، وكراهة التعدى فيه (١/ ١٤٧) رقم الحديث (٤٢٥)؛ وفي الباب عن ابن عمر قال: "رأى رسول الله ﷺ يتوضأ، فقال: لا تسرف لا تسرف" كلاهما ضعف.

الإسراف في ماء الوضوء وانتجاوز على فعل النبي ﷺ مكروه، وبه قال عامة العلماء، ويسعى أن لا يقتصر أيضاً، بل يختار أمراً بين الأمرين، قال عليه السلام: "خير الأمور أوسطها" الحديث رواه البيهقي في السنن الكبرى في آخر باب ما ورد من التشديد في لس الخنز (١/ ٢٧٣)، ض' دار الفكر.

وروى عن رسول الله ﷺ: "أنه كان يتوضأ ملد، ويفنسل بالصاع"، الحديث رواه البحاري (٢٦٢) في كتاب الوضوء في "باب ملد، ط. الشعب، رقم الحديث (٢٠١)، وفي رواية. جاء أعربى إلى النبي ﷺ، فسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هذا الوضوء، فمن زاد على هذا، فقد أساء، أو تعدى، أو ظلم،

الحديث رواه ابن خزيمة والنسائي وأحمد وابن ماجه وغيرهم؛ أخرجه ابن ماجه (١/ ١٤٦) في "باب ما جاء في القصد في الوضوء" رقم الحديث (٤٢٢).

وهي رواية أخرى: "أنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء"، الحديث رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد؛ أخرجه أبو داود (١/ ٣١) في "كتاب الطهارة" في باب الإسراف في الماء، ط. حلى، رقم الحديث (٤٥).

ينظر في حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين: "مطلب في الإسراف في الوضوء (١/ ٩٣، ٩٤)

(٢) في ر: بالوضوء.

(٣) المستحب في الأذان استقبال القبلة؛ لما روى عن مالك بن إسماعيل عن رهير عن أبي طاهر

الجعفي، قال أبو طاهر: "أذنت مراراً، فقال لي سويد: إذا أذنت فاستقبل القبلة، فإنه من السنة، قال ابن شبة: هكذا روى عن عديد من أئمة التابعين وأتباع التابعين المشهورين - رضوان الله عليهم أجمعين - أنهم كانوا يستحبون أن يستقبل المؤذن القبلة عند الأذان والإقامة. ينظر رواية مالك في مصنف ابن أبي شيبة في باب من كان يقول إذا أذن المؤذن استقبل القبلة (١) (٢١٤ ط. العزيزية بالهند)

ثم إن القبلة من أشرف الجهات، وحالة الوضوء والأذان يرجى فيها قبول الدعوات، فيسعى للمؤمن في هذه الحالة أن يستقبل القبلة مستريحاً بها، وأما حال الاستنجاء عكس حال الوضوء والأذان، قال عليه السلام: "إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستديروها ولكن شرقوا وغربوا"، الحديث رواه الجماعة، أخرجه الترمذي في باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول (١٤، ١٣/١) ط حلى، رقم الحديث (٨)، وأبو داود في باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة (١١/١) ط حلى، والنسائي في باب النهي عن استبدال القبلة عند الحاجة (٢٣، ٢٢/١)، دار الفكر - بيروت، وابن ماجه في باب النهي عن استقبال القبلة بالعائط والبول (١١٥/١) دار الفكر العربي، والدارقطني في باب استقبال القبلة في الحلاء (١٠/١) ط. المدينة المنورة، قال الترمذي: "حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح". اختلف العلماء في هذه المسألة: فقال أبو حنيفة: إن استقبال القبلة بغائط أو بول في الصحراء، أو في البیان حرام مستدلاً بظاهر الحديث السابق، وقال الأئمة الثلاثة: هذا النهي محصور بالصحراء، وأما في البیان: مباح؛ لحديث ابن عمر أنه قال: "رقيت يوماً على بيت حفصة، فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبلاً الشام مستديراً الكعبة"، الحديث رواه الترمذي في باب ما جاء من الرخصة في ذلك (١٦/١)، والنسائي في الرخصة في ذلك في السبوت (٢٤، ٢٣/١)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. قال ابن العربي: "والمختار الأول؛ لأننا إذا نظرنا إلى المعاني، فالحرمة للقبلة، فلا يحتشم في البیان ولا في الصحراء، وإذا نظرنا إلى الآثار، فحديث أبي أيوب عام، وحديث ابن عمر لا يعارضه لوجه أربعة".

ينظر هذه الوجوه في شرح النسائي للسيوطي (٢٣، ٢٢/١) في العنوان السابق) واختلف العلماء في علة النهي على قولين: قال فريق من العلماء: إن النهي في الصحراء؛ لأنهم لا تخلو عن مصبل، ومنها خلق من الإنسان والملائكة والجن، فيستقبلهم بفرجه، وربما يقع مصر القبلة واحترامها لأنها جهة معظمة

قال السيوطي في المصدر السابق: "قال ابن العربي: وهذا التعليل - الثاني - أولى، ورحح النووي أيضاً في شرح التهذيب".

ينظر اختلاف العلماء وآراءهم في مسألة استقبال القبلة واستدبارها في الاستنجاء في كتب الحديث وفي كتب المذهب.

يراجع ما لخصه السيوطي في شرح النسائي في العنوان السابق، والصعاني صاحب سبل السلام في باب آداب قضاء الحاجة (٧٨، ٧٧/١) ط حلى.

## مسألة (٣١)

ومنها: أن يبدأ برؤوس<sup>(١)</sup> الأصابع إلى الكعب وإلى المرافق؛ لأنهما جعلتا غاية بالنص<sup>(٢)</sup>، فيجب أن تكون البداية<sup>(٣)</sup> من رؤوس الأصابع حتى يتحقق معنى الغاية.

## مسألة (٣٢)

ومنها: أن يشهد عند كل عضو؛ لأنه روى عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٣٣)

ومنها: أن لا يستعين بغيره في الوضوء؛ لقوله عليه السلام: «إنا لا نستعين على طهورنا»<sup>(٥)</sup>.

(١) في خاء، خب، دأ: "برأس مكان المثلث.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، المائدة: الآية رقم ٦.

(٣) في خاء، خب، دأ: أن يكون البداية.

(٤) في م: لأنه عليه السلام فعل ذلك.

(٥) عن البراء مرفوعاً: ما من عبد يقول حين يتوضأ: بسم الله، ثم يقول بكل عضو: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يقول حين يفرغ: اللهم احمني من التوابع، واحملي من المتطهرين، إلا فتحت له ثمانية أبواب الجنة، يدخل من أيها شاء، فإن قام من فوره ذلك، فصلّى ركعتين يقرأ فيهما ويعلم ما يقول، انتقل من صلاته كيوم ولدته أمه، ثم يقال له: استأنف العمل، رواه المستغفرى في الدعوات، وقال: حسن عريب أخرجه في "كز العمال" في الفرع الثاني: في فضائل الوضوء (٢٩٩/٩)، ط. حلب، هكذا نقله صاحب "إعلاء السنن" عن "كز العمال" في "باب استحباب التسمية عند الوضوء" (٢٧/١)، أشار إلى هذا ابن عابدين في حاشية "رد المحتار على الدر المختار" (٩٠/١).

(٦) في م: "في طهورنا لما روى عن أبي الجنوب أنه قال: "رأيت علياً يستقي ماء لوضوءه، فبادرت أستقي له، فقال: مه يا أبا الجنوب! فإني رأيت عمر يستقي ماء لوضوءه، فبادرت أستقي له، فقال: مه يا أبا الحسن! فإني رأيت رسول الله ﷺ يستقي ماء لوضوءه، فبادرت أستقي له، فقال: مه يا عمر! إني لا أريد أن يعينني على صلاتي أحد"، وفي رواية أخرى: "أنه ﷺ كان لا يكل طهوره إلى أحد"، فقال ابن عابدين: كلاهما ضعيف، إن الاستعانة في الوضوء إذا كانت بطبع خاطر من المعين يجوز من غير كراهة؛ لأن استعانة الرسول ﷺ ثابتة. قال صفوان بن عسال: "صبت على النبي ﷺ الماء في السفر والحضر في الوضوء".

## مسألة (٣٤)

ومنها : أنه لا يتكلم في الوضوء بكلام الناس ، لأن السلف كانوا يكرهون ذلك .

## مسألة (٣٥)

ومنها : أن يتشهد بعد الفراغ من الوضوء قائماً مستقبل<sup>(١)</sup> القبلة ، لأنه روى عن النبي ﷺ أنه قال : « من فعل ذلك فتحت<sup>(٢)</sup> له ثمانية أبواب الجنة »<sup>(٣)</sup> .

## مسألة (٣٦)

ومنها : أن يشرب فضل وضوءه قائماً ، لأن علياً رضي الله عنه فعل ذلك الحديث رواه ابن ماجه في " باب الرجل يستعين على وضوءه فيصّب " (١٣٨/١) ، وقم الحديث . وفي الباب عن المغيرة بن شعبه ، والربيع بنت معمره ، وأم عياش (٣٩١) . قال ابن عابدين : ذكر في " أحلية " أحاديث كثيرة من الصحيحين وغيرهما ، فيها التصريح بصح الماء عليه بطلبه وبدونه ، ثم قال : رفعه عليه السلام في مثل هذا محمول على الجواز الذي لا ينافي الكراهة .  
تنظر حاشية ابن عابدين في " مطب في مباحث الاستعانة في الوضوء بالخير " (٨٩/١) .

(١) في م : " المستقبل " بلام التعريف ، وهو خطأ .

(٢) في م : " لأنه عليه السلام قال " مكان المثبت .

(٣) في خ : " فتجب " وهو تصحيف .

(٤) في خ ، د ، دأ ، دب ، ط م : " الجنان والمثبت من ز .

عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء » الحديث رواه الترمذي في " باب فيما يقال بعد الوضوء " (٧٧/١) ط : حلى .

قال محمد الدين : الحديث رواه مسلم ، وأبو داود وأحمد . (المنتقى ص ٤٩) ، ورواه مسلم في حديث عتبة بن عامر الجهني في " باب الذكر المستحب عقب الوضوء " (١١٨/١) دار الفكر ، ولم ياجه من أنس بن مالك في " باب ما يقال بعد الوضوء " (١٥٩/١) ، دار الفكر العربي ، والسام في " انقول بعد الفراغ من الوضوء " (٩٣، ٩٢/١) ط : دار الفكر - بيروت ، وأحمد في مسنده (١٤٦/٤) ، واللفظ هنا للترمذي ، ولم يذكر في رواية مسلم وابن ماجه والنسائي وأحمد ، قوله " اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين " .

ينظر تحقيق وتعليق الفاضل أحمد شاكر على هذا الحديث ، تعليفه يحيى الباطر عن المساء الأخرى في هذا الحديث .

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري ، عثمان بن عفان ، حديث أبي سعيد رواه الطبراني في " الأوسط " ، وحديث عثمان بن عفان رواه أبو يعلى والدارقطني ، وهذا في " الترمذي والرمي " .



[وقيل : لا يستحب ذلك ، وإنما فعله على رضى الله عنه] <sup>(١)</sup> لبيان أنه لا يكره شرب فضل الوضوء ، أو لا يكره شرب الماء قائماً <sup>(٢)</sup> .

للمنذرى فى باب الترغيب فى كلمات يقولهن بعد الوضوء (١٠٤، ١٠٥) .

(١) ما بين المعكفتين سافط من ط .

(٢) استحباب شرب فضل ماء الوضوء ثابت بالحديث الذى رواه الترمذى والنسائى فى "ستيهما" .

الحديث الأول : قال أبو حبة (خالد بن علقمة) : رأيت عياً توضأ فغسل كفيه حتى أنقاهما ، ثم مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه مرة ، ثم غسل قدميه إلى الكعبين ، ثم قام فأخذ فضل طهوره ، فشربه وهو قائم ، ثم قال : أحيت أن أرىكم كيف كان طهور رسول الله ﷺ ، الحديث رواه الترمذى فى "باب ما جاء فى وضوء النبى ﷺ كيف كان" (١/٦٧، ٦٨) ، ط : حلى .

الحديث الثانى : عن ابن جريج أنه قال : حدثنى شبة أن محمد بن على أخبره ، قال : أخبرنى أبى على أن الحسين بن على قال : "دعانى أبى على بوضوء ، ففريقته له ، فغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يدخلهما فى وضوئه ، ثم مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ، ثم اليسرى كذلك ، ثم مسح برأسه مسحاً واحدة ، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاثاً ، ثم اليسرى كذلك ، ثم قام قائماً ، ففعل : ناولنى ، فناولته الإناء الذى فيه فضل وضوءه ، فشرب من فضل وضوءه قائماً ، فعجبت ، فلما رأتى ، قال : لا تعجب ، فإنى رأيت أباك النبى ﷺ يصنع مثل ما رأيتى صنعت ، يقول : لو وضوءه هذا وشرب فضل وضوءه قائماً ، الحديث رواه النسائى فى "ستته" فى "باب صفة الوضوء" (١/٦٩، ٧٠) .

الحديث الثالث : قال ابن حبان : أخبرنا أحمد بن على بن المشى ، حدثنا أبو خيثمة ، حدثنا جرير عن منصور عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن صبرة قال : "صليت مع على رضوان الله عليه الطهر ، ثم انطلق إلى مجلس كان يجلس فى الرحبة ، فمعد وفعدا حوله حتى حصرصت العصر ، فأتى بإناء فيه ماء ، فأخذ منه كفاً فتمضمض ، واستنشق ، ومسح وجهه وذراعيه ، ومسح برأسه ، ومسح برجليه ، ثم قام فشرب فضل مائه ، ثم قال : إني حدثت أن رجلاً يكره أن يشرب أحدهم وهو قائم ، وإنى رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت ، وهذا وضوء من لم يحدث " .

الحديث رواه ابن حبان فى "صحبه" .  
ينظر فى "تقريب الحسان فى صحيح ابن حبان" فى إباحة شرب الماء قائماً (ص ٤٥٣) الحديث (١٣٣) .

ينظر حديث أبى حبة فى "مصاييح السنة للبغوى مع تكملة الخطيب التبريزى (١/٢٩١) فى باب من الوضوء" رقم الحديث (٦٧) ط . بمطبعة حجازى سنة ١٣٧٤ هـ

قال البغوى فى نهاية الحديث : "رواه الترمذى والنسائى" ، وقال على القارى : "رواه أبو داود أيضاً ، قال على القارى : قال ابن الملك : أما شرب فضله ، فلائه ماء أدى به عادة ، وهى الوضوء ، فيكون فيه بركة ، فيحسن شربه قائماً تعليمًا للامة ، أن الشرب قائماً جائز فيه .

ينظر "مرفقة المصاييح شرح مشكاة المصابيح" للعلامة على بن سلطان محمد

## مسألة (٣٧)

ومنها: أن يصلى ركعتين بعد الفراغ من الوضوء<sup>(١)</sup>؛ لأن بلالا رضى الله عنه كان يعتاد ذلك، فمدح عليه<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٣٨)

ومنها: أن يملأ الإناء بعد الفراغ من الوضوء؛ لأن السلف رضى الله عنهم كانوا يفعلون ذلك ويخمرونها<sup>(٣)</sup>.

القارى (١/٣١٤، ٣١٥) المكتبة الإسلامية.

وقال بعض العلماء: إن الشرب قائماً مخصوص بفضل الوضوء بهذا الحديث وبما زمزم، لما حذ فيه، وفى غيرها لا ينبغى الشرب قائماً للنهى. والحق أنه جاء فى غيرها أيضاً، فالوجه أن النهى للترتبه، وكان لأمر طيب، لا لأمر ديني، وما جاء فهو لبيان الجواز. ينظر حاشية السندى مع شرح السيوطى للسنانى فى العنوان السابق، وحاشية "رد المحتار على البر المحتار" لابن عابدين: مطلب فى مساحت الشرب قائماً (١/٩١، ٩٢).

(١) قوله: "من الوضوء" ساقط من خطأ، خب، دأ.

(٢) قوله: فمدح عليه ساقط من م

ثبت استحباب تحمة الوضوء، ونسبة، وعليه عامة العلماء. عن أبى هريرة - رضى الله عنه -: "رسول الله ﷺ قال لبلال: يا بلال! حدثنى بأرجى عمل عملته فى الإسلام، فإنى سمعتك نعتيك بين يدى فى الجاه، قال: ما عملت عملاً أرجى عدى من أنى لم أتطهر طهوراً فى سعة من ليل أو نهار، إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لى أن أصلى"، وعن أبى الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من نوضأ فأحسن الوضوء، ثم قام، فصلى ركعتين أو أربعاً - يشك سهر - يحسن فيهن الركوع والخشوع، ثم استغفر الله غفر له. قال المنذرى: حديث أبى هريرة روى البخارى ومسلم. وحديث أبى الدرداء رواه أحمد بإسناد حسن.

يراجع الترغيب والترهيب للمنذرى باب الترغيب فى ركعتين بعد الوضوء (١/١٠٥)، وهو الباب حمران مولى عثمان بن عفان، أخرجه البخارى فى "باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً" (٤٢، ٤٣)، ومسلم فى كتاب الطهارة، فى باب فضل الوضوء والصلاة عقبه (١/١١٥، ١١٦) والدردقطنى فى "باب وضوء رسول الله ﷺ" (١/٨٣) حديث رقم (١٤).

(٣) قوله: "رضى الله عنه" ساقط من ط.

(٤) حمر: - الشيء - غطاء، يقال: حمرت المرأة رأسها بالحمار، الحمار كل ما مستر. وحمار المرأة، وهو ثوب تعطى به رأسها التخميم: التغطية، يقال: حمر إناك، قد حمرى محمر. الصحاح ١٨٩، معجم الوسيط (١/٢٥٤).

## مسألة (٣٩)

ومنها: أن يوصل الماء<sup>(١)</sup> إلى منابت شعر الحاجبين والشارب لأنه لا حرج فيه<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٤٠)

ومنها: أن يدخل إصبعه في صماخى أذنيه<sup>(٣)</sup>؛ لما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه كان يدخل خنصره في صماخى أذنيه في الوضوء، ويحركها<sup>(٤)</sup>، وأبو يوسف رحمه الله كان يراه حسناً<sup>(٥)</sup>.

(١) في ز: يصل الماء

(٢) قوله: فيه ساقط من ط.

(٣) في خأ، ط، م، ز: ضمخ أذنه، والمثنت من دأ، دب، وهو الصواب.

(٤) لم أستدل على رواية أبي هريرة، وروى عن ابن عباس - رضى الله عنه -: أن رسول الله ﷺ مسح أذنيه داخلهما بالسبابتين، وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه، فمسح ظاهرهما وباطنهما. الحديث رواه ابن ماجة في "باب ما جاء في مسح الأذنين" (١٥١/١)، ط دار الفكر العربي، والترمذى في "باب ما جاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما" (٥٢/١)، ط حلى، والسائى في "باب مسح الأذنين مع الرأس وما يستدل به على أنهما من الرأس" (٧٤/١) ط دار الفكر - بيروت، والدارقطنى في "باب ما روى من قول النبی ﷺ: الأذنان من الرأس" (١/١٠٦) ط المدينة، كما رواه الحاكم والبيهقى وابن حبان وابن خزيمة وابن مندة. قال أبو عيسى الترمذى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، يرون مسح الأذنين طهورهما وبطنهما.

(٥) فنظر هذه الآداب التي ذكرها المؤلف هنا في بدائع الصنائع للكاسانى في كتاب الطهارة في "فصل آداب الوضوء" (٢٣/١)، والتف في الفتاوى للسعدى في "فصل الأدب في الوضوء" ومجمع الأنهر، ثم ما ذكره المؤلف والكاسانى والسعدى وغيرهم من آداب الوضوء، ليس على وجه الحصر، بل هناك آداب أخرى للوضوء.

قال ابن عابدين في حاشيته: "أوصلتها في الفتح إلى نيف وعشرين، وأوصلتها في الحزاش إلى نيف وستين"، وقال في "در المتقى في شرح المتلقى" في كتاب الطهارة: "وقد انتهيت السر في الحزاشين إلى نيف وثلاثين، والآداب إلى نيف وسبعين".

تنظر هذه الآداب في حاشية "رد المحتار على الدر المختار" في آداب الوضوء (٨٨/١)، ط الأميرية، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر مع "در المتقى شرح المتلقى" (١٦/١) في كتاب الطهارة.

## فصل فيما يوجب الوضوء

## مسألة (٤١)

ن<sup>(١)</sup>: رجل أسند ظهره إلى سارية [فنام]<sup>(٢)</sup>، أو هو مريض، يمسكه إنسان ولولا السارية، أو ذلك الإنسان ما استمسك [و] سقط<sup>(٣)</sup>، فإن كانت إتياءه على الأرض مستوثقتين<sup>(٤)</sup>، فلا وضوء عليه لعموم البلوى، وعدم خروج الحدث غالباً<sup>(٥)</sup>.

(١) في م: "و" مك "ن"، وهو خطأ.

(٢) الزيادة من النوارل

(٣) في د، أ، ب، ط، ز: "فنام وهو كذلك"، والمثبت من النوارل.

(٤) في ط: مستوثقتين.

(٥) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في النوارل (ص ٢٧ ب) في باب الصلاة: "وقال: حلف بـ أيوب (المتوفى سنة ٢٠٥ هجرية) سألت أبا يوسف عن رجل أسند ظهره إلى ساريه، فنام، أو هو مريض يمسكه إنسان، ولولا السارية وما يمسكه سقط لما استمسك؟ قال: إذا كانت إتياءه مستويين لا وضوء عليه، قال الفقيه: وقد ذكر الطحاوي عن أصحابنا: أنه يجب عليه الرضوء أو الاحتياط أن يعيد الوضوء، وقال محمد بن الحسن: "إذا نام على إحدى إتيائه أو أحد وركيه متوركاً بقض وضوءه".

يراجع الأصل في "باب الوضوء والغسل من الجنابة" (ص ٥ أ) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٢٠٠) ق، فقه حنفى.

أشار إلى هذا قاضى خاں في فتاواه في "فصل النوم".

يراجع في هامش الهدية (١/٤١-٤٢)، والشرح حنفى في المبسوط في "باب الوضوء والغسل" (١/٧٩).

وقال الكاسانى: "وكذا النوم متوركاً، بأن نام على أحد وركيه؛ لأن مقعده يكون متحافياً عن الأرض، فكان في معنى النوم مضطجماً في كونه سبباً لوجود الحدث بواسطة امترحاء المفصل، وروال مسكة البقطة".

ثم قال الكاسانى: فأما النوم في غير هاتين الحالتين - مضطجماً أو متوركاً - فإن ذلك من الصلاة، وإما إن كان في غيرها، فإن كان في الصلاة، لا يكون حدثاً، سواء غلبه النوم أو حسه في طاهر الرواية.

وروى عن أبي يوسف أنه قال: سألت أبا حنيفة عن النوم في الصلاة؟ فقال: لا يقضى الوضوء ولا أدرى أسأله عن العمد أو العلة، وعدى أنه إن نام متعمداً تنقض وضوءه، وعدى أنه

## مسألة (٤٢)

الدم إذا خرج من أنفه ولم يظهر، فأدخل إصبعه، وظهر الدم<sup>(١)</sup> على إصبعه. إن كان خسر الدم<sup>(٢)</sup> إلى موضع، يجب إيصال الماء إليه في الجنابة، فعليه الوضوء<sup>(٣)</sup>؛ لأنه حينئذ يكون<sup>(٤)</sup> خارجاً من الباطن إلى الظاهر<sup>(٥)</sup>.

أن اليوم حدث على كل حال إلا إذا كان قاعداً مستقراً على الأرض. وقال الشافعي في الأم: وإن نام قاعداً مستوياً، لم يجب عليه عند الوضوء لما ذكرت من الآثار.

ينظر بدائع الصنائع في فصل في بيان ما ينقص الوضوء (١٣١)، والأم في الطهارة في ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه، ومختصر المرنى (١٢٠، ١١/١) في همتن الأم.

(١) في ط، م: فظهر الدم وفي دب: وأظهر الدم.

(٢) في ز: خروج الدم وكلمة خرج ساقطة من صلب دأ، واستدركها في الهامش. وكلمة الدم ساقطة من صلب ط، واستدركها في الهامش، وفي م: إن خرج من أنفه مكان المثبت

(٣) في ط، م: يجب عليه الوضوء مكان فعليه الوضوء

(٤) في معظم النسخ: لأنه يكون حينئذ المثبت من ز.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في التوارل في باب الطهارة (ص ١٧): وسئل -أبو القاسم- عن الدم إذا خرج من أنفه ولم يظهر، فأدخل إصبعه، فظهر الدم على إصبعه؟ قال: إذا خرج الدم إلى موضع، يجب إيصال الماء إليه في الجنابة، يجب عليه الوضوء.

وقال الكاساني: "ولو سال الدم إلى ما لان من الأنف، أو إلى صمغ الأذن، يكون حدثاً لوجود خروج الحس، وهو انتقال الدم من الباطن إلى الظاهر".

يراجع بدائع الصنائع في فصل في بيان ما ينقص الوضوء (٢٦/١)، ط دار الكتاب العربي - بيروت

أشار إلى هذا المؤلف في الهداية في فصل في بواقص الوضوء (٥/١) ط. الحيرية، وابن الهمام في فتح القدير (٢٦/١)، والبارقي في العناية في هامش فتح القدير (٣٢/١)، وقاضي خاں في فتاواه فصل فيما ينقض الوضوء.

يرجع في هامش الهدية (٣٦/١)، واس البزار في فتاواه في الفصل الثالث في الوضوء والحديث.

يراجع في هامش الهدية (١٢/١).

واستدل أصحابنا في كل دم خارج إلى موضع يدقه حكم لتطهير حديث زيد بن عيسى رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «الوضوء من كل دم سائل»، وقوله عليه السلام: «ليس في القطرة ولا القطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً»، وحديث سلمان رضي الله عنه قال «سب من أتى

دم، فقال لي النبي ﷺ: أحدث لما حدث بك وضوء

هذه الأحاديث أخرجهما الدارقطني في كتاب الطهارة في باب الوضوء من خارج من البدن (١٥٦-١٥٧).

يراجع المبسوط في باب الوضوء والفصل (٧٦/١).

## مسألة (٤٣)

السكران إذا أفاق<sup>(١)</sup> من سكره<sup>(٢)</sup>، فإن كان سكره<sup>(٣)</sup> بحال لا يعرف الرجل من المرأة، [فقد]<sup>(٤)</sup> انتقض وضوؤه؛ لأنه [صار]<sup>(٥)</sup> بمنزلة المغنى عليه إذا أفاق<sup>(٦)</sup>.

وقال محمد بن الحسن: وأما إذا أدخل الرجل إصبعه في أنفه، فأخرج عينا شينا من دم، فهذا وضوء فيه؛ لأنه غير سائل ولا قاطر، وإنما الوضوء في الدم مما سال أو فطر، وهو قولنا حيفة.

يظهر موطأ الإمام مالك (ص ٤٠) برواية محمد في آخر باب الوضوء من الرعاف. قال في الأصل: قال محمد في النوادر: إذا نزل الدم في قصبة الأنف انتقض وضوءه. ووقع البول في قصبة الذكر، لم ينقض وضوءه باب نواقض الوضوء والغسل من الجابة (الأصل ص ب ٥)، مخطوط.

مسألة الخارج من غير السبيلين، مسألة مختلف عليها بين العلماء عند علماءنا الحنفية الخارج من غير السبيلين ناقض للوضوء إن كان سائلا، وهو قول العشرة المشيرين بالحننة رضى الله عنه أجمعين، هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطه، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيد بن الجراح، وقول ابن مسعود وابن عمر ورويه بن ثابت وأبي موسى الأشعري وأبي الدرداء وثوبان وصدور التابعين - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -

وقال الشافعي ومالك رضى الله عنهما: إنه لا ينقض الوضوء، وأحمد فرق بين القليل والكثير يراجع إشار الإنصاف في آثار الخلاف لسيط ابن الجوزي (رسالة ما حستبر بكلية دار العلوم تحت رقم (٤١٩) ومصنف ابن أبي شيبة في إذا سال أو قطر أو مرز فقيه الوضوء (١/١٣٧).

(١) في خأ: إذا أفاق.

(٢) قوله: من سكره ساقط من م.

(٣) فيم: إن كان السكر وكلمة كان ساقطة من دب.

(٤) في ط، م: بحال لا يعرف المرأة من الرجل، والزيادة من ط، دب.

(٥) الزيادة من ط، م.

(٦) في حأ، دأ: إذا أفاق.

قال الفقيه أبو الليث في السوازل في باب الطهارات (ص ٦٦، ب): وسئل أبو القاسم الصفار، المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية عن السكران إذا أفاق، هل يجب عليه الوضوء؟ قال: نعم. انتقض وضوءه. وقال أبو الليث: إن سكر حتى صار بحال لا يعرف الرجل من المرأة، فقد انتقض وضوءه، وهو بمنزلة المغنى عليه إذا أفاق، والإغماء ينقض الوضوء في الأحوال كلها. قل: كثر.

قال السرخسي: لأن النبي ﷺ توضأ في مرضه، فلم أر أن يقوم أعمى عليه، فلم أدى. بوص ثانيًا، ولأن الإغماء في عقله المرء عن نفسه فوق النوم مصحطًا، فإن هلك إداسه، انتبه، وهو لا يتنبه. (المبسوط للسرخسي في باب الوضوء والغسل (١/٨٩)، أشار إلى هذا قاضي حـ.

## مسألة (٤٤)

المريض<sup>(١)</sup> إذا لم يستطع<sup>(٢)</sup> الصلاة إلا مضطجعا، فصلى<sup>(٣)</sup> فنام في صلاته، فقد انتقض وضوءه<sup>(٤)</sup>؛ لأنه نام مضطجعا حقيقة، وإن كان قائما<sup>(٥)</sup> أو قاعدا<sup>(٦)</sup> حكما، وهذا لأن<sup>(٧)</sup> النوم مضطجعا سبب لاسترخاء المفاصل، فيكون سببا لخروج الحدث<sup>(٨)</sup>.

في فتاواه في فصل فيما ينقض الوضوء

ينظر في هامش الهندية (١/ ٣٧-٤٢) والمؤلف في الهداية في فصل في نواقض الوضوء (١) (٥)، والمددري في مثته في كتاب الطهارة (ص ٢)، وابن الهمام في فتح القدير وصاحب العناية في (١/ ٣٤)، والكاساني في بدائع الصانعي كتاب لطهارة في فصل في بيان ينقض الوضوء (١/ ٣٠).

وفي البزازية: إذا سكر ثم أفاق لا يعرف الأرض من السماء، بطل وضوءه (مناوى السرورية) الفصل الثالث في الوضوء والحدث في هامش الهندية (٤/ ١٣)، وأندري إلى هذا في الهندية الفصل الخامس في نواقض الوضوء (١/ ١٢).

(١) في م: مريض بدون لام التعريف.

(٢) في ر: ولم يستطع مكان المثبت.

(٣) قوله: فصلى ساقط من صلب ط، واستدركه في الهامش.

(٤) في م: نام في الصلاة انتقض وضوءه مكان المثبت.

(٥) في م: وإن نام قائما وفي د أ: نائما مكان قائما وهو تصحيف.

(٦) قوله: وهذا لأن ساقط من صلب ط، م: واستدركه في هامش ط.

(٧) قال العقبي في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ١١ أ): وسئل عبد الله بن مبارك المروزي، المتوفى سنة ١٨١ هجرية عن مريض لا يستطيع الصلاة إلا مضطجعا، فنام في الصلاة. هل ينتقض وضوءه؟ قال: انتقض وضوءه. قال أبو الليث: وقد قال بعض الناس إنه لا ينتقض وضوءه؛ لأن الاصطحاح له بجزلة الميام والقعود للصحيح، ولكن قول من قال: إن عيبه الوضوء أصح، وبه تأخذ.

قال قاضي خان في فتاواه: ومن عجز عن الصلاة قائما أو قاعدا، صلى مضطجعا، فنام فيه، ينتقض وضوءه.

يراجع في هامش الهندية في فصل في النوم (١/ ١٤).

وفي البرزية: المريض إذا صلى مستقيما، فنام تفسد صلاته لمعاد الوضوء.

يراجع في هامش الهندية في العنوان السابق (٤/ ١٤).

وقال الكاساني: ومن نواقض الوضوء: النوم مضطجعا في الصلاة، أو في غيرها بلا خلاف بين الفقهاء، والدليل عليه ما روى عن ابن عباس: أنه رأى النبي ﷺ نام وهو ساجد حتى عجز وفتح، ثم قام يصلي، فقالت: يا رسول الله! إنك قد عجزت قل: إن الوضوء لا يجب إلا على من سجد.

## مسألة (٤٥)

ع: رجل أدخل الحقنة<sup>(١)</sup>، ثم أخرجها، لم يكن عليه وضوء<sup>(٢)</sup>، وكل شيء أدخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض الوضوء، وليس عليه القضاء<sup>(٣)</sup> في الصوم، وكل شيء غيبه، ثم أخرج، أو خرج، فعليه الوضوء، والقضاء<sup>(٤)</sup> [في الصوم؛ لأنه كان داخلا مطلقاً، والفطر مما دخل، وبالحجوج ينقض الصوم]<sup>(٥)</sup>، وهو يترتب على الدخول بخلاف الوجه الأول، لأنه ليس بداخل مطلقاً<sup>(٦)</sup>.

مضطجعاً، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله، الحديث رواه أحمد في المسند في (٢٥٦/١) وفي الحديث (٢٣١٥)، والدارقطني في "باب ما روى فيمن نام قاعداً أو قائماً ومضطجعاً، وما يترتب من الطهارة في ذلك" (١٥٩/١-١٦٠).

وله رواية أخرى في الباب: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «من نه حالساً فلا وضوء عليه ومن وضع حبيه فعليه الوضوء»، حديث ابن عباس أيضاً رواه الطبراني في معجمه وابن أبي شبة في "مصنفه"، وقال عليه السلام: «لا يجب الوضوء علي من نام جانباً أو قاعداً أو ساجداً حتى يضع حنقه فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله»، الحديث أخرجه أبو داود في "باب في الوضوء من النوم" (٥٦/١)، حلي، والترمذي (١١١/١) في "باب ما جاء في الوضوء من النوم"، حلي.

سطر أحاديث الباب في نصب الراية للزيلعي في (٥٤-٥٦/١) وفتح القدير (٣٣/١)، المسبب للسرحي (٧٩، ٧٨/١)، وبدائع الصانع (٣١، ٣٠/١)، وفي الهندية (١٢/١) بقلاعر المحيط والنبير والحرالرائق والهرالمائق: واختلفوا في المريض إذا كان يصلي مضطجعاً، فإم، فالصحيح أن وضوءه يتنقض، وعليه الفتوى.

- (١) في ط، دب: المحققة الحقنة: اسم من الاحتقان، دواء يحقن به المريض، حقن المريض أوصل الدواء إلى باطنه بالمحقنة، والمحقنة أداة الحقن جمع محاق. المعجم الوسيط: (١٨٨/١)
- (٢) في م: الوضوء وفي هامش ز وردت هذه العبارة: شرط عدم وجود البه.
- (٣) في م: قضاء
- (٤) في م: قضاء بدون لام التعريف.
- (٥) ما بين القوسين ساقط من دب.

- (٦) من قوله: وهو يترتب إلى قوله: "مطلقاً" ساقط من صلب ط، واستدركه في الهامش، وفي م مكانه لأن في الوجه الأول كان داخلا مطلقاً، فترتب عليهم الخروج، وفي الوجه الثاني لا، ورد في معظم السج: والله أعلم بعد قوله: "مطلقاً".
- قال العقبة أبو الليث في عيون المسائل (ص ١٠ طبع بغداد) في "دب الطهارة والوضوء" وروى ابن رستم عن محمد رحمهما الله في رجل أدخل الحقنة ثم أخرجها، لم يكن عليه وضوء، وكل شيء إذا غيبه، ثم أخرج أو خرج، فعليه الوضوء، وقضاء الصوم، وكل شيء أدخل بعضه وطرفه خارج لا ينقضه، وليس عليه قضاء الصوم، أشار إلى هذا قاضي حاد في فتاويه.



## مسألة (٤٦)

رجل انغمس بالماء، فدخل الماء أذنه، أو استعط، فدخل الماء رأسه، فمكث فيه ما مكث، ثم سال من أذنه أو أنفه<sup>(١)</sup>، لا ينقص وضوءه<sup>(٢)</sup>، وليس ما وصل إلى الرأس كما وصل إلى الجوف؛ لأن ما وصل إلى الجوف لا يخلو<sup>(٣)</sup> عن النجس، وما وصل إلى الرأس يخلو عنه<sup>(٤)</sup>.

فصل فيما ينقص الوضوء في هامش الهنذية (٣٧/١)،

تنظر فيه الفصل الخامس فيما يفسد الصوم<sup>(١)</sup> (٢١٠/١).

وقال الأسمدي الموفى سنة ٥٥٢ هجرية في شرح عيون المسائل ص ٦٦ بعد عرض المسألة وذكر الكرخي رحمه الله أن ما وصل إليه من خارج، ثم عاد، ففيه الوضوء، وهذا مثل الحقنة، فلم يفرق بين الحقنة وغيرها، وهو الأصح، لأنها إذا وصلت إلى الباطن تجست لاحتلاظها بالنجاسة، فإذا حرحت لا يخلو عن نجاسة، والمخرج مخرج النجاسة، فيقص الوضوء، ووجه الفرق لمحمد رحمه الله: أن الحقنة لا يستقر، فصار كما لو لم يغيثه<sup>(٢)</sup>

قوله: "وفي كل شيء أدخل بعضه وطرفه خارج، لا ينقص الوضوء، ولا عليه قضاء الصوم لأن طرفه إذا كان خارجاً، فهو في حكم الخارج، فلم يؤثر في نقض الطهارة والصوم، وقد أفتى محمد رحمه الله، فيمكن حمله على ما إذا لم يكن عليه بلاء.

(١) كلمة "الماء" ساقطة من ط، استعط بمعنى أدخل أي أدخل الماء.

(٢) في د، دب، ط: "وأنفه" بالعطف.

(٣) في م: لم ينقص الوضوء

(٤) في ر: "يخ" بدل "يخلو".

(٥) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ١١٠، ١١١): "قال هشام عن محمد في

رجل انغمس في الماء، فدخل الماء أذنه، أو استعط، فدخل -الدهن- رأسه، ثم مكث فيه ما مكث، ثم سال من أذنه أو من أنفه، قال: لا ينقص وضوءه، وليس ما وصل إلى الرأس كما وصل إلى الجوف، لأن ما وصل إلى الجوف لا يخلو عن النجس، وما وصل إلى الرأس يخلو

قال الأسمدي: "فهو في حكم القيء" وفي السراج الوهاج: "وإن استعط فخرج السموط من الفم، وكان ملء الفم، نقص، وإن خرج من الأذن لا ينقص".

يراجع الهنذية في العنوان السابق (١٠/١)، وشرح عيون المسائل ص ٦٦، أشار إلى هذا قصي خان في المصدر السابق، وفي نفس العنوان.

يراجع في هامش الهنذية (٣٧/١)

وقال الكاساني: ولو سقط في أنفه، ووصل السموط إلى رأسه، ثم رجع إلى الأذن، أو إلى الأذن، لا يكون حدثاً، لأن الرأس ليس موضع الأنجاس، ولو عاد إلى الفم، ذكر نكر حتى أن لا يكون حدثاً لما قلنا.

وروى علي بن أحمد عن أبي يوسف: أن حكمه حكم القيء، لأن ما وصل إلى الرأس لا يحرر

## مسألة (٤٧)

إذا نام أحد وهو قاعد<sup>(١)</sup>، وسقط على الأرض، فإن استيقظ<sup>(٢)</sup> حين سقط، فلا وضوء عليه، وإن استيقظ بعد سقوطه، فعليه الوضوء؛ لأن في الوجه الأول يوجد النوم مضطجعاً، وفي الوجه الثاني وجد<sup>(٣)</sup>.

من الفم إلا بعد نزوله في الجوف.

يراجع بدائع الصنائع في فصل في بيان ما ينقض الوضوء " (٢٧/١).  
وينظر تفصيل الاختلاف فيه.

(١) في دب: إذا نام وهو قاعد.

(٢) في م: "إن استيقظ".

(٣) في دأ: وفي الثاني وجد.

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٣)، وفي نفس العنوان: "قال إبراهيم بن رستم عن محمد إذا نام وهو قاعد، فسقط على الأرض، فإن كان استيقظ حين سقط، فلا وضوء عليه، وإن استيقظ بعد سقوطه، فعليه الوضوء"، وهكذا روى حلف بن أيوب عن أبي يوسف، قال: إن نام إلى سارية، فإن كان إليها مستويين، فلا وضوء عليه.  
وقال محمد في الأصل: إذا كان قائماً، أو راكعاً، أو ساجداً، أو قاعداً، فلا ينقض وضوءه، وأما إذا نام مضطجعاً أو متكئاً، فإن ذلك ينقض الوضوء.

قال أبو يوسف: إن نام متعمداً في السجود، فسدت صلاته، وإن عليه النوم في السجود يضره. يراجع الأصل لمحمد بن الحسن (ص ٥٥ أ) في باب الوضوء والفعل من الجنابة مخطوطاً أشار إلى هذا السرخسي في المبسوط (٧٨/١) في باب الوضوء والفعل، وقاضى حادي فصل في النوم.

يراجع في هامش الهندية (٤١/١)، والكناسي في بدائع الصنائع (٣١/١) في فصل في بيان ما ينقض الوضوء، وابن الهمام في فتح القدير (٣٣/١) في فصل في نواقض الوضوء والحدث، ابن النراز الكردي في فتاواه في الفصل الثالث في الوضوء والحدث.  
يراجع في هامش الهندية (١٣/٤).

ينظر في شرح العيون في ص ٧-٨.

الأصل في نوم القاعد: ما روى عن رسول الله ﷺ أنه دخل المسجد وحذيفة نائم فعدا، فومع يده بين كتفيه، قال حذيفة: فرفعت رأسي إليه، فقلت: أفى هذا وضوء؟ قال: لا، حتى تصبح جنبك، الحديث أخرجه السهلي في سننه (١٢٠/١).

قال البيهقي: تفرد به بحر بن كثير السقي، وهو ضعيف لا يحتج بروايته، وفي رواية أخرى: قال عليه السلام: "ليس على من نام قائماً أو قاعداً وضوء حتى يضطجع حبه إلى الأرض"، الحديث مرّ تخريجه في مسألة المريض.

## مسألة (٤٨)

رجل أقلف<sup>(١)</sup> خرج بوله [أو مذيّه]<sup>(٢)</sup>، أو منيه من طرف ذكره حتى صار في قلفته، كان عليه الوضوء؛ لأن هذا بمنزلة المرأة، إذا أخرج من فرجها بول ولم يظهر<sup>(٣)</sup>؛ وهذه المسألة ترد إشكالا على مسألة أخرى<sup>(٤)</sup>، نذكرها في باب الغسل في علامة النون [إن شاء الله تعالى]<sup>(٥)</sup>.

(١) الألف: وهو الذي لم يحنن، والقلعة: الحلدة التي يقطعها الختان من ذكر الصبي، وجمعه قلف مثل غرفة وعرف، يقال: إذا عطمت قلعته، فهو أقلف، والمرأة قلفاء. مختار الصحاح ص ٥٤٩، المصاحح المثير (٤٨٨/٢) المعجم الوسيط (٧٦٢/٢).  
العلفة - بالضم - هي الغرلة ولقلعة: جلدة تقطع بالختان، وجمع الغنمة: علف، يقال للرجل إذا لم يحنن: هو أعلف، وللأنثى: هي غلماء. المعجم الوسيط (٦٦٥/٢)، انصباح المير (٤٢٧/٢).

(٢) الزيادة من ط.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٥-١٦)، وفي نفس العنوان: قال محمد: في رجل أقلف خرج البول أو المذي من طرف ذكره، حتى صار في قلفته، فعليه الوضوء، وصار بمنزلة امرأة إذا خرج من فرجها شيء ولم يظهره، وقال رحمه الله أيضاً: "وعن مقاتل بن حبان قال: سألت أبا حنيفة عن الألف، أتجهوز صلاته؟ قال: لم لا يحنن؟ قلت: هو شيخ كبير يحاف منه النلف، قال: إن غسل ما فصل عن رأس حشفته، وغسل رأس حشفته الموضع الذي يخرج منه، فصلاته جائزة".

قال الأسمدي في شرح العيون في ص ٩: وهذه الرواية موافقة لما روى عن محمد رحمه الله، لأنه حكم بجواز الصلاة بشرط تقدم غسل ذلك الموضع لأن الحس الخارج وصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير، أشار إلى هذا قاضي خان، ثم قال: "ولو نزل البول من المثانة إلى الإحليل، ولم يظهر على رأس الإحليل، لا ينقص".

يراجع فتاوى قاضي خان في هامش الهدية (٣٦/١) في فصل فيما ينقص الوضوء، وكذا في البزازیة، وفي هامش الهدية (١١/٤) في "الفصل الثاني في العسل"، والهدية بطلاعي "الدخيرة" و"البحر الرائق" (١٠، ٩/١) وفي "بدائع الصنائع" في فصل في بيان ما ينقص الوضوء (٢٦/١).

(٤) كلمة أخرى ساقطة من دب.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ط.

يراجع هذه المسألة في "باب العسل وما يوحه في علامة النون، وهي مسألة رجل غير محتون بعمل من الخنثاء".

## مسألة (٤٩)

س: القراد<sup>(١)</sup> مصّ عضو إنسان، فامتلاً دمًا لا ينقص وضوءه<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ فيه ليس بسائل [كما إذا مصّ الذباب أو البعوض، وإن كان كبيراً لا ينقص<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ الدم فيه سائل]<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٥٠)

والعلق<sup>(٥)</sup> إذا أخذ بعض جلد<sup>(٦)</sup> إنسان ومصّه بحيث لو سقط لسال الدم، ينقص الوضوء<sup>(٨)</sup>؛ لأنّ الدم سائل في العلق<sup>(٩)</sup>.

## مسألة (٥١)

وإذا وضعت المرأة الخرقه في الموضع الذي تعدّه من الظاهر، وابتلّت، انتفضر

(١) القراد: دويبة متطفلة ذات أرجل كثيرة، تعيش على الدواب والطيور، ومنها أحسن، وجمعه: قردان. المعجم الوسيط: (٢/٧٣١).

(٢) في ز: لا ينقص وضوءه وفي م: الوضوء مكان الميث.

(٣) في معظم النسخ: وإن كان كثيراً ينقص الميث من ط، ز.

(٤) في دأ: فيه مسائل وهو تصحيف، وما بين القوسين: ساقط من خأ، خب.

(٥) العلق: جمع علقه: وهي دود أسود يمتصّ الدم، تعيش في الماء الأسمن، إذا شربه البعوضة محلقتها، كنا في مختار الصحاح (ص ٤٥٠) في مادة علق والمعجم الوسيط (٢/٦٢٨).

(٦) في و: بعض جلد.

(٧) في ز: يسأل الدم وكلمة الدم ساقطة من م.

(٨) في ط، ز: ينقص الوضوء.

(٩) قال صدر الشهيد في المتأوى الكبرى في المصل الثاني من القسم الثاني في ذكره بوجوب الغسل والوضوء وما لا يوجب في علامة م: القراد إذا مصّ من عضو إنسان امتلاً فلو كان صغيراً ينقص؛ لأنّ الدم فيه سائل، ولو أخذت العلقه بعض جلد إنسان، ومصب حتى مدّها فيها من دمه، بحيث لو سقط لسال ذلك الدم، ينقص وضوءه؛ لأنّ الدم الذي فيه سائل هكذا ذكره فاضل خان في فتاواه في فصل فيما ينقص الوضوء في هامش الهدية (١/٣٦) والزار في المصل الثالث في الوضوء والحدث في هامش الهدية (٤/١٢). وأشير إلى هذه الهدية عن المحيط للسر حنى في المصل الخامس في بوافض الوضوء (١/١١).

وضوءها<sup>(١)</sup> لأنه خارج، وانتقاض الوضوء يعتمد [على] الخروج<sup>(٢)</sup>، ولا يفسد صومها؛ لأن فساد الصوم يعتمد الدخول، ولم يوجد، ولو وضعت في موضع من الفرج [الذي]<sup>(٣)</sup> يعد ذلك من الباطن، لا ينتقض الوضوء، ويفسد الصوم لوجود الدخول دون الخروج<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٥٢)

زاج: رجل في بطنه جائفة<sup>(٥)</sup>، فخرج منها ريح، فلا وضوء عليه؛ لأنه ليس

(١) في ط، م: انتقض الوضوء.

(٢) في دب: لتعمد الخروج، وروى عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «الوضوء مما يحرج وليس مما يدخل»، الحديث رواه اسارقتي (١/١٥١) في أول باب في الوضوء من الخارج من البدن.

(٣) الزيادة: من دأ، م.

(٤) قال الكاساني: ولو حشيت المرأة فرجها مقطعه، فإن وضعتها في العرج الخارج، فانتل الجانب الداخل من القطة، كان حدثاً، وإن لم ينفذ إلى الجانب الخارج، لا يكون حدثاً؛ لأن الفرج الخارج منها بمنزلة الإلئين من الدر، فوجد الخروج، وإن وضعتها في الفرج الداخل، فانتل الجانب الداخل من القطة، لم يكن حدثاً لعدم الخروج، وإن تعدت البلة إلى الجانب الخارج، فإن كانت القطة عالية، أو محاذية لجانب الفرج، كان حدثاً لوجود الخروج، وإن متسقة لم يكن حدثاً لعدم الخروج، وهذا كله إذا لم تسقط القطة، فإن سقطت القطة، فهو حدث، وحبس في المرأة، سواء ابتل الجانب الخارج أو الداخل لوجود الخروج.

يراجع في مذائع اصنائع في العنوان السابق (١/٢٦).

وأشار إلى هذا في فتاوى فاصي حان في العنوان السابق.

يراجع في هامش الهدية (١/٣٧)، والزازية في العنوان السابق.

يراجع في هامش الهدية (٤/١٣) وعلى هذا القياس ذكر الرجل والدير، وصماخ الأدن، نوجود انتقل النجاسة من الباطن إلى الطاهر.

وقال ابن البزاز في فتاواه: كل ما وصل إلى الداخل من الأسفل، ثم عاد نقض - الطهارة - لعدم انفكاكه عن بلة، وإن لم يتم الدخول، بأن كان طرفه في يده تعتبر البلة حتى لم يفسد الصوم. ولا

غسل عليه، وهو أصح الروايتين.

ينظر في هامش الهدية (٤/١٣).

(٥) الجائفة: الطعنة التي تبلغ الحروف، والتي تخالط الحروف وتنفذ، وهي المعجم الوسيط

الجائفة: العيب العظيم، والجواف: مرض [سهل مجهول السبب] يبره راز كبير الكبد يصيب عادة الشيوخ في المناطق الشمالية.

ينظر مختار الصحاح (ص ١١٧) في مادة "جوف"، والمعجم الوسيط (١/١٤٨).

عمسلك معتاد، فصار كالجشاء<sup>(١)</sup>، ولأنه ربما لا ينعث عن محل النجاسة. ناس  
الريح الخارج من قبل المرأة.

### مسألة (٥٣)

وإذا كان الرجل مجبوءاً<sup>(٢)</sup>، وظهر البول<sup>(٣)</sup> من الموضع الذي يخرج منه  
البول، ينظر إن كان الرجل يقدر على استمسكه، متى شاء أمسكه، ومتى  
أرسله، نقض الوضوء<sup>(٤)</sup>؛ لأنه في معنى رأس الإحليل، وإن كان لا يقدر على  
إمسكه، فلا وضوء عليه<sup>(٥)</sup> ما لم يسئل؛ لأنه في معنى الجرح السائل<sup>(٦)</sup>.

### مسألة (٥٤)

وإن كان به حصاة<sup>(٧)</sup>، فبط ذلك الموضع<sup>(٨)</sup>، وأخرج الحصاة، واندمل<sup>(٩)</sup>.

(١) ورد في هامش ط: "الجشاء لا ينقض الوضوء - الجشاء - بالضم -: وهو صوت مع ربح.  
يخرج من الفم عند امتلاء المعدة، يقال: جشأت المعدة إذا تنفت من شع، ويقال: جشأ الرجل  
المعجم الوسيط. (١/١٢٣)، المصاحح المير (١/٩٨) أسار إلى هذا قاضي حان في فتاواه  
فصل فيما ينقض الوضوء في هامش الهدية.

(٢) الحب. القطع كالجباب - بالكسر - والاجتناب: استئصال الخصية، منه حبه حناً وحبة  
قطعه، ومنه الحديث: "إن الإسلام يحب ما قبله" أي يقطع ويحرم ما كان قبله من الكفر والسيئ.  
ويقال: حب الخصية استئصالها، كذا في القاموس المحيط (١/٤٣) في فصل الحب، باب حب  
مادة الحب، والمعجم الوسيط (١/١٠٤).

(٣) في معظم النسخ: "فخرج البول المثبت من ط

(٤) في دأ: ينقض الوضوء.

(٥) في م: لا وضوء عليه.

(٦) قال قاضي خان: "المجبوب إذا خرج منه ماء يشبه البول، إن كان قادراً على إمساكه أرسله،  
أمسكه، وإن شاء أرسله، فهو بطل ينقض الوضوء، وإن كان لا يقدر على إمساكه لا ينقض  
يسئل.

ينظر المصدر السابق، وفي نفس العنوان في هامش الهدية (١/٣٦).

(٧) الحصاة: الواحدة من صغار الحجارة، جمع: حصي وحصي، استند البول في شدة حمي  
يصير كالحصاة، حصي الرجل أصابته علة الحصاة فهو محصى. المعجم الوسيط (١/١٧٩).

(٨) في معظم النسخ: "مسط" المثبت من دب، وهو الصواب، البطل الثوب، يقال: بطل  
الجرح بطل، شقه، من باب قتل. المصاحح المير (١/٥٢).

واستحاح البول إلى ذلك الموضع، فإنه كالجرح السائل، لا ينتقض الوضوء حتى يسيل.

## مسألة (٥٥)

وإن كان بذكره بطل<sup>(١)</sup> أى شق<sup>(٢)</sup> له رأسان: أحدهما: يخرج منه ماء يسيل في مجرى البول، والآخر: في غير مجرى البول<sup>(٣)</sup>، فالأول: إذا ظهر منه على الإحليل، نقض الوضوء، وفي الآخر<sup>(٤)</sup>: لا وضوء عليه ما لم يسيل<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٥٦)

الخنثى<sup>(٦)</sup> إذا تبين أنه رجل، فالفرج الآخر بمنزلة الجرح [وإن تبين أنه امرأة،

(٩) في م: "فاندمل - اندمل الجرح: أخذ في البرء، ويقال: اندمل المريض إذا قارب الشفاء من مرضه، أو من جرحه، ومنه: دمل جرحه دملأ أى برئ.  
الدمل: التهاب محدود في الجلد والسج التي تحته مصحوب بتقيح، جمع: دمايل ودمايل.  
يراجع المعجم الوسيط (٢٩٧/١) ومختار الصحاح: (ص ٢١١)

(١) في د: وإن بذكره بطل بدون كان وهو تصحيف، وفي م: جرح مكان بطل، وفي معظم السج: بطل مكان بطل وهو تصحيف

(٢) قوله: أى شق ساقط من ط، م، وستدركه في هامش ط.

(٣) في د: والأخرى في غير مجرى البول.

(٤) في د: وفي الأخرى.

(٥) قال قاضي خاں في العنوان السابق: ولو كان بذكر الرجل جرح له رأسان أحدهما يخرج منه ماء يسيل في مجرى البول، والثاني، يخرج منه ماء لا يسيل في مجرى البول، فالأول: بمنزلة الإحليل، إذا ظهر البول على رأسه، نقض الوضوء وإن لم يسيل، ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل

ينظر في هامش الهندية (٣٧/١).

(٦) في ط: "والخنثى" بزيادة العطف، الخنثى: الذي خلن له فرج الرجل وفرج المرأة، ولا

يخلص لأيهما، جمع: خنثاء.

الخنثوة: مصدر مأخوذ من الخنثى، ويسمى الكاذبة - في علم الطب - أن يكون الشخص من حقيقته من أحد الجنسين، وفيه صفات جسمية ظاهرة من الجنس الآخر، كذا في المعجم الوسيط (٢٥٧/١) في مادة "خنث".

فالفرج الآخر بمنزلة الجرح<sup>(١)</sup> [أيضاً]<sup>(٢)</sup>، لا ينتقض<sup>(٣)</sup> الوضوء ما ظهر منه حتى يسيل، وفي<sup>(٤)</sup> الفرج المعتبر ينتقض الوضوء<sup>(٥)</sup> بظهور البلة<sup>(٦)</sup>، كما في غير الحثي في حكم السيلين.

والفقه في جميع<sup>(٧)</sup> هذه المسائل لما عرف<sup>(٨)</sup> من الفرق بين السيلين وغيرهما في غير السيلين لا بد من السيالان؛ لأن تحت كل قشرة نجاسة، فقل أن يسيل يكون بادياً في محله لا خارجاً، والخروج هو السبب، وفيهما يكتفى بمجرد الظهور لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة<sup>(٩)</sup>، فاستدلنا بالظهور على الانتفال والخروج<sup>(١٠)</sup>.

### مسألة (٥٧)

ولو أقطر في إحليله<sup>(١١)</sup> دهنًا، فسأل منه لا يعيد الوضوء عند أبي حنيفة<sup>(١٢)</sup>

(١) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٢) الريادة: من ط.

(٣) في معظم السح: 'ينقص' والمثث من ز.

(٤) في دأ: بدون 'و' والعطف.

(٥) في دأ، دب، حأ، خب: 'ينقص الوضوء' إلا أن كلمة 'الوضوء' ساقطة من دأ.

(٦) في حأ وخب، ز: 'بوجود البلة' مكان المنب.

(٧) وفي دب: 'وفي جميع' بدون 'الفقه' وكلمة 'جميع' ساقطة من ط و م، واستدركها في هامش ط.

(٨) قوله: ما عرف ساقطة من صلب ز، واستدركه في الهامش.

(٩) في دأ، دب، ط: موضع الجاسة.

(١٠) وفي قاضي خان: إذا تبين الحثي أنه رجل، فالفرج الآخر منه بمنزلة الجرح، وإن تبين أنه امرأة، فالفرج الآخر منها بمنزلة الجرح، لا ينتقض الوضوء ما يخرج منه ما لم يسيل. ينظر في العنوان السابق في هامش الهندية (٣٧/١).

(١١) في دأ، دب، ط: قطر في إحليله.

الإحليل: مخرج البول، ومخرج اللبن من الثدي والصرع جمع: أحاليل المعجم الوسيط (١٩٣/١).

(١٢) في رسالة الأحاس: 'لا ينقص الوضوء في قول أبي أبي حنيفة'، كتاب الأحاس هذا الجرح لما ظني، بل للجرحاني، لقد تكلمنا عنهما في القسم الدراسي.



رحمه الله [عليه]<sup>(١)</sup> خلافاً لأبي يوسف [رحمه الله]<sup>(٢)</sup> لأن بينه وبين الخوف حائل<sup>(٣)</sup>، ولهذا لم تفسد صومه عنده، فلم يختلط بالنجاسة<sup>(٤)</sup> بخلاف ما إذا احتقن<sup>(٥)</sup> بالدهن، ثم سال الدهن<sup>(٦)</sup>، حيث يعيد الوضوء [لأنه ماء سريع الوصول إلى الخوف<sup>(٧)</sup>، فيختلط بالنجاسة، ولو خرجت تلك النجاسة بنفسها، نقض الوضوء]<sup>(٨)</sup>، فكذلك<sup>(٩)</sup> إذا خرجت مع غيرها<sup>(١٠)</sup>.

#### مسألة (٥٨)

ولو خرجت من دبره حبة<sup>(١١)</sup> مثل حبة القرع<sup>(١٢)</sup>، نقض الوضوء لمبة التي عليها، وكذلك إذا خرج من إحليل الرجل، أو من قبل المرأة دودة<sup>(١٣)</sup> أو حصاة،

(١) الزيادة: من دأ، دب.

(٢) الزيادة: من دأ، حأ، خب، ط، وفي دب: رضى الله عنه مكانها.

(٣) في معظم النسخ: "حائلاً"، المثبت من ط.

(٤) في معظم النسخ: "النجاسة" المثبت من ط.

(٥) في دأ: إذا ما احتقن.

(٦) كلمة الدهن ساقطة من ط.

(٧) في معظم النسخ: "لأنه لا مانع من الوصول إلى الخوف"، وفي دأ: إلى الوصول من الخوف المثبت من ز.

(٨) في ز: "وتلك لو خرجت بنفسها نقضت الوضوء"، وفي دأ: وتلك النجاسة لو خرجت. وما بين القوسين ساقط من دأ.

(٩) في ط، م: وكذلك.

(١٠) وفي قاضي حان: "وإن أقطر في إحليله دهناً ثم عاد، فلا وضوء عليه بخلاف ما هو حفي بدهن، ثم عاد.

منظر في العنوان السابق في هامش الهندية (١/٢٧)

(١١) في ط: ولو خرج من دبره حبة، وفي ر: دبره مكان دبره.

(١٢) القرع: واحدته قرعة جنس سادات زراعية من القصبلة، فرععة، وأكثر ما نسميه بعرب الدباء. المعجم الوسيط (٢/٧٣٥)

(١٣) في ر: دور

نقض الوضوء؛ لأنها لا يخلو من البلة<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٥٩)

رجل أدخل قطنه<sup>(٢)</sup> في إحليله حتى غيبها<sup>(٣)</sup>، ثم أخرجها أو خرجت، فعيب الوضوء؛ لأنه إذا غيبها، فهي بمنزلة طعام أكله<sup>(٤)</sup>، ثم خرج منه، ولو كان طرفها في يده، ثم أخرجها<sup>(٥)</sup> لم يكن عليه وضوء؛ لأنها لم يغيبها<sup>(٦)</sup>، ألا ترى أنه لو أدخل الحقنة<sup>(٧)</sup>، ثم أخرجها، لم يكن عليه وضوء<sup>(٨)</sup>.

قال صاحب "الأجناس": هذا محمول على أنه لا بلة عليها، فأما إذا كان عليها بلة فقد انتقض وضوءه<sup>(٩)</sup>، وذكر التفصيل عن أبي على الدقاق [رضي الله عنه]<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ط، ز: لا يخلو، وفي ط، م: من بلة. أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق، وفي نفس العنوان في هامش الهندية (١/٣٦).

(٢) في دأ، دب، ز: أدخل القطن.

(٣) في دأ: ثم غيبها.

(٤) في ط م: عليه الوضوء؛ لأنه إذا غيبها، فهو بمنزلة أكلة.

(٥) في ط م: ثم أخرج.

(٦) في د: لم يكن يغيبها.

(٧) في دأ: لو أنه أدخل الحقنة، وفي دب، ز: أنه لو أدخل الحقنة

الحقنة: ما يحقن به المريض من الأدوية، جمع: حقن، والحقنة: أداة الحقن، جمع: محقن. مختار الصحاح ص ١٤٨، والمعجم الوسيط (١/١٨٨) والمصباح المنير (١/١٣٩).

(٨) في ط، م: ثم أخرج لم يكن عليه الوضوء.

(٩) في ط، م: قال صاحب الأجاس: قد أطلق ذلك هو محمول على أنه لا بلة عليه، فأنه كان عليه بلة فقد بقض الوضوء، وفي دب: أما مكان فأما.

(١٠) الزيادة من دأ، دب: أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق، وفي نفس العنوان يراجع في هامش الهدية (١/٣٧).

## مسألة (٦٠)

رجل حشا إحليله بقطنة<sup>(١)</sup> ولولا القطنة لخرج من إحليله البول، فلا بأس بذلك<sup>(٢)</sup>، وما لم يظهر على القطنة لا يتنقض وضوءه<sup>(٣)</sup>، وإن كان ابتل ما هو داخل منها، ولم يبتل ما هو ظاهر، فلا وضوء عليه<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يتحقق الظهور [وإن ابتل ما ظهر من القطنة، فعليه الوضوء<sup>(٥)</sup>؛ لأنه تحقق الظهور]<sup>(٦)</sup>، وتأويله<sup>(٧)</sup>؛ إذا كانت القطنة محاذية<sup>(٨)</sup> أو عالية<sup>(٩)</sup>.

## مسألة (٦١)

الغرب<sup>(١٠)</sup> - بالغين - إذا سال منه ماء، ينقض الوضوء<sup>(١١)</sup>؛ لأنه كالجرح،

(١) في ز: رجل حشا إحليله قطنة. الحشا: مقصور المعى، والجمع: أحشاء، مثل سب وأساب، الحشا: الناحية، والحشوة - بضم الحاء وكسرهما - الأمعاء، حشوة الشاة أي جوفها، والحانض تحنشى بالكسر ف لتحبس الدم. مختار الصحاح (ص ١٣٨)، والمصباح المنير (١/ ١٣٦)

(٢) في ط، م: "لخرج من إحليله بوله، لا بأس به" مكان المثلث.

(٣) في دب: "لم ينقض وضوءه وفي ط وم: الوضوء".

(٤) في ط وم: لا وضوء عليه.

(٥) في ط، م: "عليه مكان فعليه الوضوء".

(٦) في د، ز: "لأنه يتحقق الظهور" وما بين القوسين ساقط من صلب ز. واستترك في الهامش قال الفقيه أبو الليث في عيون المسائل في باب الطهارة والوضوء (ص ١٥)، عن محمد قال: إذا حشا الرجل إحليله بقطنة، فانتل ما كان داخلها منها، فلا ينقض وضوءه، فإن انتل ما ظهر منه تروضا؛ لأن لظاهر يلحقه التطهير دون الباطن. ينظر شرح العيون: ص ٩ أ م.

(٧) في ط: تأويله "بدون العطف".

(٨) في دب: "محاذية" مكان المثلث.

(٩) في ط، م: "غالبية" وهو تصحيف، وفي بدائع الصانع (١/ ٣٧): "ولو حشا الرجل جنبه بقطنة، فانتل الجانب الداخل منها، لم ينقض وضوءه لعدم الخروج، وإن تعدت السلة إلى الجانب الخارج يطر، إن كانت القطنة عالية أو محاذية لرأس الإحليل، ينقض وضوءه" يتحقق الخروج. وإن كانت متسعة لم ينقض؛ لأن الخروج لم يتحقق ينظر في "فصل في بيان ما ينقض الوضوء" (١١/ ٢٦) أنصار إلى هداية ص في العمود السابق في هامش الهندية (١/ ٣٧).

(١٠) في دب: "العرق" مكان "العرب"، وهو خطأ، وفي هامش د: "العرب - مستح انغير"

وليس بدمع، ذكره في "نوادير هشام"<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٦٢)

ولو خرج من سرته ماء أصفر وسال، نقض الوضوء؛ لأنه دم قد دمع فاصفر، وصار رقيقاً<sup>(٢)</sup>.

### مسألة (٦٣)

شرو: إذا علا<sup>(٣)</sup> الدم، فصار أكبر<sup>(٤)</sup> من رأس الجرح، لم ينتقض الوضوء. [لأنه كالجرح]<sup>(٥)</sup>، وهو الصحيح<sup>(٦)</sup>؛ لأنه لم يوجد السيالان، ولو ألقى عليه الرمد حتى تشرب فيه<sup>(٧)</sup>، فهو سائل في الرماد، فينتقض الوضوء<sup>(٨)</sup>.

المعجمة وسكون الراء - خراج يخرج، والغرب: داء يصيب الشاة يتساقط منه شعر خرطونه وعينها، ويقال: بعيه عرب إذا كانت تدمع ولا يقطع دمعها المعجم الوسيط (٦٥٣/٢) وقل قاضي خان: والغرب في العين بمرلة مما يسيل منه، يقص الوضوء بخلاف الدمع ينظر في المعجم السابق في هامش الهندية (٣٧/١).

(١١) في ز: يقض الوضوء

(١) هو هشام بن عبيد الله الرازي، تفقه على أبي يوسف ومحمد بن الحسن، كان رحمه الله ثقة، وتقه أبو حاتم وابن حبان؛ شيخه الإمام محمد مات في منزله، ودفن في مقبرتهم، ومن مؤلفاته النوادر

تظهر ترجمته في الجواهر المصبغة (٣/٥٦٩-٥٧٠) والفوائد البهية (ص ٢٢٣)، أجاب أبي حبة وأصحابه للصيمري ص ١٥٥، ميزان الاعتدال (٤/٣٠٠) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٣٨، كتابات أعلام الأخبار برقم (١٠٦)، الطبقات السنية برقم (٢٦٣٥)، كشف الطنون (١٩٨/٢) وكذا النوادر لم يتيسر لي بعد

(٢) في ط، م: "لأنه دم، فإنه إذا أصبح فاصفر" وفي "ر": "أصفر وصار قبحاً" مكان المثلث.

(٣) في ط، م: إذا علا

(٤) في د، ب: فصار أكثر

(٥) في ط، م: لم يسقص وضوءه.

(٦) في ط، م: بدون العطف.

(٧) في ط، م: شرب فيه.

(٨) قال قاضي خان في المصدر السابق، وفي نفس المعجم: الفحيح والدم والصيد: الدم الجرح، نقض الوضوء، وإن علا، وانتفخ ولم يسيل، لا ينتقض الوضوء. ولو ألقى عليه الرمد، رماداً، أو مسحه بخرقه ثم، وثم إن كان بحال لو تركه يسيل، نقض الوضوء، وإلا فلا يراجع في هامش الهندية (٣٦/١).

## مسألة (٦٤)

ولو عضّ على شيء، أصابه دم ما بين أسنانه<sup>(١)</sup>، أو أصاب الخلال [إن كان]<sup>(٢)</sup> بحيث لو ترك لا يسيل، لا ينتقص الوضوء لعدم السيال. ألا ترى إلى ما ذكر في "الأصل"<sup>(٣)</sup>: أنه لو مسح قبل أن يسيل<sup>(٤)</sup> إن كان بحيث<sup>(٥)</sup> لو ترك سال. انتقص لوجود السيال، وإن كان بحيث لو ترك لا يسيل<sup>(٦)</sup> لا ينتقص لانعدامه، إلا أنه نماء، يجمع ذلك إذا كان في مجلس واحد؛ لأن للمجلس أثر في جمع الأشياء المتفرقة<sup>(٧)</sup>.

ولذا ذكر فيه<sup>(٨)</sup>: أنه إذا بزق وخرج معه دم، إن كان الدم مغلوباً، لا ينتقص الوضوء؛ لأنه ما سال نفسه، بل سيله البزاق، بخلاف ما إذا كان غالباً؛ لأنه يسيل<sup>(٩)</sup> بقوة نفسه، وبخلاف ما إذا كان على السواء؛ لأنه يجعل كأنه سال<sup>(١٠)</sup> بقوة نفسه احتياطاً [واستحساناً]<sup>(١١)</sup>.

(١) في ط: ما بين أسنانه وفي دأ، دب: نماء مكان من.

(٢) في دب: وأصاب الخلال بالعطف، والزيادة من دأ، دب.

(٣) نص الأصل لمحمد بن الحسن كما يلي: قلت: رأيت رجلاً به حرج وكره. فحرج منه دم قليل، فمسحه ثم حرج منه أيضاً، فمسح، وذلك كله قبل أن يسيل؟ قال: إن كان الدم لو ترك ما مسح منه سال، أعاد الوضوء، إن كان لو ترك لم يسيل، لم ينتقص وضوءه.

يراجع الأصل في باب الوضوء والغسل من الجنابة (ص ٥٥ أ) محطوط بدار الكتب برقم ٢٠٠ ق) فقه حنفى)

(٤) ما بين القوسين ساقط من ط، م.

(٥) قوله: "بحث" ساقط من صلب دأ، واستدركه في الهامش

(٦) في معظم النسخ: "لو تركه لا يسيل وقوله: لا يسيل ساقط من صلب دأ، واستدركه في الهامش، المثبت من ط.

(٧) في دب: "لأن المجلس أثر في جميع الأتياء المتفرقة" مكان المثبت، الصواب ما ثبت.

(٨) في معظم النسخ: "وكذا ذكر فيه"، المثبت من د.

(٩) كلمة "يسيل" ساقطة من دب، وفي ط: سال مكان يسيل

(١٠) في ذ: كأنه سائل.

(١١) الزيادة: من دأ، دب، ط، م، إلا أن في ط: بدون العطف

قال محمد في "الأصل" (ص ٥٥ أ) في العنوان السابق: قلت: رأيت رجلاً بزق. فزى في رقه

## فصل فى القهقهة

## مسألة (٦٥)

زاج : القهقهة فى كل صلاة<sup>(١)</sup> ذات أركان توجب انتقاض الطهارة والصلاة .  
وفى سجدة التلاوة وصلاة الجنائزة توجب انتقاضها<sup>(٢)</sup> ، ولا توجب انتقاض  
الطهارة<sup>(٣)</sup> وهى معروفة ؛ لا فرق بين الفرض وغيره ، كالنفل وصلاة العبد ونحوه  
لإطلاق الحديث ، وهو قول النبى ﷺ : « يُعاد الوضوء من سبع<sup>(٤)</sup> » ، وذكره

الصفرة ، هل يقضى ذلك وضوء ؟ قال : لا ، قلت : فإن كان الدم هو الغالب ؟ قال : قد ينقض  
وضوءه ، قلت : فإن كان الدم والبزاق سواء ، لا يغلب أحدهما صاحبه ؟ قال : أحب إلى أن يعد  
الوضوء ، ويأخذ فى ذلك بالثقة .

(١) فى ط ، م : القهقهة فى صلاة بدون كل .

(٢) فى م : انتقاضهما ، وهو تصحيف .

(٣) فى ط ، م : ولا يوجب انتقاض الوضوء .

(٤) فى ط ، م : قوله عليه السلام

(٥) الحديث رواه البيهقى فى الخلافات ، الحديث بالكامل : قال رسول الله ﷺ : « يعاد الوضوء من  
سبع : من أقطار السؤل ، والدم السائل ، والقيح ، ومن دسيسة تملأ الفم ويوم المصطجع وقهقهة  
الرجل فى الصلاة وحروج لدم » ، هكذا ذكره الفقيه المحدث على القارى الهروى فى فتح  
العباية شرح كتاب القاية (ص ٦٢) فى كتاب الطهارة . (ط حطب)  
وفى الباب أحاديث أخرى من وجوه متعددة ؛ قال الزيلعى : فيه أحاديث مرسلة وأحاديث  
مرسلة ، أما المسندة : فرويت من حديث أبى موسى الأشعرى وأبى هريرة وعبد الله بن عمر  
من مالك وجابر بن عبد الله وعمران بن الحصين وأبى المليح .  
تنظر هذه الروايات فى نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعى (٤٧/١-٥٤) ومعه لأبى محمد  
تخريج الزيلعى فى هامش الزيلعى .

قام الزيلعى رحمه الله مشكوراً بتخريج هذه الأحاديث وبيان درجتها عند أهل الحديث ، كما هو  
المحشى رحمه الله ببيان مصادر هذه الروايات - فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خيراً -  
يظهر ما رواه الدارقطنى فى سننه فى باب أحاديث القهقهة فى الصلاة (١/١٦١) ١٥  
شركة الطباعة الفنية المتحدة .

الحاصل : أن مسألة القهقهة هى من إحدى المسائل التى لم يرد فيها أصحاب حجة ، فحكموا  
بالاستحسان ، وتركوا فيها القياس ، حيث قالوا : إن قهقهة السالغ فى دخل صلاة رات يترك  
وسجود ، عمداً كان أو سهواً ، ناقض للوضوء والصلاة معاً ، رحرأ ليس حدثاً

## مسألة (٦٦)

ثم صفة القهقهة<sup>(١)</sup> : أن تسمع لضحكك صوت سواء بدت أسنانه<sup>(٢)</sup> أو لم تبد<sup>(٣)</sup> . قال رضى الله عنه : وقد قرأنا على شيخنا الإمام، منهاج الشريعة رحمه الله<sup>(٤)</sup> أن القهقهة : ما يكون مسموعاً<sup>(٥)</sup> له ولجيرانه، والضحك : ما يكون<sup>(٦)</sup> مسموعاً له، والتبسم : لا يكون مسموعاً ؛ وحكم القهقهة ما مر، وحكم

وسجود، عمداً كان أو سهواً، ناقض للوضوء والصلاة معاً، وحراليس حدثاً . وقال الإمام مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم جميعاً : إن القهقهة لا تنقض الوضوء لا في داخل الصلاة ولا في خارجها ؛ لأنها ليست حدثاً حقيقةً، ولا سبب وجود حدث، ولأنها لو نفقت في الصلاة كما قاله الحنفية، لقصت في خارجها أيضاً، وفي صلاة الحارة وسجدة التلاوة كساقى الواقض - انتهى - .

يظهر تفصيل الخلاف في هذه المسألة في كتب المذهب، فكلما الطرفين أثبتوا وجهه نظرهم بالأدلة العقلية والعقلية، وفيها الكفاية .

يرجع في الأصل لمحمد بن الحسن باب الوضوء والغسل من الجنابة (ص ٥ أ) مخطوط، والمسوط للسرخسي باب الوضوء والغسل (٧٧/١)، وقاضي حان في فصل فيما يقص الوضوء في هامش الهندية (٣٨/١) والهداية لمؤلف فصل في بواقض الوضوء (٦/١) ط الحيرية، ويدائع الصنائع للكاساني كتاب الطهارة في مطلب القهقهة في الصلاة (١٣٢)، وحاشية رد المحتار على الدر المختار لابن العابد (١٠٢/١، ١٠٣) ط. الأميرية، و مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر مع رد المستقى شرح المتلفي في المعاني الناقصة له (٢٠/١) ومختصر المزني في هامش الأم في آخر باب الاستطابة ط: الدار المصرية، و المفسر لاس قدامة مع التشرح الكبير باب ما يقص الطهارة (١٦٩/١) ط دار الكتاب العربي - بيروت، وفتح باب العناية شرح كتاب القاية للهروي كتاب الطهارة (ص ٧٥) ط حلب .

(١) في ز : "ثم صفة" مكان المثبت .

(٢) في ز : "سنانه" الصواب ما أثبتناه ؛ لأن السن واحدة الأسنان، وجمع الأسنان أسنة ينظر مختار الصحاح (ص ٣١٧) والمعجم الوسيط (٤٥٨/١) .

(٣) في ط و م : "أولم يد" .

(٤) في ط و م : "وقد قرأنا على شيخنا الإمام مباح الدين مكان المشيت . هو محمد بن محمد بن الحسن مباح الشريعة أستاذ المؤلف - صاحب الهداية - مر ذكره في منابع النزاع في القسم الدراسي .

(٥) في ط و م : "أن القهقهة الذي ما يكون مسموعاً"

(٦) قوله : "ما يكون" ساقط من د ب .

الضحك: أن يفسد الصلاة دون الطهارة<sup>(١)</sup>، والتبسم لا يفسد الصلاة، ولا يفسد الوضوء<sup>(٢)</sup>؛ لحديث جابر،<sup>(٣)</sup> أنه عليه السلام<sup>(٤)</sup> كان يتبسم في الصلاة<sup>(٥)</sup>، ولا يبرأ بين أن تكون الفقهية ساهياً أو عامداً<sup>(٦)</sup> لإطلاق النصوص<sup>(٧)</sup>.

### مسألة (٦٧)

ولو نام في صلاته وضحك قهقهة<sup>(٨)</sup>، لا ينقض وضوءه<sup>(٩)</sup>، ذكره [المصنف]

(١) لما روى عن جابر: "أنه سئل عن الرجل يضحك في الصلاة، فقال: يعيد الصلاة، ولا يبرأ الوضوء"، وفي رواية عنه عن النبي ﷺ قال: "الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء"، أخرجهما الدارقطني (١٧٢/١-١٧٣) في "باب المبهمة في الصلاة وعللها"، رقم الحديث (٥٠). (٥٨) الحديث رقم (٥٠)، أخرجه الدارقطني عن أبي شبة عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ. وتكلم العلماء في أبي شبة، قال أحمد: مكر الحديث، ويزيد أيضاً، فـ فيه ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

قال البيهقي: روى هذا أبو شبة، فرفعه، وهو ضعيف، والصحيح موقوف. (نصب الرتبة للزيلعي ٥٣/١)

وحديث الضحك في الصلاة غير ناقص للوضوء أخرجه الدارقطني من طرق كثيرة من حديث جابر رضي الله عنه، وفي رواية أخرى عن ابن مسعود قال: إذا ضحك أحدكم في الصلاة، فعليه إعادة الصلاة. (الدارقطني، الباب السابق رقم ٦٢)

(٢) في معظم النسخ: "لا ينقص الطهارة"، ولا يفسد الصلاة، المثبت من ط ٥.

(٣) في خأ، خب، دأ، دب، ز: "لحديث جابر بن عبد الله".

(٤) قوله: أنه عليه السلام ساقط من دب، وفي خأ، خب، ز: أنه ﷺ.

(٥) الحديث أخرجه الدارقطني في "باب أحاديث الفقهية في الصلاة وعللها" (١٧٥/١) رقم الحديث (٦٦) عن الوائز بن نافع العقيلي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر: "أن رسول الله ﷺ كان يصلي بأصحابه صلاة العصر، فتبسم في الصلاة، فلما انصرف، قيل له: يا رسول الله! تبسم وأنت تصلي، قال: فقال: إنه مرّ بي ميكائيل عليه السلام، وعلى حاحه غار، فصعد إلى فتسمت إليه وهو راحع من طلب القوم؛ الحديث أخرجه الطبراني في معجمه، وأبو يعلى الموصلي في مستدركه، وابن حبان في كتاب الصغفاء، وقال ابن حبان: إنه كثير الوهم، فيعبر الاحتجاج به، وقال الزيلعي: والوائز بن نافع ضعيف جداً. (نصب الرتبة ٥٤/١)

(٦) في ز: عامداً أو ناسياً بالتقديم والتأخير.

(٧) الحديث مرّ تخريجه في مسألة (٦٤).

(٨) في خب، دأ، دب، ز: "قَهْقَهه مكان وضحك قَهْقَهه".



الشهيد<sup>(١٠)</sup> حسام الدين [رحمه الله]<sup>(١١)</sup> في باب النوافل<sup>(١٢)</sup>؛ لأن الفقهية إنما جعلت حدثاً حكماً بشرط أن يكون جنائية، وفعل النائم لا يوصف بكونه جنائية، بخلاف السهو لأنه جنائية، فصحت المؤاخذه عليه<sup>(١٣)</sup>، ولا يغلب وجوده الفقهية ساهياً في الصلاة؛ لأن حالة [الصلاة]<sup>(١٤)</sup> مذكورة، فلا يكون معذوراً<sup>(١٥)</sup>.

## مسألة (٦٨)

[ولو قهقه الصبي في صلاته، ذكر في النوادر: أنه لا يفسد الوضوء]<sup>(١٦)</sup>، ونفسد الفقهية طهارة الوضوء، وكذا طهارة التيمم<sup>(١٧)</sup>؛ لأنه<sup>(١٨)</sup> في معناه، ولا نفسد طهارة<sup>(١٩)</sup> الغسل [أى لا توجب الاغتسال]<sup>(٢٠)</sup> لأن النص ورد في الوضوء<sup>(٢١)</sup>.

## مسألة (٦٩)

ولو ضحك فقهية في صلاة فريضة، يومئ فيها بعذر، فعليه الوضوء<sup>(٢٢)</sup>؛

(٩) في حاء، خب، دأ، دب، ز: الوضوء.

(١) الزيادة: من ط، م.

(٢) اريادة لم تذكر في ز.

(٣) في معظم النسخ: في باب النوافل وفي ز: في كتاب النوافل، المنت من ط.

(٤) في ط وم: يصح المؤاخذه عيباً.

(٥) الزيادة: من ط وم.

(٦) تنظر المصادر السابقة.

(٧) ما بين المعكفتين: مزيد من ط، م.

(٨) في ز: التيمم وهو تصحيف.

(٩) قوله: "لأنه" ساقط من ز.

(١٠) كلمة طهارة ساقطة من ط، م.

(١١) ما بين القوسين: ساقط من من ط، م.

(١٢) تنظر المصادر السابقة.

(١٣) في ط وم عليه الوضوء.

لأنها صلاة ذات ركوع وسجود، لأن الإيماء قام<sup>(١)</sup> مقام الركوع والسجود. وكذلك<sup>(٢)</sup> إذا ضحك فقهه في صلاة التطوع راكباً خارج المصر، لما قلنا، وإن كان في المصر، أو في القرية، فلا وضوء عليه؛ لأن الصلاة لا تنعقد<sup>(٣)</sup>، وعند أبي يوسف رحمه الله<sup>(٤)</sup> : عليه الوضوء، لأنه قد صحت عقده<sup>(٥)</sup> على ما عرف<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٧٠)

ولو افتتح صلاة التطوع خارج المصر<sup>(٧)</sup> راكباً، ثم دخل المصر، ثم قهق. لا وضوء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله [عليه]<sup>(٨)</sup>، [لأن الشروع لم يصح]<sup>(٩)</sup>، وعند أبي يوسف : عليه<sup>(١٠)</sup> الوضوء؛ اعتباراً بالانتهاء بالابتداء<sup>(١١)</sup>. قال رضى الله عنه<sup>(١٢)</sup> [قد]<sup>(١٣)</sup> ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله<sup>(١٤)</sup> في إتمام هذه الصلاة اختلاف

(١) في ط وم : قائم مكان قام

(٢) في ط وم : وكذا مكان وكذلك .

(٣) في ط وم : ينعقد ، وهو خطأ .

(٤) قوله : رحمه الله لا يوجد في ط ، م .

(٥) في معظم النسخ : عنده ، المثبت من ط ، م .

(٦) تنظر المصادر السابقة

(٧) قوله : خارج المصر ساقط من ح ، أ ، خ ، ب ، د ، أ

(٨) قوله : رحمه الله ساقط من ط ، م ، والزيادة من د ، أ ، ب .

(٩) الزيادة : من ط .

(١٠) قوله : عليه ساقط من ح ، أ ، خ ، ب ، ومن صلب د ، أ : واستدركه في هامش د ، أ .

(١١) في ط ، م : بالقديم والتأخير .

(١٢) في ز : رحمه الله

(١٣) الزيادة : من ح ، أ ، خ ، ب ، د ، أ ، ب

(١٤) قوله : رحمه الله ساقط من ط ، م

هو محمد بن أحمد بن أبي سهل ، أبو بكر شمس الأئمة السرخسي صاحب كتاب سمر المتوفى في حدود ٥٠٠ وقيل : في حدود ٤٩٠ هـ ، مهمام لفقهاء ص ١١٧ - ١١٨ محضرة (المرقاة الوفية في طقات الحنفية للإمام مجد الدين المبرور رانادي ص ٣٦)

المشايخ، نذكرها<sup>(١)</sup> في باب النوافل.

### مسألة (٧١)

ولو صلى راكباً في المصر ركعة تطوعاً، ثم خرج من المصر يريد السفر، فضحك قهقهة<sup>(٢)</sup> خارج المصر، لا وضوء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله [عليه]<sup>(٣)</sup>؛ لأن الشروع لم يصح، وعند أبي يوسف: عليه الوضوء<sup>(٤)</sup> لصحة الشروع، ولو كان منزهماً من العدو راكباً، كان له أن يصلي المكتوبة، وافقاً كان أو سائراً<sup>(٥)</sup>، أو تعدو به دابته<sup>(٦)</sup> يومئذ على القنلة [كان أو على غير القنلة]<sup>(٧)</sup>، ولو فقهه فيها، عليه الوضوء؛ لأن الشروع قد صح، لأن هذه الأركان تسقط بالأعذار.

### مسألة (٧٢)

وإن ضحك الإمام قهقهة، أو أحدث<sup>(٨)</sup> متعمداً، ثم ضحك المأموم [لا وضوء عليه، وهي مسألة الأصل<sup>(٩)</sup>، ولو تكلم الإمام متعمداً، ثم ضحك المأموم]<sup>(١٠)</sup>،

(١) في معظم النسخ: "نذكرها"، المثبت من ط و م.

(٢) في معظم النسخ: "فهقه" مكان "فضحك قهقهة"، المثبت من ط و م.

(٣) لزيادة من دأ، دب، ولا يوجد قوله: "رحمه الله عليه" في ط.

(٤) كلمة الوضوء ساقطة من ز.

(٥) في ط: "أو سائر"، وفي دب وز: "أو كان يسير"، وفي حأ، خب، دأ: "وإن كان سائراً".

(٦) في ط، م: "يعدو به دابته".

(٧) ما بين القوسين: ساقط من دب، وفي ط، م: "كان أو غير على القنلة" مكان المثلث.

(٨) في دب: "وأحدث" بالعطف.

(٩) ذكر محمد بن الحسن هذه المسألة في "الأصل" (ص ١٣-أ) في "باب الحدث في الصلاة وما يقطعها"، وهذا نصه كما ورد في الأصل: "قلت: رأيت رجلاً صلى بفرم، فمعد في الرابعة قدر التشهد، ثم ضحك حتى قهقه؟ قال - رحمه الله -: "صلاته وصلاة من خلفه صالحة، وليس الإمام أن يعيد الوضوء لصلاة أخرى، ولا وضوء على القوم، قلت: من ضحك القوم حتى قهقهوا بعد ما فقه الإمام؟ قال - رحمه الله -: ليس عليهم وضوء لصلاة أخرى، وأما الإمام فعليه الوضوء، قلت: لم؟ قال: لأن الإمام حين فقهه، فقد قطع الصلاة، وهؤلاء ضحكوا وبسوا في الوضوء".

اختلفت الرواية عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup> -رحمة الله عليه- فيه<sup>(٢)</sup>، والصحيح أن المأموم إذا ضحك بعد سلام الإمام، أو تكلم<sup>(٣)</sup> متعمداً، عليه الوضوء<sup>(٤)</sup>.

#### مسألة (٧٣)

ولو ضحك بعد ضحك الإمام<sup>(٥)</sup>، أو أحدث متعمداً، لا وضوء عليه، إن السلام متمم، والكلام في معناه، فجاز أن تبقى التحريم في حق المقتدى بعد سلام الإمام وكلامه، أما القهقهة والحدث قاطع<sup>(٦)</sup>، فلا تبقى بعده التحريم في حق المقتدى<sup>(٧)</sup>.

#### مسألة (٧٤)

وإن ضحك الإمام<sup>(٨)</sup> بعد الفراغ من التشهد قبل السلام، لم يكن عي المأموم أن يسلم [وكذا إذا أحدث<sup>(٩)</sup> الإمام متعمداً، ولو سلم الإمام، أو تكنه

الصلاة، قلت: وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمداً بعد ما قعد قدر التشهد؟ قال: نعم، بوضوء لصلاة أخرى، ولا وضوء على القوم، قلت: أرايت إن أحدث الإمام غير متعمداً قدر صلاته تامة؟ لأنه قد قعد قدر التشهد.

(١٠) ما بين الفرسين ساقط من ط، م.

(١) في دأ، خأ، حب، ز: اختلفت الرواية عن أبي حنيفة، وفي دأ، ودب: عند مكر عن

(٢) قوله: رحمه الله فيه ساقط من ط، م.

(٣) في دب: وتكلم بالعطف، وفي ط، م: أو كلامه وهو سهو.

(٤) تنظر المصادر السابقة.

(٥) في ط، م: بعد ما ضحك الإمام، وكلمة الإمام ساقطة من دب.

(٦) في دب: قاطعاً، وهو خطأ.

(٧) في معظم النسخ: في حق المأموم، المثبت من ط، م. نهر المصادر السابقة.

(٨) كلمة الإمام ساقطة من دب.

(٩) تصحيح الأرقام عند الترتيب.

(١٠) في معظم النسخ: لو أحدث، المثبت من ط، م.

(١١) في معظم النسخ: ولو سلم، أو تكلم الإمام، والمثبت من ط، م.

على المأمون أن يسلم<sup>(١)</sup>، هو المروى عن أبي حنيفة رحمه الله [عليه] .  
والفرق ما مرّ، ولو قعد المأموم مقدار التشهد، ثم سلم قبل أن يسلم الإمام، ثم  
قهقه، لا وضوء عليه؛ لأن صلاته قد تمت، فحصلت القهقهة خارج الصلاة، فلا  
وضوء عليه<sup>(٢)</sup>.

### فصل في الجرح السائل<sup>(٣)</sup>

#### مسألة (٧٥)

ن<sup>(٤)</sup>: رجل رعف، أو سال عن جرحه الدم، ينتظر إلى آخر الوقت، فإن لم  
ينقطع الدم، توضأ وصلى قبل خروج الوقت، فإن توضأ وصلى، ثم خرج  
الوقت، ودخل وقت صلاة أخرى، وانقطع الدم، توضأ وأعاد الصلاة، وإن لم  
ينقطع [في<sup>(٥)</sup>] وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت، جازت صلاته؛ لأن الدم إذا  
كان سائلاً مقدار وقت صلاة كامل<sup>(٦)</sup>، صار بمنزلة المستحاضة، وإن كان أقل من  
ذلك لم يصير بمنزلة المستحاضة، اعتباراً للثبوت بالسقوط، فإن المستحاضة إذا  
انقطع دمها مقدار وقت صلاة كامل<sup>(٧)</sup>، يخرج من أن تكون مستحاضة، وإن كان  
أقل من ذلك لا يخرج، فكذا في الثبوت<sup>(٨)</sup>.

(١) ما بين القوسين ساقط من صلب دب، واستدركها في الهامش.

(٢) الزيادة: من م.

(٣) ورد في ز بعد قوله: فلا وضوء عليه والله تعالى أعلم، نظير المصادر السابقة.

(٤) في دب: الجراح.

(٥) في ط: "ج"، وهو خطأ.

(٦) الزيادة: من النوازل.

(٧) في خأ، خب، دأ، دب: "كاملة".

(٨) في خأ، خب، دأ، دب: "وقت صلاة كاملة".

(٩) قال النقيب أبو الليث في النوازل (ص ٥ ب) في باب الطهارة: ومثل أبو حمزة عن رجل  
رعف، أو سال عن جرحه الدم، ولا ينقطع الدم؟ توضأ وصلى قبل خروج الوقت، وإن كان دم  
سائلاً في حال وضوءه، فإذا توضأ وصلى أعيده الصلاة؟ فإن خرج الوقت، ودخل وقت صلاة  
أخرى، وانقطع الدم، يسمى له أن يتوضأ ويعيد الصلاة، فإن لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية

## مسألة (٧٦)

وإذا<sup>(١)</sup> كان به جرح قد شدّ عليه خرقه ، فأصابه الدم<sup>(٢)</sup> أكثر من قدر الدرهم [أو أصاب ثوبه<sup>(٣)</sup> أكثر من قدر الدرهم]<sup>(٤)</sup> ، فتوضأ وصلى ، ولم يغسل الدم الذي جرى على الخرقه ، أو على الثوب<sup>(٥)</sup> ، إن كان بحال لو غسله يتجنّس<sup>(٦)</sup> ثانياً قبل الفراغ من الصلاة ، جاز أن لا يغسله ؛ لأنه لا يمكنه التحرز [عنه]<sup>(٧)</sup> ، وإلا فلا ، هو المختار<sup>(٨)</sup> .

حتى خرج الوقت ، جازت صلاته ؛ لأن الدم إذا كان سائلاً مقدار وقت صلاة كاملة صار بمنزلة المستحاضة ، وإن كان أقل من ذلك ، لا يكون حكمه حكم المستحاضة .  
نظر هذه في الجامع الكبير للإمام محمد في باب الصلاة (ص ٩ ، ١٠) .

(١) في خاء ، خرب ، دأ : " وإن "

(٢) كلمة " الدم " ساقطة من خاء ، خرب ، دأ ، ط ، م

(٣) في ط و م : " بينه مكان الثوب " .

(٤) في ز : " قدر الدرهم " مكان " أكثر من قدر الدرهم " ، وما بين القوسين ساقط من دب .

(٥) في ط : " الدن " مكان " لثوب " .

(٦) في حاء ، خرب ، دأ : " تنجّس " .

(٧) الزيادة : من ط ، م .

(٨) روى هذه المسألة عن محمد بن الحسن الشيباني في " الأصل " ، وهذا نصه كما ورد في الأصل : " قلت : رأيت رجلاً به جرح سائلاً يقطع ، كيف يتوضأ ويصلى ؟ قال : يتوضأ لو قتل كل صلاة ويصلى ، قلت : فإن صلى الظهر ، هل يصلى ما بينه وبين العصر من التطوع ، أو فريضة قد نسيها ، أو صلاة قد جعلها الله على نفسه ؟ قال : نعم ، تصلى ما بينه وبين العصر ما شاء ما لم يحدث ، قلت : وتأمره أن يشد الخرح ويربطه ، قال : نعم ، قلت : فإن شد وربطه ، ثم سال الدم حتى تغد الرماط ؟ قال : لا ينقض ذلك وضوءه حتى يحىء وقت صلاة أخرى .

قلت : فإن كان أصاب ثوبه من ذلك الدم ؟ قال : يغسله ويصلى فيه ، قلت : فإن لم يغسله وصلى فيه ؟ قال : إن كان أكثر من قدر الدرهم ، غسله وأعاد الصلاة ، وإن كان أقل من قدر الدرهم لم يعد الصلاة ، ولكن أفضل ذلك " أن يغسل ذلك الدم من ثوبه " ، قلت : رأيت إن توضأ وربطه وشده ، ثم سال الدم ، وسال من مكان آخر ؟ قال : هذا ينقض وضوءه ، ولا ينقض ذلك الجرح ، قلت : لم جعلت عليه إذا توضأ أن يصلى ما بينه وبين وقت صلاة أخرى بذلك الوضوء ؟ قال : هذا عدى بمنزلة المستحاضة ، وقد جاء في المستحاضة أثر أنها تتوضأ لو قتل كل صلاة .

يراجع " الأصل " في باب الوضوء والغسل من الخناثة (ص ٥ ب) مخطوط ، محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠١ ق ، فقه حنفى)

الحديث الذي أشار إليه محمد في " الأصل " حديث عائشة رضى الله عنها ، أنها قالت : جاءت

## مسألة (٧٧)

ب<sup>(١)</sup>: صاحب الجرح السائل إذا منع الجرح السائل عن السيالان<sup>(٢)</sup> بعلاج، يخرج من أن يكون<sup>(٣)</sup> صاحب جرح سائل، فرق بين هذا وبين الحائض، فإنها إذا احتشت ومنعت الدم من الدروب<sup>(٤)</sup>، لا يخرج من أن تكون حائضاً<sup>(٥)</sup>. والفرق: أن القياس أن يخرج من أن تكون حائضاً؛ لانعدام الحيض حقيقة، كما يخرج هو من أن يكون صاحب الجرح السائل، إلا أن الشرع اعتبر دم الحيض كالحارج<sup>(٦)</sup>، حيث جلعها حائضاً مع الأمر بالحبس، ولم يعتبر في حق صاحب الجرح السائل<sup>(٧)</sup>، هكذا المقتصد<sup>(٨)</sup> لا يكون صاحب الجرح السائل<sup>(٩)</sup>. قال رضي الله عنه<sup>(١٠)</sup>: هكذا سمعت الشيخ الإمام نجم الدين عمر ابن [محمد]<sup>(١١)</sup> النسفي رحمة الله [عليه]<sup>(١٢)</sup> يقول: في المقتصد، وهو مذكور في

فاضة ست أى حبش أقبلت إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إنى امرأة أستحاض فلا أطهر. أفادع الصلاة؟ فقال: لا، إنما ذلك عرق، وليس بحيض، فإذا أقبلت حضتك فدعى الصلاة، وإذا أدبرت، فاعسلى عنك الدم، ثم صلى<sup>(١٣)</sup> الحديث متفق عليه. ينظر في "مشكاة المصابيح" (٥٢/١) ط: الهند.

(١) العلامة ساقطة من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٢) فى ز. من السيالان.

(٣) فى ط، م: "يخرج من عن أن يكون" بزيادة "عن".

(٤) فى معظم النسخ: "فإنها إذا حسست الدم عن الدروب" وفى دب: "أحبست"، المثبت من ط، م، إلا أن فيهما: "عن الدروب" مكن "عن الدروب" الدربة: عادة، وقد درب بالشيء اعتاده مختار الصحاح (ص ٢٠١).

(٥) فى خب، ز: "لا يخرج من أن تكون حائضاً لانعدام الحيض".

(٦) فى ط، م: اعتبر دم الحيض كالحيض.

(٧) كلمة "السائل" ساقطة من صلب دأ، واستدركها فى الهامش

(٨) انفص: قطع العرق، وبابه ضرب، ويقال: فصد المريض أى أخرج مقداراً من دم وريده بقصد العلاج مختار الصحاح: (ص ٥٠٤) والمعجم الوسيط (٢/٦٩٧)

(٩) فى دب: "يكون صاحب الجرح السائل"، وهو خطأ

(١٠) فى دأ: "رحمه الله"، وفى ز: لا يوحى شيء من هذا.

(١١) الزيادة: من ط

المتقى<sup>(١)</sup>.

## مسألة (٧٨)

زأج: ولو كان به دماميل<sup>(٢)</sup> أو حدرى<sup>(٣)</sup>، فتوضأ وبعضها سائل، ثم سال  
الذى لم يكن سائلا، انتقض وضوءه؛ لأن هذا حدث جديد، فصار كالمخبرين<sup>(٤)</sup>.  
ولو كان الكل سائلا، فانقطع البعض، فالعذر باقٍ اعتباراً للانتهاء بالابتداء<sup>(٥)</sup>، كما  
إذا سال من المخبرين، ثم انقطع إحداهما<sup>(٦)</sup>، ومسألة المخبرين مذكورة فى الأصل.

(١٢) الزيادة: من دأ، دب.

هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان، أبو حفص نجم الدين النفى، كان  
رحمه الله إماماً فاضلاً مفسراً ومحدثاً، أصولياً فقيهاً نحويّاً؛ كان أحد الأئمة المشهورين بالحفظ  
الوافر والقبول التام عن الخواص والعوام، توفى رحمه الله سنة ٥٣٧ هجرية، وكان من مواليد  
سنة ٤٦١ هجرية.

ترجمته فى الجواهر المضية (٢/٦٥٧) وتاج التراجم (ص ٤٧)، والفوائد البهية (ص ١٤٩، ١٥٠)  
طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده (ص ٩٢) وهدية العارفين (١/٧٨٣) ومحتاج السعادة  
(١/١٢٧، ١٢٨).

(١) كتاب المتقى للعالم الشهيد محمد بن محمد بن أحمد المروى البلخى الذى قتل شهيداً فى  
ربيع الآخر سنة ٣٤٤ هجرية، ومن مؤلفاته: كتاب المتقى، والكافى، والمختصر، كتاب المتقى  
والكافى أصلان من أصول المذهب بعد كتب محمد بن الحسن الشيبانى.

(٢) الدمل: واحد، جمع: دامل ودماميل: القروح، التهاب محدود فى الجلد والسيح التى  
تحته مصحوب بتقيح. مختار الصحاح: ص ٢١١، المعجم الوسيط: (١/٢٩٧).

(٣) فى دب: أو حدرى.

الجدرى: يضم الجيم وفتح الدال، قروح فى البدن تنقط عن الجلد بمنثلة ماء وقبحاً  
مختار الصحاح ص ٥٩ والمعجم الوسيط: (١/١٠).

(٤) المخر: ثقب الأنف، جمعه: مناحر، النخرة: مقدمة الأنف، وإحدى فتحيه، وهم  
نخرنان. المعجم الوسيط: (١/٩١٦).

(٥) فى دب: اعتسار الانتهاء وبدون بالابتداء.

(٦) فى معظم النسخ: "انقطع أحدهما" المثلث من ز.

لم أعثر على مسألة المخبرين فى الأصل. وفى فاضى حان: "رجل يسيل الدم من أحده  
منخريه، فتوضأ والدم سائل، ثم احتس الدم، وسال من المخر الآخر، نقص الوضوء، ولو كان  
به جدرى بعضها يسيل، وبعضها ليس سائلاً فتوضأ، فسال الدم الذى لم يكن سائلاً، نقص  
الوضوء، فإنها بمنزلة القروح لا بمنزلة جرح واحد  
تطر فتاوى قاضى حان فى هامش الهندية فصل فيما ينقض الوضوء (١/٣٧).



## باب الغسل وما لا يوجبه

مسألة (٧٩)

ن<sup>(١)</sup>: الغسل يوم الجمعة للصلاة حتى لو اغتسلت المرأة، أو المسافر، أو غيرهما، إن لم يصلوا بذلك الغسل لا يدركون<sup>(٢)</sup> الفضيلة؛ لأن الطهارة للصلاة<sup>(٣)</sup>.

(١) العلامة أن ساقطة من خرب، دب.

(٢) في معظم النسخ: "لم يدركوا"، مثبت من ط، م.  
لقله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ الآية، سورة المائدة: الآية٦، وقال عليه السلام: "لا تقبل صلاة بغير طهور" الحديث رواه الجماعة، أخرجه الترمذى (٥/١) في "باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور".

(٣) قال الفقيه أبو الليث في السوازل في "باب الطهارات" (ص ٢ ب): "وسئل الفقيه أبو جعفر (الهندواي المتوفى سنة ٣٦٢ هجرية) عن الغسل يوم الجمعة في أى وقت يستحب؟ قال في هذه المسألة اختلاف بين أبى يوسف والحسن بن زياد في قول أبى يوسف: الغسل للصلاة، وفي قول الحسن: الغسل لليوم، وإما يتبين الاختلاف فيمن اغتسل بعد طلوع الفجر، فإن صلى الجمعة بذلك الغسل، فإنه ينال فضل الغسل في قول أبى يوسف، وإن أحدث، ثم توضأ وصلى الجمعة لا ينال فضل الجمعة، وفي قول الحسن ينال فضل الجمعة في الوجهين".  
براجع الهدية للمؤلف في آخر فصل في الغسل (٧/١) وفتح القدير لابن الهمام في نفس المصل (٤٦/١)، والمسوط للسرخسي (٨٩/١، ٩٠) في أخبار الوضوء والغسل وندائع الصنائع للكاساني في فصل في بيان ما يستحب في يوم الجمعة وما يكره فيه (٢٧٠/١).  
وقال ابن عبد البر: "وقد أجمع العلماء على أن من اغتسل بعد صلاة الجمعة الغسل، فليس بمقتضى السنة ولا للجمعة، ولا فاعل لما أمر به، فدل ذلك على أن الغسل للجمعة وشهودها لا لليوم"، وقال أيضاً: "وذهب الشافعى وأبو حنيفة إلى أن من اغتسل للجمعة بعد الفجر أحزاه من غسله، وهو قول الحسن البصرى والنخعى، وبه قال: أحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والطبراني، وهو قول ابن وهب صاحب مالك".

راجع الاستذكار في "باب العمل في غسل الجمعة".  
وقال مالك: "من اغتسل يوم الجمعة أول نهاره وهو يريد بذلك غسل الجمعة، فإن ذلك الغسل لا يجزى عنه حتى يغسل لرواحه، وذلك أن رسول الله ﷺ قال في حديث ابن عمر: "إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل"، قال أيضاً: "ومن اغتسل يوم الجمعة معجلاً أو مؤخراً، وهو يوى بذلك غسل الجمعة، فأصابه ما ينقض وضوءه، فليس عليه إلا الوضوء، وغسله ذلك محزى عنه".

## مسألة (٨٠)

رجل اغتسل من الجنابة، وبين أسنانه طعام، فلم يصل<sup>(١)</sup> الماء تحته، جاز؛ لأن ما بين أسنانه<sup>(٢)</sup> رطب، والماء شيء<sup>(٣)</sup> لطيف، يصل<sup>(٤)</sup> إلى كل موضع غالب، قال رضى الله عنه<sup>(٥)</sup>: ذكر [الشيخ الإمام]<sup>(٦)</sup> الصدر الشهيد حسام الدين<sup>(٧)</sup> [رحمه] في موضع آخر<sup>(٨)</sup> في غير هذا الكتاب<sup>(٩)</sup>: إذا كان في أسنانه كوات يفي فيها الطعام<sup>(١٠)</sup>، فاغتسل<sup>(١١)</sup>، لا يجزيه ما لم يخرج<sup>(١٢)</sup>، ويجرى عليها الماء<sup>(١٣)</sup>، قال: ذكره<sup>(١٤)</sup> في واقعات الناطقى، وفي فتاوى الفضل<sup>(١٥)</sup>، والفقيه أبى

يراجع المطأ في باب العسل في غسل يوم الجمعة (٩٥/١) ومختصر المرنى في هامش الأ. في باب الغسل للجمعة (١٣٥/١).

- (١) في ط، م. فلم يصب الماء تحته وهو تصحيح.
- (٢) في ط، م وز: "لأن ما بين الأسنان".
- (٣) قوله: "الماء شيء" ساقط من ز، وفي مكانه فراغ.
- (٤) في معظم النسخ: "ويصل" بالعطف، المثبت من ط، م.
- (٥) في ز: قال رحمه الله.
- (٦) الزيادة: من ط، م، وفي ط: ذكره "بزيادة الضمير".
- (٧) قوله: حسام الدين ساقط من ط، م.
- (٨) الزيادة: من د، دب.
- (٩) قوله: "في موضع آخر" لم يذكر في ز.
- (١٠) في ط: "غير هذا الكتاب" بدون في.
- (١١) في ط وز: "يقي فيه الطعام".
- (١٢) في ط: "فاستفسل".
- (١٣) في معظم النسخ: "ما لم يخرج"، المثبت من ز.
- (١٤) في د، دب: "ويجى عليها الماء".
- (١٥) في ط: "ذكر" بدون ضمير.
- (١٦) في معظم النسخ: "في الواقعات للناطقى، وذكر في فتاوى الفضلى" إلا أن في د، دب الفصل مكان الفصل، المثبت من ط، م.

الليث<sup>(١)</sup> خلاف هذا، فيبقى الاحتياط في أن يفعل<sup>(٢)</sup>.

مسألة (٨١)

وإذا عجنّت المرأة<sup>(٣)</sup>، وبقي العجين<sup>(٤)</sup> بين أظفارها، فاغتسلت من الجنابة لم يجز؛ لأن العجين يمس<sup>(٥)</sup> غالباً، فإن الماء<sup>(٦)</sup> لا يصل تحته، ولو بقي الدرن<sup>(٧)</sup> بين أظفارها جاز؛ لأن الدرن تولد من هناك، فلا يكلف إيصال الماء تحته، ويستوى فيه المدني والقروي [هو الصحيح]<sup>(٨)</sup>.

- (١) في دب: "والفضل من الليث" وهو تصحيف.
  - (٢) في ط م: "فيمنى الاحتياط أن يفعل"، وهو تصحيف. أشار إلى هذا في الهندية في "باب الثاني في الغسل" (١٣/١).
  - (٣) في معظم النسخ "وإن عجنّت المرأة"، المثبت من ط م.
  - (٤) في ط م: "والعجين" بدون "بقي".
  - (٥) في ز: "فإن العجين يمس"، وفي ط: "ييس".
  - (٦) في معظم النسخ: "فالماء"، المثبت من ز.
  - (٧) الدرن: الوسخ، ويقال: درن الشوب، ودرنت يده بكذا. مختار الصحاح (ص ٢٠٤) والمعجم الوسيط (٢٨١/١).
  - (٨) الزيادة: من ط م.
- قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٤ أ)، وفي نفس العنوان: "وسئل نصير عن رجل اعتسل من الجنابة، وبين أسنانه طعام لم يصل الماء تحته؟ قال: أرجو أن لا بأس به، قال: وهذا عندي بمرة الوسخ الذي يكون في الأظافر لا يصل الماء تحته، وهو جائز؛ لأن هذا قليل، ألا ترى أن المحرم الجنب لو توسخ رأسه فاغتسل، فهو جائز، وقال أبو بكر: إذا اعتسل من الجنابة وبقي بين أسنانه شيء لم يصبه الماء، فإنه يجزيه، وإذا عجنّت المرأة، وبقي من العجين بين أظفارها، فلا تحوز الصلاة معه، وأما الدرن الذي يكون بين الأظافر إذا اغتسل الرجل والمرأة، حاز ذلك؛ لأن الدرن تولد من ذلك الموضع، فلا يكلف إيصال الماء تحته.
- قال الفقيه: وقد قال بعض الناس: إن كان الرجل قروباً جاز، وإن كان مدنياً لم يجز؛ لأن ما بين أظافر القروي يكون تراباً، فلا يمنع إيصال الماء تحته، وأما المدني فإن ما تحت أظفاره يكون دسومة، فيمنع إيصال الماء تحته"، أشار إلى هذا قاضي حان في "باب الوضوء والغسل" يراجع في هامش الهندية (٣٤/١) والفتاوى الهندية (١٣/١).

## مسألة (٨٢)

الجنب إذا تمضمض، وشربه، ولم يمجه<sup>(١)</sup>، وقد<sup>(٢)</sup> أصاب جميع فمه من ذلك الماء<sup>(٣)</sup>، جاز؛ لأن الجنبه تحولت إلى الماء<sup>(٤)</sup>، فظهر الفم<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٨٣)

رجل غير مختون يغتسل من الجنابة<sup>(٦)</sup>، لا يجب عليه أن يبلغ الماء<sup>(٧)</sup> داخرا

(١) مع الماء أو الشراب من فيه، ومع به مجباً: لفظه ورمى به، ويقال: كلام تمحه الأسدع. ونبات تمح الندى، كذا في مختار الصحاح (ص ٦١٥) في مادة "تمحج" والمعجم الوسيط (٢) (٨٦١).

(٢) كلمة "قد" ساقطة من خأ، خب، دأ.

(٣) كلمة "الماء" ساقطة من خأ، خب، دأ.

(٤) قوله: "إلى الماء" ساقط من خأ، خب. قال أصحابنا الحنفية: فرائض الغسل ثلاثة المضمضة، الاستنشاق، وغسل جميع البدن.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في التوازل في "باب الطهارات" (ص ٥ ب): سئل محمد بن مقتر الرازي (ت ٢٤٨) عن الجنب إذا تمضمض، وشربه ولم يمجه، وقد أصاب الماء جميع فمه من ذلك؟ قال: يجزيه عندنا، قال: وقد قال بعضهم: لا يجزيه حتى يمجه، ولا يؤخذ به، أنار لي هذا في "الفتاوى الهندية" في "الباب الثاني في الغسل" (١٣/١).

وقال السرخسي: "وإذا نسي المضمضة والاستنشاق في الجنابة حتى صلى لم يجزه، وهو عندنا، فإن المضمضة والاستنشاق فرضان في الجنابة، ستان في الوضوء.

وقال الشافعي رضي الله عنه: ستان فيهما، وقال أهل الحديث: فرضان فيهما، ومنهم من أوجب الاستنشاق دون المضمضة، واستدلوا بمراغبة رسول الله ﷺ عليهما في الوضوء، ثم ذكر رحمه الله أدلة الشافعي، وأدلة أصحابنا النقلية والعقلية.

يراجع السبوط في العنوان السابق (٦٢/١)، وبدائع المنافع في أول فصل في غسل (٣٤/١).

ومن الآثار التي تؤيد رأي أصحابنا حديث عائشة بنت عجرود عن أبي حنيفة عن ابن رند عن عائشة بنت عجرود في جنب نسي المضمضة والاستنشاق قالت: قال ابن عباس - بمصر ويستشق، ويعيد الصلاة، وفي رواية أخرى: "إذا كان من جنابة، أعاد المضمضة والاستنشاق، واستأنف الصلاة" وقال ابن عرفة: "إذا نسي المضمضة والاستنشاق إن كدر من جنابة، انصرف فمضمض واستشق، وأعاد الصلاة، أحرجهما الدارقطني في مسنده باب ما روى في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة (١١٥/١، ١١٦).

(٦) في ط، م: "اعسل من الجنابة"

الجلد؛ لأن ذلك كلفة له<sup>(١)</sup>، هو المختار<sup>(٢)</sup>، وهذه هي المسألة التي ترد<sup>(٣)</sup> إشكالا على ما ذكرنا من المسألة في باب الوضوء<sup>(٤)</sup>، وقد أورد [القاصي]<sup>(٥)</sup> الإمام المتسبب إلى إسبيجاب<sup>(٦)</sup> في شرح هاتين المسألتين كذلك، إن كانت ترد كل واحدة<sup>(٧)</sup> منهما إشكالا على الأخرى<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (٨٤)

ثمن ماء الاغتسال<sup>(٩)</sup> على الزوج؛ لأنه مؤنة الجماع، وكذا ماء وضوئها،

(٧) في دب: "أن يدخل الماء".

(١) في معظم النسخ: "خلقة"، والمثبت من ط.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة (ص ٣١ ب): سئل أبو بكر الإسكافي، المتوفى سنة ٣٣٤ هجرية عن رجل غير مختون يقتسل من الجنابة، كيف يصنع؟ قال: الواجب عليه أن يبلغ الماء داخل جلده، فإن لم يبلغ الماء داخل جلده لا يجزئه، وهو كالمضمضة والاستنشاق، ولو توضأ ولم يغسل داخل جلده جاز؛ لأنه ليس من مواضع الوضوء، وتلك السجاسة أقل من قدر الدرهم.

(٣) كلمة "ترد" ساقطة من دب.

(٤) في معظم النسخ: "ترد على ما ذكرنا من المسألة إشكالا في باب الوضوء"، المثبت من ز، إلا أن كلمة "المسألة" لم تذكر فيها.

يراجع هذه المسألة في "فصل ما يوجب الوضوء في علامة العين، وهي مسألة رجل أفلق"

(٥) الريادة: لم تذكر في "ز".

(٦) هو علي بن محمد بن إسماعيل المعروف بـ شيخ الإسلام السمرقندي الإسبيجاني، المتوفى سنة ٥٣٥ هجرية، أحد متبايعي صاحب الهداية، ترجمته في الفوائد البهية (ص ١٢٤) وناح التراجم (ص ٤٤، ٤٥).

(٧) في ط، م: "في شرحه هاتين المسألتين كذلك وإن كان يرد على كل واحدة قال المقب لبر الليث في المصدر السابق (ص ٩ ب) وفي نفس العنوان. سئل محمد بن سماعة عن الألف، إذا اغتسل من الجنابة ولم يغسل ما وراء الجبلدة من رأس ذكره؟ قال: يحريمه، ولا يجب عليه غسل ما كان داخل الجبلدة؛ لأنها خلقة، ألا ترى أن المرأة إذا اغتسلت ولم تنقش رأسها، أجزأها، أشار إلى هذا قاضي حان في فتاواه في "باب الوضوء والغسل في هاتين الهدية (٣٤/١).

(٨) في ط: للاغتسال.

(٩) في ط، م: وكذا ماء وضوء المرأة عليه.

غنية كانت أو فقيرة؛ لأنه لا بد لها منه، فصار كماء الشرب<sup>(١)</sup>.

#### مسألة (٨٥)

ع<sup>(٢)</sup>: ثلاثة نفر في السفر، أحدهم جنب، والآخر<sup>(٣)</sup> امرأة طهرت من حيضها، والآخر ميت، ومعهم من الماء مقدار<sup>(٤)</sup> ما يكفي لغسل واحد منهم<sup>(٥)</sup>، وإن كان الماء لأحدهم فهو أحق به، وإن كان الماء لهم، فلا ينبغي لأحد منهما<sup>(٦)</sup> أن يغتسل، لأن للميت فيه نصيباً، وينبغي [لهما]<sup>(٧)</sup> أن يصرفا نصيبهما إلى الميت<sup>(٨)</sup> ويتمما، وإن كان الماء مباحاً، فالجنب أحق به؛ لأن غسله فريضة، ويكون إماماً للمرأة، ويتمم الميت؛ لأن غسله سنة<sup>(٩)</sup>.

#### مسألة (٨٦)

زن ش<sup>(١٠)</sup>: مسلم جنب ومسلم ميت، وقد<sup>(١١)</sup> وجد من الماء ما يكفي

- (١) في ز: كالشرب مكان كماء الشرب.
- قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٠ أ) في "باب الطهارة": قال نصير بن بحر البلخي، المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية: "وليس على الزوج ماء وضوءها إذا كانت غنية، قال الفقيه عندي أن ماء الوضوء يجب على الزوج كما يجب عليه الماء لشربها؛ لأن هذا مما لا بد منه". وقال قاضي خان: "وعلى الرجل ثمن ماء الاغتسال والوضوء للمرأة؛ لأنهما من الخواتم الدائرة، فيكون بمنزلة المأكول والملبوس".
- يراجع فتاوى قاضي خان في "فصل فيما يوجب الغسل" في هامش الهندي: (١/ ٤٥).
- (٢) العلامة: "ع" ساقطة من خأ، خ ب، دأ، دب، زه، المثبت من ط، م.
- (٣) في معظم النسخ: "والأخرى"، المثبت من ط و "العبون".
- (٤) كلمة "مقدار" ساقطة من خأ، خ ب، دأ، دب.
- (٥) قوله: "منهم" ساقط من ط، م.
- (٦) في خأ، خ ب، دأ، دب: لواحد منهما.
- (٧) الزيادة: من خأ، خ ب، دأ، دب، ط، م.
- (٨) في خأ، خ ب، دأ: للميت.
- (٩) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث في عيون المسائل في "باب الصلاة" باختلاف قليل في نسخة (ص ٣١).
- يراجع شرح عيون المسائل للأسمدي في نفس العنوان (ص ١٢١).
- (١٠) العلامة: "زنش" ساقطة من ط، م.

لأحدهما<sup>(١)</sup>، يغتسل الجنب، ويتيمّم الميت [لأن الغسل من الجنابة ثبت بصريح القرآن<sup>(٢)</sup>، وغسل الميت ثبت بالسنة<sup>(٣)</sup> فهذا دونه<sup>(٤)</sup>] وهي مثل المسألة المتقدمة<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٨٧)

ب<sup>(٦)</sup>: ماء مباح بين جنب ومحدث، فالجنب أولى؛ لأن عند بعض الصحابة -وهو عمر وابن مسعود<sup>(٧)</sup> [رضى الله عنهما]<sup>(٨)</sup>- يقولان<sup>(٩)</sup>: لا يظهر الجنب بالتيمّم، فكان صرف الماء إليه [أولى]<sup>(١٠)</sup> وأقرب إلى الاحتياط<sup>(١١)</sup>.

(١١) كلمة قد ساقطة من ط، م.

(١) في خأ، خ ب: "أحدهما".

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿وَرَأَى كُتْمًا جَبًّا قَاطِرُونَ﴾ الآية، سورة المائدة: الآية ٦.

(٣) وهو ما رواه أحمد وغيره.

عن أبي بن كعب: "أن آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه، وكفنوه، وحنطوه، وحفروا له، وألحدوا، وصلّوا عليه، ثم دخلوا قبره، فوضعوه في قبره، ووضعوا عليه اللبن، ثم خرجوا من القبر، ثم حثوا عليه التراب، ثم قالوا: يا بني آدم! هذه ستكم".  
قال مجد الدين: الحديث رواه عبد الله بن أحمد في المسند وقال عليه السلام: "من عمل ميتاً فآدى فيه الأمانة الحديث محضراً، وأمر رسول الله ﷺ حين توفيت أمه أن يعملها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك، وأن يجعلن في الأخيرة كافوراً، كما ثبت أن أصحاب النبي ﷺ غسلوه وهو في ميمصه.

تنظر هذه الأحاديث في المنتقى لمجد الدين في "أبواب غسل الميت" (ص ٢٨٢)، والبحارى "باب غسل الميت ووضوؤه بالماء والسدر" ٢١٨/١، ومسلم: "باب غسل الميت" (١/٣٧٣).

(٤) ما بين المعكفتين ساقط من معظم النسخ، وما أثبتاه من ط، م.

(٥) قوله: "وهي مثل المسألة المتقدمة" ساقط من ط، م.

(٦) في ط، م: لعل الصواب، وفي معظم النسخ: لا توجد علامة في هذا المكان.

(٧) في ط، م: عمر بن مسعود، وهو تصحيف.

(٨) الزيادة: من دأ، دب، خأ، حب.

(٩) قوله: "يقولان" ساقط من معظم النسخ، والثبت من ز.

(١٠) الزيادة: من دب.

(١١) ذكر السرخسي في المبسوط وجه الخلاف بين أصحاب رسول الله ﷺ في تيمّم الحنب والمحدث.

## مسألة (٨٨)

س<sup>(١)</sup>: الغسل يوم الجمعة سنة<sup>(٢)</sup>، ويوم العيد كذلك، فإذا اجتمع<sup>(٣)</sup> هل

وهذا نصه: "والجنب والحائض والمحدث في التيمم سواء".

وهو قول علي وابن عباس رضي الله عنهما، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: لا يجوز التيمم للحائض والجنب، وروى أن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال لعمر رضي الله عنه: أم تذكر إذ كنت معك في الإبل، فأجبت فتعمكت في التراب، ثم سألت رسول الله ﷺ؟ فقال: أصرت حماراً، أما يكفيك ضربتان؟ فقال له عمر: أتق الله، فقال: إن شئت فلا أذكره أبداً، فقال عمر: إن شئت فاذكره، وإن شئت فلا تذكره، ولما ذكر لابن مسعود رضي الله عنه حديث عمار، فقال: لم ينع به عمر رضي الله عنه، وأصل الاختلاف في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَسْمَعْ الْنِسَاءَ﴾، فقال عمر وابن مسعود رضي الله عنهما: المراد المس فقوز التيمم للمحدث خاصة، وقال علي وابن عباس رضي الله عنهما المراد المحامعة، ثم ذكر السرخسي بعض الأدلة القليلة تؤيد رأي أصحابنا.

يراجع المبسوط باب التيمم (١/١١، ١٢).

(١) العلامة: "س" ساقطة من معظم النسخ، أثبتناها من ط، م.

(٢) الاغتسال يوم الجمعة سنة، وقيل: منحب، وفي ذلك آثار كثيرة، وكذلك يستحب

الاجتماع في العيدين، أشار إلى هذا المؤلف في الهداية في "فصل في الغسل"، وقال محمد "الغسل أفضل يوم الجمعة وليس بواجب، وفي هذا آثار كثيرة".

وقال مالك: الغسل يوم الجمعة واجب لقوله عليه السلام: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل»، الحديث. وقال عليه السلام: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» الحديثان رواهما مالك في "الموطأ" (١/٩٢-٩٣) في "باب العمل في غسل يوم الجمعة"، والطحاوي في "معاني الآثار" (١/١١٥-١١٦) في "باب غسل يوم الجمعة" ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

ثم قال الطحاوي: "فذهب قوم إلى إيجاب الغسل يوم الجمعة، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: ليس الغسل يوم الجمعة بواجب، ولكنه بما قد أمر به رسول الله ﷺ لمعان قد كانت"، ثم ذكر الطحاوي حديث ابن عباس وحديث عائشة الذي ينفي وجوب الغسل يوم الجمعة لأنه كان لعله، ثم ذهب تلك العلة، فذهب أيضاً وجوب الغسل.

وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال: "ليس كل أمر من الأمور الواجبة، إنما قوله: «فليغتسل» كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَابَعْتُمْ﴾ فمن أشهد فقد أحسن، ومن ترك فليس عليه، وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾، فمن انتشر فلا بأس، ومن جلس فلا بأس.

وقال النووي: المراد بالوجوب وجوب اختيار، كقول الرجل لصاحبه: حقتك واجب عليّ. تنظر موطأ مالك ورواية محمد بن الحسن باب الاغتسال يوم الجمعة ص ٤٧، ورياض الصالحين للنووي: "باب فضل يوم الجمعة" (ص ٣١١) رقم الحديث ١١٥٤، وسبل السلام: "باب الغسل وحكم الجنب" (٨٧/١) ومختصر الإنصاف والشرح الكبير في فقه أحمد: ص ٣٩ باب



يكفيه غسل واحد، أو يغتسل مرتين لينال ثوابهما، قال: يكفيه مرة واحدة؛ لأن الغسل الواحد ينوب عن الفرض والسنة، وهو أن يغتسل المرء عن الجنابة يوم الجمعة، فيظهر عن الجنابة، وقد أبى بغسل [يوم] الجمعة<sup>(١)</sup>، وينوب عن

(الغسل)

وقال ابن عبد البر في الاستذكار في "باب العمل في غسل الجمعة": (٢٦٤/٢). فذهب مالك والثوري وجماعة من أهل العلم: أن غسل الجمعة سنة مؤكدة؛ لأنها قد عمل بها رسول الله والخلفاء بعده، والمسلمون، واستحبوها وندبوا إليها، وهذا سبيل السنن المؤكدة واحتج من نفى وحبس الغسل يوم الجمعة بقوله عليه السلام: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل"، الحديث أخرجه أبو داود في آخر "باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة" (٩٨/١)، والترمذي (٣٦٩/١) في "باب ما جاء في الوضوء في يوم الجمعة"، والمتقى ص ٦٦.

فظاهر الحديث يثبت الاستحباب وفي الباب آثار كثيرة تفى الوجوب، وتدل على أن ذلك من باب الاختيار وإصابة الفضل، تنظر في ذلك كتب أصحابنا والمذاهب الأخرى.

يراجع المبسوط للسرخسي "باب الوضوء والغسل" (٨٩/١)، والهداية للمؤلف: "فصل في الغسل" (٧/١) وبدائع الصنائع للكاساني: في "فصل في بيان ما يستحب في يوم الجمعة" (١/٢٦٩، ٢٧٠)، وفتح القدير لابن الهمام: في آخر "باب الغسل" (٤٤-٤٦٩)، شرح معاني الآثار للطحاوي: في "باب غسل يوم الجمعة" (١١٧-١٢٠)، والام للشافعي: باب ما يوجب الغسل وما لا يوجبه (٢٢/١)، ومختصر المزني في هامس الأم: "باب الغسل للجمعة والأعباد" (٥١/١)، والاستذكار لابن عبد البر: في "باب العمل في غسل الجمعة" (٢٧٤/٢) كما أن غسل الجمعة سنة، كذلك غسل العيدين؛ لأن المعنى فيها واحد، وهو دفع الأذى بإزالة رائحة العرق، إلا أن غسل الجمعة أكد لما جاء فيه من الآثار الصحيحة.

قال محمد بن الحسن: "الغسل يوم العيد حسن، وليس بواجب، وهو قول أبي حنيفة. تنظر مروطاً محمد: "باب الاغتسال يوم العيد" (ص ٤٨).

ينظر حديث ابن عباس، والفاكه بن سعد في غسل العيدين في ابن ماجه: في "باب ما جاء في الاغتسال في العيدين" (٤١٧/١)، رقم الحديث (١٣١٥، ١٣١٦)، وفي المتقى في "باب غسل العيدين" (ص ٦٧) رقم الحديث (٤٠٨).

(٣) في حاء، خ ب: "فإن اجتماعاً".

(١) ما بين المعكفتين: لم تذكر في ذ.

(٢) قال ابن عبد البر: "قال عبد العزيز بن أبي سلمة والثوري والشافعي والليث بن سعد والطبري: الغسل للجنابة يوم الجمعة يحزبه من غسل الجمعة ومن الجنابة جميعاً إذا نوى غسل الجنابة، وإن لم ينو الجمعة، وأجمعوا على أن من اغتسل، ينوي غسل الجنابة والجمعة جميعاً في وقت الرواح أنه يحزبه منهما جميعاً، ولا يضره اشتراك النية في ذلك، إلا قوماً من أهل الطاهر

فرضين، بأن تطهر المرأة من الحيض<sup>(١)</sup> أو النفاس، ثم يجامعها زوجها، فبذلك اغتسلت، جاز عن<sup>(٢)</sup> الأمرين جميعاً، فلأن ينوب<sup>(٣)</sup> ههنا عن سنتين<sup>(٤)</sup> أولى<sup>(٥)</sup>.

### مسألة (٨٩)

شرو: المرأة إذا اغتسلت، هل يجب عليها بلّ الذوائب؟ قال بعضهم: يجب عليها<sup>(٦)</sup> بلّ الذوائب مع كل بلة عصرة، والصحيح أنه لا يجب؛ لأن في تكيفه إيصال الماء إلى أثناء شعرها حرج، لأنها تحتاج إلى النقض والصفّر<sup>(٧)</sup> ثانياً؛ والحرج مدفوع<sup>(٨)</sup>، ولا كذلك اللحية؛ لأنه<sup>(٩)</sup> لا حرج في إيصال الماء إلى أثناءها، ولهذا قل

وبعض المتأخرين، فإنهم شذوا فأفسدوا الغسل إذا اشترك فيه الغرض والنفل، وهذا لا وجه له قال: حدثنا أحمد بن أبي شعيب قال: حدثنا موسى بن أعين عن ليث عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعتسل للجمعة والجنابة غسلًا واحداً.

يراجع الاستذكار: باب العمل في غسل الجمعة (٢٧٩/٢) "مختصر المزي في هامش الأمم" باب الغسل للجمعة والأعياد (١٥٢، ١٥١).

- (١) في ط، م: "فإن طهرت المرأة عن الحيض".
- (٢) في ط: "جازت"، وهو خطأ، وفي معظم النسخ: من مكان "عن"، المثبت من ط.
- (٣) كلمة "ينوب" ساقطة من دب.
- (٤) في دب: "عن شين" وهو تصحيف.
- (٥) قال ابن الهمام في المصدر السابق (٤٥/١)، وفي نفس العنوان: "ويكفي غسل واحد لست العيد والجمعة إذا اجتمعا، كما لفرض جنابة وحيض، وبعد الاتفاق على الاكتفاء بغسل واحد، نقل الخلاف بين أبي يوسف ومحمد أنه منهما، أو أنه يقع من السابق منهما، وجه الأول: أن كلا من الجنابة والحيض يوجب الغسل، فإذا اجتمعا لم يكن أحدهما بأولى من الآخر، فيوجب، فيكون منهما.
- وجه الثاني: أن وجوبه للجاسة الكائنة بالحدث، وإذا جاءت بالسبب الأول، لا يؤثر السبب الثاني إياها، وهذا لأنها واحدة تثبت بأسباب لا متعددة بتعدد الأسباب، فثبت بأحدهما استحالة أن تثبت بالثاني حال قيامها، وثمرة الخلاف في امرأة حنفت لا تغتسل من زوجها من جنابة، فحاصت ثم جامعها، ثم اغتسلت، تحت على الأول. لا الثاني.
- (٦) قوله: "عليها" ساقطة من دب وط، م، وفي ز: مكان: "عليه"، وهو خطأ.
- (٧) في ز: "والظفر"، وهو خطأ، لأن الصفّر هو سيح الشعر.
- (٨) ليس على المرأة أن تنفض صفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول شعرها، والدليل على ذلك حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: "قلت: يا رسول الله! إنني امرأة أشدّ شعري شمي

الفقيه أبو جعفر الهندواني رحمه الله [عليه]<sup>(١)</sup> : إن كانت المرأة متقوضة الشعر ،  
يجب عليها إيصال الماء<sup>(٢)</sup> .

أفأنقصه لغسل الجنابة؟ فقال : لا ، إنما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات تمبضن عليك  
الماء فتطهرين الحديث أخرجه أبو داود في "باب في المرأة هل تنقص شعرها عند العمل (١/ ٦٩)  
، والترمذي في "باب هل تنقص المرأة شعرها عند العمل" (١/ ١٧٦-١٧٧) ، والشافعي  
في الأم في "باب كيف الغسل" (١/ ٣٥) .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وفي رواية أخرى : "عن عبيد بن عمير قال بلغ  
عائشة أن عبد الله بن عمر يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينفضن رؤوسهن ، فقالت : يا عجبا لابن  
عمر وهو يأمر النساء إذا اغتسلن بنفض رؤوسهن ، أو ما يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن ، لقد كنت  
أعتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إمرافات"  
الحديث ، قال مجاهد الدين : رواه أحمد ومسلم .

ينظر في المتقى (ص ٧١، ٧٢) : "يب تعاهد باطن الشعور ، وما جاء في نقضها" رقم الحديث  
(٤٣١-٤٣٣)

قال الشافعي في المصدر السابق ، وفي نفس العنوان : "فإذا كانت المرأة ذات شعر تشد شعرها ،  
فليس عليها أن تنقصه في غسل الجنابة ، وغسلها من الخيض كغسلها من الجنابة لا يختصمان ،  
يكفيها في كل ما يكفيها في كل"

وقال أيضا : "وكذلك الرجل يشد شعر رأسه أو يعقصه ، فلا يحله ويشرب الماء أصول شعره .  
يراجع مختصر المرئي في هامش الأم : في "باب غسل الجنابة" (١/ ٢٤، ٢٥) .

وقال الترمذي في المصدر السابق ، وفي نفس العنوان : "والعمل على هذا عند أهل العلم ، أن  
المرأة إذا اغتسلت من الجنابة ، فلم تنقص شعرها ، أن ذلك يجزيها بعد أن تفيض الماء على  
رأسها"

(٩) في ز : "أنها مكان لأنه"

(١) قوله : "رحمه الله عليه" ساقط من ط ، م ، والزيادة : من ز ، هو محمد بن عبد الله بن محمد  
ابن عمر ، الفقيه أبو جعفر البلخي الهندواني .

كان يقال له : أبو حنيفة الصغير لكمالته في المقه ، تفقه عليه أبو الليث السمرقندي وجماعة  
كثيرة ، عاش رحمه الله ٦٢ سنة ، وكانت وفاته سنة ٣٦٢ هجرية . ترجمته في تاج التراجم  
ص ٦٣ ، والفوائد البهية ص ١٧٩ .

(٢) لقوله عليه السلام : "واغمزى قرونك عد كل حفة" ، وروى عن علي رضي الله عنه أن  
رسول الله ﷺ قال : من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها ، فعل كذا وكذا من النار ، قال  
علي : فمن ثم عادت رأسي ثلاثا ، وكان يجز شعره ، الحديث رواه أبو داود وأحمد واس  
ماجة ، أخرجه أبو داود (في آخر "باب في الغسل من الجنابة" ١/ ٦٨)

يراجع "سبل السلام شرح بلوغ المرام" في "باب الغسل وحكم الخنث (١/ ٩١-٩٣)  
راجع المبسوط للسرخسي في "باب الوضوء والغسل" (١/ ٤٥، ٤٦) ، وبدائع الصلتع في  
"فصل الغسل" (١/ ٣٤)

## مسألة (٩٠)

ويستحب الغسل للكافر إذا أسلم؛ بذلك أمر رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> من جاء<sup>(٢)</sup> يريد الإسلام<sup>(٣)</sup>، وكذلك الصبي<sup>(٤)</sup> إذا أدرك، يستحب له الاغتسال<sup>(٥)</sup>؛ أوردته الشيخ الإمام<sup>(٦)</sup> الإسيحابي<sup>(٧)</sup> في "شرحه"، وإن أجنب<sup>(٨)</sup> الكافر، فلم يغسل

(١) في ط: صلعم.

(٢) في معظم النسخ: "من جاء" بحذف الضمير، الصواب ما أثبتناه.

(٣) عن قيس بن عاصم أنه: "أسلم، فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر" الحديث، قال محمد الدين: رواه الحمزة إلا ابن ابن ماجه، وفي رواية أخرى: "عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع ابن هريرة يقول: إن ثمامة بن أثال الحنفي انطلق إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل ثم دحى المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله". أخرجهما النسائي في "سته" في "ذكر ما يوجب الغسل وما لا يوجبه، غسل الكافر إذا أسلم وتقديم غسل الكافر إذا أراد أن يسلم" (١٠٩/١، ١١٠) ط: دار الفكر.

وفي رواية أخرى: عن أبي هريرة: "أن ثمامة أسلم، فقال النبي ﷺ: اذهبوا به إلى حنظلة فلان، فمروا أن يغتسل" الحديث، قال مجد الدين: رواه أحمد.

ينظر في المنتقى: "باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم" (ص ٦٣)، رقم الحديث (٣٨٢، ٣٨٣)، ثم تقديم الغسل قبل الإسلام إما لإزالة الأوساخ، أو لاحتمال الجنابة؛ لأن الكافر لا يخلو عن ذلك.

قال جمهور العلماء: إن الغسل قبل الإسلام مستحب، وقال أحمد: واجب بظاهر الحديث، لقد ذكرنا أن كل أمر ليس من الأمور الواجبة.

(٤) في ط: وكذا الصبي.

(٥) وقال ابن الهمام: "ومن الأغسال المندوبة: الاغتسال لدخول مكة والوقوف بمزدلفة، ودخول مدينة النبي ﷺ، ومن غسل الميت، وللحجامة لشبه الخلاف، وليلة القدر إذا رآها، وللسحرة إذا أفاق، والصبي إذا بلغ بالسن، والكافر إن أسلم". فتح القدير (١٤٥) ط: الأميرة

(٦) قوله: "الشيخ الإمام" ساقط من ط.

(٧) هو أحمد بن منصور، الفاضل أبو نصر الإسيحابي كان إماماً تبحر في الفقه في بلاده عم العلماء؛ وله شرح مختصر الطحاوي، ونسبته إلى إسيحاب، هي بلدة كبيرة من أعين بلاد وراء النهر في حدود تركستان. توفي رحمه الله سنة ٤٩٠، وقبل ٥٠٠ هجرية ترجمته في كشف الظنون (١/٥٦٣) و (٢/١٦٢٧) والفوائد الهية (ص ٤٤) والنحو المصنفة (٣٣٥، ١، ٣٣٦)

(٨) في ط: أجلب، وهو تصحيف

حتى أسلم، قيل: لا يلزمه؛ لأن الكفار غير مخاطبين بالشرائع، والأصح<sup>(١)</sup> أنه يلزمه<sup>(٢)</sup> بقاء صفة الجنابة بعد الإسلام كبقاء صفة الحدث<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٩١)

وإذا أسلمت المرأة الحائض، ثم طهرت، عليها الاغتسال؛ لأنها مسلمة حال [وجوب الاغتسال ولو طهرت، ثم أسلمت لا يلزمها]<sup>(٤)</sup>، ووجه الفرقة<sup>(٥)</sup> على قول البعض: إن الجنابة مستدام<sup>(٦)</sup>، فيعطى لدوامها<sup>(٧)</sup> حكم الابتداء، أما الخروج عن الحيض غير مستدام، فافتراقاً<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (٩٢)

ومن اغتسل<sup>(٩)</sup> من الجنابة، ينبغي أن يدخل إصبعه<sup>(١٠)</sup> في مِرَّتِه مبالغة في إيصال الماء إلى ما ظهر من بدنه<sup>(١١)</sup>، فإن لم يفعل، إن علم أنه وصل الماء إليها

(١) في دأ: "الصحيح".

(٢) في م و ط: أن يلزمه

(٣) هكذا قاله السرخسي في المبسوط في آخر باب الرضوء والغسل " (١ / ٩٠).

(٤) ما بين القوسين ساقط من د و م لأنها غير مخاطب قبل الإسلام.

(٥) في ط، م: "وجه الفرق" بدون العطف.

(٦) في خأ، خط، م: إن الجنابة مستدام.

(٧) في ط، م: "لدوامه".

(٨) قال قاضي خان في فتاواه: "ولو حاضت الكافرة، ثم طهرت من حيضها، ثم أسلمت لا غسل عليها، وأشار إلى الفرق في "السير الكبير" قال: لأن السبب في حق الجنف هو الجنابة، والجنابة مما يستدام، فكان لدوامها حكم الابتداء، فيصير كأنه أجنب بعد الإسلام، السبب في حق المرأة انقطاع الحيض، وذلك مما لا يستدام، فلم يوجد السبب بعد الإسلام، وقال بعضهم: لا غسل عليهما".

يراجع في العنوان السابق في هامش الهندية (١ / ٤٥).

(٩) في معظم النسخ: "بدون العطف"، المثبت من ط، م.

(١٠) في د و م: "إصبعه" وهو تصحيف.

(١١) في ط: "ما ظهر منه"، وفي دأ: "إلى ما بين يديه" مكان "ما ظهر من بدنه".

أجزأه، وإلا فلا<sup>(١)</sup>؛ ذكره الفقيه<sup>(٢)</sup> أبو الليث<sup>(٣)</sup> رحمة الله [عليه]<sup>(٤)</sup>.

### مسألة (٩٣)

ويستحب الغسل من الحجامة؛ لأن للناس فيه<sup>(٥)</sup> اختلافاً، وإن لم يكن معتبراً.

### مسألة (٩٤)

ومن غسل الميت، فليغتسل<sup>(٦)</sup>؛ لظاهر الحديث<sup>(٧)</sup>، وفي ليلة القدر

(١) الحديث على الذي مرّ، ولقوله عليه السلام: «إن تحت كل شعرة جناة فاغسلوا الشعر وأنقروا البشر»، الحديث رواه أبو داود (٦٨/١) في آخر "باب في الغسل من الجناة"، والترمذي (١/١٧٨) في "باب ما جاء أن تحت كل شعرة جناة"، وابن ماجة (١/١٩٦) في أول "باب تحت كل شعرة جناة"، ضعفه أبو داود والترمذي لأجل الحارث بن وجيه. قال أبو داود: وحديثه منكر، وهو ضعيف، وقال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه من حديثه، أشار إلى هذا في محيط السرخسي. يراجع الفتاوى الهندية (١/١٤): الفصل الأول في فرائض الغسل، وقاضى خان في آخر "فصل فيما يوجب الغسل" في هامش الهندية (١/٤٦).

(٢) كلمة "الفقيه" ساقطة من ط.

(٣) قوله: "أبو الليث" ساقط من دب.

(٤) الزيادة: من حأ، حب، دأ، دب.

قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الطهارات" (ص ١٠-١١): "وقال نصير: قال شهاب في رجل اعتسل من الجناة: ينبغي له أن يدخل إصبعه في سترته، فإن لم يفعل ذلك فإنه يعمد، قال نصير: وبه نأخذ، قال الفقيه: العبرة لوصول الماء، فإن علم أنه قد وصل إليها الماء، أحرأه وإلا فلا.

(٥) قوله: "فيه" ساقط من ط.

أشار إلى هذا السرخسي في المبسوط في "باب الوضوء والغسل" (١/٨٣).

(٦) في ط، م: "اغتسل"، وفي ز: "فونه يغسل" مكان "فليغتسل".

(٧) في حأ، حب، دأ، دب: "بظاهر الحديث"، وهو قوله عليه السلام: «من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ»، الحديث رواه الخمسة، أخرجه أبو داود في "باب في الغسل من غسل الميت" (٢/١٩٧)، والترمذي في "باب ما جاء في غسل الميت" (٣/٣٠٩)، واللفظ لأبي داود.

وعن عائشة أنها حدثت: "أن النبي ﷺ كان يغتسل من أربع: من الجناة، ويوم الجمعة، ومن

والبراءة<sup>(١)</sup>؛ لأنهما وقتان معظمان، فأشبهها يوم العيد والجمعة؛ كذا ذكر في مسائل جمعها شمس الأئمة الحلواني رحمه الله [عليه]<sup>(٢)</sup>.

## فصل

### مسألة (٩٥)

ن<sup>(٣)</sup>: رجل جامع امرأته فيما دون الفرج، فدخل من مائه [في] فرج المرأة، لا غسل عليها<sup>(٤)</sup>؛ لأن الغسل إنما يجب إما<sup>(٥)</sup> بالتقاء الختائين<sup>(٦)</sup>، أو بنزول ماءها، الحامية، وغسل الميت<sup>(٧)</sup>، الحديث رواه أحمد والدارقطني وأبو داود، أخرجه أبو داود في الباب السابق.

قوله: فليغتسل ليس للوجوب بل للاستحباب، ومه قال الأكثر، وذلك لإزالة الرائحة الكريهة التي حصلت له من الميت، قال عليه السلام: «ليس عليكم في ميتكم غسل»، الحديث رواه الدارقطني في باب حثو التراب على الميت<sup>(٨)</sup> (٧٦/٢)، والحاكم في «المستدرک» في باب من غسل ميتاً فليغتسل<sup>(٩)</sup> (٣٨٦/١).

وقال ابن عمر: «كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل»، أخرجه الدارقطني في باب التسليم في الجنابة واحد والتكبير أربعاً وحمساً<sup>(١٠)</sup> (٧٢/٢).

يستحب الغسل من غسل الميت عملاً بالأحاديث السابقة، قال الترمذي في آخر الباب السابق. وقد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا غسل ميتاً فعليه الغسل.

وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك بن أنس: أستحب الغسل من غسل الميت، ولا أرى ذلك واجباً، وهكذا قال الشافعي، وقال أحمد: من غسل ميتاً أرجو أن لا يجب عليه الغسل، وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه، وقال إسحاق: لا بد من الوضوء، وروى عن عبد الله بن مبارك: أنه قال: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت، وذهب السرخسي إلى ما قاله ابن المبارك. يراجع المبسوط في «باب الوضوء والغسل» (٨٣، ٨٢/١).

(١) في خأ، خرب، دأ، دب: بالتقديم والتأخير.

(٢) قوله: «رحمة الله عليه» ساقط من ط، والريادة: من دأ، دب. ترجمته في «تاج التراجم» (ص ٣٥)، والفوائد البهية (ص ٩٥، ٩٦).

(٣) في معظم النسخ: «ز» مكان «ن»، وهو تحريف، المثلث من ط، وهو الصواب؛ لأن المسألة من «النوازل».

(٤) الزيادة: من ط، م، دب، النوازل.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في النوازل (ص ٤-١) في «باب الطهارات»: وسئل بصير (بن يحيى

ولم يوجد، حتى لو حبلت، كان عليها الغسل؛ لأنه نزل مائها.

### مسألة (٩٦)

المرأة إذا جامعها زوجها، فاغتسلت، ثم خرج منها منى الزوج، لا يجب عليها الغسل بالإجماع؛ لأن هذا ليس ماءها<sup>(١)</sup>، فكان بمنزلة الحدث<sup>(٢)</sup>.

البلخي، المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية) عن رجل جامع امرأته فيما دون الفرج، فدخل من مائه فرجها، هل يجب عليها الغسل؟ قال: لا.  
وقال قاضي خان: "إذا جومت المرأة فيما دون الفرج، ووصل المنى إلى رحمها وهي بكر أو ثيب، لا غسل عليها لفقد السبب، وهو الإنزال أو مواراة الحشفة، حتى لو حبلت كان عليه الغسل لوجود الإنزال"، وقال ابن البزاز: "لأن الحبل دليل إنزالها"، وفي الهندي: "وإذا حبلت فإنما عليها العمل من وقت المجامعة حتى يجب عليها إعادة الصلاة من ذلك الوقت".  
تنظر فتاوى قاضي خان: "فصل فيما يوجب الغسل" في هامش الهندي: ٤٣/١، والبرزاني في "الفصل الثاني في الغسل" في هامش الهندي: ١١/٤، والهندي: ١٥/١ في "الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة".

(٦) كلمة "إما" سافطة من ط، م.

(٧) في ط، م: "بالتقاء الختانين"، وفي دأ: "الجانين" مكان "الختانين" والدليل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلا"، الحديث رواه الترمذي وابن ماجه والدارقطني وغيرهم، أخرجه الترمذي "باب ما جاء التقى الختان وجب الغسل" (١/١٨٠-١٨١)، رقم الحديث (١٠٨)، ورواه أحمد في المسند بلفظ: "إذا التقى الختانان اغتسل". المسند: (٦/١٢٣، ٢٢٧)  
قال الترمذي: حديث عائشة حديث حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث عن عائشة عن النبي ﷺ من وجه آخر، وهو قول أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة، والفقهاء من التابعين، ومن بعدهم مثل سفيان الثوري والشافعي فأنوا "إذا التقى الختانان وجب الغسل".

(١) في معظم النسخ: "ماءها"، المثبت من ز.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في النوازل في "باب الطهارات" (ص ٦ ب): "وروى خلف من يروى عن أبي حنيفة في رجل يحتلم، فيغتسل من الجنابة، ثم خرج من ذكره بقية المني؟ قال: عليه يغتسل".

وقال أبو يوسف: إذا ذهب الغور الأول، فلا غسل عليه وهو قول خلف، وبه يأخذ، وكذلك جامع، ثم اغتسل، ثم خرج منه بقية المني، فهو على الاختلاف، ولو أن امرأة جامعها زوجها فاغتسلت، ثم خرج منها منى الروح، فلا غسل عليها في قولهم جميعاً، لأنه بمنزلة الحدث قول المؤلف: "بالإجماع" أي بإجماع أصحابنا الحنفية، والمراد بالحدث: الحدث الأصغر.



## مسألة (٩٧)

غلام<sup>(١)</sup> ابن عشر سنين له امرأة يجامعها، يجب عليها الغسل، ولا يجب عليه<sup>(٢)</sup>، ولو كان الزوج بالغاً، والمرأة مراهقة، كان الجواب على العكس؛ لأن جماع الغلام ليس بسبب لنزول ماءه، ولكن يؤمر بالغسل اعتياداً، كما يؤمر بالصلاة<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٩٨)

ع: رجل احتلم، فنزل الماء إلا أنه لم يظهر على رأس الإحليل، لا يغسل عليه؛ لأن هذا الموضع مما<sup>(٤)</sup> لا يلحقه حكم التطهير<sup>(٥)</sup> بحال، فكان<sup>(٦)</sup> باطناً، ولو كان هذا في فرج المرأة، كان عليها الغسل؛ لأن فرجها بمنزلة القم، وعليها تطهير<sup>(٧)</sup>.

الموجب للوضوء، كما أن رجلاً توضأ، ثم خرج من ذكره بول، يجب عليه إعادة الوضوء، كذا هما.

ينظر فتاوى قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهندية: (٤٣/١)، والبرزازية أيضاً في العنوان السابق في هامش الهندية (١١/٤)، والهندية في العنوان السابق (١٤/١)، ط: دار المعرفة - بيروت

(١) كلمة "غلام" ساقطة من دب.

(٢) لانعدام السبب في حقه وهو الإنزال، حتى لو حبلى منه، كان عليه الغسل لوجود الإنزال، وأما وجوب الغسل عليها؛ لوجود السبب وهو موارة الحشفة بعد توجه الخطاب.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في النوازل (ص ١١-١) في "باب الطهارات": "سئل الصريبن محمد لو أن غلاماً ابن عشر سنين، له امرأة وهو يجامعها، هل يجب عليهما الغسل؟ قال: أما المرأة فعليها الغسل، وأما الغلام فلا يغسل عليه، ولكنه يؤمر بالغسل كما يؤمر بالصلاة، أي كما أن الغلام يؤمر بالصلاة قبل توجه الخطاب إليه بها ليتعود عليها، أيضاً بالغسل والطهارة حتى يكون على بصيرة وعلم بموجبات الغسل وكيفيته"، أشار إلى هذا في قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهندية (٤٢/١) والبرزازية في العنوان السابق في هامش الهندية (١١/٤)، والهندية (١/١٥) في العنوان السابق.

(٤) كلمة "مما" ساقطة من خاء، خب، دأ.

(٥) في دب: للتطهير

## مسألة (٩٩)

ن<sup>(١)</sup>: الإيلاج في [دبر]<sup>(٢)</sup> الأدمى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به<sup>(٣)</sup>.  
أنزل أو لم ينزل؛ لأنه (إيلاج في الفرج)<sup>(٤)</sup>؛ وفي البهائم لا يوجب الغسل ما نه  
ينزل؛ لأن<sup>(٥)</sup> هذا بمنزلة الاستمناء بالكف<sup>(٦)</sup>.

عن محمد في رجل احتلم، فنزل الماء، إلا أنه لم يظهر على رأس الإحليل؟ قال: لا غص  
عليه، ولو كان هذا في فرج امرأة، كان عليها الغسل؛ لأن فرجها بمنزلة الفم، وعليها تطهيره.  
قال: ولأن الفرج الخارج بمنزلة الإليتين<sup>(٧)</sup>، (عيون المسائل للسمرقندي: ص ١٤، ط: أسعد-  
بغداد، شرح العيون للأسمندي: ص ٩ - مخطوط)

أشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهندية (٤٣/١، ٤٤) وابن السروري  
هامش الهندية (٤/١١، والهندية (١/١٤).

ينظر الهداية للمؤلف: (٧/١): "فصل في الغسل" ط: الخيرية، وفتح القدير في نفس النوادر  
(٤٢/١)، ط: الأميرية.

(١) العلامة: "ن" ساقطة من خاء، خب، ز. ولم أعتد على هذه المسائل الثلاث في التوازل،  
وانها مذكورة في الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد في "الفصل الثاني من القسم الثاني في ذكر  
ما يوجب الغسل والوضوء وما لا يوجب" تحت علامة "و".

(٢) الريادة: من الهداية للمؤلف.

(٣) قوله: "به" ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ز.

(٤) لأنه محل مشتبه مقصود بالوطء كالقبل، والإيلاج فيه سبب كامل لوجوب الغسل؛ لقوله  
عليه السلام: "إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل"، الحديث رواه ابن ماجة  
(٢٠٠/١) في "باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان"، في "الزوائد" إسناده  
الحديث ضعيف لضعف حجاج بن أرطاة.

وفي رواية أخرى قال: رسول الله ﷺ: "إذا التقى الختانان وعابت الحشفة وجب الغسل أول أو  
لم ينزل" الحديث، قال الريلي: رواه عبد الله بن وهب في مسنده، وتقى الدين في الإمام،  
والمصنف، قال عبد الله: إسناده ضعيف جداً، ولو لم يرد بهذا اللفظ في الصحيحين ورد مع  
هذين الحديثين.

وقال علي رضي الله عنه: "توجبون فيه الحد، ولا توجبون فيه صاعاً من ماء"، وذكر محمد  
ابن الحسن في الزيادات: يجب على المفعول به احتياطاً.

ينظر نصب الراية لأحاديث الهداية (٨٤/١).

قال قاضي خان في فتاواه: وعن أبي يوسف رحمه الله إذا توارت الحشفة في قبل أو دبر الأدمى،  
يجب الغسل على الفاعل والمفعول به، وهو الصحيح، فإن الإيلاج في الدبر يوجب الغسل  
على الفاعل والمفعول به، وإن لم يوجد فيه التقاء الختانين.

(٥) ما بين القوسين ساقط من صلب ز، واستدركه في الهامش.

## مسألة (١٠٠)

الرجل<sup>(١)</sup> إذا أتى امرأته وهي عذراء، لا غسل عليها ما لم ينزل؛ لأن العذرة تمنع<sup>(٢)</sup> من التقاء الختانين<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (١٠١)

السكر إذا جومعت فيما دون الفرج، فحبلت، كان عليها الغسل؛ لأنها أنزلت<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (١٠٢)

ب: امرأة احتلمت<sup>(٥)</sup>، ولم يخرج منها الماء، إن وجدت شهوة الإنزال، كان عليها الغسل، وإن لم تجد لا غسل عليها<sup>(٦)</sup>؛ لأن ماءها لا يكون دافقاً كماء الرجل، وإنما ينزل ماءها من صدرها إلى رحمها<sup>(٧)</sup>.

(٦) لمكان التقصان في قضاء الشهوة والسببية.

(١) في خأ، خرب، دأ، دب: بزيادة المعطف.

(٢) في ط، م: "يمنع"، وهو خطأ.

(٣) في دأ: "الجانين" بدل "الختانين".

(٤) في خأ، خرب، دأ: فإنها أنزلت.

أشار إلى كل هذه في فاضى خان في العنوان السابق في هامش الهندية (١/٤٢، ٤٣)، وابن

البزاز في العنوان السابق في هامش الهندية (٤/١١)، والهندية في العنوان السابق (١/١٥).

تنظر الهداية للمؤلف (١/٧) في "فصل في الغسل"، وفتح القدير في نفس العنوان (١/

٤٣، ٤٤)، والعناية في نفس العنوان في هامش فتح القدير (١/٤٣).

(٥) في ط، م: "المرأة احتلمت".

(٦) الأصل في احتلام المرأة حديث أم سلمة أم المؤمنين، أنها قالت: "جاءت أم سليم امرأة أبي

طلحة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة من

غسل إذا احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم إذا رأت الماء، فقالت أم سلمة: يا رسول الله!

وتحتلم المرأة؟ فقال: تربت يدك، فبم يشبهها ولدها"، الحديث رواه الجماعة، أخرجه البخاري

في ستة مواضع، في "باب الحياء في العلم" (١/٣٧-٦١)، وفي (٢/٢٢٨) وفي (٤/٦٤-٦٨)

"باب إذا احتلمت المرأة"، ومسلم في "باب وجوب الغسل على المرأة بحروج المنى منها (١/

١٤١)، وفي أبو داود (١/٣٧) ط: حلي، والترمذي (١/٢٠٩) ط: حلي، والنسائي (١/

١١٤، ١١٥) وابن ماجه (١/١٩٧). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٧) أشار إلى هذا الصدر الشهيد في "الفتاوى الكبرى" في "المصل الثاني من القسم الثاني في

## مسألة (١٠٣)

زاج: من غشى<sup>(١)</sup> عليه، ثم أفاق، فوجد مذيًا، أو [كان]<sup>(٢)</sup> سكرانًا، فوجد مذيًا بعد ما أفاق، لا يغسل عليه<sup>(٣)</sup>.

ذكره أبو عبي الدقاق<sup>(٤)</sup>: ولا يشبه النائم إذا استيقظ، فوجد على فرائث

ذكر ما يوجب الغسل والوضوء وما لا يوجب في علامة "ب"، ثم قال: "هذه رواية محمد رحمه الله، وهي خلاف ظاهر الرواية، وجواب الظاهر: أن المرأة كالرجل في الاحتلام، حتى لا يجب عليها الغسل في الاحتلام إلا إذا خرج منها المني.

قال الهندواني: "المعتبر هو الخروج إلى الفرج الخارج"، وفي قاضي خان: "المرأة إذا احتلمت، ولم يخرج منها المني". حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى: أنه قال: ماله يخرج المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الأحوال كلها، وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله، وإليه أشار الحاكم الشهيد في "المختصر"، فإنه قال: "والمرأة في الاحتلام كالرجل، وفي احتلام الرجل لا بد من خروج المني، فكذا احتلام المرأة إلا أن الفرج الخارج بمنزلة الإليتين، فيعتبر الخروج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج".

ينظر في فتاوى قاضي خان "فصل فيما يوجب الغسل" في هامش الهندية (٤٣/١)، واليزانية في العنوان السابق في هامش الهندية (١١/٤)، والهندية في العنوان السابق (١٥/١).

(١) في ط، م: بزيادة العطف.

(٢) الزيادة: من ط، م.

(٣) لقوله عليه السلام: "من المذي الوضوء ومن المني الغسل"، الحديث رواه الترمذي (١٩٣/١) في "باب ما جاء في المني والمذي" ط: حلبى، وابن ماجه (١٦٨/١) في "باب الوضوء من المذي" ط: دار الفكر العربى.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وفي إسناد هذا الحديث يزيد بن أبى زياد، فضعه الناس، أصل الحديث في الصحيحين والسنن.

ينظر نيل الأوطار وتحقيق أحمد شاكر لهذا الحديث في الترمذي. وفي رواية أخرى: "عن علي قال: كنت رجلاً مثاءً، وكنت أستحيى أن أسأل النبي ﷺ لكان ابتته، فأمرت المقدادس الأسود، فسأله فقال: يغسل ذكره ويتوضأ"، الحديث رواه مسلم في باب المذي في (١/١٣٩).

قال الترمذي: وقد روى عن علي بن أبى طالب عن النبي ﷺ من عبر وجهه من المني الوضوء، ومن المني الغسل، وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم؛ وبه يقول سفيان، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

(٤) وهو أستاذ أبى سعيد الردعى، ونسبه إلى الدقاق لعمله بالدقيق وبيعه؛ ومن مؤلفاته كتاب الحيمس.

مذنباً، حيث كان عليه الغسل إن تذكر<sup>(١)</sup> الاحتلام فبالإجماع<sup>(٢)</sup> وإن لم يتذكر، فعند أبي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما<sup>(٣)</sup> عليه<sup>(٤)</sup>.  
 ووجه الفسوق: وهو<sup>(٥)</sup> أن المني أو المذي<sup>(٦)</sup> لا بد له من سبب، وقد ظهر السبب في النوم، وهو الاحتلام إن تذكر [فظاهراً]<sup>(٧)</sup>، وكذا إن لم يتذكر<sup>(٨)</sup>؛ لأن النوم مظنة الاحتلام<sup>(٩)</sup>، فيحال عليه<sup>(١٠)</sup>، ثم يحتمل أنه كان<sup>(١١)</sup> منياً، فرق بإصابة الهواء<sup>(١٢)</sup>، أو لمكان الغذاء<sup>(١٣)</sup>، فاعتبرناه منياً احتياطاً، ولا كذلك السكران والمغشى عليه؛ لأنه لم يظهر فيهما هذا السبب [فافترقا]<sup>(١٤)</sup>.

- (١) في ط، م: أو تذكر.
- (٢) في دأ، دب: بالإجماع.
- (٣) في ز: عبد أبي حنيفة رحمه الله ومحمد.
- (٤) قوله: "عليه" ساقط من ط، م، يعني: يجب عليه الغسل.
- (٥) في ز: بدون العطف.
- (٦) في خأ، خب، دأ، دب، ز: "والمدى" بالعطف.
- (٧) الزيادة: من ط، م.  
 لقوله عليه السلام: «الماء من الماء»، الحديث رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.  
 ينظر مسلم في (١٥٢/١) والترمذي (١٨٦/١) والنسائي: (١١٥/١) وابن ماجه: (١/١٩٩).
- (٨) في ط، م وهامش ز: "وكذا إذا لم يتذكر".
- (٩) في ط، م: "موضع الاحتلام".
- (١٠) في ط: فيحمل أنه عليه.
- (١١) في ب: إن كان.
- (١٢) في خأ، خب، دأ، دب: بواسطة الهواء.
- (١٣) في ط: وإمكان العناء.
- (١٤) الزيادة: من ط، م.  
 وأشار إلى هذا قاضي خان، ثم قال: "وليس هذا كالنوم؛ لأن ما يراه النائم سببه ما يحده من اللذة والراحة التي تبيح فيها الشهوة، أما الإغماء والسكر فليسا من أسباب الراحة.  
 فنظر فتاوى قاضي خد في العنوان السابق في هامش الهدية ١٠/٤٤-٤٥، والبيزارية في العنوان السابق في هامش الهدية (٤/١٠)، والهدية في العنوان السابق (١٥/١).

## مسألة (١٠٤)

رجل بال<sup>(١)</sup> فخرج من ذكره منى، إن كان متشراً<sup>(٢)</sup>، فعليه الغسل<sup>(٣)</sup>، وإن كان منكسراً، فعليه الوضوء؛ لأن في الوجه الأول وجد الخروج والانفصال عن وجه الدفق والشهوة، وفي الوجه<sup>(٤)</sup> [الثاني]<sup>(٥)</sup> لم يوجد<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (١٠٥)

عز<sup>(٧)</sup>: رجل وامرأته<sup>(٨)</sup>، ناما في فراش، ثم وجدا ماء، وكل واحد منهما

وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: "وسئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد السرا ولا يذكر احتلاماً؟ قال: يغتسل، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولم يجد بللاً؟ قال: لا عليه"، الحديث رواه الترمذى فى "باب ما جاء فىمن يشيقظ (١/ ١٨٩، ١٩٠)، فبرى بللاً ولا يذكر احتلاماً" ط حلى، وأبو داود فى "باب فى الرجل يجد البلة فى مامه (١/ ٦٥) ط حلى، وابن ماجه فى "باب من احتلم ولم ير بللاً (١/ ٢٠٠)، والدارمى (فى "باب من يرى بللاً ولم يذكر احتلاماً (١/ ١٩٦)، ط: دار الكتب العلمية، وأحمد فى "المسند (٦/ ٢٥٦) قال الترمذى: وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ والتابعين، وقد بعضهم: إنما يجب عليه الغسل إذا كانت البلة بلة نطمة، وهو قول الشافعى وإسحاق، وإدراك احتلاماً ولم ير بلة، فلا غسل عليه عند عامة أهل العلم.

(١) فى ز: "نام" وفيها علامة شط، كتب أولاً: "بال"، ثم شطبه وكتب: "نام"، لعل هذا من صنع أحد القراء، وليس من صنع الناسخ، على كل، الصواب ما أئبناه.

(٢) فى معظم النسخ: "وهو منشور" وفى هامش ز: "إن كان متشراً" من نسخة أخرى، المنت من ط، م، فتاوى قاضى خان.

(٣) فى ط، م: عليه العسل.

(٤) كلمة "الوجه" سقطت من خأ، حب، دأ، در

(٥) الزيادة من عندنا لتعديل العبارة.

(٦) فى ب: لا يوجد، وفى دأ: لا توجد

أشار إلى هذا قاضى خان فى العنوان السابق فى هامش الهيدى: ١/ ٤٥-٤٦، والبرارية فى العنوان السابق فى هامش الهيدى: ٤/ ١٠، والهيدى: ١/ ١٤.

(٧) الرمز: "عز" ساقط من م.

(٨) فى ط، م: مع امرأته.

ينكر أن يكون منه<sup>(١)</sup> [فإنه]<sup>(٢)</sup> ينظر إن كان أصفر، فعليها الغسل؛ لأن ماءها كذلك، وإن كان أبيض، فعليه الغسل<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إن كان وقوعه طولا، فمن الرجل<sup>(٤)</sup>، وإن كان وقوعه عرضاً، أو مدوراً<sup>(٥)</sup>، فمن المرأة؛ لأن ماء الرجل دافق، ولا كذلك ماء المرأة<sup>(٦)</sup>.

## فصل في الحيض

### مسألة (١٠٦)

ن: من أتى امرأته في حيضها، فعليه الاستغفار والتوبة<sup>(٧)</sup>، هذا من حيث

(١) قوله: "منه" ساقط من م.

(٢) الزيادة: من من ط، م، د ب.

(٣) كلمة "العسل" ساقطة من ط، م.

قال عليه السلام: «ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر»، الحديث رواه مسلم والنسائي وابن ماجه، أخرجه مسلم في "باب وجوب الغسل" (١/١٤٢)، والنسائي في "باب الفصل بين ماء الرجل وماء المرأة" (١/١١٥-١١٦) ط: دار الفكر.

وفي رواية أخرى لمسلم: «ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر»، الحديث أخرجه مسلم في "باب بيان صفة مني الرجل والمرأة" (١/١٤٢)، وإن الولد مخلوق من مائهما.

قال السيوطي في "شرح النسائي" نقلاً عن القرطبي: "إنما هو في غالب الأمر واعندال الحال، وإلا فقد تختلف أحوالهما للعوارض".

(٤) في ط: "في الرجل"، وهو تصحيف.

(٥) في خ ب: "قنوراً"، وهو تصحيف.

(٦) إشار إلى هذا قاضي خان، ثم قال: "قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفصل رحمة الله تعالى: العسل عليهما احتياطاً".

ينظر فتاوى قاضي خان في العنوان السابق في هامش الهندية: (١/٤٥)، والبرازية في هامش الهندية: (٤/١١)، والهندية (١/١٥) في العنوان السابق ط: دار المعرفه - بيروت.

(٧) في خ، ب، د ب: فعلية الاستغفار والتوبة، وفي د أ: فعليهما، وفي ز: فعلية الاغتسال والتوبة، المثبت من ط، م لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٢٢)

الحكم، وأما من حيث الاستحباب، فيتصدق بدينار<sup>(١)</sup> أو بنصف دينار<sup>(٢)</sup>.

(١) في معظم النسخ: "يتصدق بدينار"، مثبت من ز.

(٢) في ط، م: "نصف دينار".

لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض؟ قال: "يتصدق بدينار أو بنصف دينار"، الحديث رواه أبو داود (٧١/١) في "باب في إتيان الحائض"، والنسائي (١/١٥٣) في "باب ما يجب على من أتى حليلته في حال حيضتها"، وابن ماجه في (١/١٢٠) في "باب في كفارة من أتى حائضاً" رقم الحديث (٦٤٠)، والدارمي (١/٢٥٤-٢٥٥) في "باب من قال عليه الكفارة ط: دار الكتب العلمية.

قال أبو داود: "هكذا الرواية الصحيحة، قال: دينار أو نصف دينار، وربما لم يرفعه شعبه، وفي رواية الترمذي: "في الرجل يقع على امرأته وهي حائض"، قال: "يتصدق بنصف دينار" وفي رواية أخرى له: "إذا كان دمًا أحمر فدينار وإذا كان دمًا أصفر فنصف دينار"، ورواه الترمذي (١/٢٤٥) في "باب ما جاء في الكفارة في ذلك"، وفي رواية أخرى لأبي داود: "إذا أصابها في الدم فدينار، وإذا أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار"، أخرجه أبو داود في العوائد السابق.

حديث ابن عباس في كفارة إتيان الحائض قد روى بأسانيد كثيرة، وبألفاظ مختلفة، واضطربت فيه أقوال العلماء.

وقال الترمذي: "حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روى عن ابن عباس موقوفًا ومرفوعًا، وهو قول بعض أهل العلم؛ وبه يقول أحمد وإسحاق، وقال ابن المبارك: يستغفر ربه ولا كفارة عليه.

قام فضيلة الشيخ أحمد شاكر بتخريج هذا الحديث وبيان طرقه المختلفة وشرحه في العنوان السابق (١٤٦-١٥٤)، والشوكاني في "نيل الأوطار" في "باب كفارة من أتى حائضاً" (١/٢٧٨-٢٧٩) ط: دار الفكر العربي. التحيير في حديث الكفارة يدل على أنها للاستحباب أو للتقسيم، مثلاً: إذا أتى في أول الحيض فدينار، وإذا أتى في آخر الحيض فنصف دينار. أشار إلى هذا ابن الهمام في فتح القدير في "باب الحيض" (١/١١٥) وشيخ زاده في "معجم الأنهر شرح ملتقى الأبحر" (١/٥٣).

قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ١٣ ب) في أول "باب الحيض": "روى عن عبد الله بن عباس أنه قال: "من أتى امرأته في الحيض فليتصدق بدينار، أو بنصف دينار"، قال الفقيه: هذا على وجه الاستحباب لا على وجه الوجوب، وعليه التوبة والاستغفار، وروى عن ابن عباس أنه قال: إن رجلاً سأل النبي ﷺ عن ذلك، فأمره بأن يتصدق بدينار أو بنصف دينار.

وروى عن ابن سيرين وعن ابن إبراهيم النخعي وعامر الشعبي أنهم قالوا: يستغفر الله ولا يعود، وروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن رجلاً سألته، فقال: رأيت في المنام كأتى أبول دمًا، فقال له: لعلك أتيت امرأتك وهي حائض، فقال: نعم، فقال: لا تعد، ولم يأمره بالكفارة. اتفق العلماء على حرمة إتيان الزوجة في حالة الحيض، واختلفوا في كفارة من أتى امرأته في حالة الحيض، ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى وجوب الاستغفار والتوبة، وقال أحمد



## مسألة (١٠٧)

ولا بأس بأن يقرب امرأته وهي مستحاضة؛ لأن المطلق موجود<sup>(١)</sup>، والمانع وهو دم الحيض معدوم<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (١٠٨)

ولا يجوز للحنائض والجنب أن يمس المصحف<sup>(٣)</sup> بكمه أو ببعض ثيابه؛ لأن ثيابه التي عليه بمنزلة بدنه<sup>(٤)</sup>، ألا ترى<sup>(٥)</sup> أنه لو صلى، وقام على النجاسة وفي حنبل: وجوب الصدقة لحديث ابن عباس الذي مر ذكره.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ الآية، سورة البقرة، الآية (٢٢٣) وقال تعالى: ﴿فَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الآية، سورة البقرة، الآية (١٨٧).

(٢) في ط، م: "والمانع معدوم وهو دم الحيض".  
قال الفقيه في المصدر السابق (ص ١٣ ب، ص ١٤ أ) وفي نفس العنوان: "ولا بأس بأن يقرب امرأته وهي مستحاضة في قول علمائنا، وكره ذلك إبراهيم النخعي".  
وقال محمد بن الأزهر: ويقول علماءنا فأخذ، وقال تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ الآية، سورة البقرة، الآية (٢٢)، فحكم المستحاضة كحكم الطاهرة إلا أب تنوصاً لوقت كل صلاة؛ لقوله عليه السلام: «اغتسلي لكل صلاة»، الحديث رواه أبو داود (٨٠/١) في "باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة".  
وقال الإمام الشافعي فلما حكم لنبي ﷺ للمستحاضة حكم الطاهرة في أن تعتسل وتصلي، دل ذلك على أن لزوجها أن يأتيها. (الأم للشافعي: كتاب الحيض في "اعتزال الرجل امرأته حائضاً وإتيان المستحاضة" (١/٥٠-٥٢) و"باب المستحاضة" ط بولاق، وبدائع الصنائع (في آخر "فصل في تفسير الحيض والنفاس والاستحاضة وأحكامها" ١/٤٤). ط: دار الكتاب العربي - بيروت، وشرح معاني الآثار للطحاوي في "باب المستحاضة كيف تنظف للصلاة" (١/٩٨-١٠٧) ط: دار الكتب العلمية.

(٣) في ط، م: "يمس المصحف بدون أن".

(٤) قوله: "بدنه" ساقط من ط.  
لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ الآية، سورة الواقعة: الآية (٩٧)، ولما روى عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن حزم عن أبيهما أن النبي ﷺ كتب كتاباً فيه: «ولا تمس القرآن إلا طاهراً».

قال صاحب "التعليق المغني على الدارقطني" في الهامش: "رواة هذا الحديث كلهم نقاب إلا أنه مرسل"، وعن سديمان بن موسى قال: سمعت سالمًا يحدث عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهراً»، رواهما الدارقطني (١/١٢١-١٢٢) في "باب في نهى المحدث عن مس القرآن"، وفي الباب أحاديث أخرى من وجوه مختلفة.

رجليه نعلان، أو جوربان لم يجز صلاته<sup>(١)</sup>، ولو افترش نعليه أو جوربيه، فقم عليهما<sup>(٢)</sup>، جازته صلاته؛ لأنه إذا كان لابسا إياهما<sup>(٣)</sup>، صار كبعض جسده، ولهذا جرت العادة بين الناس في صلاة الجنائز أنهم يفترشون المكاعب، ويقومون عليها<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (١٠٩)

قال رضى الله تعالى<sup>(٥)</sup>: [قالوا]<sup>(٦)</sup>: لا يكره مسح كتيب الفقه بالكم؛ لعموم البلوى فيه، لا سيما في حق الفقهاء، ويكره لهما المسح من غيركم ولا غلاف؛ لأن كتيب الفقه لا تخلو<sup>(٧)</sup> عن آيات القرآن<sup>(٨)</sup>.

(٥) في ط، م: ألا يرى - بضم الباء -.

(١) في ط، م: لم يجز صلاته.

(٢) في خب: عليهما.

(٣) قوله: "إياهما" ساقط من ط.

(٤) في ط، م: "المكاعب" مكان "عليهما".

قال المقيي أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٤ ب) وفي نفس العنوان: "ولا يجوز للناظر ولا للجنب أن يمسه المصحف في غير غلاف، وإن كان في غلاف، فلا بأس به، وإن كان في غير غلاف، لا يجوز له أن يمسه بكمه أو ببعض ثيابه؛ لأن ثيابه التي عليه بمنزلة بدنه، ألا ترى أنه لو صلى، وقام على النجاسة، وفي رجله نعلان أو جوربان لم تجز صلاته، ولو افترش نعليه أو جوربيه، وقام عليهما، جازت صلاته؛ لأنه إذا كان لابسهما، فإن ذلك يكون بمنزلة جسده، إشاراً إلى هذا في "الهداية" في "باب الحيض والاستحاضة" (١٩/١)، وينابيع الصائغ في العنوان السابق، (٤٤/١) و"فتح القدير" لابن الهمام في "باب الحيض والاستحاضة" و"العناية" (١١٧/١)، للبايرتي (١١٦-١١٧) في نفس العنوان، و"الهندي" في "المعمل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة" (٣٨-٣٩) و"رد المحتار على الدر المختار" في باب الحيض (٢٠٤/١).

قال ابن الهمام في العنوان السابق: "وقال لي بعض الإخوان: هل يجوز مسح المصحف بمذيل، هو لا يسه على عقه؟ قلت: لا أعلم فيه متقولا، والذي يظهر أنه إن كان بطرفه وهو يتحرك بحركته، يسنى أن لا يجوز، وإن كان لا يتحرك بحركته، يسنى أن يجوز لاعتناهم به، هو الأول تابعا له كبينه دون الثاني". فتح القدير: (١١٧/١)

(٥) في ز: قال رحمه الله

(٦) الزيادة: من ط، م.

(٧) ز: "لا ينج" بدل "لا تخلو".

## مسألة (١١٠)

ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبي لأجل الضرورة<sup>(١)</sup>.

## مسألة (١١١)

ولا ينبغي<sup>(٢)</sup> للحائض والجنب أن يقرأ التوراة والإنجيل والزيور؛ لأن الكل كلام الله [تعالى]<sup>(٣)</sup>.

- (٨) في خأ، خب، دأ: "من آيات القرآن".
- قال المؤلف في المصدر السابق (١٩/١) وفي نفس العنوان: "ويكره منه (أي القرآن) بالكم، وهو الصحيح؛ لأنه تابع له، بخلاف كتب الشريعة لأجلها حيث يرخص في مسحها بالكم لأن فيه ضرورة"، أراد المؤلف بكتب الشريعة كتب الفقه والتفسير والحديث وكتب الأصول والفرائض وكتب العقائد والتوحيد؛ لأن كل هذه الكتب لا تحلو عن آيات القرآن.
- (١) في دب: "للضرورة" قال المؤلف في المصدر السابق، وفي نفس الصفحة: "ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان؛ لأن في المنع تضيق حفظ القرآن وفي الأمر بالتطهير حرجاً بهم، وهذا هو الصحيح"، أي لا يَأْتُمُّ المكلف الطاهر من الأولياء أو المعلمين إذا دفع المصاحف أو الألواح المكتوبة بآيات قرآنية إلى الصبيان المحدثين للحفظ، أو القراءة أولاً: لأنهم غير مكلفين بالتطهير، وثانياً: في أمرهم بالتطهير وتكليفهم بذلك طول الدرس حرج عليهم، لطول مسهم القرآن، ولعدم قدرتهم السيكلوجية على التحكم في حاجتهم الطبيعية، ولكن يستحسن أن يأمرهم بذلك حتى يتعودوا على الطهارة والنظافة ونعطيهم كتاب الله. فتح القدير: (١١٧/١) في العنوان السابق وفي نفس العنوان، وشرح العناية: (١/١١٧) في هامش "الفتح"، والهندية: (٣٩/١) في العنوان السابق.
- (٢) في ط: بدون العطف.
- (٣) الزيادة: من ط.
- وجاء النهي عن قراءة القرآن في قوله عليه السلام: "لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن". الحديث رواه الترمذي (في "باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرأ القرآن" ٢٣٦/١)، رقم الحديث (١٣١)، وابن ماجه في "باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة" (١٩٥/١) رقم الحديث (٥٩٦)، والدارقطني في "باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن" (١١٧/١).
- قال الترمذي: "وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم، مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: لا تقرأ الحائض ولا احب من القرآن شيئاً، إلا طرف الآية والحرف، ونحو ذلك، وخصصوا للحب والحائض في التسبيح والتهليل".

ويكره للجنب<sup>(١)</sup> قراءة "اللهم إنا نستعينك"، هكذا روى عن محمد [رحمة الله عليه]<sup>(٢)</sup> لاحتمال أنها من القرآن، وكان الطحاوي [رحمة الله عليه]<sup>(٣)</sup> لا يسلم<sup>(٤)</sup> هذه الرواية، وظاهر المذهب أنه<sup>(٥)</sup> لا يكره؛ لأنه ليس من القرآن<sup>(٦)</sup>، وعليه الفتوى<sup>(٧)</sup>.

(١) قوله: للجنب ساقط من خأ، دب، دأ.

(٢) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

(٣) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

(٤) في ط: "أن يسلم"، وهو تصحيف.

(٥) قوله: أنه ساقط من دب.

(٦) في معظم النسخ: "لأنه ليس بقرآن"، المثبت من ط، م.

(٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه"، الحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار": باب ذكر الجنب والحائض والذى ليس على وضوء وقراءتهم القرآن، (١/٨٦)، وابن خزيمة في باب (١٦١)، (١/١٠٤)، ورقم الحديث (٢٠٧).

قال الطحاوي: "ففي هذا إباحة ذكر الله عز وجل في حال الجنابة"، أن الكراهة ثبتت في قراءة القرآن في الجنابة والحيض خاصة، ولا بأس بالتهليل والتسبيح، وروى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنه قال: أربع لا يحرم من على جنب ولا حائض: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وروى عن إبراهيم قال: الحائض والجنب يذكران الله ويسميان، وعن قتادة قال: الجنب يذكر الله، هذه الروايات رواها الدارمي في "سننه" (١/٢٣٤-٢٣٦) في "باب الحائض تذكّر الله ولا تقرأ القرآن".

وقال الطحاوي في تعليقه لأحاديث الساب: "فبذلك نأخذ، فنكره للجنب والحائض قراءة الآية تامة، ولا نرى بذلك بأساً للذى على غير وضوء، ولا نرى لهم جميعاً بأساً بذكر الله تعالى". قال ابن القيم أبو الليث في المصدر السابق: ص ١٤-أ، وفي نفس العنوان: "ولا ينبغي للحائض ولا للجنب أن يقرأ التوراة والإنجيل والربور؛ لأننا نؤمن بجميع الكتب".

وروى عن محمد أنه كره للجنب قراءة "اللهم إنا نستعينك" إلا أن في ظاهر المذهب لا يكره لهما قراءة دعاء الوتر، هكذا ذكره ابن الهمام من "الطهيرية". (فتح القدير: في العنوان السابق، ١/١١٦ وبهامش "شرح العناية" في نفس الصفحة، و"الهدية": ١/٣٨ في العنوان السابق، و"رد المحتار على الدر المختار": ١/٢٠٤ في الساب السابق، و"الهدية": ١/٣٨ في المواضع السابقة).

## مسألة (١١٢)

ولا يكتب الجنب القرآن، وإن وضع الصحيفة<sup>(١)</sup> أو الألواح<sup>(٢)</sup> على الأرض، ولا يضع يده على ذلك، وإن كان ما دون الآية؛ لأن كتابته بمنزلة القراءة، ويستوى في القراءة<sup>(٣)</sup> الآية وما دونها<sup>(٤)</sup>، هو الصحيح، فكذا في الكتابة<sup>(٥)</sup>، وهذا خلاف ما أورده القاضي الإمام المنتسب إلى إسييجاب في شرحه<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (١١٣)

ويستحب للمرأة الحائض إذا دخل عليها وقت الصلاة أن تتوضأ، وتجلس عند مسجد بيتها<sup>(٧)</sup>، وتسبح وتهلل كيلا تزول<sup>(٨)</sup> عنها عادة العادة، كما روى عن

(١) في دب: "الصحفة"، وهو تصحيف.

(٢) في معظم النسخ: "اللوح"، المثبت من ط م.

(٣) هي دب: في قراءتها.

(٤) في ز: فما دونها.

(٥) في ط: هكذا في الكتابة.

(٦) لم أعثر على شرح الإسييجابي، وترجمته ذكرنا في القسم الدراسي في مشايخ المؤلف. تنظر ترجمته في الخواهر المضيئة (٢/٥٩١، ٥٩٢).

قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٣ ب) في "باب الطهارات": "سئل أبو نصر عن الجنب يكتب؟ قال: كان محمد بن سلمة يقول: لا يجوز وهو بمنزلة القراءة، ثم قال الفقيه: وروى عن أبي يوسف أنه قال: لو وضع الجنب الصحيفة على الأرض، وجعل يكتب ولا يضع يده عليها أجزأه، قال الفقيه: الاحتياط أن لا يكتب، وبه كان يفتي أبو جعفر، إلا أن يكون أقل من آية، وروى عن الشعبي وسجاءد أنهما كرها كتابة القرآن للجنب، وهكذا قال ابن المبارك، وبه نأخذ".

أشار إلى هذا ابن الهمام في المصدر السابق، وفي نفس العنوان، ثم قال: وذكر القدوري أنه لا بأس إذا كانت الصحيفة على الأرض، فقبل: هو قول أبي يوسف وهو أقس؛ لأنها إذا كانت على الأرض كان مستها بالعلم، وهو واسطة منفصلة، فكان كشوب متعصل إلا أن يكون يحس به. فتح القدير: (١/١١٧)، والهندية: في الفصل السابق (١/٣٩).

(٧) في خدأ، حب، دأ، دب: عند مسجدتها.

(٨) في ز: لتلا يزول.

خلف بن أيوب<sup>(١)</sup>: أن ابنه كان يختلف إلى أبي مطيع<sup>(٢)</sup>، وكان يقول<sup>(٣)</sup> لابنه: إذا كان أبو مطيع غائباً، فاذهب<sup>(٤)</sup> إلى مسجده، ثم<sup>(٥)</sup> اجلس هناك ساعة، ثم ارجع كيلا تزول<sup>(٦)</sup> عنك عادة الاختلاف<sup>(٧)</sup>.

(١) هو خلف بن أيوب العامري البلخي، تفقه على أبي يوسف ومحمد وزفر رحمهم، وسب الحديث من إسرائيل بن يونس وجريز بن عبد الحميد، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وروى الترمذي حديثاً في "سننه" في "باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة" وهو قول عليه السلام: «خصلتان لا يجتمعان في منافق حسن صمت ولا فقه في الدين»، ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرف هذا الحديث من حديث عوف إلا من حديث هذا الشيخ: خلف بن أيوب العامري، ولم أر أحداً يروي عنه غير أبي كريب محمد بن العلاء، ولا أدري كيف هو؟ ينظر الترمذي كتاب العلم، الباب السابق (٥/٤٩، ٥٠) رقم الحديث (٢٦٨٤).

قال القرشي: روى عنه أحمد ويحيى وأيوب بن الحسن الفقيه الزاهد الحنفي، توفي رحمه الله سنة ٢٠٥ هجرية، ترجمته في "طبقات الفقهاء" لطاشر كبرى زاده: ص ٤٣، و"تاج التراجم": ص ٢٧، و"الجواهر المضيئة": (٢/١٧٠-١٧٢)، و"ميزان الاعتدال": (١/٦٥٩)، و"تهذيب التهذيب": (٢/١٤٧، ١٤٨)، و"تقريب التهذيب": (١/٢٢٥)، و"كتاب أعلام الأخبار" برقم: (١٠٨)، و"الطبقات السنية برقم: (٨٤٥)، و"الفوائد البهية": (ص ٧١).

(٢) هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن، القاضي أبو مطيع البلخي، روى الفقه الأكرع عن أبي حنيفة، توفي رحمه الله سنة ١٩٩ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضيئة": (٢/١٤٢)، وفي "الكنى" برقم (١٩٨٠).

(٣) في معظم النسخ: "فكان يقول"، المثبت من ط م.

(٤) في د ب و ط: اذهب.

(٥) كلمة "ثم" ساقطة من معظم النسخ، المثبت من ز.

(٦) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق: ص ١٤-أ في "باب الحيض": ولا يجوز للحائض أن تدخل المسجد، ويجوز لها أن تدخل مسجد بيتها، وروى عن بعض السلف: أنه قال في امرأة إذا كانت حائضاً، أنه يستحب لها أن تتوضأ، إذا دخل وقت الصلاة، وتجلس عند مسجدها، وتسبح وتهلل؛ لأن النبي عليه السلام قال: «من تشبه بقوم فهو منهم»، وروى عن بعض الصحابة أنه قال: إذا فعلت ذلك كتب لها ثواب أحسن صلاة كانت تصلّيها في حال طهر. قال الفقيه: وإنما يستحب لها ذلك، لكي لا يزول عنها عادة الصلاة والعبادة، كما روى عن خلف بن أيوب أن ابنه كان يختلف إلى أبي مطيع، فكان يقول له: إذا كان أبو مطيع غائباً، فادع إلى مسجده، واجلس فيه ساعة، ثم ارجع لكي لا تزول عنك عادة الاختلاف، إنسار إلى حد من الهندية: (١/٣٨)، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ الآية، سورة العنكبوت: الآية ٦٩.

ومن يحيى بن أيوب قال: سمعت الحكم بن عتيبة يقول: كان يعجبهم في المرأة الحائض أن

## مسألة (١١٤)

المسافرة إذا طهرت من الحيض، فتيّمت<sup>(١)</sup>، ثم وجدت الماء، جاز للزوج أن يقربها، لكن لا تقرأ القرآن؛ لأنها لما تيّمت، فقد خرجت<sup>(٢)</sup> من الحيض، فلما وجدت الماء، وجب عليها الغسل (فصارت<sup>(٣)</sup> بمنزلة الجنب)<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (١١٥)

ب: امرأة حاضت في آخر الوقت، وهو وقت لو كانت فيه طاهرة، أمكنها أن تصلي فيه، سقط [عنها]<sup>(٥)</sup> فرض الوقت، وكذلك لو كان لا يسع فيه

تتوضأ وضوءها للصلاة، ثم تسبّح الله وتكبره في وقت الصلاة، وعن عقبة بن عامر الجهني أنه كان يأمر المرأة الحائض عند أوان الصلاة أن تتوضأ وتجلس بفناء مسجدتها، فتذكر الله وتسبّح، وروى عن مكحول قال: تؤمر الحائض أن تتوضأ عند مواقيت الصلاة وتستقل القلة وتذكر الله، هذه الآثار رواها الدارمي في "سننه" في "باب الحائض تتوضأ عند وقت الصلاة" (١/٢٣٢)، ط: دار الكتب العربية - بيروت.

(٧)

(١) في خأ، خب، دأ: تيممت.

(٢) في من ط، م: وقد خرجت.

(٣) في خأ، خب، دأ: وصارت، وفي ز: "فصارت"، الثبت من ط، م.

(٤) في خأ، خب، دأ، ز: "بمنزلة الغسل"، وهو تصحيف، وما بين القوسين: ساقط من د

ب.

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٤ ب)، وفي نفس العنوان: سئل ابن المبارك عن مسافرة طهرت من الحيض، فتيّمت ثم وجدت الماء؟ قال: لا يقربها زوجها، ولا تقرأ القرآن حتى تغسل بدنّها؛ لأنها عادت إلى حالتها الأولى.

قال الفقيه: في قول علمائنا: جاز للزوج أن يقربها، ولكن لا تقرأ القرآن؛ لأنها لما تيممت، فقد خرجت من الحيض، فلما وجدت الماء، وجب عليها الغسل، وصارت بمنزلة الجنب، أشار إلى هذا ابن الهمام (١/١١٨) في "باب الحيض"، وفي "الهدية": ولو انقطع لأقل من عشرة أيام، ولم تجد الماء، فتيّمت لم يحل وطؤها عد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله حتى تصلي، فإن وجدت الماء بعده نحرأشار إلى هدام القراءة، لا الوطء عدنا، كذا في الراهدى، قال الخجندی: وهو الأصح، كذا في "السراج الوهاج". الفتاوى الهندية: (١/٣٩)

(٥) في من ط، م: "أمكنها أن يصلي فيه يسقط عنها" مكان المثبت، إلا أن ما بين المعكنتين مزيد من ط، م.

صلاتها<sup>(١)</sup>؛ لأن الوجوب بآخر الوقت، سواء كان الوقت قليلاً أو كثيراً، فقد وجد سبب الوجوب، وهي ليست من أهل الصلاة، فلم تجب عليها الصلاة، ولا يجزئ عليها القضاء<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (١١٦)

المعلمة في حالة الحيض<sup>(٣)</sup> تعلم الصبيان<sup>(٤)</sup> حرفاً حرفاً<sup>(٥)</sup>، ولا تعلمهم آية

(١) في دب: "لو كان لا يسع فيها صلاتها"، وهو خطأ.

(٢) عن محمد (بن الحسن) قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا حاضت المرأة في وقت صلاة، فليس عليها أن تقضى تلك الصلاة، فإذا طهرت في وقت الصلاة فتصل قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، رواه محمد في كتاب الآثار<sup>(١/٩٢)</sup> في باب الحائض في صلاتها ط: حيدرآباد الدكن بالهند.

وعن يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم: في المرأة تطهر قبل أدتعب الشمس، قال: تقضى الصلاة التي طهرت في وقتها وحدها، رواه أبو يوسف في كتاب الآثار في باب افتتاح الصلاة ط: الاستقامة بالقاهرة.

وعن سعيد بن جبير قال: إذا حاضت المرأة في وقت صلاة، فليس عليها القضاء، وعن احمر قال: إذا صلت المرأة ركعتين، ثم حاضت، فلا تقضى إذا طهرت، وعنه أيضاً قال: إذا طهرت المرأة في وقت صلاة، فلم تغسل وهي قادرة على أن تغسل، قضت تلك الصلاة، وعن عطاء في المرأة تطهر عند الظهر، فتؤخر غسلها حتى يدخل وقت العصر، قال: تقضى الظهر. هذه الآثار الثلاث أخرجها الدارمي في سننه في باب المرأة تطهر عند الصلاة أو تحيض وفي الباب آثار أخرى تتعلق بالمسألة (١/٢١٧، ٢١٨).

وقال آخرون: إذا أخرت المرأة الصلاة حتى تحيض، فعليها قضاء تلك الصلاة إذا طهرت، وبه طهرت قبل المغرب، صلت الظهر والعصر، وإذا طهرت قبل المغرب، صلت المغرب والعشاء وروى عن أنس -رضي الله عنه- أنه قال: إذا طهرت في وقت صلاة صلت تلك الصلاة ولا تصلي غيرها.

قال أبو محمد: قرأت على زيد بن يحيى عن مالك قال: سألت عن المرأة تطهر بعد العصر قال: تصلي الظهر والعصر، قلت: فإن كان طهرها قريباً من مغيب الشمس؟ قال: تصلي العصر، ولا تصلي الظهر، ولو أنها لم تطهر حتى تغيب الشمس، لم يكن عليها شيء، مثل عمه الله، نأخذ به؟ قال: لا، الحديث رواه الدارقطني في الباب السابق (١/٢٢٠)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

وفي الباب عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وحديث حماد رواه الدارقطني في باب صيرة المرأة من الصلاة إذا طهرت من الحيض<sup>(١/٢٢٣)</sup>، أشار إلى هذه المسألة في الهدية في العنوان السابق (١/٣٨)، والسرخسي في المسوط في باب المستحاضة<sup>(٢/١٤، ١٥)</sup>.

(٣) في معظم النسخ: في حال الحيض، المثبت من ط، م، الفتاوى الكبرى.



كاملة؛ لأن الضرورة تندفع بالأول، والمسقط هو الضرورة<sup>(١)</sup>.

### مسألة (١١٧)

من<sup>(٢)</sup>: الحائض أو الجنب<sup>(٣)</sup> إذا كان يكتب الكتاب، وفي بعض السطور آية من القرآن، غير أنه لا يقرأ تلك الآية<sup>(٤)</sup>، يكره لهما ذلك؛ لأنهما منهيان<sup>(٥)</sup> عن مسّ

(٤) في معظم النسخ: "الناس" مكان "الصبيان"، المثبت من ط، م.

(٥) كلمة "حرقاً" ساقط من خأ، خب، دأ، دب. ورد في الفتاوى الكبرى: "كلمة كلمة" بدل "حرقاً حرقاً".

(١) قال الفقيه في المصدر السابق: ص ٣ ب في "باب الطهارات": وسألت امرأة أبا نصر، فقالت: إني امرأة معلّمة، فإذا حضرت أفتح على الصبيان؟ فقال: لا تقرئي معهم آية تامة، واقترني عليهم دون آية، قالت: أفأكتب الألواح؟ قال: لا، وردت هذه المسألة في الفتاوى الكبرى بهذه الألفاظ في "القسم الأول من الباب الأول" في علامة مسّ. اختلف أصحابنا في قراءة القرآن بما دون الآية في حال الجنب والحائض: قال الطحاوي رحمه الله: فنكره للجنب والحائض قراءة الآية تامة؛ وعبارته هذه تدل على إباحة قراءة القرآن ما دون الآية للحائض والجنب.

قال ابن الهمام: ذكر لحم الدين الزاهد: أنه رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة، وأن عليه الأكثر، وذكر ابن الهمام وجهه: أنه قارئ ما دون الآية من القرآن لا يعد قارئاً لقوله تعالى: ﴿فأقرءوا ما نيسر من القرآن﴾ فذلك لا تنصح الصلاة بما دون الآية، وقال عليه السلام: «لا يقرأ الجنب القرآن»، فكما لا يعد ما دون الآية قارئاً، فلا يحرم على الجنب والحائض قراءة ما دون الآية.

وذكر عن الكرخي: أنه ينع قراءة ما دون الآية بقصد التلاوة، كما يمنع عن قراءة آية تامة؛ لأن الكل قرآن، ولا يمنع أن يقرأ ما دون الآية بقصد الشكر والثناء كأن يقول: بسم الله، والحمد لله، لعل وجهه ما صح عن علي رضي الله عنه موقوفاً "أقرؤوا القرآن ما لم يصب أحدكم جابة، فإن أصابته جناية فلا، ولا حرقاً واحداً"، الحديث رواه الدارقطني في "باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن (١/١١٨)، وشرح معاني الآثار في العنوان السابق (١/٩٠)، وفتح القدير في العنوان السابق وبهامشه شرح العاية (١/١١٦).

وفي محيط السرخسي: "وإذا حاضت المعلمة فينبغي لها أن تعلم الصبيان كلمة كلمة، وتقطع بين الكلمتين، ولا يكره لها التهجّي بالقرآن"، أشار إلى هذا ابن الهمام في العنوان السابق، والهندية (١/٣٨) في العنوان السابق.

(٢) العلامة مسّ ساقطة من ط، م.

(٣) في خأ، خب، دأ: "والجنب" بالعطف.

(٤) في ط، م: ذلك الآية.

القرآن، وفي الكتابة مس، لأنه يكتب بطرف قلمه، والقلم في يده، وهكذا صورة المس<sup>(١)</sup>.

## مسألة (١١٨)

امرأة تحيض من دبرها<sup>(٢)</sup> لا تدع الصلاة؛ لأن هذا ليس بحيض<sup>(٣)</sup>، ويستحب أن يغتسل<sup>(٤)</sup> عند انقطاع الدم، وإن أمسك زوجها عن الإتيان (بها) كان أحب إلى<sup>(٥)</sup> لمكان الصورة، وهو الدم عن الفرج<sup>(٦)</sup>.

(٥) في ط : لأبهما ينهيان.

(١) وردت هذه المسألة في الفتاوى الكبرى بهذه العبارة: "الحائض والجنب إذا كانا يكتبان الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن، يكره لهما ذلك، وإن كانا لا يقرآن؛ لأبى منبهان عن مس القرآن، وفي الكتابة مس؛ لأنه يكتب بقلمه وهو في يده، وهكذا صورة مس؛ ذكر هذه المسألة والتي قلها في الفتاوى الكبرى "للمصدر الشهيد في كتاب الطهارة" الف الثاني من الباب الثاني، مخطوط.

أشار إلى هذا ابن الهمام (١١٧/١) في المصدر السابق وفي نفس العنوان، والهندية (٢٩/١).

(٢) في معظم النسخ: "في دبرها"، المثبت من دب.

(٣) في ط، م: "لأنه ليس بحيض مكان المثبت.

(٤) في معظم النسخ: "أن يغتسل"، المثبت من دأ، دب.

(٥) في ط: "ثم الإتيان" مكان "عن الإتيان"، والريادة من ط، م، وكلمة كان ساقطة من ط، م، والعبارة في ط: "وإن أمسك زوجها، ثم الإتيان بها أحب إلى"، الصواب ما أئتناه.

(٦) الفرج - يكون الرء -: الشق بين الشيتين، جمعه: فروج، قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فَرْجٌ﴾ الآية أي شقوق، قال الفيومي: "والفرج من الإنسان يطلق على القلب والدم؛ لأن كل واحد مفرج أي مفتوح، وأكثر استعماله في العرف على القلب". (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: ٤٤١/٢، ط: حلي، والمعجم الوسيط: ٦٨٥/٢)

الحيض: دم يخرج من رحم امرأة سليمة في سن معين في أوقات معلومة، ويشترط فيه أن يكون خارجاً من قبل المرأة بنفسه، لا بسبب من الأسباب، فلو خرج من دبرها، أو أي جزء من جزء بدن، فإنه لا يكون حيضاً؛ لأن مكانه قعر رحم المرأة، ومخرجه قلها، ذكر تعريف الحيض في فتح القدير (١١١/١) في باب الحيض ومجمع الأنهر (٥١/١-٥٢) في باب الحيض وحاشيته رد المحتار على الدر المختار (١٩٧/١، ١٩٨) وكتاب الفقه على المذاهب الأربعة (١٢٤، ١٢٣/١).

## مسألة (١١٩)

شرو: امرأة رأت بياضاً خالصاً على الخرقه ما دام رطباً، فإذا يبس اصفر، فحكمه حكم البياض؛ لأن المعتبر حالة الرؤية، لا حالة اليبس<sup>(١)</sup>، وكذا لو رأت حمرة أو صفرة<sup>(٢)</sup>، فإذا يبست ابيضت، يعتبر حالة الرؤية لا حالة التغير<sup>(٣)</sup>.

- (١) في ط و دب: "التغير مكان اليبس".
- (٢) في خأ، خب، دأ، ط، م: "صفرة أو حمرة بالتقديم والتأخير".
- (٣) قال أهل العلم والخبرة: ألوان الحيض ستة: السواد، الحمرة، الصفرة، الكدرة، الخضرة، الترية، أما الحمرة فهو اللون الأصلي للدم إلا عند غلبة السواد يضرب إلى السواد، وعند غلبة الصفراء يصرب إلى الصفرة.
- أما الصفرة: فهي من ألوان الدم إذا راق، وقيل: هي كصفرة البيض. وقال السرخسي: "وألوان الدم ستة، والبيان الشافي فيه في كتاب الحيض".
- اختلف العلماء في لون دم الحيض، فالسواد حيض بلا خلاف؛ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش، فقال ﷺ لها: «إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف»، الحديث رواه أبو داود (٨٤/١) في "باب من قال: ترضاً لكل صلاة"، والحمرة كذلك حيض بلا خلاف عندنا، والكدرة في آخر أيا الحيض، حيض بلا خلاف بين أصحابنا، وكذلك في أول الأيام عند أبي حنيفة ومحمد.
- وقال أبو يوسف: لا يكون حيضاً، والتربة كالكدرة، والخضرة، فقد قال بعضهم: هي مثل الكدرة، فكانت على الخلاف، وأما الصفرة حيض عند عامة أصحابنا، وقال الشيخ أبو منصور: إذا رأت في أول أيام الحيض ابتداء كن حيضاً، أما إذا رأت في آخر أيام الطهر، واتصل به أيام الحيض لا يكون حيضاً، وقال بعضهم: الكدرة، والتربة، والصفرة، والخضرة تكون حيضاً على الإطلاق من غير العجائز، وأما في العجائز فينظر إن وجدت على الكرسف، ومدة الوضع قريبة فهي حيض، وإن كانت مدة الوضع طويلة لم يكن حيضاً؛ لأن رحم المعجوز يكون متناً، فيتغير الماء لطول المكث، وألوان دم الحيض عند الأئمة الأربعة كما تلى:
- "عند الإمام أبي حنيفة: السواد، والحمرة، والكدرة، والصفرة، والخضرة، والتربة، كما ذكرنا سالفاً، وعند الإمام مالك: الحمرة، والصفرة، والكدرة، وعند الإمام الشافعي: السواد، والحمرة، والشقرة، والكدرة، والصفرة، وعند الإمام أحمد: السواد، والحمرة، والكدرة، تفصيل الكلام في دم الحيض في المصادر الآتية. (المبسوط للسرخسي في باب الاستحاضة (١٨/٢-١٩) وبدائع الصنائع في "فصل في تفسير الحيض والنفاس والاستحاضة" (٣٩/١)، و"الهداية" في "الحيض والاستحاضة" (١٨/١) و"شرح الرقابة في" باب الحيض في هامش فتح القدير (١١٢-١١٣)، مجمع الأنهر شرح منتقى الأخبار
- "باب الحيض (٥٢/١)، و"مختصر الرنى": باب حيض المرأة وطهرها واستحاضتها في هامش الأم (٥٣-٥٤)، و"كتاب الفقه على المذاهب الأربعة" (١٢٤-١٢٦)، قسم العبادات، كتاب الطهارة، مباحث الحيض ط: شركة فن الطباعة، والاستدكار في باب طهر الحائض (٢٩-٣٠).

## مسألة (١٢٠)

امرأة تحيض في كل شهر مرة، فظهرت شهرين، فظنت<sup>(١)</sup> أن بها حبلاً، فأسقطت بعد شهرين سقطاً غير مستبين الخلق، وقد رأت قبل الإسقاط بعشرة أيام دمًا<sup>(٢)</sup>، يكون ذلك حيضًا؛ لأنه لم يعط طهر صحيح، فإن قيل: أليس أن دم الحامل ليس بحيض عندنا<sup>(٣)</sup>، قلنا: هذه ليست بحامل<sup>(٤)</sup>؛ لأنها لم أسقطت سقطاً لم تستين<sup>(٥)</sup> شيء من خلقه لم يعط لها بذلك حكم الولادة في شيء من الأحكام، فصار<sup>(٦)</sup> هذا دمًا منعقدًا انحل فخرج، ولم يكن<sup>(٧)</sup> دم الحامل، فكان حيضًا<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (١٢١)

امرأة بنت سبع وخمسين سنة، ترى صفرة غير خالصة على الاستمرار<sup>(٩)</sup> وحكم البياض: الطهر عند الجميع بلا خلاف؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: "لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء". قال مالك: تريد بذلك الطهر من الحيضة، الحديث رواه مالك (١/٥٩-٦٠) في "طهر الحائض ط: حلى". وفي رواية محمد بن الحسن (ص ٥٣) في "باب المرأة ترى الصفرة والكدره"، قال محمد: وبهذا نأخذ، لا تظهر المرأة ما دامت ترى حمرة أو صفرة، أو كدره حتى ترى البياض خالصًا، وهو قول أبي حنيفة. نبه ابن عبد البر - رحمه الله - على أقوال العلماء في حكم الصفرة والكدره في "لاستدكار" (١/٢٨-٣٠) في "باب طهر الحائض".

- (١) في حأ، حب، دب: وطئت.
- (٢) في معظم النسخ: "قبل الإسقاط عشرة دمًا"، المثبت من ط، م.
- (٣) في معظم النسخ: "فإن قيل: أليس دم الحامل ليس بحيض"، المثبت من ط، م.
- (٤) في ط: ليس بحامل.
- (٥) في معظم النسخ: "لم يستين"، وفي ط: لم تستين.
- (٦) في حأ، خرب، دأ: وصار.
- (٧) في معظم النسخ: فلم يكن، المثبت من دب.
- (٨) في ط: "حيضًا"، وهو خطأ، أشار إلى هذا ابن الهمام في "فتح القدير" (١/١٣٠) في فصل في النفاس ط: الأميرية. وقال السارتمى: "والذي لم يستين من خلقه شيء، فلا نفاس له ولكن إن أمكن جعل المرئي من الدم حيضًا، وتقدمه طهر تام يجعل حيضًا، وإن لم يمكن كاد استحاضة". (شرح العاية في هامش فتح القدير: ١/١٣٠)
- (٩) في معظم النسخ: استمرار بدون ألف لام، والمثبت من ط

كان نسيت أيام حيضها، وطهرها منذ سنين، إن كان<sup>(١)</sup> ما ترى<sup>(٢)</sup> مثل لون التبن فهو حيض، فإذا لم تعرف<sup>(٣)</sup> شيئاً من أيامها، فلتغتسل<sup>(٤)</sup> عند كل صلاة، وإن كان دون لون<sup>(٥)</sup> التبن، فليس ذلك بحيض، هكذا قال مشايخنا، لأنها إذا رأت ذلك على الاستمرار، فليس صفرة<sup>(٦)</sup> خالصة، فالظاهر أن ذلك لفساد في الرحم<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (١٢٢)

أج: أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، وهو مذكور في "الأصل"<sup>(٨)</sup>، ولكن<sup>(٩)</sup> معناه بليال تقع في مضي هذه الأيام، ولا يريد به ثلاث<sup>(١٠)</sup> ليال مقدر بها<sup>(١١)</sup> كالأيام، حتى لو رأت عند طلوع الفجر يوم السبت، وانقطع عند غروب الشمس [من]<sup>(١٢)</sup> يوم الاثنين، فهو ثلاثة أيام ولياليها، يكون حيضاً<sup>(١٣)</sup>.

- (١) في معظم النسخ: "إن كان"، المثبت من ز.
- (٢) في دأ: "يرى"، وهو خطأ.
- (٣) في ط: "يعرف"، وهو خطأ.
- (٤) في ز: "فليغتسل"، وهو خطأ.
- (٥) كلمة "لون" ساقطة من خأ، خب، دأ، دب، م.
- (٦) في معظم النسخ: "فليست صفرة"، وفي ط: "وليست صفرة"، المثبت من م.
- (٧) إشار إلى هذا ابن الهمام في فتح القدير في "باب الحيض".
- (٨) قال محمد بن الحسن الشيباني في "الأصل" (ص ١٣٥) في "كتاب الحيض": "أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام ولياليها، لا ينقص من ذلك شيئاً، وأكثر الحيض عشرة أيام ولياليها، لا يزيد على ذلك شيئاً؛ لأن الأثر جاء أن أدنى الحيض ثلاثة، وأكثره عشرة، فمن جعل أقل من ثلاثة حيضاً، فينبغي له أن يجعل أكثر من عشر حيض، فهذا لا يستقيم، والأمر كما وصفت لك
- (٩) في ط، م: بدون واو العطف.
- (١٠) كلمة "ثلاث" ساقطة من ط، م.
- (١١) في ط: "مقدراً بها".
- (١٢) الزيادة: من ط، م.
- (١٣) في معظم النسخ: فهذه ثلاثة أيام بلياليها يكون حيضاً، المثبت من ط، م.

## مسألة (١٢٣)

قال رضى الله عنه<sup>(١)</sup>: هكذا ذكر صاحب "الأجناس"<sup>(٢)</sup>، وهذا رواية<sup>(٣)</sup> عن أبى يوسف [رحمة الله عليه]<sup>(٤)</sup>، أما على ظاهر الرواية: أقل الحيض ثلاثة أيام (وثلاث ليال؛ لأن ذكر الأيام بلفظ الجمع<sup>(٥)</sup> يتناول مثلها من الليالي)<sup>(٦)</sup> قال الله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾<sup>(٨)</sup>، وقال فى موضع آخر: ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾<sup>(٩)</sup> والقصة واحدة<sup>(١٠)</sup>.

(١) فى ز: رحمه الله.

(٢) هو أحمد بن محمد بن عمرو، أبو العباس الباطنى الطبرى، المتوفى سنة ٤٤٦ هجرية؛ نكلمنا عنه فى القسم الدراسى.

(٣) فى خأ: وهكذا رواية.

(٤) الزيادة: من دأ، دب، خأ، خوب.

(٥) فى دأ، دب: بلفظة الجمع

(٦) ما بين القوسين ساقط من م.

(٧) فى خأ، خوب: قال تعالى.

(٨) سورة آل عمران: الآية ٤١.

(٩) سورة مريم: الآية ١٠.

(١٠) اختلف العلماء فى أقل الحيض: قال أصحابنا الحنفية: أقل مدة الحيض فى ظاهر الرواية كما ذكرنا سابقاً ثلاثة أيام ولياليتها. وروى ابن سماعة عن أبى يوسف فى "النوادر": أقلها يومان وأكثر اليوم الثالث، وروى الحسن عن أبى حنيفة: أقلها ثلاثة أيام بليكتيهما المتخللتين. وقال الشافعى وأحمد: أقل مدة الحيض يوم وليلة، وقال مالك: لا حد لأقلها، دفعة من الدم حيض تمع الصلاة.

استدل أصحابنا فى تقدير مدة الحيض بحديث أبى أمامة الباهلى وعائشة وائلثة وأنس ومعاذ بن جبل وأبى سعيد الخدرى رضى الله عنهم، وهو قوله عليه السلام: «أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام».

الحديث أخرجه الدارقطى فى "منه" (فى "كتاب الحيض" ١/٢٠٩، ٢١٠، ٢١٨، ٢٠٩) من حديث وائلثة، وأخرجه بالفاظ مختلفة من حديث أبى أمامة وائلثة وأنس وسفيان وعبد الله رضى الله عنهم، وأخرج الزيلعى هذه الأحاديث، وبين درجاتها فى "نصب الرابة" (١/١٩١-١٩٢) فى "باب الحيض". وقال البائرى فى هامش فتح القدير: وهو مروي عن عمرو بن وهب وابن مسعود وابن عباس وعباس وعثمان بن أبى العاص وأنس بن مالك، والمراد به كالمروي عن النبي ﷺ؛ لأن المقادير لا تعرف قياساً. شرح العناية، "باب الحيض" (١).

## مسألة (١٢٤)

الحائض إذا طهرت، وبقي من الوقت قدر ما يسع من التحريم، كان عليها صلاة ذلك الوقت لما ذكرنا أن السبب آخر الوقت، وتفسير ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله [عليه] <sup>(١)</sup> قدر ما يسع فيه <sup>(٢)</sup> قوله: "الله" <sup>(٣)</sup>، وعندهما: أن يسع فيه الله أكبر <sup>(٤)</sup>.

## مسألة (١٢٥)

م: نصرانية حائض طهرت، وأسلمت قبل طلوع الفجر، إن طهرت أولاً، ثم أسلمت، يجب عليها صلاة العشاء؛ لأنها [إذا] <sup>(٥)</sup> أدركت آخر الوقت وهي طاهرة <sup>(٦)</sup>، لا غسل عليها <sup>(٧)</sup>، وهو السبب عند عدم الأداء عندنا، وإن أسلمت أولاً، ثم طهرت، إن كانت <sup>(٨)</sup> أيامها عشرة، وقد بقي من الوقت شيء، يجب عليها الصلاة، وإن كانت <sup>(٩)</sup> أيامها دون العشرة، فإن بقي من الوقت مقدار ما

(١١١)، وفتح القدير، في "باب الحيض" (١١٢/١)، والهداية (١٨/١) وبدائع الصنائع، العنوان السابق (٤٠/١)، ومختصر المزني في هامش "الأم" (٥٥/١)، والاستذكار لابن عبد البر (٢/٥٦-٦١) "باب المستحاضة"، ومجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر (٥٢/١) باب الحيض، والدر المختار في هامش "رد المختار" (١٩٨/١)

- (١) الزيادة: من دأ، دب.
- (٢) قوله: "فيه" ساقط من حأ، حب، دأ.
- (٣) في ز: "الله أكبر".
- (٤) في ز: "الله" مكان المثبت.
- أشار السرخسي إلى أصل المسألة في المبسوط (١٩/١) في العنوان السابق، كما أشار إليها ابن عابدين في "رد المختار على الدر المختار" (٢٠٦/١) في باب الحيض، ثم قال ابن عابدين الفتوى على قول أبي حنيفة، وهكذا في "مصرات القهستاني".

- (٥) الزيادة: من ط.
- (٦) في دب: "طاهر" بدون تاء التأنيث.
- (٧) قوله: "لا غسل عليها" ساقط من ط، وفي ط: "عليه" مكان "عليها"، وهو خطأ.
- (٨) في معظم النسخ: "كان"، المثبت من ط.
- (٩) في معظم النسخ: "كان"، المثبت من ط.

تتمكن<sup>(١)</sup> فيه من الاغتسال، وساعة أخرى بعد ذلك، يجب<sup>(٢)</sup>، وإن بقي<sup>(٣)</sup> من الوقت مقدار ما تتمكن<sup>(٤)</sup> من الاغتسال فقط، لا يجب عليها، وهذا لما عرف أن مدة الاغتسال من الحيض فيما إذا كانت أيامها [دون العشرة، وليست من الحيض فيما إذا كانت أيامها]<sup>(٥)</sup> عشرة<sup>(٦)</sup>، والأربعون<sup>(٧)</sup> في النفاس بمنزلة العشرة في الحيض<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (١٢٦)

المرأة إذا ظهرت من حيضها، فثمن ماء الاغتسال على الزوج، إذا كانت أيامها دون العشرة، وعلى المرأة إذا كانت<sup>(٩)</sup> أيامها عشرة؛ لأن في الوجه الأول<sup>(١٠)</sup>

- (١) في خأ، خب، دأ، دب: يتمكن.
- (٢) في خأ، حب، دأ، دب: تجب.
- (٣) في ط، م: "كان مكان" بقي.
- (٤) في خأ، خب، دأ، دب، ز: "يتمكن"، وفي دب قوله: "وإن بقي من الوقت مقدار ما تتمكن" مكرر.
- (٥) ما بين القوسين: ساقط من خأ، حب، دأ، دب.
- (٦) في ط، م، ز: عشرًا.
- (٧) في دب: "الأربعين"، وهو خطأ.
- (٨) اختلف العلماء في مدة النفاس كما اختلفوا في مدة الحيض والظهر، قال أصحابنا الحنفية: أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وليليها، وأكثرها عشرة أيام وليليها، وأقل مدة النفاس لأحد لها، وأكثرها أربعون يومًا، وأقل مدة الظهر خمسة عشر يومًا، ولا حد لأكثرها؛ وأما تفصيل الكلام في تعلق صلاة الحائض، والنفاس بآخر الوقت، ذكره السرخسي في المبسوط (١٤/٢-١٥) في "باب المستحاضة"، وأشار إليه المؤلف في أول علامة "ب" من هذا المصنف، وابن الهمام في فتح القدير (١١٨-١١٩) في "باب الحيض"، والبايرتي في "شرح العاية" في هامش "فتح القدير (١١٩/١)، والهمدية في الفصل الرابع في أحكام الحيض (٣٩/١) وشيخ راده في "مجمع الأنهر شرح ملتنقى الأحكام في (٥٣/١) في "باب الحيض"، وابن عابدين في المصدر السابق (٢٠٦/١، ٢٠٧) وفي نفس العنوان.
- (٩) في معظم النسخ: "إن كانت"، المثبت من ط، م.
- (١٠) في دب: بدون "في".



لا يمكنه قربانها<sup>(١)</sup> بدون الاغتسال<sup>(٢)</sup>، أو بما يقوم مقام الاغتسال<sup>(٣)</sup>.  
وفى الوجه الثانى يمكنه قربانها بدون الاغتسال، هكذا ذكره شمس الأئمة  
الخلوانى<sup>(٤)</sup> والإمام الرستغنى<sup>(٥)</sup>، وعلى قياس ما اختاره حسام الدين<sup>(٦)</sup> فى ماء  
الوضوء، يجب أن يكون<sup>(٧)</sup> هذا على الزوج أيضاً؛ لأنه<sup>(٨)</sup> لا بد منه.

## فصل فى النفاس

### مسألة (١٢٧)

- (١) فى ط، م: إتيانها.
- (٢) فى ط، م، د ب: إلا بالاغتسال.
- (٣) فى خأ، خب، دأ، د ب، ز: أو بما يقوم مقامه.
- (٤) فى خأ، خب، دأ: "فهكذا ذكره، وفى د ب: "ذكر" بدل "ذكره"، وفى ط، م: "وكذا ذكره عن شمس الأئمة الخلوانى"، المثبت من ز.  
هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الخلوانى، الملقب بـ "شمس الأئمة" من أهل بخارى،  
إمام أصحاب أبى حنيفة بها فى وقته، تفقه عليه أبى سهل السرخسى؛ توفى رحمه الله سنة ٤٤٨  
هجرية، وقيل: ٤٤٩. (ترجمته فى "الجواهر المضيئة": (٢/٤٢٩)، وكتائب أعلام الأحيار  
برقم: ٢٤١، وتاج التراجم: ص ٣٥، والطبقات السنية برقم: ٢٥٣، والفوائد البية: ص ٩٥-  
٩٧، وهدية العارفين: (١/٥٧٧، ٥٧٨).
- (٥) هو على بن سعيد أبو الحسن الرستغنى، كان رحمه الله من كبار مشايخ سمرقند، وتردد ذكر  
فى كتب المذهب، وهو من كبار أصحاب الماتريدى؛ وكانت وفاة الماتريدى سنة ٣٢٣، يحوز أن  
الشيخ الرستغنى مات فى القرن الرابع، والرستغنى: نسبة إلى قرية من قرى سمرقند.  
(ترجمته فى "الجواهر المضيئة" (٢/٥٧٠، ٥٧١) وكتائب أعلام الأحيار برقم: ١٩٠، والطبقات  
السنية برقم: ١٤٨٩، وتاج التراجم: ص ٤١، والفوائد البية: ص ٦٥)
- (٦) هو عمر بن عبد العزيز بن مازة، المتوفى سنة ٥٣٦ هجرية، أحد مشايخ المؤلف؛ ترجمته  
سبقت فى القسم الدراسى.  
تنظر ترجمته فى "الجواهر المضيئة": (٢/٦٤٩)، وتاج التراجم: ص ٤٦، ٤٧، والمروائد  
السنية: (ص ١٤٩)
- (٧) فى دأ: يجب أن تكون.
- (٨) قوله: "لأنه" ساقط من د ب.

ن<sup>(١)</sup>: المرأة إذا خرج بعض ولدها، إن خرج الأقل، لا يكون حكمها حكم النفساء<sup>(٢)</sup>، ولا تسقط<sup>(٣)</sup> عنها الصلاة؛ لأن الأكثر ليس بخارج، وللاكثر حكم الكل<sup>(٤)</sup>، ويجب عليها أن تصلي<sup>(٥)</sup>، ولو لم تصل<sup>(٦)</sup>، تصير عاصية؛ ثم كيف تصلي؟ قالوا: يؤتى<sup>(٧)</sup> بقدر، فيجعل تحتها، ويحفر لها<sup>(٨)</sup> حفيرة أو تجلس هناك<sup>(٩)</sup>، وتصلي كي لا تؤذي الولد<sup>(١٠)</sup>.

## مسألة (١٢٨)

- (١) في دأ، دب: ز، وهو خطأ.
- (٢) في ط: النفساء، وفي دب: النفس، وهو تصحيف.
- (٣) في دأ و ط: "تسقط".
- (٤) لأن النفاس مأخوذ من خروج النفس، وهو الولد، ثم النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة. وهذا لم يوجد بخروج بعض الولد، ولا تسقط عنها الصلاة؛ لأنها في هذه الحالة في حكم المستحاضة.
- (٥) في ز: "تصلي" وهو تصحيف.
- (٦) في دأ، دب: "تصلي"، وهو خطأ.
- (٧) في حأ، حب، دب: تؤتى.
- (٨) في ط: "أو تخفر لها".
- (٩) ما بين المعكفتين ساقط من دب.
- (١٠) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ١٤٤) في "باب الحيض": وسئل أبو بكر (الإسكافي) عن الولد إذا خرج بعضه، هل يكون حكمها حكم النفساء؟ قال: إذا خرج أقله لا يكون حكمه حكم النفساء، ولا تسقط عنها الصلاة، قال أبو بكر: فإني تعلمت من نصير مسألة واحدة، وذلك أنني مررت يوماً بمسجده، فرأيت امرأتين تسألانه عن امرأة خرج بعض ولدها، كيف تصلي؟ قال: يؤتى بقدر ويجعل تحتها، ويحفر تحتها حفرة، وتجلس على الحفيرة، وتصلي لكي لا يؤذي الولد.
- أشار إلى هذا ابن عابدين في "رد المحتار على الدر المختار" (٢٠٨/١) في باب الحيض، ثم قال ابن عابدين: قال في "منية المصلي": فأنظر وتأمل هذه المسألة، هل تجد عدراً لتأخير الصلاة، وبإيلا لتاركها، وقال عن "الظهيرية": ولو لم تصل تكون عاصية لربها، ثم في الحالة كيف تتوضأ وتصلي؟ إذا قدرت أن تتوضأ بمساعدة أهلها تتوضأ ثم تصلي حائضاً بالركوع والسجود إذا قدرت، إلا تصلي بالإيماء، كما الربيع، لأنه لا عدل لها في الترك أو التأخير كصحیح القادر.

المرأة إذا خرج ولدها ميتاً من قبل سرتها، فإن ظهرت قرحة عند سرتها، ثم انشقت القرحة<sup>(١)</sup>، وخرج منها ولد<sup>(٢)</sup> ميت، إن سال الدم من قبل السرة، لا نصير نفساء، بل نصير<sup>(٣)</sup> مستحاضة؛ لأن النفاس<sup>(٤)</sup> هو<sup>(٥)</sup> اسم لدم<sup>(٦)</sup> يخرج من الرحم عقب<sup>(٧)</sup> الولد، وإن سال (الدم) من أسفل<sup>(٨)</sup>، صارت نفساء؛ لوجود دم النفاس<sup>(٩)</sup>، ولو كانت معتدة، انقضت عدتها؛ لأنها وضعت حملها، فدخلت تحت قوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١٠)</sup> ولو كانت أمة نصير أم الولد، إن كان<sup>(١١)</sup> الولد من المولى؛ لوجود الولد من المولى، وإن كان الزوج قال لها: إن ولدت فأنت طالق، طلقت؛ لأنها ولدت ولداً<sup>(١٢)</sup>.

- (١) في معظم النسخ: "ثم انشقت قرحتها"، المثبت من ط، م.
- (٢) كلمة "ولد" ساقطة من ز.
- (٣) في معظم النسخ: "بل تكون"، المثبت من ط.
- (٤) في ط، م: "لأن دم النفاس" بزيادة "دم".
- (٥) كلمة "هو" ساقطة من خأ، خب، دب، ط، م.
- (٦) في خأ، خب: الدم.
- (٧) في خأ، دأ، دب، ط، ز، عقيب، العقب: أحر كل شيء، وفي التنزيل: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾، ويقال: حثت في عقب لشهر، جمع: أعقاب. المعجم الوسيط (٦١٩/١)
- (٨) في ط، م: "ولو سال الدم من الأسفل"، وأثبتنا الريادة لتعديل المعنى.
- (٩) في خأ، خب، دأ، دب، ز: "النفساء".
- (١٠) سورة الطلاق. الآية ٤.
- (١١) في ط: "وإن كان" بزيادة العطف.
- (١٢) قال الفقيه أبو البيث في المصدر السابق (ص ١٤ ب، أ)، وفي الباب السابق. جاءت امرأة فسألني عن امرأة حبلت أحد عشر شهراً، فخرج الولد من قبل سرتها، فقلت لها: كيف يخرج الولد من سرتها؟ فقالت: ظهرت قرحة عند سرتها، ثم انشقت، فخرج منها ولد ميت، فقلت لها: أتعيش هذه المرأة؟ قالت: نعم، وهي مريضة، أتصلي أو تدع الصلاة؟ فقلت لها: أيجرح من الدم أم لا؟ فقالت: لا، وإني خرج ماء أصفر عند خروج الولد، ثم لم يخرج شيء، فقلت لها: أيجرح الدم من أسفلها أم لا؟ قالت: لا، قلت لها: فعليها أن تصلي ولا تدع الصلاة، فخرجت المرأة، فقال لي أصحابي: أرايت لو خرج الدم من ذلك الوضع، أو من أسفل، ما

## مسألة (١٢٩)

رفت : النفساء أو المستحاضة<sup>(١)</sup> إذا احتتست لا تخرج من أن تكون نفساء، أو مستحاضة<sup>(٢)</sup> كما ذكرنا في الحائض ؛ لأن الاحتشاء<sup>(٣)</sup> لا يمنع<sup>(٤)</sup> ثبوت حكم الدم، لكن يمنع تنجس الثوب<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (١٣٠)

زأج : لو ولدت المرأة ولداً، ولم ترَ بلةً ولادماً، تصلى وتصوم، هكذا روى عن محمد رحمة الله [عليه]<sup>(٦)</sup>. وعن أبي على الدقاق<sup>(٧)</sup> : أن عليها الغسل، ونفس حكمه ؟ فقلت : أما إذا خرج الدم من قبل السرة وهو يسيل، فعليها أن تتوضأ لكل صلاة، ولا غسل عليها، ولا تكون بمنزلة النفساء ولو سال الدم من أسفل، صار حكمها حكم النفساء، ثم قالوا : أرأيت لو كانت معتدة أتغفر عدتها من هذا الولد ؟ فقلت : نعم ؛ لأنها قد وضعت حملها، ثم قالوا : أرأيت لو كانت هذه أمة أتصير أم الولد إذا كان الولد من المولى ؟ فقلت : نعم، صارت أم الولد، ثم قالوا : أرأيت لو كان الزوج قال لها : إن ولدت، فأنت طالق، هل تطلق بهذا الولد ؟ فقلت : نعم ؛ لأن هذا يستحق اسم الولد، فكذاك هي تستحق اسم الولادة

(١) في خأ، خب، ز : "والمستحاضة" بالعطف.

(٢) قوله : "أو مستحاضة" ساقط من ز.

(٣) في ط : "الاحتشاش"، وهو تصحيف.

الحشو : ملء الوسادة وغيرها بشيء، وما يجعل فيما حشو الاحتشاء : لبس المرأة، أو وضعها الكرسف داخل فرجها، المرأة الحائض أو المستحاضة تحتش نفسها بالقطن لتحبس الدم الخارج من رحمها، وفي الحديث قال رسول الله ﷺ لحمنة بنت جحش : «أنت لك الكرسف»، الحديث رواه الترمذي. (القاموس المحيط : ٣١٩/٤) "فصل الحاء" و"باب الوارد الباء" ط : حبي، مختار الصحاح : ص ١٣٨، نيل الأوطار : ٢٧١/١ : باب من تحيض سنأ أو سبماً

(٤) في معظم النسخ : "ليس يمنع"، الصواب ما أثبتناه.

(٥) في دأ : "يمنع لتنجس الثوب"، وهو تصحيف.

قال حسام الدين في "العتاوى الصغرى" (ص ٤٤ أ) في كتاب الطهارة في مسائل الحيض والاستحاضة وما في معناها : الحائض إذا احتتست لا يمنع ثبوت حكم الدم، وكذا نفساء ؛ لأن هذا الاحتشاء يمنع تنجس الثوب، وما يمنع تنجس الثوب لا يمنع ثبوت حكم الدم، والمستحاضة وصاحب الجرح السائل إذا احتشى يمنع ثبوت حكم الدم، أشار إلى هذا في الهدية (٤١/١) في آخر الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفس والاستحاضة.

(٦) الزيادة : من خأ، خب، دأ، دب، قوله : "رحمة الله عليه" لم يذكر في ط م

خروج الولد نفاس .

قال رضى الله عنه : هكذا ذكر صاحب "الأجناس" هذه المسألة، وذكر القاضى الإمام عماد الدين<sup>(١)</sup>، المعروف بـ "الحاكم" النسفى<sup>(٢)</sup> (رحمة الله عليه)<sup>(٣)</sup> فى "حيضه الكبير" فى هذه المسألة اختلافاً، قال : على قول أبى حنيفة رحمة الله [عليه]<sup>(٤)</sup> هى نفساء، وعلى قول أبى يوسف : طاهرة؛ وجه<sup>(٥)</sup> قول أبى يوسف<sup>(٦)</sup> : إنه عبارة عن الدم يقال : نفست المرأة إذا رأت الدم، ووجه قول أبى حنيفة رحمة الله [عليه]<sup>(٧)</sup> . إن النفاس فى اللغة : عبارة عن الولادة، ومنه<sup>(٨)</sup> سمى الولد منفوساً، وقد وجد<sup>(٩)</sup>؛ وأما ما قال<sup>(١٠)</sup>، قلنا (له)<sup>(١١)</sup> : إن كان كذلك، فالولد<sup>(١٢)</sup> لا

(٧) ترجمته أبو على الدقاق ذكره القرشى فى "الكنى" برقم ١٩٥٣، وقال فى ترجمة أبى سعيد : هو أبى أبو على أستاذ أحمد بن الحسين أبو سعيد الردعى، تفقه أبو على وأبو سعيد على أبى بن موسى بن نصر، قتل أبو سعيد فى سنة ٣١٧ هجرية . ترجمته فى "الجواهر المضية" (١/١٦٣-١٦٦).

(١) فى دب : "العماد الإمام عماد الدين" بزيادة "العماد".

(٢) فى ط، م : "بحكم النسفى".

(٣) الريادة : من خأ، خب، دأ، دب : القاضى عماد الدين توفى سنة ٥٨٤ هجرية.

(٤) الريادة : من خأ، خب، دأ، ومى دب : "رضى الله عنه"، وفى ط، م : "لا يوجد شيء من هذا".

(٥) كلمة "وجه" ساقطة من ط، م.

(٦) فى ط : "أبى حنيفة"، وهو خطأ.

(٧) الزيادة : من من خأ، خب، دأ، قوله : "رحمه الله عليه" لم يذكر فى ط، وما بين القوسين ساقط من دب.

(٨) من من خأ، خب : بدون واو العطف.

(٩) قال أبو بكر الرازى : النفاس : ولادة المرأة إذا وضعت فهى نفساء، ونسوة نفاس ونفاس، ويجمع أيضاً على نفساوات وامراتان نفساوان.

وقد نفست المرأة - بالكسر - نفاساً : ولدت، ونفست المرأة غلاماً على ما لم يسم فاعله، والولد : منفوس، وفى الحديث : «ما من نفس مفوسة إلا وقد كتب مكانها من الجنة والار» (المعجم الوسيط : ٩٤٨/٢)، ومختار الصحاح : (ص ٦٧٣).

(١٠) فى دأ : "ما قال بدون وأما"، وفى دب، ط، م : "وأما قال بدون ما".

يخلو عن بلة [الدم] <sup>(١)</sup>.

## باب فى المياه <sup>(٢)</sup>

### مسألة (١٣١)

ن: الحوض إذا كان عشرًا فى عشر <sup>(٣)</sup>، فوقعت فيه النجاسة، لا يتنجس <sup>(٤)</sup>، إلا أن يتغير <sup>(٥)</sup> طعمه أو ريحه أو لونه <sup>(٦)</sup>؛ لأن العشرة أدنى ما ينتهى إليه نوع عدد هذا

(١١) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

(١٢) فى ط: "ولكن الولادة"، وفى م: "إن الولد" مكان المنيث.

(١) الزيادة لم تذكر فى ز، وذكر فيها بعد قوله: "بلة" - والله أعلم -.

(٢) هذا الباب فى بيان حكم المياه المختلفة، مقدارها التى يحوز فيها الوضوء والاعتسال، وما لا يحوز.

(٣) فى دب: "إذا كان عشرة فى عشرة"، الماء الذى يتوضأ به: إما يكون جاريًا أو راكدًا، كما اختلف أصحابنا الحنفية فى تعريف الماء الجارى، أيضاً اختلفوا فى تحديد الماء الراكد قالوا عامة أصحابنا فى حد الحوض الكبير: إذا كان الحوض عشرًا فى عشر، فهو كبير، (المقصود من عشر فى عشر تحديد مساحة الحوض فى الطول والعرض بعشرة أذرع فى عشرة أذرع).

وقال بعضهم: إذا كان لا يرتفع ولا ينخفض بغسل أحد، فهو كبير، لقد تكلم المؤلف فى هذا الباب بالتفصيل فى علامة "س" من هذا الباب، و "الهداية" فى "باب الماء الذى يجوز الوضوء"، وابن الهمام والبايرى فى نفس الباب، فتح القدير مع العناية (١/ ٥٣-٥٦) والكاسانى فى بدائع الصنائع (١/ ٧١-٧٢) فى "فصل بيان المقدار الذى يصير به الحل غشاً شرعاً".

(٤) فى خأ، خب، دأ، دب: لا ينحس.

(٥) فى خأ، خب: "إلا أن يغيره"، وفى ط: "إلا بتغير".

(٦) إن المياه بأنواعها طاهر ومطهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ سورة الفرقان: الآية ٤٨، وقال تعالى: ﴿وَيُزَكِّىْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ سورة الأنعام: الآية ١١، وقال عليه السلام: "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ونونه". الحديث رواه ابن ماجه (١/ ١٧٤) فى كتاب الطهارة فى "باب الحياض" رقم الحديث: ٤٢١، والبيهقى فى (١/ ٢٥٩-٢٦٠)، والطحاوى فى "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦) فى الطهارة، والدارقطنى (١/ ٢٨، ٢٩) فى "باب الماء المتغير"، الحديث ضعيف. وقال الريلى: أخرجه الطبرانى فى "معجمه"، والبيهقى والدارقطنى فى "سنينهما"، ونه

بدكروا فيه اللون (نصب الرواية: (٩٤-٩٥) : باب الماء الذي يحوز به الطهارة .  
كما ذكرنا سالفاً أن الماء إما يكون جارياً أو راكداً ، فأما الماء الجاري إذا وقعت فيه النجاسة ، جار  
الوصء منه قليلاً كان أو كثيراً ، إذا لم ير لها أثراً ، لأنها لا تستقر مع جريان الماء .  
وأما الماء الراكد : إذا وقعت فيه النجاسة لم يجز الوضوء قليلاً أو كثيراً ، لأن النسي <sup>ب</sup> أمر بحفظ  
الماء من النجاسة . قال عليه السلام : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يعتس فيه من الجنب » ،  
الحديث رواه أبو داود (٢٦/١) في كتاب الطهارة : باب البول في الماء الراكد ، وفي  
« المتقى » : ص ٩-١٢ حديث : ٢٦ و ١٠ .

قال أصحاب الظواهر : إن الماء لا ينجس برقوع النجاسة فيه أصلاً ، سواء كان جارياً أو راكداً ،  
وسواء كان قليلاً أو كثيراً ، تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو لم يتغير .  
وقال عامة العلماء : إن كان قليلاً ينجس ، وإن كان كثيراً لا ينجس ، لكنهم اختلفوا في الحد  
الفصل بين القليل والكثير . قال الإمام مالك : إن تغير لونه أو طعمه أو ريحه ، فهو قليل ، وإن  
لم يتغير ، فهو كثير ، استدل بالحديث السابق .

وقد الإمام الشافعي : إذا بلغ الماء قلتين ، فهو كثير ، وحديث القلتين رواه الخمسة ، أخرجه ابن  
ماجة (١٧٢/١) في « باب مقدار الماء الذي لا ينجس » ، رقم الحديث : ٥١٧ ، المتقى : ص ١٢  
في « باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة » رقم الحديث : ٢٤ .

تعددت آراء أصحابنا الحنفية في حد الكثير ، قال الفقيه أبو الليث في « الوازل » (ص ١ ب) في  
باب الطهارات : « قد اختلفوا في تقدير الخوض الذي لا ينجسه شيء ، وقالوا : فيه أقاويل  
مختلفة ، سمعت الفقيه أبا جعفر رحمه الله قال : سمعت علي بن أحمد قال : سمعت نصر بن  
يحيى ، قال : سألت أبا سليمان الخوزجاني عن الخوض إذا كان عشرين في عشر أتوضأ منه ؟  
قال : سمعت عند الله بن المبارك قال : لا بأس بأن يتوضأ فيه ، قال أبو سليمان : فأتيت  
العراق ، فسألت محمد بن الحسن عنه ، فقال : إذا كان عشرين في عشر ، فهو كبير لا بأس به ،  
قال نصر : قلت لأبي سليمان : والجنب يغتسل فيه ، قال : نعم .

وروى عن محمد بن الحسن في رواية أخرى : أنه سئل عن ذلك ، فقال : إذا كان مثل مسجدى  
هذا ، وكان مسجده ثمانية في ثمانية (بني أذرع) ، وروى عن محمد بن سلمة أنه أخذ بهذا القول ،  
وقال : إذا كان الخوض ثمانية في ثمانية أرجو أن يكون فيه الاغتسال من الجنابة والوضوء جائزاً .  
وروى عن أبي مطيع أنه قال : خمسة عشر (في خمسة عشر) ، ولو كان عشرين في عشرين لا  
أجد في نفسي شيئاً ، يعني لا أشك فيه ، وذكر عن نصر أنه قال : إذا كان الخوض بحال ، لو  
اغتسل فيه إنسان غير (منعف) لا يكتلر الجانب الآخر ، جاز الوضوء فيه .

وقال بعضهم : إذا كان بحال ، لو ألقى فيه صبيغ في جانب منه لا يبتين في الجانب الآخر ، فهو  
كبير ، وأكثر الأقاويل إن الخوض إذا كان عشرين في عشر ، فإنه لا ينجسه شيء إلا أن يطهر فيه  
لون النجاسة ، وبه نأخذ .

قال الفقيه : وقد اختلفوا في مقدار العمق ، قال بعضهم : يعني أن يكون مقدار العمق درعاً أو  
أكثر ، وقال بعضهم : مقدار شبر ، وقال بعضهم : زيادة على عرض الدرهم .  
وسئل أبو سليمان عن مقدار العمق ؟ قال : لم يعتبر أصحابنا العمق ، وإنما اعتبروا البسط . وكان  
أبو جعفر يقول : إن كان بحال ، لو رفع إنسان الماء بكفيه ، انحسر ما تحته من الأرض ، ثم يتصل .  
فلا يتوضأ فيه ، وإن كان لا يحسر ما تحته ، فلا بأس بالوضوء فيه ، وبه نأخذ .

بيان الطول والعرض [و] <sup>(١)</sup> أما العمق : إذا كان الماء <sup>(٢)</sup> بحال ، لو رفع الإنسان بكفه انحسر <sup>(٣)</sup> أسفله <sup>(٤)</sup> ، ثم اتصل بعد ذلك ، لا يتوضأ فيه ، وإن كان لا ينحسر ما نغته . فلا بأس <sup>(٥)</sup> بالوضوء فيه ، وإن كان <sup>(٦)</sup> الماء له طول وعمق ، وليس له عرض [ولو بسط <sup>(٧)</sup> يصير عشرًا في عشر ، فلا بأس بالوضوء فيه تيسيرًا على المسلمين] <sup>(٨)</sup> .

وكان يروى ذلك عن يوسف بن خالد السمتي عن أبي حنيفة ، وذكر سمعت الشيخ الإمام عبد الله بن الفضل يقول : كان محمد بن إبراهيم الهمداني يقول : إن نهرًا يمتد فيه ماء ، هل يجوز التوضؤ به ؟ قال : إن كان الماء الذي في النهر كثيرًا ، أو أجرى إلى حوض كبير عشر في عشر ، وصار عمق الماء شبرًا أو مقدار أربعة أصابع ، يجوز التوضؤ فيه ، وإن لم يكن عريضًا بعد أن يكون الماء ممتدًا .

وسئل أبو بكر عن ماء مجتمع وهو أقل من عشرة في عشرة ، ولكن له عمق ، وقعت فيه نجاسة ؟ قال : يصير نجسًا ، قيل : فإن أبسط الماء ، وصار أكثر من عشرة في عشرة بعد ما وقعت فيه النجاسة ، قال : هو نجس ، قيل : فإن وقعت النجاسة فيه ، وهو عشر في عشر ، ثم اجتمع في موضع ، وصار أقل من عشر في عشر ، قال : هو طاهر .

أشار الكاساني إلى هذا الاختلاف في بدائع الصنائع (٧١-٧٤) في العنوان السابق ، والمؤلف في "الهداية" (٧/٩-٧) في العنوان السابق ، وابن الهمام في فتح القدير (١/٤٧-٥٦) في نفس الباب ، والسرخسي (١/٧٠-٨٠) في "باب الوضوء والعسل" .

(١) الزيادة : من ط ، م .

(٢) كلمة "الماء" ساقطة من ط

(٣) في خأ ، خب : "انحصر" ، وهو خطأ ، لأن انحسر من مادة "حسر" ، ومعنى حسر كشف . من باب "ضرب" ، الانحسار بمعنى الانكشاف ، حسر الشيء حسورًا : انكشف ، والماء عن الساحل ارتد حتى بدت الأرض . (المعجم الوسيط : ١/١٧٢ ، ومختار الصحاح : ص ١٣٥)

(٤) في ط : لأسفله .

(٥) في خأ ، خب ، دأ ، دب ، ز : "لا بأس" ، المثبت من ط ، م

(٦) في معظم النسخ : "وإذا كان" ، المثبت من حب .

(٧) في ز : ولو قدر .

(٨) ما بين المعكفتين ساقط من ط ، م ، وفي مكانها فيهما : "فإن كان الطول لا يحصرهما" إلى بعض مقدراً ما بدأناه الباب ، وتفسيرها ما أنه لو جمع وقدر ، يصير عشرًا في عشر ، وهو نجس .

ومن قوله : وإن كان الماء له طول . . . إلى قوله : على المسلمين ساقط من ص د أ . وثمة في الهامش



الماء إذا كان أقل من عشر في عشر، لكنه عميق، فوقعت فيه النجاسة<sup>(١)</sup> [حتى تنجس، ثم أنبسط وصار عشرًا في عشر]<sup>(٢)</sup>، فهو نجس؛ لأن النجس لا يظهر بهذا<sup>(٣)</sup>، وإن وقعت فيه [النجاسة]<sup>(٤)</sup> وهو عشر<sup>(٥)</sup> في عشر، ثم اجتمع فصار أقل، فهو طاهر؛ لأنه<sup>(٦)</sup> [الآن]<sup>(٧)</sup> لم يوجد فيه النجس<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (١٣٢)

الحوض إذا كان عشرًا في عشر، فقل ماؤه<sup>(٩)</sup> فوقعت فيه النجاسة، ثم دخل الماء حتى امتلأ [الحوض ولم يخرج منه شيء، لا يجوز التوضؤ به]<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه كلما دخل<sup>(١١)</sup> الماء تنجس<sup>(١٢)</sup>.

- (١) في خأ، خب، دأ: فوقعت النجاسة فيه.
  - (٢) ما بين المعكفتين ساقط من صلب دأ، ز، واستدركها في الهامش.
  - (٣) في خأ، خب، دب: لا يظهر بذلك.
  - (٤) ما بين المعكفتين ساقط من دب.
  - (٥) في ط: فهو عشر.
  - (٦) في ط، م: لأن.
  - (٧) الزيادة: من ط، م.
  - (٨) في دب: "المتنجس"، وفي م: المنجس.
  - (٩) في ز: ماء.
  - (١٠) في دب: "لا يجوز التوضؤ به"، وفي ز: لا يجوز الوضوء به.
  - (١١) في خأ، خب، دأ: لأنه كما دخل.
  - (١٢) ما بين المعكفتين ساقط من ط.
- قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٢-١) وفي نفس العنوان: وسئل أبو القاسم عن حوض عشرين في عشرين، ثم قل ماءه حتى صار أربعة في أربعة، ثم وقعت فيه نجاسة، ثم دخل الماء فيه حتى امتلأ الحوض، ولم يخرج منه شيء، هل يجوز الوضوء في هذا الحوض؟ قال: لا يجوز الوضوء منه؛ لأن كلما دخل الماء فيه، صار نجسًا.

## مسألة (١٣٣)

الحوض الصغير إذا كان ماءه نجساً<sup>(١)</sup>، فدخل الماء من جانب، يطهر<sup>(٢)</sup> وإن لم يخرج مثل ما فيه؛ لأن الماء الجارى لما اتصل به، صار فى حكم الجارى [لولا الجارى] طاهر<sup>(٣)</sup> إلا أن يستبين فيه النجاسة<sup>(٤)</sup>، وههنا شيء يأتى فى علامة السين<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (١٣٤)

مشرعة<sup>(٦)</sup> يدخل فيها الماء، ويخرج إلا أنه لا تتبين<sup>(٧)</sup> الحركة فيها، فتوضأ إنسان فيها، فإن كان الماء لا يذهب بما وقع من يده، ويدور<sup>(٨)</sup> فيها، فلا خير فيه<sup>(٩)</sup>

(١) فى دب: "نجس"، وهو خطأ.

(٢) فى دب: يطهر، وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعكفتين ساقط من دب، وفى ط: "وأما الجارى فطاهر".

(٤) قوله: "فيه النجاسة" ساقط من دب.

(٥) علامة "السين" ستأتى بعد علامة "الواو" من هذا الفصل.

قال الفقيه فى المصدر السابق (ص ٢-١) وفى نفس العنوان: "وسئل أبو جعفر عن الحوض الصغير إذا كان ماءه نجساً، فدخل الماء فيه من جانب، وخرج من الجانب الآخر، هل يطهر؟ قال: كان الشيخ أبو بكر من أبى سعيد يقول: لا يطهر ما لم يدخل فيه الماء، ويخرج منه مثل ما فى الحوض ثلاث مرات، فيصير ذلك بمنزلة غسله ثلاث مرات، قال أبو جعفر: وأنا أقول يطهر وإن لم يخرج منه مثل ما فيه ثلاث مرات؛ لأن الماء الجارى قد اتصل به، فصار فى الحكم كالغالب على الماء النجس، فيطهر كله بعد أن لا تتبين النجاسة فيه، وبه نأخذ، أشار إلى هذا قاضى خان فى "فتاواه" فى كتاب الطهارة فى "فصل فى الطهارة بالماء" فى هامش "الهدية" (١/٦).

(٦) المشرعة: هى مورد الماء الذى يستقى منه بلا رشاء، جمع: مشاريع. (المعجم الوسيط: ١/٤٨٢ ومختار الصحاح: ص ٣٣٥).

(٧) فى معظم النسخ: "لا يستبين"، المثبت من ط، م.

(٨) فى ط: وينوب.

(٩) قال الفقيه فى المصدر السابق (ص ٢-١) وفى نفس العنوان: "وسئل نصير عن مشرعة يدخل الماء فيها ويخرج، إلا أنه لا تتبين الحركة فيها، فتوضأ إنسان فيها؟ قال: إذا لم يذهب بما يقع من يده، ويدور فيها، فلا خير فيه". أشار إلى هذا قاضى خان فى العنوان السابق. (هامش الهندية: ١/٦، والهندية: (١/١٨-١٩) فى كتاب الطهارة فى "الباب الثالث فى المياه")

## مسألة (١٣٥)

الحوض الكبير إذا جمد<sup>(١)</sup> ماءه، فنقب<sup>(٢)</sup> فيه إنسان نقباً، فتوضأ<sup>(٣)</sup> من ذلك الموضع، فإن كان الماء منفصلاً عن الجمد، لا بأس به؛ لأنه يصير كالحوض المستقف، وإن كان متصلاً لا؛ لأنه صار<sup>(٤)</sup> كالقصعة<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (١٣٦)

ماء الثلج<sup>(٦)</sup> إذا جرى على الطريق، وفي الطريق سرقين<sup>(٧)</sup> أو نجاسة<sup>(٨)</sup>، إن

وقال الصدر الشهيد في "افتاوى الصغرى" (ص ٢-أ، ب) في كتاب الطهارة في مسائل تنحيس المياه بالتغيير، ووقوع الجاسة فيها وملاقاتها بموضع الاستنجاء: "حوض صغير يدخل الماء في جانب، ويخرج من جانب، توضأ فيه إنسان، إن كان أربعاً في أربع فما دونه يجوز؛ لأن الظاهر أن الماء لا يستقر في مثله، بل يدور حوله، ثم يخرج، فيكون كالجاري، وإن كان الحوض أكبر من ذلك لا يجوز؛ لأن يستقر فيه لا يكون كالجاري، فلا يجوز إلا أن يتوضأ في موضع دخول الماء وخروجه.

قال أستاذنا: "هذا قول الرستغني، ولا نأخذ به، بل سئى بجواز التوضؤ فيه مطلقاً، لأنه ماء جارٍ وصغر الحوض وكبره على الاستقصاء في أول التوازل" وشرح الطحاوي

(١) في ط، م: انجمد.

(٢) نقب فلان في الأرض نقباً: ذهب، وعن الشيء: بحث، وحرقه، نقب الشيء نقباً. تخرق، والبغير رقت أخفافه، ومه النقب: الخرق في الجلد والجدار أو نحوها أي جعل طريقاً إلى الماء (المعجم الوسيط: ٢/ ٩٥٢) ومختار الصحاح: ص ٦٧٤

(٣) في ط، م: وتوضأ فيه إنسان.

(٤) في ز: يصير.

(٥) القصعة: وعاء يؤكل فيه ويشرد، وكان يتخذ من الخشب غالباً، جمع: قصاع وقصع

وقصعات. (المعجم الوسيط: ٢/ ٧٤٦)

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٢-أ) وفي نفس العنوان: "وسئل نصير عن حوض كبير يجمد فيه الماء، فنقب نقباً فيه، فتوضأ الناس من ذلك الموضع، والدء يلتصق بالجمد؟ قال: لا خير فيه، وهكذا قال أبو بكر

ودوى عن عبد الله بن المبارك أنه سئل عن ذلك؟ فقال: لا بأس به، وقال: أليس الماء بصغير من تحته، وبه كان يقول أبو حفص البخاري، قال الفقيه: الاحتياط أن لا يتوضأ إلا أن يكون الجمد مرتفعاً والماء متسفلاً، فلا بأس بالوضوء فيه.

أشار إلى هذا قاضي خسان في العنوان السابق في هامش الهدية (١/ ٦٠٥) والهدية في العنوان السابق (١/ ١٨).

(٦) في ط: "أما الثلج"، وهو تصحيف

تغيبت النجاسة، واختلطت<sup>(١)</sup> حتى لا يرى لونها ولا أثرها<sup>(٢)</sup>، يتوضأ منه؛ لأنه لا يرى معنى [الماء]<sup>(٣)</sup> الجاري<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (١٣٧)

ماء النهر إذا كان يجري [بعضه]<sup>(٥)</sup> على جيفة، أو في جوف الجيفة، فإن كان ما يلاقى الجيفة أكثر، فهو نجس، وإن كان ما يلاقى الجيفة أقل، فهو طاهر؛ لأن الأكثر يقوم مقام الكل، وإن كانا سواء، فهو نجس، ترجيحاً للجانب النجس احتياطاً.

ونظير هذا: ماء المطر إذا جرى في ميزاب من السطح، وكان على السطح عذرة، فالماء طاهر؛ لأن الذي يجري على غير العذرة أكثر<sup>(٦)</sup>، وإن كانت العذرة<sup>(٧)</sup> عند الميزاب، فإن كان الماء كله أو أكثره، أو نصفه يلاقى العذرة، فهو نجس، وإن كان أكثره لا يلاقى العذرة، فهو طاهر، وكذا<sup>(٨)</sup> ماء المطر إذا جرى على عذرات<sup>(٩)</sup>، واستنقع<sup>(١٠)</sup> في موضع، كان الجواب كذلك، هو الصحيح<sup>(١١)</sup>.

(٧) السرقين: زبل الدواب، يقال: سرقن الأرض إذا سمدتها بالسرقين أي بربل الدواب (المعجم الوسيط: (١/٤٢٧، ٤٥٠) ومختار الصحاح: ص ٢٦٨-٢٩٣)

(٨) في ط: "ونجاسة" بالعطف.

(٩) في معظم النسخ: "وارتفعت النجاسة فيها واختلطت"، المثبت من ط، م.

(١٠) في ط، م: "لونها وأثرها" بالعطف.

(١١) الزيادة: من ط، م.

(٤) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٤٤ أ) وفي نفس العنوان: "وسئل أبو نصر عن ماء النع: إذا جرى على الطين في الطريق، وفيها سرقين أو نجاسة لم يتبين فيه، يتوضأ منه؟ قال: إذا نعت النجاسة فيه، واختلطت به حتى لا يرى لها لون فيه ولا أثر، يجوز أن يتوضأ به".

(٥) الزيادة: من ط، م.

(٦) في د: "أكبر" مكان "أكثر"، وهو تصحيف.

(٧) في خ، أ، خب: "وإن كان العذرة"، وهو خطأ.

(٨) في معظم النسخ: "وأيضاً" مكان "وكذا"، المثبت من ط.

(٩) في ط، م: على العذرات بالتعريف.

(١٠) نفع: طول مكته، استنقع الشيء: انحل من طول مكته في ماء أو نحوه، استنقع الماء: انحله.

## مسألة (١٣٨)

البول في الماء الجاري مكروه؛ لأن أبا حنيفة رحمه الله عليه سماه جاهلاً<sup>(١)</sup>، فهذا<sup>(٢)</sup> يدل على أن ذلك<sup>(٣)</sup> فعل الجاهل، والعالم لا يفعله<sup>(٤)</sup>.

واصفر من طول مكثه في مستقره. (المعجم الوسيط: ٢/٩٥٦)

(١١) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٤-أ) وفي نفس العنوان: "وروى عن محمد بن سلمة عن يوسف بن عاصم السعدي أنه قال: إذا كان نهر جارٍ على جيفة، فإن كان الماء الذي لا يجري على الجيفة أكثر، فالأمر طاهر، وكذلك الماء الذي يجري في خوف الجيفة، إن كان الماء الذي لا يلاقى في الجيفة أكثر، فهو طاهر، وإن كان الذي يلاقى الجيفة أكثر، فهو نجس." قال أبو نصير: هذا القول أشبه بقول أصحابنا؛ لأنهم قالوا في ماء المطر: لو جرى من سطح في ميزاب، وكانت عليه عذرة في غير موضع الميزاب، فالأمر طاهر؛ لأن الماء يجري في غير موضع العذرة أكثر.

وعن نصير أنه قال: سألت عيسى بن أنان عن سطح عليه العذرة، فجاء المطر، فمرّ عليها، فأصاب من ماء الميزاب ثوب إنسان، فلما سكن المطر، فإذا عذرة على السطح، قال: لا بأس به؛ لأنه بمنزلة الماء الجاري، قلت له: عن من؟ قال: عن محمد بن الحسن، قال في ماء المطر: إذا مرّ بعذرات، ثم استقع في موضع، فخاضه إنسان، ثم دخل المسجد، فصلّى فلا بأس به. وسئل أبو بكر الإسكافي عن سطح عليه عذرة، فجاء المطر، وصرّ الماء على العذرة إلى الميزاب، قال: إذا كان موضع الميزاب طاهر، فلا بأس به، وهو طاهر ما لم يتغير لون الماء، وإن كانت العذرة عند الميزاب، فإن كان الماء بحال يكون كله يلاقى العذرة، فهو نجس، وإن كان الماء كثيراً، بعضه يلاقى العذرة، وبعضه لا يلاقى العذرة، فهو طاهر.

(١) في ط، م: "جمداً"، وهو تصحيف.

(٢) في د ب: "وهذا".

(٣) في ح أ، خ ب، د أ: "أن هذا".

(٤) في ط: "والعاقل لا يفعله".

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٦-أ) وفي نفس العنوان: "وسئل أبو جعفر عن البول في الماء الجاري، فتوضأ إنسان من ذلك الماء بكره، قال: قد رخص فيه أصحابنا، قال: وكان بعض المشايخ من أصحابنا له دار بقرب السمر، وكان يسول في الماء، ويقول: أكثر من أمر الرساتيق منه، قال: وقد روى عن أبي حنيفة ما يدل على أنه كره ذلك، لأنه روى عنه أنه قال: في جاهل بال في الماء الجاري، فتوضأ إنسان أسفل منه، حار وضوءه إن لم يظهر فيه أثر البول

## مسألة (١٣٩)

حوضان صغيران يخرج الماء من أحدهما، ويدخل في الآخر، فتوضأ إنسان<sup>(١)</sup> في خلال ذلك، جاز؛ لأنه ماء جارٍ<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (١٤٠)

الماء إذا كان يجري ضعيفاً، فأراد إنسان أن يتوضأ منه، فإن كان<sup>(٣)</sup> وجهه إلى

وقول أبي حنيفة: "في جاهل بال في الماء دليل على أن ذلك من فعل الجاهل، وأن العالم لا يفعل ذلك الفعل، المراد بالكراهة: كراهة تنزيهية؛ لأن النهي الذي ورد، ليس في الماء الجارى. بل في الماء الراكد الذي لا يجري. قال عليه السلام: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه»، الحديث رواه الجماعة، أخرجه الترمذى (١٠٠/١) في "باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد"، رقم الحديث (٦٨)، والبحارى في "باب البول في الماء الدائم" (عمدة القارى: ٤٦/١) ط: حلى) وأبو حنيفة في "المسند": ص ٨ في "كتاب الطهارة"، ومجد الدين في "المتقى": (ص ١٢) في "باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة"، رقم الحديث: ٢٦، قال الترمذى. هذا حديث حسن صحيح، فإن البول في الماء الجارى لا يحرم لمفهوم الحديث الذى تقدم، ولكن الأفضل احتنابه، قال الشوكانى في نيل الأطار في شرح حديث الباب (٣٢/١).

قال النووي: وهذا النهي في بعض المياه لتحريم، وفي بعضها للكراهة، فإن كان الماء كثيراً جارياً لم يحرم البول فيه، ولكن الأولى احتنابه، وإن كان قليلاً جارياً، فقد قال جماعة من أصحاب الشافعى: يكره، والمختار أنه يحرم؛ لأنه يقذره وينجسه، ولأن النهي يقتضى التحريم عند المحققين والأكثرين من أهل الأصول، وهكذا إذا كان كثيراً راکداً أو قليلاً.

ثم قال ما معناه: لا فرق في التحريم بين البول في الماء وصب البول فيه من الإناء، والنفوط فيه كالبول بل أفتح، خلافاً للظاهرية. أشار إلى هذا العبنى في "عمدة القارى" (٤٩/١-٥٠) في الباب السابق في "بيان استنباط الأحكام".

قال قاضى حان: واختلفوا في كراهة البول في الماء الجارى، والأصح هو الكراهة (الفتاوى: كتاب الطهارة في هامش "الهندية": ٥/١).

(١) في معظم النسخ: "وتوضأ إنسان"، المثبت من ط، م

(٢) في خأ، خب، دب: "جارى".

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٦ ب، ١٧) وفي نفس العنوان "وروى نصير أن قال: سألت الحسن بن زياد عن أوفة، يعنى حفيرة في الأرض يدخل فيها الماء، ولا يحرق، أو يخرج منها ولا يدخل، هل يتوضأ فيها، قال: لا، وسألته عن أوفتين يخرج الماء من إحداهما ويدخل في الأخرى، فتوضأ رجل فيهما بينهما، قال: وصوءه جائز، والأوفة التى يدخل فيها الماء، فسد ماءها".

(٣) كلمة "كان" ساقطة من دب.

مورد الماء يجوز، وإن كان وجهه<sup>(١)</sup> إلى مسيل الماء لا يجوز، إلا أن يمكث بين كل<sup>(٢)</sup> غرفتين مقدار ما يذهب الماء بغسالته، قالوا: ودلت المسألة على فضيلة أهل الدرب ببخارا<sup>(٣)</sup> حيث يجوز طهارة علمائهم وجهالهم<sup>(٤)</sup> [فإن وجوههم وقت التوضؤ من النهر تكون إلى مورد الماء]<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (١٤١)

إذا توضأ بماء الملح لا يجوز؛ لأن هذا ليس بماء؛ لأن الماء يجمد في الشتاء<sup>(٦)</sup>، ولا يجمد في الصيف، وهذا على العكس<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (١٤٢)

التوضؤ بالثلج إذا كان الثلج<sup>(٨)</sup> ذاتياً بحيث يتقاطر<sup>(٩)</sup> عن يده يجوز؛ لأنه

(١) ما بين المعكفتين ساقط من ط .

(٢) كلمة "كل" ساقط من خأ، خب .

(٣) قوله: ببخارا ساقط من ط .

(٤) قوله: "علماءهم وجهالهم" مطبوعة في ط .

(٥) ما بين المعكفتين ساقط من ط .

قال الفقيه في العنوان السابق (ص ٧-أ): "وسئل نصير عن نهر يجري فيه ماء وركيك، هل يجوز أن يتوضأ فيه، قال: إذا كان وجهه إلى مورد الماء جاز، وإن كان وجهه إلى مسيل الماء لم يجز، إلا أن يمكث بين كل غرفتين مقدار ما يذهب بغسالته"، وأشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق، هامش "الهندية" (٥/١).

(٦) في ط، م: يتجمد .

(٧) قال الفقيه أبو الليث في "النوار" (ص ٣١ ب) في آخر "باب الصلاة": "وسئل أبو بكر عن التوضؤ بماء الملح؟ قال: لا يجوز؛ لأنه غير ماء؛ لأن الماء يجمد في الشتاء، ولا يجمد في الصيف، وهذا يجمد في الصيف، ويكون في شدة البرد أرف من الهواء، فأشبه التوضؤ به كالنظير والفقير".

(٨) في خأ، خب، د، ز: "إن كان الثلج"، وكلمة "الثلج" ساقطة من ط .

(٩) في ط: فتقاطر .

يكون غسلًا<sup>(١)</sup>، وإن لم يكن كذلك لا يجوز؛ لأنه يكون مسحًا، وكذلك لو أصاب بعض جسده بول، قبل يده ثلاثًا، ومسحها<sup>(٢)</sup> على ذلك الموضع، إن كانت<sup>(٣)</sup> البنية من يده متقاطرة جاز، وإلا فلا<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (١٤٣)

ع<sup>(٥)</sup>: إذا توضأ بماء قد أغلى بأشنان، أو بأش<sup>(٦)</sup>، جاز وضوءه ما لم يغل ذلك على الماء؛ لأنه بقي ماء<sup>(٧)</sup> مطلقًا، فإن غلب عليه لا يجوز، لأنه لم يبق ماء<sup>(٨)</sup> مطلقًا، وكذا أجناس هذا<sup>(٩)</sup>.

- (١) في دب: "مسح" مكان "غسل"، وهو خطأ.
- (٢) في ط: مسحها.
- (٣) في خأ، خب، دأ: "وإن كانت بريادة العطف.
- (٤) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ١٠-١) في "باب الطهارة": "وسئل أبو القاسم عن من توضأ بالثلج؟ قال: في قياس بعض الروايات عن أبي يوسف: يجوز؛ لأنه يرى جواز الوضوء إذا أصاب الماء مثل الدهن، وأما في رواية محمد: لا يحوز مثل الدهن ما لم يكن الماء سائلًا، والوضوء بالثلج لا يجوز إلا أن يكون الثلج ذائبًا بحال يحرى الماء على الأعضاء".
- (٥) الرمز "ع" ساقط من ط.
- (٦) في خأ، خب، دأ، ز: غلى بأشنان.
- الأشنان - بالضم - الإشنان - بالكسر -: شجر ينبت في الأرض الرملية، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي (معرب).
- يقال: "أشّن" غسل يده وغيرها بالأشنان، أش: ورق الشجر، أش وأشاشا: هش، الورق أشًا: حبطه بالمصا ليتساقط، (المعجم الوسيط: ١٩/١)
- (٧) كلمة "ماء" ساقطة من خأ، خب، دأ.
- (٨) في ط، م: لا يبقى.
- (٩) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" (ص ٦) في "باب الطهارة والوضوء": "وردى أبو سليمان عن أبي يوسف في رجل توضأ بماء قد أغلى بأشنان أو بأش، جاز وضوءه ما لم يغل ذلك على الماء، ويكون ثخينًا".
- قال علاء الدين الأسمندي في "شرح عيون المسائل" (ص ٣ أ، ب) في "لعنوان السابق": "وكذا ذكر في "نواذر الصلاة" إملاء رواية ابن سماعة رحمه الله. وقال محمد رحمه الله في "نواذر رشيد" في الماء يطبخ فيه الأشنان والريحان إذا لم يتغير لونه حتى يسود بالريحان، أو يحمر بالأشنان، والغالب عليه اسم الماء، فلا بأس بالوضوء به، والأصل فيه أن الحكم للعالم، غير أن أبا يوسف رحمه الله يعتبر الغلبة بالأجزاء وهو الصحيح؛ لأن الماء متى غلب أجزاءه على



## مسألة (١٤٤)

و: الماء الجارى إذا سد من فوق، فتوضأ إنسان بماء يجرى فى النهر، وقد بقى جرى الماء، كان جائزاً؛ لأن هذا ماء جارٍ<sup>(١)</sup>.

## مسألة (١٤٥)

من: غدِير عَظِيم لا يكون فيه ماء فى الصيف، ويروث فيه الدواب والناس، ثم يملاً<sup>(٢)</sup> فى الشتاء [ماء]<sup>(٣)</sup>، ويرفع الناس منه [الجمد]<sup>(٤)</sup>، فإن كان الماء يدخل الغدير، يدخل على مكان نجس، فالماء والجمد نجس<sup>(٥)</sup> [وإن كثر الماء بعد ذلك؛ لأنه كلما دخل، صار نجساً، ولا يطهر وإن صار كثيراً]<sup>(٦)</sup>، وإن كان الماء الذى يدخل الغدير مستقراً فى مكان<sup>(٧)</sup> [طاهر حتى صار عشرين فى عشر، ثم ينتهى إلى النجاسة، فالماء]<sup>(٨)</sup> طاهر، والجمد طاهر؛ لأن الماء صار كثيراً قل أن يتنجس، والماء<sup>(٩)</sup> الكثير لا ينجس<sup>(١٠)</sup>.

غيره، فهو كالمستهلك فى غيره، فلم يجز استعماله، ومحمد رحمه الله يعتبر الغلبة بالون دون الأجزاء؛ لأن لون الماء إذا كان غالباً، فهو فى مرئ الأعين ماء، ويطبق عليه اسمه، وإذا كان لغالب لون الحمرة والوساد، فهو فى مرئ الأعين غيره، ولم يطلق عليه اسم الماء.

(١) هكذا ذكره حسام الدين فى "الفتاوى الكبرى" فى "الفصل الثانى من القسم الأول فى مسائل الماء الجارى".

وفى قاضى خان: "ماء النهر إذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم حربه بانقطاع الأعلى، فيجوز التوضؤ بما يحرى فيه". (فتاوى قاضى خان: كتاب الطهارة فى أول "فصل فى الطهارة بالماء" فى هامش الهندية: ٣/١)

(٢) فى دب: ثم يرفع.

(٣) الزيادة: من "الفتاوى الكبرى".

(٤) فى معظم النسخ: "ويرفع منه الناس" بالتقديم والتأخير، المثبت والزيادة من "الفتاوى الكبرى".

(٥) فى حاء، خب: "الجمد" بدون العطف.

(٦) ما بين المعكنتين ساقط من دب، وفى خاء، خب، دأ، ر: مكانها وإن بدا صار كثيراً

(٧) فى خاء، خب، دأ، دب، ز: يستقر فى مكان

(٨) ما بين المعكنتين ساقط من حاء، خب.

(٩) فى خاء، خب، دأ: "أن ينجس الماء"، وهو تصحيح.

## مسألة (١٤٦)

الحوض الكبير إذا كان مقدراً بعشرة أذرع فى عشرة أذرع، فالمعتبر<sup>(١)</sup> ذراع الكرباس<sup>(٢)</sup>، لا ذراع المساحة<sup>(٣)</sup> هو المختار؛ لأنه أليق بالتوسعة<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (١٤٧)

الحوض<sup>(٥)</sup> إذا كان مدوراً يعتبر فيه ثمانى وأربعون ذراعاً، حتى إن مادونه لا يجوز التوضؤ فيه؛ لأنه أقصى قول، قالوا فيه: فإن منهم من قال: أربعة

(١٠) هكذا ذكره الصدر الشهيد فى "الفتاوى الكبرى" فى العنوان السابق، وأشار إلى هذا قاضى خان فى المصدر السابق، وفى نفس العنوان فى هامش "الهندية" (٦/١).

(١) فى معظم النسخ: "المعتبر"، المثبت من ط، م.

(٢) الكرباس - بكسر الكاف - : ثوب غليظ من القطن، فارسى معرب جمعه: كرايس، يسـ إليه يباعه، فيقال: كرايسى، وهو نسبة لبعض مشايخ الشافعية. (مختار الصحاح ص ٥٦٦، والمصباح المنير: ٥٠٣/٢، والمعجم الوسيط: ٧٨٧/٢)

(٣) فى ط: الماحة، وهو تصحيف

المساحة - بكسر الميم - : اسم، وعلم المساحة، وهو علم يبحث فيه عن طرق قياس الخطوط، والسطوح، والأحسام، وذرعها، ومسح المساح الأرض مسحاً ومساحة، ذرعها أى قاسها بالذراع. (مختار الصحاح: ص ٦٢٣-٦٢٤ والمصباح المنير: ٥٤٥/٢ والمعجم الوسيط: ٢/ ٨٧٤)

لعل المراد من ذراع الكرباس المقياس الذى يتخذ البياح فى ذراع الثياب، والأوراق، والأراض ونحوها، ثم الاعتبار فى تقدير مساحة الحوض بذراع الكرباس؛ لأنه متعين ومتعارف بين الناس كالمتر مثلاً، وأما ذراع المساحة تختلف باختلاف أذرع الناس باختلاف المكان والزمان، ولا يمكن أن يتساوى أذرع الناس بأى حال من الأحوال.

(٤) أشار إلى هذا المؤلف فى "الهداية" (٩/١) فى باب الماء الذى يجوز به الوضوء وما لا يجوز، وقال قاضى خان فى الفتاوى: "إن كان عشرة فى عشرة، فهو كبير، يعتبر به ذراع المساحة لا ذراع الكرباس هو الصحيح؛ لأن ذراع المساحة بالمسوحات أليق". (المعجم السابق فى هامش "الهندية: ٥/١)

(٥) فى ط: "والحوض بزيادة العطف

(٦) فى خ، أ، خب: أن دونه.

وأربعون [ذراعاً]<sup>(١)</sup>، فكان الأخذ بهذا أحوط<sup>(٢)</sup>.

قال رضى الله عنه: واستبعد الخذاق من المشايخ هذا التقدير، وقالوا: إذا كان دور الحوض المدور ستة وأربعون ذراعاً، فحكمه حكم الحوض المربع، إذا كان عشراً في عشر؛ لأن في الحساب يكتفى بأقل من ستة وأربعين بكسر<sup>(٣)</sup> إلا أنه يفتى بستة وأربعين كى لا يتعسر رعاية الكسر<sup>(٤)</sup>.

#### مسألة (١٤٨)

الحوض إذا كان أعلاه<sup>(٥)</sup> عشراً في عشر، وأسفله أقل من ذلك، وهو ممتلئ، يجوز التوضؤ [به] والاعتسال فيه<sup>(٦)</sup>؛ لأنه عشر في عشر<sup>(٧)</sup>، وإن نقص الماء حتى بلغ سبعاً في سبع، لا يجوز التوضؤ<sup>(٨)</sup> والاعتسال فيه<sup>(٩)</sup>؛ لأنه أقل من عشر في عشر<sup>(١٠)</sup>، ولكنه يغترف ويتوضأ<sup>(١١)</sup>.

#### مسألة (١٤٩)

حوض كبير عشر في عشر إلا أن<sup>(١٢)</sup> له مشارع، فتوضأ رجل في مشرعة،

(١) الزيادة: من ط، م.

(٢) هكذا ذكره حسام الدين في "المتاوى الكبرى" في "كتاب الطهارة"، لقسم الأول.

(٣) في دب: "المكسر".

(٤) في دب: "المكسر". ومن قوله: "قال رضى الله عنه" إلى قوله: "رعاية الكسر" ساقط من ط، م.

(٥) في ط: "أعلاها" وهو خطأ.

(٦) في معظم النسخ: "يجوز التوضؤ فيه والاعتسال فيه"، إلا في ز: "منه مكان فيه"، المثبت من ط، والزيادة من عندها.

(٧) في دأ: "لأنه عشر في عشر، وأسفله أقل من ذلك".

(٨) في معظم النسخ: "التوضؤ"، المثبت من دأ.

(٩) في دب: منه.

(١٠) في دب: من عشرة في عشرة.

(١١) في دب: "يغترف ويتوضأ"، هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق، وفي نفس العنوان في علامة "س".

(١٢) في ط: إلا أنه.

أو اغتسل<sup>(١)</sup> والماء متصل بالواح المشرعة، ولا يضطرب<sup>(٢)</sup>، فإنه بمنزلة الماء الراكد، أقل من [ذى]<sup>(٣)</sup> عشر في عشر<sup>(٤)</sup>، فلا يجوز التوضؤ به وإن كان أسفل من الألواح<sup>(٥)</sup>، فإنه يجوز التوضؤ به<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (١٥٠)

زاج<sup>(٧)</sup>: لا بأس بالوضوء<sup>(٨)</sup> بماء السيل، وإن كان الطين مختلطاً به إن كانت رقة الماء عليه غالباً، أما إذا كان الطين غالباً لا يجوز به الوضوء<sup>(٩)</sup>؛ لأنه طين<sup>(١٠)</sup> يمسحه على وجهه، فلا يكون غسلاً.  
قال [رحمة الله عليه]<sup>(١١)</sup>: في الماء الذي يطبخ<sup>(١٢)</sup> فيه الريحان أو الأشنان، إذا لم يتغير لونه، حتى يحمر بالأشنان<sup>(١٣)</sup>، أو يسود بالريحان، وكان الغالب عليه

(١) في خأ، خب، دأ: "واغتسل" بالعطف.

(٢) في ط، م: "بالألواح المشرعة ولا يضطرب"، وهو تصحيف.

(٣) الزيادة: من ط.

(٤) في دب: من عشرة في عشرة.

(٥) في ط: "من الأدهان"، وهو تصحيف.

(٦) في ط، م: "يجوز التوضؤ فيه"، هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في كتاب الطهارة في ذكر مسائل المياه في علامة "س"، وأشار إلى هذا قاضي خان في "كتاب الطهارة" في فصل في الطهارة بالماء في هامش "الهندية" (٦/١).

(٧) الرمز "زاج" لم يذكر في ط.

(٨) في ط: الوضوء.

(٩) في ط: إذا كانت.

(١٠) في خأ، خب، دأ، ز: لا يجوز الوضوء به.

(١١) كلمة "طين" ساقطة من دب.

(١٢) الزيادة لم تذكر في ز، وفي ط: "ح" مكان المثبت.

(١٣) في ط: "الماء الذي يطبخ بدون" في.

(١٤) في دب: الأشنان.

اسم الماء، فلا بأس بالوضوء به<sup>(١)</sup>؛ وكان محمد [رحمه الله عليه]<sup>(٢)</sup> يراعى لون الماء، وأبو يوسف [رحمه الله عليه]<sup>(٣)</sup> اعتبر غلبة الماء بالأجزاء دون اللون.

قال أبو العباس صاحب "الأجناس": هذا هو<sup>(٤)</sup> الصحيح؛ لأن الماء متى الماء غلب أجزائه على غيره (فهو مستهلك في الماء، فصار تابعاً للماء، ومتى كان مغلوباً، فالماء مستهلك في غيره)<sup>(٥)</sup>، فصار كغلبة الطين على الماء، فلم يجز استعماله، وقد فرغ أبو عبد الله الجرجاني [رحمه الله عليه]<sup>(٦)</sup> على هذا<sup>(٧)</sup> مسائل: مثل أن يطرح الزاج<sup>(٨)</sup> في الماء حتى يسود<sup>(٩)</sup>، أو يطرح العفص<sup>(١٠)</sup> في الماء، جاز الوضوء به، وإن اختلط ببعضه ببعض، إن كان لا ينقش<sup>(١١)</sup> إذا كتب به (جاز

(١) في خأ، خب، دب، ز: "منه مكان" به.

(٢) في خأ، خب، دأ، ز: "فكان محمد"، الزيادة من عدنا.

(٣) الزيادة لم تذكر في ط وز.

(٤) كلمة "هو" ساقطة من دب.

(٥) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٦) الزيادة: من خأ، خب، دأ، د. هو محمد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله الفقيه الجرجاني، تفقه عليه أبو الحسن القدرى، وأبو العباس النافعى، كان رحمه الله أحد الأعلام. وقال صاحب الهداية: إنه كان من أصحاب التخريج، وحصل له الفلاح في آخر عمره. مات يوم الأربعاء عشر من شهر رجب سنة ٣٩٨، ودفن إلى جانب قبر أبي حنيفة. ترجمته في "مات يوم الأربعاء عشر من شهر رجب سنة ٣٩٨"، تاريخ بغداد (٤٣٣/٣) الوافى بالوفيات (٢٠٨/٥) كتاب "الجواهر المضيئة (٣/٣٩٧-٣٩٨)، الطبقات لسيرة برقم (٢٣٦٥) كشف الظنون (١/٣٩٨) هدية أعلام الأخيار برقم (٢١٨) الطبقات لسيرة برقم (٢٣٦٥) كشف الظنون (١/٣٩٨) هدية العارفين (٥٧/٢) الفوائد البهية (ص ٢٠٢).

(٧) في ط، م: "عليه مكان" على هذا، وفي خأ، خب: في هذا

(٨) الزاج أنواع. الزاج الأبيض: كبريتات الحارصين، والزاج الأزرق: كبريتات النحاس، والراح الأخضر: كبريتات الحديد، المعجم الوسيط (١/٤٠٧).

(٩) في ط: حتى اسود.

(١٠) في دأ، ط: "أو طرح العفص".  
العفص: شجرة البلوط وثمرتها، وهو دواء قابض محقق، وربما اتخذوا منه جبراً، أو صيفاً.  
(المعجم الوسيط: ٢/٦١٧)

(١١) في خأ، خب، دأ، ز: "لم ينقش".

الوضوء به<sup>(١)</sup>، والماء هو الغالب، وإن كان ينقش إذا كتب به لا يجوز<sup>(٢)</sup>، ولا، هو المغلوب، وإن تقع الحمص أو الباقلا [فى الماء]<sup>(٣)</sup>، جاز الوضوء به، وإن تغير طعمه أو لونه<sup>(٤)</sup>، فإن طبخ، فهذا على وجهين: إن كان إذا برد ثخن<sup>(٥)</sup>، لا يجوز به الوضوء، وإن كان لا يشخن ورقة الماء [عليه]<sup>(٦)</sup> باقية جاز.

## مسألة (١٥١)

وإن بال جاهل فى الماء الجارى فى النهر<sup>(٧)</sup>، أو ألقيت فيه جيفة، وهو يستبرأثره، لا يتوضأ منه، وإن لم ير تغيراً، ولا ريحاً، جاز الوضوء منه، ولا يشبه الماء الراكد؛ ومعناه إن<sup>(٨)</sup> فى الماء الجارى، تنتقل النجاسة من مكان إلى مكان، ولا يعرف وجودها فى غير موضع وقوعها إلا بمشاهدة، أو لون أو ريح<sup>(٩)</sup>، ولا كذلك الراكد؛ لأنها<sup>(١٠)</sup> لا تنتقل عن مكانها، ألا يرى<sup>(١١)</sup> إلى ما قال فى أشربة الأصل خافية<sup>(١٢)</sup>.

- (١) فى معظم النسخ: "به جاز الوضوء" بالتقديم والتأخير.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من دب، وفى دأ: "لا يجوز به" مكان المثبت وهو خطأ.
- (٣) فى معظم النسخ: "والباقلى" بالعطف، المثبت، والزيادة: من ط، م.
- (٤) فى معظم النسخ: "أو ريحه"، المثبت من ط، م.
- (٥) فى ط، م: "إن برد ثخن"، و"ثخن الشيء أى غلط وصلب، فهو ثخين". (مختار الصحاح: ص ٨٢)
- (٦) الزيادة: من ط.
- (٧) فى هامش ز: "أو فى الماء الراكد"
- (٨) قوله: "إن" ساقط من حأ، حب
- (٩) فى معظم النسخ: "بلون أو ريح"، المثبت من ط، م.
- (١٠) قوله: "ولا كذلك الراكد لأنها"، ساقط من دب.
- (١١) فى معظم النسخ: "الأتري"، المثبت من ط، م.
- (١٢) الخافية: وعاء الماء الذى يحفظ فيه، جمع: الخوايى، وأصل الخافية: الخائنة، وأمر الخوايى: الخوايى، سهلت الهمزة فيهما للتخفيف، والخبء: اسم لما جنى، وجاء: الشيء ستره وحفظه. (المعجم الوسيط: ١/ ٢١٢ ومحارج الصحاح: ص ١٦٧ والمصباح المنير: ١/ ١٥٥)

## مسألة (١٥٢)

خمر صببت<sup>(١)</sup> في نهر عظيم، وآخر أسفل منه، فيمر به الماء، والخمر في الماء، لا بأس بشربه، والوضوء منه ما لم تظهر<sup>(٢)</sup> رائحته، إذا لم تظهر رائحته، فهو شاك في وجود الخمر فيما يستعمله من الماء<sup>(٣)</sup>.

## مسائل في الحمام

## مسألة (١٥٣)

ن: القراءة في الحمام على وجهين: إما أن يرفع صوته، أو لا يرفع [صوته]<sup>(٤)</sup> ويقرأ خفياً<sup>(٥)</sup>، ففي الوجه الأول: يكره، وفي الوجه الثاني: لا يكره<sup>(٦)</sup>، هو المختار، وأما<sup>(٧)</sup> التسبيح والتهليل: فلا بأس به<sup>(٨)</sup>، وإن رفع صوته<sup>(٩)</sup>.  
وأما الصلاة [في الحمام]<sup>(١٠)</sup>: فإن كان<sup>(١١)</sup> في الحمام صور وثمانيل يكره<sup>(١٢)</sup>.

(١) في ط، م: صب، كلمة "خمر" مؤنثة وتذكر أيضاً.

(٢) في ط: يظهر.

(٣) ورد في م بعد قوله: "من الماء - والله أعلم -".

(٤) الزيادة: من دأ.

(٥) الزيادة: من ط، م، قوله: "ويقرأ خفياً" لم تذكر في ز.

(٦) الزيادة: من ط، م.

(٧) في معظم النسخ: أما بلون العطف، المثبت من ط، م.

(٨) في ط، م: لا بأس به.

(٩) قوله: "صوته" ساقط من خدأ، ندب، دأ، دب.

(١٠) الزيادة: من ط، م.

(١١) في دأ، ط، م، ز: "إن كان".

(١٢) في م: تكره.

وإن لم يكن، فإن كان<sup>(١)</sup> الموضع طاهراً، فلا بأس به<sup>(٢)</sup>؛ لأنه صلى على موضع طاهر، وكثير من أئمة بخارا [رحمهم الله تعالى]<sup>(٣)</sup> كانوا يفعلون ذلك، حتى حكى أن الإمام إسماعيل الزاهد رحمه الله عليه<sup>(٤)</sup> كان يصلى الفريضة بجماعة مع الخادم وغيره فى الحمام فراراً من غلبة العامة<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (١٥٤)

النساء إذا دخلن الحمام، لا بأس بذلك إذا كان الحمام للنساء خاصة، ويدخلن بمنزلة لعموم البلوى<sup>(٦)</sup>.

قال رحمه الله<sup>(٧)</sup>: ولو دخلن من غير منظر<sup>(٨)</sup>، قالوا<sup>(٩)</sup>: تسقط عدالتهم؛ لأن

(١) فى ز: "إن كان"، وفى ط: "وكان" مكان "فإن كان".

(٢) فى ط: لا بأس به.

(٣) الزيادة: من حأ، حب، دأ، دب.

(٤) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط، م، هو كما ذكره القرشى: إسماعيل بن الحسين بن على بن الحسين بن هارون الفقيه الزاهد البخارى، إمام فى القروع. والفقه فى وقته؛ توفي رحمه الله يوم الأربعاء من شهر شعبان سنة ٤٠٢ هجرية، ترجمته فى "الجواهر المضية" (١/ ٣٩٩-٤٠٠) وكتائب أعلام الأخبار برقم (٢١١)، وتاريخ بغداد (٦/ ٣١٠-٣١١) والطفات السنية برقم (٤٩٣) والفوائد البية (ص ٤٦).

(٥) قال الفقيه أبو الليث فى "النوار" (ص ٢٨ ب) فى "باب الصلاة": "وسئل أبو نصير عن قراءة القرآن فى الحمام؟ قال: أكره أن يرفع بها صوته، ثم قال: وكثيراً ما كنت أقرأ فى بيت المسبح من الحمام خفياً، وسئل عن التسييح والتهليل فى الحمام؟ قال: لا بأس به أن يرفع صوته، وسئل عن الصلاة فى بيت المسبح فى الحمام؟ قال: أكرهها. قال الفقيه: إنما كره ذلك إذا كان فيه صورة أو تمثيل، وأما إذا لم يكن فيه صورة ولا تمثيل، وكان الموضع طاهراً، فلا بأس به.

(٦) هكذا ذكره الفقيه فى "النوازل" (ص ٧ ب) فى "باب الطهارات" عن أبي القاسم العسمرى المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية، قال فاضى حان: "دخول الحمام متروك للرجال والنساء جميعاً، خلافاً لما قاله بعض الناس فى أول فصل الحمام فى هامش الهندية (١/ ١٣)".

(٧) فى ط، م: "قال الشيخ الإمام الزاهد الأجل برهان الدين شيخ الإسلام والمسلمين رضى الله عنه" مكان المثلث، وفى دأ، دب: بزيادة "عليه".

(٨) فى حأ، خب، دأ: "بغير منظر".

(٩) المثزور: هو الإزار: ثوب يحيط بالصف من البدن، جمع المثزور: مأزر، وجمع الإزار: أوزار.



ستر العورة فرض<sup>(١)</sup>، الحكم فيها<sup>(٢)</sup> بين النساء، والنساء كالحكم<sup>(٣)</sup> فيما<sup>(٤)</sup> بين الرجال والنساء<sup>(٥)</sup>.

يذكر ويؤنث. (المعجم الوسيط: ١٥/١، ومختار الصحاح: ص ١٥)

(٩) في دب: "قال".

(١) قل عليه السلام: «المرأة عورة»، الحديث رواه الترمذى (٤٦٧/٣) في كتاب الرضاح باب (١٨) رقم الحديث (١١٧٣)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

وقل عليه السلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام»، الحديث رواه الترمذى (١١٣/٥) في "باب ما جاء في دخول الحمام"، رقم الحديث (٢٨٠١) قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب.

وفي الباب حديث آخر قالت عائشة رضى الله عنها: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت زوجها إلا هتكت الستريسيها وبين ربها"، الحديث حسنه الترمذى، رقم الحديث (٢٨٠٣)، وقال عليه السلام: «إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط وحين يفضى الرجل إلى أهله فاستحيوهم وأكرمهم»، الحديث رواه الترمذى (١١٢/٥) في "باب ما جاء في الاستار عند الجماع" رقم الحديث (٢٨٠٠).

وقال تعالى: ﴿حُذِرُوا زَيْتَكُمُ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ الآية، سورة الأعراف: الآية ٣١، وقال عليه السلام: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»، الحديث رواه أبو داود (١٦٧/١) في "باب المرأة تصلى بغير خمار"، والترمذى (٢١٥/٢) في "باب لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار"، معاني كل هذه الأحاديث والآية تدل على أن ستر العورة فرض على كل مسلم بالغ ومسلمة بالغة.

قال محمد بن الحسن في "السير الكبير": "ولا يدخل الحمام إلا بإزار"، وعلق عليه السرخسى قائلا: "لأن ستر العورة فريضة"، واستدل بالحديث الذي ذكرنا: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل إلا بإزار ولا يدخل حليلته الحمام». (شرح السير الكبير للسرخسى (٥٧/١) "باب وصايا الأمراء" تحقيق الدكتور صلاح الدين).

(٢) في ط وز: فيما.

(٣) في دب: كما.

(٤) في خأ، ح ب، دأ، دب: "فيها".

(٥) في معظم النسخ: "بين الرجال والرجال"، وفي م: "فيما بين الرجال والنساء كالحكم فيما بين الرجال والنساء"، مثبت من ط.

قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الرجل إلى عرية الرجل والمرأة إلى عرية المرأة ولا يفضى الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا يفضى المرأة إلى المرأة في ثوب»، الحديث رواه أبو داود (٢/٢) في "باب التعري"، والترمذى (١٠٩/٥) في "باب كراهية مباشرة الرجال الرجال والمرأة"، قال الترمذى: وهذا حديث حسن غريب صحيح.

## مسألة (١٥٥)

رجل غرف من حوض الحمام، ويده نجاسة، وكان الماء<sup>(١)</sup> يدخل من الأنبوب<sup>(٢)</sup> في الحوض، والناس يغترفون من الحوض غرقاً متداركاً، لم يتحسروا لأنه [صار]<sup>(٣)</sup> بمنزلة الماء الجارى<sup>(٤)</sup>.  
قال رضى الله عنه<sup>(٥)</sup>: قال فى "الأجناس": ماء الحمام طهور؛ لأن الذى يغمس فيه الجنب يده، يذهب<sup>(٦)</sup> ويسيل ماء آخر<sup>(٧)</sup>.

(١) فى ط : فكان الماء.

(٢) الأنبوب والأنبوبة - بضم الألف وسكون النون - : جسم مجوف أسطوانى طويل من الخشب، أو المعدن، أو الزجاج، وكل مستدير أجوف كالقصب، وأنبوب الحوض : مبل ماء، جمع أنابيب. المعجم الوسيط (١/ ٢٨ و ٢/ ٩٠٣).

(٣) الزيادة : من ط، م.

(٤) قال الفقيه أبو الليث فى "النوازل" (ص ٥ ب) فى "باب الطهارات" : وروى عن خلف أنه روى الريد عن أبي يوسف أنه قال : لو أن رجلاً غرف الماء من حوض الحمام، ويده نجاسة، وإنه يصب من الأنبوبة فى الحوض، والناس يغترفون من الحوض غرقاً متداركاً، لم ينجس، وكذا ذلك بمنزلة الماء الجارى، قال محمد بن سلمة : هكذا هو.

(٥) فى ز : قال رحمه الله

(٦) فى ط : "يده يذهب"، وقوله : "يذهب" ساقط من صلب ز، واستدركه فى هامش.

(٧) قال الفقيه أبو الليث فى "عيون المسائل" (ص ٥-٦) فى "باب الطهارة والوضوء" : وروى المعنى (بن مصور أبو يحيى الرازى، المتوفى سنة ٢١١ هجرية) عن أبي يوسف قال : ماء الحمام بمرء الماء الجارى، حتى إذا أدخل يده فيه، وفيه قدر، لم يتحسب الماء.

قال الفقيه : روى عنه أنه رجع عن هذا القول، قال الأسندى : وهو الأصح، أى القول الثانى. ثم ذكر وجه الروايتين، قال : وجه الرواية الأولى أن الماء جارٍ إلى الحوض ومده متصل، ووجه الآخر متصل بطرف المد، ووجه الرواية الثانية أن الأخذ والاعتراف وجداً من الماء الراكع. فالجارى قبله لا يغنى كسائر الحياض، وقد ذكر فى "المجرد" الرخصة فى ماء الحمام، قال : لا، جار.

وروى الحسن بن أبى حنيفة رحمه الله فى حوض الحمام مثله، وذلك محمول على حرم يتصل منه الماء إلى حوض، فيكون بمنزلة الأنهار والحدول، ويمكن أن يوفق بين روايتي أبي يوسف، فتحمل الأولى على هذا، والثانية على ما إذا لم يكن له منفذ (شرح عيون المسائل لأبى الفتح الأسندى : ص ٣-١) مخطوط، أشار إلى هذا قاضى خرد فى المتناوى ص ١٤٠ فى حمام فى هامش "الهدية : ١٣-١٤)

## مسألة (١٥٦)

من دخل<sup>(١)</sup> الحمام واغتسل، وخرج من غير نعل، لم يكن به بأس<sup>(٢)</sup> لما فيه من الضرورة والبلوى.

## مسألة (١٥٧)

ع<sup>(٣)</sup>: إذا خاض<sup>(٤)</sup> الرجل في ماء الحمام بعد ما غسل قدميه، فليغسلهما إذا خرج، فإن لم يفعل، ولم يعلم أن في الحمام<sup>(٥)</sup> جنباً أجزأه، وإن علم<sup>(٦)</sup> أن<sup>(٧)</sup> في الحمام جنباً قد اغتسل. فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمة الله [عليه]<sup>(٨)</sup>: أنه لا يجزئه حتى يغسل<sup>(٩)</sup> قدميه إذا خرج<sup>(١٠)</sup>، وعلى قياس قول<sup>(١١)</sup> محمد رحمه الله

(١) في ط، م: "ومن دخل" بزيادة العطف.

(٢) كلمة "بأس" ساقطة من دب.

(٣) العلامة ع ساقطة من ط، م.

(٤) خاض فلان الماء: دخله ومشى فيه، خطه وحركه، يقال: خاض القوم في الحديث، أى تفاصروا فيه. (المعجم الوسيط: ١/ ٢٦١، ومختار الصحاح: ص ١٩٢)

(٥) هي ط: "بأن"

(٦) قوله: وإن علم ساقط من دب.

(٧) كلمة "أن" ساقطة من دأ.

(٨) الريادة: من دأ، دب.

(٩) في ط، م: يغتسل.

(١٠) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" (ص ٥) في أول "باب الطهارة والوضوء": وروى

الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه قال: إذا خاض الرجل في ماء الحمام بعد ما غسل قدميه، فليغسلهما إذا خرج، فإن لم يغسل، ولم يعلم أن في الحمام جنباً، أجزأه، فإن علم أن في الحمام جنباً قد اغتسل، لم يجزه حتى يغسل قدميه إذا خرج، قال الفقيه: وبه نأخذ، والاحتياط أن يغسل قدميه في الخالتين.

قال الأسمندى: إنما أمر بغسلهما إذا خرج احتياطاً، لأنه ربما دخل الحمام جنب، وعلى بدنه نجاسة، فإذا أصاب بلل الفسالة الرحلى وجب غسلهما، ولأن المذهب عنده (أى عند أبي حنيفة) أن الماء المستعمل نجس.

في رواية أبي يوسف رحمه الله عليه، فيجب غسل قدميه عنده، ثم إنما لم يحكم بفساد الماء بالخوض، لأن بدنه ظاهر حنيفة، وحكماً، إذا كان متطهراً، وإذا كان محدثاً أو جنباً، فلا نجاسة على بدنه حنيفة، وإنما به نجاسة حكمية، ولا أثر لها في تنجيس الماء إذا لم يرد به إقامة

[عليه]<sup>(١١)</sup> في الماء المستعمل على ما اخترناه [للفتوى]<sup>(١٢)</sup> في علامة النون<sup>(١٣)</sup> يجوز، ولكن<sup>(١٤)</sup> استثنى الجنب ثمة وهو<sup>(١٥)</sup> موضع الاستثناء، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله [عليه]<sup>(١٦)</sup>.

## مسألة (١٥٨)

س: غمز الأعضاء في الحمام مكروه؛ لأن الخادم ربما يفعل ذلك للشهوة، وهذا إذا كان من غير ضرورة، فإن كان من ضرورة، فلا بأس به<sup>(١٧)</sup>.

## مسألة (١٥٩)

ز م: يكره للإنسان أن يتنوّر، وهو جنب؛ روى خالد بن سعدان<sup>(١٨)</sup>: أن

القرية.

وقد قال أبو يوسف رحمه الله عليه في الجنب إذا انغمس يطلب دلوًا: إن الماء بحاله، والرجل بحاله، ومحمد - رحمه الله - يقول: الرجل طاهر، والماء طاهر؛ لأنه لم ينو إقامة القرية. وعن أبي يوسف - رحمه الله - في "الإملاء": أن الرجل جنب، والماء نجس، وقيل: هو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

وإنما قلنا: إذا لم يعلم أن في الحمام جنبًا أجرأ؛ لأنه لم يتيقن بوجود النجاسة فيه، والأصل هي الطهارة والنجاسة طارئة، وعلى هذا لا يفتى بنجاسة ماء الحمام؛ لأن الداخل فيه لا يخلو إما أن كان طاهرًا، فإدخال يده في الماء لا يفسده، وإن كان محدثًا، فالطاهر من حال المسلم أنه لا يدخل يده قبل الغسل، وأما إذا علم أنه يتيقن بوجود النجاسة، فالاحتياط الذي قاله أبو الليث رحمه الله منصوص في هذه الرواية؛ لأنه قال: "فليعسلهما" من غير تفصيل. شرح عيون المسائل للأسمندي: (ص ٢ ب) مخطوط

(١١) في معظم النسخ: "رواية مكان قول"، المثبت من ط، م.

(١) الريادة: من دأ، دب.

(٢) الزيادة لم تذكر في ز.

(٣) من هذا الفصل في ص ١٢٧ مسألة (١٥٥).

(٤) في خأ، خب، ط، م: بدون العطف.

(٥) في معظم النسخ: "وهذا".

(٦) الزيادة: من دب، وفي م: "روح مكان المثبت.

(٧) في ط: "فإن كان من ضرورة، لا بأس به" مكان المثبت.

(٨) في معظم النسخ: "خالد بن معدان"، المثبت من ط.

النبي ﷺ (قال: «من تنور قفل أن يغتسل»<sup>(١)</sup> [جاءت]<sup>(٢)</sup> كل شعرة فتقول<sup>(٣)</sup> يا رب سلمه<sup>(٤)</sup> لما ضيعني ولم يغسلني»<sup>(٥)</sup>، وينبغي أن يتولى طلى عورته بيده دون غيره<sup>(٦)</sup> هو الصحيح؛ لأن النبي ﷺ<sup>(٧)</sup> كان يتولى طلى عانته بيده إذا تنور<sup>(٨)</sup>، ولأن كل موضع<sup>(٩)</sup> لا يجوز لغيره النظر إليه، (و) لا يجوز مسه إلا فوق الثياب<sup>(١٠)</sup>، ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله<sup>(١١)</sup>، ولا يأخذ الماء من الثقب في الحمام، كي لا يصير الماء في الأرض راكداً.

## مسألة (١٦٠)

دخول الحمام بالغداة ليس من المروءة<sup>(١٢)</sup>؛ لأنه إظهار ما يجب إخفاءه<sup>(١٣)</sup>

- (١) في دأ: يغسل.
- (٢) الزيادة: من ط، وفي دأ: ادعى.
- (٣) في دأ، خأ، خب: فيقول.
- (٤) كلمة "سلمه" ساقطة من ط.
- (٥) لم أتمد على هذا الحديث بهذا اللفظ؛ ذكر الديلمي في "الفردوس بمأثور الخطاب" حديثاً بهذا المعنى، ولفظه: "من أطلى وهو جنب تطعنه كل شعرة". (الفردوس ط: دار الكتب العلمية - بيروت، رقم الحديث: ٥٩١٦)
- (٦) في ط، م: دون الخادم.
- (٧) ما بين القوسين ساقط من دأ.
- (٨) عن أم سلمة: "أن النبي ﷺ أطلى وولى عانته بيده"، وفي رواية أخرى: عن أم سلمة: "أن النبي ﷺ كان إذا أطلى بدأ بعورته، فطلى بالنورة، وسائر جسده أهله"، رواهما ابن ماجه (٢/ ١٢٣٤-١٢٣٥) في "باب الإطلاء بالنورة" رقم الحديث (٣٧٥١-٣٧٥٢) رقم الباب (٣٩)، قال في "الزوائد": رجالهما ثقات، ولكنهما منقطع؛ لأن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة.
- (٩) في معظم النسخ: "لأن كل موضع" بدون العطف، المثلث من ط، م.
- (١٠) لقوله عليه السلام: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة»، الحديث رواه الترمذي (١٠٩/٥) في "باب كراهية مباشرة الرجال الرجال والمرأة المرأة"، ورواه في رواية أبي داود: "ولا يمضى الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تمضى المرأة المرأة في ثوب"، الحديث رواه أبو داود (١٧١/٢) في "باب التعري".
- (١١) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.
- (١٢) في معظم النسخ: بمروءة، المثلث من ط، م.

وإسراره، ولأنه يخل بصلاة الجماعة، من كشف إزاره في الحمام ليعسله ويعصره، لا يأتى؛ لأنه لا يمكنه تطهيره إلا بالعصر، والإثم للناظر إليه، كذا ذكره الإمام الرستغنى - رحمه الله<sup>(١)</sup> - ولا شك أن مراده الكشف في الموضع<sup>(٢)</sup> المعد فيه لذلك<sup>(٣)</sup>.

### فصل في الأواني والآبار

#### مسألة (١٦١)

ن: الميت إذا وقع في الماء، إن وقع<sup>(١)</sup> بعد الغسل لا يتنجس؛ لأنه طاهر، إلا أن يكون كافراً؛ فإنه ينحس<sup>(٢)</sup> وإن وقع بعد الغسل؛ لأنه هو<sup>(٣)</sup> بمنزلة الخنزير، وإن وقع قبل<sup>(٤)</sup> الغسل ينحس<sup>(٥)</sup> (سواء كان مسلماً أو كافراً)<sup>(٦)</sup> لأنه نجس.

(١٣) م: ز: إحقاقه

(١) قوله: رحمه الله ساقط من ط.

هو على بن سعيد أبو الحسن الرستغنى من كبار مشايخ سمرقند، ومن أجل أصحاب أبي منصور الماتريدي، وتردد ذكره في كتب الفقه والأصول لأصحابنا.

والرستغنى - يسم الرء وسكون السين المهملة وضم التاء ثالث الحروف، وسكون الغين وفي آخر النون بعد الفاء - نُسب إلى قرية من قرى سمرقند، ترجمته في الجواهر المضية (٢/ ٥٧٠ - ٥٧١) ومهام المصنفاء (ص ١٠٠ - ١٠١) والمرقاة الوفية (ص ٢٩) والأنساب (ص ٢٥٢) وتاج التراجم (ص ٤١) وكتائب أعلام الأخيار برقم: ١٩٠ والطبقات السنية (ص ٣٢٩) واللباب (١/ ٤٦٦) وانعوانته السيرة (ص ٦٥).

(٢) م: المورة مكان الموضع.

(٣) ورد في ز بعد قوله: لذلك - والله أعلم -.

(٤) في د: إذا وقع

(٥) في د: دب، ز: يتنجس.

(٦) في خ: دب، د: "وهو"، وم: ز: "فهو" مكان "لأنه هو".

(٧) في د: "بعد" مكان "قبل"، وهو سهو.

(٨) في معظم النسخ: "يتنجس"، الثب من ط.

(٩) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ٢ ب) في كتاب الطهارات: ومثل أبو القاسم عن الميت إذا وقع في الماء، قال: روى عن أبي يوسف أنه قال: إذا غسل الميت، ثم وقع في الماء لا ينحس الماء، وإن كان قبل الغسل، فإنه ينحس. قال أبو القاسم: عني أنه لا فرق بينهما، فلا ينحس

## مسألة (١٦٢)

البشر إذا وقعت فيها<sup>(١)</sup> نجاسة، فغار<sup>(٢)</sup> ماءها<sup>(٣)</sup>، ثم عاد، يعود نجسًا<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يوجد المطهر<sup>(٥)</sup>، وإن صلى رجل في قعرها، وقد جفت<sup>(٦)</sup> يجزئه.

الماء، وهو بمنزلة الحى، فقيل له: ذكر أن زنجيًا وقع في بئر زمزم فمات، فأمر بنزع الماء، قال: أحتمل أنه قد أصابته جراحة، فاختلف دمه بالماء.

وسئل أبو بكر الإسكاف عن الميت إذا غسل، ثم وقع في الماء، قال: يفسد الماء سواء كان قبل الغسل أو بعده؛ لأن الميت إذا وقع في الماء لا بد من أن يحرق منه شيء، قال: وروى إبراهيم ابن رستم عن محمد: أنه قال: إن كان قبل الغسل، يفسد الماء، وإن كان بعده لا يفسده. استدلل أصحابنا بنجاسة الكافر بحديث الزنجى الذى وقع في بئر زمزم فمات، فأمر عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما بنزع ما فيها من الماء، وكان ذلك بحضور من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين من غير تكبير، فحل محل الإجماع، هكذا ذكره أحد شراح القندورى (ص ٦ ب) في "باب الطهارة" (مخطوط).

قال ابن الهمام: الحديث رواه الدارقطنى والطحاوى، وفي فتح القدير (١/ ٧١-٧٢): فصل في البئر.

أحدث رواه الطحاوى في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٧) في "الطهارة" ونصه: "عن عطاء أن حبشيًا وقع في بئر زمزم، فمات فأمر ابن الزبير، فترج ماءها، فجعل الماء لا ينقطع، فطر فإدا عين تجرى من القبل الحجر الأسود، فقال ابن الزبير: "حسبكم"، ثم قال الطحاوى في (١/ ١٨): قد فعل (أي نزع) عبد الله بن الزبير في (بئر) زمزم بحضرة أصحاب النبى ﷺ، فلم يكروا ذلك عليه، ولا أنكروه من بعدهم، أشار إلى هذا قاضى خان فى "الفتاوى" فى "فصل فيما يقع فى البئر عن هامش الهندية" (١/ ١١).

(١) فى ط، م. "فيه" وهو خطأ؛ لأن البئر حفرة عميقة يستخرج منها الماء أو النفط، مؤنثة، جمع: أبؤر وأبار ويثار.

(٢) فغار: أى قل، وقصص.

يقال: غارت الناقة إذا قل لبنها فهي مغارة. (المعجم الوسيط: ٢/ ٦٥٤)

(٣) فى ط، م: ماء.

(٤) فى دب: "نجس" وهو...

(٥) قال قاضى خان فى "كتاب الطهارة" فى آخر "فصل فى الطهارة بالماء": بئر تجس ماء فغار، ثم عاد بعد ذلك، الصحيح أنه طاهر، ويكون ذلك بمنزلة الترح. (فتاوى قاضى خان فى هامش الهندية: ٨/ ١)

(٦) فى ط: "جف" قال النسيب أبو الليث السمرقندى فى "النوارى" (ص ٣-١) فى "كتاب الطهارات": سئل أبو نصر البلخى، المتوفى سنة ٣٠٥ هجرية عن بئر وقعت فيها نجاسة، فعاد ماءها، ثم عاد، قال: كان نصير بن يحيى البلخى المتوفى (سنة ٢٦٨ هجرية) يقول: صارت طاهرة، وهذا بمنزلة الترح، وكان محمد بن سلمة (المتوفى سنة ٢٧٨ هجرية) يقول: عاد عكاً

## مسألة (١٦٣)

إذا وجب نزع بعض<sup>(١)</sup> ماء البثر، فالمعتبر في كل بشر دلوها، فإن لم يكن له دلو، ينزع بدلو يسع فيه<sup>(٢)</sup> ثمانية أرطال، في رواية: إذا وجب نزع ماء البثر كله، فنزع<sup>(٣)</sup>، لا يجب غسل الحبل والدلو<sup>(٤)</sup>؛ لأن نجاستهما بنجاسة البثر، فكان طهارتهما بطهارة البثر، كجب الخمر إذا صار خلا، يطهر الجب بطهارة الخل<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (١٦٤)

إذا وقع حيوان في بثر<sup>(٦)</sup>، واستخرج حيًا، لا يجب نزع الماء إلا في الكلب والخنزير<sup>(٧)</sup>؛ لأن الدلالة قامت على نجاسة عينهما لما تبين<sup>(٨)</sup>، هذا إذا لم يصب الماء.

إلى حالتها الأولى، قال أبو نصر: قول بصير أوسع للناس، وقول محمد بن سلمة أحوط وأوثق.

(١) كلمة "بعض" ساقطة من ط، م.

(٢) في ط، م: "فيها".

(٣) في خاء، خب: "نزع".

(٤) في ط: "الدلو والحبل" بالتقديم والتأخير.

(٥) قال الفقيه في "النوار" (ص ٣-١) في "المعوان السابق": وسئل (أبو نصر) عن تقدير الدلو،

قال: كل بشر دلوها على قدرها، قال: وروى عن أبي حنيفة أنه قال: ينزع بدلو ثمانية أرطال

وروى عن أبي حنيفة أنه قال: يمسح عمق الماء بالأشبار وعرضه، ثم يضرب عدد عرض الماء

في عدد أشبار الطول، ثم ينزع لكل شر دلوين.

وذكر عن نصير: أنه قال: سألت أبا سليمان عن الفأرة إذا وقعت في البثر، فنزع الماء كله، هل

يفسل الدلو والحبل والبثر؟ قال: لا يعسل، وما أصاب خارج البثر غسل.

قال الفقيه: يعني إذا انتفخت الفأرة فيها، قال نصير: وسألت الحسن بن زياد، قال: لا يجب

عسل الرسن والدلو، وسئل أبو القاسم أيضًا عن الرسن والدلو، هل يعسلان؟ قال: نجاستهما

بنجاسة البثر، وطهارتهما بطهارة البثر، أشار إلى هذا الكاساني في بدائع الصنائع (١/٨٦) في

كتاب الطهارة.

(٦) في ط: "إذا وقع حيوان في البثر" مكان المقت.

(٧) في ط: "إلا الكلب والخنزير".

(٨) في م، ز: "لما بين"، اتفق العلماء على نجاسة عين الخنزير، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ نَجَسٍ أَوْ

دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمِ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ الآية (سورة الأنعام. الآية ١٤٥).



فمه، فإذا أصاب قمه<sup>(١)</sup> "إن كان سؤره طاهرًا، فالماء طاهر [لا يجب نزع شيء]"<sup>(٢)</sup>  
 وإن كان سؤره "نجسًا"<sup>(٣)</sup>، فالماء نجس، فيجب<sup>(٤)</sup> "نزع كله، وإن كان سؤره"<sup>(٥)</sup>  
 مكروهًا"<sup>(٦)</sup>، فالماء مكروه، فيستحب<sup>(٧)</sup> "نزع عشرين دلوًا، وإن كان سؤره مشكوكًا  
 كاليفل والحمار، وجب نزع ماء البئر كله؛ لأنه حكم بنجاسته احتياطًا"<sup>(٨)</sup>.

الوسيط: (١/ ٢٣٠)

وأما الكلب: اختلفت الروايات في كونه نجس العين؛ لاختلاف النصوص الواردة في شأنه،  
 قال السرخسي<sup>(٩)</sup> والصحيح من المذهب عندنا أن عين الكلب نجس، وعليه يشير محمد رحمه الله  
 في الكتاب، وليس الميت بالنجس من الكلب والخنزير، ومعه مشايخنا يقول: عين الكلب ليس  
 بنجس، ويستدلون بطهارة جلده بالدباغ<sup>(١٠)</sup>. (المسوط للسرخسي (١/ ٤٨) "باب الوضوء  
 والفعل"، وإشار إلى هذا البيرتي في "العناية" في "باب الماء الذي يجوز به الوضوء"، ثم قال  
 البيرتي: "وقيل: والأصح أنه ليس بنجس؛ لأنه يتمتع به حراسة واصطيادًا، وليس نجس العين  
 كذلك". (في هامش فتح القدير: ١/ ٦٤)

(١) في حاء، حطب، ر: "فإذا كان أصابه"، وفي دا: "فإذا أصابه"، وفي ط، م: "وأما أصابه"  
 مكان المثلث، والمثلث من دب

(٢) الريادة: من ط، م

(٣) قوله: "سؤره" ساقط من ط، م.

(٤) في دب: "نجس" وهو خطأ

(٥) في معظم النسخ: "وجب"، المثلث من ط، م.

(٦) قوله: "سؤره" ساقط من ط، م.

(٧) في حاء، حطب: "مكروه"، وهو خطأ.

(٨) في حاء، حطب: ويستحب.

(٩) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ٣-١) في "كتاب الطهارة": وذكر عن أبي يوسف: أنه  
 قال: في البئر إذا وقع فيها حمار أو كلب، فأخرج منها حيًا أو ميتًا، قال: ينزع منها ماءها كله،  
 وإن كانت شاة، فأخرجت حية، فإنه لا ينزع منها شيء، وإن كان سودًا، فأخرج حيًا، فإنه ينزع  
 منها دلاء نحو من عشر أو أكثر.  
 أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "فصل فيما ينزع في البئر" في هامش الهندية  
 (٩، ٨/ ١).

## مسألة (١٦٥)

السنور<sup>(١)</sup> إذا بال في البشر، يترج ماء البشر كله؛ لأن بوله نجس بالاتفاق<sup>(٢)</sup>. ولهذا لو أصاب الثوب أفسده، إن كان زائداً على قدر الدرهم<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (١٦٦)

بثر بالوعة<sup>(٤)</sup> حفروها، وجعلوها بثر ماء<sup>(٥)</sup>، فإن حفروها مقدار ما وصلت إليه النجاسة، فالماء طاهر، وجوانبها نجسة، وإن حفروها أوسع<sup>(٦)</sup> من الأول، طهر الماء والبثر كله<sup>(٧)</sup>.

(١) السنور: حيوان أليف من الفصيلة السنورية من خير مأكله الفأر، جمع: سنابير، منه أهنر وبري. المعجم الوسيط (٤٥٧/٢)

(٢) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٣ ب) وفي نفس العنوان: قال نصير: وسمعت الحسن بن زياد قال: قال أبو حنيفة: لو أن سنوراً بال، أو شاة، أو بغير، نزع ماؤها كله، وقاد أبو يوسف وزفر في بول الشاة والبغير: يترج منها أربعون، وفي بول السنور، وما لا يؤكل خمه يترج ماء البشر كله.

وقال قاضي خان: "وبول الهرة والعارة وخرعها نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب" (الفتاوى: فصل فيما يقع في الثوب في هامش الهندية: (٩، ١)

(٣) في خاء، خب، دأ، ز: على مقدار الدرهم.

(٤) البالوعة والبلوعة: ثقب، يعد لتصريف الماء، جمع: بواليع وبلاليع. (المعجم الوسيط: (١) ٦٩ ومختار الصحاح ص ٦٣)

(٥) في دب: "بثراً مكان الثبث".

(٦) في دب: "أو وسم" وهو تصحيف.

(٧) في ط، م: جاز طهر الماء والبثر كله، هكذا ذكره الفقيه في المصدر السابق (ص ٣ ب) وهي نفس العنوان: عن أبي القاسم البلخي رحمه الله؛ أشار إلى هذا قاضي خان في الفتاوى في أول فصل في البثر في هامش الهندية (٨/١)، وفي المبسوط: وأدنى ما ينبغي أن يكون بين بثره والبالوعة خمسة أذرع في رواية أبي سليمان و"التواضع" و"الأماني".

وهي رواية أبي حفص سبعة أذرع، والحاصل: أنه ليس فيه تقدير لآرم بثره إنما انشده لايخلص من البالوعة والبثر شيء، وذلك يختلف باختلاف الأراضي في الصلابة والرخا، كما ترى أنه قال: فإن كان بينهما خمسة أذرع، فوجد في الماء ريح البول أو طعمه، فلا حرج فيه. ولم يوجد شيء من ذلك، فلا بأس به، وإن كان بينهما أقل من خمسة أذرع، فمرها أن المعتبر هو المخلص. (المبسوط لسرخسي، باب الوضوء والغسل (١/٦٦).

## مسألة (١٦٧)

البشر إذا وجب نزع كل مائها<sup>(١)</sup>، فنزحوا كل يوم عشرين دلوًا<sup>(٢)</sup> أو أكثر، حتى نزحوا على التفريق مقدار ما فيها من الماء على التفاصيل التي اختلفوا فيها<sup>(٣)</sup>، جاز؛ لأن الواجب نزع ماء مقدر، وقد وجد.

## مسألة (١٦٨)

رجل نزع ماء بشر رجل بغير أمره، حتى صار<sup>(٤)</sup> يابسًا، لا شيء عليه، لأن صاحب البثر غير مالك للماء، ولو صب ماء رجل كان<sup>(٥)</sup> في الحب، يقال له: املا الحب كما كان؛ لأن صاحب الحب مالك للماء<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (١٦٩)

الفأرة إذا وقعت في البثر وماتت، ينزع عشرون دلوًا، أو ثلاثون دلوًا،

(١) في ط: "ماء"، وفي دأ: "كل ماء" كلاهما خطأ.

(٢) كلمة "دلوًا" ساقطة من دأ، دب.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في النوارل في "باب الطهارات" (ص ٦ ب): وعن أبي يوسف قال: كل بثر وجب نزع مائها كله، فلو نزحوا منها كل يوم عشر دلاء، أو أقل، أو أكثر، حتى مزحوا مقدار ما كان فيها أجزأهم.

وقال الحسن بن زياد: لا يجزيهم، ويقول أبو يوسف: تأخذ، وكذلك إذا كان الواجب نزع خمسين دلوًا على هذا الخلاف، وفي "قاضي خان": بثر وجب فيها نزع أربعين دلوًا، فنزحوا صب يومًا عشرين دلوًا، ويومًا عشرين، حاز، ولا يشترط الريح المتدارك، وكذا انشرب إذا تحس. ووجب غسله ثلاث مرات، فغسل يومًا مرة، ويومًا مرتين حار للحصول المقصود. (فتاوى قاضي خان: فصل فيما يقع في البثر في هامش الهدية: ١٢/١)

(٤) كلمة "صار" ساقطة من صلب ز، واستدركها في الهامش.

(٥) كلمة "كان" ساقطة من ط، م.

(٦) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوارل" (ص ٧ أ) في باب الطهارات عن أبي بكر الإسكاف البلخي رحمه الله، المتوفى سنة ٣٣٣ هـ.

وفي "فتاوى قاضي خان" في "فصل فيما يقع في البثر": رجل نزع ماء بثر إسجد، فميس لبشر لا يصح شئًا، ولو صب ماء آيته يصح؛ لأن ماء الآية معوك. وماء البثر غير معوك. (فتاوى قاضي خان: هامش الهدية: ١٣/١)

وهذا معروف<sup>(١)</sup>، قال: وإنما أوردنا<sup>(٢)</sup> هذه المسألة [ههنا]<sup>(٣)</sup> لزيادة فائدة<sup>(٤)</sup>، ومضى  
أنه قال إبراهيم النخعي<sup>(٥)</sup>: ينزح نحو من أربعين، وهذا موافق لما قلنا؛ لأن نحو  
الشيء أكثر [من]<sup>(٦)</sup> ذلك الشيء، ألا يرى<sup>(٧)</sup> أن رجلاً [لو]<sup>(٨)</sup> قال لفلان: على  
نحو<sup>(٩)</sup> من أربعين درهماً، لزمه زيادة على العشرين، فيقال له: لزمك عشرون،  
فأقر بالزيادة ما شئت<sup>(١٠)</sup>، فقول<sup>(١١)</sup> إبراهيم النخعي نحو<sup>(١٢)</sup> من أربعين، أى أكثر

(١) لما روى عن أس بن مالك عن النبي ﷺ: "أنه قال: في الفأرة إذا وقعت في البئر، قامت فيها  
أنه ينزح منها عشرون دلوًا، أو ثلاثون"؛ قال البيهقي: هكذا رواه أبو علي الحافظ السمرقندي  
بإسناده

قال المؤلف في "الهداية": "العشرون بطريق الإيجاب، والثلاثون بطريق الاستحباب"، وقال  
البيهقي: إنما ذكر ذلك لأن الرواية اختلفت فيه اختلافاً كثيراً، فورد في بعض الروايات: "ينزح  
منها دلاء"، وفي رواية: "عشرون"، وفي رواية: "ثلاثون"، وفي رواية: "أربعون فإن بعضهم  
أوجب عشرين، وبعضهم أقل من عشرين، وبعضهم أكثر من عشرين". شرح العناية: كتاب  
الطهارات في "فصل البئر" في هامش فتح القدير: (١/ ٧١)، شرح القدوري لمجهول: ص ٦،  
مخطوط

(٢) في خدأ، خب: "أورد".

(٣) الزيادة: من ط، م.

(٤) في ط، م: لفائدة مكان المثبت.

(٥) في معظم النسخ: "وهو"، المثبت من ط.

(٦) قوله: "النخعي" ساقط من دب.

هو كما قال ابن سعد: إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك  
ابن النخع من مذحج، ويكنى أبا عمران، وكان أعور، توفي رضي الله عنه سنة ٩٦ هجرية في  
خلافة الوليد بن عبد الملك بالكوفة، وهو ابن تسع وأربعين سنة. (الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٠-  
٢٨٤)

(٧) الزيادة: من دب.

(٨) في معظم النسخ: "ألا ترى".

(٩) الزيادة: من ط، م.

(١٠) في معظم النسخ: "نحو"، المثبت من ط.

(١١) في معظم النسخ: "فأقر بزيادة ما شئت"، وفي دب: "فأقر".

(١٢) في ط: "يقول".

## مسألة (١٧٠)

البيضة إذا خرجت<sup>(٢)</sup> من الدجاجة، فوقعت في الماء وهي رطبة، أو يبست، ثم وقعت في الماء (لا تفسد<sup>(٣)</sup> الماء، وكذلك السخلة<sup>(٤)</sup> إذا سقطت من أمها وهي رطبة، أو يبست<sup>(٥)</sup>، ثم وقعت في الماء<sup>(٦)</sup>، في قياس أبي حنيفة رحمة الله [عليه]<sup>(٧)</sup>؛ لأنها كانت في معدنها<sup>(٨)</sup> ومظانها<sup>(٩)</sup>، كما في الأنفجة<sup>(١٠)</sup> إذا خرجت بعد موتها، فهي طاهرة<sup>(١١)</sup>.

(١٣) في معظم النسخ: "نحو"، المثبت من ط.

(١) في معظم النسخ: "أكثر من أربعين"، وفي ط، م: "الأربعين" بلام التعريف، المبت من ز. قال الطحاوي: "حدثنا محمد بن خزيمة قال: ثنا الحجاج، قال: ثنا أبو عوانة عن المغيرة عن إبراهيم في فأرة وقعت في بئر، قال: يترج منها قدر أربعين دلوًا". وفي رواية أخرى عنه: "ينزع منها دلاء"، وعن عطاء بن السائب عن ميسرة أن عليًا رضي الله عنه قال: في بئر وقعت فيها فأرة فماتت، قل: يترج ماؤها، هذه الروايات الثلاث أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" في "الطهارة" (١٧/١) دار الكتاب العلمية. وأشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في العنوان السابق في هامش الهندي (١/١٠، ١١).

(٢) في ط: "البيض إذا خرج".

(٣) في معظم النسخ: "لا يفسد"، المثبت من ط، م.

(٤) سخل: يقال: السخلة لولد الغنم من الضأن والمعرساة وضعه، ذكرًا كان أو أنثى، وجمعه سخل بوزن "فلس"، وسيخال - بالكسر - مخنار الصبحاح: ص ٢٩٠ والمعجم الوسيط: (١٤٢٣).

(٥) في معظم النسخ: "ثم يبست"، المثبت من ط.

(٦) ما بين القوسين ساقط من صلب ز، واستتركها في الهامش.

(٧) الزيادة: من خدأ، خدب، دأ، دب، وفي ط: "رحمه" مكان المثبت.

(٨) قوله: "لأنها كانت" ساقط من ط، م.

(٩) في ز: "ومظنها".

(١٠) النافجة - معربة - وعاء المسك في جسم الظبي، جمع: نوافج. (المعجم الوسيط: ٩٤٦/٢).

(١١) قال الفقيه أبو الليث في المصدر (ص ٩-١) وفي نفس العنوان: "وسئل بصير عن بيضة وقعت من الدجاجة، فوقعت في الماء من ساعتها، قال: يرفع بالماء ما لم يعلم أن عليها قدرة". وقال أبو بكر الإسكافي: البيضة إذا وقعت من الدجاجة، فإن وقعت في الماء وهي رطبة فـ

## مسألة (١٧١)

ضفدع برى مات فى الماء، أو فى اللبن<sup>(١)</sup>، فهو طاهر، إلا إذا انقطع فيه<sup>(٢)</sup>، فيحرم شربه؛ لأنه ليس فيه دم سائل<sup>(٣)</sup> إلا أنه حرام التناول<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (١٧٢)

حية برية ماتت<sup>(٥)</sup> فى الإناء<sup>(٦)</sup>، إن كان لها دم سائل، يفسد الماء، وإن لم يكن، لا يفسد، حتى لو كان للضفدع البرى دم سائل يفسد [الماء]<sup>(٧)</sup> أيضاً<sup>(٨)</sup>.

وهى مثله فهى بحسة، فإن حملها الراعى، فأصاب ثوبه من بللها أكثر من قدر الدرهم، لا تحوز الصلاة معه، ولو وقعت فى الماء فى ذلك الوقت، فسد الماء، ولو أنها يست، ثم وقعت فى الماء، فهو طاهر، وإن صلى معها، جازت صلاته.

قال الفقيه: هذا الجواب يوافق قول أبى يوسف ومحمد، وأما فى قياس قول أبى حنيفة فالبيضة طاهرة، سواء كانت ياسة أو رطبة، وكذلك السخلة لأنها كانت فى مطاها ومعدنها، كما قال: فى الأنفجة إذا خرجت بعد موت السخلة، فهى طاهرة.

إشار إلى هذا قاضى خان فى "الفتاوى" فى العنوان السابق فى هامش الهندية (١/ ١٢).

(١) فى ط، م: "أو اللبن".

(٢) فى ط، م: انقطعت فيه.

(٣) كلمة "سائل" ساقطة من خأ، خرب، دب، ط، م.

(٤) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث فى "الوازل" فى "باب الطهارات" (ص ١٠-١) عن أبى بكر رحمه الله، أشار إلى هذا فى "فتاوى قاضى خان" فى العنوان السابق فى هامش الهندية (١/ ١٠).

(٥) فى ط، م: "مات".

(٦) فى دأ: الماء.

(٧) فى الزيادة: من خأ، خرب، دأ.

(٨) قال الفقيه فى المصدر السابق (ص ١٠ أ) وفى نفس العنوان: وسئل أبو الفاسم عن الحية نموت فى الإناء، قال: إن كانت برية، يفسد الماء، وإن كانت مائية، لا يفسد، قال الفقيه: هذا قول أبى حنيفة خاصة، وفى قول أبى يوسف: إن كان لها دم سائل، تفسده سواء كانت برية أو بحرية. وكذلك الضفدع، وبه تأخذ.

وروى عن سلمة الفارسي رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه سأل عن إناء يكون فيه طعام أو شراب، يموت فيه ما ليس له نفس سائلة، فقال: هو الحلال أكله وشربه، والبرص، م، ولأنه له نفس سائلة، فصار كالخرد. (شرح القدوري، ص ٥ ب)

قال المؤلف فى "الهداية": والضفدع البحرى والبرى فيه سواء، وقيل البرى مصد لوجوده الدم وعدم المعدن، (الهداية "باب الماء الذى يجوز به الوضوء وما لا يجوز" (٩/ ١).

## مسألة (١٧٣)

حوض فيه عصير، فوقع البول فيه<sup>(١)</sup>، إن كان عشرًا في عشر، لا يفسد<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لو كان ماء لا يفسد<sup>(٣)</sup>، فكذا إذا كان عصيرًا<sup>(٤)</sup> (وكذا كل ما لو كان ماء لا يفسد، فكذا إذا كان عصيرًا)<sup>(٥)</sup> وكذا كل ما لو ماء يفسد، فإذا كان عصيرًا يفسد<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (١٧٤)

جلد الإنسان إذا وقع في الماء، أو قشرة<sup>(٧)</sup> إن كان قليلا مثل ما يتناثر<sup>(٨)</sup> من شقوق الرجل، وما أشبهه<sup>(٩)</sup>، لا يفسد الماء<sup>(١٠)</sup>، وإن كان كثيرًا يفسد<sup>(١١)</sup>، ومقدار الظفر كثير، وهذا لأنه من جملة لحم آدمي<sup>(١٢)</sup>، ولو وقع الظفر لا يفسد<sup>(١٣)</sup>؛ لأنه عصب<sup>(١٤)</sup>.

(١) في معظم النسخ: وقع البول فيه.

(٢) في ط، م: لا يفسد.

(٣) في ط، م: لا يفسد.

(٤) في دب: "إذا وقع عصير" مكان المثلث.

(٥) قال المصنف في "التوازل" (ص ١٠ أ) في "باب الطهارات": قال نصير: سألت شذاد عن حوض فيه عصير وهو مقدار عشر في عشر، فقال فيه إسان، قال: هو مثل الماء يفسده ما يفسد الماء.

(٦) ما بين القوسين ساقط من خأ، دأ، دب، ط، م.

(٧) في دأ، ط، م، ز: وقشرة.

(٨) في "التوازل": يتناثر.

(٩) في ط، وما أشبه.

(١٠) في ط، م: لا يفسد الماء.

(١١) في ط، م: لا يفسد.

(١٢) في ط، م: لأن هذا من جملة لحم آدمي.

(١٣) في ط، م: لا يفسد.

(١٤) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "التوازل" في "باب الطهارات" (ص ١٠ ب) عن أبي بكر الإسكاف، إشارة إلى هذا فاضى خان في الفتاوى في العواصم السابق من هـ متر الهندي (١/ ١٠).

## مسألة (١٧٥)

ع<sup>(١)</sup>: رجل إذا<sup>(٢)</sup> أدخل في الإناء إصبعًا، أو أكثر منه دون الكف (يريد غسله)<sup>(٣)</sup> لا ينجس الماء، وإن<sup>(٤)</sup> أدخل<sup>(٥)</sup> الكف يريد غسله، ينجس الماء؛ لأن في الوجه الأول ضرورة، وفي الوجه الثاني لا، وهذا على قياس قول من يجعل الماء المستعمل نجسًا، أما على ما اخترناه لا يأتي<sup>(٦)</sup> هذا الفرق<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (١٧٦)

خشبة أصابها<sup>(٨)</sup> بول فأحرقت، فوقع<sup>(٩)</sup> رمادها في بشر، يفسد<sup>(١٠)</sup> الماء،

(١) الرمز ع ساقط من ط.

(٢) الزيادة: من خأ، خب، دأ، م.

(٣) في حأ، خب، دأ، دب، ز: لم ينجس، وفي ط، م: فلو.

(٤) في خأ، خب، دأ: دخل.

(٥) في معظم النسخ: ينجس، المثلث من ط، م.

(٦) في حأ، خب: فلا يتأتى، وفي ر فلا يتأدى.

(٧) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في باب الطهارة والوضوء (ص ٩): "وروي المولى عن أبي يوسف: في رجل أدخل في الإناء إصبعًا أو أكثر منه دون جميع الكف، وهو يريد الغسل لم ينجس الماء؛ لأنه ليس بعضو تام، وإن أدخل كفه، يريد الغسل لنجس الماء".

وقال علاء العالم الأسعدي (المتوفى سنة ٥٥٢ هجرية) في "شرح العيون عيون المسائل": إن في الوجه الأول: لأن الإصبع الواحدة لا يقصد بالغسل، وليست بها نجاسة عينية، فلم يحصل إقامة القرية فلا يفسد، وفي الوجه الثاني: لأن الكف عضو مقصود به بالعلل، فإذا نوى الغسل اعتبر نيته، فأفسد الماء على ما هو الأصل عند أبي يوسف رحمه الله، وإن أدخل الكف ولم يبر الغسل لا يفسد، والأصل فيه حديث عائشة رضي الله عنها: "كنت أنا ورسول الله ﷺ نغسل من إناء واحد، فنقول: ابقى لي ابقى" دل أن الاعتراف غير مفسد للماء، ولأنه ليس به نجاسة عينية. شرح عيون المسائل باب الطهارة (ص ٥ أ ب).

وفي "فتاوى قاضي خان" في "فصل فيما يقع في الشر": المحدث إذا غسل أطراف أصابعه ولم يغسل عضفوك تمامًا، أشار الحاكم رحمه الله تعالى في "المختصر" إلى أنه يصير مستعملًا، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لا يصير مستعملًا ما لم يغسل عضفوك تمامًا، وكذا إذا غسل الظاهر شيئًا من أعضاء الوضوء كالخشب والقخذ. في هامش الهندية (١/ ١٠).

(٨) في ط: أصابه، وهو خطأ.

(٩) في معظم النسخ: "وقع"، المثلث من ط، م و "عيون المسائل".

(١٠) في ط: "تفسد".



وكذلك<sup>(١١)</sup> رماد عذرة أحرقت بالنار، وكذلك<sup>(١٢)</sup> الحمار إذا وقع، ومات<sup>(١٣)</sup> في ملاحه<sup>(١٤)</sup>، لا يؤكل الملح، وهذا كله قول أبي يوسف رحمه الله [عليه]<sup>(١٥)</sup> خلافاً لمحمد [رحمه الله]<sup>(١٦)</sup> لأن الرماد أجزاء تلك النجاسة، فتبقى<sup>(١٧)</sup> النجاسة من وجه، فالتحقت بالنجس من كل وجه احتياطاً<sup>(١٨)</sup>.

## مسألة (١٧)

رنس<sup>(١٩)</sup>: بشر وقعت<sup>(٢٠)</sup> فيها نجاسة، فأجرى<sup>(٢١)</sup> فيها الماء [من البثر]<sup>(٢٢)</sup>، وجعل

(١) في ز: وكذا.

(٢) في ط: وكذا.

(٣) في خاء، خب، دأ، دب، ز: "إذا مات مكان الثبت".

(٤) في معظم النسخ: "في مملحة"، وفي ط: "في المملحة"، الثبت من "عيون المسائل".

(٥) الريادة: من خاء، خب، دأ، دب.

(٦) الزيادة من خاء، خب، دأ، دب، م.

(٧) في ط، م: "فبقيت"، في دأ، خاء، خب: "فبقي".

(٨) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي "نفس العنوان" (ص ٨): "ولو أن خشبة أصابها بول فأحرقت، فوقع رمادها في بئر، قال أبو يوسف - رحمه الله -: يفسد الماء، وقال محمد - رحمه الله -: لا يفسد، وكذلك رماد عذرة أحرقت، فصلى عليه، لا يجوز في قول أبي يوسف - رحمه الله -، ويجوز في قول محمد - رحمه الله -".

وإذا وقع حمار (أو خنزير) في ملاحه، فصار عظامه ولحمه ملحاً، أكل الملح في قول محمد - رحمه الله -، وقال أبو يوسف - رحمه الله -: لا يؤكل، قال الأسمدي في "شرح العيون" (ص ٤٨) في "باب الطهارة": "وروي عن أبي حنيفة رحمه الله مثل قول محمد، ثم قال: وجه قول محمد: ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله، أن بالحرق استحالة شيئاً آخر، والاستحالة مؤثرة في التطهير كالخمر إذا تخلل، وأشار إلى هذا محمد بن الحسن رحمه الله في الحش إذا دفن فاستحال، قال: أخبرني أهل العلم بالمنعة أنه يصبر أرضاً، [و] وجه قول أبي يوسف رحمه الله: إن العين قائم، وإنما تغير من صفة إلى صفة، فصار كما لو تغير بالبيس.

(٩) الرمز "رنس" ساقط من ط، م.

(١٠) في ز: "وقع".

(١١) في "د" و "أ": فأجرا.

(١٢) الزيادة: من ط، م.

لها منفذاً<sup>(١)</sup> من وجه آخر<sup>(٢)</sup> حتى خرج بعض الماء<sup>(٣)</sup>، يحكم بطهارتها لوجود سد الطهارة<sup>(٤)</sup>، وهو جريان الماء، وصار كالخوض إذا تنجس<sup>(٥)</sup>، فأحرى<sup>(٦)</sup> فيه<sup>(٧)</sup> الماء، وخرج بعضه، فإنه يطهر، وقد ذكرناه<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (١٧٨)

جبّ فيه الرث، ثم استخرج بعضه، وجعل في آنية، ونقل إلى موضع آخر، ثم فرغ، ثم ملأ فيه ثانياً، وثالثاً، ورابعاً، وخامساً على (هذا الجب<sup>(٩)</sup>)، ثم جعل من<sup>(١٠)</sup> هذا الجبّ في هذه الآنية إلى نصفها<sup>(١١)</sup>، ثم أخذ من جبّ<sup>(١٢)</sup> [آخر]<sup>(١٣)</sup> من الرث<sup>(١٤)</sup>، وجعل في هذه الآنية [الأخرى]<sup>(١٥)</sup> حتى امتلأت، ثم وجد فيه فأرّه<sup>(١٦)</sup>

(١) في دب، ط: "منفذ"، وهو خطأ.

(٢) كلمة آخر ساقطة من ط.

(٣) في دأ: "حتى بعض خرج الماء"، وهو نصحيح.

(٤) في دب: "لوجود الطهارة".

(٥) في حأ، خب: "يتنجس".

(٦) في ز: "وأحرى"، وفي دأ: "أفجراً".

(٧) في ط، م: "فيها".

(٨) إشار إلى هذا قاضي خان في المتاوى في كتاب الطهارة في فصل في الطهارة بانه من هامش الهندية (٤/١).

(٩) الزيادة: من دب.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ط.

(١١) قوله: "إلى نصفها" ساقط من دأ.

(١٢) في دب: الجب.

(١٣) الزيادة: من خب، ط.

(١٤) في دب: "الرث بدون من".

(١٥) الزيادة: من دأ، وفي دب: "الثالثة مكان المثلث".

(١٦) في ط: "ره"، وحرف الفاء مطموسة.

ميتة، ولا يدري<sup>(١)</sup> أنها من أيهما، ما حال الجبين؟<sup>(٢)</sup>، قال: إن غاب هذا الرجل عن هذه الآنية ساعة، يتوهم وقوع الفأرة في الآنية، النجاسة<sup>(٣)</sup> للآنية لا غبر والجبن<sup>(٤)</sup> طاهران، وإن كان الرجل<sup>(٥)</sup> لم يغيب عنها وعلم<sup>(٦)</sup> [على<sup>(٧)</sup>] أنه استخرج من<sup>(٨)</sup> أحد الجبين<sup>(٩)</sup>، فنجاسة<sup>(١٠)</sup> الآنية تصرف<sup>(١١)</sup> إلى آخر الجبين<sup>(١٢)</sup> استخراحاً منه؛ لأن الحوادث تضاف<sup>(١٣)</sup> إلى أقرب الأوقات ظهوراً<sup>(١٤)</sup>.

## مسألة (١٧٩)

م: قال أبو يوسف رحمه الله عليه<sup>(١٥)</sup> في بثرين: وقع في كل بثر سنور، فنزح

(١) في دأ، خأ، خب: "لا يدري" بدون المعطف.

(٢) في خأ، خب: الجبين.

(٣) في ط: "والنجاسة" بالمعطف.

(٤) في ط: "الجبان"، وهو تصحيف.

(٥) كلمة "لرجل" ساقطة من دب.

(٦) قوله: "عنه وعلم" ساقط من دب.

(٧) الزيادة: من ط.

(٨) في ط، دب: "عن".

(٩) في خأ، خب: "الجبتين".

(١٠) في ط، م: "فالنجاسة".

(١١) في ط، ز: "يصرف".

(١٢) في خأ، خب: "الجبتين".

(١٣) في ط: يضاف.

(١٤) قوله: "ظهوراً" ساقط من ط.

(١٥) قوله: "عليه" ساقط من معظم النسخ، المثبت من د.

من إحداهما<sup>(١)</sup> دلو، وصبت في الأخرى، نزع ماؤها<sup>(٢)</sup> كله؛ لأن الدلو الذي نزع، أخذ حكم النجاسة، ولهذا لو أصاب الثوب يجب غسله [فصار]<sup>(٣)</sup> كما إذا وقع في البئر نجاسة أخرى<sup>(٤)</sup>.

### باب في النجاسة وتطهيرها<sup>(٥)</sup>

#### مسألة (١٨٠)

ن: وإن مات في البئر سنور<sup>(٦)</sup> وفأرة، نزع منها أربعون دلوًا إلا أن يكون سنورًا وخمس فأرات<sup>(٧)</sup>؛ لأنه يصير قريبًا من الكلب.

(١) في دب، ز: "أحدهما".

(٢) في ز: ماءها.

(٣) الزيادة: من دب.

(٤) من قوله: "قال أبو يوسف - إلى قوله -: "نجاسة أخرى" ساقط من ط، وكذلك من صلب م، واستدركه في الهامش. قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ٣ أ) في "باب الطهارة": وقال أبو يوسف: إذا كان شران فوق في كل بئر سنور وفأرة، فنزع من إحداهما دلو، فصبت في الأخرى، فإنه ينزع ماءها كلها. أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "فصل فيما يقع في البئر" في هامش الهنكية (١) (١٢).

(٥) في ط، ب: والتطهير

(٦) السنور: حيوان أليف من العصيلة السنورية، منه أهلى وبرى، جمعه: سننير. المعجم الوسيط (٤٥٧/١)

(٧) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في النوازل في "باب الطهارة" (ص ٣ أ-ب): عن أبي يوسف رضي الله عنه أنه قال: وإن وقع في بئر سنور وفأرة، ينزع منهما أربعون دلوًا، إلا أن يكون سنور وخمس فأرات، فينزع ماء البئر كله.

قال القدوري في منته: وإذا كان وقعت في البئر نجاسة نزعحت، وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها، فإن ماتت فيها فأرة، أو عصفورة، أو صعوة، أو سودانية، أو سام أبرص نزع صب مدين عشرين دلوًا إلى ثلاثين دلوًا، بحسب كبر الحيوان وصفه، وإن مات فيها كلب، أو شاة، أو آدمي، نزع جميع ما فيها، وإن اتسخ الحيوان فيها، أو تسخ نزع جميع ما فيها، صغر الحيوان أو كبر. من القدوري، كتاب الطهارة ص ٤، ط: حطى.

قال الشارح. لما روى عن النبي ﷺ أنه قال في الفأرة يموت في البئر ينزع منها عسرون دلوًا إلى

## مسألة (١٨١)

بشر على الطريق يحضرها الصبيان، والرمثاقون<sup>(١)</sup>، ويضعون أيديهم على الدلو، فهي طاهرة؛ لأن النجاسة لا تثبت بالشك إذ الأصل هو الطهارة<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (١٨٢)

إذا نزع الماء من البشر لا يجب نزع الطين؛ لأن الآثار وردت بنزع الماء فقط.

## مسألة (١٨٣)

بعرة من بعرة القفارة وقعت في وقر حنطة، فطحنت<sup>(٣)</sup> والبعرة<sup>(٤)</sup> فيها، أو

ثلاثين دلوًا، وروى عن علي رضي الله عنه وأرضاه: أنه يترج منها دلاء، وعن الشعبي والنخعي يترج منها عشرون دلوًا، ثم قال: ولأن هذا الخبز ضعيف، فهو لا يصل إلى قعر الماء، وإنما يموت على وجهه، وما يقاربه، فلا يحتلط بجميع الماء، فالواجب إخراج ما جاوره من الماء، فقد ورد ذلك في غالب الطن بما قلعنا، واتبعوا فيه السلف، والباقي من الماء جاور ما جاور النجاسة، فلا يحكم بتنجيسه؛ لأن ذلك يؤدي إلى تنجيس ماء البحر، ولهذا قال ﷺ في القفارة يموت في لسن: «ألقوها وما حولها» ولم يأمر بإلقاء ما حول النجاسة، وأما في الدجاجة والسنور وما شابههما: يترج ما بين أربعين إلى ستين دلوًا، لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال في الدجاجة يموت في البئر: «يترج منها أربعون دلوًا» لأن الدجاجة ضعف القفارة وزيادة، فوجب أن يترج منها ضعف ما يترج من القفارة وزيادة. (شرح متن القدوري لجهول: ص ٦ أ-ب: العنوان السابق).

بعض هذه الآثار التي استدلل بها الفارح ذكرها الطحاوي في شرح معاني الآثار في «الطهارة» (١٨٠١٧).

(١) قال الرازي: الرمثاق: فارسي معرب، ويقال أيضًا رسدق: وهو السواد، طرف الإقليم، والرزداق - بالزاي والذال - مثله، موضع فيه مزرع رقرى، أو بيوت مجتمعة، جمع الرمثاق رساتيق. (مختار الصحاح: ص ٢٤٢، والمصباح المير: ٣١٣/١، والمعجم الوسط: ٣٤٢/١) (٢٤٤٣)

(٢) قال الغفقي أبو الليث في «الوازل» (ص ١٧) في «باب الطهارات»: وسئل أبو بكر عن بشر على الطريق يحضرها الصبيان والمكاريون، وأهل الرمثاق، فيضعون أيديهم على الدلو، هل يجوز أن يوضأ من تلك البئر، فقال السائل: أرأيت لو كانت قصعة من ثريد أكلت تأكل مع الصبي والرساقي والمكارى، قال: نعم، قل: فإذا كنت لم تمتنع عن الأكل معهم، فكذلك الماء لا فرق بينهما ما لم يظهر على يده نجاسة، فهو مباح.

أشار إلى هذا الطحاوي في شرح معاني الآثار في آخر «الطهارة» (١٨/١).

(٣) في د ب و ط طحت

وقعت<sup>(١)</sup> في وقر دهن لم يفسد الدهن، والدقيق ما لم يتغير طعمهما<sup>(٢)</sup>؛ لأنه إذا تغير الطعم، كان كثيراً، والتحرز عن الكثير ممكن<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (١٨٤)

البعر إذا وقع في اللبن عند الحلب، لا بأس به إذا ألقاه قبل أن تتفتت<sup>(٤)</sup>، ويظهر فيه اللون<sup>(٥)</sup>؛ لأن فيه عموم البلوى<sup>(٦)</sup>.

(٤) في ط: البحر "بدون العطف.

(١) في خأ، خب: "وارتفعت"، وهو خطأ.

(٢) في معظم النسخ: "طعمها"، المثبت من دأ، دب.

(٣) في خ أ: "من الكثير ممكن.

قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "التوازل" (ص ١٣-أ) في "باب التيمم": قال الحسن بن زياد: لو أن بعرة من بعرات الفأرة وقعت في وقر حطة، فطحنت تلك الحطة، والبعرة فيها، لا يجور أكل دقيقها، ولو وقعت في دهن أفسدته، وقال محمد بن مقاتل: لا تفسد الحطة، ولا الدهن ما لم يتغير طعمه، وبه نأخذ. أشار إلى هذا قاضي حان في "الفتاوى" في فصل من الحجاسة التي تصيب الثوب أو لحف أو البدن أو الأرض في هامش الهدية (٢٨/١).

(٤) في خأ، خب، دأ: "يفتت"، وفي دب، ز، م: "يفتت".

(٥) في ط: "ويظهر فيه اللبن"، وهو تصحيف.

(٦) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "الوارل" (ص ٣-أ) في "باب الطهارات": مثل حنف من أيوب (ت: ٢٠٥هـ) عن رجل حلب الشاة، ف وقعت في اللبن بعرة أو بعرتين، فيلقبها من ساعته، قال: لا بأس به، وعن نصير بن يحيى (البلخي) قال: سألت الحسن بن زياد عن بعرة الشاة إذا وقعت في اللبن، قال: إن رمى بها قبل أن تتفتت فيه، فلا بأس به، وبه نأخذ؛ لأن فيه بلوى. وبه قال أبو نصر ومحمد بن مقاتل.

أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في "فصل في الشر" (١٠-١١) وابن الهمام والناورتي في "شرح الهداية" وفتح القدير وفي هامشه "العناية" (٦٩/١).  
أشار إلى هذا قاضي حان في العنران السابق، ثم قال: "وإن تفتت البعرة في اللبن يسيراً لا يظهر بعد ذلك". (هامش الهدية: ٢٧/١)

## مسألة (١٨٥)

إذا نزع الماء النجس من البشر يكره<sup>(١)</sup> أن يبل به الطين، فيطين<sup>(٢)</sup> به المسجد، أو أرضه؛ لأن الطين يصير<sup>(٣)</sup> نجسًا، وإن كان البشر<sup>(٤)</sup> طاهرًا ترجيحًا للنجاسة احتياطًا بعد أن لا ضرورة إلى إسقاط<sup>(٥)</sup> اعتبار النجس<sup>(٦)</sup>، بخلاف السرقين إذا جعل في الطين للتطين<sup>(٧)</sup>؛ لأن فيه ضرورة إلى إسقاط<sup>(٨)</sup> اعتبار ذلك النوع؛ لأنه لا يتهيأ إلا بذلك<sup>(٩)</sup>.

## مسألة (١٨٦)

رجل رمى بعذرة في نهر، فانتضح<sup>(١٠)</sup> الماء من وقوعها، فأصاب ثوب إنسان، لا يتنجس إلا أن يظهر فيه لون النجاسة؛ لأن في إصابة النجاسة<sup>(١١)</sup> شك<sup>(١٢)</sup>، ونظير هذا الحمار إذا بال في الماء، فأصاب من ذلك الرش ثوب رجل لم يضره [لأنه

(١) في خأ، خب، دأ، دب: "يكره له".

(٢) في ط: "فيطلى".

(٣) في ط، م: صار.

(٤) في ط، م: التراب.

(٥) في ط، م: "في إسقاط".

(٦) في خأ، خب، دأ، دب، ز: اعتاره.

(٧) قوله: "للتطين" ساقط من خأ، خب، دأ.

(٨) كلمة "إلى" ساقطة من ط.

(٩) في ط، م: "اعتار إذ ذلك النوع لا يتهيأ إلا بذلك".

قال المعقبي أبو إبيث في "الوازل" (ص ٣ أ) في العنوان السابق: قال أبو يوسف والماء الذي أخرج من البشر أكره أن يبل به طين، فيطين به أرض المسجد، وأشار إلى هذا قاضي حاد في "الفتاوى" في فصل فيما يقع في البشر في هدمش الهندية (١١/١).

(١٠) النضح: الرش، وانتضح عليه الماء، ترشش، نضح من باب "ضَرَبَ"، جمعه نضوح وأنضح. (المعجم الوسيط، ١/٩٣٦)، ومختار الصحاح: (ص ٦٦٤).

(١١) كلمة "النجاسة" ساقطة من دب.

(١٢) في ط، ز: "شكا"، وهو خطأ.

ماء<sup>(١)</sup> حتى يتيقن<sup>(٢)</sup> أنه بول<sup>(٣)</sup>.

### مسألة (١٨٧)

الماء المستعمل : عن أبي حنيفة رحمه الله فيه ثلاث روايات : روى [عن] محمد [رحمه الله]<sup>(٤)</sup> أنه طاهر غير طهور ، وبه أخذ محمد<sup>(٥)</sup> ، وعليه الفتوى لعموم البلوى إلا في الجنب<sup>(٦)</sup> ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله ، وقد ذكرناه في مسائل الحمام في علامة العين<sup>(٨)</sup>.

(١) الزيادة : من ط ، م .

(٢) في ط ، م : " يتيقن " ، وهو تصحيف .

(٣) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "الوازل" في "باب الطهارات" (ص ٤ أ-ب) : مثل أبو بكر (الإسكاف البلخي ، المتوفى سنة ٣٣٣ هجرية) عن رجل رمى بعذرة في الماء ، فترشش على ثوب رجل ، قال : كان أبو نصر (البلخي ، المتوفى سنة ٣٠٥ هجرية) يقول : صار نجساً ، وقال أبو بكر وأنا أقول : لا يكون نجساً إلا أن يظهر فيه لون النجاسة ، وبه نأخذ .  
وسئل إبراهيم بن يوسف (بن ميمون بن قدامة البلخي ، المتوفى سنة ٢٤١ هجرية) عن حماد بن يوسف في الماء ، فيصيب من ذلك الرش ثوب إنسان ؟ قال : لا يضره ، إنما ذلك ماء حتى يتيقن أنه بول ، وبه نأخذ .

(٤) الزيادة : من خأ ، خب ، د أ .

(٥) الزيادة : من ط .

(٦) في معظم النسخ : " هو " ، المثبت من ز .

(٧) في خأ ، خب ، م : " الجب " ، وهو تصحيف .

(٨) في ط ، م : " على ما يأتي في علامة التوب " ، وهو خطأ ؛ لأن المسألة مصت في "مسائل أخيه في علامة العين" (ص ١٢٨)

"تحديد صفة الماء المستعمل" وهو ما أزيل به حدث ، أو استعمل في البدن على وجه آخر كالوضوء على الرصوء بنية العبادة ، إذا انفصل عن الرصوء ، واستقر في مكان ، يصير مستملاً ، والماء المستعمل غير طهور بالإتفاق ، إلا عند زفر .

واختلفوا في طهارته : فعن أبي حنيفة ثلاث روايات ، قال محمد : وهو رواية عنه أنه طاهر غير طهور ، وقال أبو يوسف : وهو رواية عنه نجس نجاسة خفيفة ، وقال الحسن بن زيد : وهو رواية عنه نجس نجاسة عليقة . (النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ، من حديث حماد الصغير (ص ٨) : باب ما يجر به الوضوء وما لا يجوز)

قال قاضي خن : أما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل وبخامته : فالأمر حجة وأبو يوسف ورحمهما الله في المشهور : هو نجس ، وقال محمد رحمه الله : هو طاهر ، ثم طاء المستعمل عند محمد ، طاهر غير مطهر ، وهو رواية عن أبي حنيفة لأن الصحابة روى الله عنهم كذا



## مسألة (١٨٨)

بول<sup>(١)</sup> ما يؤكل لحمه : الفتوى [فيه]<sup>(٢)</sup> على قول أبي حنيفة وأبي يوسف : إنه نجس بنجاسة خفيفة<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لا يبلوئ فيه<sup>(٤)</sup> .

## مسألة (١٨٩)

غسالة الميت من الماء الأول ، والثاني والثالث إذا استنقع في موضع ، فأصاب شيئاً ، بنجسه<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه نجس ، وإن أصاب ثوب<sup>(٦)</sup> الغاسل ، فما دام في علاج الغسل ،

يتبادرون إلى وضوء رسول الله ﷺ ، فيمسحون وجوههم ، ولم يجمعهم . (فتاوى قاضي خان : فصل الماء المستعمل "هامش الهندية : ١٥/١)

وذكر المؤلف اختلاف أصحابنا في الماء المستعمل في "كتاب الهداية" (١٠، ٩/١) في "باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز" ، والسرخسي في "المبسوط" في "باب الوضوء والغسل" (٤٦، ٤٧/١) ، والموصلي في "الاختيار لتعليل المختار" (١٦، ١٥/١) في "كتاب الطهارة" ، والكاساني في بدائع الصنائع في "فصل في الطهارة الحقيقية" (٧١-٦٦/١) ، وقاضي خان في "الفتاوى" في "فصل في الماء المستعمل" (١٥، ١٤/١) ، وابن قدامة في المعنى ، "باب ما تكون به الطهارة من الماء" (٢٢، ١٨/١) .

(١) في ط : "وبول" بالمعطف .

(٢) الزيادة : من ط .

(٣) في ط : "أنه نجاسة خفيفة" بدون كلمة "نجس" .

(٤) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ٤ ب) في "باب الطهارات" : وقال أبو بكر : الماء المستعمل عند محمد بمنزلة بول ما يؤكل لحمه ، لو أصاب جميع الثوب ، يجوز الصلاة معه . قال أبو الليث : قد روى عن محمد : أنه قال : ثلاثة أشياء يجوز معها الصلاة ، وإن كان الثوب ملوئاً : منها : بول ما يؤكل لحمه ، وسور الحمار ، والماء المستعمل . وروى عن أبي حنيفة : أن الماء المستعمل إذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم ، لا يجوز الصلاة معه ، وروى عن أبي يوسف أنه قال : يجوز ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، وهذا إذا اجتمع في موضع ، ثم أصاب الثوب ، وأما إذا نفاطر من أعضائه ، فأصاب الثوب ، فإنه لا يفسده في قولهم جميعاً .

وقال أبو الليث : أما في المستعمل فنأخذ بقول محمد ، وفي بول ما يؤكل لحمه ، فأخذ بقول أبي حنيفة وأبي يوسف .

أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "فصل في الأسار" في هامش الهندية (١٩/١)

(٥) في معظم النسخ : "نجسه" المثبت من ط ، م .

(٦) كلمة "ثوب" ساقطة من دب .

فما ترشش عليه فيما لا يجد بداً منه، ولا يمكنه الامتناع (عنه)<sup>(١)</sup> لا ينجسه لمعصوم البلوى وعدم إمكان التحرز عنه<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (١٩٠)

والتنديل<sup>(٣)</sup> الذي يمسح به<sup>(٤)</sup> الميت بعد الغسل، يقال له: [بالفارسية]<sup>(٥)</sup> "آبجین"<sup>(٦)</sup> طاهر، كالتنديل الذي يمسح به الحي<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (١٩١)

ماء فم النائم [إذا]<sup>(٨)</sup> أصاب ثوب إنسان<sup>(٩)</sup>، فهو طاهر سواء كان من [ماء]<sup>(١٠)</sup> القم أو مرتقباً<sup>(١١)</sup> من الجوف؛ لأن الغالب أن الماء الذي يخرج من الفم [في] حال

(١) الزيادة: من ط، م.

(٢) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" (ص ٤ ب) في "باب الطهارات": سئل محمد بن مقاتل عن غسل الميت وغسالة الجنب الحي؟ قال: إذا كان في معالجة الغسل، فإنه لا ينجس ما أصاب منه، وإن كان بعد الفراغ، فهو كبول ما يؤكل لحمه، وقال أبو نصر: لا فرق بين غسل الميت وغسالة الحي. وروى بصير عن أبي معاذ قال: إذا أصاب الثوب من الرضوء قبل أن يقع في الطشت، فلا بأس به، وإن أصاب بعد ما وقع في الطشت، فلا خير فيه. أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "فصل في الماء المستعمل" في هامش الهدية (١٦/١).

(٣) في دب: "التنديل بدون العطف".

(٤) في م: "بها" وهو خطأ.

(٥) الزيادة: من ط، م.

(٦) في ز: "آبس".

آبجین: منشفة، جسد الميت، نشافة ورقية. المعجم الذهبی (ص ٢٣ ط): دار الملايين

(٧) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٤ ب) وفي نفس العنوان: وسئل أبو بكر عن التنديل الذي يمسح به الميت بعد الغسل، قال: هو طاهر، وليس هو كالميت إذا وقع في الماء. وقال قاضي خان في العنوان السابق: "والثوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتباراً بثوب الحي (هامش الهدية: ١٦/١)

(٨) الزيادة: من ط، م.

(٩) كلمة "إنسان" ساقطة من ط، م.

(١٠) الزيادة: من ط، م.

(١١) في ط: منبجاً

النوم<sup>(١)</sup> متولد من البلغم، فيكون طاهراً كيفما كان<sup>(٢)</sup> عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى -، وعليه الفتوى<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (١٩٢)

رجل دخل المشرعة<sup>(٤)</sup>، توضأ<sup>(٥)</sup> ولم يكن معه نعلان<sup>(٦)</sup>، فوضع رجله على ألواح<sup>(٧)</sup> المشرعة، وقد كان يدخل فيها من برجله<sup>(٨)</sup> قذراً جازاً، ولا يجب غسل القدمين ما لم يعلم أنه وضع رجله<sup>(٩)</sup> على الموضع النجس؛ لأن فيه ضرورة

(١) الزيادة: من "التوالت" لتعديل المعنى، وفي ط: حالة النوم.

(٢) ورد في هامش ط هذه العبارة: "يعنى سواء كان قليلاً أو كثيراً"، ثم ذكر هذه العبارة نقلاً عن "الخلاصة": هو الصحيح، وعن أبي يوسف - رحمه الله -: نجس، والتقدير فيه بالكثير الفاحش بناء على مسألة البلغم، وعلى هذا لو صلى ومعه خرقة للخاطئة تجوز الصلاة عدتهما، وعند أبي يوسف: لا تجوز إن كان كثيراً فاحشاً، ذكره في الأصل، هكذا في "الأصل". لمحمد بن الحسن (ص ٥-٦ مخطوط) في "باب الشر وما ينجسها".

(٣) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٥٠ ب ٥ أ) وفي نفس العنوان: مثل أبو نصر عن الماء الذي يسيل من فم النائم أكثر من قدر ادرهم، فأصاب الثوب، قال: إن كان ذلك من ماء الفم، فهو ريق، لا يتنجس ما أصابه وإن كان ذلك سبباً من الجوف، فهو قيء، وينجس ما أصابه، وإما يعرف ذلك باللون. قال أبو الليث: الذلب أن الماء الذي يخرج من الفم في حالة النوم أنه يتولد من البلغم، وهو طاهر في قول أبي حنيفة ومحمد، وبه نأخذ. أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف أو البدن، أو الأرض"، (هامش الهندية: ٢٤/١).

(٤) لمشرعة: مورد الماء الذي يستقى منه بلا رشاء والعتمة، والشربعة: ما شرعت الدواب في الماء ودخلت، شربعة الماء مورد الماء، جمع: مشارع. (المعجم الوسيط: ٤٨٦/١، ومختار الصحاح: ص ٢٣٥).

(٥) في ط، م: "توضأ".

(٦) في ط: نعلان.

(٧) في خأ، خب، دأ: لوح.

(٨) في خأ، خب، دأ: "في مكان" ب، وفي ط: بريادة كان.

(٩) في دأ، دب، ز: "رجله".

ويلوى<sup>(١)</sup>، ونظير هذا إذا دخل الحمام، واغتسل، وخرج من غير نعل، لم يكن به بأس لما قلنا<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (١٩٣)

كلب مشى على الثلج، فوضع إنسان قدمه على ذلك الموضع، أو جعل<sup>(٣)</sup> ذلك<sup>(٤)</sup> الثلج فى الثلج، فإن<sup>(٥)</sup> لم يكن رطباً، يقال بالفارسية: آب پاك<sup>(٦)</sup>، قال<sup>(٧)</sup>: لا بأس به، وإن كان رطباً، فهو نجس؛ لأن عينه نجس، وكذلك الكلب إذا مشى فى طين<sup>(٨)</sup> وردغة<sup>(٩)</sup>، فوطى إنسان أثر رجله، غسل رجله لما قلنا<sup>(١٠)</sup>.

(١) فى ط: يلوى - بدون العطف.

(٢) قال الفقيه أبو الليث فى المصدر السابق (ص ٥ أ) وفى نفس العنوان: ومثل أبو بكر عن رجل دخل المشرعة، وتوضأ ولم يكن معه نعلان، فوضع رجله على ألواح المشرعة، وقد كان فيها من رجله قدرة، قال: وضوءه جائز، ولا يجب عليه غسل القدمين ما لم يعلم أنه وضعها على موضع نجس؛ لأن فيه ضرورة ويلوى، والأمر إذا ضاق اتسع. قال: ألا ترى أن رجلاً دخل الحمام، واغتسل ثم خرج منه بغير نعل، فلا بأس، كذلك هذا، وبه نأخذ، وبه أحد أبو الليث، وكان أبو جعفر يفتى بهذا.

(٣) فى حأ، حب، دأ، دب: وجعل - بالعطف.

(٤) كلمة ذلك - ساقطة من دأ.

(٥) فى حأ، حب، دأ: فإنه - وهو خطأ.

(٦) فى دب، ط، ز: آبناك، وهو تصحيف؛ لأن معنى آب بالفارسية ماء، "پاك" أى طاهر، يعنى ماء طاهر.

(٧) كلمة قال - ساقطة من ط، م.

(٨) فى معظم النسخ: الطين - بالالف واللام، المثبت من ط، م.

(٩) الردغة - بفتح الدال وسكونها - الماء والطين، والوحل الكثير، جمع: رداغ وردغ. (المصحح الوسيط، ٣٣٩/١ ومختار الصحاح: ص ٢٣٩)

(١٠) قال الفقيه أبو الليث فى "التوازل" (ص ٥ أ) فى "باب الطهارات": سئل أبو بكر عن كلب مشى على الثلج، فوضع رجله على أثره، قال: موضع رجله طاهر، ولو جعل ذلك الثلج فى مثلجة، فلا بأس به.

قال أبو الليث: إن كان الثلج بابساً، فلا بأس به، وإن كان رطباً، فإنه يصير نجساً، وسئل أبو القاسم (الصفار، المتوفى سنة ٣٣٧ هجرية) عن كلب مشى فى طين وردغة، فوطى إنسان أثر رجله، قال: إن غسل رجله كان أعجب إلى، وبه نأخذ.

## مسألة (١٩٤)

الكلب إذا أخذ عضو إنسان، أو ثياب إنسان، إن أخذ في حالة الغضب لا يجب عليه غسله<sup>(١)</sup>، وإن أخذ في حالة المزاح، يجب غسله؛ لأن في الوجه الأول يأخذ بالأسنان<sup>(٢)</sup> لا غيسر، ولا رطوبة في أسنانه، وفي الوجه الثاني يأخذه<sup>(٣)</sup> بالأسنان<sup>(٤)</sup> والشفيتين جميعاً، وشفته رطبة<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (١٩٥)

كلب دخل الماء<sup>(٦)</sup>، ثم خرج فانتفض، فأصاب ثوب إنسان أفسده، ولو أصابه [ماء]<sup>(٧)</sup> المطر لم يفسد؛ لأن في الوجه الأول: الماء أصاب الجلد، وجلده نجس، وفي الوجه الثاني: أصاب الشعر [وشعره طاهر]<sup>(٨)</sup>.

(١) في ط، م: "شيء مكان غسله".

(٢) في ط، م: "يأخذ بالأسنان".

(٣) قوله: "يأخذه" ساقط من دب.

(٤) في خ، ذ، ز: "بأسنانه".

(٥) في ط، م: "والشفتان رطبت".

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٥ أ) وفي نفس العنوان: سئل أبو نصر منصور ابن جعفر السمرقندي عن الكلب إذا أخذ عضو إنسان، أو شيئاً من ثيابه، هل يجس عليه يجب غسله؟ قال: إذا أخذه في حالة الغضب، لا يجب عليه غسله؛ لأنه إذا أخذه في حالة الغضب، فإنه يأخذه بأسنانه، وإذا أخذه في حالة المزاح يأخذه بالشفيتين والأسنان، فتصل الرطوبة إليه، أشار قاضي خان في "الفتاوى" إلى هذه المسائل في "فصل في النجاسة التي تصيب الثوب، أو الحنف، أو البدن، أو الأرض". (في هامش الهدية: ٢٠/١)

(٦) في معظم النسخ: "الحمام"، مثبت من ط، م، النوازل.

(٧) الزيادة: من ط، م

(٨) الزيادة: من خ، ذ، ز، دب، ط، م.

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٠ أ) وفي نفس العنوان: سئل بصير عن كلب دخل الماء، ثم خرج، فانتفض، فأصاب ثوب إنسان، قال: يفسده، ذكر في هامش النوازل هذه العبارة: قوله: "قال: يفسده"، قال بعض علمائنا هذا بناء على القول بنجاسة عينه، وليس المختار، وقال بعض علمائنا: بل ولو لم نفل: بنجاسة عينه، لأن ماواه الجاسات، وقلمنا يحلوا من نجاسة.

قال -رضي الله عنه<sup>(١)</sup>- : وهذه المسائل كلها تشير<sup>(٢)</sup> إلى أن الكلب نجس العين، وهو اختيار الفقيه أبي الليث<sup>(٣)</sup> -رحمة الله عليه<sup>(٤)</sup>-، وذكر في شرح أحمد جى<sup>(٥)</sup> : أن الكلب ليس بنجس العين، وكذا ذكره في "الواقعات"<sup>(٦)</sup> : أن ما لا يؤكل لحمه<sup>(٧)</sup> من السباع، إذا ذبح يطهر لحمه، وكذا ذكر<sup>(٨)</sup> في الصيد والذبائح والبيوع أن لحم الكلب يطهر بالذكاة، حتى يجوز بيعه، وهو الأصح<sup>(٩)</sup>.

أشار إلى هذا قاضي خان، ثم قال : وفي ظاهر الرواية أطلق، ولم يفصل. (فتاوى قاضي خان : العنوان السابق في هامش الهنذية : ٢١/١)

- (١) في معظم النسخ : رحمه الله، المثبت من ط، م
- (٢) في معظم النسخ : إشارة، المثبت من ز
- (٣) في "د"، "أ" : أبو الليث.
- (٤) قوله : "رحمة الله عليه" ساقط من ط.
- (٥) لم أقف على ترجمته في كتب الطبقات التي اطلعت عليها.
- (٦) في م : في صلاة الوتر.
- (٧) في "د" و "أ" : من لحمه.
- (٨) في معظم النسخ : ذكره بزيادة الضمير، المثبت من د ب.
- (٩) من قوله : قال رضي الله عنه "إلى قوله : وهو الأصح" ساقط من صلب م، واستدرك به الهامش.

قال المؤلف في "الهداية" (١٠/١) في آخر باب الماء الذي يجوز به الرضوء وما لا يجوز : وليس الكلب بنجس العين، ألا ترى أنه ينتفع به حراسة واصطياداً بخلاف الخنزير، ثم قال المؤلف : ثم ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة؛ لأنها تعمل عمل الدباغ في إزالة الرطوبة الجسدية، وكذلك يطهر لحمه، وهو الصحيح، وإن لم يكن مأكولاً.

استدل المؤلف في طهارة جلد الكلب بقوله عليه السلام : «أيما إهاب دبح فقد طهر»، الحديث رواه الترمذي في "باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبت" (٢٢٠-٢٢٢)، رقم الحديث : ١٧٢٨، والنسائي في "كتاب الفرع والعنبرة - جلود الميتة" (١٧٣-١٧٤)، وابن ماجه في "باب نحر جلود الميتة إذا دبت" (١١٩٣/٢).

قال أبو عيسى الترمذي : وفي الباب عن سلمة بن المحبق وميمون وعائشة، وحديث ابن عباس حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحو هذا، وقال أيضاً : فتد الشافعي : «أيما إهاب ميتة دبح فقد طهر إلا الكلب والخنزير»، واحتج به الحديث.

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : إنهم كرهوا جلود السباع وإن دبح، هو قول عبد الله بن المبارك وأحمد وإسحاق، وشددوا في لبسها والصلاة فيها، قال إسحاق بن إبراهيم : إنما معنى قول رسول الله ﷺ : «أيما إهاب دبح فقد طهر» جند ما يؤكل

## مسألة (١٩٦)

الحمار إذا شرب من العصير لا يجوز شربه؛ لأنه صار مشكلاً، وقال محمد ابن مقاتل: لا بأس به؛ قال الفقيه أبو الليث -رحمة الله عليه<sup>(١)</sup>-: هذا خلاف قول أصحابنا [رحمة الله عليهم]<sup>(٢)</sup> لما قلنا، ولو أخذ إنسان بهذا القول<sup>(٣)</sup> أرجو<sup>(٤)</sup> أن يكون

لحمه، هكذا فسرهُ النضر بن شميل، وقال إسحاق: قال النضر بن شميل: إنما يقال: الإهاب لجد ما يؤكل لحمه.

(١) قوله: رحمه الله عليه ساقط من ط.

(٢) الزيادة: من م.

قسم أصحابنا الحنمية الأسار إلى أربعة أقسام: قسم طاهر غير مكروه، وهو سؤر الأدمى جساً كان أو حائضاً أو مشركاً، وكذلك سؤر ما يؤكل لحمه، وكذلك سؤر الفرس، والثاني: طاهر مكروه، وهو سؤر الهرة والدجاجة المحلاة وسواكن البيوت كالحية والعقرب والغارة، وكذلك سؤر مباح الطير. والثالث: نجس، وهو سؤر الخنزير والكلب وسباع البهائم، والرابع: مشكوك فيه، وهو سؤر النمل والحمار. (الهداية: ١٢/١-١٣ "فصل في الشر"، ومتن القُدوري: ص ٤، والاختيار لتعليل المختار: كتاب الطهارة (١/١٨-١٩)، وفتاوى قاضي خان في "أول باب الأسار" في هامش الهندي: ١/١٨)

بحثنا في القسم الرابع، وسؤرهما مشكوك فيه، لتعارض الأدلة في نجاسته وطهارته، فدلّل انجاسته: ما روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه: "أن رسول الله ﷺ جاءه جاء، فقال: أكلت الحمر، ثم جاءه جاء، فقال: أكلت الحمر، ثم جاءه جاء، فقال: أفنيت الحمر، فأمر منادياً، فنادى في الناس إن الله ورسوله ينبيانكم عن لحوم الحمر الأهلية، فإنها رجس، فأكفّت القُدور، وإنها لتمور باللحم الحديث.

وعن ابن عمر رضى الله عنهما: "سبى النبي ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر"، رواهما البخاري (٣/٣١٣) في "باب لحوم الأنسة" ط: دار التراث العربي، ومسلم (٢/١٧٠) في "باب تحريم أكل لحم الحمر الأهلية" ط: دار الفكر، والنسائي (٧/٢٠٣) في "باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية" ط: دارالمكر.

ودليل الطهارة: فلما روى عن النبي ﷺ أنه سئل: "أتوضأ بماء أفصلت الحمر؟ قال: نعم، وبما أفصلت السباع؟ قال: لا"، وأيضاً كان النبي ﷺ يركب الحمار في حر الحجاز، ويصيب العرق ثوبه ﷺ، وكان يصلى في ذلك الثوب، هذا من وجه، ومن وجه آخر: أنها تسكن مع الأدمى في البيوت، فلا يمكن التحرز منها كالهرة، ولم يترجح أحد الدليلين على الآخر، فأوجب التوقف فيه. (شرح القُدوري لمجهول: ص ٨-١، مخطوط بدار الكتب برقم ٣٦٤ فقه حنفى)

(٣) قوله: "بهذا القول" ساقط من د.أ.

(٤) في ط: "يرجو" وهو خطأ.

به بأس، والاحتياط فيه<sup>(١)</sup> أن لا يشرب<sup>(٢)</sup>.

### مسألة (١٩٧)

رجل توضأ، ووضع رجله على أرض نجسة، ثم ذهب وصلى، فإن كانت الأرض صلبة، وهي يابسة ولم يقف عليها، جازت صلاته؛ لأنه<sup>(٣)</sup> لم تلزق برجليه<sup>(٤)</sup> نجاسة<sup>(٥)</sup>، وإن كان الموضع رطباً، والرجل يابسة، فظهرت الرطوبة في قدميه<sup>(٦)</sup>، فعليه أن يغسلهما<sup>(٧)</sup>، ولو صلى معها لم يجز<sup>(٨)</sup>؛ لأنه لزق به النجاسة<sup>(٩)</sup>.

### مسألة (١٩٨)

البعير إذا اجتزر<sup>(١٠)</sup>، فأصاب الثوب، فحكمه حكم سرقيقه<sup>(١١)</sup>؛ لأنه قد واره.

(١) قوله "فيه" ساقط من ط، م

(٢) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" (ص ٦ ب) في "باب الطهارات" عن محمد ابن مقاتل رحمه الله.

(٣) في م: لأنها

(٤) في د، د ب: "لا يلزق برجليه"، وفي ز: "لا تلزق برجليه".

(٥) كلمة "نجاسة" ساقط من ط، م.

(٦) في معظم النسخ: "قدمه"، المثبت من د ب.

(٧) في معظم النسخ: "أن يغسلها"، المثبت من ط، م.

(٨) في ط: "وإن صلى معها لم يجزيه".

(٩) في ط، م: نجس.

(١٠) البعير: يشمل الجمل والناقة كالإنسان يشمل الرجل والمرأة، ويسمى بعيراً إذا أجده، جمعه: أبعرة وأباعر. (مختار الصحاح: ص ٥٨)

اجتزر البعير من الحرة: ما يخرج البعير من بطنه ليمضغه ثم يبلعه، وكل ذي كرش يجتر، والبحر الشيء: المجذب. (المعجم الوسيط: ١/ ١١٦ ومختار الصحاح: ص ٩٩)

(١١) السرقة: السرقة - بالكسر - معرب، يقال: سرقت الأرض إذا سمدها بالزبل، السرجين: الزبل. (مختار الصحاح: ص ٢٩٣ والمعجم الوسيط: ٢/ ٣٨٩-٤٢٧)



جوفه، ألا ترى أن ما يوارى جوف الإنسان<sup>(١)</sup>، بأن كان ماء، ثم قاءه، فحكمه حكم بوله، كذا هذا<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (١٩٩)

رجل امتخط في ثوبه، فوجد في ذلك الثوب<sup>(٣)</sup> أثر الدم، فإن لم يسلم الدم عن رأس الجرح لا يضره؛ لأن ما ليس يحدث لا يكون نجسًا<sup>(٤)</sup>.

(١) في معظم النسخ: "إنسان"، المثبت من ط.

(٢) في ط. "فإن كان ماء، ثم قاء، كان حكمه حكم بوله، وكذا هذا" مكان المثل  
قال الفقيه في "النوازل" في "باب الطهارات" (ص ٦ ب): "ومثل بعضهم عن رجل توضأ، ثم وضع رجله على أرض نجسة، ثم ذهب وصلى، هل يجوز صلاته؟ قال: إن كانت الأرض صلبة وهي يابسة، ولم يقف عليها حازت صلاته، فإن وقف لم يجز، قيل: فإن كان رطبًا ورجله يابسة، فوضع رجله عليها، قال: إن ظهرت الرطوبة في قدميه، فعليه أن يغسلهما، وإن صلى قبل أن يغسلهما، فصلاته فاسدة. وقال في ص ٧ أ: "ومثل أبو نصر عن البعير يجتر، فيصيب الثوب، قال: حكمه حكم سرقينه؛ لأنه قد واره في جوفه كما أن ما توارى في جوف الإنسان، فحكمه حكم بوله، فإذا قاء الإنسان ما أكل، فكذلك هذا.  
تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه، والمكان الذي يصلي عليه، أما البدن: فلقوله ﷺ للمستحاضة: «اغسل الدم وصلي»، وأما الثوب: فلقوله ﷺ: «إنما يغسل الثوب من المني والدم والبول»، وأما المكان: فلأن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في المجزرة والمقبرة والزبلة ومعاطى الإبل، وهذه مواضع النجاسة.

أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في "باب الأنجاس وتطهيرها" (٣١، ٣٢).

(٣) كلمة "الثوب" ساقطة من ط، وفي دب: "في ثوبه" مكان المثبت

(٤) من قوله: "فإن لم يسلم" إلى قوله: "نجسًا" ساقط من دب.  
قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٧ أ) وفي "نفس الباب: من أبو بكر عن رجل امتخط في ثوبه، فوجد فيه أثر الدم، هل ينجس الثوب؟ قال: نعم، قيل: إن أبا عبد الله القلاسي كان يقول: إن الدم إذا لم يسلم عن رأس الجرح، فهو طاهر، قال أبو بكر: إياك ورلة العالم.  
قال الفقيه: وكان أبو جعفر يقول: هو نجس، سواء كان سائلًا أو غير سائل، كما قال أبو بكر، وقد قال جماعة من الفقهاء من أصحابنا: إن كل دم لا يكون حدثًا، لا يكون نجسًا، وكذلك الفراء إذا كان أقل من ملء فيه  
أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في العنوان السابق في هامش الهدية (١/٢٧).

## مسألة (٢٠٠)

الدم<sup>(١)</sup> الذي يخرج من الكبد إن لم يكن ذلك الدم<sup>(٢)</sup> من غيره ممكناً<sup>(٣)</sup> فيه، فهو طاهر؛ لأن الكبد دم جامد، وكذلك<sup>(٤)</sup> اللحم المهزول إذا قطع<sup>(٥)</sup>، فالدم الذي به ليس بنجس؛ قال: هكذا، وفيه نظر، لأنه إن لم يكن دماً، فقد جاور الدم، والشئ يتنجس بمجاورة النجس<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٢٠١)

رجل معه درهم، قد وقع في النجاسة، فأصابته<sup>(٧)</sup> النجاسة الوجهين، لا تحوز الصلاة معه<sup>(٨)</sup>، وكذا<sup>(٩)</sup> إذا صلى ومعه ثوب ذو طاقين<sup>(١٠)</sup>، فأصابته نجاسة مقدار درهم<sup>(١١)</sup> أو أقل، ونفذت [النجاسة]<sup>(١٢)</sup> إلى الجانب الآخر، فصارت أكثر من قدر الدرهم، فرق بين هاتين المسألتين، وبين ما إذا لم يكن الثوب ذا طاقين<sup>(١٣)</sup>، فأصابته

(١) كلمة "الدم" ساقطة من ط.

(٢) كلمة "الدم" ساقطة من دب.

(٣) في ط: "ممكنًا"، وفي ز: بالتقديم والتأخير.

(٤) في ط، م، د، أ، ز: "وكذا".

(٥) في ط، م: قطعه.

(٦) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٨ ب) وفي نفس الباب: مثل أبو بكر عن أبيه الذي يخرج من الكبد، هل يكون نجسًا؟ قال: إن لم يكن ذلك الدم من غيره متمكناً فيه، فهو طاهر؛ لأن الكبد دم جامد، وكذلك اللحم المهزول إذا قطع، فالدم الذي يسيل منه طاهر.

(٧) في أغلب النسخ: "وقع في النجاسة وأصابته"، المثبت من ط، ر.

(٨) في خ، د، ب، م، ز: "نه"، وفي ط: "لا يجوز صلاته"، وفي د، أ: "لا يحوز الصلاة"، المثبت من دب، النوازل.

(٩) في ط، م: وكذلك.

(١٠) ذو طاقين: الطاق ما عقد من الأبيّة، معرب، يقال: طاق نعل، جمع أطواق وطيقان معتر (ص ٤٠٠) والمعجم الوسيط (٢/٥٧٧).

(١١) في معظم النسخ: "مقدار الدرهم".

(١٢) الزيادة: من دب.

(١٣) في دب: ذو طاقين.

نجاسة مقدار الدرهم<sup>(١)</sup> أو أقل، ونفذت<sup>(٢)</sup> إلى الجانب الآخر، حيث تجوز الصلاة، والعرق أن الثوب إذا كان واحداً، فالنجاسة<sup>(٣)</sup> في الجانبين واحدة<sup>(٤)</sup>، فلا يعتبر متعدداً، أما إذا كان ذا طاقين، كان متعدداً، وكذلك<sup>(٥)</sup> الدرهم، فإن<sup>(٦)</sup> بين الجانبين فاصلاً<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٢٠٢)

إذا صلى رجل<sup>(٨)</sup>، ومعه شعر رجل [آخر]<sup>(٩)</sup> أكثر من قدر الدرهم يجوز صلاته، والفتوى على هذه الرواية<sup>(١٠)</sup>، وإلى هذا ذهبنا في "الجامع الصغير"<sup>(١١)</sup>.

(١) في خأ، حطب، دأ، ط، ز: "قدر الدرهم"، المثبت من دب، م.

(٢) في دب: ونفذ.

(٣) في دأ: "والنجاسة".

(٤) في ط: من الجانبين واحد.

(٥) في خأ، ط، دأ، دب، ز: "ولا كذلك".

(٦) قوله: "فإن" ساقط من ط، م.

(٧) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٩ ب): "وسئل أبو الفاسم عن رجل معه درهم، فوقع في نجاسة، فأصابته النجاسة في وجهي الدرهم، هل تجوز الصلاة معه؟ قال: ينفي على مذهبه أن لا تجوز الصلاة معه". قال الفقيه: يعني صلاته فاسدة في قول أصحابنا لأن النجاسة في الجانبين وهي أكثر من قدر الدرهم، كما قالوا: في رجل صلى ومعه ثوب ذو طاقين، فأصابته نجاسة مقدار درهم أو أقل، ونفذت من الجانب الآخر، فإن صلاته فاسدة إذا كان في الوجهين أكثر من قدر الدرهم، فكذلك ههنا، وليس هذا كالنجاسة إذا أصابت الثوب، ونفذت من الجانب الآخر والثوب لم يكن ذا طاقين، فإن الصلاة تجوز معه إذا لم يكن أكثر من قدر الدرهم؛ لأن في هذا حكم الجانبين واحد، وأما في الدرهم بهما فاصل، فيعتبر كلا الجانبين.

وقال قاضي حان: إذا صلى ومعه درهم نجس جانبه، الصحيح أنه لا يجمع حوار الصلاة؛ لأن الكل درهم واحد، وإن صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه، وعلمه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة إلى الجانب الآخر، فلو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم، لا يجمع جواز الصلاة في قولهم، وليس هذا كالنجاسة المنفردة في ثوب واحد. فتاوى قاضي حان: فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الحنف أو الدن أو الأرض في هامش الهدية (١/ ٢٤).

(٨) في ط، م: "الرجل".

(٩) الريادة: من خأ، حطب، دأ.

(١٠) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوار" في "باب الطهارات" (ص ١١ أ): سئل سميد

## مسألة (٢٠٣)

إذا صلى مع مرارة الشاة، فمرارة كل شيء كبوله، وكل حكم<sup>(١)</sup> ظهر في حق البول، فهو الحكم<sup>(٢)</sup> في حق المرارة<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٠٤)

إذا صلى ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة [معه]<sup>(٤)</sup> مذبوحة كانت أو غير مذبوحة؛ لأن جلدتها [مما]<sup>(٥)</sup> لا يتحمل<sup>(٦)</sup> الدباغ لتقام الزكاة مقام

الثوري عن من صلى ومعه شعر إنسان أكثر من قدر الدرهم، قال: يعجنني أن يعيد الصلاة، قيل له: فإن غسل الشعر، قال: وإن غسله، ثم قال الفقيه: "وكان أبو منصور الماتريدي بسمرقند يقول: إذا صلى الرجل ومعه شعر إنسان أكثر من قدر الدرهم لم يحز صلاته، وكان أبو جعفر (بلخي الهندواني) يقول: تجوز، وبه تأخذ".

(١١) لم أعتز على هذه المسألة في "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن الذي بين يدي، لعل المراد من قول المؤلف: وإلى هذا ذهبنا في "الجامع الصغير" شرحه للجامع، وشرحه للجامع الصغير لمحمد لم يتيسر لي أيضاً.

قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الطهارة والوضوء" (ص ١١): محمد بن سماعه عن محمد بن الحسن في شعر الخنزير إذا وقع في الماء لم يمسده، وكذلك شعر الإنسان، فقال: ألا ترى أن إسكافاً لو صلى وفي كفه شيء من الشعر يخرزه أكثر من قدر الدرهم، لم يفسد صلاته، وروى المعلق عن أبي يوسف: أن شعر الخنزير يفسد الماء، ولم يرو في شعر الإنسان شيء، وقال الأسمندي: "وفي نوادر ابن رستم" عن محمد رحمهم الله: أن شعر الخنزير يفسد الماء، وفصل بينه وبين شعر الإنسان وجه قول أبي يوسف، رواية ابن رستم: أن الشعر مما لا يقع عليه الزكاة، وقد غلظ محاسنة الخنزير، فأثر فيما فيه روح، وفيما لا روح فيه بخلاف شعر الأدمي؛ لأنه طاهر، لكنه محترم". (شرح عيون المسائل لعلاء الأسمندي ص ١-أ، مخطوط). أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في "فصل فيما يقع في الثر" في هامش الهدية (٨/١).

(١) في دب، ط، م، ز: "فكل حكم".

(٢) في ط، م: "طهر" مكان "فهو الحكم".

(٣) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٣٠): سئل أبو بكر عن مرارة الشاة إذا صلى الرجل وهي معه، قال: يجوز صلاته، وإن كان كثيراً فاحتشأ، وحكم المرارة كحكم اللعاب، قال الفقيه: وقد روى عن أبي عبد الله العباس أنه قال: مرارة كل شيء كبوله، وبه تأخذ.

(٤) الريادة: من دب، ط، م

(٥) الزيادة: من د، ط، م.

## مسألة (٢٠٥)

رجل صلى وفي كفه قارورة، وفيها بول<sup>(٢)</sup> لا تجوز الصلاة [معها]<sup>(٣)</sup>، سواء كانت ممتلئة أو غير ممتلئة؛ لأن هذا ليس في معدنه ومطائه<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٢٠٦)

رجل أصابه طين، أو مشى في طين<sup>(٥)</sup> ولم يغسل قدميه وصلى، يجزيه<sup>(٦)</sup>

(٦) في د، ز: "لا يحمل".

(١) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٣٠ أب) وفي نفس العنوان: مثل أبو بكر عن رجل صلى ومعه جند الحية أكثر من قدر الدرهم، قال: لا تجوز صلاته؛ لأنه لا يحتمل الدباغ، قال لمقيه: وقد ذكرنا عن بصير قبل هذا أنها إذا كانت مدسوحة أنه تجوز الصلاة معه، فعلى هذا القياس تجوز الصلاة مع جلدها؛ أشار إلى هذا قاضي خا في "الفتاوى" في العنوان قبل السابق في هامش الهدية (١/٢١).

(٢) في ط: "فيها بول" بدون العطف.

(٣) الريادة: من ط، م.

(٤) في ح، أ، خ، ب، د، ز: بالتقديم وبالتأخير.

قال الفقيه في "النوازل" في باب الصلاة (ص ٢٩ أ). مثل أبو القاسم عن رجل صلى وفي كفه قارورة فيها بول، قال: إن كانت القارورة مملوءة مشدودة رأسها، جازت الصلاة، وهي بمنزلة البيضة المدرة، وإن لم تكن مملوءة مشدودة رأسها، جازت الصلاة، وهي بمنزلة البيضة المدرة، وإن لم تكن مملوءة، لم تجز صلاته، وحل محل دجاجة ملطخة بالنجاسة، فقبل له: البيضة قد تكون مملوءة وغير مملوءة، قال: البيضة محشوة بما فيها، فحل محل القارورة الممتلئة.

قال أبو الليث: وذكر عن أبي عبد الله البلخي أن الصلاة مع البيضة المدرة جائزة؛ لأن ذلك في معدنه ومطائه، ولا تجوز مع القارورة، وإن كانت ممتلئة أو غير ممتلئة، وبه نأخذ. وقال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في باب الصلاة (ص ٢٤، ٢٥): وذكر أبو عبد الله البلخي عن أصحابنا فيمن صلى وفي كفه بيضة قد صار ما فيها دماً، فصلاته جائزة، ولو صلى وفي كفه قارورة مضمومة فيها بول، فصلاته فاسدة، وذكر محمد بن مقاتل قال: روى بعضهم عن محمد بن الحسن قال: إن كانت القارورة غير مفتوحة الرأس (الفم) وكان صمامها أقل من قدر الدرهم حازت صلاته، ذكر الأسدي وجه رواية أبي عبد الله البلخي، ووجه رواية محمد بن الحسن في "شرح عيون المسائل" في باب الصلاة (ص ١٣٦).

(٥) في ط، م: "الطين".

(٦) في ط، م: "يجوز".

ما لم يكن فيه أثر النجاسة؛ لأن المانع هو النجاسة ولم توجد، إلا<sup>(١)</sup> أن يحتاط، أما في الحكم فلا يجب<sup>(٢)</sup>، ولهذا قال خلف بن أيوب<sup>(٣)</sup> : لا ينبغي لمن كان له أربعة آلاف درهم بيلخ أن يعيش في الأسواق راجلاً<sup>(٤)</sup> كي لا يصيبه أذى [الطريق]<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٢٠٧)

ع<sup>(٦)</sup> : رجل قطعت أذنه، أو قلعت سنه، فأعاد أذنه إلى مكانها، أو سه الساقطة إلى مكانها فصلى، أو صلى وأذنه<sup>(٧)</sup> أو سنه في كفه، يجزيه؛ لأن ما ليس بلحم لا تحله الحياة<sup>(٨)</sup>، ولا يتنجس<sup>(٩)</sup> بالموت<sup>(١٠)</sup>.

- (١) في م: "إما بدل إلا".
- (٢) في ط، م: "لا يجب" أي فلا يجب الغسل.
- (٣) هو خلف بن أيوب العامري البلخي أبو سعيد أحد الفقهاء الأعلام بيلخ، كان رحمه الله من أصحاب زفر، وأخذ عن أبي يوسف، روى عن عوف ومعمر، وروى عنه أحمد بن حنبل وأبو كريب، وله حديث في "سنن الترمذي"، وهو «خصلتان لا يجتمعان في صافق حسن صمت ومفقه في الدين»، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث خلف، توفي رحمه الله سنة ٢٠٥ هجرية.
- (٤) كلمة راجلاً ساقطة من دب.
- (٥) الزيادة: من ط، م، هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٩ ب): ثم قال: وإنما قال: ذلك لكي لا يصيبه أذى الطريق، ولأنه إذا كان راكباً يسير في وسط الطريق، ويترك سواء الطريق للناس.
- (٦) الرمرع ساقط من حاء، خب، دأ، دب، ز.
- (٧) في دب: "أو أذنه"، وهو تصحيف.
- (٨) في أغلب النسخ: "لا يحله الموت"، المثبت من ز.
- (٩) في ط: "يتنجس بدون ولا"، وفي دب، ز: فلا يتنجس.
- (١٠) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في "باب الطهارة" (ص ٩): "لو أن رجلاً قطعت أذنه، قال أبو يوسف: لا بأس أن يعيد أذنه إلى مكانها، قال: ولو صلى وأذنه في كفه لم تمسك صلاته، لأنها ليست بلحم، وقال محمد بن الحسن في الأسنان الساقطة: إذا أعادها فصلاته ماسدة إن كان أكثر من قدر الدرهم، وفي قياس قوله: لا يجوز في الأذن أيضاً، وبه نأخذ وروى عن أبي يوسف أنه قال: إن كان أئت سنه، جارت صلاته، وإن أئت فيه سن غيره".

## مسألة (٢٠٨)

ولا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من الميتة<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يحل العظام الموت، وليس في العظام دم<sup>(٢)</sup>، فلا يتنجس، فيجوز بيعه<sup>(٣)</sup>، إلا عظام الأدمى والخنزير<sup>(٤)</sup>.

لا يجوز صلاته، وقال: بينهما فرق وإن لم يحصرني<sup>(٥)</sup>.  
أشار إلى هذا قاضي خان في "العتاوى" في "فصل في المجاسة التي تصيب الثوب، أو الخف، أو البند، أو الأرض" في هامش الهندية (٢٠/١).

قال الأسمندي: وجه قول أبي يوسف: إن سن الإنسان ليس نجس عي، وإنما حرم إذا طمس مع الحطة لحرمته لا لنجاسته، فإذا أعادها، فقد أعاد الطاهر إلى مكه، فلا يمنع جواز الصلاة.  
وجه قول محمد: إنه محرم التناول حتى إذا طمس مع الدقيق، حرم أكل الدقيق، ولأنه لو كان طاهراً لما فصل بين سنة وسن غيره، والفرق الذي حصرني لأبي يوسف بينهما: أن حرمة سن الإنسان لمكان الاحترام، وما حرم عليه أن يتنفع سته في محله، فلم يحرم إعادته إلى محله، والانتفاع به كما إذا لم يفصل، فإنه لا بأس بشده والانتفاع به، وكذلك الأذن إذا بقى جلده، بخلاف سن الغير؛ لأن حرمة الانتفاع به لمكان احترام الغير ثابت، فلم يكن إعادة إلى محله، بل هو ابتداء انتفاع، فيحرم كما إذا أخذ سن أخرى، وهي سنة ولم تفصل، يحرم عليه الانتفاع به. (شرح عيون المسائل لعلاء العالم الأسمندي: (ص ١٥) في باب الطهارة والوصوء).

(١) في حاء، ذب، دأ، دب، ز: "الميتات بدل الميتة".

(٢) كلمة "دم" ساقطة من دب

(٣) في م، ز: "ويجوز" وقوله: "يجوز بيعه" ساقطة من ط.

(٤) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في "باب الطهارة والوصوء" (ص ١١):  
"وعن محمد بن الحسن قال: الفيل لا تقع عليه الذكاة، فإذا دبح جلده لا يطهر، وروى عن أنه قال: عظام الفيل نجس، لا يجوز بيعها، ولا الانتفاع بها، وروى عن محمد في "كتاب البيوع" عن أبي حنيفة رضي الله عنهما: أنه قال: لا بأس ببيع عظام الفيل وغيرها من الميتة، وكذلك جلدها إذا دبت، وروى عن أبي يوسف نحو هذا.

قال علاء العالم الأسمندي: وجه ما حكى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله: أن العظم لا حياة فيه، فالموت لا يحله، فلا يؤثر فيه، وأما الخلد وإن تنجس بالموت، لكنه يلحقه الذكاة كما تلحق جلد الكلب، فجاز الانتفاع به، ووجه ما قاله محمد رحمه الله: إن الفيل نجس العرب كالخنزير، ونجاسة مخلقة، فتعدت إلى ما فيه روح، وإلى ما لا روح فيه، ولا يظهر جلده بالدبوع كما لا يظهر جلد الخنزير بالدبوع؛ لأن المجاسة حلت العين، والعين قائم بعد الدبوع، صفيت النجاسة وإذا كانت النجاسة عينية لا تجوز بيعها، ولا الانتفاع بها (شرح عيون المسائل (ص ب).  
العنوان السابق، مخطوط).

الأصل في جواز بيع عظام الفيل ما رواه أبو داود في "سنه" في "باب ما جاء في الانتفاع بالمتاع" عن حميد بن أبي حميد الشامي عن سليمان المنبهي عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: "في ثوب" اشترى لقاطمة فلانة من عصب وسوارين من عاج" (أبو داود (١٩٦/٢) دار الكتاب العربي - بيروت).

## مسألة (٢٠٩)

امرأة صلت<sup>(١)</sup>، وفي عنقها قلادة فيها سن كلب<sup>(٢)</sup> أو أسد، أو تغلب، فصلاتها<sup>(٣)</sup> تامة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه تقع عليها<sup>(٥)</sup> الذكاة، وكل ما تقع عليها<sup>(٦)</sup> الذكاة، فعظمه لا يكون نجسًا<sup>(٧)</sup> بخلاف الآدمي والخنزير<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (٢١٠)

امرأة صلت ومعه صبي ميت، فإن كان لم يستهل<sup>(٩)</sup>، فصلاتها فاسدة، غس قال الزيلعي نقلاً عن ابن الحوزي: حميد وسليمان غير معروفين، وأما سليمان المنسي فيقال: إن سليمان بن عبد الله، ذكره ابن حبان في الثقات ونصب الرابطة في أحاديث الهدية (١١٩/١)، وحديث آخر أخرجه السيوطي في سننه في الطهارة (٢٦/١) عن أس أن النبي ﷺ كان يمشي من عاج.

الانتفاع بعظم الخنزير حرام؛ لأنه نجس العين ونجاسته غليظة، بخلاف عظم الإنسان إلا أن الانتفاع به يحرم لاحترامه لانتجاسته، فافترقا.

(١) كلمة "صلت" ساقطة من خاء، خب، دأ، م.

(٢) في خاء، م: "الكلب" بلام التعريف.

(٣) في خاء، خب: "وصلاتها".

(٤) كلمة "تامة" ساقطة من دب.

(٥) في ط: يقع عليه.

(٦) في دأ، دب: يقع عليه.

(٧) كلمة "نجسًا" ساقطة من دب.

(٨) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ١١، ١٢): عن إبراهيم

ابن رستم المتوفى سنة ٢١١ هجرية، وهو عن محمد بن الحسن: الأصل في الطهارة سن كلب، أو أسد قوله عليه السلام: «أما إهاب دبغ فقد طهر»، الحديث سبق تخريجه في ص ١٥٢.

قال الأسمندي: تقع عليها الذكاة بناءً على أن جلده يطهر بالذكاة في أظهر الروايات عن محمد رحمه الله، وإذا حكم بطهارته عد الذكاة دل أن نجاسته لم يتغلط، فلم يؤثر فيما لا روح فيه، والعظم مما لم يؤثر الموت فيه.

وقال أبو يوسف: ورأيت على أبي حنيفة رحمه الله ثعالب وفنك وهو يصلي، ورأيت عليه السحاب، ووجه من قال: لا يطهر جلد الكلب بالدباغ؛ لأنه نجس العين بدليل بحاسة سؤر، فأشبهه الخنزير، وإذا كانت البحاسة عينه لا يؤثر فيها الدباغ؛ لأنه لا يؤثر في إزالته. شرح عبود المسائل لعلاء العالم الأسمندي (ص ٦ ب، ط أ).

أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى": "فصل في النجاسة". (هامش الهدية: ٢٠/١).

(٩) استهل الصبي: رفع صوته بالبكاء، وصاح عند الولادة. المعجم الوسيط (١٠٠٢/٢)، ومجتد



أو لم يغسل ؛ لأن الغسل<sup>(١)</sup> إنما يطهر الميت الذي كان حيًا ، وكذلك<sup>(٢)</sup> إن استهل ولم يغسل ، فإن غسل فصلاتها تامة<sup>(٣)</sup> .

## مسألة (٢١١)

الدم الملتزق<sup>(٤)</sup> باللحم إذا كان ملتزقًا<sup>(٥)</sup> من الدم السائل بعد ما سال ، يكون<sup>(٦)</sup> نجسًا ، وإن لم يكن<sup>(٧)</sup> ملتزقًا<sup>(٨)</sup> من الدم السائل بعد ما سال ، لا يكون نجسًا<sup>(٩)</sup> ؛ لما روى عن عائشة رضي الله [تعالى] عنها<sup>(١٠)</sup> : أنها سئلت عن اللحم<sup>(١١)</sup> يطبخ ، فيرى في

الصحاح (ص ٦٩٧)

(١) في حل النسخ : "بالغسل" ، المثبت من ط .

(٢) في ز : وكذا .

(٣) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث في المصدر السابق ، وفي نفس العنوان (ص ١٣) : عن إبراهيم بن رستم وهو عن محمد بن الحسن ، أشار إلى هذا قاضي خان في "المتاوى" في "فصل في الحدة التي تصيب الثوب" (١/٢١) .

قال الأسمندي في الوجه الأول : صلاتها فاسدة ؛ لأنها حاملة نجاسة ، وأما إذا غسل : لأن الغسل لم يعد حكمًا في حقه ؛ لأنه لا يصل على ، فالغسل وعدمه سواء ، وأم إذا استهل ولم يغسل ؛ لأنها حاملة ميتًا لم يحكم بطهارته ، وفي الوجه الثاني : إذا غسل ؛ لأنه أفاد الطهارة بدليل حوار الصلاة عليه ، فإذا لم يمنع جواز الصلاة عليه لم يمنع جواز الصلاة معه . شرح عيون السائل (ص ٧م)

(٤) في خأ ، حب ، دأ : لللتصق .

(٥) في خأ ، حب ، دأ : ملتصقًا .

(٦) في ط ، م : كان .

(٧) في ط : "ولو لم يكن

(٨) في خأ ، حب ، دأ : ملتصقًا .

(٩) في ز : لم يكن نجسًا .

(١٠) الزيادة : من خأ ، حب ، دأ ، دب .

(١١) في دب : في اللحم .

القدر صفرة الدم، قالت: لا بأس بذلك<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٢١٢)

المرأة<sup>(٢)</sup> إذا وصلت شعر الأدمى<sup>(٣)</sup> بذوائبها، ثم غسلت ذلك الشعر الذي وصلت بالماء، لم يكن مستعملاً<sup>(٤)</sup>.

م: وإن غسل رأس إنسان مقتول قد بان منه، فالماء<sup>(٥)</sup> كان مستعملاً، والفرق: أن الرأس إذا وجد مع البدن، ضم إلى البدن وصلى عليه، فكان هذا<sup>(٦)</sup> بمنزلة البدن، فتكون<sup>(٧)</sup> غسائله مستعملة (والشعر لا يضم إلى الجسد، فلا يكون غسالته مستعملة)<sup>(٨)</sup> وهذا الفرق<sup>(٩)</sup> إنما يؤدي إلى هذه الرواية<sup>(١٠)</sup> (أن شعر الأدمى ليس

(١) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الطهارة والوضوء" (ص ١٦): عن محمد ابن الحسن عن أبي حنيفة: أن ما يخرج من الدم مسموحاً، وهو السائل، فأما ما كان ملتزماً باللحم، فلا بأس به، وكذلك قال أبو يوسف: إلا أن يكون لزق باللحم من الدم السائل بعدما سال وروى القاسم بن محمد عن عائشة أنها سألت عن اللحم يطبخ، فيرى في القدر صفرة، قالت: لا بأس بذلك، قال الأسمندي في "شرح العيون": وكذلك قال أبو يوسف: إلا أن يكون لزق باللحم من الدم السائل بعدما سال؛ لأنه ليس بدم مسفوح، والمصوص على تحريمه الدم المسفوح، وما ورأه بقي على أصل الإباحة. وروى عن أبي يوسف أنه قال: هو معفو عنه في الأكل وإن احمرت القدر منه، وليس بمعفو عنه في ثياب إن أصابها لإمكان الاحتراز عنه، وعدم إمكانه في تناول. شرح عيون المسائل (ص ٩٠ في آخر الباب السابق)

أشار إلى هذا، فاصى خان في "لقتاوى" في العنوان السابق في هامش الهدية (٢٧/١)

(٢) في دأ، ط: والمرأة "المعطف".

(٣) في ط، م: "أدمى" بدون التعريف.

(٤) أشار إلى هذا في الهدية في "المجلد الثاني فيما لا يحوز به التوضوء" (٢٣/١).

(٥) قوله: "فالماء" ساقط من د ب.

(٦) في ط، م: "هو" مكان "هذا".

(٧) في دأ، ح ب، دأ: لتكون.

(٨) ما بين القوسين ساقطة من د ب.

(٩) في دأ: "الفرق" مكان "النت".

(١٠) في أغلب النسخ: "إنما يأتي على تلك الرواية"، وفي دأ: "إنما يأتي"، وفي ط: على ذلك.

بنحو، وهي الرواية<sup>(١)</sup>، التي اخترناها ههنا، أما على الرواية التي لم نحترها لا يتأدى<sup>(٢)</sup>، فإن الماء يتنجس<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢١٣)

بول الخفافيش<sup>(٤)</sup> لا يفسد الماء؛ لأنه لا يمكن<sup>(٥)</sup> التحرز عنه.

## مسألة (٢١٤)

ومن شرب الخمر، ثم صلى ولم يغسل فاه<sup>(٦)</sup> لا يجوز؛ لأنه نجس أكثر من قدر الدرهم<sup>(٧)</sup>، إلا أن يكون ما أصابه أقل من قدر الدرهم، فإن أتى على ذلك ساعات، فسيأتى<sup>(٨)</sup> في علامة الباء.

## مسألة (٢١٥)

رجل فتق جيبته<sup>(٩)</sup>، فوجد فيها فأرة ميتة لا يعلم متى دخلتها، هذا على المثبت من ر.

- (١) ما بين القوسين ساقط من خدأ، خرب.
- (٢) في أغلب النسخ: "لا يأتي"، المثبت من ز.
- (٣) أشار إلى هذا في الهدية في العنوان السابق (٢٣/١)
- (٤) الخفافش على وزن العياب -يفتح الحاء وتشديد الفاء- جمع الخفافيش: حيران ليون من رتبة مجسحة الأيدي، ولا يظهر إلا في الليل. المعجم الوسيط (٤٦/١)، ومختار الصحاح (ص ١٨٢)
- (٥) في ح ب، ز: لا يمكنه.
- قال الكاساني: وبول الخفافيش وغيره ما ليس بنجس؛ لتعذر صيانة الثياب والأواني عنه؛ لأنها تبول في الهواء، وهي فأرة طيارة، فلهذا تبول. بدائع الصنائع: كتاب الطهارة (٦٢/١)
- (٦) قوله: "ولم" ساقط من د ب، م، وفي ط، م: "فمه" مكان "فاه".
- (٧) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْأَنْصَابَ وَالْأَزْلَامَ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ سورة المائدة: الآية ٩٠، والرجس هو النجس.
- (٨) تمام الكلام في مسألة (٢١٦)، قال قاضي حبان: إذا شرب الخمر وصلى، لم تحز صلاته، إن كان ما أصابه من الخمر أكثر من قدر الدرهم، وإن كان أقل من ذلك، جازت صلاته، وإن شرب الخمر، وصلى بعد ساعات، جازت صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله. الفشاري في "فصل في النجاسة التي تصيب الموب أو الخف أو البدن أو الأرض في هامن الهندية (٢٩/١)
- (٩) في ط: حيه، وهو تصحيف.

وجهين : إما أن لا يكون للجنة ثقب أو كان ، ففي الوجه الأول<sup>(١)</sup> : يعيد الصلاة كلها منذ يوم ندف القطن<sup>(٢)</sup> فيها ، وفي الوجه الثاني : عند أبي حنيفة [رحمة الله عليه]<sup>(٣)</sup> : يعيد<sup>(٤)</sup> ثلاثة أيام ولياليها ، وعندهما : لا يعيد<sup>(٥)</sup> إلا أن يعلم متى كان ، قياساً على مسألة البثر .

## مسألة (٢١٦)

ب<sup>(٦)</sup> : الخف إذا أصابه روث ، على قول من يعتبر الكثير الفاحش ، إنما يعتبر بما دون الكمين ، ولا يعتبر من أسفل القدم خاصة ، ولا من الخف كله ، حتى قال محمد [رحمة الله]<sup>(٧)</sup> أن الريع بما دون الكمين<sup>(٨)</sup> يمنع ؛ لأن ما فوق الكمين زيادة في إطلاق اسم الخف عليه<sup>(٩)</sup> .

## مسألة (٢١٧)

ومن شرب الخمر ، وأتى على ذلك ساعات فصلى ، يجب أن تكون<sup>(١٠)</sup> المسألة

- (١) كلمة "الأول" ساقطة من دب .
- (٢) ندف القطن : أى هسبه وطرقه بالندف ، ليرق من باب "هَرَبَ" ، الندف والندفة : حشة النداف التي يطرق بها الوتر ليرقق القطن . المعجم الوسيط (٢/٩١٨ ومختار الصحاح (ص ٦٥٢)
- (٣) الزيادة : من خأ ، خب ، دأ ، دب .
- (٤) فى ز : يعثر ، وهو تصحيف .
- (٥) كلمة "يعيد" ساقطة من ط .
- (٦) الرمز "ب" لم يذكر فى ط ، ز .
- (٧) الزيادة : من خأ ، خب ، دأ ، دب .
- (٨) فى ط ، م ، ز . مما دون الكمين .
- (٩) فى "فتاوى قاضى خبان" : "رجل دخل مربطاً ، فأصاب رجله من الأرواث شيء ، فصلى ، قالوا : لا بأس به ما لم يفحش لعموم البلوى ، وعن محمد رحمه الله : أنه رخص فى الأرواث حين قدم الرى لما رأى فيه من البلوى ، وإن أصاب الخف منه شيء ، يعتبر فيه قدر الريع ، والمراد من الريع ، ريع ما دون الكمين لا ما فوقهما زيادة على الخف ، إذا الرجل وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف إن لم يدخل ماء الاستنجاء فى خفه لا بأس به ، ويظهر حقه تبعاً لطهارة موضع الاستنجاء . (فصل فى النجاسة التى تصيب الثوب أو الخف ، أو البدن ، أو الأرض) . فى هامش الهدية (١/٢٦ ، ٢٧)
- (١٠) فى ط ، م : "وصلى يجب أن يكون" .

على الاختلاف<sup>(١)</sup>، عند أبي يوسف يجوز، وعند محمد: لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

### مسألة (٢١٨)

رجل صلى ومعه نافعة مسك<sup>(٣)</sup>، إن كانت النافعة متى أصابها الماء لم تفسد، جازت صلاته؛ لأنها<sup>(٤)</sup> بمنزلة جلد ميتة قد دبغ، وإن كانت متى أصابها الماء تفسد، فهذا على وجهين: إما أن كانت الدابة التي فيها النافعة قد ذكيت، أو لم تنك، ففي الوجه الأول: جاز<sup>(٥)</sup>؛ لأنها من أجزاء الدابة، وقد ظهرت الدابة بالتذكية، وفي الوجه الثاني: لا؛ لأنها بمنزلة جلد ميتة لم يدبغ<sup>(٦)</sup>.

### مسألة (٢١٩)

س<sup>(٨)</sup>: التين<sup>(٩)</sup> النحس إذا كان مستعملاً في الطين في المسجد إن كان<sup>(١٠)</sup> يرى مكانه، كان نجساً، وإن كان لا يرى مكانه، كان<sup>(١١)</sup> طاهراً؛ لأن في الوجه الأول ليس بمستهلك، وفي الوجه الثاني مستهلك، وإن ترطب، عاد نجساً<sup>(١٢)</sup>.

(١) في ح، ح، د، أ، ب: "على اختلاف"، وفي ز: على الخلاف، المثبت من ط، م.

(٢) لقد أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى"، أشرنا إليه في هامش مسألة (٢١٣).

(٣) نافعة المسك: وعاء المسك في جسم الطين، جمع نوافع، معربة، ويقال: سحابة نافعة: كثير المطر. المعجم الوسيط (٩٤٦/٢)، مختار الصحاح (ص ٦٧١).

(٤) في معظم النسخ: "لأن هذه مكان صلاته لأنها"، المثبت من ط، م.

(٥) في ح، د، ب: جازت.

(٦) كلمة "الوجه" ساقطة من د، أ.

(٧) أشار إلى هذا قاضي خان في "الفتاوى" في العنوان السابق في هامش الهدية (٢٤/١).

(٨) الرمز "س" ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ز، الفتاوى الكبرى.

(٩) التين: ما تهشم من سيقان القمح والشعير بعد درسه، تعلفه الماشية، والواحدة: تنة، تين الدابة أي علفها تيناً. المعجم الوسيط (٨٢/١)، مختار الصحاح (ص ٧٥).

(١٠) في أغلب النسخ: "إذا كان"، المثبت من ز.

(١١) كلمة "كان" ساقطة من د، أ.

(١٢) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى": في القسم الثاني من الباب في الفصل الأول.

## مسألة (٢٢٠)

زفت<sup>(١)</sup>: عرق الحمار والبغل إذا أصاب الثوب، لا يفسد الصلاة<sup>(٢)</sup>، وكذا لعابهما<sup>(٣)</sup>، يعني لا يمنع جواز الصلاة؛ لأن الثوب طاهر [ييقن]<sup>(٤)</sup>، فلا يمنع جواز الصلاة بالشك<sup>(٥)</sup>، وإن أصاب الماء يفسد، وإن قل، نص عليه في المحنصر المنسوب إلى عصام<sup>(٦)</sup>، ومعنى الفساد أنه لا يبقى طهوراً؛ لأن عرقهما<sup>(٧)</sup> إذا وقع في الماء، صار مشكلاً كلعابهما، والماء المشكل طاهر، وإنما الإشكال في طهوريته، فلا يزيل الحدث بيقين.

وروى الحسن بن أبي مالك<sup>(٨)</sup> عن أبي يوسف رحمة الله عليه<sup>(٩)</sup> أن<sup>(١٠)</sup> الماء

في معرفة الأعيان النجسة من الحيوانات وأجزاءها في علامة "س"، أشار إلى هذا قاضي حان في الفتاوى في فصل في السجاسة التي تصيب الثوب أو الخف أو البدن أو الأرض في هامش الهندية (٢٨/١)

- (١) الرمز "زفت" ساقط من ط، م.
- (٢) كلمة "الصلاة" ساقطة من ط.
- (٣) في دب: "لعابها"، وهو تصحيف.
- (٤) انريادة: من ط، م.
- (٥) في معظم النسخ: "لا يمنعان"، مثبت من ط، م.
- (٦) في خأ، خب، دأ: في الشك.
- (٧) هو عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصمة البلخي أخو إبراهيم بن يوسف، كان شيخ بلخ في زمانهما، وهو كان يرفع يديه عن الركوع، وعند رفع الرأس منه، وأخوه إبراهيم كان لا يرفع، وهو ممن لازم أبا يوسف، وروى عن ابن مبارك والثوري وشعبة، ذكره ابن حبان في "الثقات"؛ توفي رحمه الله سنة ٢١٠ هجرية بلخ، وقيل: ٢١٥ هجرية. الجواهر المصنفة (٥٢٨/٢) برقم: ٩٣٤، الموائد البهية (ص ١١٦)
- (٨) في ط: "عرقها"، وهو تصحيف.
- (٩) هو الحسن بن أبي مالك تفقه على أبي يوسف، وتفقه عليه محمد بن شعاع. كان رحمه الله واسع الرواية، ثقة في روايته غرير العلم، وكان أبو يوسف يشبهه بحمل حمل أكثرهما ييقن. توفي رحمه الله سنة ٢٠٤ هجرية. الجواهر المصنفة (٩٠/٢) برقم: ٤٩١، والموائد البهية (ص ٦٠)
- (١٠) قوله: رحمه الله عليه "ساقط من ط.
- (١١) كلمة "أن" ساقطة من ط.

يتنجس بوقوع عرق الحمار [فيه]<sup>(١)</sup>، (وقد ذكرنا في مسائل البشر أيضاً مما يشير إلى هذه الرواية لكن)<sup>(٢)</sup> هذا خلاف ظاهر<sup>(٣)</sup> الرواية.

وذكر في المنتقى: "أن لبن الأنان<sup>(٤)</sup> بمنزلة لعبابه، وعرقه يفسد الماء، ولا يفسد الثوب، وإن كان مغموساً فيه؛ لأنه متولد منه كاللعباب (ومعنى فساد الماء على) ما ذكرنا<sup>(٥)</sup>."

(١) الريادة: من ط، م.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٣) كلمة ظاهر ساقطة من ط.

(٤) الأنان: الحمار، ولا تقل: أناة، جمع: أتن - صم الأول والثاني - المعجم الوسيط (٤/١) ومختار الصحاح (ص٤)

(٥) ما بين القوسين ساقطة من ط، م.

وكتاب المنتقى للشهيد الالحاكم المروزي وهو من الكتب النادرة، وله الكافي والمختصر قال الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى في كتاب الطهارة في الكلام في عرق الحمار والغسل وسؤرهما (ص٢ ب، ١٣)، وسؤر الفرس، والخارج من بدن الإنسان إذا كان قليلاً إلا من السيلين. (مخطوط)

ذكر الطحاوي والكرخي في مختصريهما: أن عرق حيوان مثل سؤره في الحاسة والطهارة والحرمه والكراهة، ثم قال: إن عرق الحمار والغسل ولعابه لا يتنجس الثوب وإن فحش، ثم قال: قال أبو يوسف ومحمد: إذا سقط من لعابه أو عرقه (..). وضوء رجل قليلاً كان أو كثيراً تفسد الماء، وأراد بفساد الماء ههنا أنه لا يبقى طهوراً؛ ثم قال: "وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أن الماء ينجس بوقوع عرق الحمار فيه، هكذا ذكر عالم العلماء في شرح مختلف الرواية أنه روى عن أبي يوسف أن لعاب العلف والحمار وعرفهما نجس بحاسة خفيفة، حتى إن الكثير الفاحش على الثوب ينع جواز الصلاة، وعند أبي حنيفة ومحمد: لا ينع ويحرق الماء من كونه طهوراً؛ لأن الماء بوقوع لعابه فيه يصير سؤر الحمار، وذلك غير طهور، وكذا عرقه بمنزلة لعابه، وذكر الصدر الشهيد عن الكرخي عن أبي حنيفة: أن سؤر الحمار نجس؛ لأن لعابه لا يحنو عن قليل دم لما يلحقه الثعب بحمل الأثقال، ثم قال: وذكر ابن سماعه عن محمد: أنه إذا وقع من عرق الحمار أو لعابه مثل كف في بئر يترج ماء البشر كله، ويحتمل أنه إنما يترج حتى يصير طهوراً على ما ذكرناه.

وذكر في "جامع الرامكة" عن أبي يوسف: أن أبا حنيفة قل. لعاب ما لا يؤكل لحمه من الدواب وعرقه إذا كان أكثر من قدر الدرهم أفسد الصلاة، وهذا يوافق ما ذكرنا من رواية الكرخي. وأما في "الأمالي": فقد قال: لا تفسد حتى يكون كثيراً فاحشاً، وهو قول أبي يوسف، هكذا ذكر مطلقاً من غير فصل، وتفسد بالماء والثوب، ثم قال: وذكر في المنتقى: "لبن الأنان بمنزلة لعابه وعرقه يفسد الماء، ولا يفسد الثوب، وإن كان مغموساً فيه - انتهى كلام الصدر الشهيد -".

## مسألة (٢٢١)

إذا لف الثوب النجس في ثوب طاهر، والنجس رطب مبتل، فظهرت<sup>(١)</sup> ندوته<sup>(٢)</sup> على الثوب الطاهر وأثر، ولكن لم يصير رطباً، وهو بحيث لو عصر<sup>(٣)</sup> لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر، اختلف المشايخ فيه: منهم من<sup>(٤)</sup> قال: صار نجساً، ومنهم من قال: لا يصير نجساً، وهو الأصح عند علماءنا رحمة الله عليهم<sup>(٥)</sup>، وكذلك الثوب الطاهر اليابس، إذا سقط<sup>(٦)</sup> على أرض نجسة مبتلة، وأثرت<sup>(٧)</sup> بلة النجاسة في الثوب، إلا أنه لا يصير رطباً، حتى لو عصر لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر، لكن يعرف موضع الندوة من سائر المواضع، وفيه اختلاف المشايخ، والأصح أنه لا يصير نجساً، هكذا ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمة الله عليه<sup>(٨)</sup>.

- (١) في ز: وظهرت، قوله: "فظهرت" ساقط من ط، م.
  - (٢) في معظم النسخ: "ندوته"، المثبت من ز.
  - (٣) في ط: "لم يصير ظاهر أو النجس عصر" مكان المثلث، وهو تصحيف.
  - (٤) كلمة "من" ساقطة من دأ.
  - (٥) قوله: "رحمة الله عليهم" ساقط من ط، م.
  - (٦) في أغلب النسخ: "إذا سقط"، المثبت من ز، إلا أن كلمة "يابس" ساقطة من ز، أثبتت هـ من السح الأخرى.
  - (٧) في ط: "أثر".
  - (٨) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط، م.
- هو عبد العزيز بن أحمد بن بصير بن صالح، شمس الأئمة الحلواني البخاري، تفرغ على أبي علي الحسين بن الفضل النسفي، وروى عنه ونفقه عليه أبي سهل السرحسي، توفي رحمه الله سنة ٤٤٨ هـ، وقيل: ٤٤٨ هـ، وقيل: ٤٥٢ هـ، وقال الذهبي: ٤٥٦ هـ. الجواهر المصنفة (٢/ ٤٢٩، ٤٣٠) وتاج التراجم (ص ٣٥) ومهملات الفقهاء (ص ٧٤، ٧٥) والفوائد السنية (ص ٩٦، ٩٥). هكذا ذكره الصدر الشهيد في "العتاوي الصغير" في "كتاب الطهارة" في آخر "مسائل تنجيس المياه بالتميز ووقوع النجاسة فيها" نقلاً عن "كتاب المستغنى" لشمس الأئمة الحلواني (ص ٢ ب) مخطوط. ثم قال: إن صار الثوب الطاهر بحيث لو وضع عليه اليد يسيل فقد نجس، وإن كان لا يتيل اليد بالوضع عليه لم ينجس، وهو قريب من الأول، فإن اليد إنما تنقل بالوضع إذا كان بحال لو عصر يسيل منه شيء، أو يتقاطر، وكان فيها قريباً من الأول، بل غير الأول، والمعتبر من العصر في الثوب أن لا يبقى متقاطراً، لأن الباس يمتص في ذلك



## مسألة (٢٢٢)

س: صبي ارتضع من أمه، ثم قاء، فأصاب ثياب الأم، قال: إن كان ملء فيه، فهو نجس، فإذا زاد على قدر الدرهم، منع جواز الصلاة.  
وروى الحسن<sup>(١)</sup> عن أبي حنيفة - رحمه الله عليه -<sup>(٢)</sup>: أنه لم يمنع<sup>(٣)</sup> ما لم يفحش؛ لأنه لم يتغير من كل وجه [فكانت<sup>(٤)</sup> نجاسته دون نجاسة البول، بخلاف المرأة لأنها متغيرة من كل وجه]<sup>(٥)</sup>، كذا ذكره في غريب الرواية لأبي حنيفة - رحمه الله عليه -<sup>(٦)</sup>، وهو الصحيح، وإن كان أقل من ملء فيه، فليس نجس اعتباراً بالبالغ

## مسألة (٢٢٣)

شرو: نجاسة الماء المستعمل على قول القائلين: نجاسته نجاسة عينية<sup>(٧)</sup> عند البعض، حتى لا يجوز الانتفاع به<sup>(٨)</sup> بوجه ما، وعند البعض: نجاسته مجاورة، حتى يجوز الانتفاع به<sup>(٩)</sup> بسائر الوجوه، سوى الشرب<sup>(١٠)</sup>؛ لأن هذا ما أزيل به النجاسة<sup>(١١)</sup>

(١) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، صاحب أبي حنيفة - رحمه الله -، قال يحيى من آدم: ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد، كان محباً للسنة واتباعها، حتى كان يكسو بماليكه كما يكسو نفسه أتباعاً لقوله عليه السلام: «وليلسه عما يلبس»، الحديث رواه البخاري.  
قال محمد بن سماعة: سمعت الحسن بن زياد يقول: كتبت عن ابن جريح اثني عشر ألف حديث كلها يحتاج إليها لفقهاء، توفي رحمه الله سنة ٢٠٤ هجرية في السنة التي مات الإمام الشافعي - رحمه الله - ترجمته في الجواهر المضيئة (٢/ ٥٦، ٥٧)، الفوائد البهية (ص ٦٠، ٦١)، ناه لتراحم (ص ٢٢).

(٢) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط، م.

(٣) في ط: أنه لا يمنع.

(٤) في ط، م: وكانت.

(٥) ما بين المعكفتين لم يذكر في ز.

(٦) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط.

(٧) في معظم النسخ: "بنجاسته عينية"، المثبت من د، دب

(٨) في ط، م: بها.

(٩) في ط، م: "بها"، وقوله: "به" لم يذكر في ز.

(١٠) في ز: "إلا الشرب" مكان المثبت.

الحكمية، فصار<sup>(١)</sup> به النجاسة الحقيقية، ووجه الأول: أن المجاورة إنما تكون<sup>(٢)</sup> بانتقال شيء من عين إلى عين، ولم يوجد<sup>(٣)</sup> حقيقة، إلا أنه يتنجس<sup>(٤)</sup> بالاستعمال شرعاً، فيكون نجساً عيناً، ثم إن الماء<sup>(٥)</sup> إنما يصير مستعملاً عندنا إذا أزيل عن العضو<sup>(٦)</sup> سواء استقر على الأرض أو لم يستقر، هو الصحيح؛ لأن القياس أن يصير مستعملاً بأول الملاقاة إلا أنه سقط اعتباره ما دام على العضو، فإذا رآه ظهر استعماله<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٢٢٤)

إذا لحست الهرة يد صاحبها أو ثوبه، لا ينبغي أن يدعها، ولو أكلت طعاماً لا يأكل<sup>(٨)</sup> الباقي، بل يطعم السنانير والكلاب؛ لأن سورها عند أبي حنيفة ومحمد [رحمهما الله] مكروه<sup>(٩)</sup>.

(١١) في معظم النسخ: "ما أزيلت به النجاسة"، المثبت من ط، م.

(١) في دأ: وصارت.

(٢) في خأ، خب، دأ، دب: أزيلت.

(٣) في ط: يكون.

(٤) في أغلب النسخ: "ولم توجد"، المثبت من دب، ط.

(٥) في معظم النسخ: "إلا أنه يتنجس الماء" أي بزيادة كلمة "الماء"، المثبت من ط.

(٦) في ط، م: "ثم الماء".

(٧) في ط، م: "إذا رآه العضو".

(٨) في دب: لا يؤكل.

(٩) الزيادة من ط، م، العبارة في ط، م: "لأن سورها مكروه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله"، أن سورها الطاهر مكروه عند أصحابنا لاختلاف الروايات.

قال محمد بن الحسن في "الجامع الصغير" (ص ٨) في "باب ما يجوز به الوضوء وما لا يجوز" وإن توضأ بسور سباع الطيور، أو العارة، أو الحية، أو السور كره وأجزأه.

وقال أبو يوسف في الأمالي: لا يكره في السور بالآثر الذي ورد عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: "أنه كان يصفى إلى الهرة الإناء حتى تشرب، ثم يتوضأ فصبها، الحديث". والدارقطني في "باب سؤر الهرة" (٧٠/١)، وفي أول الباب عن يعقوب وعبد بن داود بن صالح بن دينار التمار عن أمه أن مولاتها أرسلنها بهريسة إلى عائشة رضي الله عنها. هو حديث متصل، فأشارت إلى أن أصعبها، فحامت هرة، فأكلت منها، فلما بصرت أكت من حيث أكلت الهرة، فقالت: إن رسول الله ﷺ قال: "إن لم يست ينهني إنما هي من الطوائف عليكم".

## مسألة (٢٢٥)

ولو بالثياب الفارة على الثياب<sup>(١)</sup>، قيل: يتنجس اعتباراً بالماء، وقيل: لا يتنجس؛ لأنه لا يمكن صون الثياب عنه؛ لأنها<sup>(٢)</sup> ربما تبول من الأعلى<sup>(٣)</sup>، ولا كذلك<sup>(٤)</sup> الإباء لأنها<sup>(٥)</sup> يجمر.

## مسألة (٢٢٦)

وفي سؤر سباع الطير: روى عن أبي يوسف: أنه إذا كان محسوساً، يعلم صاحبه أنه ليس قدر، لا يكره، واستحسن المشايخ هذه الرواية، فيجوز أن يفتى بها.

## مسألة (٢٢٧)

رجل صلى وفي كفه بيضة مذرة<sup>(٦)</sup> حل محلها دمًا<sup>(٧)</sup>، جازت صلاته؛ لأنه في

وقدر أيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضله، رواه أبو داود، وفي رواية أخرى له: قال رسول الله ﷺ: «إنها ليست بتنجس إنما من الطوائف عليكم والطوائف»، الحديث رواه أبو داود في كتاب الطهارة في «باب سؤر الهرة» (٢٧/١)، ط: حلي، والترمذي في «باب ما جاء في سؤر الهرة» (١٥٣/١، ١٥٤)، والنسائي (في «باب الوضوء سؤر الهرة والرخصة في ذلك» ٥٥/٢)، ط: دار الفكر - بيروت، وابن ماجه في «لعنوا السائق» (١٣١/١)، ط: دار الفكر العربي، والإمام الشافعي في «الأم» (٦٠٥/١)، والدارمي (١٨٧/١، ١٨٨)، والموطأ برواية محمد (ص ٥٤).

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهذا أحسن شيء، روى في هذا الباب، وهو فون أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد وإسحاق لم يرو بسؤر الهرة بأساً.

وقال محمد بن الحسن في «الموطأ»: لا بأس بأن يتوضأ بفضل سؤر الهرة وغيره أحب إليّ، وهو قول أبي حنيفة، استدلل أبو حنيفة ومحمد في كراهية سؤر الهرة بقوله عليه السلام: «الهر سبع» وعن أبي درعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «السنور سبع»، وقال وكيع: «الهر سبع»، الحديث رواه الدارقطني في آخر «باب الأسار» (٦٣/١)، أشير إلى هذا المؤلف في الهداية في «فصل في الأسار وغيرها» (١٣/١).

(١) في ط: في الثياب.

(٢) في ط: فإنها.

(٣) في دأ: في الأعلى.

(٤) في دب: ولا يكون كذلك بزيادة يكون.

(٥) في معظم النسخ: «لأنه»، المثبت من ط، الإناء جمع: الآية.

(٦) البيضة المذرة: أي الفاسدة، يقال: أمذرت الدجاجة البيضة: أمسرتها. والمعجم الوسيط (٢/

٨٦٦) ومختار الصحاح (ص ٦١٩)

معدنه [بخلاف ما إذا كان في كفه قارورة مملوءة دماً، وقد سدرأسها حيث<sup>(١)</sup> لا تجوز الصلاة]<sup>(٢)</sup> لأنه في غير معدنه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٢٨)

لا تجوز الصلاة في الديباج الذي ينسجه أهل فارس؛ لأنه بلغنا أنهم يستعملون فيه البول، ويزعمون أنه يزيد في بريقه.

وقال بعض<sup>(٤)</sup> مشايخنا: يكره الصلاة في ثياب الفسقة؛ لأنهم لا يتقون الخمر [إلا أن الأصح أنه لا يكره]<sup>(٥)</sup> لأنه لم يكره في ثياب<sup>(٦)</sup> أهل الذمة، إلا السراويل مع أنهم يستحلون الخمر [فهذا أولى]<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٢٢٩)

م<sup>(٨)</sup>: وإن صلى وهو حامل رجلاً شهيداً عليه دماء، تجزئه صلاته؛ لأنه ظاهر حكماً<sup>(٩)</sup>، وإن أصاب ذلك الدم ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم لا تجزئه صلاته؛

(٧) في ط: "تحتادم".

(١) كلمة "حيث" ساقطة من ط.

(٢) الزيادة: من ط، م، د ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من د ب، أشار إلى هذا قاضي حان في "الفتاوى" في "فصل في الحائض التي تصيب الثوب، أو الخلف، أو البدن، أو الأرض" في هامش الهدية (٢١/١).

(٤) كلمة "بعض" ساقطة من ط.

(٥) ما بين القوسين ضبطها في ط بعد قوله: "فهذا أولى".

(٦) في أغلب النسخ: "من ثياب"، المثبت من ط، م.

(٧) الزيادة: من خاء، خب، دأ، د ب، ط، م.

(٨) الرمز "م" ساقط من ط.

(٩) قال عليه السلام في شهاده أحد: «رملوهم بدمائهم فإنهم يبعثون يوم القيامة وأودحهم تشخب دماً»، أخرجه محمد بن الحسن في السير الكبير في باب الشهيد وما يصح به شرح السير الكبير (٢٣٢/١).

وفي الباب آثار أخرى تدل على طهارة دم الشهيد، وقال عليه السلام: «لا تغسلوهم من كل حرج أو كل دم يفرح مسكاً يوم القيامة». المنقح في باب ترك غسل الشهيد (ص ٢٨٣) وعن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ أمر بقتل أحد أن يزرع عنب الحديد واحشوه، وأن يدمروا

لأن دم الشهيد طاهر ما دام على الشهيد، فإذا انفصل عنه<sup>(١)</sup>، ظهر حكم النجاسة

## مسألة (٢٣٠)

إذا أصلح أمعاء شاة ميتة، فصلى وهي معه، جارت صلاته؛ لأنه يتخذ منها<sup>(٢)</sup> الأوتار، وهو كالديباغ<sup>(٣)</sup>، وكذلك العصب والعقب<sup>(٤)</sup>، وكذا لو دبح الشاة، فجعل فيها لبن جاز، ولا يفسد اللبن، وكذلك الكرشي إن كان يقدر على إصلاحه. وقال أبو يوسف -رحمة الله عليه-<sup>(٥)</sup> في "الإملاء": [إن] الكرشي لا يطهر؛ لأنه كاللحم، وقال أبو يوسف في "نواذره": في مسك الميتة إذا علق في الشمس حتى ييس، ومنعه ذلك من الفساد، فهو دباغ؛ لأنه يعمل عمل<sup>(٦)</sup> الديباغ في منع الفساد.

وقال أبو حنيفة -رحمة الله عليه-: لا بأس بالميتة من الحافر والظلف<sup>(٧)</sup>، إذا ييس وذهب عنه اللحم<sup>(٨)</sup>، وكذلك هذا<sup>(٩)</sup> من السباع ومن الطير بالريش؛ لأنه لا حياة في هذه الأشياء، فلا يحلها الموت.

ثيابهم بدماءهم، الحديث رواه ابن ماجه في "باب ما جاء في الصلاة على الشهيد"، ودفنهم<sup>(١٠)</sup>، (٤٨/١) تدل هذه الأحاديث على طهارة دم الشهيد ما دام على جسم الشهيد.

- (١) في دأ: "انتقل عنه" مكان الميثب.
- (٢) في معظم النسخ: "منه"، الميثب من ط.
- (٣) في ط: وهي كالديباغ.
- (٤) في معظم النسخ: بالتقديم والتأخير، الميثب من ز.
- (٥) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط.
- (٦) الريادة: من ط.
- (٧) كلمة "عمل" ساقطة من "خ" و"ح" ب.
- (٨) في د ب: "الصلب"، وهو خطأ، ثم الظلف: الطفر المشقوق للفر والشاة وحس وحجوه. جمعه أطلاف وظلوف. المعجم الوسيط (٥٨٢/٢) ومختار الصحاح (ص ٤٠٤).
- (٩) في ط: "عن اللحم".
- (١٠) في د ب: "هكذا" بدل "هذا".

## مسألة (٢٣١)

وعن الحسن البصري -رحمة الله عليه- : في زعفران ذروة في إباء ليصبغوا به الثوب، فبال فيه، فقال الحسن [البصري] <sup>(١)</sup>: يصبغ به الثوب، ثم يغسل ذلك الثوب، قال هشام <sup>(٢)</sup>: وهو قول أصحابنا -رحمهم الله- <sup>(٣)</sup>: لأن نجاسة الزعفران كانت باعتبار المجاورة، وقد زالت المجاورة <sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٢٣٢)

[غر] <sup>(٥)</sup>: لعاب الفيل كلعاب الأسد والفهد لأنه سيع.

فصل في التطهير <sup>(٦)</sup>

## مسألة (٢٣٣)

ن <sup>(٧)</sup>: الأرض إذا أصابتها نجاسة، فبيست وذهب أثرها، ثم أصابها ماء، عادت <sup>(٨)</sup> نجسًا في رواية، والمنى إذا فرك، وذهب أثره، ثم أصابه <sup>(٩)</sup> ماء، لا يعود <sup>(١٠)</sup>

(١) الريادة لم تذكر في ز.

(٢) هو هشام بن عبد الله الرازي، تفقه على أبي يوسف ومحمد، قال أبو حاتم: ما رأيت أعظم قدر منه، صدوق، وقال ابن حبان: كان هشام ثقة، مات محمد بن الحسن في منزل هشام بالري، ودفن في مقرته، ترجمته في الفوائد البية (ص ٢٢٣)

(٣) قوله: رحمهم الله "ساقط من ط"

(٤) أشار إلى هذا قاضي خن في الفتاوى في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف أو الدن أو الأرض. هامش الهدية (٢٩/١)

(٥) الريادة: من ط

قال قاضي خن: "لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد والأسد، إذا أصاب الثوب بخرطومه بجمه الثوب. (المعناوى: "فصل النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف أو الدن أو الأرض في هامش لهندية (٢١/١)

(٦) هي ط في الطهور.

(٧) الرمز ن "ساقط من ز.

(٨) في أعين النسخ: "عاد" وهو خطأ، المبت من ط.

بحسباً في رواية؛ لأن النجس لا يطهر إلا بالتطهير، والفرك تطهير له<sup>(١)</sup>؛ لأنه بمنزلة الغسل، ولم يوجد في الأرض التطهير<sup>(٢)</sup> حتى لو وجد تطهر لما تبين، فأما إذا لم تصب الأرض [ماء]<sup>(٣)</sup> بعد ما ذهب أثر النجاسة، لا بأس بالصلاة عليه؛ لأنه لم يظهر أثر النجاسة<sup>(٤)</sup>.

قال رضى الله عنه<sup>(٥)</sup>: "ولو ألقى<sup>(٦)</sup> تراب هذه الأرض بعد الجفاف في الماء، هل

(٩) في م: "ثم أصابته"، وهو خطأ.

(١٠) في دب: "يعود" وهو خطأ.

قال المصنف أبو الليث في "الرازل" في باب الطهارة (ص ٢-٤، أ، ب): سئل أبو نصر الحلبي (المتوفى سنة ٣٠٥ هجرية) عن الأرض إذا أصابها نجاسة، فبست وذهب أثرها، ثم أصابها ماء؟ قال: يعود نجساً كما كانت، والتمس إذا فرك وذهب أثره، ثم أصابه ماء؟ قال: لا يعود نجساً؛ لأن الفرك حل محل الغسل، ولو غسله وذهب العين، وبقي الأثر، ثم أصابه الماء، فإنه لا يعود نجساً، فكذلك هذا.

وسئل أبو القاسم (الصفار المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية) عن أرض أصابها نجاسة، وجفت وذهب أثرها، ثم أصابها الماء، أعود نجسة؟ قال: في نفس من طهارتها بالجفاف شيء، وأما أصحاناً فيقولون: إنها تطهر إذا جفت، والقياس أن الشيء إذا طهر مرة، فإنه لا يعود نجساً. قال الفقيه: قد روى عن أبي حنيفة في هذا روايتان: في إحدى الروايتين: أنها تعود نجسة، وقال في رواية أخرى: لا تعود نجسة.

وذكر عن نصير (بن يحيى البلخي المتوفى ٢٦٨ هجرية): أنه قال: سألت الحسن بن زياد عن أرض أصابها نول فجفت وذهب أثره؟ قال: قال أبو حنيفة لا بأس بالصلاة عليها، فإن رث عليها الماء، ثم جلس عليها، فلا بأس به، قال نصير: قال أبو سليمان (الجوزجاني المتوفى بعد المائة). يفسد، يظهر على قول أبي حنيفة: إذا أصابها الماء، وقال رفر: لا تطهر الأرض بالخضوف.

(١) في ط: "تطهير له منه".

(٢) في ط، م: "وفي الأرض لم يوجد التطهير منه".

(٣) الزيادة: من خاء، حاء، دال، ذ، ط، م.

(٤) أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في باب الانجاس وتطهيرها (١/ ٢٢)، وابن الهيثم (١).

(٥) ١٣٨، ١٣٩ في قوله: "فجفت الشمس".

قال قاضي خان: "والأرض إذا أصابها النجاسة، فجفت وذهب أثرها، ثم أصابها الماء بعد ذلك، الصحيح أنه لا يعود نجساً"، الفتاوى: فصل في النجاسة التي تصيب الثوب، أو الخف، أو البدن، أو الأرض في هامش الهندية (١/ ٢٥، ٢٦).

(٥) في ز: "رحمه الله" مكان المثلث.

(٦) قوله: "ولو ألقى" ساقط من ط، م.

يتنجس؟ هو على هاتين الروايتين.

### مسألة (٢٣٤)

الآجر<sup>(١)</sup>: إذا أصابته نجاسة، وتشربت فيه<sup>(٢)</sup>، فإن كان مستعملاً قديماً<sup>(٣)</sup>، يكفيه الغسل ثلاث مرات بدفعة واحدة، وإن كان حديثاً، يغسل ثلاث مرات، ويعقّف في كل مرة<sup>(٤)</sup>.

### مسألة (٢٣٥)

الخمر إذا وقع في الماء، والماء إذا وقع في الخمر، ثم صار خلا، فهو طاهر<sup>(٥)</sup>، لأن نجاسة الماء كانت<sup>(٦)</sup> بسبب المجاورة، وهو الخمر [فإذا لم تبق المجاور وهو الخمر]<sup>(٧)</sup> لم تبق النجاسة، فبهذا تبين أن خلّ آب كينه<sup>(٨)</sup> لا بأس به، وإن أراد الاحتياط<sup>(٩)</sup> في آب كينه لاختلاف الأقوال فيما ذكرنا من المسألة يطبخ آب كينه حلواً، ولا يجعل خلا<sup>(١٠)</sup>.

(١) الآجر - بجد الهمزة والتشديد - : اللبن - بكسر الهمزة - إذا طبخ وهو الذي يبنى به، وهو الطوب الأحمر (فارسي معرب)، واللبن: المضروب من اللبن، يبنى به دون أن يطبخ. مختار الصحاح (ص ٧-٥٩١)، المصباح المنير (١/٨ و ٢/٥٢١)، المعجم الوسيط (٢/٨٢٠).

(٢) في ط، م: منه.

(٣) في ط: "قدماً مستعملاً" بالتقديم والتأخير.

(٤) هكذا ذكره الفقيه أبو اللبث في "الوازل" في باب الطهارات (ص ٢ ب)، عن أبي نصير السخى، المتوفى سنة ٢٧٨ هجرية، أشار إلى هذا قاضي خان في الفتاوى في العنوان السابق في هامش "الهندية" (١/٢٧).

(٥) في ط، م: "يطهر مكان" فهو طاهر.

(٦) في د، ط، م: "كان" وهو خطأ.

(٧) ما بين القوسين: ساقطة من ط، م.

(٨) في معظم النسخ: "آب كينه"، وفي ط، م: آب كنه، والصواب ما أثبتناه، وهي فارسية، ورسم الكتابة بالفارسية: "آبگينه" معناها خمر العنب أي الخمر التي يصنع بالعنب. لغات كشوري: (ص ٤).

(٩) في خ، ذ، ز، د: "وإذا أراد الاحتياط".

(١٠) قال الفقيه أبو اللبث في المصدر السابق (ص ٣ ب) وفي نفس العنوان: وسئل أبو بكر عن الماء إذا وقع في الخمر، ثم صار الخمر خلا قال: هو نجس، قال الفقيه: هذا يصح أن لو كان في الماء.



## مسألة (٢٣٦)

الفأرة إذا وقعت في الخمر، وصارت خلا، إن لم تنفسخ، طهر الخل، وجاز شربه، يريد به إذا استخرج [به] <sup>(١)</sup> قبل أن يصير خلا، وإن تنفسخت لها؛ لأن في الوجه الأول: لم يبق جزء منها فيه <sup>(٢)</sup>، وفي الوجه الثاني: بقي جزء منها <sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٣٧)

رجل غمس يده في سمن نجس، ثم غسل يده في الماء الجاري ثلاث مرات بغير حُرْض، وأثر السمن باقٍ على يده، طهرت يده؛ لأن لجاسة السمن بالمجاورة، وقد زالت <sup>(١)</sup> المجاورة، فبقى السمن على يده طاهراً <sup>(٢)</sup>، هذا <sup>(٣)</sup> كما روى عن أبي يوسف إذا أصابته النجاسة، يجعل في إناء، ثم يصب <sup>(٤)</sup> عليه الماء [ثلاث مرات] <sup>(٥)</sup>، فيعلو الدهن على الماء ويرفع بشيء، هكذا <sup>(٦)</sup> في كل مرة، فيطهر في المرة الثالثة <sup>(٧)</sup>.

نجاسة غير الخمر، وأما إذا كانت النجاسة بالخمر، فإذا وقع الماء بعد ذلك في الخمر، صارت القطرة من الخمر التي وقعت في الماء والخمر التي اختلط الماء بها سواء، فإذا صارت خلا، فقد زالت النجاسة، وسئل أبو نعيم عن ذلك؟ فقال: لا بأس به، وبه تأخذ

(١) الزيادة: من دأ.

(٢) في حل النسخ: منها فيها، المثبت من ط، م.

(٣) في معظم النسخ: "فيها" المثبت من ط.

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٣ ب): وسئل الفقيه أبو جعفر عن فأرة وقعت في الخمر، فماتت فيها، فصارت الخمر خلا؟ قال: قال بعضهم: الخل مباح، وقال بعضهم: لا يحل الانتفاع به، وقد بعضهم: إذا لم تنفسخ فيه، جازت، وإن تنفسخت فيه، لا يجوز؛ لأنه قد بقي فيها جزء من الفأرة، وهذا القول عندنا أحسن

(٤) في دأ: "زال"، وهو خطأ.

(٥) في ط، م: "فقى على يده سمن طاهراً".

(٦) كلمة "هذا" ساقطة من دأ.

(٧) في ط، م: "فيصب" مكان "ثم يصب".

(٨) الزيادة: من ط.

(٩) في خدأ، خدب، دأ: وهذا.

(١٠) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٥ ب): وسئل الفقيه أبو

## مسألة (٢٣٨)

البول إذا أصاب الأرض، واحتيج إلى الغسل، يصب عليه الماء، ثم يدلك، وينشف ذلك الماء بصوف أو بخرقه، يفعل ذلك ثلاث مرات<sup>(١)</sup>، فتطهر<sup>(٢)</sup>، وإن لم يفعل<sup>(٣)</sup> ذلك، ولكن صب عليه ماء كثير<sup>(٤)</sup> حتى يفرق، ولا يوجد<sup>(٥)</sup> في ذلك لون، ولا ريح، ثم تركه حتى تنشفه الأرض، كان طاهراً؛ لأن بمش هذا ورد الأثر، وهكذا يفعل بكل أرض نجسة<sup>(٦)</sup>.

جعفر عن رجل غمس يده في سمن نجس، ثم غسل يده بالماء الجاري ثلاث مرات بغير خرص، إلا أن السمن باقٍ على يده، هل تطهر يده؟ قال: نعم، زالت النجاسة، وبقي نفس السمن على يده طاهراً، كما روى عن أبي يوسف في الدهن تصيبه النجاسة: فإنه يجعل في إناء، ويصب عليه الماء ثلاث مرات، فيعلو الدهن على الماء، فيطهر بالمرة الثالثة، فكذلك هذا. الخرض - يسكون الرء وصمها - الأسنان، والأسنان - بضم الهمزة والكسر - معرب، يقال له بالعربية: الخرض، والأسنان: شحربنت في الأرض الرملية، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي كالصابون. مختار الصحاح (ص ١٣١) والمصباح المنير (١/ ١٢٥-١٢٨) والمعجم الوسيط (١/ ١٦٧-١٩).

- (١) في خأ، خب، دأ، دب، ز: ثلاث مكان ثلاث مرات.
- (٢) في ط: "تطهر، وفي دب، ز، م: فيطهر.
- (٣) في خأ، خب، دأ: "ولو لم يفعل"، وفي دب: ولو بفعل.
- (٤) في دأ، دب، خأ، خب، ز: كثيراً.
- (٥) في خأ، حب: ولم يوجد.
- (٦) الحديث الذي ورد في تطهير الأرض بالماء، هو حديث الأعرابي، قال أبو هريرة: "قام أعرابي، فقال في المسجد، فتناولته الناس، فقال لهم النبي ﷺ: دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء، أو ذئباً من ماء، فإنما بعثتم مبرين ولم تبعثوا معسرين"، الحديث رواه البخاري في كتاب الوضوء في "باب صب الماء على البول في المسجد" (١/ ٥٢) ط: دار التراث العربي.
- وفي الباب عن أنس رضي الله عنه حديث أنس رواه البخاري في "باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد" وفي "باب يهريق الماء على البول" (١/ ٥٢)، ومسلم في كتاب الطهارة في "باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد" (١/ ١٣٣، ١٣٤) ط: دار الفكر.
- حديث الأعرابي يدل على أن الماء إذا ورد على النجاسة على سبيل المكاثرة والعلّة طهرها، وعلى أن غسالة النجاسة طاهرة إذا لم تتغير، وإن لم تكن مطهرة، ولولا ذلك لكان الماء المصبوب على البول أكثر نجاسةً للمسجد من البول نفسه، وعلى أن الأرض إذا أصابها بول أو نجاسة مائعة، فسب

## مسألة (٢٣٩)

خف بطانة ساقه<sup>(١)</sup> من الكرباس<sup>(٢)</sup>، ودخل خروقه ماء نجس، فغسل<sup>(٣)</sup> الخف،  
ودلكه باليد، ثم ملأه الماء ثلاثاً، وأهرقه<sup>(٤)</sup> إلا أنه لم ينهياً عصر الكرباس<sup>(٥)</sup>، طهر  
الخف؛ لأن جريان الماء قد يقوم مقام العصر<sup>(٦)</sup>، ألا ترى أن البساط النجس [إذا جعل  
في نهر<sup>(٧)</sup>، وترك فيه ليلة حتى جرى<sup>(٨)</sup> عليه الماء، طهر]<sup>(٩)</sup>.

## مسألة (٢٤٠)

الثوب النجس إذا غسل، ثم تقاطر<sup>(١٠)</sup> منه قطرة، فأصاب<sup>(١١)</sup>، إن عصره في

عليها الماء، حتى عليها، طهرت، وعلى أنها لا تطهر بالجماع، ولا شروق الشمس عليها.  
وقال أبو حنيفة: لا تطهر حتى تحفر ذلك التراب، فإن وقع عليها الشمس، وحقت، أو ذهب  
أثرها، طهرت عنده من غير حفر ولا صب ماء. شرح مصابيح السنة لربس العرب باب تطهير  
النحاسات<sup>(١٢)</sup> (١/٣٢٢)، ط: حجازي.

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٥٦، ب، ١٦) وفي نفس العنوان: وسئل محمد بن مقاتل  
عن بول الصبي على الأرض، كيف يغسل؟ قال: يصب عليه الماء، ثم يدلك، وينشف ذلك الماء  
بصوفه أو بخرقة، يفعل ذلك ثلاث مرات، ولو لم يفعل ذلك، ولكن صب عليه الماء حتى يغمره  
عمرًا يبتا كثيرًا، لا يوجد في ذلك لون البول ولا ريحه، ثم يترك حتى تشمه الأرض، فذلك  
طهارتها عندنا، وهو على نحو ما جاء به الأثر أنه أمر بصبه ذنوب من ماء على أثر بول الأعرابي،  
قال: وروى عن أبي حنيفة مثل ذلك.

- (١) في خأ، خدب، دأ، دب: باطن ساقه، والصواب ما أثبتناه.
- (٢) الكرباس: فارسي معرب، معناه: الثوب الغليظ من القطن جمع: كرايس. المعجم الوسيط  
(٢/٧٨٧)، ومختار الصحاح (ص ٥٦٦).
- (٣) في أغلب النسخ: فعلاً مكان فغسل، وهو خطأ، المثبت من ط، م.
- (٤) في دب ز: وإهرقه.
- (٥) في دب: عصير للكرباس وفي خأ، خدب، دأ: عصير الكرباس مكان المثبت، الصواب  
ما أثبتناه.
- (٦) في ط، م: لأن الماء يقام مقام العصر مكان المثبت.
- (٧) في دب: في النهر بلام التعريف.
- (٨) في ط، م: ثم جرى مكان حتى جرى.
- (٩) ما بين المعكنتين لم يذكر في م، ز، هكذا ذكره الفقيه في النوار في ص ١٦.
- (١٠) في معظم النسخ: ثم تقاطرت، المثبت من ط.

المرّة الثالثة عصراً، وبالف<sup>(١١)</sup> فيه حتى صار بحال لو عصره<sup>(١٢)</sup>، لا يسيل منه الماء، فاليد طاهرة<sup>(١٣)</sup>، والثوب طاهر<sup>(١٤)</sup>، والبلل<sup>(١٥)</sup> طاهر، وإن كان بحال لو عصره<sup>(١٦)</sup>، سال منه الماء<sup>(١٧)</sup>، فاليد نجسة، والثوب نجس، والبلل نجس؛ لأن الأول بلة، والتحرّز عنها<sup>(١٨)</sup> غير ممكن، والثاني [ماء]<sup>(١٩)</sup> والتحرّز عنه ممكن<sup>(٢٠)</sup>.

## مسألة (٢٤١)

إذا أحرق إنسان النخالة<sup>(١)</sup>، أو غسل بها<sup>(٢)</sup> يده، أو رأسه<sup>(٣)</sup>، إن لم يبقَ فيها

(١١) في ط: فأصاب.

(١٢) في جل النسخ: "بالغ" بدون المعطف، المثبت من ط، م.

(١٣) في ط: "عصر" بحذف الضمير.

(١٤) في ط، دب: "طاهر" وهو خطأ.

(١٥) في خأ، خب: "طاهرة" وهو خطأ.

(١٦) في خأ، خب: البليل.

(١٧) في ط: "عصر" بحذف الضمير.

(١٨) كلمة "الماء" ساقطة من ط، م.

(١٩) في معظم النسخ: "لأن الأول منها بلة، والتحرّز منها"، المثبت من ط، م.

(٢٠) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط، م.

(١٠) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الطهارات" (ص ١٦): "وسئل أبا عبد الله عن ثوب غسل ثلاث مرات، فتقاطر من الثوب شيء بعد ذلك، هل يكون ما يتقاطر منه نجساً؟ قال: إن عصره في المرة الثالثة، وبالف فيه حتى صار بحال لو عصره، لا يسيل منه الماء، فالثوب طاهر، واليد طاهرة، ولو كان بحال لو عصره لسال منه الماء، لم يحكم بطهارة الثوب واليد. وسئل أبو القاسم عن رجل غسل ثوباً نجساً ثلاث مرات، وعصره مرة واحدة، قل: صار طاهر".

(١١) النخالة: ما بقي من الشيء بعد نخله، وما يخرج منه، نخل الدقيق: غربله، والنخل: ندة النخل، جمع ما نخل. المعجم الوسيط (٩١٧/٢).

(١٢) في "دب": "وغسل بها" بالمعطف.

(١٣) في معظم النسخ: "رأسه أو يده"، انشت من ط، م.

(١٤) قوله: "فيها" ساقطة من "دب".

شيء من الدقيق، وهي نخالة تعلف بها<sup>(١)</sup> الدواب، لا بأس بذلك؛ لأنه بمنزلة التبن<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٢٤٢)

رجل ذبح شاة بسكين، ثم مسح السكين<sup>(٣)</sup> على صوفها، أو بشيء من الأشياء، وذهب أثر الدم عنه<sup>(٤)</sup>، فهو طاهر<sup>(٥)</sup>، حتى لو قطع به<sup>(٦)</sup> بطيخ [فهو]<sup>(٧)</sup> يكون طاهرًا<sup>(٨)</sup>؛ لما روى أن أصحاب رسول الله ﷺ (أنهم) كانوا يقتنون الكفار بالسيف، يمسحون السيوف، ويصلون مع السيوف.

## مسألة (٢٤٣)

حصير أصابته نجاسة إن كانت النجاسة يابسة لا بد من الدلك، حتى تلين وتزول النجاسة عنه، وإن كانت رطبة، يجرى عليها الماء إلى أن يتوهّم<sup>(٩)</sup> زوالها به<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه لا طريق [له]<sup>(١١)</sup> سوى ذلك، وإجراء الماء قد<sup>(١٢)</sup> يقوم مقام العصر<sup>(١٣)</sup>؛ لما

(١) كلمة بها ساقطة من ط، م.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في "الوازل" (ص ٦ ب) في باب الطهارات: سئل محمد بن مقاتل عن الصانع يحرق النخالة، أو يغسل الرجل بها رأسه أو يديه؟ قال: إذا لم يكن فيها شيء من الدقيق، وصار كالتيّن، وإنما هي نخالة لا تؤكل، وتنعف الدواب، فلا بأس للصانع أن يحرقها، فكذلك الرجل يغسل بها يديه ورأسه، وهو بمنزلة التبن.

(٣) في جل السخ: "فمسح السكين"، المثبت من ط، م، الوارل.

(٤) في خاء، خرب، دم، ز: "عنها"، والمثبت أصح؛ لأن السكين يذكر ويؤنث، والعالم عليه التذكير.

(٥) في خاء، خرب، دأ، ز: "فهو طاهرة".

(٦) في خاء، خرب، دأ، ز: "بها".

(٧) الزيادة: من ط، م.

(٨) هكذا ذكره الفقيه في "الوازل" في "باب الطهارات" (ص ٧ ب) عن أبي القاسم الصمار رحمه الله.

(٩) في دب، أ، خرب، خاء: "إلا أن يتوهّم"، وهو تصحيح.

(١٠) قوله: به ساقطة من خاء، دب، م.

## مسألة (٢٤٤)

رجل كانت على يده<sup>(٣)</sup> نجاسة رطبة، فجعل يضع<sup>(٤)</sup> يده على عروة القمقم كلما صب الماء على اليد، فإذا غسل ثلاث مرات طهرت<sup>(٥)</sup>، غسلت العروة مع طهارة اليد؛ لأن نجاستها بنجاسة اليد، فتكون طهارتها بطهارة اليد<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٢٤٥)

رجل اتخذ عصيراً في خاية<sup>(٧)</sup>، فغلى واشتدّ، وقذف بالزبد، ثم سكن وانتفض عما كان، ثم صارت الخمر<sup>(٨)</sup> حلاً، طهر الجب كله<sup>(٩)</sup> حتى يخرج الخل

(١١) الريادة: من ط، م.

(١٢) كلمة "قد" ساقطة من خاء، خب، دأ، ط، م.

(١٣) في خاء، خب: "العصير"، وهو تصحيف.

(١) في أغلب النسخ: "لما قلنا"، المثلث من ط، م.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٦) في باب الطهارة: "سئل أبو القاسم عن حصير المسجد أصابته نجاسة، كيف يعمل؟ قال: إن كانت النجاسة قد يست فلا بد من ذلك حتى تلين وتزول النجاسة عنها، وإن كان رطباً، أجرى عليها الماء مقدار ما ينوهم زوالها به. وروى عن حرير بن عبد الله السحلي: أنه كان عند حمير من الخطاب، فأحدث بعض القوم، قال عمر: من فعل هذا فليتوصأ، قال جرير: بل كلنا نعيد الوضوء، فقال عمر: يا جرير أكتسباً في الجاهلية فقيماً في الإسلام، قال الفقيه: هذا على وجه الاستحباب، وأما من طريق الحكم: إنه علم كل واحد منهم أن أحدث لم يكن منه، فلا يجب الوضوء عليه".

(٣) قوله: "على يده" ساقط من دب.

(٤) في ط، م: "تجرى عليها الماء مكان" فجعل يضع.

(٥) كلمة "طهرت" ساقطة من خاء، خب، دأ.

(٦) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث في "الوادل" في "باب الطهارة" (ص ٧) عن أبي جعفر الفقيه الهندواني رحمه الله.

(٧) في خاء، خب، دأ: "جاية" وهو تصحيف، الخاية: وعاء الماء الذي يحفظ فيه، جمع الخوابي. المعجم الوسيط (١/٢١٢).

(٨) كلمة "الخمر" ساقطة من م.

طاهراً، إذا زالت عنه رائحة الخمر<sup>(١)</sup> لعموم البلوى<sup>(٢)</sup>.

مسألة (٢٤٦)

امرأة سمرت النور<sup>(٣)</sup>، ثم مسحت النور<sup>(٤)</sup> بخرقة<sup>(٥)</sup> مبتلة نجسة، ثم خبزت فيها، إن كانت حرارة النار أكلت بلة الماء قبل إلصاق الخبز بالنور، لا يتنجس الخبز؛ لأن النجس لا يبقى كما لا تبقى نجاسة الأرض إذا يبست بالشمس، وإن لم تكن<sup>(٦)</sup> النار أكلته، يتنجس الخبز لأن النجس قائم<sup>(٧)</sup>.

مسألة (٢٤٧)

- (٩) في ط: "كلها"، الجب: الشر الواسعة، جمع: أجاب وجاب.
- (١) في معظم النسخ: إذا زالت رائحة الخمر عنه، المثبت من ط، م.
- (٢) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في باب الطهارات (ص ١٠ ب). "سئل أبو القاسم عن رجل أخذ عصيراً في خاية، فعلى واشتد، وقذف بالريد، ثم إنه سكن بعد ذلك، وانتفض عما كان، ثم صارت الخمر خلا بعد ذلك، كيف السبيل في تطهير ما بقي من الخاية فوق الخل؟ قال: يدلو الخل فيها، حتى يصيب جميع الخاية، فإذا فعل ذلك، فقد طهر، فقيل له: فلو أنه أدير فيها الخل غير أنه لم يتشرب فيها، هل يطهر؟ قال: سواء تشرب أو لم يتشرب، فإنه يطهر".
- وسئل أبو جعفر عن خاية فيها عصير، فصارت حمراً، ثم صارت خلا، وقد كانت الخمر أصابت جميع الخاية، كيف حال الخاية؟ وكيف يخرج الخل منها؟ قال: صارت الخاية كلها طاهرة، إذا رالت عنها رائحة الخمر، قال الفقيه: وبهذا القول نأخذ؛ لأن الخل يرتفع بخاره، ويصب جمع الخاية، فتطهر كلها.
- (٣) في جل النسخ: "أسمرت النور"، المثبت من ط، م.
- سمر النار: هيجها وألهبها، وتشعرت، توقدت، والسعير: النار، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ مختار الصحاح (ص ٢٩٩).
- (٤) كلمة "النور" ساقطة من ط، م.
- (٥) قوله: "بخرقة" ساقطة من د ب.
- (٦) في م: "فإن لم تكن".
- (٧) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ١٠ ب) في "باب الطهارات": سئل أبو نصر عن امرأة سمرت النور، ثم مسحه بخرقة مبتلة نجسة، ثم خبزت فيها: هل ترى به بأساً؟ قال: إن كانت النار بحراراتها أكلت تلك البلة قبل إلصاق الخبز بالنور، وجوت أن يكون قد ضهرت بذلك، ولا ينحس الخبز، وإن لم تكن النار أكلته، وكان باقياً إلى أن ألصقت الخبز به، فإنه يحسبه

رجل أحرق رأس شاة، وكان ملطخاً بالدم، فلم يغسله، واتخذ<sup>(١)</sup> منه المرقعة، فإن زال عنه الدم بإحراقه بالنار<sup>(٢)</sup> جاز؛ لأنه حينئذ يصير الإحراق كالغسل<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٤٨)

رجل أصابته نجاسة<sup>(٤)</sup> في بعض أعضائه<sup>(٥)</sup>، فلحسها بلسانه حتى ذهب أثرها، جاز؛ لأنه إزالة النجاسة بما سواه الماء من المائعات جائزة<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٢٤٩)

رجل شرب خمراً، إن تردّد في فمه من البزاق ما لو كانت<sup>(٧)</sup> تلك الخمر على ثوب طهرها ذلك البزاق<sup>(٨)</sup> يطهر فمه؛ وكذلك الهرة إذا أكلت الفأرة<sup>(٩)</sup>، ثم شربت الماء من الإناء إن شربت في فورها تنجس، وإن شربت<sup>(١٠)</sup> بعد ساعة أو ساعتين لا؛ لأنها قد لحست<sup>(١١)</sup> فمها، وأزالت النجاسة الحقيقية بما سواه الماء من المائعات جائزة،

(١) في حل النسخ: "فانخذ"، المثبت من دأ، النوازل.

(٢) في د: "فإن كان زال الدم يحرقه بالنار"، وفي ط: "فإن زال الدم لحرقه"، وفي ز: "فإن زال عنه الدم بإحراقه النار"، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في د، ط، م: "يصير الحرق كالغسل".

قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ١٠ ب) في "باب الطهارات": سئل أبو القاسم عن رجل أحرق رأس الشاة، وكان ملطخاً بالدم، فلم يغسله، واتخذ منه المرقعة، أيفسد المرقعة؟ قال: إذا زال عنه الدم، فلا يبالي أن أحرقه بالنار لم يحرقه.

(٤) في ط، م: "النجاسة بلام التعريف".

(٥) في د: "أعضاء" بحذف الضمير، وهو تصحيف.

(٦) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الطهارات" (ص ٩ أ).

(٧) كلمة "كانت" ساقطة من د.

(٨) في أغلب النسخ: "على ذلك البزاق"، وهو خطأ، المثبت من ط، م، النوازل.

(٩) في خاء، ح، دأ: "الفأر".

(١٠) في ط: "شرب" وهو خطأ.

(١١) في د: "نجست" وهو تصحيف.



وكذلك السيف إذا أصابته نجاسة، فلمحسها<sup>(١)</sup> بلسانه، أو مسح بريقه، طهر. وكذلك الصبي إذا قاء على ثدي أمه، ثم مسح ذلك مراراً [طهر]<sup>(٢)</sup> لما قلنا<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٥٠)

إذا ذبح شيئاً من السباع نحو الثعلب وغيره، يظهر جلده، ولا يظهر لحمه حتى لو صلى الرجل ومعه شيء من لحمه أكثر من قدر الدرهم<sup>(٤)</sup> لا يجوز، ولو وقع لحمه في الماء القليل، أفسده؛ لأن سورة<sup>(٥)</sup> نجس، ونجاسة سورة دليل [على]<sup>(٦)</sup> نجاسة لحمه، وبه أخذ الفقيه أبو جعفر<sup>(٧)</sup> والفقيه أبو الليث<sup>(٨)</sup>. [قال رضي الله عنه:

(١) في د ب: "وكذلك إذا أصابته النجاسة فمحسها" وهو تصحيف، وفي ط، م: "وكذلك إذا أصاب السيف نجاسة فالحس".

(٢) الزيادة: من ط، م

(٣) قال الفقيه أبو الليث في "التوازل" في "باب الطهارات" (ص ٩ أ): "سئل أبو القاسم عن رجل شرب خمراً متى يظهر فمه؟ قال: إذا تردّد في فمه من الريق ما لو كانت تلك الخمر على ثوب. فطهره ذلك البراق، وكذلك الهرة إذا أكلت القارة، ثم شربت الماء، فإن هي شربت بعد ما تردّد الريق في فيها وقتاً طويلاً، فهو طاهر، وإن شربت في مورها، ذلك صار الماء نجساً. وكذلك عن شاذان بن إبراهيم: أنه سئل عن الهرة إذا أكلت القارة، ثم شربت الماء من الإناء؟ قال: يفسد الماء. وإذا شربت بعد ساعة، فإنه لا يفسد الماء؛ لأنها إذا لحست فاهها، صار ذلك بمنزلة الغسل وكذلك إذا أصاب السيف نجاسة، فلمحسها، أو مسحها بريقه حاز ويظهر، وكذلك الصبي إذا قاء على ثدي أمه، ثم مسح ذلك مراراً، فإنه يظهر".

قال الفقيه: وأصل ذلك أن النبي ﷺ كان يصلي الإناء للهرة، فيشرب منه، ثم يتوضأ منه، وعلم أنها كانت قد أكلت القارة قبل ذلك، فلولا أن فيها صار طاهراً لما فعل ذلك، وكذلك كل ما ذكر من هذا النحو. الحديث الذي أشار إليه الفقيه، رواه الدارقطني في "سنة" في باب سورة نهره (٦٧، ٦٦/١).

قال أبو بكر: هو ضعيف لسبب عبد الله بن سعيد المقرئ؛ أشار إلى هذا الربيعي في مصب الراية (١٣٣/١) الحديث السادس والأربعون.

(٤) في معظم النسخ: "درهم"، المثبت من ط، م

(٥) في د ب: "أن سورة" مكان المثبت.

(٦) الزيادة: من د أ، خ أ، خ ب، ط، م.

(٧) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البخاري الهذلي، تفرغ عليه أبو الليث السمرقندي، توفي رحمه الله بحاراي سنة ٣٩٢ هجرية. وهو ابن اثنين وستين

وقد ذكرنا قبل هذا أن الأصح أن ما يطهر<sup>(١)</sup> جلده بالذكاة، يطهر لحمه أيضاً وإن لم يكن مأكولاً<sup>(٢)</sup>، وإن كان بازياً، أو غير البازي من الطيور، أو الفأرة أو الحية، يجوز الصلاة مع لحمها إذا كانت مذبوحة<sup>(٣)</sup>؛ لأن سور<sup>(٤)</sup> هذه الأشياء ليس بنجس<sup>(٥)</sup>، كل ما لا يكون سور نجساً، تجوز الصلاة مع لحمه إذا كان مذبوحاً؛ لأنه لا يكون لحمه نجساً.

## مسألة (٢٥١)

ع: إذا مسح الرجل موضع المحجمة<sup>(٦)</sup> بثلاث خرقات وطبقات نظاف<sup>(٧)</sup>، أجزأه من الغسل؛ لأنه يعمل عمل الغسل.

## مسألة (٢٥٢)

جب فيه خمر، فغسل ثلاث مرات، يطهر إذا لم يبق فيه رائحة الخمر؛ لأنه لم يبق فيه أثر الخمر، فإن بقي<sup>(٨)</sup> [فيه]<sup>(٩)</sup> رائحة الخمر، لا يجوز أن يجعل فيه [شيئاً]<sup>(١٠)</sup>

سنة. الخواهر المصيبة (٢/ ١٩٢-١٩٤ برقم: ١٣٤٥، الفوائد البية (ص ١٧٩)

- (٨) هو صاحب "النوارل" و"عيون المسائل".
- (٩) في حاء، خب، دأ: ما يطهر "بدون أن"، وفي ز: إنما يطهر "مكان المثلث".
- (١٠) ما بين المتكفنين ساقط من ط، ومن صلب م، واستدركه في الهامش.
- (١١) في أغلب النسخ: مع خمه إن كان مذبوحاً، وهو خطأ، المثبت من ط، م.
- (١٢) كلمة "سور" ساقطة من د ب.
- (١٣) في د ب: ليس بنجس.
- (١٤) في ط: "الحجمة" مكان "المحجمة" وهو تصحيف؛ المحجم - بفتح الميم - : موضع الحجمة، جمع: محاجم، المحجم - بكسر الميم - : أداة الحجم، والقارورة التي يجمع فيها دم الحجمة، جمع: محاجم. المعجم الوسيط (١/ ١٥٨)
- (١٥) كلمة "نظاف" ساقطة من د ب.
- (١٦) في جل النسخ: "فإن بقيت"، المثبت من ط، م.
- (١٧) الزيادة: من حاء، خب، دأ، م.
- (١٨) الريادة: من حاء، خب، دأ، م.

من المائعات سوى الخل ، فإذا جعل فيه<sup>(١)</sup> الخل بطهر ، وإن لم يغسل بالماء ؛ لأن ما فيه من الخمر يتخلل بالخل .

## مسألة (٢٥٣)

حنطة صبّ عليها الخمر ، تغسل ثلاث مرات<sup>(٢)</sup> بالماء ، وتجفف في كل مرة ؛ لأن التجفيف<sup>(٣)</sup> فيما لا يقبل العصر قائم مقام العصر ، ولو طبخت الحنطة<sup>(٤)</sup> في الخمر .

قال أبو يوسف [رحمة الله عليه]<sup>(٥)</sup> : تطبخ ثلاث مرات بالماء ، وتجفف في كل مرة ، وكذلك اللحم<sup>(٦)</sup> ، وقال أبو حنيفة [رحمة الله عليه]<sup>(٧)</sup> : إذا طبخت في الخمر لا تطهر أبداً ، وبه يفتى .

## مسألة (٢٥٤)

قدر [قد]<sup>(٨)</sup> طبخ ، فوقعت<sup>(٩)</sup> فيه نجاسة ، فالكلام في موضعين : في المرققة واللحم ، فالمرقة لا خير فيها ، وأما اللحم إن كان في حالة الغليان<sup>(١٠)</sup> [فإنه لا يؤكل لأنه تشرب الخمر فيه]<sup>(١١)</sup> وإن لم يكن في حالة الغليان ، فإنه يغسل ؛ لأنه لم

(١) قوله : "فيه" ساقط من دب

(٢) في معظم السح : "تغسل ثلاثاً" ، التث من ط ، م

(٣) في دب : "التجفيف" فـ وهو تصحيف .

(٤) في حـ ، خـ ، دب : "طبخت الحنطة" ، وهو خطأ

(٥) الريادة : من خـ ، خـ ، دب ، دأ ، دب .

(٦) في ط ، م : "وكذا اللحم" مكان المثبت .

(٧) الريادة : من حـ ، خـ ، دب ، دأ ، دب .

(٨) الزيادة : من ط ، م .

(٩) في حـ ، خـ ، دب ، دأ : "موقع"

(١٠) في ط ، م : في حال الغليان

(١١) ما بين المتكفتين ساقط من ط ، م ، وأثبتنا في مكانه هذه العبارة : لا خير فيه ، لأنه يشرب من اللحم ، نصار بمرلة إذا طبخت في الخمر .

يتشرب فيه<sup>(١)</sup>.

## مسألة (٢٥٥)

شرو: الصبغ: إذا ماتت فيه فأرة، فصبغ<sup>(٢)</sup> به الثوب<sup>(٣)</sup>، غسل [الثوب] ثلاثاً<sup>(٤)</sup>، يكفي ذلك<sup>(٥)</sup>؛ لأن الثوب المصبوغ لو وقع فيه نجاسة<sup>(٦)</sup> فغسل<sup>(٧)</sup>، يكفي [كذا]<sup>(٨)</sup> هذا.

## مسألة (٢٥٦)

خف أصابته نجاسة لا جرم [لها]<sup>(٩)</sup>، فمشى على التراب، أو الرماد، أو الرمل، فجفف، يطهر بالمسح على الأرض استحساناً؛ لأن ما أصابه من التراب، يصير جزءاً لها<sup>(١٠)</sup>، فصارت<sup>(١١)</sup> كنجاسة لها جرم.

## مسألة (٢٥٧)

ثوب أصابته نجاسة، وخفى مكانها<sup>(١٢)</sup>، ولا يدرى<sup>(١٣)</sup> [فى]<sup>(١٤)</sup> أى موضع

(١) هذه المسائل الأربع التى نسبها إلى "العيون"، لم أعتد عليها فى "عيون المسائل" للسمرقندى.

(٢) فى أغلب النسخ: "صبغ"، المثبت من ط، م.

(٣) فى ز: بها الثوب.

(٤) فى ط، م: "يغسل الثوب ثلاثاً"، وكلمة "الثوب" مريدة من ط، م.

(٥) قوله: "يكفى ذلك" ساقط من ز، وفى ط، م: فكيفه ذلك.

(٦) فى ط، م، دب: فى نجاسة.

(٧) فى ز: يغسل.

(٨) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط، م.

(٩) ما بين المعكفتين لم يذكر فى ز.

(١٠) فى دب: "مكون" مكان "يصير"، وفى ط، م: يصيب جرمها بها.

(١١) فى خأ، خب، دأ: "فصار" مكان المثبت.

(١٢) فى ط: "وخفى مكانه" وهو خطأ.

(١٣) فى خأ، خب، دأ: "لا يدرى" بدون واو العطف.

(١٤) الزيادة: من ط، م.

أصابته، يغسل جميع الثوب احتياطاً، كذا أورده القاضي الإمام المتسبب إلى إسبيجياب - رحمه الله -<sup>(١)</sup>، فلو أنه غسل طرفاً منه<sup>(٢)</sup> بعد ما تحرى، يحكم<sup>(٣)</sup> بطهارة كل الثوب<sup>(٤)</sup>.

استحسنه مشايخنا - رحمهم الله -<sup>(٥)</sup>؛ لأن الأصل في الثوب هو الطهارة، فإذا غسل بعضه، ووقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال أن يكون المغسول موضع النجاسة، فلا يقضى بالنجاسة بالشك، بخلاف ما قبل الغسل؛ لأن<sup>(٦)</sup> قيام النجاسة متيقن به، هكذا أورده شيخ الإسلام على بن محمد الإسبيجاني - رحمه الله -<sup>(٧)</sup> في "شرح الجامع الكبير"<sup>(٨)</sup>؛ قال رضى الله عنه<sup>(٩)</sup>؛ "وسمعت الشيخ الإمام الأجل<sup>(١٠)</sup> تاج

(١) هو أحمد بن منصور أبو نصر القاضي الإسبيجاني، ونسبته إلى إسبيجياب - بكر الهزمة وسكون السين المهملة وكسر الباء الفارسية، وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الحيم بعده ألف وي بعده باء -؛ بلدة كبيرة من ثغور الترك، بين تاشكند وسيرام، كان رحمه الله إماماً في الفقه، ودرس للطالبيين والفقهاء، وصار الرجوع إليه بعد السيد أبي شجاع، توفي رحمه الله سنة ٤٨٠ هجرية. الفوائد البية (ص ٤٢-١٢٤)، والخواهر المصيبة (١/ ٢٣٥، ٢٣٦) برقم (٢٦٠)

(٢) في معظم النسخ: "طرفاً منها" وهو خطأ، المثلث من ط، م.

(٣) في غرب: "يكلم" وهو تصحيف.

(٤) في ز: "وكذا لو غسله بغير تحرى" هذه العبارة ساقطة من أغلب النسخ ما عدا، لعل هذه العبارة إضافة من الناسخ، وليست أصل العبارة، حذفنا هذه العبارة من الصلب خشية التمازج بما قبلها.

(٥) قوله: "رحمهم الله" ساقطة من ط.

(٦) في خاء، غرب، دأ: "كان الأصل" مكان لأن.

(٧) قوله: "رحمهم الله" ساقطة من ط، م، وفي دب: بزيادة عليه. هو على بن محمد بن إسماعيل بن على بن أحمد بن محمد بن إسحاق الإسبيجاني المصنف للمعروف ر شيخ الإسلام، قال القرشي: "لم يكن أحدهما وراء البحر في زمانه بحمط مذهب أبي حنيفة، ويعرفه مثله"، وقد مر ذكره في مشيخة صاحب "الهداية"، توفي رحمه الله بمرقد يوم الاثنين، الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة خمس وثلاثين وخمسمائة. الخواهر المصيبة (٢/ ٥٩١-٥٩٢) برقم (٩٩٥)، وتاج التراجم (ص ٤٤، ٤٥) والفوائد البية (ص ١٢٤)

(٨) لم أشر على "شرح الجامع الكبير" له في دور المحفوظات.

(٩) في ز: "رحمهم الله" مكان المثلث.

(١٠) كلمة "الأجل" لم تذكر في ط، م.

الدين أحمد بن عبد العزيز<sup>(١)</sup> رحمه الله عليه<sup>(٢)</sup> يقول: هكذا، ونقيسه<sup>(٣)</sup> على مسألة في السير الكبير، وهي<sup>(٤)</sup> أن المسلمين إذا فتحوا حصناً، وفيهم واحد من أهل الذمة لا يعرف، لا يجوز قتلهم<sup>(٥)</sup> للقيام المانع بيقين، فلو قتلوا البعض، أو خرجوا<sup>(٦)</sup> البعض، حل قتل الباقيين<sup>(٧)</sup> لوقوع الشك في قيام المحرم، كذا هذا، وسئل شمس الأئمة الحلواني - رحمه الله عليه - عمن يدوس بالحمر، فيبول فيه، أجاب بالفارسية<sup>(٨)</sup>: "همه را شتد با شايد خوردن"<sup>(٩)</sup>، فكأنه<sup>(١٠)</sup> أشار إلى هذا<sup>(١١)</sup> المعنى.

### فصل في الاستنجاء

#### مسألة (٢٥٨)

ن: المرأة إذا استنجت، تجلس متفرجة بين رجلها، وتغسل ما ظهر منها،

- (١) هو أحمد بن عبد العزيز بن عمر ابن مازة، أحد مشايخ المؤلف، قال المؤلف: أجازني رواية مسموعاه ومستجازاته مشافهةً بحاري، وشرفني بخط يده.
- وقال القرشي: عمن جملة ما حصل لصاحب "الهداية" منه "كتاب السير الكبير" من طريقة شمس الأئمة السرخسي. الخواهر المصيبة (١/ ١٨٩ - ١٩١) برقم (١٢٩)، والفوائد البية (ص ٢٤)
- (٢) قوله. رحمه الله عليه لم تذكر في ط، م، و عليه في ز.
- (٣) في خ، أ، خب: "لوقيسه" وهو خطأ؛ لمدم استقامة المعنى بـ "لو"، وفي د، أ، دب، ط ويعبه مكان المثلث.
- (٤) في ط: "وهو" بدل "وهي"، وهو خطأ.
- (٥) في خ، أ، دب، د: "قتله"، وهو خطأ.
- (٦) في ط: "أو خرج البعض".
- (٧) في معظم النسخ: "الباقي"، المثلث من د، أ.
- (٨) قوله: "بالفارسية" ساقط من د، أ.
- (٩) لم أعتد على معنى هذه الجملة.
- (١٠) في ط: "كأنه"، وفي خ، أ، دب: "فكان".
- (١١) في د، أ: "هذه"، وهو خطأ.

ولا تدخل إصبعها<sup>(١)</sup>، لأنها إذا أدخلت لعل تذهب عذرتها، فيكفيها أن تغسل براحتها، أو يعرض أصابعها، وفي الرجل<sup>(٢)</sup> كذلك هو المختار<sup>(٣)</sup>، قيل: الاستنجاء بالإصبع<sup>(٤)</sup> يورث الباسور<sup>(٥)</sup>، ونظير هذا من غسل الوجه لا يفتح عينيه، ولا يغمض<sup>(٦)</sup>، فكذا هذا<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٢٥٩)

المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء لوقت كل صلاة، إذا لم يكن منها غائط؛

- (١) في صلب ط: "أصابعها"، وفي الهامش: إصبعها.
- (٢) في دأ: "ومن الرجل" مكان الميث.
- (٣) قال الفقيه أبو النيث السمرقندي في "التوارل" (ص ١١ ب) في أول باب الاستنجاء: سئل شداد (بن الحكيم البلخي المتوفى سنة ٢١٠، وقيل: ٢٢٠ هجرية) عن المرأة تستنجي، هل تدخل إصبعها في فرجها؟ قال: بلغني عن ابن سارك أنه سئل عن هذا؟ قال: إنها إذا جلست، فأنها تجلس منفرجة، فتفرج بين رجلها، وتغسل ما ظهر منها، قال شداد: قوله حسن، وعن أبي مطيع مثله وسئل محمد بن سلمة عن استنجاء المرأة؟ قال: بلغني عن محمد بن مقاتل أنه قال: تدخل إصبعها في فرجها، قال محمد بن سلمة: ليس هذا عدنا بشيء، لأنها إذا أدخلت إصبعها في فرجها للغسل يبيح منها أكثر من الحدث، ويخاف منه ذهاب العفرة، وإنما يكفيها أن تغسل ذلك براحتها، قال الفقيه: وبه نأخذ.
- وقد اختلفوا أيضاً في استنجاء الرجل: قال بعضهم: إذا لم يدخل إصبعه لا يكون نظماً، وروى ذلك عن محمد بن الحسن، ولكن القول المعروف: إنه إذا غسل طاهره بكفه، أجزأه، وليس عليه أكثر من ذلك، وبه نأخذ.
- وفي "الفتاوى الهندية" عن "السراج الوهاب": وقال عامتهم: تجلس المرأة منفرجة، وتغسل ما ظهر بكفها، ولا تدخل إصبعها، وهو المختار. الهدية: فصل الاستنجاء (٤٩/١).
- (٤) في ط: "بالأصابع" مكان "بالإصبع".
- (٥) الباسور: طية سمكية من الغشاء المخاطي في أسفل شق شرجي، جمع بواسير. ونضج البواسير عامة على مرض يحدث فيه تمدد وريدي دوالي في الفروج على الأشهر تحت العشاء المخاطي، الباسور واحد البواسير، وهي عنة تحدث في المعقدة، وفي داخل الأنف، تنجم الوسيط (٥٥/١) ومختار الصحاح (ص ٥١).
- (٦) في م: "يغمض" بدل "ولا يغمض" وهو تصحيف.
- (٧) أشار إلى هذا قاضي خان في الفتاوى في باب الوضوء والغسل من هاشم الهدية (١).





بثلاثة أحجار<sup>(١)</sup>، ولم يغسله يجزيه، وهو المختار<sup>(٢)</sup>، لأنه<sup>(٣)</sup> ليس في الحديث المروى فصل<sup>(٤)</sup>، فصار هذا الموضع مخصوصاً من سائر مواضع البدن، حيث يطهر من غير غسل، وسائر مواضع البدن لا تطهر<sup>(٥)</sup> إلا بالغسل<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٢٦٢)

الاستنجاء بالماء أفضل إلا أن يكون على شط نهر، أو مشرعة ليس فيها

(٥) في ط: "فاستحم" مكان "فاستحمر".

(١) من قوله: "قال بعض المشايخ... إلى قوله: "بثلاثة أحجار" ساقط من دب، وفي ط، م: "بثلاث أحجار" وهو خطأ.

(٢) في ط، م: "هو المختار" بدون العطف.

(٣) في خأ، خب، دأ، ز: "لأن".

(٤) لقوله عليه السلام: "لا يستحي أحدكم بدون ثلاثة أحجار"، الحديث رواه مسلم (١/١٢٦) في باب الاستطابة، ومسلم بشرح النووي (٣/١٥٢)، والنرمذی (١/٢٤) في باب الاستنجاء بالحجارة رقم الحديث: ١٦، وقال عليه السلام: "من استحمر فليوتر"، الحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار": باب الاستجمار (١/١٢٠). قال الترمذی: وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم: رأوا أن الاستحاء بالحجارة يجزى وإن لم يستنج بالماء، إذا أنقى أثر الغائط والبول، وبه يقول الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

(٥) في دب، ط، م: لا يطهر

(٦) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٢ أ) وفي نفس العنوان: وسئل أبو بكر عن موضع الاستنجاء إذا أصابته النجاسة أكثر من قدر الدرهم، فاستحمر بثلاثة أحجار ولم يغسله؟ قال: لا يجوز ما لم يغسله، قال الفقيه: وقد ذكر عن عبد الله التلجي وأبو جعفر الطحاوي: أنه يجوز إذا مسح بثلاثة أحجار وأنقاه، وبه نأخذ، وهذا موضع مخصوص بالآثار التي وردت فيه. وإن كانت النجاسة في سائر المواضع أكثر من قدر الدرهم لا يجوز إلا بالغسل، وليس هذا عمرة موضع الاستحاء، وفي موضع الاستحاء لو غسله لكان أفضل.

وروي عن علي رضي الله عنه: أنه قال: كانوا - أي أصحاب النبي عليه السلام - يعمرون بمر وأنتم تثلثون ثلثاً، فأتبعوا الحجارة من الماء، قال الفقيه: سمعت أن نصر منصور بن جعفر سمرقند قال: ذكر لسعيد بن المسيب: الاستنجاء بالماء، قال: كذلك طهور الماء. عن برهية النخعي: أنه قال: كان الأسود وعبد الرحمن بن يزيد يدحلاخ الحلاء، فيستجيبان بالأحجار، ولا يزيدان عليها، ولا يمان ماء.

(٧) قوله: "فيها" ساقط من دب.

ستره، فإنه لا يفعل ثمة، ولو فعل [ذلك]<sup>(١)</sup>، قالوا: يصير فاسقاً لأنه كشف العورة من غير ضرورة<sup>(٢)</sup>، الغسل في الاستنجاء غير مقدر، لكن يغسل حتى يطمئن قلبه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٦٣)

رجل استنجى، فجرى ماء الاستنجاء تحت قدميه<sup>(٤)</sup>، فصلى مع ذلك الخف،

(١) الريادة. من ط، م

(٢) لقوله عليه السلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكرور أمي فلا يدخل الحمام إلا بمشر ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من إنث أمي فلا تدخل الحمام»، رواه أحمد، وفي رواية أخرى عن يعلى بن أمية: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يغتسل بالبراز، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إن الله عز وجل يحب الحياء والستر فإذا اغتسل أحدكم فليستر»، رواه أبو داود والسنائي، هكذا قاله مجاهد الدين في «المنتقى» (ص ٧٣) في «باب الاستنار عن الأعين وجواز تجرده في الخلوة»، عن جابر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد»، رواه أبو داود في كتاب الطهارة في «باب التحلي عند قضاء الحاجة» (٩/١). الأحاديث الثلاثة تفيدنا أن طلب الاستنار عند الحاجة أمر ضروري وكشف العورة من غير حاجة حرم، إذا كان النهر والمرعة بعيداً عن أنظار الناس، حيث لا يكشف عورته عند الاستنجاء بجوز، ولا بأس به، وقال الرسول ﷺ: «من أتى الغائط فليستر فإن لم يجد إلا أن يجمع كياً من رمل فليستديره فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج»، الحديث رواه أبو داود مطولاً في «باب الاستنار في الخلاء» (١٧/١). ط: حلى.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي آخر «باب الاستنجاء» (ص ١٢): قال أبو نصر مصور بن جعفر وسمعت أبا القاسم قال: سمعت محمد بن سلمة قال: الغسل عند الاستنجاء أقله ثلاث مرات، وأكثره سبع مرات على نحو ما جاء عن النبي عليه السلام في غسل اليدين ثلاثاً، وفي ولوغ الكلب سبعاً. الاستنجاء بالماء أنصّل لقوله تعالى: ﴿فِيهِ رَحَالٌ يُحْيُونَ أَنْ تَطْهَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ الآية. سورة التوبة: الآية ١٠٨، أشار إلى هذا المؤلف في «الهداية» في «فصل الاسجاء» (٢٤/١) وذكر الطحاوي رحمه الله في الباب السابق في «معاني الآثار» المختلفة في الاستنجاء بالأحجار، وأرواه العلماء، ووجه استدلالهم، (١٢٠/١، ١٢٣)، وابن قدامة في «المعنى» في «باب الاستطابة والحديث» (١٥٠-١٥٤)، وفي «فتاوى قاضي خان» في «باب الوضوء والغسل»: والاستنجاء بالماء إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة، وإن احتاج إلى كشف العورة يستنجى بالحجر، ولا يستنجى بالماء، قالوا: «من كشف العورة للاستنجاء بصير فاسقاً» في هامش الهندي (٣٣/١).

(٤) كلمة «قدميه» ساقطة من د ب.

فإن كان خفه<sup>(١)</sup> غير منخرق، رحوت أن يتسع الأمر<sup>(٢)</sup> في ذلك، وإن كان منخرقاً، فدخل تحته، لا؛ لأن في الوجه الأول: الماء الآخر يطهر خفه كما يطهر موضع الاستنجاء، ألا ترى أن من لم يغسل يده بعد الاستنجاء بالماء تطهر يده<sup>(٣)</sup> مع طهارة الموضع، وفي الوجه الثاني: تنجس<sup>(٤)</sup> رجله ولفافته وداخل خفه<sup>(٥)</sup>، ولم يوجد تطهير ذلك الموضع<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٢٦٤)

إذا توضأ إنسان من قُمُمة<sup>(٧)</sup>، فلما صب الماء<sup>(٨)</sup> من القُمُمة على يده<sup>(٩)</sup>، لاقى الماء الذي يسيل من القُمُمة البول قبل أن يقع على يده بعد ما خرج من القُمُمة، فهو طاهر؛ لأنه<sup>(١٠)</sup> هكذا ذكر<sup>(١١)</sup>، وفيه نظر لأن هذا يقتضي أنه إذا استنحى لا يصير

- (١) كلمة "خفه" ساقطة من ط، م.
  - (٢) في ز: "أن لا يتسع الأمر" وهو خطأ.
  - (٣) في معظم النسخ: "يطهر اليد"، والثبت من د.
  - (٤) في خ، ح، د، دأ، د: تنجست.
  - (٥) في أغلب النسخ: "خفه"، والثبت من ط، م.
  - (٦) كلمة "الموضع" ساقطة من خ، ح، د، دأ، د.
- قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في "باب الطهارات" (ص ٧ ب). "وسئل أبو القاسم عن رجل يستنجى وهو لا يلبس الخفين، فيجري ماء استنجائه تحت رجله، أيبلى مع ذلك الخف؟ قال: إن لم يكن خفه منخرقاً رحوت أن يتسع الأمر فيه، وإن كان منخرقاً، فإن الماء الآخر يطهر الخف كما يطهر موضع الاستنجاء؛ كما روى عن محمد بن سلمة أنه قال: فيمن لم يغسل يده بعد الاستنجاء بالماء، قال: فإن يده تطهر مع طهارة الموضع".
- أشار إلى هذا قاضي حان في الفتاوى في "فصل في النجاسة التي نصيب الثوب، أو الخف، أو البدن، أو الأرض". في هامش "الهندي" (٢٧/١)
- (٧) في خ، ح، د، دأ، د: "إذا توضأ إنسان يريده إذا استنحى من قُمُمة". امتنت من ز، النوازل
  - القُمُمة: إناء صغير من نحاس، أو عصاة، أو حرف صبي، يكون ضيق الرأس. وله عروتان. يجعل فيه ماء الورد، جمع. فمقام. المعجم الوسيط (٢/٧٦٦)، مختار الصحاح (ص ٥٥٣)
  - (٨) كلمة "الماء" ساقطة من خ، ح، د، دأ، د
  - (٩) في خ، ح، د، دأ، د: "على يده"
  - (١٠) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الطهارات" (ص ٨ ب). "فإن أنكر. روى أن

نجساً، وهذا ليس بشيء؛ قال رضى الله عنه: ونظير ما قاله<sup>(١)</sup> ههنا، ما أورده المشايخ رحمهم الله<sup>(٢)</sup> فى الكتب.

## مسألة (٢٦٥)

إن المسافر إذا كان معه<sup>(٣)</sup> مئزاب واسع، ومعه<sup>(٤)</sup> أدوات مما يحتاج إليه وهو لا يتيسق بوجود الماء، لكنه على طمع من ذلك، قيل: ينبغى أن يأمر أحداً من رفقاته، حتى يصب الماء فى طرف المئزاب وهو يتوضأ، وعند الطرف الآخر من المئزاب إناء طاهر يحتتمع فيه الماء، فإنه<sup>(٥)</sup> يكون الماء طاهراً أو طهوراً؛ لأنه جار، وقال بعضهم: هذا ليس بشيء؛ لأن الماء بالجرى، إنما لا يصير مستعملاً إذا كان له<sup>(٦)</sup> مدد كالعين والنهر وما أشبه ذلك، أما<sup>(٧)</sup> إذا لم يكن فلا، وكذا هذا<sup>(٨)</sup>.

شاذان بن إبراهيم (البصرى) كان يوسع فى شأن الماء، وقال: لو أن إنساناً كان يتوضأ من قمعة، فلما صب الماء من القمعة على يده لاقى الماء الذى يسيل من القمعة البول قبل أن يقع على يده بعد ما حرج من القمعة، فهو طاهر؛ لأنه ماء جار، أشار إلى هذا الصدر الشهيد فى الفتاوى الصغرى فى كتاب الطهارة (ص ٢ ب).

ثم قال رحمه الله: لا تأخذ بهذا؛ لأنه يقتضى طهارة الماء الذى استخرج، وهذا ليس بشيء، ورأيت فى اختلاف زفر ويعقوب، إذا استنحى ووقع فى بئر وهو طاهر من النجاسة، ينزح ما به كلها عند أبى يوسف، وقال زفر: ينزح منها أربعون دلواً.

(١١) فى ط، م: "وكنا ذكره".

(١) فى خأ، خب، دأ، دب، ط، م: ونظير ما قال.

(٢) قوله: "رحمهم الله" ساقطة من ط، م.

(٣) كلمة "معه" ساقطة من دأ.

(٤) فى دب: "وكان معه" بزيادة كان.

(٥) فى دأ: لأنه.

(٦) فى دب: فيه.

(٧) كلمة "أما" ساقطة من دب.

(٨) هكذا ذكره الصدر الشهيد فى الفتاوى الصغرى فى كتاب الطهارة (ص ٢ ب) محظوظ.

## مسألة (٢٦٦)

و<sup>(١)</sup>: ولا يقرأ القرآن في المخرج، والمغتسل، والحمام<sup>(٢)</sup> إلا بحرف، لأب مواضع الأنجاس<sup>(٣)</sup>، قال رضى الله عنه: والجواب المختار في القراءة في الحمام هو التفصيل الذى ذكرناه<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٢٦٧)

س<sup>(٥)</sup>: من أدخل إصبعه عند الاستنجاء في دبره، ينقض وضوءه، ويفسد صومه؛ لأن إصبعه لا يخلو عن البيلة<sup>(٦)</sup> السائلة.

## مسألة (٢٦٨)

إذا استنجى في الصيف يبالغ أيضاً، ولكن<sup>(٧)</sup> لا يبالغ مثل ما يبالغ في الشتاء.

## مسألة (٢٦٩)

وإن استنجى في الشتاء بماء سخن، كان كمن استنجى بماء بارد في الصيف، لكن ثوابه دون ثواب المستنجى بماء بارد<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (٢٧٠)

الرجل إذا خرج دبره وهو صائم، ينبغي أن لا يقوم من<sup>(٩)</sup> مقامه حتى ينشف

(١) في معظم النسخ: "م"، المثبت من ط، م.

(٢) كلمة "الحمام" ساقطة من دب.

(٣) في ط، م: لأنه موضع الأنجاس.

(٤) في "باب القراءة في غير الصلاة".

(٥) ارمز "س" ساقط من دأ.

(٦) في خأ، خب: من البيلة.

(٧) كلمة "لكن" ساقطة من ط، م، دب.

(٨) أشار إلى هذا قاضي نعمان في المتاوى في "باب الوضوء والغسل" في هامش الهيدية<sup>(٩)</sup>

(٩) كلمة من "ساقطة من ط.

ذلك الموضع بخرقه ؛ لأنه إذا لم يفعل ذلك عسى أن يدخل<sup>(١)</sup> الماء جوفه ، فينقض صومه .

#### مسألة (٢٧١)

المستنجي لا يتنقّس في الاستنجاء إذا كان صائماً لهذا ، وينبغي أن يستنجس بعد ما خطا ثلاث<sup>(٢)</sup> خطوات ؛ لأنه عسى يخرج من قبله شيء ، فيحتاج إلى إعادة الطهارة .

#### مسألة (٢٧٢)

زفت<sup>(٣)</sup> : قال الفقيه أبو جعفر<sup>(٤)</sup> : إذا استنجى بالأحجار ، ثم ابتل ذلك الموضع بعد ذلك من الماء ، ثم أصاب ذلك الماء<sup>(٥)</sup> بدنه أو ثوبه ، فلقائل أن يقول : لا يستنجى ويجوز معه الصلاة ؛ لأن الآثار وردت بكون الاستنجاء مطهراً . ولقائل أن يقول : يتنجّس وهو المختار عندي ، ولا تجوز الصلاة معه إذا كان المصاب أكثر من قدر الدرهم ؛ لأن الآثار إنما وردت بتخفيف النجاسة لا بالتطهير . قال رضى الله عنه<sup>(٦)</sup> : إنما قيد المسألة بالابتلال بالماء ؛ لأنه اتفق المتأخرون من أصحابنا رحمهم الله<sup>(٧)</sup> على سقوط اعتبار نجاسة موضع الاستنجاء<sup>(٨)</sup> بالأحجار في حق العرق حتى لو سال العرق<sup>(٩)</sup> من ذلك الموضع أصاب الثوب والبدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة .

(١) في ط : "يدخل" بدون "أن".

(٢) كلمة "ثلاث" ساقطة من ط ، م ، د ب .

(٣) الرمز "زفت" ساقط من د أ و د ب .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه اللحي الهذلي ، توفى عليه أبو الليث الفقيه وجماعة كثيرة ؛ توفى رحمه الله سنة ٣٦٢ هجرية مجارى . العوائد السنية (ص ١٧٩)

(٥) كلمة "الماء" ساقطة من د ب .

(٦) في ط : "رحمه الله".

(٧) قوله : "رحمهم الله" ساقط من ط ، م .

(٨) في ح ، خ ، د ، د ب : الاستنجاء مكان "الاستنجاء".

(٩) قوله : "حتى لو سال العرق" ساقط من ط .

## مسألة (٢٧٣)

إذا أصاب طرف الإحليل من البول أكثر من قدر الدرهم، فصلّى كذلك<sup>(١)</sup>، فلقاتل أن يقول: يجزيه قياساً على المقعد ولقاتل أن يقول: لا يجزيه، وهو الصحيح؛ لأنه عضو طاهر غير مستنور، فيكون حكمه حكم سائر الأعضاء الطاهرة، قال رضى الله عنه: هكذا روى ابن سماعة<sup>(٢)</sup> عن أبي يوسف رحمة الله عليه، ذكره في "الأجناس"<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٧٤)

شرو: ويستنجى بوسط الأصابع، وقد مر<sup>(٤)</sup>، ويستعمل إصبعاً أو إصبعين<sup>(٥)</sup>؛ لأن الحاجة تندفع به، ويرخى كل الإرخاء إذا لم يكن صائماً، ليظهر ما كان متداخلاً في أثناء الشرج.

## مسألة (٢٧٥)

الرجل<sup>(٦)</sup> إذا كان موسوساً، قالوا: يقدر في حقه بالثلاث كما إذا كانت النجاسة في موضع آخر، وقد قيل: بالسبع لحديث ولوغ الكلب.

## مسألة (٢٧٦)

ولو جاوزت النجاسة الشرج، يعتبر نصاب النجاسة [فيما روى (عن) أبي حنيفة وأبي يوسف رحمة الله عليهما<sup>(٧)</sup>]: لأن النجاسة<sup>(٨)</sup> في موضع الشرج ساقطة

(١) قوله: "كذلك" ساقط من د ب

(٢) هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال بن وكيع أبو عبد الله النخعي المتوفى سنة ٢٣٤ هجرية الموائد البهية (ص ١٧٠)

(٣) ومن مؤلفات أبي العباس الناطقى المتوفى سنة ٤٤٦ هجرية، كتاب الأحاسيس وكتب "الواقعات" لا أثر لهما في دور المحفوظات المصرية، هكذا ذكره الصدر الشهيد في فتاوى الصغرى في كتاب الطهارة (ص ٣٢).

(٤) في أول الفصل ص (٢٨٦) في علامة "ن" مسألة (٢٥٨)

(٥) في د أ، د ب: "واصبعين" بالعطف.

(٦) في ط، م: "والرجل" بزيادة "واو العطف".

(٧) في أغلب النسخ: "فيما رواه عبد أبي حنيفة وأبي يوسف"، مثبت من د أ، د ب

الاعتبار، حتى لا يكره تركها، فجري وجودها مجرى عدمها.

### مسألة (٢٧٧)

قالوا: ويغسل يده بعد الاستنجاء، كما<sup>(١)</sup> يغسلها<sup>(٢)</sup> قبله، ليكون أتقى وأنظف، وقد روى أن النبي ﷺ غسل يده<sup>(٣)</sup> بعد الاستنجاء، وكذلك يمسخ<sup>(٤)</sup> يده على الحائط<sup>(٥)</sup>.

### مسألة (٢٧٨)

وكيفية الغسل قبل الاستنجاء: قال<sup>(٦)</sup> الفقيه أبو جعفر -رحمة الله عليه-<sup>(٧)</sup>: إن إذا كان معه إناء صغير يفرغه على يمينه، ويغسلها ثلاثاً، ثم على يساره كذلك، وإن كان الإناء كبيراً<sup>(٨)</sup> لا يمكن رفعه، ولم يجد<sup>(٩)</sup> ما يغترف به، يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف، ويرفع الماء منه، ويصب على اليمنى<sup>(١٠)</sup>، وبذلك الأصابع

(٨) ما بين المعكنتين ساقط من صلب م، واستدركها في الهامش.

(١) في ط، م: "كان"، وفي خاء، غيب، دأ، دب: "يكون" مكان "كما".

(٢) في ط، م: "يغسل" بحذف الضمير.

(٣) في ط، م: "يديه" وهو تصحيف.

(٤) كلمة "يمسخ" ساقطة من خاء، غيب، دأ، دب.

(٥) عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: "كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء، أتيت به ماء في نور، أو ركوة فاستنجى"، (قال أبو داود: في حديث وكيع) ثم مسح يده على الأرض، ثم أتته بإناء آخر فتوضأ، قال أبو داود: وحديث الأسود بن عامر أتم، الحديث أخرجه أبو داود في "تاب الرجل بذلك يده بالأرض إذا استنجى" (١٩/١)، ط: حلي. لقد أشار قاضي خان في المصدر السابق، وفي نفس العنوان إلى هذه المسائل الأربع. في هامش "الهدية" (٣٢/١)

(٦) في ط، م، ز: ما قاله.

(٧) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط.

(٨) في ط: "إناء كبير" وهو خطأ.

(٩) في خاء، غيب، دأ، دب، ز: "إن لم يجد".

(١٠) في خاء، غيب، دأ، دب: اليمنى.

أشار إلى هذا قاضي خان في العنوان السابق، في هامش "الهدية" (٣٣/١)



بعضها ببعض<sup>(١)</sup> حتى تطهر، ثم يدخل اليمنى مع الكف، وإنما يبدأ باليمنى إظهاراً لمركبتها<sup>(٢)</sup>، وإنما لا يدخل الكف؛ لأن الضرورة ترتفع<sup>(٣)</sup> بدونه بإدخال الأصابع، ويستنجى بيساره؛ لقوله عليه السلام: «اليسار للمقعد»<sup>(٤)</sup>.

وعن شمس الأئمة الحلواني -رحمة الله عليه-<sup>(٥)</sup>: قال: الأحوط أن يأتي بالتسمية قبل الاستنجاء، ويعدّه أخذاً بالثقة، وهذا لأن في كون الاستنجاء من أعمال الوضوء خلافاً لأبي يوسف رحمة الله عليه<sup>(٦)</sup>، فعنده يأتي بالتسمية بعده، والتسمية ركن<sup>(٧)</sup> عند مالك -رحمة الله-<sup>(٨)</sup>، فكان الاحتياط فيما اختاره؛ قال رضى الله عنه: لكن لا يسمى في حالة الاستنجاء؛ لأنه مشكوف العورة، ولا يستقبل القبلة في الاستنجاء؛ لأنه حال كشف العورة.

(١) في ط، م: "بوصعها" وهو تصحيف.

(٢) في ط، م: "لمركبتها" وهو خطأ.

(٣) في ط، م: "تندفع".

(٤) لم أقب على قوله عليه السلام: «اليسار للمقعد»، وفي هذا المعنى ورد أحاديث كثيرة: منها: عن حفصة زوجة النبي ﷺ: "أن ابنى ﷺ كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه، ويثابه، ويجعل شماله لما سوى ذلك"، وعن عائشة قالت: "كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه، وكانت يده اليسرى لخلائه، وما كان من أدنى"، رواهما أبو داود في "باب كراهية من الذكر باليمين في الاستبراء" (١٦/١) ط: حلي.

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استطاب أحدكم فلا يستطب بيمينه ليستنج بشماله»، الحديث رواه ابن ماجه في "باب كراهية من الذكر باليمين ولا يستنج باليمين" (١١٣/١) ط: دار الفكر.

(٥) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط، م.

(٦) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط، م.

(٧) في ط: "ذكر مكان ركن"، وهو تصحيف.

(٨) قوله: "رحمة الله" ساقط من خ، ح، د، ب، لقوله عليه السلام: «لا صلاة من لا وضوء له ولا وضوء لمن لا يذكر اسم الله تعالى عليه»، الحديث رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة. كذا في "المنتقى" (ص ٣٩).

## باب التيمم

## مسألة (٢٧٩)

ن<sup>(١)</sup>: إذا تيمم، فمسح الأكثر من وجهه<sup>(٢)</sup>، والأكثر من ذراعيه، ومن كفيه لا يجوز، هو المختار؛ لأن التيمم حلف عن الوضوء، وفي الوضوء الاستيعاب شرط، فكذا<sup>(٣)</sup> في التيمم حتى لو لم يمسح<sup>(٤)</sup> تحت الحاجبين فوق العينين، أو لم يحرك<sup>(٥)</sup> خاتمه، وخاتمه ضيق لا يجزيه<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٢٨٠)

رجل كان في البادية، وليس معه ماء إلا قمقمه<sup>(٧)</sup> من ماء زمزم في رحله [و]

- (١) الرمز ن ساقط من دب.
- (٢) في معظم النسخ. أكثر من وجهه، وفي ز: أكثر وجهه، المثبت من ط، م.
- (٣) في دأ، دب: وكذا.
- (٤) في معظم النسخ: تمسح، المثبت من ط، وقوله: لو لم تمسح ساقط من صلب دب، واستدركه في الهامش.
- (٥) في دب: يتحرك.
- (٦) في هامش ط نقلاً عن الخلاصة: وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة: الاستيعاب ليس بشرط، فلو مسح أكثر الكف والذراعين يجوز، فعلى هذه الرواية: أرى أن يجب نزع الخاتم وتخليل الأصابع.
- وفي قنأوى قاضي خان في باب التيمم واستيعاب العصريين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين والعينين، ولم يحرك الخاتم إن كان صيقاً لم يجز.
- قال الفقيه أبو الليث في التنازل في أول باب التيمم (ص ١٢ ب، ١٣ أ): ومنه نصير (من يحيى البلخي، المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية) عن رجل تيمم، فلم يصب جميع وجهه؟ قال: سمعت الحسن بن زياد يذكر عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر - رحمهم الله - أنهم قالوا: إذا تيمم ومسح وجهه، وأكثر ذراعيه وكفيه أجزأه التيمم. وردت هذه العبارة في هامش ط، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة: الاستيعاب ليس بشرط، فلو مسح أكثر الكف والذراعين يجوز، فعلى هذه الرواية: لا يجب نزع الخاتم وتخليل الأصابع. (الخلاصة)
- (٧) القمقم: إتاؤه صغير من نحاس أو فضة أو خزف صيني، له عروبان، ويكون ضيق الرأس، يجعل فيه ماء الورد، جمع: قمقام، معرب من الرومي، وبه قال الأصمعي. المعجم الوسيط (٢/ ٧٦٦)، ومختار الصحاح (ص ٢٥٢)

قد رخص<sup>(١)</sup> رأسه، لا يجوز له التيمم إذا كان لا يخاف على نفسه العطش؛ لأنه واجد<sup>(٢)</sup> للماء، وكثيراً ما يتلى به الحاج<sup>(٣)</sup> الجاهل، ويظن أنه يجزيه<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٢٨١)

والحيلة في ذلك<sup>(٥)</sup> أن يبه من غيره، ثم يستودع منه الماء الموضوع<sup>(٦)</sup> في الفلاة في الجب، أو نحو ذلك<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٢٨٢)

يجوز للمسافر أن يتيمم، ولا يتوضأ به؛ لأنه لم يوضع للوضوء، وإنما وضع للضرب، فكان الوضع دلالة إباحته<sup>(٨)</sup> في نوع، فلا يستعمل في غيره إلا إذا كان الماء كثيراً، فيستدل<sup>(٩)</sup> حيثئذ<sup>(١٠)</sup> على أنه وضع للشرب والوضوء جميعاً<sup>(١١)</sup>.

(١) الزيادة: من دأ، ط، رخص الشيء: ألصق بعضه على بعض، تراص القوم في الصف أي تلاصقوا، ومنه «يُتَّيَّن مَرَصُوصٌ». مختار الصحاح (ص ٢٤٥)

(٢) في دأ، خدأ، خرب: "واحدًا" وهو خطأ.

(٣) في ز: "الحج" وهو تصحيف.

(٤) قال العقبة أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ١٣ أ): "وسئل أبو جعفر عن رجل كان بالبادية، وليس معه ماء إلا قمقم من ماء زمزم في رحله، وقد رخص رأس القمقم، هل يجوز له أن يتيمم؟ لأنه واجد للماء؟ قال العقبة: يعنى إذا كان لا يخاف على نفسه العطش."

(٥) في أغلب النسخ: "الحيلة فيه" بدون العطف، المثبت من ط، م.

(٦) في دب: "الموضع".

(٧) في أغلب النسخ: "ونحو ذلك"، المثبت من ط، م، النوازل.

(٨) في خأ، خرب، دأ، دب: "فكانت دلالة إباحته"، وفي ز: وكانت دلالة إباحته، المثبت من ط، م.

(٩) في دب: "فستدل".

(١٠) في ز: "ح" مكان حيثئذ، "ح ن".

(١١) قال العقبة أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ١٣ أ): "وسئل بصير عن ماء موضوع في الفلاة في جب، أو نحو ذلك، أيجوز للمسافر أن يتيمم، أو يتوضأ به؟ قال: يتيمم ولا يتوضأ؛ لأنه لم يوضع للوضوء. وإنما وضع للشرب، فإذا وضع للإباحة لنوع، فلا يجوز أن يستعمل في غيره، إلا أن يكون الماء كثيراً، فإنه يستعمل في الوضوء. ويستدل بكثرته على أنه

## مسألة (٢٨٣)

الماء<sup>(١)</sup> الموضوع في الفلوات<sup>(٢)</sup> في الحب، ونحو ذلك، يجوز شربه للفقيه والغنى<sup>(٣)</sup> جميعاً؛ لأنهما يستويان في الحاجة إليه في هذا الموضع<sup>(٤)</sup>، وكذا التمسك للمارة<sup>(٥)</sup>، يستوى في ذلك<sup>(٦)</sup> الغنى والفقير، وهذا بخلاف الصدقة لأن الصدقة تمليك من الفقير، وهذا إياحة للفقير<sup>(٧)</sup> والغنى جميعاً، نظير هذا المسجد والمقبرة وسرير<sup>(٨)</sup> الجنائز وثيابها والرباط، ونحو ذلك من الكرامة للقراءة، ونحو ذلك<sup>(٩)</sup>، يستوى فيه الفقير والغنى<sup>(١٠)</sup> لاستهوانهما في الحاجة<sup>(١١)</sup>.

## مسألة (٢٨٤)

المريض إذا أقعده المرض بحيث لا يستطيع الحركة، إذا كان له خادم أو [عداً]

وضع للشرب والوضوء جميعاً، فيتوضأ ولا يتيمم، وسئل أبو القاسم عن ذلك، فأجاب مثله.

- (١) في ط، م: "ثم الماء بزيادة" ثم.
- (٢) الفلاة: الأرض الواسعة لا ماء فيها، الجمع: فلاء، مثل حصاء، وقلوات. المصباح المنير (٢) ٤٥٦، ومختار الصحاح (ص ٥١٢)، والمعجم الوسيط (٢/٧-٩) المراد به: ماء السيل.
- (٣) في ط: "للغنى والفقير" بالتقديم والتأخير.
- (٤) في خ، د، ح، ب: "الموضع".
- (٥) في خ، د، ح، ب، د، ب، م: "للمسارة"، وفي صلب ط: للمارة، وهو تصحيف، ثم كتب كلمة "المارة" تحت كلمة "للمسارة"، وفي الهامش: من السير، المثبت من ر.
- (٦) في ط، م: "فيه" مكان المثبت.
- (٧) في خ، د، ح، ب، د، ب، م: "من الفقير".
- (٨) في د، ب: "وسرى" وهو تصحيف.
- (٩) في جل النسخ: "غير ذلك"، المثبت من ز.
- (١٠) في ز: الغنى والفقير "بالتقديم والتأخير".
- (١١) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ١١٣): "وقيل لأبي القاسم: أيحوز منى أن يشرب منه؟ قال: لا بأس به، وسئل أبو نصر أيضاً عن ذلك؟ فقال: لا بأس به نعم؛ لأن العى إذا احتاج إلى شيء، صار كالفقير الذي يحتاج إليه، وكذلك الحسا والشراب جمع للمارة، فإن العى والغنى فيهما سواء، وهذا خلاف الصدقة لأن الصدقة تمليك، وهذا إيحاه، وهكذا قال أبو القاسم".
- (١٢) الزيادة: من ط، م.

أو كان<sup>(١)</sup> عنده من المال مقدار ما يستأجر به<sup>(٢)</sup> أحيراً، أو بحضرة من المسلمين من لو استعان به أعيانه على الوضوء، وهو بحال لو وضأ<sup>(٣)</sup> لا يدخل به ضرر<sup>(٤)</sup>، لا يجوز له التيمم؛ لأنه قادر على التوضؤ، فرق بين هذا وبين المريض إذا لم يقدر على الصلاة، ومعه قوم لو استعان بهم في الإقامة<sup>(٥)</sup> والنبات (على القيام، جاز [له] الصلاة قاعداً، والفرق أنه<sup>(٦)</sup> يخاف<sup>(٧)</sup>) على المريض زيادة الوجع في قيامه، ولا يحنقه [زيادة] الحرج<sup>(٨)</sup> في الوضوء. قال رضى الله عنه<sup>(٩)</sup>: وقد ذكر<sup>(١٠)</sup> شيخنا الإمام منهاج الشريعة<sup>(١١)</sup> رحمه الله [عليه]<sup>(١٢)</sup> فيما قرأنا عليه في هذا الفصل (الأول)<sup>(١٣)</sup> خلافاً<sup>(١٤)</sup> بين أبي حنيفة وصاحبيه [رحمة الله عليهما]<sup>(١٥)</sup> على قوله:

- (١) كلمة "كان" ساقطة من جل النسخ، المثبت من ز.
- (٢) في ز: ما يستأجر به "بحذف" مقدار، وقوله: "به" ساقط من أغلب النسخ.
- (٣) في ط: "وضأ".
- (٤) في جل النسخ: "ضرورة"، المثبت من ط، م.
- (٥) في دب: "في القيامة"، وهو تصحيح.
- (٦) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط، م.
- (٧) في خأ، خب، دأ: "أنه وهو" بزيادة "وهو".
- (٨) ما بين القوسين ساقط من خأ.
- (٩) لزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط، م، وفي ط، م: "الوجع" مكان "الحرج".
- (١٠) في ز: "رحمة الله" مكان المثبت.
- (١١) قوله: "وقد ذكر" ساقط من دأ، خأ، دب، وقوله: "وقد" ساقط من ط، م.
- (١٢) في خأ، خب، دأ: منهاج الأئمة، وفي ط، م: منهاج الدين، وفي ز: سراج الأئمة. المثبت من دب، وهو الأصوب. هو محمد بن محمد بن الحسن منهاج الشريعة، أحد مشايخ صاحب "الهداية"، قال عنه المؤلف: "لم تر عني مثله ولا أعز منه، ولا أوفر منه علماً، مرأت عليه في بداية أمرى وحدائقة سى، فلم أزل أعشرف من بحارته إلى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة"، مر ذكره في القسم الدراسي في مشايخ المؤلف رحمه الله.
- (١٣) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، وقوله: "رحمة الله" ساقط من ط، م.
- (١٤) في ط، م: الأخير.
- (١٥) في خأ، خب، ز: خلاف.

يجزیه التیمم، وعلى قولهما<sup>(١)</sup>: لا يجزیه<sup>(٢)</sup>، قال<sup>(٣)</sup>: وعلى هذا الخلاف إذا كان مريضاً لا يقدر على استقبال القبلة، أو كان في فراشه نجاسة، ولا يقدر<sup>(٤)</sup> على التحول عنه<sup>(٥)</sup>، ووجد من يحوله<sup>(٦)</sup>، ويوجهه إلى القبلة، لا يفترض عليه ذلك<sup>(٧)</sup> عنده، وعلى هذا الأعمى إذا وجد<sup>(٨)</sup> قائداً، لا يلزمه الجمعة عنده<sup>(٩)</sup> وكذا الحج. والخلاف فيهما<sup>(١٠)</sup> معروف، فالحاصل: (أن عنده لا يعتبر المكلف قادراً بقدره غيره)<sup>(١١)</sup>؛ لأن الإنسان إنما<sup>(١٢)</sup> يعد قادراً إذا اختص بحال<sup>(١٣)</sup> يتهيأ له الفعل متى أراد، وهذا لا يتحقق بقدره غيره<sup>(١٤)</sup>، ولهذا قلنا: إذا بذل الابن المال والطاقة<sup>(١٥)</sup> لأبيه لا يلزمه الحج، وكذا من وجبت عليه الكفارة وهو مقدم<sup>(١٦)</sup>، فبذل له إنسان المال لا قلنا.

(١٦) الزيادة: من خأ، حب، دأ.

(١) في دأ، خأ، حب: قوله وهو نصيف.

(٢) في ز. لا يجزر.

(٣) في دأ، دب: وقال "بزيادة العطف.

(٤) في ط: "تقدر".

(٥) قوله: "عنه" ساقط من ط، م.

(٦) في ط، م: "تحوله"، وهو خطأ.

(٧) في ط، م: "لا يفترض ذلك عليه"، وفي دأ: "لا يعترض"، وهو نصيف.

(٨) قوله: "وجد" ساقط من صلب دأ، واستدركه في الهامش.

(٩) قوله: "عنده" ساقط من دب.

(١٠) في ط، م: "فيه".

(١١) ما بين القوسين ساقط من ط، م، ومكانها هذه العبارة: "أن القدرة لا تثبت بأهه عمولة".

(١٢) قوله: "إنما" ساقط من دب.

(١٣) في دب: "بحالة".

(١٤) في ط، م: "إلا بالملك" مكان "بقدره غيره".

(١٥) في معظم النسخ: "والطاعة" مكان "والطاقة"، أثبت من ط، م.

(١٦) في خأ، حب: "معلوم".

وعندهما: تثبت<sup>(١)</sup> القدرة بألة الغير؛ لأن آلة الغير صارت في معنى آله<sup>(٢)</sup> بالإعانة، وكان<sup>(٣)</sup> [صدر الشهيد]<sup>(٤)</sup> حسام الدين [رحمة الله عليه]<sup>(٥)</sup> يختار<sup>(٦)</sup> قولهما<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٢٨٥)

رجل أراد<sup>(٨)</sup> أن يتوضأ، فمنعه إنسان<sup>(٩)</sup> عن أن يتوضأ<sup>(١٠)</sup> بوعيد، قيل: ينبغي أن يتيمم، ويصلي، ثم يعيد الصلاة بعد ما زال عنه ذلك؛ لأن هذا عذر جاء من قبل

(١) في ط: يثبت.

(٢) في خأ، حرب، دب، ز: كآله، وفي دأ: كآلآية، وهو تصحيف، المثبت من ط، م.

(٣) في ط، م: فكان.

(٤) الريادة. من ط، م.

(٥) الريادة. من خأ، حرب، دأ، دب.

(٦) في ط، م: اختار.

(٧) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ١٢ أ): "وسئل أبو القاسم عن رجل أقعده المرض حتى صار بحال لا يستطيع الحركة، هل يجوز له أن يتيمم؟ أرأيت إن كان له خادم، أو كان له من المال مقدار ما يستأجر به أجيراً يوضئه، قال إن كان عاجزاً عن الحركة، وله خادم، وعنده من المال مقدار ما يستأجر به أجيراً يوضئه، أو كان يقربه من المسلمين من يواستعد به أعانه، وهو بحال لو وضأ لا يصره ذلك، فإنه لا يعذر في ترك الوضوء، وليس له أن يتيمم، وهذا بمنزلة مسافر معه رفقاء، ومعه ماء، ولو كان بحال لو سألهم أعطوه، فلا يجوز له أن يتيمم."

فيل له: أرأيت المريض لا يقدر على الصلاة قائماً، ومعه قوم لو استعان أعانوه على القيام، والنبات على القيام، هل يجوز له أن يصلي قاعداً؟ قال: يجوز ذلك، وليس له أن يتيمم بهم؛ لأن النبي ﷺ كان يصلي قاعداً لشكواه، ومع ذلك لو استعان بالناس، أعانوه على القيام، فلم يفعل ذلك؛ ولأن في قيامه يحاف عليه الزيادة في الوجود، ولا يخاف ذلك في إمرار الماء عليه، ولأنه لو وضأ رجل بغير إذنه، صار متطهراً، فيكون فعل غيره بمنزلة فعله، ولو أقامه رجل، وحركه بغير إذنه لا يجوز عن صلاته، قبل له: ولو كان عرباناً ما حكمه؟ قال: حكمه كحكم الماء، له أن يستعين بمن يكسوه."

(٨) في دأ: "يختار مكان أراد" وهو تصحيف.

(٩) في ط، م: فمنعه رجل.

(١٠) في ط، م: "عن التوضوء"، وفي دأ: "على أن يتوضأ بزيادة على".

العباد، فلا يسقط عنه فرض الوضوء<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٢٨٦)

الأسير<sup>(٢)</sup> إذا كان في يد<sup>(٣)</sup> العدو، فإنه<sup>(٤)</sup> يتيمّم ويومئ إيماءً؛ لأنه عجز عن الأصل في الصلاة والوضوء (جميعاً، فبصير إلى الخلف في الصلاة)<sup>(٥)</sup>، وهو الإيماء والوضوء، وهو التيمّم، فإذا خرج يجب عليه الإعادة<sup>(٦)</sup>؛ لأنه لم يظهر طهارة التيمّم في منع وجوب الإعادة كالمحبوس في السجن، إذا وجد التراب الطاهر، ولا يجد الماء، يتيمّم ويصلي، فإذا خرج يعيد، فكذا هذا<sup>(٧)</sup>.

### مسألة (٢٨٧)

من سقط، فأصاب رجله وجع، لا يقدر على القيام، ولا على غسل رجله، يتوضأ، ويمسح على ذلك العضو<sup>(٨)</sup> ولا يتيمّم، وإن عجز<sup>(٩)</sup> عن غسل أكثر

(١) في أغلب النسخ: "فرض الوضوء عنه"، الثبت من ط، م.

(٢) في دأ: "السير"، وهو خطأ.

(٣) قوله: "في يد" ساقط من دب.

(٤) في دأ: "وقاية مكان" فإنه.

(٥) في دأ: "فبصير إلى الخلف في الصلاة والوضوء جميعاً مكاناً جميعاً"، وهو مكرر، وم بين القوسين ساقط من دب.

(٦) في دب: "الإعانة"، وهو تصحيف.

(٧) في دب: "وكذا هذا"، وفي ط: فكذا هنا.

قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الطهارات" (ص ١). قال أبو بكر (الإسكاف اللخمي، المتوفى سنة ٣٣٣هـ): لو أن رجلاً أتى ماءً ليتوضأ، فمعه رجل عرج، وقال له: إن توصأت بهذا الماء فتلتك أو حبتك، جاز له التيمّم ويصلي. قال الفقيه: ولكن ينبغي له أن يعيد الصلاة بعد ذلك، كما قالوا في كتاب الصلاة: إذا حصر الرجل في السجن، جاز له أن يتيمّم ويصلي، ثم إذا خرج من السجن، أعاد الصلاة. فكذلك ههنا، إذا كان المتع بفعل العباد، وجب عليه أن يعيد الصلاة إذا وجد الماء.

(٨) في معظم النسخ: "يمسح على ذلك العضو ويتوضأ"، اشت من ط، م.

(٩) في ط، م: "فإن عجز".



الأعضاء<sup>(١)</sup>، فحيث<sup>(٢)</sup> يجوز له التيمم، وكذا الجنابة؛ لأن للأكثر حكم الكل، وإن كان سواء<sup>(٣)</sup> يغسل، حتى قال محمد رحمه الله (عليه)<sup>(٤)</sup>: إن كان على اليدين قروح لا يقدر على الغسل، وفي وجهه<sup>(٥)</sup> كذلك، يتيمم<sup>(٦)</sup> وإن كان بيده خاصة<sup>(٧)</sup> يتوضأ<sup>(٨)</sup>.

(١) في دب: "عن أكثر غسل الأعضاء".

(٢) في ط: "وز: قح مكان" فحيث.

(٣) في ط: "وإن كانا سواء"، وفي دأ: "وإن سواي"، وهو تصحيف.

(٤) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، وقوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.

(٥) في ط: "جهه"، وهو تصحيف.

(٦) في دب: "تيمم".

(٧) في ط، م، ز: "حاجة"، وهو تصحيف.

(٨) في ط: "توضأ"، قال الفقيه في المصدر السابق في "باب التيمم" (ص ١٣ أ ب): "وسئل أبو بكر عن رجل سقط، فأصاب برجله وجع، أعجزه عن القيام، وعن غسل رجله كيف يصنع؟ قال: يتيمم ويصلي قاعداً، وقد ابليت بمثل هذا، فتيممت لأنني لو توضأت لم يمسك أن أعس جميع أعضائه، فصار كرجل مسافر معه من الماء مقدار ما يغسل أعضائه إلا عضواً واحداً، فإنه يتيمم، وكذلك هذا".

قال الفقيه: هذا قوله خاصة، وهو خلاف قول علمائنا، وفي قول علمائنا: إذا كان بعضو من أعضاءه وجع، أو علة لا يقدر على غسله، فإنه يتوضأ ولا يتيمم، ويمسح على ذلك العضو، فإن عجز عن غسل أكثر الأعضاء، فحيث يجوز له أن يتيمم، وكذلك في الجنابة، وبه مأخذ. وقال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" (ص ١٧) في "باب التيمم": "عن أبي حنيفة قال: إن كان في أكثر مواضع الوضوء قروح، ولا يستطيع غسلها، يتيمم، وإن كان أظلمها توضأ، ومسح على القروح، ذكره في "نواذر ابن سماعه"، وقال محمد: إن كان على اليدين قروح، لا يقدر على غسلها، وبوجهه كذلك، يتيمم، وإن كان بيده خاصة، غسل، وهذا تفسير لقول أبي حنيفة - رحمه الله -.

وعلق الأسمندى قائلا: "لأن الغالب لما كان هو الصحة في محل الطهارة، صار الأقل تابعاً له، فلم يسقط فرض الوضوء عنه، ومسح على الجائر، وأما إذا كان الغالب مواضع الطهارة، لعذر تيمم، وهي مسألة (فيها) خلاف بيننا (وبين) القوم، حيث قالوا: يغسل ما قدر عليه ويتيمم، ل أن العذر موجود بعامة بدنه، فسقط عنه فرض الأقل كالمجدر، لا يلزمه غسل ما بين الجدر، ولأن فيه جمعاً بين الأصل، والبدل في عضو واحد أو في حالة واحدة، وإذا لا يحور كالتكبير ببعض الرقبة مع الصوم، وعن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿وإن كنتم مرضى﴾ هو الرجل يكون به الجدرى أو القروح، وهو يخاف إن اغتسل أن يؤذي شديداً، فليتيمم. وحديث جابر عن النبي عليه السلام: «هلا سألو إذا لم يعلموا، فإن شاء الله» في السؤال إنما كان

## مسألة (٢٨٨)

وإذا تيمّم الجنب لدخول المسجد، أو لقراءة القرآن<sup>(١)</sup>، لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمّم، ولو تيمّم لصلاة الجنائز، أو لسجدة<sup>(٢)</sup> التلاوة، أجزأه أن يصلي المكتوبة؛ لأن في الوجه الأول: التيمّم لم يقع للصلاة<sup>(٣)</sup>، ولا لجزء<sup>(٤)</sup> من الصلاة، وفي الوجه الثاني: وقع للصلاة، أو لجزء من الصلاة<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٢٨٩)

إذا تيمّم المسافر بالملح، إن كان مائياً لا يجوز<sup>(٦)</sup>؛ لأنه ليس من أجزاء الأرض (وإن كان جبلياً يجوز؛ لأنه من أجزاء الأرض)<sup>(٧)</sup>.

يكفيه أن يتيمّم. (شرح عيون المسائل: لعلاء العالم الأسدي (ص ١٠ أ-ب)، وحديث جابر أخرجه أبو داود في "باب في المحروح يتيمّم" (٩٤/١).

(١) في جن النسخ: "قراءة القرآن"، مثبت من ط، م.

(٢) في خاء، خرب: لسجود.

(٣) في دب، حاء، خرب: "الصلاة".

(٤) في دب: ولا يجرى، وهو تصحيف.

(٥) في هامش ط، م: ذكر في "شرح إجماع الصغير للقاضي خان": "ولو تيمّم لرد السلام، أو عيادة المريض، أو دخول المسجد، أو من المصحف، لا يجوز له الصلاة بذلك التيمّم". قال بعض الناس: "إذا تيمّم الجنب لدخول المسجد، جاز له أن يصلي، والصحيح ما ذكرناه، لأنه لم ينزع عاده مقصودة، قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (ص ١٣ ب) في الباب السابق: قال أبو بكر: إذا تيمّم الجنب، ودخل المسجد ليحمل الماء، فلم يقدر على الماء في المسجد، فله أن يصلي بذلك التيمّم، وكذلك إذا تيمّم لصلاة الجنائز أو لسجدة التلاوة، جاز له أن يصلي. المرعى بذلك التيمّم، قال الفقيه: وكان أبو جعفر يقول: إذا تيمّم لدخول المسجد أو لقراءة القرآن، لا يجوز له أن يصلي الفريضة بذلك التيمّم، وإن تيمّم لصلاة الجنائز أو لسجدة التلاوة، حاز له أن يصلي المكتوبة، وه تأخذ".

(٦) في ط: لم يجر.

(٧) ما بين القوسين ساقط من صلب زه واستدركه في الهامش قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ١٣ ب): وسئل أبو القاسم (الصغار المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية) عن المسافر إذا تيمّم بالملح؟ قال: إذا كان ملحاً نياته من الماء لم يجزئه، وإن كان ناته من الأرض من غير ماء، جاز له أن يتيمّم به، قال الفقيه: هذا قياس قول أبي حنيفة ومحمد، وفي قول أبي يوسف

## مسألة (٢٩٠)

ع: رجل كان<sup>(١)</sup> يرى التيمم إلى الرسغ، والوتر ركعة، ثم رأى التيمم إلى المرفقين<sup>(٢)</sup>، والوتر ثلاث ركعات، لا يعيد ما صلى، وإن<sup>(٣)</sup> فعل ذلك من غير أن يسأل أحداً، ثم سأل فأمر<sup>(٤)</sup> بثلاث، يعيد ما صلى، لأنه<sup>(٥)</sup> في الوجه الأول مجتهد، وفي الوجه<sup>(٦)</sup> الثاني لا<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٢٩١)

رجل أصابه الغبار، فمسح وجهه<sup>(٨)</sup> وذراعيه، وأراد به التيمم، أجزاءه عند أبي حنيفة ومحمد<sup>(٩)</sup> [رحمهما الله]<sup>(١٠)</sup> لأنه وحده<sup>(١١)</sup> التيمم بالصعيد<sup>(١٢)</sup> الطاهر<sup>(١٣)</sup>.  
لا يجوز إلا بالتراب.

(١) كلمة كان ساقطة من ط، م.

(٢) في ط، م: إلى المرفق.

(٣) في أغلب النسخ: "ولو فعل"، المثبت من ط، م.

(٤) في دب: قوله: "فأمر" مكرر، وهو سهو.

(٥) في ط، م: لأن.

(٦) الزيادة: من ط، م.

(٧) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" (ص ١٧) مطبوع في أول كتاب التيمم: "عن خلف بن أيوب العامري الطخشي أبو سعيد تلميذ الصحاحين المتوفى سنة ٢٠٥ هجرية عن محمد بن الحسن الشيباني رحمهما الله، أصل الاختلاف في هذه المسألة كما ذكره أبو الفتح العلاء العالم في "شرح عيون المسائل" لأبي الليث السمرقندي (ص ٩، ١٠): أن التيمم عند إلى المرفقين، وهو قول عمر وابن عمر وجابر رضي الله عنهم، وروى عن علي وابن عمر إلى الرسغين، وقال الزهري رحمه الله: إلى الأباط.

لنا ما روى جابر عن النبي ﷺ أنه قال: "التيمم ضربة للوجه وضربه للذراعين إلى المرفقين" ذكره في "الأصل" (لمحمد بن الحسن) ما يدل على الاستيعاب، فيه شرط وهو الصحيح، وفي الشرح: إذا تيمم الأكثر جاز، وجه رواية الأصل قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾، فنظير يوجب استيعاب اليد، كما قال الزهري رحمه الله، ولأن إحدى الطهارتين، فيشرط فيه استيعاب العضو المنصوص عليه كالوضوء، وجه رواية المجرّد: أنه مسح، فلا يشترط فيه الاستيعاب كالرأس، وإذا تيمم إلى الرسغ، وصلى الوتر ركعة من غير أن يسأل أحداً، عليه أن يعيد ما صلى، لأنه إذا لم يكن مجتهداً، فالواجب عليه أن يسأل غيره ويقلده، إذ هو غير معدوم من أمر الدين، فإذا فعل من غير سؤال لم يعلم، فإذا سأل لزمه المص على قوله.

(٨) في خدأ: "وجه"، وهو خطأ.

(٩) قوله: "محمد" ساقط من دب.

## مسألة (٢٩٢)

متيمم مرّ على ماء<sup>(١)</sup> في موضع لا يستطيع النزول إليه لخوف على نفسه من العدو أو السبع<sup>(٢)</sup>، لا ينتقض تيممه؛ لأنه غير قادر<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٩٣)

خمس من المتيممين إذا وجدوا من الماء مقدار ما يتوضأ به أحدهم، ينتقض<sup>(٤)</sup>

(١٠) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، طء، م.

(١١) في دأ، دب، خأ، خب: "لا يوحد مكان الميث."

(١٢) في صلب دب: "بالتراب" وفي الهامش "بالصعيد".

(١٣) كلمة "الطاهر" ساقطة من طء، م.

هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في "باب التيمم" (ص ١٧، ١٨)، وقال: أجزأه في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: لا يجزيه إلا بالتراب الذي يسمى الصعيد. ولأبي يوسف في هذه المسألة قرآن: في قول: إنه يجوز التيمم بالرمل، المذكور هنا، وفي قول آخر: لا يجوز، ووجه قوله الثاني: لا يطلق على الغبار اسم الصعيد، وإذا خرج عن إطلاقه لا يتيمم به، وهو رواية معلى بن منصور الرازي، المتوفى سنة ٢١٩ هـ - رحمه الله - والمذهب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله: أنه حائر بكل ما كان من جنس الأرض، ووجه قولهما: إن التيمم ليست بطهارة حقيقية، بل هي تغيير وتلوين، ولو تيمم بالتراب لم يصل إلى وجهه وذراعيه إلا الغبار، فإذا اقترن بمسحه نية التيمم أجرأه، هكذا ذكره الأسمندي في شرح العيون (ص ١١ أ) مخطوط.

تنظر النقة في هامش المسألة (٣٠١) في علامة "شرو".

(١) كلمة "ماء" ساقطة من خأ، خب.

(٢) في خأ، خب، دأ، دب: "والسبع" بالعطف.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (وفي نفس العنوان ص ١٨): وذكر محمد بن مقاتل الرازي في متيمم مرّ على ماء في موضع لا يستطيع النزول إليه لما يخاف على نفسه من العدو أو السباع، فهذا غير واجد للماء، ولا ينتقض تيممه، قال. وهذا قياس قول أصحابنا رحمهم الله، وعلق الأسمندي على نص "العيون" قائلاً: إنه لا يصل إلى استعماله إلا بضرر يلحقه في نفس أو ماله، والضرر مدفوع عن النفس والماء شرعاً، فأشبه ما لو كان على رأس البئر وعد الدلو، أو الرشاء، أو وجدته في يد من لا يبيعه إلا بإغلاء الألمان، أو يعلم أنه يحده معبدًا فإنه يحل له التيمم؛ لأنه عاجز عن الاستعمال حكماً، فصار كالعاقر حقيقة.

(٤) في معظم النسخ: "ينتقض"، الميث من طء، م.

تيممهم جميعاً، وإن كان<sup>(١)</sup> مع رجل ماء، فقال<sup>(٢)</sup>: هذا الماء لكم، فإنه<sup>(٣)</sup> لا ينتقص تيممهم؛ لأن على قول أبي حنيفة رحمة الله (عليه)<sup>(٤)</sup>: لا تصح هذه الهبة، وعلى قولهما: إن صحت فقد أصاب كل واحد منهم ما لا يكفى لوضوئه<sup>(٥)</sup>، فلو أذنوا لواحد<sup>(٦)</sup> منهم بالوضوء، عند أبي حنيفة رحمة الله (عليه)<sup>(٧)</sup>: لا يجوز إذنهم، لأن الهبة فاسدة، وعندهما: صح إذنهم، فانتقص تيممهم<sup>(٨)</sup>.

مسألة (٢٩٤)

ش<sup>(٩)</sup>: إذا تيمم<sup>(١٠)</sup> الرجل يخلل<sup>(١١)</sup> أصابعه؛ لأن الاستيعاب شرط هو<sup>(١٢)</sup> المختار.

(١) في خاء، حـب، دأ، دب: ولو كان.

(٢) في ز: وقال.

(٣) قوله: "فإنه" ساقط من ط.

(٤) قوله: "رحمة الله" ساقط من ط، م، الزيادة: من خاء، حـب، دأ، دب.

(٥) في خاء، حـب، دأ، دب: "وضوئهم".

(٦) في حاء، "الواحد".

(٧) قوله: "رحمة الله" ساقط من ط، م، الزيادة: من دأ، دب، خاء، حـب.

(٨) قال الفقيه في المصدر السابق في آخر باب التيمم (ص ١٨): وقال محمد بن الحسن في "الزيادات": لو أن خمسة نفر من التيممين وجدوا من الماء مقدار ما يتوضأ به أحدهم، انتقص تيممهم جميعاً، ولو أن رجلاً قال لهم هذا الماء يتوضأ به أيكم شاء انتقص تيممهم ولو قال: هذا الماء لكم جميعاً، فإنه لا ينتقص تيممهم.

قال الفقيه: هذا الجواب في قولهم جميعاً على اختلاف المذهبين، أما على قول أبي حنيفة: فلا قال: هذا الماء لكم جميعاً لم تصح الهبة؛ لأنه مشاع، ولو أن رجلاً قال لهم: هذا الماء يتوضأ به أيكم شاء انتقص تيممهم ولو قال: هذا الماء لكم جميعاً، يحتل القسمة، وأما على قول أبي يوسف ومحمد: صحت الهبة لهم جميعاً، إلا أن نصب كل واحد منهم لا يكفى لوضوئه، فهو أنهم أذنوا الواحد منهم بالوضوء، انتقص تيممهم في قياس قول أبي يوسف ومحمد. وأما في قياس قول أبي حنيفة: فإنه لا يجوز بإذنهم لأن الهبة فاسدة.

(٩) الرمز "ش" ساقط من خاء، حـب، دأ، دب، ط، ومي ز: رضى، والثبت من م.

(١٠) في دأ، دب: "لأن الرجل"، بزيادة "لأن".

(١١) في دب: "تخلل".

(١٢) كلمة "هو" ساقطة من م. وبه قال قاضي حاد في "الفتاوى" (٥٣/١).

## مسألة (٢٩٥)

قوم متيممون دخلوا في الصلاة، فجاء رجل، وقال: من يريد<sup>(١)</sup> منكم هذا<sup>(٢)</sup> الماء فليترضأ به، انتقض<sup>(٣)</sup> تيممهم؛ لأن كل واحد منهم قدر على الماء.

## مسألة (٢٩٦)

قوم متيممون: منهم متيمم من وضوء<sup>(٤)</sup>، ومنهم متيمم<sup>(٥)</sup> من جنة<sup>(٦)</sup>، وإمامهم متوضئ (دخلوا في الصلاة)<sup>(٧)</sup> فجاء رجل، وقال: هذا الكوز من الماء<sup>(٨)</sup> لمن شاء منكم، فسدت صلاة التيممين من وضوء، وصلاة التيممين من<sup>(٩)</sup> الجنابة جائزة؛ لأنهم لم يجدوا من الماء مقدار ما يكفيهم، ولو كان إمامهم متيمماً<sup>(١٠)</sup> من حدث، فسدت صلاة الكل؛ لأنه لما فسدت<sup>(١١)</sup> صلاة الإمام<sup>(١٢)</sup>، فسدت صلاة المقتدين<sup>(١٣)</sup>، وإن كان متيمماً من جنابة، فصلاة الإمام وصلاة من خلفه من المتوضئين<sup>(١٤)</sup>، ومن التيممين من الجنابة<sup>(١٥)</sup> تامة، وصلاة التيممين من

(١) في دأ، دب: يرد.

(٢) كلمة هذا ساقطة من ط.

(٣) قوله: به انتقض ساقط من دب، وفي ط، م: ينتقض.

(٤) في ز: لوضوء.

(٥) كلمة تيمم ساقطة من دأ.

(٦) في معظم السح: الجنابة، مثبت من ط، م.

(٧) الزيادة: من ط، م.

(٨) قوله: من الماء ساقط من ط.

(٩) كلمة من ساقطة من صلب ز، واستلركها في الهامش.

(١٠) في دأ، خب، دأ، دب: تيمم، وهو خطأ.

(١١) في خب: أصبحت.

(١٢) في دأ. الماء، وهو تحريف.

(١٣) في دأ، خب، دأ، دب، ز: المقتدين.

(١٤) في دأ، دب: المتوضئين.

الحدث فاسدة، هذا إذا كان الماء لا يكفي للاغتسال<sup>(١)</sup>، فإن كان يكفي<sup>(٢)</sup>، فإن كان الإمام متوضئاً، فصلاته وصلاة المتوضئين<sup>(٣)</sup> من خلفه تامة، وصلاة المتيممين فاسدة، ولو كان الإمام متيمماً عن<sup>(٤)</sup> أى شيء كان، فسدت صلاتهم جميعاً.

## مسألة (٢٩٧)

ب: المسافر إذا كان أمامه ماء، وبينه وبين الماء أقل من ميل، وهو يحاف فوت الوقت لا يتيمم؛ لأن المقيم<sup>(٥)</sup> إذا كان بينه وبين الماء ميل أو أكثر، يتيمم، وإن كان أقل، لا يتيمم<sup>(٦)</sup> وإن فاته الوقت، فكذا المسافر؛ لأنهم سواء في حكم التيمم<sup>(٧)</sup>، وفي حكم الصلاة على الدابة<sup>(٨)</sup>.

(١٥) قوله: "من الجنبه" ساقط من دأ.

(١) في ز: "الاعتسال".

(٢) قوله: "فإن كان يكفي" ساقط من دأ، دب، خأ، وفي ط، م: "فإن كان كفى".

(٣) في م: "ما كان"، وهو تصحيف.

(٤) في خأ، خب، دأ: "من"، مكان "عن".

(٥) في ز: التيمم مكان "المقيم".

(٦) في أصل النسخ: "لم يتيمم"، الثواب ما أثبتناه.

(٧) في ط، م: "في قبل السفر في حق التيمم"، وفي دأ، خب، جب: "في حق التيمم".

(٨) قال العقبة أبو الميث في "التوارل" في آخر "باب التيمم" (ص ١٣). وقال أبو حنيفة: إذا تيمم ولما منه على قدر ميلين أجزأه، وقال محمد: إذا كان على رأس ميلين أجزأه، وهذا الخس من زيد: إذا كان الماء بين يديه فمليين، وإن كان عن يمينه أو عن يساره فملي.

وقال الأوزاعي: إذا كان الماء منه على قدر رمي سهم، وهو أربع مائة ذراع، والميل ثلاث فراسخ، أجزأه أن يتيمم، وقال نصير: سألت بشراً عن ذلك؟ قال: إذا كان بعد لودهم إلى الماء، خرج الوقت، جاز له أن يتيمم.

وذكر عن أبي حفص البخاري أنه قال: إذا كان خارجاً من المصر في موضع لا يسمع أصوات الناس، أجزأه التيمم، وروى عن النبي ﷺ: "أن رجلاً سأله، فقارنه: إما يكون في هذه الرمال، فحضرته الصلاة ولا يجد الماء، فقال له: عليكم بالارض، أشار العقبة إلى هذا أيضاً في "عيون المسائل" في "باب التيمم" (ص ١٧)، والأسندي في شرح عيون المسائل (ص ١٠ ب، ١١ أ)، والقاضي خاد في الفتاوى في باب التيمم في هامش الهدية (٥١/١).

## مسألة (٢٩٨)

زَنَسَ : رجل ضرب يديه <sup>(١)</sup> على الأرض للتيّم ، فقبل أن <sup>(٢)</sup> يمسح بهما <sup>(٣)</sup> وجهه أو ذراعيه (أحدث <sup>(٤)</sup> بريح ، أو صوت أو نحوهما ، ثم مسح بهما وجهه وذراعيه) <sup>(٥)</sup> .

قال القاضي الإسيبجاني <sup>(٦)</sup> -رحمة الله (عليه) <sup>(٧)</sup> : إنه <sup>(٨)</sup> يجوز كمن ملأ كفيه ماء للوضوء ، ثم أحدث استعمله <sup>(٩)</sup> .

وقال <sup>(١٠)</sup> السيد <sup>(١١)</sup> الإمام أبو شجاع -رحمة الله (عليه) <sup>(١٢)</sup> : لا يجوز لأن الضرب من التيمّم ، قال النبي <sup>(١٣)</sup> : «التيمّم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين» <sup>(١٤)</sup> ، فقد أتى ببعض التيمّم ، ثم أحدث فينقضه كما ينقض <sup>(١٥)</sup> الكل ، فصار

(١) في دأ ، د ب ، دأ : يده ، وهو تصحيف .

(٢) في ط : فأحدث قبل مكان قبل أن .

(٣) في دأ ، د ب ، دأ ، د ب : بها .

(٤) في دأ : أو أحدث ، وهو تصحيف .

(٥) ما بين القوسين ساقطة من ط ، م .

(٦) في جل النسخ : رواية الإمام ، المثلث من ط ، م .

(٧) الزيادة : من دأ ، د ب ، دأ ، د ب ، هو أحمد بن منصور القاضي أو نصر الإسيبجاني ، أحد شراح مختصر الطحاوي المتوفى سنة ٤٨٠ هجرية .

(٨) في دأ ، د ب : وإله : بزيادة العطف .

(٩) في ط ، م : استعمل .

(١٠) في دأ : قال بدون واو العطف .

(١١) في ط : سيد بدون التعريف .

(١٢) الزيادة : من دأ ، د ب ، دأ ، د ب : قوله : «رحمة الله» ساقطة من ط ، م .

(١٣) في دأ ، د ب ، دأ ، د ب : «عليه السلام» ، وكلمة «النبي» لم تذكر في ز .

(١٤) الحديث رواه البيهقي في (١/٢٠٦-٢١٥) ، والحاكم في المستدرک من حديث ابن عمر في كتاب الطهارة في أحكام التيمّم (١/١٧٩) ، والدارقطني في سننه من حديث جابر وابن عمر في باب التيمّم (١/١٨٠) ، وفي رواية أخرى قال عليه السلام لعمار بن ياسر حين أجنب فعمك بالتراب : فيكفك ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الموقفين .  
ونظر تخريج الزيلعي لهذا الحديث في نصب الرأية لأحاديث الهداية في باب التيمّم الحديث



كما لو حصل الحدث في خلال الوضوء، فينقضه<sup>(١)</sup> كما ينقض الكل بعد تمامه.

## مسألة (٢٩٩)

أج: ذكر في كتاب الحج على أهل المدينة لحمد<sup>(٢)</sup> (رحمة الله عليه)<sup>(٣)</sup>: أن من لم يجد الماء، وشرع في الصلاة بالتيمم، ثم طلع رجل ومعه<sup>(٤)</sup> ماء، فإن غلب على ظنه حين طلع عليه أنه يعطيه<sup>(٥)</sup>، تبطل صلاته قل سؤاله. قل رضى الله عنه<sup>(٦)</sup>: (عين)<sup>(٧)</sup> المسألة المذكورة في "الزيادات"<sup>(٨)</sup>، لكننا كتبناها ههنا<sup>(٩)</sup> لهذه الفائدة (الزائدة)<sup>(١٠)</sup>.

الثاني (١/١٥٠، ١٥١).

(١٥) في دأ: انتقض.

(١) في خأ، خب، دأ، دب، ز: "ينقضه"، المثبت من ط، م.

(٢) قوله: "لحمد" ساقط من دب، لعل مراد الناطقي هو "كتاب الحجة على أهل المدينة" لأن المعروف عن مؤلفات محمد بن الحسن "كتاب الحجة" ليس كتاب الحج.

(٣) الزيادة: من في خأ، خب، دأ، دب.

(٤) في ط، م: "معه" بدون واو العطف.

(٥) في معظم النسخ: "أن يعطيه"، المثبت من ط.

(٦) في ز: "رحمه الله".

(٧) الزيادة: من ط.

(٨) المسألة كما وردت في "كتاب الزيادات": المصلي بالتيمم إذا رأى مع رجل ماء، إن علم أنه يعطيه، قطع الصلاة؛ لأنه قدر على الماء، وإن علم أنه لا يعطيه، مضى على صلاته لعدم القدرة، وإن شك عليه، يمضى على صلاته؛ لأن شروعه قد صح، فلا يقطعه بالتشكك، فإذا مرع سأل، فإن أعطاه، أو باعه بثمن المثل، وهو يقدر عليه، أعاد الصلاة، فإن أبى أن يعطيه صلاته تامة، فإن سأل بعد ذلك ثانياً، فأعطاه لا يعيد، وينوصأ به لصلاة أخرى؛ لأن بالإعطاء بعد المنع لا يبين أنه كان قادراً وقت الصلاة، بخلاف ما إذا أعطاه قبل المنع بمنزلة ما لو سأل قبل الشروع، فأبى أن يصلي بالتيمم، ثم أعطاه لم يعد ما صلى، كذا ههنا (من "شرح الريادات" للفاضل خان ص ٥: مخطوط بدار الكتب المصرية تحت ٣٨٠ فقه حنفى).

(٩) في دأ، دب، ط، م: "كتبنا ههنا"، المثبت من ز.

(١٠) الزيادة: من دأ، دب، ط، م.

## مسألة (٣٠٠)

متيمم صلى بقوم متيممين ركعة، ثم جاء رجل بكوز<sup>(١)</sup> من ماء، فقال<sup>(٢)</sup>: هذا لفلان، رجل من القوم فسدت صلاته؛ لأنه قدر على الماء<sup>(٣)</sup>، فبطل تيممه. ويمضى<sup>(٤)</sup> القوم على صلاتهم؛ لأنه ما بطل تيممهم، فإذا فرغوا، يسألوا<sup>(٥)</sup> الماء. فإن أعطى الإمام<sup>(٦)</sup> ترويضاً، واستقبلوا<sup>(٧)</sup> معه الصلاة؛ لأنه لما<sup>(٨)</sup> فسدت صلاة الإمام لما تبين<sup>(٩)</sup> أنه كان على الماء، وقد صلى بالتيمم، فسدت<sup>(١٠)</sup> (صلاته)<sup>(١١)</sup> صلاة القوم؛ لأنها<sup>(١٢)</sup> مبنية عليها<sup>(١٣)</sup>.

## مسألة (٣٠١)

النية المشروطة في التيمم، هي نية التطهير، هو الصحيح، ولا فرق بين الجنب والمحدث، خلافاً لما قاله أبو بكر الرازي<sup>(١٤)</sup>: إن الجنب ينوي التطهير

(١) في ط: "يكون" وهو تصحيف.

(٢) في خأ، خب: "وقال".

(٣) في ط، م: "الوصوء" مكان "الماء".

(٤) في أغلب النسخ: "ومضى"، المثبت من ط، م.

(٥) في ط، م: سألوه.

(٦) في خأ: "الماء" مكان "الإمام".

(٧) في معظم النسخ: "واستقبل"، المثبت من ط، م.

(٨) كلمة "لما" ساقطة من ط، م.

(٩) في ط: "لأنه تبين"، وفي ز: "لما أنه تبين".

(١٠) كلمة "فسدت" ساقطة من ط.

(١١) الزيادة: من ط، م.

(١٢) في م: لأبيهما.

(١٣) في جل النسخ: "بأنه عليها"، المثبت من د.

(١٤) هو أحمد بن علي، أبو بكر الرازي الجصاص، كان إمام الحنفية في عصره، تفقه على أبي سهل وعلي أبي الحسن الكرخي، وكان مشهوراً بالزهد والورع، ومن تصانيفه: أحكام القرآن، وأدب القضاة، توفي رحمه الله في سنة ٣٧٠ هجرية، ترجمته في الجواهر المصينة (١/٢٢٤-٢٢٥) والبداء والنهاية (١١/٢٩٧) والنجوم الزاهرة (٤/٣٨، ١٣٩)، والموائد المينة

عن الجنابة، والمحدث عن الحدث الأصغر<sup>(١)</sup>؛ لأنه روى عن محمد رحمه الله عليه<sup>(٢)</sup> نصاً في الجنب: إذا تيمم، يريد به<sup>(٣)</sup> الوضوء<sup>(٤)</sup>، أجزاء عن<sup>(٥)</sup> (الجنابة وإن لم ينزع عن الجنابة)<sup>(٦)</sup>.

مسألة (٣٠٢)

(ولو تيمم بصراني<sup>(٧)</sup>، يريد به التطهير، ثم أسلم، لا يجزيه<sup>(٨)</sup> ذلك)<sup>(٩)</sup> التيمم؛ لأنه لم يوجد نية<sup>(١٠)</sup> التطهير حال إسلامه<sup>(١١)</sup>.

مسألة (٣٠٣)

رجل صلى بالتيمم وفي جنبه بثر ماء<sup>(١٢)</sup> لم يعلم به، جاز في قولهم<sup>(١٣)</sup>، ولو

(ص ٢٧، ٢٨)

- (١) في دأ، ط: "الصغرى".
- (٢) الريادة: من في خأ، خب، دأ، دب.
- (٣) قوله: "به" ساقط من دب.
- (٤) في خأ: "التيمم" مكان "الوضوء".
- (٥) في معظم النسخ: "من"، المثبت من ز.
- (٦) مابين القوسين ساقط من دب، أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في باب التيمم (١٤/١). والبايرني في "شرح العناية" في الباب السابق في هامش "فتح القدير" (٩٠/١)، والكاساني في "بدائع الصنائع" في "فصل في التيمم" (٥٢/١).
- (٧) في دأ، ز: الصراني.
- (٨) في دأ، ز: لا يجوز.
- (٩) مابين القوسين ساقط من دب.
- (١٠) في معظم النسخ: "مه"، المثبت من دأ.
- (١١) قال المؤلف في "الهداية" (في "باب التيمم" ١٤/١، ١٥): "إن تيمم بصراني، يريد به الإسلام، ثم أسلم، لم يكن تيمماً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: هو تيمم. أشار إلى هذا الكاساني في "بدائع الصنائع" في "فصل في شرائط ركع التيمم" (٥٢/١).
- النية في التيمم فرض عند أصحابنا، فلا يصح إلا بالنية، وقال زهر: يصح بدون النية كالوضوء، ووجه قول زهر: إن التيمم خلف، والخلف لا يحالف الأصل في الشروط، هكذا ذكره الكاساني في العنوان السابق.
- (١٢) في دب: "وفي رحله ماء".

أنه كان<sup>(١)</sup> على شاطئ النهر، ولا يعلم به.

عن أبي يوسف - رحمه الله عليه -<sup>(٢)</sup> روايتان: في رواية: أنه<sup>(٣)</sup> لا يجوز اعتباراً بالأدوات المتعلقة<sup>(٤)</sup> في عنقه، وفي رواية: يجوز؛ لأنه غير قادر عليه<sup>(٥)</sup>؛ إذ لا قدرة بدون العلم، وقيل: هو على قول<sup>(٦)</sup> أبي حنيفة - رحمه الله عليه -<sup>(٧)</sup>، وهو الأصح<sup>(٨)</sup>.

#### مسألة (٣٠٤)

زفت: يجوز التيمم لصلاة الجنائزة إن كان<sup>(٩)</sup> مقتدياً وهي معروفة، وإن كان إماماً، روى الحسن عن أبي حنيفة (رحمة الله عليه)<sup>(١٠)</sup>: (أنه لا يجوز؛ لأنه

(١٣) في معظم النسخ: على قولهم، المثبت من ط، م

(١) في ط، م: وإن كان.

(٢) الزيادة: من في خأ، خب، دأ، دب، وفي دأ: "عليهما"، وقوله: "رحمة الله" ساقط من ط، م.

(٣) قوله: أنه "ساقط من ط، م."

(٤) في خأ، خب، دأ: "بالأدلة المتعلقة"، وفي دب: "بالأدلية المتعلقة"، وفي ز: بالأدوات المتعلقة، المثبت من ط، م.

(٥) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط، م

(٦) في ط، م: "فقليل: هو قول".

(٧) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، وفي ط، م: "رحمه".

(٨) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب التيمم" (ص ١٧): "وعن أبي يوسف قال: إذا مر التيمم بنهر وهو لا يعلم، أو كان نائماً لم يتقضى تيممه"، وقال الأسمدي: وذكر في الأصل: إذا تيمم المسافر، والماء قريب منه لا يعلم به، أجزأه تيممه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ وهو غير واجد؛ لأن الوجود من حيث الصورة لا يعتبر، به بدليل أنه لو وجد الماء ولا دلو، ولا رشاء معه، حل له التيمم، إنما حقيقة الرجود القدوة على استعماله، وهو عاجز؛ لأن يديه وبين استعماله حائل، فصار لو كان بينهما سبع أو عدو، ونظيره من نسي الماء في رحله خلاف أبي يوسف، فأبو حنيفة ومحمد مرأ على الأصل، وقال المجرب عن الاستعمال ثابت، وأبو يوسف: يقول مع السيان هو واجد، فاحتاج إلى الفرق على أنه روى عن أبي يوسف ههنا رواية أخرى أنه لا يجوز، فسوى بينهما.

(٩) في خأ، خب: "إذا كان".

(١٠) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

لا يخشى القوات (لما) أن القوم<sup>(١)</sup> ينتظرونه، ولو لم ينتظرونه<sup>(٢)</sup>، أجزأه، قال الصدر الشهيد حسام الدين<sup>(٣)</sup> [رحمة الله عليه]<sup>(٤)</sup>: قال شمس الأئمة<sup>(٥)</sup>: هذا هو الصحيح<sup>(٦)</sup>، أما في ظاهر الرواية: لا يجوز<sup>(٧)</sup>، قال رضى الله عنه<sup>(٨)</sup>: وعلى هذا لا يجوز. للولى أيضاً؛ لأنه<sup>(٩)</sup> له حق الإعادة<sup>(١٠)</sup>.

مسألة (٣٠٥)

غر: إذا تيمم بغيبار الثوب النجس لا يجوز<sup>(١١)</sup>، إلا إذا وقع التراب بعد ما حفر الثوب؛ لأنه حينئذ<sup>(١٢)</sup> يكون الغبار طاهراً.

- (١) الزيادة: من دأ، ط، م، رفى خأ، حب، دب: "لأن القوم".
- (٢) في دب: "ولو لم يكن ينتظرونه" بزيادة "يكن".
- (٣) ما بين القوسين ساقط من صلب دأ، واستدركه في الهامش.
- (٤) الزيادة: من خأ، حب، دب.
- (٥) هو عبد العزيز بن أحمد بن صالح، شمس الأئمة الحلواني البهاري، المتوفى سنة ٤٤٨ هجرية؛ ترجمته في الجواهر المضيئة (٢/٤٢٩، ٤٣٠)، وتاج التراجم (ص ٣٥)، الفوائد السبية (ص ٩٥-٩٧).
- (٦) في خأ، حب، دأ: "الأصح" مكان "الصحيح".
- (٧) في أغلب النسخ: "يجوز"، المثبت من ط.
- (٨) في ز: "رحمه الله".
- (٩) في معظم النسخ: "لأن"، المثبت من ط.
- (١٠) في هامش ط نقلاً عن "الخلاصة": قال الصدر الشهيد: وبه تأخذ، وإن كان في طاهر المذهب لا فرق بين الإمام والمقتدى. قال الصدر الشهيد في "الفاوى الصغرى" (ص ١٠ ب) في مسائل الجنازة: "الصحيح أن يجوز التيمم لصلاة الجنازة إذا كان مقتدياً، وإن كان إماماً، أو ولياً حق الصلاة له، فكذلك نص عليه في "النوادر" ذكر شمس الأئمة - وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يجوز؛ لأنه لا يخشى قواتها، لأن الناس ينتظرونه، ولو لم ينتظرونه يعاد، وكذا الإمام إذا أحدث في صلاة العيد، له أن يتيمم في المشهور، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يتيمم؛ لأنه لا يخاف القوات.
- (١١) قوله: "لا يجوز" ساقط من دب.
- (١٢) في ط، ز: "ح" مكان "حينئذ".

## مسألة (٣٠٦)

شرو<sup>(١)</sup>: لا يجوز<sup>(٢)</sup> التيمم بالذهب والفضة؛ لأنهما مودعان<sup>(٣)</sup> في الأرض، وليس<sup>(٤)</sup> من أجزائها، ولهذا ينطبقان بالطبع<sup>(٥)</sup>، ولهذا لا يجوز عند بعض أصحاب التيمم<sup>(٦)</sup> بالملح، وإن كان جبلياً لا يجوز<sup>(٧)</sup>؛ لأنه يذوب بالذوب، فكان مودعاً فيه، وقد ذكرنا أن الفتوى على أنه يجوز.

## مسألة (٣٠٧)

ولا يجوز (التيمم)<sup>(٨)</sup> بالرماد واللؤلؤ؛ لأنهما ليس<sup>(٩)</sup> من أجزاء الأرض، ويجوز بالأجر وهو<sup>(١٠)</sup> الصحيح؛ لأنه طين مستحجر، وكذلك بالحرف<sup>(١١)</sup> الخالص<sup>(١٢)</sup> إلا إذا كان مخلوطاً بما ليس من جنس الأرض، أو كان<sup>(١٣)</sup> عليه صغ، ليس من جنس الأرض.

(١) الرمز "شرو" ساقط من حاء، خب، دأ، دب، ز، النبت من ط، م

(٢) في ط، م: "ولا يجوز" بزيادة المعطف.

(٣) في دأ: "مودعان".

(٤) في دأ: "وليس".

(٥) في دب: "بالطبع".

(٦) أعاد في دب، ز: الرمز "شرو" مرة ثانية بعد كلمة "التيمم"

(٧) في دأ: "وإن كان جبلياً في الأرض لا يجوز"

(٨) في دب: "مودعان".

(٩) الزيادة: من ط، م.

(١٠) في ط، م، دأ، دب: "ليس".

(١١) في ز: "هو" بدون المعطف.

(١٢) في ط، م: "كذا بالحرف بدون المعطف. الحرف: ما حصل من الطين وسوى بالتر. معص. فحاراً. المعجم الوسيط (١/٢٣١)

(١٣) في دأ، دب، حاء، خب: والخالص بزيادة المعطف

(١٤) في دأ، خاء، خب: "وكان" بالمعطف.

## مسألة (٣٠٨)

ويحوز التيمم<sup>(١)</sup> عند أبي حنيفة [رحمة الله عليه]<sup>(٢)</sup> بالأرض الندية؛ لأنه يجوز عنده بالحجر الأملس، وعند محمد [رحمة الله عليه]<sup>(٣)</sup>: لا يجوز إذا لم يلتزم بيده شيء، كما هو مذهبه، وعند أبي يوسف [رحمة الله عليه]<sup>(٤)</sup>: لا يجوز<sup>(٥)</sup> كيفما كان؛ لأن التراب اختلط بالماء، فصار كماء باقلاء<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٣٠٩)

م<sup>(٧)</sup>: ولو تيمم بالطين، فعند أبي حنيفة<sup>(٨)</sup> ومحمد [رحمة الله عليهما]<sup>(٩)</sup> يجزيه، وعنده: لا يجزيه<sup>(١٠)</sup>؛ لما قلنا.

(١) كلمة "التيمم" ساقطة من دب.

(٢) الزيادة: من دأ، خب، دأ، دب.

(٣) لزيادة: من دأ، دب.

(٤) الزيادة: من دأ، دب.

(٥) كلمة "لا يجوز" ساقطة من دب.

(٦) في دأ: "باقلاء" بدون التعريف.

(٧) الرمز "م" ساقط من ط، م.

(٨) في دأ، دب، ز: "عند أبي حنيفة"، التثنية من ط، م، وفي دأ: زيادة "رحمة الله عليه".

(٩) الزيادة: من دأ، دب.

(١٠) في معظم النسخ: "لا يجوز"، التثنية من دب.

قال القدوري في مثله (ص ٤) في "باب التيمم": ويحوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الأرض، كالتراب، والرمل، والحجر، والجص، ولوزة، والكحل، والزرنخ، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة. أشار إلى هذا المؤلف في المصدر السابق وفي نفس العنوان (١٤/١)، وجه قولهم ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، الحديث رواه البحاري في كتاب التيمم (٧٠/١) ط: حلي.

وفي رواية أخرى: «عليكم بأرضكم»، الحديث رواه البيهقي في (٢١٥/١).  
ينظر "نصب الرامة" في "أحاديث التيمم بأجزاء الأرض (١٥٩/١)، والأرض عبارة عن سائر أجناسها، ولأن كل بقعة من الأرض تحوز الصلاة عليها، وكذلك التيمم بها جازر كبقعة التراب.

## مسألة (٣١٠)

التيتم<sup>(١)</sup> إذا وجد الماء وتوضأ، ونقص الماء عن إحدى<sup>(٢)</sup> رجليه، فهذا<sup>(٣)</sup> على وجهين: إما أن غسل كل<sup>(٤)</sup> عضو ثلاثاً أو مرة<sup>(٥)</sup>، ففي الوجه الأول: يتنقض يتيممه؛ لأنه لو اقتصر على أدنى ما يتأدى به<sup>(٦)</sup> الفرض لكفاه<sup>(٧)</sup>، فقد قدر على ماء يكفيه لوضوئه، وفي الوجه الثاني: لا يتنقض؛ لأنه لم يقدر على ماء يكفيه للوضوء<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (٣١١)

قالوا<sup>(٩)</sup>: الأحسن في مسح الذراعين في التيمم أن يمسح بثلاثة أصابع<sup>(١٠)</sup> يده اليسرى أصغرهما، ظاهر يده اليمنى إلى المرفق، فمسح المرفق، ثم مسح باطنها

ووجه قول أبي يوسف قوله تعالى: ﴿تَتِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ [الآية، سورة النساء: الآية ٤٣]، وحديث أبي هريرة الذي رواه البيهقي «عليكم بأرضكم»، وفي قول آخر لأبي يوسف: لا يصح التيمم إلا بالتراب خاصة، وبه قال الشافعي؛ استدلالاً بالآية السابقة، وفسر ابن عباس الصعيد الطيب بالتراب النظيف. تنوير المقياس من تفسير ابن عباس (ص ٧١) وقال الشافعي: ولا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار، وكل ما حال عن اسم صعيد لم يتيمم به. (الأم: باب التراب الذي يتيمم به ولا يتيمم به ٤٣/١). أشار إلى هذا المزمع في باب التيمم في هامش الأم (٢٨/١). يطر اختلاف العلماء في التيمم بأجزاء الأرض، وفي المغنى لابن قدامة في باب التيمم (٢٤٧/١-٢٤٩) وبدائع الصنائع في فصل في بيان ما يتيمم به (٥٣/١).

(١) في خاء، خرب، دب، ط، م: بزيادة الرمز "م".

(٢) في ط و م: "أحد".

(٣) في معظم النسخ: "فهو"، المثبت من ط.

(٤) كلمة "كل" ساقطة من دب.

(٥) في ط، م: "ثلاثاً ثلاثاً أم مرة" مكان المثبت.

(٦) في ز، خاء، خرب: ما يتأدى.

(٧) في أغلب النسخ: "يكفيه" مكان المثبت.

(٨) كلمة "للووضوء" ساقطة من دأ.

(٩) في خاء، خرب، دأ: "قال".

(١٠) في دأ، خاء، خرب: "أصابعه".



بالإبهام والمسبحة إلى رؤوس الأصابع، وهكذا<sup>(١)</sup> يفعل باليد اليسرى، ولو مسح بجميع الكف والأصابع، يجوز.

### مسألة (٣١٢)

ويؤخر المسافر الصلاة إلى آخر الوقت، إذا كان على طمع من وجود الماء، ومعناه: إذا كان يرجو وجود الماء وهو الصحيح، حتى إذا كان لا يرجو وجود الماء لا يؤخر الصلاة؛ لأنه لا فائدة في التأخير.

قال القدوري [رحمة الله عليه]<sup>(٢)</sup>: وهذا استحسان، وعن<sup>(٣)</sup> أبي حنيفة وأبي يوسف [رحمة الله عليهما]<sup>(٤)</sup>: أنه يتيمم<sup>(٥)</sup>، وهذا إذا كان الماء بعيداً، فأما<sup>(٦)</sup> إذا كان<sup>(٧)</sup> قريباً لا يتيمم، وإن خاف خروج الوقت، وقد ذكرناه<sup>(٨)</sup> عن محمد رحمه الله عليه<sup>(٩)</sup> في حد القريب، أنه إذا كان بينه وبين الماء دون<sup>(١٠)</sup> ميل، فهو قريب، فلا يجوز له التيمم<sup>(١١)</sup>، وإذا كان (أكثر من ذلك فهو بعيد).

(١) في ز: "وكذا".

(٢) الزيادة: من خأ، خرب، دأ، دب: هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسن البغدادي القدوري، وهو صاحب "مختصر" المتداول بين أيدي الناس، وله شرح مختصر الكرخي، وكتاب التجريد، وكتاب التقريب؛ انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه بالعراق، وكان ثقة، روى عنه الخطيب صاحب "التاريخ"؛ توفي رحمه الله ببغداد يوم الأحد، الخامس عشر من رجب سنة ٤٢٨ هجرية؛ ترجمته في "الخواهر المضيئة" (١/٢٤٧-٢٥٠) و"الموائد السنية" (ص ٣٠، ٣١).

(٣) في دب: "وعند مكان" وعن.

(٤) الزيادة: من خأ، خرب، دأ، دب.

(٥) في أغلب النسخ: "أنه حتم"، المثلث من ط، م.

(٦) في ز: "وأما".

(٧) كلمة "كان" ساقطة من دب.

(٨) قوله: "وقد ذكرناه" ساقط من ط، م. ذكر المؤلف هذه المسألة في علامة "ب" مسألة (٢٨٩).

(٩) قوله: "محمد رحمه الله" ساقط من ط، م.

(١٠) كلمة "دون" ساقطة من دب.

(١١) في ط، م، دأ، ز: "ولا يجوز"، وفي دب: "ولا يحزبه دون التيمم".

والميل: ثلاثة فراسخ<sup>(١)</sup>، وفسر أبو شجاع<sup>(٢)</sup>: الميل بثلاثة آلاف (ذراع) خمس مائة ذراع إلى أربعة آلاف<sup>(٣)</sup> ذراع، والفلوة بثلاث مائة ذراع<sup>(٤)</sup> إلى أربع مائة ذراع. وعن أبي يوسف رحمه الله<sup>(٥)</sup>: إذا كان بحيث<sup>(٦)</sup> لو ذهب إليه وتوضأ، تذهب القافلة وتغيب عن بصره، فهو بعيد، ويجوز له التيمم، واستحسن المشايخ هذه الرواية<sup>(٧)</sup>.

### باب المسح على الخفين وعلى الجبائر<sup>(٨)</sup>

#### مسألة (٣١٣)

ن<sup>(٩)</sup>: من أنكر المسح على الخفين، يخاف عليه الكفر؛ لأنه ورد فيه من الأخبار<sup>(١٠)</sup> ما يشبه المتواتر<sup>(١١)</sup>.

(١) ما بين القوسين ساقط من صلب دأ، واستدركه في الهامش، قوله: "والميل ثلاثة فراسخ" ساقط من ط، م.

(٢) هو محمد بن شجاع أبو عبد الله الثلجي، كان أحد الأعلام وفقه العراق في وقته، والمقدم في الفقه والحديث، أخذ عن الحسن بن زيد اللؤلؤي، وحدث عن يحيى بن آدم وروكيع، توفي رحمه الله ساجداً في صلاة العصر سنة ٢٦٧ هجرية.

(٣) قوله: "إلى أربعة آلاف ذراع" ساقط من ط، م.

(٤) كلمة "ذراع" ساقطة من ط، م.

(٥) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.

(٦) "بحيث" ساقط من د ب.

(٧) في ط، م و ز: "ورد بعد قوله: هذه الرواية، والله أعلم"، وفي دأ: "والله تعالى أعلم". وفي د ب: "والله أعلم الصواب".

(٨) الحبيزة: العبدان التي تجير بها العظام، وتشدد على العظم للكسور، جمع: جبائر. (مختار الصحاح) (ص ٩١)، المعجم الوسيط (١/ ١٠٥).

(٩) الرمز "ن" ساقط من ط، م.

(١٠) في ط، م: ورد فيه الأخبار.

(١١) الحديث للتواتر: هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع بحيل المعنى والتعدد توخذه عن الكذب عن جمع مثلهم، في أول السد ووسطه وآخره كما نقرأ في الفصول الخمس، قد أخرجني في التبريقات (ص ٥٢، ٥١): وحكمه يوجب العلم، والعمل قطعاً حتى يكثر.

## مسألة (٣١٤)

إذا لبس المكعب، ولا يرى من كعبه إلا إصبع أو إصبعان، جاز المسح عليه؛

جاحده. (للمختصر في أصول الحديث لأبي الحسن الخرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هجرية ص ٣٣. ط: دار الدعوة، إسكندرية، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح (ص ١٤٦) الفصل الثاني - القسم الأول: الحديث الصحيح، ط: دار العلم للملايين.

أحاديث المسح على الخفين رواها من وجوه عديدة، وجميع كتب السنة تناولت هذه الأحاديث، كما أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أحجموا على جواز المسح على الخفين مولا وفعلا؛ حيث قال السرخسي: "ولكنثرة الأخبار فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ما قلت: بالمسح حتى جاءني فيه مثل سوء النهار، وقال أبو يوسف رحمه الله: خير المسح بيجوز نسخ الكتاب به لشهرته، وقال الكرخي - رحمه الله تعالى - : أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين؛ لأن الآثار فيه في حيز التواتر". المبسوط في باب المسح على الخفين (٩٨/١).

قال ابن قدامة: "قال أحمد: ليس في قلبى من المسح شيء، وفيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله ﷺ ما رفعوا إلى النبي وما وقفوا". المعنى: باب المسح على الخفين (١/٢٨١، ٢٨٢) قال ابن عبد البر: روى عن النبي ﷺ: "المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة"، وقد روى عن الحسن البصري أنه قال: أدركت سبعين رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ مسحون على الخفين.

قال ابن عبد البر: ولا أعلم أحداً من الصحابة جاء عنه إنكار المسح على الخفين من لا يخلف عليه به إلا عائشة، وكذا لا أعلم أحداً من فقهاء المسلمين روى عنه إنكار ذلك إلا مالكاً، والروايات الصحاح عنه بخلاف ذلك؛ "مرطاه" يشهد للمسح على الخفين في الحضر والسفر، وعلى ذلك جميع أصحابه وجماعة أهل السنة، وإن كان من أصحابنا من يستحب الغسل، ويفضله على المسح من غير إنكار للمسح، على معنى ما روى عن أبي أيوب الأنصاري أنه قال: "أحب إلى الغسل". الاستذكار: باب المسح على الخفين (١/٢٧٣، ٢٧٤).

وقال السرخسي: "والذي روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها: لأن تقطع قدمي أحدٍ إلى من أمسح على الخفين"، فقد صح رجوعها عنه على ما روى شريح بن هانئ، قال: سألت عائشة رضى الله تعالى عنها عن المسح على الخفين، فقالت: لا أدري، سلوا علياً، فإنه قد أكثر سفرًا مع رسول الله ﷺ، فسألنا علياً، فقال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين. وقال قاضي خان: وكل من أنكر المسح على الخفين من الصحابة رضى الله تعالى عنهم، فقد رجع عنه قبل موته.

يراجع المصادر الآتية: المبسوط العنوان السابق (٩٨/١)، فتاوى قاضي خان: فصل في المسح على الخفين هامش الهندي: ٤٦/١، بدائع الصنائع: فصل في مطلب المسح على الخفين (١/٨٠٧)، فتح القدير: باب المسح على الخفين (١/٩٩، ١٠٠)، وبه مشه العناية للبايزي (١/٩٩)، الاختيار لتعليل المختار: باب المسح على الخفين (١/٢٤، ٢٥).

قال الفقيه أبو الليث في النوار: في أول باب المسح على الخفين (ص ١٢ أ): سمعت القاضي أبا الحسن السمردي رحمه الله قال: قال: سمعت أبا الحسن الكرخي قال: من أنكر المسح على الخفين أخاف عليه الكفر؛ لأنه قد ورد فيه من الأخبار ما يشبه التواتر.

لأنه بمنزلة الخف، وقد نص في "الزيادات" لو كان معه خف<sup>(١٢)</sup> لا ساق له، وذكر الجواب نحواً من هذا، والخف الذي لا ساق له يراد به المكعب<sup>(١٣)</sup>.

## مسألة (٣١٥)

المسح على الجوربين إذا كان من الجلد<sup>(١٤)</sup>، ويلبس معهما نعلين<sup>(١٥)</sup>، جاز في قولهم، أما إذا كان الجورب<sup>(١٦)</sup> من الصوف، وهما ثخينان فيه خلاف معروف. وروى محمد بن سلمة<sup>(١٧)</sup> بإسناده عن أبي حنيفة -رحمة الله عليه-<sup>(١٨)</sup>: أنه مسح على الجوربين قبل موته بثلاثة أيام، ورجع<sup>(١٩)</sup> إلى قولهم. قال رضى الله عنه<sup>(٢٠)</sup>: والتخين (من الجوارب)<sup>(٢١)</sup> ما يستمسك على الساق من غير أن يشده بشيء<sup>(٢٢)</sup>.

(١) كلمة "خف" ساقطة من د ب.

(٢) قال الفقيه في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ١٢ أ، ب): "وقال أبو بكر: ولو لبس المكعب ولا يرى من مكعبه إلا مقدار إصبعين أو إصبع، فإنه له أن يمسخ عليه، قال الفقيه: وهذا قول أصحابنا لأنهم قالوا في "كتاب الزيادات": إن رجلاً لو كان معه خف لا ساق له، وذكر الجواب هكذا في الخف الذي لا ساق له أراد به المكعب فيما عنهم."

(٣) في معظم النسخ: "على الجلد"، مثبت من ط، م.

(٤) في ط، م: النعلان.

(٥) في ط، م: الجوربين.

(٦) هو محمد بن سلمة الفقيه أبو عبد الله، تفقه عليه أبو بكر محمد بن أحمد الإسكافي؛ توفي رحمه الله سنة ٢٧٨ هجرية، وهو ابن سبع وثمانين سنة؛ ترجمه في "الخواهر المضيئة" (٣/ ١٦٢، ١٦٣).

(٧) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، وقوله: "رحمه الله" ساقطة من ط، م.

(٨) في ز: "قال رحمه الله"، وفي دب: بزيادة "عليه".

(٩) وفي دأ. رضى الله.

(١٠) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط، م.

(١١) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في "المسح على الخفين" (ص ١٢ ب): "ومثل محمد بن مقاتل عن المسح على الجوربين؟ قال: يجوز في قول أبي يوسف ومحمد، وهو قول أبي حنيفة الآخر: رجوع إليه، ومثل أبو القاسم عن ذلك؟ فقال: أحرمنا محمد بن سلمة يومئذ عن أبي حنيفة: أنه مسح على الجوربين قبل موته بثلاثة أيام، قال الفقيه: وبه نأخذ، لا يلبس بهلج على الجوربين إذا كانا ثخينين."

وسئل أبو جعفر عن الجورب الذي يكون من الخلد؟ قال: يجوز المسح عليه في قولهم جميعاً، قيل له: فإن كان يلبس الجوربين من الجلد، وليس منهما نعلين، هل يجوز له أن يمسح على الجورب؟ قال: يجوز في قولهم جميعاً.

وإنما اختلفوا في الجورب الذي يكون من الصوف أو من الشعر؛ لأن ذلك يستعمل استعمال اللقافة، فيقع فيه الاختلاف، وأما المتخذ من الجلد: فإنه لا يستعمل استعمال اللقافة، فلا يقع فيهما خلاف.

وقال القدوري في منته في "باب المسح على الخفين" (ص ٦): ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة، إلا أن يكونا مجلدين أو متعلين، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز المسح على الجوربين إذا كانا ثخينين لا يشقان الماء.

أشار إلى هذا المؤلف في "الهداية" في "باب المسح على الخفين" (١٨/١)، والرخسى في "المبسوط" في "باب المسح على الخفين" (١٠١/١-١٠٢)، والكاساني في "بدائع الصانغ" في "مطلب المسح على الجورب" (١٠)، والبايزي في "شرح العناية" في هامش "فتح القدير" في "باب المسح على الخفين" (١٠٨/١، ١٠٩)، وقاصي خان في الفتاوى في "فصل في المسح على الخفين" في هامش "الهندي" (٥١/١، ٥٢)، والموصلي في "الاختيار لتعليل المختار" في "باب المسح على الخفين" (٥٢/١)، وابن عابدين في حاشية "رد المحتار على الدر المختار" (١٨٨/١، ١٨٩)، وشيخ زاده في "مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر" في "باب المسح على الخفين" (٤٩/١، ٥٠)، تحفة الفقهاء (١٥٩/١).

قال أصحابنا: وجه قول أبي حنيفة: إن الجورب لا يعتاد المشي عليه كاللقافة، ووجه قولهما ما روى: "أن النبي ﷺ كان يمسح على الجوربين"، الحديث رواه الطحاوي (من حديث أبي موسى في "باب المسح على النعلين" (٩٧/١).

وفي رواية أخرى: عن المغيرة بن سبعة قال: "توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين والنعلين"، الحديث رواه الترمذي في "باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين" (١٦٧/١)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وأبو داود في "باب المسح على الجوربين" (٤٥/١)، وابن ماجه (١٨٥/١)، والبيهقي (٢٨٣/١، ٢٨٤)، وابن حبان في "ذكر الإباحة للمرأة بالمسح على الجوربين إذا كان مع النعلين" (٤٥٢/٢)، وتكلم الناس على هذا الحديث، حيث قال أبو داود في العنوان السابق (٤٦/١): "وروى هذا أيضاً عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه مسح على الجوربين، وليس بالمتصل ولا بالقوى، وقال الزينبي: اتفق الحفاظ على تصحيحه، ولا يقبل قول الترمذي: إنه حسن صحيح، نصب الراية في "باب المسح على الخفين" (١٨٥/١).

قال ابن قدامة: قال أحمد: يذكر المسح على الجوربين عن سبعة أو ثمانية من أصحاب رسول الله ﷺ، وقال ابن المنذر: ويروي إباحة المسح على الجوربين عن سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ: علي، وعمار، وابن مسعود، وأنس، وابن عمر، والبراء، وبلال، وابن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وبه قال عطاء والحسن وسعيد بن المسيب والنخعي وسعيد بن جبير والأعمش والثوري والحسن بن صالح وابن المبارك وإسحاق ويعقوب ومحمد.

قال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي ومجاهد وعمر بن دينار والحسن بن مسلم والشافعي: لا يجوز المسح عليهما إلا أن يعللا، لأيهما لا يمكن المشي فيهما، فلم يحز المسح عليهما كالرفيقين المفقئ في "باب المسح على الخفين" (٢٩٥/١).

## مسألة (٣١٦)

المسافر إذا مضت<sup>(١)</sup> مدة مسحه وهو يخاف من نزاع الخفين ذهاب رجله<sup>(٢)</sup> من البرد، جاز له المسح على الخفين<sup>(٣)</sup>، وإن<sup>(٤)</sup> كان لا يخاف على رجله<sup>(٥)</sup> [من البرد]<sup>(٦)</sup>، ينزع الخفين، ويغسل الرجلين<sup>(٧)</sup>؛ لأن في الوجه الأول ضرورة، وفي الوجه الثاني لا.

وتفسير المسح على الخفين: أن يمسح ما بين أطراف الأصابع إلى الساق، ويفرج بين<sup>(٨)</sup> أصابعه قليلاً<sup>(٩)</sup>.

قال البيهقي: وكان أبو الوليد رحمه الله يؤول حديث المسح على الجوربين والتعليق على أنه مسح على جوربين متعلين، لأنه جورب على الانفراد وتعل على الانفراد. السنن الكبرى للبيهقي (٢٨٥، ٢٨٤/١)

- (١) في ط، م: مصى، وهو خطأ.
  - (٢) في ط، م وز: رجله.
  - (٣) في هامش ط: أي جاز له المسح على وجه المسح على الجبيرة، لا على وجه المسح على الخفين.
  - (٤) في ط، م: فإن.
  - (٥) في دأ، ط، ز: رجله.
  - (٦) الزيادة من ط، م.
  - (٧) في ط، م والفتاوى الكبرى: القدمين.
  - (٨) في خأ، خب، دأ: ما بين.
  - (٩) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في النوازل في آخر باب المسح على الخفين (ص ١٢ ب): وسئل بعضهم عن المسافر إذا لم يمكنه حلق خفيه لشدة البرد، وقد ذهب وقت المسح قال: يمسح على خفيه كما يمسح على الجنازة، قال الفقيه: هذا إذا كان في حال السير، ويحذف من حلقه فساد رجله من البرد، وأما إذا لم يحذف على رجله، أو ذهاب عضو من أعضائه، ونحو ذلك، فلا بد له من حلق خفيه، وعمل رجله.
- وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: المسح هو أن يمسح على ظهر قدميه ما بين أطراف الأصابع إلى قبل الساق، ويفرج بين أصابعه قليلاً، أشار قاضي خان إلى هذه المسألة في الفتاوى في فصل في المسح على الخفين في هامش الهدية (٤٩/١).

## مسألة (٣١٧)

رجل بإصبعه<sup>(١)</sup> قرحة، فأدخل<sup>(٢)</sup> المرارة<sup>(٣)</sup> في إصبعه<sup>(٤)</sup>، والمرارة تجاوز<sup>(٥)</sup> موضع القرحة، فتوضأ<sup>(٦)</sup> ومسح عليها، جاز؛ لأن هذا أمر لا بد منه، وكذلك أيضاً لو كان في يده<sup>(٧)</sup> قرحة، فجعل عليها الجبائر وهي تزيد على موضع القرحة، جاز<sup>(٨)</sup> (له) أن يمسح عليها، يريد به إذا استوعب المسح موضع العصابة أي موضع أحذته العصابة، وكذلك<sup>(٩)</sup> في حق المفتصد<sup>(١٠)</sup>، وكان القاضي الإمام أبو على النسفي [رحمة الله عليه]<sup>(١١)</sup> لا يحيز المسح على عصابة المفتصد<sup>(١٢)</sup>، ويحيز<sup>(١٣)</sup> على خرقة المفتصد<sup>(١٤)</sup> لا غير، فأما ما تأخذه<sup>(١٥)</sup> العصابة (كان)<sup>(١٦)</sup> يقول: بأنه<sup>(١٧)</sup>

(١) في ط: بإصبعه.

(٢) في د، ب: "أدخل".

(٣) المرارة - بالفتح -: صد الحلاوة، وليس لاصق بالكبد، تختزن فيه الصفراء، المر - بالضم - صد الحلو، وصمغ شجر، وهو دواء نافع للسعال، ولسع العقرب ولدبدان الأمعاء، جمع: أمرار. المعجم الوسيط (٢/ ٨٦٩)، ومختار الصحاح (ص ٦٢١)، المراد بالمرارة صمغ الشجر، الذي يستعمل كالمرهم، يدهن به الخرح.

(٤) في دأ: بإصبعه.

(٥) في معظم النسخ: "والمرهم يجاوز"، المثبت من ز.

(٦) في ط، م: ونوضأ.

(٧) في ط، م: "يده".

(٨) الزيادة: من ط، م.

(٩) في ط، م: وكذا.

(١٠) في خأ، دأ، ز: "المفتصد"، وهو تصحيف.

(١١) الزيادة: من خأ، حب، دأ، دب، ط، م.

(١٢) في أغلب النسخ: "على العصابة للمفتصد"، المثبت من ط.

(١٣) في ز: ويحوز.

(١٤) في دأ: "المفتصد" وهو تصحيف، وفي دب: الفصد.

(١٥) في ط: "فأما تأخذه".

(١٦) الزيادة: من دب، وفي ط، م: "أنه" مكان الزيادة.

يغسل<sup>(١)</sup>، ويفرق بينه وبين القرحة، والفتوى اليوم على الأول<sup>(٢)</sup>.

### مسألة (٣١٨)

رجل به جرح يخاف عليه إن غسله (أن)<sup>(٣)</sup> يضره، فمسح على العصابة،

(١٧) في ط: "أنه"، قوله: "كان يقول: بأنه" ساقط من م، خأ، خب.

(١) في خأ، خب، م: "تغسل".

(٢) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" (في "باب الطهارة" ص ١١ أ): "وسئل ابن المبارك عن رجل بإصبعه قرحة، فأدخل في إصبعه مرارة، والمرارة تجاوز موضع القرحة، وتوضأ عليها حتى برأت؟ قال: هذا مما لا بد منه، قال الفقيه: وبه يأخذ.

وروى نافع عن ابن عمر أنه أصاب إبهام رجله جرح، فألقمها مرارة، وكان يتوضأ عليها حتى برئت، وكذلك إذا كان بالرجل جراحة، أو قرحة، فجعل عليها الجبائر وهو يزيد على موضع الجراحة، جاز له أن يمسح عليها، وذكر الحسن بن زياد في تصنيفه عن أبي حنيفة في رجل، فيصيبه الكسر أو شيء في موضع الوضوء، فشده بالجبائر وهو على وضوء، أو على غير وضوء، فهو سواء، فإذا توضأ جاز له أن يمسح عليها، وإذا مسح على العصابة، فله أن يمسح على موضع الجرح (وعلى جميع العصابة على موضع الجرح) وغيره. أشار إلى هذا قاضي حان في الفتاوى في "فصل في المسح على الخفين" هامش "الهندية" (٥١/١).

الأصل في المسح على الخنثاء حديث حابر قال: "خرجنا في سفر، فأصاب رجلاً منا حجر فشجّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه، فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فغسل يديه، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك، فقال: فتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذا لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر - أو يعصب - شك موسى على جرحه حرقة، ثم يمسح عليها، ويفعل سائر جسده"، الحديث رواه أبو داود في "باب في المحروح يتيمم" (٩٤/١) ط: حلى.

وفي الساب حديث عبد الله بن عباس، وفي "باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم" (٩٣/١)، حديث عمرو بن العاص كلا الحديثين؛ يدل على جواز المسح على الجبائر؛ وعن عمرو بن خالد عن زيد بن عبيد عن أبيه عن جده، عن علي بن أبي طالب قال: "انكسرت إحدى رجلي، فسألت النبي ﷺ، فأمرني أن أمسح على الجبائر"، الحديث رواه ابن ماجه في باب المسح على الجبائر (٢١٥/١)، والدارقطني في "باب جواز المسح على الجبائر" (٢٢٦-٢٢٧)، قال الدارقطني: "عمرو بن خالد الواسطي متروك"، لقد أخرج الزيلعي هذه الأحاديث في "صب الراية" (١٨٦-١٨٨)، وأشار إلى هذا ابن الهمام في "فتح القدير" (١١٠/١) في آخر باب المسح عن الخفين، والبايروت في "شرح العناية" في هامش "فتح القدير" (١٠٩-١١٠) والكاساني في "منايع الصنائع" (١٣-١٤) في "مطلب المسح على الجبائر".

(٣) الزيادة: من ط، م.



فسقطت العصاة، فبدلها بعصاة أخرى، فالأحسن<sup>(١)</sup> أن يعيد المسح، وإن لم يعد أجزأه<sup>(٢)</sup>؛ لأن المسح على الأول بمنزلة الغسل لما تحته، بدليل أنه لو أتى عليه أيام بجوز، ولا يقدر بوقت، فصار كما لو مسح الرأس، ثم جز شعره.

## مسألة (٣١٩)

ب: إذا مسح رأسه أو خفيه<sup>(٣)</sup> ببلل في يده<sup>(٤)</sup>، والبلل ليس بمتقاطر، يجزيه إذا كان البلل<sup>(٥)</sup> غير مستعمل؛ لأن الواجب هو المسح، وآلة المسح البلة<sup>(٦)</sup>، ولهذا روى عن أصحابنا - رحمهم الله -<sup>(٧)</sup> إن مسح بالثلج رأسه أجزأه<sup>(٨)</sup> مطلقاً، ولم يفصلوا بين بلل قاطر وبين بلل غير قاطر<sup>(٩)</sup>.

## مسألة (٣٢٠)

من لم يمسح على خفيه، فمشى بالغداة<sup>(١٠)</sup>، فأصاب خفيه الطل<sup>(١١)</sup> وهو<sup>(١٢)</sup>

(١) في ط: "والآخر"، وهو تصحيف، وفي م: والأحسن.

(٢) هكذا ذكره العفقيه أبو الليث السمرقدي في المصدر السابق، وفي نص العنوان (ص ١١ ب)، أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق، وفي نفس العنوان في هامش "الهندية" (١/٥١).

(٣) في ط خفه

(٤) في خ أ، خ ب يله بدون في

(٥) في ط م "بللا"

(٦) في ط هو البلة "بزياد" هو

(٧) قوله: "رحمهم الله" سقط من ط، م.

(٨) في ط، م: أن من مسح رأسه بالثلج أجزأه.

(٩) في ط، م: أو غير قاطر مكان المثبت

أشار إلى هذا قاضي خان في الفتاوى في العنوان السابق في هامش "الهدية" (٤٧/١)

(١٠) العلة ما بين الفجر وطلوع الشمس، جمع: غدوات، والعدو ضد الراح، وقال تعالى ﴿بِالْقُدُوءِ وَالْأَصَانِ﴾، والقافية: سحابة تنشأ صباحاً فتمطر غدوة المعجم الوسيط (٢/٦٥٣)، مختار الصحاح (ص ٤٦٩، ٤٧٠).

(١١) الطل: المطر الخفيف، يكون له أثر قليل، قال تعالى: ﴿قُلْ لَمْ يُصِيبْكُمْ وَابِلٌ قَطُلٌ﴾ والندى الذي ترسله عروق الشجر إلى غصونها، وطل بمعنى ابتسج وفرج، ودم القتل المعجم

بـالفارسية فرح آب<sup>(١١)</sup> بلسان أهل فرغانة<sup>(١٢)</sup> تكلموا فيه: منهم من قال: إنه نفس دابة يكون في البحر<sup>(١٣)</sup> تنفس بالغداة، فتبتل<sup>(١٤)</sup> منه (جميع)<sup>(١٥)</sup> الأشياء، فإن كان [على]<sup>(١٦)</sup> هذا لا يجزيه<sup>(١٧)</sup>؛ لأنه ليس بماء<sup>(١٨)</sup>، ومنهم من قال: لا، بل<sup>(١٩)</sup> هو ماء، فإن<sup>(٢٠)</sup> كان على هذا يجزيه<sup>(٢١)</sup>، وهذا<sup>(٢٢)</sup> ليس شيئاً<sup>(٢٣)</sup> يعرف بالفقه، والظاهر أنه ماء.

## مسألة (٣٢١)

س: إذا كان في الخف، شق يدخل فيه<sup>(٢٤)</sup> ثلاثة أصابع إذا أدخلت<sup>(٢٥)</sup> إلا أنه

الوسيط (٢/ ٥٧٠)، ومختار الصحاح (ص ٣٩٦)

(١٢) في ط: ومي.

(١) في ط، م: فريحات، وفي دأ: "فرح أن"، وفي دب: فرح إلى.

(٢) قوله: "بلسان أهل فرغانة" ساقط من ط، م، وفي دأ: "ببل"، وفي دب: فأهل.

(٣) في دب، ز: "يكون نفس دابة يكون في البحر"، وفي ط، م: "في البحر يكون" مكان المثبت.

(٤) في دب، ط، م: فيبتل.

(٥) الزيادة: من ط، م.

(٦) الريادة: من ط، م.

(٧) في ط، م: لا يجوز.

(٨) في دأ: "بماء زائدة" بزيادة "رائدة".

(٩) في ط: "لا بد" وهو تصحيف.

(١٠) في ط: وإن.

(١١) في معظم النسخ: "فيجزيه"، المثبت من ط، م، ومن قوله: "ليس بماء..." إلى قوله: يجزيه "مكرر في دأ".

(١٢) في دب: "وعلى هذا".

(١٣) في م: "بشيء".

(١٤) قوله: "فيه" ساقط من ط، م، وفي ز: "منه" مكان المثبت.

(١٥) في ط، م: إن أدخل.

لا يرى من الرجل شيء، جاز المسح عليه؛ لأن المانع هو الحرق الذي يرى<sup>(١)</sup> منه الرجل ولم يوجد<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٣٢٢)

زفت: الاستيعاب في المسح على الجبائر شرط، كما ذكره في "الأسرار"؛ لأنه ثبت بحديث علي - رضي الله عنه -، فإن النبي عليه السلام<sup>(٣)</sup> قال له: امسح عليها<sup>(٤)</sup>، وهذا يقتضي الاستيعاب بخلاف المسح على الرأس؛ لأن النص ورد به<sup>(٥)</sup> بحرف الباء، وهو<sup>(٦)</sup> للتبعض بخلاف المسح على الخفين؛ لأنه ثبت بالسنة<sup>(٧)</sup>، وقد أوجب<sup>(٨)</sup> السنة مسح البعض.

(١) في ز: ترى.

(٢) أشار إلى هذا قاضي خان في "فصل في المسح على الخفين" في هامش "الهدية" (١٨/١)؛ وقال الشافعي وزفر: لا يحوز، وإن قل، قال المرني في "مختصره": قال الشافعي: وإن تحرق من مقدم الخف شيء، بأن منه بعض الرجل وإن قل، لم يجوز أن يمسح على خف غير ستر لجميع القدم، وإن كان حرقه من فوق الكعيبين لم يضره ذلك. (محضر المزني: باب المسح على الخفين في هامش "الأم" ٤٩/١، والام: ٣١/١: باب ما يقض مسح الخفين) أشار إلى هذا المؤلف في "الهدية" في "باب المسح على الخفين" (٧١/١)، والسير في نفس الباب في هامش "فتح القدير" (١٠٤/١)، والسرغسي في "المبسوط" (١٠٠/١) في الباب سابق، وشيخ زاده في "مجمع الأنهر" (٤٧/١) في الباب السابق وغيرها من كتب المذهب.

(٣) في معظم النسخ: "أنه عليه السلام"، مثبت من ط، م.

(٤) في خأ، خوب، دأ، دب: "عليك". الحديث بألفاظه مرتفعه في علامة ن في مسألة (٣٠٧).

(٥) في ط، م: "فيه مكان به"، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ الآية، سورة المائدة الآية ٦.

(٦) في دب: وهي.

(٧) عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ: "أنه مسح على الخفين" الحديث، وهي حديث المعبرة بن شعبة: "فتوضأ ومسح على الخفين"، رواهما البخاري في "باب المسح على الخفين" (١/٤٩، ٥٠) ط: عيسى الحلي.

(٨) في خأ، خوب، دأ، ز: "أوجب".

وذكر الشيخ الإمام المعروف بـ "خواهر زاده"<sup>(١)</sup>: أنه ذكر في "إملاء الحسن ابن زياد"<sup>(٢)</sup> - رحمه الله عليه - "٣": أنه إذا مسح على أكثر الجبائر بجوز، وإن مسح على النصف فما دونه لا يجوز، وبه يفتى؛ لأنه سقط اعتبار القليل دفعاً للحرج؛ لأن إيصال البلة إلى جميع الجبائر لا يمكن إلا بحرج، فأقيم الأكثر مقام الكل قال<sup>(٤)</sup> "رضي الله عنه": وقد ذكر في "شرح الطحاوي" و "شرح الزيادات" من صفتها<sup>(٥)</sup>: أن المسح على الجبائر ليس بفرض عند أبي حنيفة [رحمة الله عليه]<sup>(٦)</sup>.

وفي تجريد القدوري<sup>(٨)</sup>: الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن المسح على

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري المعروف بـ "بكر خواهر زاده". قال القرشي في "باب من اسمه خمير وخواهر زاده": هذه اللفظة تقال: لجماعة من العلماء، كانوا أولاد أخت عالم، والمشهور بهذه الإطلاق اثنان، متقدم في الزمن ومتأخر عنه، فالمتقدم أبو بكر محمد بن الحسين البخاري ابن أخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري، وقد تكرر ذكره بلقبه هكذا في "الهداية"، وهو مراد صاحب "الهداية"، كان رحمه الله إماماً فاضلاً، وله طريقة حسنة مفيدة جمع فيها من كل فن، وكان يحفظها؛ روى عنه عمرو بن محمد بن لقمان النسفي وغيره، مات رحمه الله في ٢٥ من جمادى الأولى سنة ٤٨٣ هجرية؛ وله "المبسوط" ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٣/ ١٤١ و ٢/ ١٨٣-١٨٤) و "مهام الفقهاء" (ص ٨٧) مخطوط و "تاج التراجم" (ص ٦٢) و "مفتاح السعادة" (٢/ ٢٧٦) و "الفوائد البية" (ص ١٦٣-١٦٤).

(٢) في دأ: ابن زياد.

(٣) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م. هو الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب الإمام أبي حنيفة كان رحمه الله عالماً بروايات أبي حنيفة، وكان حسن الخلق، والمقدم في السؤال والتفريع، وكان محباً للسنة وأتباعها حتى كان يكسر عماليكه كما يكسو نفسه. وقال محمد بن سماع: سمعت الحسن بن زياد يقول: كتبت عن ابن جريح أني عرض ألف حديث كلها يحتاج إليها الفقهاء؛ توفي رحمه الله سنة ٢٠٤ هجرية. ترجمته في "الجواهر" (٢/ ٥٦، ٥٧) و "مفتاح السعادة" (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧) و "طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده (ص ١٨-٢٠) و "شذرات الذهب" (٢/ ١٢)، وكشف الظنون (٢/ ١٤١٥) و "الفوائد البية" (ص ٦٠، ٦١).

(٤) في دأ: وقال بزيادة العطف.

(٥) في ز: رحمه الله.

(٦) في ط: "من حقها" وفي الهامش من نسخة أخرى: "من صفتها"، وفي د: من صفتها.

(٧) الزيادة: من دأ، خب، دأ، دب، وفي ط: "رحمة" مكان الزيادة.

(٨) تجريد القدوري للفقهاء أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسن المعروف

الجبيرة ليس بمرض، وقال بعضهم: عن أبي حنيفة [رحمة الله عليه] <sup>(١)</sup> فيه روايتان، وقال بعضهم: جواب أبي حنيفة فيما <sup>(٢)</sup> إذا كان المسح يضره <sup>(٣)</sup>، وجوابهما فيما إذا كان المسح لا يضره، ولكن الاعتماد على ما ذكر <sup>(٤)</sup> في شرح الطحاوي وشرح الزيادات [على] <sup>(٥)</sup> أنه ليس بمرض عنده <sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٣٢٣)

أج: إذا مسح على الخف على غير ظاهر <sup>(٧)</sup> القدم لا يجزيه؛ لأن موضع المسح ظاهر القدم، عرف ذلك بفعل النبي ﷺ.

ب: القدوري، كتاب التجريد في سبعة أسفار مشتمل على مسائل الخلاف بين أصحابنا، وبين الشافعي، وذكر فيه حجج الحنفية؛ يوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية جزء ينتهي إلى كتاب الزكاة تحت رقم ٢٩٠، وجزء آخر ينتهي إلى آخر الكتاب تحت رقم ٨٠٣ فقه حنفى، رقم الفيلم ٣٧٦٨٧.

قال القرشي: شرع المؤلف في "إملانه" سنة ٤٠٥ هجرية، وله مؤلفات أخرى قيمة؛ ترجمته في "الجواهر المضيئة" (١/٢٤٧-٢٥٠).

- (١) الزيادة: من خاء، خب، دأ، دب، وفي ط: "رحمه".
- (٢) في ز: فيها، وفي دأ: لا يوجد شيء من هذا.
- (٣) قوله: "يضره" ساقط من دب.
- (٤) في دأ: ذكرنا.
- (٥) الزيادة: من خاء، خب، دأ.
- (٦) قوله: "عده" ساقط من صلب ز، واستدركه في الهامش، قال المصدر الشهيد في "العناوى الصغرى" (ص ٤ أ-ب) في "مسألة مقطوع الرجل، ومسائل المسح على الخفين، ومسائل الشقاق، والفصد": والاستيعاب أيضاً فرض، ذكر في "الأسرار" في "مسح الخف أسفل الخف" هل هو سنة؟ وذكر خواهر زاده، فقال: ذكر الحسن بن زياد في "إملانه": إذا مسح على أكثر الجبائر يجوز، وإن مسح على الصف فما دونه لا يجوز، وبه يفتى.
- (٧) في خاء، خب، دأ، ز: "إذا كان المسح على الخف على غير ظاهر"، وفي دأ: "ظهر" مكان "ظاهر"، وفي دب: "إذا مسح الخف"، المثبت من ط، م.
- (٨) هكذا ذكره المؤلف في "الهداية" (١٧/١) في "باب المسح على الخمين"، وقال القدوري رحمه الله في منته: والمسح على الخفين على ظهورهما خطوطاً بالأصابع، والدليل على ذلك لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال: لو كان دين الله بالرأى لكان باطن الخفين أحسن بالنسح من أعلاه، ولكن رأيت رسول الله ﷺ يمسح عليهما، وفي رواية أخرى: يمسح ظاهرهما.

## مسألة (٣٢٤)

[قال<sup>(١)</sup>]: الحرق الكبير مانع<sup>(٢)</sup> جواز المسح وهو مقدر<sup>(٣)</sup> بثلاثة أصابع الرجل أصغرها<sup>(٤)</sup>، في رواية "الزيادات" اعتباراً للممسوح<sup>(٥)</sup> عليه، ثم قال فيه: لو ظهر من الخف الخنصر والبنصر والإبهام<sup>(٦)</sup>، وبين كل إصبع منها<sup>(٧)</sup> شيء من الخف، لم يجزه<sup>(٨)</sup> المسح، فهذا يفيد تقدير الحرق<sup>(٩)</sup> بثلاث أصابع الصغرى<sup>(١٠)</sup> مفرجة لا مضمومة<sup>(١١)</sup>، وذكر نحوه<sup>(١٢)</sup> في الرقيات.

رواهما الذارقطي (١٩٩/١) في باب الرخصة في المسح على الخفين وما فيه واختلاف الروايات، وأبو داود (٤٦/١) في باب كيف المسح؛ وفي الباب أحاديث أخرى بهذا المعنى. ومحمد الدين في "المتقى" (ص ٥٢) في باب اختصاص المسح بظهر الخف قال ابن قدامة: لا نعلم أحداً قال: يحزبه مسح أسفل الخف، إلا أشهب من أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي، وروى عن ابن المذر أنه قال: لا أعلم أحداً يقول: بالمسح على الخمين، يقول: يجزى المسح على أعلى الخف. (المعنى لابن قدامة: ٢٩٩/١) في باب المسح على الخمين.

قال ابن عبيد البر في آخر باب العمل على الخمين: وهذان الحديثان ولذي مر، وحديث المنيرة بن شعبة يدلان على بطلان قول أشهب، ومن تابعه أنه يجوز الاقتصاص بالمسح على أعلى الخف، ومن جهة النظر: طاهر الخف في حكم الخف، وباطنه في حكم المعل، ولا يجزى المسح على التعلين. (الاستذكار: ٢٨٥/١)

- (١) الزيادة: من م، م.
- (٢) في معظم النسخ "مانع"، المثبت من ط.
- (٣) في دأ: "مقدر"، وهو تصحيف.
- (٤) في خأ، ح، ب، د، ب: "الصغرى" وهو تصحيف، وفي دأ: "معناه".
- (٥) في ز: "باعتبار الممسوح عليه".
- (٦) قوله: "والإبهام" ساقط من د، ب، ح، ب.
- (٧) في ز: "وبين كل واحد منهما شيء".
- (٨) في ح، ب، ز: "لم يحزبه".
- (٩) في خأ: "وهذا التقيد يقلل الحرق"، وفي دأ: "وهذا تقبيد بقدر الحرق"، وفي د، ب: "وهذا يقيد بقدر الحرق"، وفي ز: "وهذا يفيد تقدير الحرق"، المثبت من ط، م.
- (١٠) في د، ب: "للصغرى"، ولا يوجد شيء من هذا في ط، م.
- (١١) في أغلب النسخ: "مفرجة لا مضمومة"، المثبت من ط، م.
- (١٢) في ز: "ودكره".

وفي كتاب الصلاة للحسن<sup>(١)</sup>: يعتبر فيه قدر ثلاثة أصابع (الرجل)<sup>(٢)</sup> مضمومة<sup>(٣)</sup> لا مفرجة<sup>(٤)</sup>، ولو ظهر من الخف الإبهام، وهي بقدر ثلاثة أصابع الصغرى من الرجل، يمسح<sup>(٥)</sup> والأصابع يعتبر به بأنفسها.

## مسألة (٣٢٥)

وعن محمد رحمه الله<sup>(٦)</sup>: إذا خرج عقبه من عقب<sup>(٧)</sup> الخف إلا أن مقدم قدمه<sup>(٨)</sup> في الخف في موضع المسح، أو كان لا عقب للخف، وصدر قدمه من الخف، أو كن أعرج يمشي (على صدور قدميه<sup>(٩)</sup>)، وقد ارتفع<sup>(١٠)</sup> العقب عن موضع عقب الخف<sup>(١١)</sup> له أن يمسح ما لم يخرج<sup>(١٢)</sup> صدور قدميه<sup>(١٣)</sup> عن الخف إلى الساق؛ لأنه متى بقي في الخف مقدار ثلاثة أصابع، كان موضع المسح باقياً<sup>(١٤)</sup>؛ ألا

(١) في ز: "وذكر في كتاب الصلاة للحسن زيادة ذكر"، هو الحسن بن زياد الفولقي، شوم سنة ٢٠٤ هجرية.

(٢) الزيادة: من خأ، خب، ط، م.

(٣) في خأ، خب: "لا مضمومة"، وهو تصحيف.

(٤) في خأ، خب، ز: "لا مفرجة"، وفي دب: "زيادة" أو "انعطف"، ومرد ولا مفتوحة.

(٥) قوله: "يمسح" ساقط من صلب دأ، واستلوكه في الهامش.

(٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م، وفي دب: "زيادة" عليه.

(٧) في ط، م: "أنه من عقب" بزيادة أنه.

(٨) في دأ: قدميه.

(٩) في ط، م: "صدر قدميه".

(١٠) في معظم النسخ: "ارتفعت"، المنب من ط، م.

(١١) في خأ، م، ز: "عقبه في الخف".

(١٢) ما بين القوسين ساقط من دب.

(١٣) في ط، م: "صدر قدميه".

(١٤) في دب: قالماً.

يرى<sup>(١)</sup> أنه لو كان مقطوع<sup>(٢)</sup> بعض الرجل ، وقد بقى منه مقدار ثلاثة أصابع ، يجوز<sup>(٣)</sup> المسح إذا لبس عليه الخف ، فهذا كذلك .<sup>(٤)</sup> قال رضى الله عنه<sup>(٥)</sup> : وهذا<sup>(٦)</sup> هو المروى عن محمد [رحمة الله عليه]<sup>(٧)</sup> ، وفيه أقوال مختلفة<sup>(٨)</sup> تعرف في موضعه<sup>(٩)</sup> ، وقد قيل : إن كان بحال يمكنه المشى مع ذلك لا يبطل المسح ، وإن لم يمكنه<sup>(١٠)</sup> المشى<sup>(١١)</sup> يبطل .

## مسألة (٣٢٦)

وإن كان الخف<sup>(١٢)</sup> واسعاً<sup>(١٣)</sup> ، فكان<sup>(١٤)</sup> إذا ارتفعت القدم<sup>(١٥)</sup> ، ارتفعت حتى يخرج العقب<sup>(١٦)</sup> ، وإذا وضع القدم ، عاد العقب إلى موضعه<sup>(١٧)</sup> ، لا بأس

(١) في معظم النسخ : "ألا ترى" ، مثبت من ط .

(٢) في ز : "مقطوعاً" .

(٣) في خأ ، خب ، دأ : "كان يجوز" بزيادة "كان" .

(٤) في دب : "وهذا كذلك" .

(٥) في ز : "رحمة الله" مكان المثلث .

(٦) في ط ، م : "هذا" بدون العطف .

(٧) الزيادة : "من خأ ، خب ، دأ ، دب" .

(٨) في ط ، م : "والروايات فيه مختلفة" ، وفي دأ ، دب : بدون العطف .

(٩) في معظم النسخ : "ويعرف في موضعه" ، مثبت من ط ، م .

(١٠) في خأ ، خب : "إن لم يمكنه" بدون العطف .

(١١) كلمة المشى ساقط من ط .

(١٢) في دأ : "فإن كان الخف" ، وفي ط : "خفه" مكان "الخف" .

(١٣) كلمة "واسعاً" ساقط من دب .

(١٤) في م ، ز : "وكان" .

(١٥) في ط : "رفع" .

(١٦) في ط : "حتى يجوز العقب" .

(١٧) في معظم النسخ : "إلى موضعه" ، مثبت من ط .



(به) <sup>(١)</sup>؛ لأن هذا مما لا يمكن التحرز عنه <sup>(٢)</sup>.

#### مسألة (٣٢٧)

وعن أبي على الدقاق - رحمه الله - <sup>(٣)</sup> في رجل لبس خفين <sup>(٤)</sup>، ولبس فوقهما جرموقين واسعين يفضل من الجرموقين <sup>(٥)</sup> على الخف <sup>(٦)</sup> مقدار ثلاث أصابع، فمسح على تلك الفضلة، لم يجزئه المسح <sup>(٧)</sup>؛ لأنه لم يوازي رجله <sup>(٨)</sup> [وإن مسح <sup>(٩)</sup> على تلك الفضلة مقدار <sup>(١٠)</sup> بعد أن قدم رجله <sup>(١١)</sup> إلى تلك الفضلة، أحزأ لوجود المسح <sup>(١٢)</sup> على ما يوازي رجله <sup>(١٣)</sup>، ولو أزال رجله <sup>(١٤)</sup> عن ذلك الموضع، أعاد المسح، قال: هكذا <sup>(١٥)</sup>، وفيه نظر.

#### مسألة (٣٢٨)

- (١) الزيادة. من ط.
- (٢) في أغلب النسخ: "لا يمكن الاحتراز عنه"، المثبت من ط، م.
- (٣) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.
- (٤) في ط، م: الخمين.
- (٥) في خأ، خب، دأ: "عن الجرموقين"، وفي دب: "على الجرموق"، وفي ز: "من الجرموق"، المثبت من ط، م.
- (٦) في دب: من الخف.
- (٧) في دأ، دب: "لم يجز المسح"، وكلمة "المسح" ساقطة من ط، م.
- (٨) في معظم النسخ: "رجله"، المثبت من ط، م.
- (٩) في خأ، خب: ولو مسح.
- (١٠) قوله: "مقدار" ساقط من صلب ط، واستدركه في الهامش.
- (١١) في معظم النسخ: "يعدل قدم رجله"، المثبت من ز.
- (١٢) في ز: "لوجوده"، مكان "لوجود المسح".
- (١٣) ما بين الفوسين ساقط من دب.
- (١٤) قوله: "ولو أزال رجله" ساقط من ط، م.
- (١٥) في دب: "قال: هكذا يمكن"، وفي خأ، خب، دأ، ز: "قال: هكذا المثبت من ط، م، لعل مراد المؤلف من القائل: هو أبو العباس الناطقي.

وعن أبي عبد الله الزعفراني<sup>(١)</sup> رحمه الله (عليه)<sup>(٢)</sup> لو أدخل يده تحت الجرموقين الواسعين، ومسح على ظهور الخفين، لم يجز؛ لأن الواجب عليه أن يمسح على الجرموقين<sup>(٣)</sup> لحلول الحدث فيهما<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٣٢٩)

شرو: إذا انكسر ظفره<sup>(٥)</sup>، فجعل عليه العلك<sup>(٦)</sup>، فتوضأ، وقد أضر بالماء، لا ينزعه<sup>(٧)</sup>، يجوز عليه المسح<sup>(٨)</sup>؛ لأنه عجز عن الغسل، وقدر على المسح<sup>(٩)</sup>.

(١) في ط: "أدعوى" وهو تصحيف.

(٢) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م، والريادة: من دأ، لعل المراد بالزعفراني: هو الحسن بن أحمد، المنيه أبو عبد الله الزعفراني، مرتب "الجامع الصغير"، ومن عرف به الزعفراني: محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن عدوس بن كامل، أبو الحسين الدلال الزعفراني، المتوفى سنة ٣٩٤.

(هذا الزعفراني) له ذكر في "الهداية"، كان فقيهاً صالحاً، وابنه أحمد بن محمد أبو الحسن الزعفراني، ترجمة أبي عبد الله في "الجواهر المضيئة" (٤٦/٢) رقم الترجمة (٤٣٤) وكانت أعلام الأحياء برقم (٢٠١) والطبقات السنية برقم (٦٥٥) وكشف الظنون (٥٦٢/١) والفوائد لبية (ص ٦٠) وترجمة محمد الزعفراني في "الجواهر المضيئة" (١٧/٣) والأنساب (٣٠٠/٦) والطبقات السنية برقم (١٧٧٨) والفوائد البهية (ص ١٥٥) وترجمة أحمد الزعفراني في "الجواهر المضيئة" (٢٤٦/١، ٢٤٧).

(٣) في ط: فوق الجرموقين

(٤) في "تحذأ": الحديث مكان "الحدث"، وهو تصحيف، وفي تحذأ، دب، ط، م، ر: أطول الحدث منها، وقوله: "منها" لم يذكر في تحذأ، وفي دأ: فيها مكان "منها" في رأي الصواب ما أثبتناه.

كل هذه المسائل مذكورة في "فتاوى قاضي خان" في "فصل في المسح على الخفين" في هامش "الهندية" (٤٧/١).

(٥) في أغلب النسخ: "عضوه" المثبت من ط، م، العتاري الصغرى

(٦) في دب: "العلل" وهو تصحيف، العلك: ضرب من صمغ الشجر كاللبد، يضغط ملا يدوب، جمع: علوك، وأعلاك، واحده: علكة، العلاك: يتنع العلك، والعلك: كل صمغ يعلك من لبان وغيره فلا يسيل. المعجم الوسيط (٦٢٩/٢)، مختار الصحاح (ص ٤٥١)، المصباح المنير (٤٠٢/٢)

(٧) في معظم النسخ: "فقد أمر أن لا ينزعه"، وفي دب: "بأن"، المثبت من ط، تحذأ، إلا أن في حأ. وقال مكان وقد.

## مسألة (٣٣٠)

إذا توضأ بنبيد التمر، ولبس خفه، ثم أحدث، ثم حضر وقت الصلاة ومعه نبيد التمر، فإنه<sup>(١)</sup> يتوضأ، ولا يمسه؛ لأن الخف بدل، ونبيد التمر بدل، والبذل لا يكون له بدل<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٣٣١)

ولو مسحت امرأة على خمارها<sup>(٣)</sup>، إن كان<sup>(٤)</sup> رقيقاً يصل البلل إلى ما تحته يجوز؛ لأن المقصود إيصال البلل إلى الرأس، وقد وجد، قالوا: هذا إذا<sup>(٥)</sup> كان الخمار جديداً، أما إذا لم يكن جديداً لا يجوز<sup>(٦)</sup>؛ لأن ثوب<sup>(٧)</sup> الجديد لم يفسد بالاستعمال، فتنفذ البلة منها إلى الرأس (قالوا)<sup>(٨)</sup>: وهذا إذا لم يتغير الماء عن حاله، فأما إذا تغير لا يجوز<sup>(٩)</sup>، كما لو مسح بماء الزاج<sup>(١٠)</sup> على التفسير<sup>(١١)</sup> الذي

(٨) في ط، م، دأ. يجزئه المسح، وفي دب: أحزاه المسح.

(٩) قال صدر الشهيد في "الفتاوى الصغرى" في مسألة مقطوع الرجل (ص ٥ أ)، ومسائل المسح على الخفين ومسائل الشقاق والمصد: إذا انكسر ظفره، فجعل عليه الدواء والعلك، أو توضأ، وقد أمر أن لا ينزع عنه، يجزيه.

(١) قوله: "فإنه" ساقط من ط، م.

(٢) في ط، م: "ابذل" بلام التعريف.

(٣) في ز: "خماره" وهو خطأ.

(٤) كلمة "إن" ساقطة من ط، وفي خأ، حب: "إذا كان".

(٥) كلمة "هذا" ساقطة من ط، و "إذا" ساقطة من دب.

(٦) في ز: "لم يجز"، أشار إلى هذا قاضي خان في الفتاوى في "باب الوضوء والمسل" في هامش "الهدية" (١/ ٣٥).

(٧) في دب: "لأن نفوت لم يشد" وهو تصحيف.

(٨) الزيادة: من ط، م.

(٩) في خأ، حب، دأ: "لم يجزيه"، وفي دب، ز: لا يجزيه.

(١٠) في دب: "الجاز"، النج - بالضم -: الجديدة في أسفل الرمل، يقال: رجه بالرمح، أرح الرمح: جعل له زجاً، جمعه: رجاح مثل رمح ورماح، ورجحة المعجم الوسيط (١/ ٣٩٠) والمصباح المنير (١/ ٢٣٧) ومختار الصحاح (ص ٢٦٨، ٢٦٩).

ذكرنا<sup>(١)</sup> من قبل (قال رضى الله عنه<sup>(٢)</sup>)، والجواب فى المسح على الجرموق المتخذ من الكرياس، أو من شئ لا يمكن تتابع المشى فيه، كالجواب فى المسح على الخمار على هذه التفاصيل؛ لأن الجرموق إذا كان من كرياس، لا يجوز المسح عليه، وإنما يجوز على الخف، فإذا كان رقيقاً، يكون المسح عليه كالـمسح على الخف<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٣٢)

المسح<sup>(٤)</sup> على الخفاف المتخذة من اللبود التركية<sup>(٥)</sup> جائز؛ لأن قطع السفر بها ممكن<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٢٣٣)

إذا مسح على الجرموقين<sup>(٧)</sup>، وقد لبسهما بعد ما أحدث، ومسح على الخف، لا يجوز المسح على الجرموقين؛ لأن الحدث سرى إلى الخف، فلا يتحول<sup>(٨)</sup> إلى غيره.

(١) فى دأ. "كما لو مسح على التفسير بماء الحار".

(١) فى ط: ذكرناها.

(٢) فى ز: رحمه الله "مكان الخشت".

(٣) ما بين القوسين ساقط من ط، م.

(٤) فى ط، م: "والمسح بزيادة العطف".

(٥) للد على وزن "الجلد"، واحد اللبود، وألباد: كل شعر أو صوف منلد، لد الشئ بالشئ، بمعنى الصق به إلصاقاً شديداً، اللد-بالفتح-: بمعنى الصوف، يقال: ماله سدول ألد، لا شعر له ولا صوف أى ماله قليل ولا كثير، اللبادة: ما يلبس من اللبود للوقاية من المطر والبرد، اللباد: صانع اللبود. المعجم الوسيط (٢/٨١٩)، المصباح المنير (٢/٥٢١)، مختار الصحاح (ص ٥٨٩).

(٦) فى ط، م: إلى هنا خاتمة الباب، احتتم هذا الباب بهذه المسألة، وذكر فيها بعدها هذه الحملة: "والله أعلم".

(٧) الجرموق: الخف القصير يلبس فوق خف، وقال الفيومى. ما يلبس من الخف، جمع الجراميق مثل عصفور وعصافير، معرب. المعجم الوسيط (١/١١٩)، المصباح المنير (١/٩٤).

(٨) فى ز: "فلا يحول".

## مسألة (٢٣٤)

ولو مسح على الجرموقين، ثم نزعهما<sup>(١)</sup> يجوز المسح على الخف؛ لأن الخف وقت<sup>(٢)</sup> الحدث كان مانعاً لحلول الحدث إلى القدم، كما أن الجرموق مانع<sup>(٣)</sup> بخلاف الفصل الأول؛ لأن الجرموق لم يكن ملبوساً وقت الحدث، فلا يكون مانعاً.

## مسألة (٢٣٥)

ولو مسح على الجرموقين، ثم نزعهما، فإنه يعيد المسح على الخف، بخلاف ما إذا كان الخف ذا طاقين<sup>(٤)</sup>، فمسح<sup>(٥)</sup>، ثم نزع أحد طاقيه، أو قشر جلد ظاهر الخفين، أو كان الخف مشعراً، فمسح على ظاهر الشعر، ثم حلق الشعر، فإنه لا يلزمه إعادة المسح، ووجه الفرق: أن هذه الأشياء تبع لأصل الخف، فصار لمسح<sup>(٦)</sup> عليها (كالمسح على أصل الخف، أما الجرموق مفصل عن الخف، فلا يكون تبعاً له.

## مسألة (٢٣٦)

ولو مسح على (الجرموقين)<sup>(٧)</sup>، ثم نزع أحدهما، كان عليه<sup>(٨)</sup> أن يعيد المسح على الخف البادى<sup>(٩)</sup> والجرموق الباقى؛ هكذا ذكر في ظاهر الرواية، ووقع في بعض<sup>(١٠)</sup> نسخ كتاب الصلاة: أنه يخلع الجرموق الباقى، ويمسح على الخفين إلا أن

(١) في دأ، خب: "نزعها"، وهو تصحيف.

(٢) في دأ، خب: "وقد" مكان "وقت"، وهو تصحيف.

(٣) في دأ، خب، دأ، دب: "مانعاً"، وهو خطأ.

(٤) في معظم النسخ: "ذو طاقين"، وهو خطأ، المثبت من ز.

(٥) قوله: "فمسح" ساقط من دأ، خب، دأ.

(٦) كلمة "المسح" ساقطة من صلب دأ، واستدرکها في الهامش.

(٧) ما بين القوسين ساقط من "خب".

(٨) في معظم النسخ: "فإن عليه" مكان المثبت، المثبت من ز.

(٩) في دأ: "الباقى"، وهو تصحيف.

(١٠) في دأ، خب: "ووقع بعض بدون في".

يحتاج<sup>(١)</sup>، وينزع خفيه<sup>(٢)</sup> عند كل وضوء، ولا يمسح عليهما<sup>(٣)</sup>.

قال [رحمه الله]<sup>(٤)</sup>: أحب إلى أن يمسح على خفيه، إما<sup>(٥)</sup> لنفي التهمة لأن الروافض لا يرونه، وإما لأن الآية [وهو قوله تعالى]<sup>(٦)</sup>: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٧)</sup> قرئت بالنصب والخفض، فينبغي أن يغسل رجله<sup>(٨)</sup> حال عدم الخف، ويمسح حال الخف<sup>(٩)</sup> عملاً بالقراءتين.

### مسألة (٣٣٧)

ولو دخل الماء الخف، فابتل جميع إحدى رجله، ينتقض<sup>(١٠)</sup> المسح (لأنه يصير جامعاً<sup>(١١)</sup> بين المسح والغسل، ولو لم يصل الماء إلى الكعبين لا ينتقض المسح)<sup>(١٢)</sup>، هكذا ذكر في "حيرة الفقهاء"<sup>(١٣)</sup>، وذكر الفقيه أبو جعفر في "نواذره": أنه إذا

(١) في أعذب النسخ: "أنه يحتاج"، المثبت من دب.

(٢) في دأ، خب، دأ: "خفه" مكان "خفيه".

(٣) في ح أ: "عليها".  
تظهر هذه المسائل في "فناوى قاضى خان" في آخر فصل المسح على الخفين في هامش  
"الهندية" (١/٥٢، ٥٣).

(٤) الزيادة: من عندنا.

(٥) في دب: "وإما" بزيادة المطف.

(٦) الزيادة: من دب.

(٧) سورة المائدة: الآية ٦.

(٨) في دأ، خب، دأ: "قدمه" مكان "رجليه".

(٩) في معظم النسخ: "اللس" مكان "الخف"، المثبت من ز.

(١٠) في خ أ، خ ب: "ينتقض".

(١١) في د أ، دب: "جمعاً".

(١٢) ما بين القومين ساقط من دأ، وخب.

(١٣) كتاب حيرة الفقهاء، تأليف حسام الدين البخارى، يوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية، ضمن مجموعة، تحت رقم (١٢٣٤) فقه حنفى، أشار قاضى خان إلى هذه المسألة في العنوان السابق في هامش "الهندية" (١/٥٠).

أصاب الماء (أكثر)<sup>(١)</sup> إحدى رجليه ينتقض مسح، ويصير بمنزلة العسل.

## مسألة (٣٣٨)

الماسح على الخف إذا أحدث، فأنصرف ليتوضأ، فقبل. أن يتوضأ انقضت<sup>(٢)</sup> مدة مسحه، فله أن يغسل رجله، ويبنى على صلاته كالمنيم إذا أحدث<sup>(٣)</sup> في الصلاة، فأنصرف فوجد ماء، لا تفسد صلاته<sup>(٤)</sup>، وله<sup>(٥)</sup> أن يتوضأ، ويبنى على الصلاة، هكذا ههنا، ولو انقضت مدة مسحه بعد ما عاد إلى مكانه، فسدت صلاته، أصل المسألة مذكورة في "العيون"، وتفرعها في مجموع النوازل<sup>(٦)</sup>.

(١) الزيادة: من د ب

(٢) في خ أ، خ ب: "انقضت".

(٣) في خ ب: "إذا حدث".

(٤) في د أ: لا يفسد صلاته.

(٥) في خ أ: "ولو مكان" وله، وهو نصحيح.

(٦) كما أشرنا من قبل، أن من قوله: "إذا مسح على الجرموقين..." إلى قوله: "في مجموع النوازل" ساقط من ط، م.

قال الفقيه أبو الليث في "حيون المسائل" في "باب الصلاة" (وفي "ذهاب وقت المسح ص ١٢٨): "ولو أن رجلاً صلى ركعة على المسح، ثم أحدث، فذهب ليتوضأ ويبنى، فلم يفرغ حتى ذهب وقت المسح، أحزاه أن يتم وضوءه، ويغسل قدميه، ويبنى على ما مضى من صلاته، كدلت نو لم يحض وقت المسح وشاء أن يخلع خفيه ويغسل قدميه".

قال الأسمدي في "شرح عيون" (ص ١٨ ب). المسألة مذكورة في نوادر اس سماعة عن محمد رحمهم الله؛ لأنه لو أحدث قبل ذهاب الوقت له أن يخلع خفيه، ويغسل رجليه، ويس. فكل ذلك بعد ذهاب الوقت بخلاف ما إذا ذهب وقته وهو في الصلاة، ولم يحدث، صحت صلاته؛ لأن طهارته انتقضت بخروج الوقت.

ينظر تفرعها في "النوازل" في باب المسح على الخفين (ص ١٢ ب)

باب فى (حكم) <sup>(١)</sup> المسجد

## مسألة (٣٣٩)

ن : الخياط إذا كان يخطط الثوب فى المسجد يكره ذلك ؛ لأنه <sup>(٢)</sup> روى عن عثمان رضى الله عنه : أنه رأى خياطاً فى المسجد ، فأمر به فأخرج من المسجد <sup>(٣)</sup> ، وكذا الوراق إذا كان يكتب فى المسجد بالأجر ، فعلى هذا <sup>(٤)</sup> الفقهاء إذا كانوا يكتبون الفقه بالأجر <sup>(٥)</sup> يكره ، وإن كان بغير أجر لا ؛ لأنه إذا كان بأجر كن عمل العبد ، والمسجد لم يبن لذلك ؛ لأنه بيت الله تعالى <sup>(٦)</sup> .

(١) الزيادة : من ط

(٢) م ط : " لما مكان " لأنه .

(٣) فى معظم النسخ : " فأمره بالخروج من المسجد " ، مثبت من ط ، م ، قال الفقيه أبو الليث فى " النوازل " فى " باب الطهارات " ( ص ٥ ب ) : ومثل محمد بن سلمة ( البلخى ، المتوفى سنة ٢٧٨ هجرية ) عن خياط يخطط فى المسجد ؟ قال : إن كان يحفظ المسجد من الصبيان والدواب ، ولا يدق دق يصير بالمسجد ، فلا بأس به ، وعامة أهل العراق يفعلون ذلك ، وكان أبو جعفر ( البلخى ) الهندوانى ، المتوفى سنة ٣٦٢ هجرية ) يكره ذلك ، وروى فى خبر آخر عن عثمان بن عفان أنه رأى خياطاً يخطط فى المسجد ، فأمره ، فأخرج من المسجد . بحثت عن هذا الخبر فى كتب الحديث ، ولكنى لم أهدر عليه .

(٤) فى معظم النسخ : " وعلى هذا " ، مثبت من ط ، م .

(٥) قوله : " إذا كانوا " ساقط من ط ، م .

(٦) فى خ أ ، ز : " بأجر " ، وهو تصحيف .

(٧) قال الزركشى ( المتوفى سنة ٧٩٤ هجرية ) فى " إعلام المساجد بأحكام المساجد ( ص ٣٢٥ ط ) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة فى " الباب الرابع فيما يتعلق بساتر المساجد " : قال ابن الصباغ : تكره الخياطة فى المسجد ، إلا أن يخطط ثوبه وما يحتاج إلى لبسه فلا يكره ، وقال مالك : إن كانت الخياطة حرفة لم يصح اعتكافه ؛ لأنه يعد محترفاً ، لا معتكفاً . وقال النووي : فأما من ينسخ فيه شيئاً من العلم ، أو اتفق قعوده فيه ، فخاط ثوباً ، ولم يجعله مقعداً للخياطة ، فلا بأس به . وقال الشيخ عز الدين فى " الفتاوى الموصلة " : لا ينبغى أن يعمل فى المسجد ، ألا ترى أن من دخل دار ملك ، فجلس بين يدي الملك ، وهو ينظر إليه ، وإلى ما يفعل فى بيته ، كيف تكون حاله . فيه ، وقال فى " الروضة " : يكره عمل الصنائع فيه أى الدائمة ، أما لو دخل الصلاة أو اعتكاف ، فخاط ثوبه ، لم يكره ، وأطلق الرافضى فى باب



## مسألة (٢٤٠)

ولا بأس بأن يتخذ في المسجد<sup>(١)</sup> بيت يوضع فيه البواري<sup>(٢)</sup> لتعامل<sup>(٣)</sup> الناس من غير تكبر.

## مسألة (٢٤١)

إذا تعلق بثياب<sup>(٤)</sup> المصلي بعض<sup>(٥)</sup> ما يلقى في المسجد<sup>(٦)</sup> من البواري [فأخرجه، فليس عليه أن يرده إلى<sup>(٧)</sup> المسجد<sup>(٨)</sup> إذا لم يتعمد؛ لأن ما في المسجد يخرج خادماً المسجد عسى<sup>(٩)</sup>، فإذا<sup>(١٠)</sup> وقع خارج المسجد لا يجب الإعادة إلى

الاعتكاف "كرهة النسخ في المسجد إذا كثر، وينبغي تقييده بعير نسخ كتب العلم، أما هي فلا يكره، سواء قل أو كثر، وقد صرح بذلك النووي في "شرح المذهب"، نرى رسول الله ﷺ عن البيع في المسجد، والابتاع وإنشاد الضالة، وعن أن يتخذ سوقاً؛ لأن المسجد بني للعبادة، ولين لهذه الأشياء. قال رسول الله ﷺ: «جنوا مساجدكم صيانتكم ومحاببتكم وضراكم ويعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وصل سبوقكم»، الحديث في "باب ما يكره في المساجد" (٢٤٧/١) رقم الحديث (٤٥٠).

- (١) في أغلب النسخ: "من المسجد"، المثبت من "النوازل".
- (٢) في هامش ط: "جمع البوارياء بالمد التي هي من القصب، وفي هامش دب: البواري والبيورية والبارية: الحصير المنسوج هكذا ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٨ أ) عن أبي نصير (البلخي المتوفى سنة ٣٠٥ هجرية) عن محمد بن مسلمة (أبو عبد الله اللخمي، المتوفى سنة ٢٧٨ هجرية) رحمهما الله.
- (٣) في ط: ليتعامل.
- (٤) في خأ، خب، دأ، ط: ثياب.
- (٥) في دأ بعد.
- (٦) في دأ: من المسجد.
- (٧) في دب: لتعامل الناس من غير المسجد "مكان بين القوسين، ثم استدرك أصل العبارة في الهامش مع إعادة العبارة من قوله: إذا تعلق... إلى قوله: البواري فيها اضطراب في الصلْب والهامش.
- (٨) كلمة "المسجد" ساقطة من دأ، دب.
- (٩) عسى: فعل ماضٍ جامد، غير متصرف، وهو من أفعال المقاربة يعمد الرجاء، وقد يأتي بمعنى الطل واليقين.
- (١٠) في ط: "ماذا".

## مسألة (٣٤٢)

رجل يمر في المسجد، ويتخذ طريقاً<sup>(٢)</sup>، فإن كان بغير عذر<sup>(٣)</sup> لا يجوز<sup>(٤)</sup>. وإن كان بعذر<sup>(٥)</sup> يجوز، ثم إذا جاز<sup>(٦)</sup> يصلى للتحية<sup>(٧)</sup> في اليوم مرة، لا في كل

(١) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوار" في "باب الصلاة" (ص ٢١) : "وقال محمد ابن مقاتل (الرازي، الموفى سنة ٢٤٨ هجرية) : إذا تعلق بثياب الرجل بعض ما يلقى في المسجد من الواري، والبردي ونحو ذلك، فأخرجه من المسجد، فليس عليه أن يرده إلى المسجد إذا لم يعتمد إخراجه".

البوارى: الحصير المصنوع من القصب، وأوراق النخيل، قال الرازي: البارياء والورياء - بالمد - التي من القصب، وفي "المعجم: السارياء: الحصير، فارسي معرب، وبه قال الأصمعي مختار الصحاح (ص ٦٩)، المعجم الوسيط (١/ ٧٥) البردي: نبات كالقصب، تصنع منه الحصر، وكان قدماء المصريين يصنعون منه ورقاً. المعجم الوسيط (١/ ٤٧)

(٢) في معظم النسخ: "رجل مر في المسجد ويتخذ طريقاً"، وفي دب: "بالمسجد مكان في المسجد"، المثبت من ز.

(٣) في دب: "لغير عذر".

(٤) روى عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: «أخصال لا تنبغي في المسجد، لا يتخذ طريقاً ولا يشهر فيه سلاح» محضراً، الحديث رواه ابن ماجه (١/ ٢٤٧) في "باب ما يكره في المساجد رقم الحديث (٧٤٨)، وأخرجه المنذرى في "الترغيب والترهيب" في "الترهيب من البصاق في المسجد وإلى القبلة، ومن إنشاء الضالة فيه وغير ذلك (١/ ١٢٤). وقال المنذرى: وروى عنه الطبراني في "الكبير": ولا تتخذوا المساجد طريقاً إلا للذكر أو صلاة، ثم قال: وإسناد الطبراني لا بأس به، أشار إلى هذا الزركشي في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٣٥٦).

(٥) في دب: "لعذر".

(٦) في ز: "جاء مكان جاز".

(٧) قوله: "للتحية" ساقط من ط، م، دب. التحية: يستحب لمن دخل المسجد أن يصلى ركعتين تحية المسجد قبل أن يجلس تعظيماً للمسجد، قال عليه السلام: «إن حق المسجد أن تصلى ركعتين قبل أن تجلس» عن أبي قتادة السلمي أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس»، الحديث متفق عليه، رواه البخاري (١/ ٨٩) في "باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين"، ومسلم (١/ ٢٨٧) في "باب استحباب تحية المسجد بركعتين وكرامة الجلوس قبل صلاتهما، وبها مشروعة في جميع الأوقات"، وفي الباب رواية أخرى قال: «فإذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يركع ركعتين».

مرة؛ لأن في ذلك حرجاً<sup>(١)</sup>.

## مسألة (٣٤٣)

رحل له مسجد في محله<sup>(٢)</sup>، فحضر مسجد الجامع لكثرة جماعته<sup>(٣)</sup>،  
فبالصلاة في مسجده أفضل، قل أهل مسجده أو أكثر؛ لأن لمسجده حقاً عليه،  
وليس لذلك المسجد حق عليه<sup>(٤)</sup>، فلم يقع التعارض لترجح<sup>(٥)</sup> بكثرة الجماعة<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٣٤٤)

عرس الأشجار في المسجد<sup>(٧)</sup> إن كان بحال ينفع المسجد<sup>(٨)</sup> لا بأس به، ونفع  
المسجد أن يكون المسجد ذا تر وأسطوانته<sup>(٩)</sup> لا تستقر، فيفوس (الأشجار)<sup>(١٠)</sup>

ينظر في المتى في "باب نحية المسجد" (ص ٢٠).

قال ابن قدامة: فإذا جلس قبل الصلاة، سن له أن يقوم فيصل؛ لما روى جابر قال: "جاء سليلك  
القطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال: يا سليلك اقم فاركع ركعتين، وتجوهر فيهما"، وقال  
ابن قدامة: الحديث رواه مسلم. المعنى (١٣٥/٢)

(١) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "الوازل" (ص ٢١) في "باب الصلاة": "وسئل محمد  
بن مقاتل عن الرجل يمر في المسجد، فانتدب طريقاً، أيصلي في كل مرة؟ قال: روى عن عطاء  
أنه قال: يصلي في اليوم مرة واحدة، قال الفقيه: معنى هذا أنه إذا انتدب طريقاً للعلم، وأما  
إذا لم يكن عذر، فلا يحوز له أن يتخذ طريقاً."

(٢) في ز: في محله.

(٣) في ط، م: الجماعة.

(٤) في ط، م، ز: "حقاً عليه" وهو خطأ.

(٥) قوله: "لترجح" ساقط من خ، ح، د، أ، وفي د ب: "ليتمرص لترجح".

(٦) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٢٢) وفي نفس العنوان: وسئل أبو بكر عن رجل له  
مسجد في محله، فحضر مسجد الجامع لكثرة جماعته؟ قال: الصلاة في مسجده أفضل من  
حضور مسجد الجامع قل أهل مسجده أو أكثر.

(٧) في د ب: "بالمسجد".

(٨) في ط، م: "إن كان بحال فيه نفع للمسجد".

(٩) في د أ: وأسطوانته وهو تصحيف، الأسطوانة -بضم الهمزة والسين- السارية، العمود،  
وكل جسم أو شيء ذي شكل أسطواني، جمع: أسطوانات وأساطير، ماضي معرب،  
بالتفارسية: أسطون. المعجم الوسيط (١٧/١)، الصحاح المنير (١/٢٦٠)، المعجم الدمى

ليجذب<sup>(١)</sup> عروق الأشجار ذلك الثمر، فحينئذ<sup>(٢)</sup> يجوز، وإلا فلا؛ لأن غرس الأشجار في المسجد تشبه بالبيعة، وذلك لا يجوز إلا الحاجة، وإنما يجوز مشايخنا في المسجد الجامع ببخارا<sup>(٣)</sup> لما قلنا من الحاجة<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٣٤٥)

(و)<sup>(٥)</sup>: لا يتخذ في المسجد بئر ماء؛ لأنه يخل بحرمة المسجد<sup>(٦)</sup>، فإنه يدخل الجنب والحائض<sup>(٧)</sup>، وإن حفر، فهو ضامن بما حفر إلا إذا كان<sup>(٨)</sup> قديماً، فيترك<sup>(٩)</sup> كبئر زمزم في المسجد الحرام<sup>(١٠)</sup>.

(ص ٦٧) دار العلم للملايين

تر: كلمة فرسية، معناها: تازة، حديد، طرى، رطب، ومعاها أيضاً باب، وانقطع، يقال تر عن قومه: انفرد، والرجل امتلاً جسمه وتروى عظمه، والخيران ألقى ما في بطنه المعجم انذهبي (ص ١٨٤)، القاموس المحيط (١/ ٣٧٩)، المعجم الوسيط (١/ ٨٣)

(١٠) الريادة: في ط، م.

(١) في دأ: "ليحدث"، وفي د: "ليتحذ".

(٢) في ط، ز: "فم" مكان "فحينئذ".

(٣) في ط: "بخار الماء" وهو تصحيف.

(٤) قال الفقيه أبو الليث في "النوار" في "باب الصلاة"، (ص ١٨) قال أبو بصير: سمعت محمد بن سلمة قال: لا بأس بأن يغرس في المسجد شجرة للظل، وقال أيضاً في المصدر السابق (ص ٢٥ ب) وفي نفس العنوان: وروى محمد بن الحسن أنه سئل عن غرس الأشجار في المسجد؟ قال: لو لا أن فيه تشبيهاً بالبيعة لرأيت حسناً.

(٥) الريادة: من ط، م.

(٦) في د: "لأنه لا يحل حرمة المسجد"، وفي دأ، ط: "يحتل حرمة المسجد".

(٧) في ز: "لأنه يدخله الحائض والجنب" بالتقديم والتأخير.

(٨) في د: "إنما كان"، وفي خأ، ح، دأ، ز: "إن كان"، المثبت من ط، م.

(٩) قوله: "فيترك" ساقط من ط، وفي معظم النسخ مكانه "يترك"، المثبت من م.

(١٠) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢٦): "وروى عن بشر بن غياث (المريسي، المتوفى سنة ٢٢٨ هـ) عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: لا يتخذ في المسجد بئراً للقاء ومن حفر فهو ضامن وكذلك قال أبو حنيفة رحمه الله". وقال الزركشي في المصدر السابق في "الباب الرابع" فيما يتعلق بأحكام سائر

## مسألة (٣٤٦)

البزاق في المسجد لا يلقى، (لا) <sup>(١)</sup> فوق البواري، ولا تحت البواري للحديث المعروف: «إن المسجد لينزوي من النخامة كما ينزوي الجلدة في النار» <sup>(٢)</sup>، ويأخذ النخامة بكفه، أو بشيء من ثيابه، فإن اضطر إلى ذلك كان المصاق <sup>(٣)</sup> فوق البواري خيراً <sup>(٤)</sup> من البصاق <sup>(٥)</sup> تحت البواري؛ لأن البواري ليست <sup>(٦)</sup> من المسجد حقيقة (وإن

المسجد ص ٣٤١)، يكره غرس الشجر والنخل، وحفر الآبار في المساجد لما فيه من التضييق على المصلين، ولأنه ليس من فعل السلف، وفيه أيضاً جلب الجاسات من دوى الطيور، وذكر عن قاضي حنيفة شرف الدين البازي: إذا صيب غرسها على المصلين، ولم تجعل للمسجد يحرم، فإن لم يضيق، وجعلت للمسجد يحور لوجود الفع بلا ضرر.

(١) الريادة: من دأ، ط، م.

(٢) لم أعتز على هذا الحديث في الكتب الستة، وهو معنى قول عائشة: «ما خير رسول الله عليه الصلاة والسلام، بين أمرين إلا احتار أيسرهما ما لم يكن إنمًا». ينظر حديث (٤٤٨) في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملاعي الشافعي (ص ٣٢٣، ٣٢٤) ط: دار الأمانة - بيروت.

لقد نهى رسول الله ﷺ عن البصاق في المسجد حيث قال: «البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها»، الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري (٨٤/١) في باب كفارة البزاق في المسجد، ومسلم (٢٢٣/١) في «باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها»، وعمدة القارئ (١٥٤/٤).

وفي رواية أخرى: روى عن أس: «أن النبي ﷺ رأى نخامة في القبلة، فحكها بيده، وروى منه كراهية، أو روى كراهيته لذلك وشدته عليه، وقال: إن أحدكم إذا قام في صلاته فليأكل ينأجى ربه، أو ربه بينه وبين قبلته، فلا يزق في قبلته، ولكن عن يساره أو تحت قدمه، ثم أحد طرف رداءه، فزق فيه، ورد بعضه على بعض، قال: أو يفعل هكذا»، الحديث رواه البخاري وفي «باب إذا بذر البزاق فليأخذ بطرف ثوبه» (٨٤/١)، وفي «باب حك البزاق باليد من المسجد» (٨٣/١).

وفي رواية أخرى: قال رسول الله ﷺ «من دخل هذا المسجد فزق فيه أو نتخم فليحفر فليدفنه فإن لم يفعل فليسرق في ثوبه ثم ليحرج به»، الحديث رواه أبو داود في «باب في كراهية البزاق في المسجد» (١٢٦/١)، وفي الباب أحاديث أخرى تدل على كراهية البصاق في المسجد، فالسنة كما وردت في الحديث: «يصب في متدبل أو طرف ثوبه».

(٢) في «ط» م، «ز»: البزاق.

(٤) في ط: «حبر»، وهو خطأ.

(٥) كلمة «البصاق» ساقطة من ط، م.

(٦) في ط: ليس.

كان لها حكم المسجد وما تحت البوارى مسجد حقيقة<sup>(١)</sup>، وله حكم المسجد أيضاً. فإذا ابتلى بين بليتين<sup>(٢)</sup> يختار أهونهما<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٣٤٧)

مسجد اتخذ لصلاة الجنائز، أو لصلاة العيد، يجتنب<sup>(٤)</sup> كما يجتنب<sup>(٥)</sup> [فى] المساجد، هكذا ذكر<sup>(٦)</sup> مطلقاً؛ لأنه مسجد (حقيقة)<sup>(٧)</sup>، وهذه مسألة اختلف المشايخ فيها، فنقول: المسجد الذى اتخذ لصلاة الجنائز: الجواب فيه يحرى

(١) الزيادة: من ط، م.

(٢) فى ط، م: "بتين" وهو تصحيف.

(٣) قال الفقيه أبو الليث فى المصدر السابق (ص ٢٨ ب) وفى نفس العنوان: "وقال أبو نصر البلخى (المتوفى سنة ٣٠٥ هجرية): وروى عن أبو يوسف - رحمه الله - أنه قال: البرق فى المسجد فوق البوارى خير من الزق فى المسجد تحت البوارى، قال أبو نصر: فذكرت ذلك لمحمد بن سلمة البلخى (المتوفى سنة ٢٧٨ هجرية) فأنكره".

قال الفقيه أبو الليث السمرقندى: إنما قال أبو يوسف - رحمه الله - : ذلك لأن البوارى ليست من المسجد، وما تحتها من المسجد، فإن ابتلى بين بليتين، فإنه يختار أيسرهما، والسنة. هى أن يأخذ بهكما، أو شىء من ثيابه.

قال الزركشى فى المصدر السابق وفى نفس العنوان (ص ٣٠٨-٣٠٩): يحرم البصاق فى المسجد، كما جزم به الورى فى التحقيق "وشرح المذهب" لطاهر قوله ﷺ: "البصاق فى المسجد خطيئة وقال الصميرى: البصاق فى المسجد معصية"، ونقل عن الرويانى والجرجاني والعمرانى والمحاملى وسليم الراوى وغيرهم الكراهة، ونقل عن "شرح المذهب" وقال: ومن رأى من يصبق فى المسجد لزمه الإنكار عليه ومنعه منه إن قدر، ومن رأى بصاقاً أو نحوه فى المسجد، فالسنة أن يزيله بدفته أو إخراجه ويستحب تطيب محله، قال: وأما ما يفعله كثير من الناس إذا بصق أو رأى بصاقاً ذلك بأسفل مداسة الذى داس به النجاسة، والأقنار فحرام؛ لأنه تنجيس للمسجد وتقدير له.

وقال الزركشى: اختلفوا فى المراد بدفته، فقال الجمهور: فى تراب المسجد ورملة وحصبته إن كان فيه، فإن كان أرضاً صلبة فليخرجها أو يمسخها بخرقه ونحوها.

(٤) فى دأ: "يتجنب"

(٥) فى خأ، حب، دب. "عما مكان" كما، وفى دأ: يتجنب

(٦) الزيادة: من خأ، حب، دأ، دب.

(٧) فى دأ "هكذا ذكره".

(٨) الزيادة: من ط.

على الإطلاق، والذي اتخذ لصلاة العيد، فالمختار فيه<sup>(١)</sup> للفتوى أنه مسجد في حق حواز الاقتداء، وإن انفصلت الصفوف<sup>(٢)</sup>، أما فيما عدا ذلك فلا؛ رفقا بالناس<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: "فيه" ساقط من معظم النسخ، مثبت من ز.

(٢) في خدأ، خب، دأ، دب: "وانفصلت الصفوف"، وفي ز: "وانفصال الصفوف"، مثبت من ط، م.

(٣) لم أهتم على هذه المسألة في "النوارل". قال الزركشي في المصدر السابق (ص ٣٨٦-٣٨٧) وفي نفس العنوان: "مثل الغزالي في فتاواه عن المصلي الذي بنى لصلاة العيد خارج البلد؟ فقال: لا يثبت له حكم المسجد في الاعتكاف، ومكث الجنب وغيره من الأحكام؛ لأن المسجد هو الذي أعد لرواتب الصلاة، وعين لها، حتى لا يتنفع به في غيرها، وموضع صلاة العيد معد للاجتماعات، ولتزول القوافل، ولركوب الدواب، ولعب الصبيان، ولم تجر عادة السلف بمنع شيء من ذلك فيه، ولو اعتقدوه مسجداً لصانوه عن هذه الأساب، ولقصداً لإقامة سائر الصلوات، وصلاة العيد تطوع، وهو لا يكثر تكرره، بل يبنى لقصداً لاجتماع، وانصلاصة تقع فيه بالنفع".

كما أن العلماء اختلفوا في حكم المصلي، اختلفوا أيضاً في حكم الصلاة على الميت في المسجد، قال الإمام الشافعي وأحمد وإسحاق: تجوز الصلاة على الميت في المسجد؛ وحجتهم على ذلك رواية عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن البيضاء إلا في المسجد"، وفي رواية أخرى: "والله لقد صلى رسول الله ﷺ على أنس البيضاء في المسجد - سهيل وأخيه -"، رواهما مسلم (في باب الصلاة على الجنائز في المسجد ١/ ٢٨٧) ط: دار الفكر.

وقال أبو حنيفة ومالك: لا تصح الصلاة على الميت في المسجد؛ وحجتهم ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "قال رسول الله ﷺ: من صلى على حارة في المسجد، فلا شيء له"، الحديث رواه أبو داود في "باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد" (٢/ ٢٠٣)، وابن ماجه في "باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد" (١/ ٤٨٦) رقم الحديث (١٥١٧).

وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ نهي أن يحاشى في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصفت بهم، وكثر عليه أربع تكبيرات"، الحديث رواه البخاري (١/ ٢٣٠) في "باب في الجنائز"، وفي باب التكبير على الجنائز أربعاً، وفي "باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد"، وفي الباب حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

قال السدي في الحاشية: فذكر - أي البخاري - من الحديث ما يدل على أن المعتاد في صلاة الجنائز كان أداءها خارج المسجد حتى إنه صلى على الحاشى في المصلى، ووضع للحاشى موضعاً عند المسجد، فصار أداؤها خارج المسجد أولى وأحرى من أداؤها في المسجد. ثم قد وردت الصلاة على الجنائز في المسجد أيضاً، فيحمل ذلك على بيان الحواز مع أولوية خارج

## مسألة (٣٤٨)

رجل صلى<sup>(١)</sup> التطوع في المسجد الجامع ، والمساكين يمرون بين يديه ، فصلاته تامة لا إثم عليه ؛ لأنه لم يباشر<sup>(٢)</sup> المنهى<sup>(٣)</sup> ، والإثم على الذي باشر المنهى<sup>(٤)</sup> حتى قال أبو مطيع<sup>(٥)</sup> : لا ينبغي للرجل أن يعطى<sup>(٦)</sup> سؤال المسجد ؛ لأن فيه وعيداً .  
وروى<sup>(٧)</sup> عن الحسن (البصري)<sup>(٨)</sup> رحمة الله (عليه)<sup>(٩)</sup> (أنه)<sup>(١٠)</sup> قال : يتأذى مناد يوم القيامة<sup>(١١)</sup> ليقم بغيبض الله تعالى<sup>(١٢)</sup> ، فيقوم سؤال المسجد<sup>(١٣)</sup> ، والمختار<sup>(١٤)</sup> أن إذا كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ، ولا يمر بين يدي المصلي ، ولا يسأل الناس

المسجد ، وهذا أعدل ما قالوا : في هذا الباب ، ثم قال : وقد علم بالحدِيثين : (بحديث أبي هريرة رضي الله عنه وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أن الحكم هو الأولوية خارج المسجد ، ففي المسجد إذا ثبت ، فهو خلاف الأولى . (في هامش البخاري في الباب السابق)

- (١) في معظم النسخ : "يمر" ، مثبت من ط ، م .
- (٢) في ط : لا يباشر .
- (٣) في دأ ، ز : النهى .
- (٤) في دأ : النهى .
- (٥) هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن القاضي أبو مطيع اللخمي ، روى الفقه الأكبر عن أبي حنيفة رحمه الله ، كان ابن المبارك يعظمه ، ويجهله لذنه وعلمه ، كان بصيراً بالرأى ، وروى عن مالك وغيره ، وتكلموا الناس في حديثه ؛ توفي رحمه الله في سنة ١٩٩ هجرية ؛ ترجمته في "الفوائد البية" (ص ٦٧ ، ٦٨) .
- (٦) في دأ : "ينبغي للرجل أن لا يعطى" ، وفي ط : "لرجل مكان للرجل" .
- (٧) في ط : بدون واو العطف .
- (٨) كلمة "البصري" ساقطة من ز .
- (٩) الزيادة : من خدأ ، خدب ، دأ ، دب ، وقوله : "رحمه الله" لم يذكر في ز .
- (١٠) الزيادة : موجودة في أغلب النسخ ماعدا ز .
- (١١) كلمة "انقيامة" ساقطة من صلب دأ ، واستلوكها في الهامش .
- (١٢) قوله : "تعالى" ساقط من ط .
- (١٣) هكذا ذكره أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٣٠) ، وأشار إليه الوركي في المصدر السابق ، وفي نفس العنوان : مسألة (٥١) . (ص ٣٥٣)
- (١٤) في دب : "والمختار" ، وهو نصيف .



الخافاً، ويسأل<sup>(١)</sup> لأمر لا بد منه، فلا بد بالسؤال والإعطاء له<sup>(٢)</sup>؛ لأن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله ﷺ في المسجد<sup>(٣)</sup>، حتى روى أن علياً (رضي الله عنه)<sup>(٤)</sup> تصدق بخاتمته وهو<sup>(٥)</sup> في الركوع، فمدحه الله تعالى بقوله: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وإن كان يتخطى رقاب الناس، ويمر بين يدي المصلي ولا يبالي، يكره هذا، والتصدق على مثل هذا مكروه لما قلنا<sup>(٧)</sup>.

(١) في ط: "ولا يسأل"، وهو خطأ، وفي دأ: "فيسأل".

(٢) قوله: "له" ساقط من ز.

(٣) قوله: "في المسجد" ساقط من د ب.

(٤) الزيادة: موجودة في معظم النسخ ما عدا ز.

(٥) في ز: "وهي" وهو خطأ.

(٦) سورة المائدة الآية ٥٥؛ ذكر القرطبي في تفسيره هذه الآية: أن سائلاً سأل في مسجد رسول الله ﷺ، فلم يعطه أحد شيئاً، وكان على رضي الله عنه في الصلاة في الركوع، وفي يمينه خاتم، فأشار إلى السائل به حتى أخذه. تفسير القرطبي (٢٢١/٦).

(٧) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث في "السؤال" في "باب الصلاة" (ص ١٣٠)، ثم قل: "وروى عن خيف بن أيوب أنه سمع صوتاً في المسجد، فسأل عن ذلك؟ فقالوا: أصحاب الشرطة يخرجون السؤال من المسجد، فقال: أحسنوا"، وروى عنه أيضاً: أنه مر بسائل أعشى يقرأ القرآن، فأخرج يده، فأخذ روثاً من الطريق، ووضعها في يده (فعله هذا) يعني أنه كره قراءة القرآن لأجل السؤال، من وجهة نظري أن هذا رأى خيف وتصرفه الخاص، وليس حكم، بل يجب أن لا ينهر السائل الفقير لقول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ قال الزركشي -وهو أحد أعلام الشافعية- في المصدر السابق في "الباب الرابع" (ص ٣٥٣): لا بأس أن يعطى السائل في المسجد شيئاً؛ لحديث عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال: "قال رسول الله ﷺ: هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً؟ فقال أبو بكر: دخلت المسجد، فإذا أنا بسائل فوجدت كرة خبز في يد عبد الرحمن، فأخذتها فدفعتها إليه"، الحديث رواه أبو داود (٤٢٣/١) في "باب المسألة في المسجد".

قال الزركشي: ورواه البيهقي في "سننه"، وأخرجه الحاكم في "مستدركه" في "كتاب الزكاة"، وقال: صحيح على شرط مسلم، ثم قال: قل للننري: وقد أخرجه مسلم في صحيحه، والنسائي في "سننه" من حديث أبي حازم سليمان الأشجعي.

قال الزركشي: أخرجه البخاري أيضاً، ثم قال وفي كتاب الكسب لمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، قال أبو مطيع البلخي: لا يحل للرجل أن يعطى سؤال المسجد؛ لروى في الآثار: ينادي يوم القيامة مناد، ليقم بغيض الله، فيقوم سؤال المسجد؛ ثم نقل عبارة التنازل التي أشرنا إليها سابقاً، والتي ذكرها المؤلف هنا.

## مسألة (٣٤٩)

ع<sup>(١)</sup>: إذا كان<sup>(٢)</sup> في المسجد عش الخفافيش<sup>(٣)</sup>، يقال له: مسكن فراستوك<sup>(٤)</sup>، ويقدره المسجد، فلا بأس به بأن يرمى<sup>(٥)</sup> بما فيه؛ لأن فيه تنقية المسجد.

## مسألة (٣٥٠)

معلم جلس في المسجد، أو وراق يكتب<sup>(٦)</sup> في المسجد، فهذا على وجهين: إما أن كان معلم<sup>(٧)</sup> يعلم للحسن، أو الوراق<sup>(٨)</sup> يكتب لنفسه، أو يعلم بالأجر<sup>(٩)</sup>، والوراق يكتب لغيره<sup>(١٠)</sup>، ففي الوجه الأول: لا بأس به؛ لأنه قرينة، وفي الوجه الثاني: يكره، إلا أن يقع<sup>(١١)</sup> لهما الضرورة.

## مسألة (٣٥١)

وأما الخياط يكره له أن يخيط في المسجد<sup>(١٢)</sup>.

(١) الرمز "ع" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٢) في دأ: إن كان

(٣) في ط: "الخطف"، وهو تصحيف.

(٤) في ز: يقال له: "مكر فراسمول"، وفي دأ: "يقال له: فراستول"، وهو تصحيف.

(٥) في ط: يرموا.

(٦) في ط، م، د، ب: كتب

(٧) في معظم النسخ "معلمًا"، المثبت من ط، م.

(٨) في معظم النسخ: "الوراق" بالمعطف، المثبت من ر

(٩) في ط: "باجر".

(١٠) في د، ب، خ، د، ب: "لغير".

(١١) في خ، د، ب، دأ، د، ب: "بأن يقع"، وكلمة "يقع" ساقطة من صلب دأ، واستدركها في الهامش.

(١٢) لقد سبق الكلام في حكم الخياط الذي يحيط في المسجد في أول هذا الباب في علامة ن. هذه المسائل الثلاث لم أعثر عليها في "عبون المسائل".

مسألة (٣٥٢)

و<sup>(١)</sup>. ويكره الوضوء في المسجد، والمضمضة إلا أن يكون موضعاً فيه اتخذ للوضوء، ولا يصلى فيه.

مسألة (٣٥٣)

قال رضى الله عنه<sup>(٢)</sup>: وذكر في مجالس القاضى الإمام أبى جعفر<sup>(٣)</sup> الأشتر وشئى رحمة الله (عليه)<sup>(٤)</sup>، إذا سبقه الحدث وقت الخطبة يوم الجمعة، فإن وجد الطريق انصرف وتوضأ، وإن لم يمكنه الخروج يجلس، ولا يتخطى رقاب الناس، فإن وجد ماء في المسجد، وضع ثوبه بين يديه، حتى<sup>(٥)</sup> يقع عليه الماء<sup>(٦)</sup>، ويتوضأ بحيث لا ينجس المسجد، ويستعمل الماء على التقدير، ثم بعد خروجه من المسجد يغسل ثوبه، وهذا حسن<sup>(٧)</sup> (جداً)<sup>(٨)</sup>.

مسألة (٣٥٤)

من<sup>(٩)</sup>: يكره مسح الرجل<sup>(١٠)</sup> من الطين والردغة بأسطوانة<sup>(١١)</sup> المسجد، أو

(١) في دأ، دب، خأ، خب، ز: "مو"، وهو نصيف.

(٢) في ز: رحمه الله

(٣) في دأ: أبو جعفر.

(٤) الزيادة. من خأ، خب، دأ، دب، وقوله: "رحمه الله" لم يذكر في "ط"، "م".

هو محمد بن الحسن بن الحسن أبو جعفر الأشتر وشئى، قال القرشى. ورد بغداد سنة يفر وثلاثين وأربعمئة، فتمقه على الصيرى، وعلى قاضى القضاة أبى عبد الله الدامغى، ثم استوطن بيت المقدس، وورد إلى بغداد سنة سبعين وأربعمئة، فأدركه أجله بها في مستهل جمادى الأولى سنة ٤٧٠هـ، وله ٦٣ سنة. الخواهر المضيئة (٣/ ١٣٢) والطبقات السنية برقم (١٩٥٨)

(٥) كلمة "حتى" ساقطة من ط.

(٦) في أغلب النسخ "حتى يقع الماء عليه"، المثبت من ز.

(٧) في خأ، خب، دأ، دب: أحسن.

(٨) الزيادة: من في معظم النسخ ما عدا ز.

(٩) الرمز "من" ساقط من معظم النسخ، المثلث من ط.

(١٠) في معظم النسخ: "لكن يكره مسح الرجل" إلا أن في ز: "الرجلين" مكان "الرجل"،

بحائط من حيطان المسجد<sup>(١١)</sup>؛ لأن حكمه حكم المسجد، وإن مسح بيردى المسجد، أو بقطعة حصير ملقاة فيه لا بأس به؛ لأن حكمه ليس حكم المسجد (ولا له حرمة المسجد، وهكذا قالوا: الأولى<sup>(١٢)</sup> أن لا يفعل، وإن مسح بتراب المسجد)<sup>(١٣)</sup> إن كان<sup>(١٤)</sup> [التراب]<sup>(١٥)</sup> مجموعاً لا بأس به (وإن كان التراب<sup>(١٦)</sup> منبسطاً يكره، هو<sup>(١٧)</sup> المختار، وإليه ذهب أبو القاسم الصفار<sup>(١٨)</sup> لأن له حكم الأرض، فكان من المسجد، وإن مسح بخشبة موضوعة في المسجد، لا بأس به<sup>(١٩)</sup> لأنه<sup>(٢٠)</sup> ليس لهذه الخشبة حكم المسجد، فلا يكون لها حرمة المسجد، وكذا إذا مسح بحشيش مجتمع أو بحصير محرق<sup>(٢١)</sup> لا بأس به؛ لأنه لا حرمة له، إنما الحرمة للمسجد.

## مسألة (٣٥٥)

مسجدان يصلى الرجل<sup>(١٢)</sup> فى أقدمهما بناءً؛ لأن<sup>(١٣)</sup> له زيادة حرمة، فإن كانا<sup>(١٤)</sup>

الثبت من ط.

(١١) فى دأ: "أصطوانة" وهو خطأ، الأسطوانة: السارية.

(١) فى ط وم: "من حيطانه".

(٢) فى دأ، خب، دأ، ز: أن الأولى.

(٣) ما بين القوسين ساقطة من د ب.

(٤) فى دأ، خب، دأ: "وإن كان" بزيادة واو العطف.

(٥) الزيادة: من ط.

(٦) كلمة "التراب" ساقطة من ط.

(٧) فى دأ، خب، دأ: "وهو" بزيادة العطف.

(٨) هو أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار، اشترى سنة ٣٣ هجرية، وقيل . ٣٢٦ هـ.

(٩) ما بين القوسين ساقط من د ب.

(١٠) فى دأ، خب، دأ: لأن.

(١١) فى ط، م: "وكذا إذا مسح بحصير محرق أو بحشيش مجتمع"، وفى دأ: "محرق مكان مجتمع".

(١٢) كلمة "الرجل" ساقطة من دأ، خب، دأ، د ب.

(١٣) فى دأ، خب: لأنه

سواء يقبس منزله عليهما، ويصلي في أقربهما، وإن<sup>(١١)</sup> استويا، فهو مخير؛ لأنه لا ترجيح لأحدهما على الآخر، فإن كان قوم أحدهما أكثر، فإن كان هو فقيهاً، يذهب إلى الذي<sup>(١٢)</sup> قومه أقل ليكثر الناس بذهابه (إلى المسجد)<sup>(١٣)</sup>، وإن لم يكن فقيهاً متبركاً، أو كان فقيهاً لا يكثر الناس بذهابه إلى المسجد يذهب حيث أحب.

## مسألة (٣٥٦)

إذا فاتته<sup>(١٤)</sup> ركعة أو ركعتان، أو التكبير<sup>(١٥)</sup> الأولى في مسجد<sup>(١٦)</sup>، فالأفضل أن يصلي ثمة، ولا يذهب<sup>(١٧)</sup> إلى مسجد آخر؛ لأن لهذا المسجد عليه حقاً<sup>(١٨)</sup>.

## مسألة (٣٥٧)

لا ينبغي أن يتصدق على المسائل في الجامع؛ لأنه إعانة له على أذى الناس، ولهذا قال خلف بن أيوب<sup>(١٩)</sup> (رحمه الله)<sup>(٢٠)</sup>: لو كنت قاضياً لم أقبل شهادة من

(١٤) في ط: كان.

(١٥) في خأ، خب، دأ، دب: فون.

(١٦) في معظم النسخ: "يذهب هو بزيادة هو"، وفي دب: "للذي مكان إلى الذي"، أثبت من ط: م.

(١٧) الزيادة: من دب، ط، م، إلا أن في ط: لا يوجد حرف آخر.

(١٨) في دأ: فإذا.

(١٩) في ط: "تكبيره" بدون التعريف.

(٢٠) في ز: "في المسجد" ملام التعريف.

(٢١) في أغلب النسخ: "لا يذهب" بدون الواو العطف، وفي دأ: "لا يذهب أن يصلي من مسجد آخر"، أثبت من ط: م.

(٢٢) هكذا ذكره الصدر الشهيد في "فتاوى الكبرى" في "الفصل الأول من حق المسح من علامة من".

(٢٣) في دب: "خلف قال ابن أيوب" وهو نصحيح.

(٢٤) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

يتصدق عليه<sup>(١)</sup>، وقال الإمام أبو بكر بن إسماعيل<sup>(٢)</sup> : هذا فلس واحد يحتاج إلى سبعين فلساً لتكون<sup>(٣)</sup> كفارة لذلك الفلس الواحد، ولكنه يتصدق عليه<sup>(٤)</sup> قبل أن يدخل المسجد، أو بعد ما يخرج<sup>(٥)</sup> منه.

## مسألة (٣٥٨)

الجلوس في المسجد ثلاثة أيام للمصيبة مكروه؛ لأن المسجد بني للصلاة دون غيرها<sup>(٦)</sup>، وفي غير المسجد جاءت<sup>(٧)</sup> الرخصة على ما يأتيك بيانه<sup>(٨)</sup> بعد هذا - إن شاء الله تعالى -<sup>(٩)</sup>.

قال - رضي الله عنه -<sup>(١٠)</sup> : وعن الفقيه أبي الليث (رحمة الله عليه)<sup>(١١)</sup> أنه قال : لا بأس به؛ لأن النبي ﷺ حين بلغه قتل جعفر، وزيد بن حارثة، وعبد الله بن رواحة<sup>(١٢)</sup> - رضوان الله عليهم أجمعين -<sup>(١٣)</sup> جلس في المسجد، والناس يأتونه ويعزونه<sup>(١٤)</sup>.

(١) في د، ط، ز : تصدق عليه.

(٢) أنه قد عني ترجمته في كتب التراجم والطبقات الخفية؛ بحثت عنه في أبي بكر وإسماعيل، ولكن لم أعر على هذا الاسم؛ يحتمل أن أبا بكر كتبه، وليس اسمه الأول.

(٣) في ط : تكون وهو تصحيف.

(٤) قوله : عليه ساقط من د.

(٥) في ط : حرج.

(٦) في معظم النسخ : غيره، المثلث من ط.

(٧) في ط : جار، وفي ز : حار.

(٨) قوله : بيانه ساقط من معظم النسخ، المثبت من ز.

(٩) قوله : إن شاء الله تعالى أيضاً ساقط من معظم النسخ، المثبت من ز.

(١٠) في ز : رحمه الله.

(١١) الريادة : من دعا، حجب، دأ، د ب.

(١٢) في دأ : وزيد بن رواحة مكان عبد الله بن رواحة وهو تصحيف.

(١٣) قوله : رضوان الله عليهم أجمعين ساقط من ط، م.

(١٤) قال الصدر الشهيد في الفتاوى الكبرى في المصلى الأول في حق المسجد في علامة : الجلوس في المسجد ثلاثة أيام للمصيبة مكروه، وفي غير المسجد جاءت الرخصة ثلاث

## مسألة (٣٥٩)

زفت<sup>(١)</sup>: يجوز الجلوس في المسجد لغير الصلاة، ألا ترى أن<sup>(٢)</sup> رسول الله

أيام للرجال، وتركه أحسن، لعوله عليه السلام: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على روجها والاحماء أحسن.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما جاء النبي ﷺ قتل ابن حارثة وجعفر وابن رواحة، جلس يعرف فيه الحزن، وأنا أنظر من صائر الباب، شق الباب، فأثاه وجل، فقال: إن شاء جعفر، وذكر بكاءهن، فأمره أن ينهانهن... إلى آخر الحديث، الحديث أخرجه البخاري في باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن (٢٢٥/١)، ومسلم في كتاب الجنائز في باب التشديد في النياحة (٣٧٢/١)، وفي "فتح الباري" (١٦٦/٣) رقم الحديث: ١٢٩٩ وعمدة القاري (٤٦٥/٦).

وفي رواية أبي داود: عن عائشة قالت: لما قتل زيد بن حارثة وجعفر وعبد الله بن رواحة، جلس رسول الله ﷺ في المسجد يعرف في وجهه الحزن، وذكر القصة، أخرجه أبو داود كتاب الجنائز في "باب الجلوس عند المصيبة" (١٨٨/٢)، ط: حلي.

هذه الحادثة وقعت في غزوة مودة عام ٨ هجري، أرسل رسول الله ﷺ سرية في أرض البلقاء، وهي من أطراف الشام في جمادى الأولى سنة ثمانى، واستعمل عليهم زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ، وقال: إن أصيب زيد فجعفر بن أبي طالب، فإن أصيب جعفر فعبد الله بن رواحة، فخرجوا وخرج رسول الله ﷺ بشيعتهم، فمضوا حتى نزلوا معان من أرض البلقاء، فلطمهم أن هرقل قد نزل ماب من أرض البلقاء في مائة ألف من الروم، وانضم إليهم من خم رجذام والقيين وبهراء، وبلى مائة ألف مائى ألف من الكفار خرجوا مسلحين لقتال المسلمين، فلما علم المسلمون بذلك انحازوا إلى قرية يقال لها: مودة -بضم الميم- ثم تلاقوا مع الكفار فاقتتلوا، فقاتل زيد أمير السرية براية رسول الله ﷺ حتى قتل، فأخذها جعفر، فقاتل حتى قتل، وأخذها عبد الله بن رواحة، فقاتل حتى قتل، ثم أخذها خالد بن الوليد سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم على يديه. عمدة القاري (٤٦٥/٦، ٤٦٦).

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذها جعفر فأصيب، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب، وإن عيني رسول الله ﷺ للدمعان، ثم أخذها خالد بن الوليد من غير أمره ففتح له، الحديث أخرجه البخاري (٢١٧/١) في باب الرحمن ينهى أهل الميت بنمسه، وفي فتح الباري (١١٦/٣) رقم الحديث: ١٢٤٦، وعمدة القاري (٢١٧/٦).

يستفاد من فعل رسول الله ﷺ جواز الجلوس في المسجد بكية ووفار لإظهار الحزن عند مصيبة عظيمة، ولا يمنع من ذلك إلا إذا كان معه شيء من اللسان واليد؛ لأن ذلك منهي حرج المسجد، ولا جدال في نهي في المسجد.

(١) الرمز "زفت" ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ط، م.

(٢) في دأ: "بأن".

﴿ رأى كعب بن مالك [رضي الله عنه] <sup>(١)</sup> لارم مديونه في المسجد، ولم ينكر عليه؛ قال القاضي الإمام أبو علي السفي [رحمة الله عليه] <sup>(٢)</sup>: المذهب عدنان لا يلزم <sup>(٣)</sup> في المسجد؛ لأن المسجد بني لذكر الله تعالى، وبه يفتي <sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٣٦٠)

أج <sup>(٥)</sup>: إذا كان في الحى مسجداً: أحدهما: أقرب، ويقنت فيه، والآخر: أبعد <sup>(٦)</sup>، ولا يقنت فيه، فعليه <sup>(٧)</sup> بالأبعد، هكذا <sup>(٨)</sup> روى <sup>(٩)</sup> عن إبراهيم النخعي <sup>(١٠)</sup>.

(١) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

حديث كعب بن مالك أخرجه البخارى (٩١/١) و (٩٣/١) في "باب التقاضى والملازمة في المسجد" وفي "باب رفع الصوت في المسجد". وقال العيني: أخرجه البخارى أيضاً في "باب الصلح"، وفي "باب الملازمة"، ومسلم في "البيع"، وأبو داود في "القضايا"، وابن ماجة في "الأحكام": أن كعب بن مالك لما طالب ابن أبي حذرد - المتوفى سنة ٧١ هـ - بدينه في مسجد السى عليه الصلاة والسلام لازمه إلى أن خرج النسي عليه الصلاة والسلام وفصل بينهما. عمدة القارى (٤/٤٦، ٤٧)، ط: حلى.

(٢) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب. هو الحسين بن خضر القاضى أبو علي السفي، كان رحمه الله إمام عصره، تفقه على أبي بكر محمد بن الفضل؛ توفي يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شعبان سنة ٢٢٤ هجرية، ومن مؤلفاته: الموائد، والمناوى، ترجمته في "الجواهر المصيبة" (١١٠، ١٠٩/٢) و "الطبقات السنية" برقم ٧٥٥ و "الفوائد البهية" (ص ٦٦).

(٣) في ط: "أنه يلزم"، وفي دأ: "ألا يلزم".

(٤) في ط: "وبهذا يفتى".

(٥) الرمز "أج" ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ط و م.

(٦) في خأ، خب، دأ، دب، ز: والثانى: أبعد.

(٧) في ط: عليه.

(٨) في دب، ط: كذا.

(٩) في خأ، خب، دأ: "يروى".

(١٠) هو إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة من حارثة بن سعد بن مالك بن النخعي، المتوفى سنة ٩٦ هـ في خلافة الوليد بن عبد الملك بالكوفة، وهو من ٤٩ سنة، لم يكمل الخمسين. الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢٧٠-٢٨٤).



وهو قول أبي حنيفة رحمه الله [عليه]<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٣٦١)

ما يظهر<sup>(٢)</sup> في المسجد يكره أن يبصق<sup>(٣)</sup> عليه، وما لا يظهر<sup>(٤)</sup>، لا يكره حتى لو بصق<sup>(٥)</sup> تحت الواري، أو تحت الحصير، لا بأس به؛ ووجه الفرق: أنه إذا كان<sup>(٦)</sup> على ظاهره، فهو<sup>(٧)</sup> مما يستقذره الإنسان، فيمتنع من الصلاة فيه، ولا يوجد هذا المعنى إذا لم يظهر<sup>(٨)</sup>. قال رضى الله عنه<sup>(٩)</sup>: هكذا ذكر صاحب "الأجناس"، وهذا خلاف ما تقدم<sup>(١٠)</sup>.

### مسألة (٣٦٢)

شرو<sup>(١١)</sup>: ولا بأس بالجلوس في المسجد للقضاء؛ لأن الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المسجد لفصل الخصومات<sup>(١٢)</sup>، ولأن<sup>(١٣)</sup> القضاء بحق من [أشرف]<sup>(١٤)</sup>

(١) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، قوله: رحمه الله ساقط من ط، م.

(٢) في دب: يظهر.

(٣) في ط: ييزق.

(٤) في دب: يصهر.

(٥) في ط: "يزق" مكان "بصق".

(٦) في دب: "والمرق أنه كان" مكان "المثبت".

(٧) في دب: "وهو".

(٨) في دب: "إذا لم تكن تطهير".

(٩) في ز: رحمه الله.

(١٠) في مسألة (٣٣٧).

(١١) الرمز "شرو" ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ط.

(١٢) في دب: "للقضاء" مكان "الفصل الخصومات".

(١٣) في دأ: "لأن" بدون العطف.

(١٤) الزيادة: من "ط" م.

الجلوس [فيه] <sup>(١)</sup> للتدريس والفتوى .

### مسألة (٣٦٣)

ويستحب إذا دخل المسجد أن يصلي ركعتين؛ لقوله ﷺ <sup>(٢)</sup> : «من دخل المسجد فليُحيِّه بركعتين» <sup>(٣)</sup> ، وإن شاء (صلى) <sup>(٤)</sup> أربعاً؛ لقوله عليه السلام: «الصلاة خير موضوع، فمن شاء استقل ومن شاء استكثر» <sup>(٥)</sup> .

### مسألة (٣٦٤)

النوم في المسجد كرهه بعض السلف، فإن <sup>(٦)</sup> ابن عباس -رضي الله عنه-

(١) الزيادة: من ط، م.

قال الزركشي في المصدر السابق (ص ٣٧٠) في الحكم (٧٧) : «يستحب ألا يتخذ المسجد مجلساً للقضاء صغيراً كان أو كبيراً؛ ثم قال: فإن اتفق جلوسه فيه، وحضره خصمان لم يكره أن يحكم بينهما؛ لأن عثمان رضي الله عنه حصر المسجد ونام، فأناه سقاء بقرية ومعه خصمه، فجلس وقضى بينهما» .

وروى إبراهيم الحري في «كتاب علل الحديث» عن جهم بن واقد قال: رأيت الشعي يقضى في المسجد، وقال مالك: جلوس القاضي في المسجد للقضاء من الأمر القديم المعمول به، وكان شريح وابن أبي ليلى يقضيان في المسجد، ثم قال في آخر المسألة: قال في «البحر»: «قال أصحابنا: لا يكره الجلوس للفتيا، وتعلم العلم والقرآن» .

(٢) في دأ: في قوله عليه السلام، وفي دب: لقوله عليه السلام.

(٣) الحديث رواه الجماعة بألفاظ مختلفة، سبق تخريجه بألفاظه .  
ينظر في أبي داود «باب ما جاء في الصلاة عند دخوله المسجد» (١/ ١٢٥)، والترمذي باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فيركع ركعتين (٢/ ١٢٩)؛ رقم الحديث (٣١٦)، والدارمي «باب الركعتين إذا دخل المسجد» (١/ ٣٢٣، ٣٢٤)، وموطأ مالك (ص ٩٩) برواية محمد .  
باب ما يستحب من التطوع في المسجد عند دخوله رقم الحديث (٢٧٦) أشار إلى هذا الزركشي في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٣٩) .

(٤) الريادة: من ط، م.

(٥) في خدأ، خدب: «ومن شاء»، وهو خطأ.

(٦) الحديث كما ورد في «الترغيب والترهيب» للمنفرد: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة خير موضوع فمن استطاع أن يستكثر فليستكثر» قال المنفرد في «الترغيب»: في الصلاة مطلقاً وفضل ركوع والسجود والخشوع، رواه الطبراني في «الأوسط». الترغيب والترهيب (١/ ١٤٥)، ط: دار الحديث

(٧) في أغلب النسخ: «لأن»، المثلث من ط، م.

قال<sup>(١)</sup>: لا يتخذ المسجد مقبلاً ولا مبيتاً<sup>(٢)</sup>، ورخص فيه بعضهم؛ لأن<sup>(٣)</sup> ابن عمر - رضي الله عنه - قال: "كنا ننام على عهد رسول الله ﷺ في المسجد"<sup>(٤)</sup>.  
وأشار القاضي الإمام أبو زيد (رحمه الله)<sup>(٥)</sup> في كتاب الصوم إلى هذا، فإنه قال: لا بأس للمعتكف أن يتكلم، أو ينام، أو يأكل<sup>(٦)</sup> في المسجد؛ لأن هذه الأشياء غير محظورة في المسجد بدون الاعتكاف، ففي حالة الاعتكاف وهي<sup>(٧)</sup> حالة العذر أولى؛ قال رضي الله عنه<sup>(٨)</sup>: والأشبه بما تقدم من المسائل أنه يكره<sup>(٩)</sup> لأنه

(١) كلمة "قال" ساقطة من دأ.

(٢) في معظم النسخ: "مبيتاً ولا مقبلاً" بالتقديم والتأخير، وكلمة "المسجد" ساقطة من دأ، د ب

(٣) في دب: "فإن"، وفي دأ: "قال" مكان "لأن".

(٤) قوله: رضي الله عنه "ساقط من ز".

(٥) حديث ابن عمر أخرجه الترمذي في "باب ما جاء في النوم في المسجد" (١٣٨/٢) رقم الحديث (٣٢١) وفي "تحفة الأحوذى" (٣٢٠)، والبخاري في "باب نوم الرجال في المسجد"، قال العيني: أخرجه مسلم وابن ماجه والسنائي في الصلاة. عمدة القاري (١١/٤)، وأما مجد الدين أبو داود وأحمد. نيل الأوطار (١٦٢/٢)، قال الترمذي: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وقد رخص قوم من أهل العلم في النوم في المسجد.

قال ابن عباس: "لا يتخذ مبيتاً ولا مقبلاً" قال ابن حجر في "فتح القدير": ذهب الجمهور إلى جواز النوم في المسجد، وروى عن ابن عباس كراهيته إلا لمن يريد الصلاة. وقال العيني: فروى عن ابن عباس أنه قال: "لا تتخذوا المسجد مرقباً"، وروى عنه أنه قال: إن كنت تنام فيه لصلاة، فلا بأس، وقال مالك: لا أحب لمن له منزل أن يبيت في المسجد، ويقبل فيه، وبه قال أحمد وإسحاق، ويباح لمن لا مسكن له.

ثم قال العيني: وكره النوم فيه ابن مسعود وطائفة ومجاهد، وهو قول الأوزاعي. عمدة القاري (١١/٤) في الباب السابق وأشار إلى هذا في "تحفة الأحوذى" (٢٧٠، ٢٧١)، و "نيل الأوطار" في "باب جامع فيما تصان عنه المساحد وما أبيح فيها" (١٦٢/٢)

(٦) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب. هو عبيد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد اندلسي، المتوفى سنة ٤٣٠ هجرية. ومن مؤلفاته: تقويم الأدلة، والأسرار، والعظم في الفتوى. ترجمته في "الخواهر المضية" (٤٩٩، ٥٠٠) وفي "الفوائد" (ص ١٠٩)

(٧) قوله: "أو ينام، أو يأكل" مكرر في دب.

(٨) في معظم النسخ: "وهو"، المتث من ط، م.

(٩) في ز: رحمه الله.

ما أعد لذلك، وإنما بنى لإقامة الصلاة<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٢٦٥)

كنس المسجد تعظيماً له حسن، للحديث المرفوع<sup>(٢)</sup>: «أن من كنس<sup>(٣)</sup> مسجد من مساجد الله تعالى فكأنما أعتق أربع مائة رقبة، وكأنما حج أربع مائة حجة، وكأنما غزا مع رسول الله ﷺ أربع مائة غزوة<sup>(٤)</sup>».

### مسألة (٢٦٦)

وينبغي لمن أراد دخول<sup>(٥)</sup> المسجد أن يتعاهد النعل والخف عن النجاسة، ثم يدخل فيه؛ احترازاً عن تلويث المسجد، وقد قيل<sup>(٦)</sup>: دخول المسجد متنعلاً من سوء

(١) قال الزركشي في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٣٠٥-٣٠٨). يجوز النوم في المسجد، بمن عليه الشافعي في "الأم"، وذكره الشافعي في "المعتمد"، وقل من تعرض له، وحكاه في "الروضة" في "باب الفصل" عن الشافعي والأصحاب، وقال في شرط الصلاة: للمحدث المكث في المسجد، وكذا النوم بلا كراهة، وصرح به الرافعي أيضاً في "باب القسم والشور"، ثم ذكر اختلاف العلماء الذي أشرنا إليه سابقاً.

(٢) كلمة المرفوع ساقطة من ط، م.

(٣) في معظم النسخ: "أن من يكس"، مثبت من ط، م.

(٤) لقد بحث عن هذا الحديث في معظم الكتب الستة، ولم أعر عليه، وورد في فضائل كنس المساجد وتطهيرها أحاديث كثيرة: ومنها: "قال رسول الله ﷺ: أبوا المساجد وأخرجوا القمامة منها، فمن سى الله مسجداً، بنى الله له بيتاً في الجنة فقال رجل: يا رسول الله! وهذه المساجد التي تبى في الطريق؟ قال: نعم، وإخراج القمامة منها مهوور الحرور العين"؛ قال المنذرى: الحديث رواه الطبراني في "الكبير"، وقال عليه السلام: «من أخرج أذى من المسجد بنى الله له بيتاً في الجنة»، الحديث رواه ابن ماجه في "باب تطهير المساجد وتطهيرها" (١/٢٥٠) ف رقم الحديث (٧٥٧)، وفي الباب عن عائشة، وعن سمرة من جندب قال: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نتخذ المساجد في ديارنا، وأمرنا أن نظفها"، قال مجد الدين: الحديث رواه أحمد والترمذي، أشار إلى هذا المنذرى.

ينظر "المتقى": باب كنس المساجد وتطهيرها (ص ١٣٠)، نيل الأوطار (٢/١٥٣)، والترغيب والترهيب (في "الترغيب في تنظيف المساجد" ١/١١٩، ١٢٠)؛ أشار إلى هذه المسألة الزركشي في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٢٣٥)، وفي "الكامل" لابن عدي: "من قم مسجداً غفر له ذنوب يومه"، الكامل (٢/١٠٩) - ط: دار الفكر

(٥) في ح، خ، د، دأ، د، ز: "أن يدخل المسجد".

(٦) في دأ: "وقيل بدون قد".

الأدب، وكان إبراهيم النخعي (رحمه الله) <sup>(١)</sup> يكره خلع العلين، ويرى الصلاة معهما أفضل؛ لحديث خلع النعال.

وعن علي رضي الله عنه <sup>(٢)</sup>: أنه كان له <sup>(٣)</sup> زوجان من نعل، إذا توضأ، اتحل أحدهما إلى باب المسجد، ثم يحلعه، ويتحل الآخر <sup>(٤)</sup>، ويدخل المسجد إلى موضع صلاته، ولهذا قالوا: إن الصلاة مع الخفاف والنعال <sup>(٥)</sup> الطاهرة أقرب إلى حسن الأدب <sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٣٦٧)

وينبغي أن يدخل المسجد بالتعظيم، قال الله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ <sup>(٧)</sup> أَى تعظم <sup>(٨)</sup>﴾، قال [رحمه الله] <sup>(٩)</sup>: ولهذا ورد النهي عن البيع والشراء،

(١) الريادة: من دأ، خب، دأ، دب.

(٢) في ط، م: كرم وجهه.

(٣) قوله: "له" ساقط من ط، م.

(٤) في معظم النسخ: "بآخر"، المثبت من ز.

(٥) في خاء، خب، دأ، دب، ز: "لنعال والخفاف".

(٦) في دب: "إلى أحسن الأدب" أنسار الزركشي إلى هذه المسألة في المصدر السابق (ص ٣٨٠)، وفي نفس العنوان في المسألة (٨٨)، عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد قال: سألت أنسًا أكان النبي ﷺ يصلي في نعليه؟ قل: نعم، وعن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم»، قال مجاهد الدين: «لحديث الأول متفق عليه، والحديث الثاني رواه أبو داود». (المتقى باب الصلاة في النعلين والخفين) ص ١٢٦.

وقال الشوكاني: الحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في النعال، وقد اختلف بطر الصحابة والتابعين في ذلك، هل هو مستحب؟ أم مباح؟ أم مكروه؟ فروى عن عمر بإسناد ضعيف: أنه كان يكره خلع النعال، ويشتد على الناس في ذلك، وكذا عن ابن مسعود، وكان عمرو الشيباني يضرب الناس إذا خلعوا نعالهم، وروى عن إبراهيم: أنه كان يكره خلع النعال. وهذا يشعر بأنه مستحب عند هؤلاء.

قال العراقي في شرح الترمذي: "ومن كان يفعل ذلك يعني لسر السجل في الصلاة عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وهو يمر بن ساعدة وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوع وأوس الثقفي، ومن التابعين.

(٧) سورة النور: الآية ٣٦

(٨) في ط، م: يعني يعظم مكان أي يعظم، قال ابن عباس في تفسير هذه الآية: أسرافه أو سى

ورفع الصوت في المسجد، ولهذا<sup>(١)</sup> يكره كلام الفضول والشغب والخصومة في المسجد<sup>(٢)</sup>.

المساجد . تنوير المفاسد من تفسير ابن عباس (ص ٢٩٦)

وفي "الجلالين" : ترفع أي تعظم ، وقال صاحب "الفتوحات" : وفي الكرخي أذن الله ، أي أمر الله أن ترفع أي تعظم أو ترفع بالبناء قدرًا لتطهيرها عما لا يليق بها كالتجاسات والأقدار ، ولا يذكر فيها الفحش من القول . الفتوحات الإلهية بتوضيح الجلالين (٢٢٦/٣)

(٩) الزيادة . من خدأ ، حب ، دأ

(١٠) قوله : "ولهذا" صاقط من دب .

(٢) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إدارأيتم من يبيع أو يشتاع في المسجد فقولوا لا يبيع الله تجارتك وإذا رأيتم من يشتد فيه ضالة فقولوا لا رد الله عليك» وفي رواية أخرى : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : "نهى رسول الله ﷺ عن الشراء والبيع في المسجد ، وأن تشد فيه الأشعار ، وأن تشد فيه الضامة وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ؛ قال مجاهد الدين : الحديث الأول رواه الترمذي ، والحديث الثاني رواه الخمسة . المتقى : في باب جامع فيما تصان عنه المسجد وما أبيح فيه (ص ١٣٢)

الحديث الثاني أخرجه الترمذي والنسائي بألفاظ متقاربة ، الترمذي : في "باب ما جاء من كراهة البيع والشراء ، وإنشاد الضالة والشعر في المسجد (١٣٩/٢)" رقم الحديث (٣٢٢) ، والنسائي في "النهي عن البيع والشراء في المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة (٤٨، ٤٧/٢)" ، وابن خزيمة بلفظه في "باب النهي عن البيع والشراء في المساجد (٢٧٤/٢)" ، رقم الحديث (١٣٠٤) والحديث الثاني رواه الترمذي وابن خزيمة بلفظه ، أخرجه الترمذي (٦٠٢، ٦٠١/٣) في آخر "كتاب البيوع" رقم الحديث (١٣٢١) ، وابن خزيمة (٢٧٤/٢) في "باب الأمر بالدعاء على المتبايعين في المسجد" رقم الحديث (١٣٠٥) .

قال الترمذي : حديث أبي هريرة حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم كروا البيع والشراء في المسجد ، وهو قول أحمد وإسحاق . وقد رخص فيه بعض أهل العلم في البيع والشراء ، يستفاد من الحديثين أن رفع الصوت في المسجد بكلام الناس مكروه ، وكذلك البيع والشراء من غير ضرورة .

وقال عليه السلام : «وما بنيت المساجد لما بنيت له» الحديث ، وفي رواية أخرى : (فلان المساجد لم يبن لهذا) الحديث ، رواهما مسلم في "باب النهي عن نشد الضالة في المسجد ، وما يقول من سمع الناشد" (٢٢٨/١) أي لم يبن المسجد لإنشاد الضالة وشعرها ، ولكن يبن لتذكر الله والصلاة والعبادة ، والمذاكرة في الخير ونحوها .

قال الشوكاني : الحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء وإنشاد الضالة والأشعار ، والتحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، فذهب جمهور العلماء إلى أن النهي محمول على الكراهة ، وذهب بعض الشافعية إلى أنه لا يكره البيع والشراء في المسجد ، وفرق أصحاب أبي حنيفة بين أن يعلب ذلك ويكثر ، فيكره أو يقل فلا كراهة .

وعن السائب بن يزيد قال : "كنت قائمًا في المسجد فمحملي رجلٌ من بني عبد مناف وهو عمرو بن

## مسألة (٣٦٨)

وينبغي أن يبدأ برجله اليمنى على اليسرى؛ لاستحباب التيامن في كل شيء<sup>(١)</sup>، ويقول: "بسم الله اللهم افتح لي أبواب رحمتك"،<sup>(٢)</sup> ليكون الابتداء<sup>(٣)</sup>

الخطاب، فقال: اذهب فأتني بهذين، فحشته بهما، قال من أتمها؟ أو من أين أتمها؟ فلا: من أهل الطائف، قال: لو كنتم من أهل البلد لأرجعتمكما، ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله ﷺ، الحديث أخرجه البخاري في "باب رفع الصوت في المساجد" (٩٣/١) وعمدة القاري (٧٢، ٧١/٤) ط: حلي.

وقال الزركشي: يكره اللعط ورفع الصوت في المسجد، ففي "مصف ابن أبي شيبة": أن عمر سمع رجلاً رافعاً صوته في المسجد، فقال: أتدري أين أنت؟ وقال: المعنى في حديث كعب بن مالك الذي سبق تخريجه، وفيه دليل على إباحة رفع الصوت في المسجد ما لم يتفاحش لعدم الإنكار منه عليه الصلاة والسلام، وأشار إلى هذا الزركشي تحت العبارة السابقة، فنقل باختلاف الآراء والنصوص: إن رفع الصوت إذا كان فيما لا بد منه، وبدون مسالعة لا يكره، وإلا يكره.

ينظر بيل الأوطار: باب جامع فيما تصان عنه المساجد، وما أبيح فيها (١٥٩، ١٥٨/٢)، إعلام المساجد بأحكام المساجد: الباب الرابع فيما يتعلق بساتر المساجد (ص ٣٢٤-٣٢٧)، وعمدة القاري (٤٨/٤).

(١) عن أنس بن مالك أنه كان يقول: "من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى"، الحديث رواه الحاكم في "المستدرک" في "كتاب الصلاة" في "من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى" (٢١٨/١)؛ قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وعن عائشة قالت: "كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتعلته"، الحديث رواه البخاري في "باب التيمن في دخول المسجد" (٨٦/١).

قال النووي في "رياض الصالحين" في أول "باب استحباب تقديم اليمين في كل ما هو من باب النكرم" (ص ٢٢٤): يستحب تقديم اليمين على اليسار في الوضوء، والعمل، والتيمن، ولس الثوب، والعمل، والخف والسرّاويل، ودخول المسجد، والسواك، والاكتمال، وتقليم الأظفار، وقص الشارب، وتنف الإبط، وحلق الرأس، والسلام من الصلاة، والأكل والشرب، والمصافحة، واستلام الحجر الأسود، والخروج من الحلاء، والأخذ والإعطاء، وغير ذلك مما هو في معناه. ويستحب تقديم اليسار في ضد ذلك كالامتخاط والصاق عن اليسار، ودخول الحلاء، والخروج من المسجد، وخلع الخف، والعمل، والسرّاويل والثوب، والاستنجاء، وفعل المستقذوات، وأشياء ذلك، قال الله تعالى: ﴿قَامَا مِّنْ أَوْنِي كِتَابِهِ بِمِيعَةٍ فَيَقُولُ مَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ﴾ سورة الحاقة: الآية ١٩، وقال تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ سورة الواقعة: الآية ٨، ٩، وذكر النووي بعد عرض هذه العبارة عدة أحاديث تدل على معانيها.

بذكر الله (تعالى) <sup>(١)</sup>، والتضرع إليه <sup>(٢)</sup>؛ وكان أبو حنيفة -رحمة الله عليه- <sup>(٣)</sup> يواطب على هذا <sup>(٤)</sup>.

## كتاب الصلاة <sup>(٥)</sup>

### مسألة (٣٦٩)

ن: رجل توضأ، وصلى الظهر، حازت الصلاة، والقبول لا يدري؟ هو المختار، أما الجواز: فلأن الأمر بالشئ <sup>(٦)</sup> يقتضي الأجر <sup>(٧)</sup>، وأما القبول: فلأن الله

(٢) قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك»، الحديث رواه مسلم في «باب ما يقول: إذا دخل المسجد» (٢٨٧/١)، قال مجد الدين: الحديث رواه أحمد والنسائي وأبو داود ومسلم. وفي رواية أخرى: عن فاطمة الزهراء قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد قال: بسم الله، والسلام على رسول الله، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج قال: بسم الله، والسلام على رسول الله، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك»، الحديث رواه أحمد وابن ماجه؛ أخرجه ابن ماجه (٢٥٣/١، ٢٥٤) في «باب الدعاء عند دخول المسجد».

ينظر المنتقى: باب ما يقول: إذا دخل المسجد وخرج منه (ص ١٣١)، نيل الأوطار (٢/١٥٥).

(٣) في ط، م: البداية.

(١) الزيادة: لم تذكر في ز.

(٢) في معظم النسخ: «والرجوع إليه»، المثبت من ط.

(٣) في دب: بزيادة «ونعمنا بعلمه رضى الله عنه».

(٤) ورد في أغلب النسخ بعد قوله: «يواطب على هذا» والله أعلم؛ أشار إلى هذه المسألة الزركشي في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٣٤٧، ٣٤٨).

(٥) في دأ: «باب الصلاة» مكان المثبت.

(٦) قوله: «بالشئ» ساقط من ط وم.

(٧) في ط، م: «الأجزاء»، وفي دأ، دب: «الاحتراز» مكان «الأجر»، الصواب ما أثبتناه. روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ»، قال رجل من حصر موت: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: «ساء أو ضراط»، الحديث رواه البخاري، في «كتاب الوضوء» (٣٨/١)، ومسلم في «كتاب الطهارة» (١١٤/١)، والترمذي في «باب ما جاء أن معنات الصلاة الطهور» (٩، ٨/١)، ابن ماجه في «باب معنات



تعالى قال: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>

### باب المواقيت<sup>(٢)</sup>

مسألة (٣٧٠)

ن<sup>(٣)</sup>: رجل افشح الصلاة في وقت مستحب، ثم أفسدها، ثم أراد أن يقضيها<sup>(٤)</sup> بعد صلاة العصر<sup>(٥)</sup> قبل غروب الشمس لا يجزيه، فرق<sup>(٦)</sup> بين هذا وبين قضاء<sup>(٧)</sup> سائر الصلوات الفائتة<sup>(٨)</sup>، والفرق أن قضاء الفائتة واجب من كل وجه، فشابه عصر<sup>(٩)</sup> الوقت، فأما هذه وجبت لغيرها، فلا يظهر الوجوب في حق هذا الصلاة الطهور<sup>(١٠)</sup> (١٠١/١).

قال أبو عيسى الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، الحديث دليل على أن الصلاة لا تجوز بالحدث، والوضوء شرط لصحة الصلاة

(١) الآية بالكامل ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبْنَا قُورْبَانًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمْ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ الْآخَرِ قَالَ أَأَقْبَلُكَ قَالَ إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ سورة المائدة: الآية ٢٧ ح ٦، وقال رسول الله ﷺ ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وحشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة وذلك الدهر كله، رواه مسلم في كتاب الطهارة في باب فضل الوضوء والصلاة عقبه (١١٦/١).

قال الفقيه أبو الليث في "الوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٨ أ-ب): وقال نصير: أخبرني علي ابن سليمان عن أبي يوسف أنه قال: لو أن رجلاً توضأ، وصلى الظهر، فقال: أجزأت عني؟ قلت: نعم، فإن قال: أيقبل مني؟ قلت: لا أدري، وقال نوح ابن مريم: الفرائض كلها مقبولة عندى، ألا ترى أن رجلاً لو أجنب، فاغتسل من الجنابة قبل ذلك منه، وصار طاهراً. وقال ترداد: هكذا عندى المرائض كلها مقبولة، قال المقيي: الأمر على ما قال أبو يوسف: إنه يجوز، وأما القول: فهو أمر إلى الله تعالى، إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ.

(٢) قوله: "المواقيت" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٣) الرمز "ن" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.

(٤) في دأ: "بصليها" مكان المثبت.

(٥) كلمة "العصر" ساقطة من د ب.

(٦) في ط: "وفرق" بزيادة العطف.

(٧) كلمة "قضاء" لم تذكر في ز.

(٨) في دأ: "وبين الفائتة" بزيادة "وبين" هو خطأ.

(٩) في خ أ، ح ب: حصر، وهو سهر.

الحكم، ألا ترى أنه لو افتتح<sup>(١)</sup> التطوع في هذه الحالة، يؤمر بقطعها، يمنع عن إتمامها، ولا يقال<sup>(٢)</sup>: صار بالشروع واجباً<sup>(٣)</sup>، وصار<sup>(٤)</sup> بالإتمام مؤدباً لواجب<sup>(٥)</sup>.

قلنا: بلى، لكنها وجبت لغيرها<sup>(٦)</sup>، وهي صيانة<sup>(٧)</sup> ما أدى عن البطلان، ولهذا منع عن الإتمام<sup>(٨)</sup>، كذا هذا، وعلى هذا سنة الفجر إذا شرع إنسان فيها، ثم أفسدها، ثم قضاها بعد الفجر لم تجزه<sup>(٩)</sup>.

## مسألة (٣٧١)

القابلة<sup>(١٠)</sup> إذا اشتغلت بالصلاة تخاف<sup>(١١)</sup> أن يموت الولد، لا بأس بأن تؤخر

- (١) في ط: "فتح مكان افتتح" وهو خطأ.
- (٢) في دأ: "يقول مكان المثلث".
- (٣) في خأ، حب، دب: "ولا يقال: بأن الشروع واجب"، وفي ط، م: "ولا يقال: بأن الشروع صار واجباً"، مكان المثلث، والصواب ما أثبتناه.
- (٤) في معظم النسخ: "فصار"، المثلث من ز.
- (٥) في خأ، حب، ط، م: "بالواجب"، وفي ز: الواجب مكان المثلث، والصواب ما أثبتناه.
- (٦) في معظم النسخ: "بغيرها"، المثلث من دأ، دب.
- (٧) في أغلب النسخ: "وهو"، المثلث من ط، م.
- (٨) في خأ، حب، دأ، دب: "الإتمام بدون عن".
- (٩) قال الفقيه أبو الليث في "النازل" في "باب الصلاة" (ص ٢١، ٢٢): "وسئل أبو بكر عن رجل افتتح الصلاة في وقت مستحب، ثم أفسدها، فيريد أن يقضيها بعد صلاة العصر قبل أن تعيب الشمس؟ قال: لا يجزئه، قيل له: أليس يجوز له أن يقضى صلاة واحدة؟ فم لا يجزيه هذا بجزءة قضاء الفوائت من الواجبات، قال: لأنه لو افتتحها في هذه الحالة، فقد وحت عبه. ومع ذلك يؤمر بقطعها، وإن لم ينمها إلا في وقت مستحب".
- (١٠) القابلة: المرأة التي تساعد الولادة، تتلقى الولد عند الولادة، جمع: قوايل المعجم الوسيط (٧١٩/٢).
- (١١) في دب، ز: يحاف.

الصلاة، وتقبل على الولد؛ لأن تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بعذر<sup>(١)</sup>، ألا ترى أن رسول الله ﷺ أخر الصلاة عن وقتها يوم الخندق<sup>(٢)</sup>، وكذا المسافر إذا خاف من

(١) في دب: "لعذر"

(٢) كلمة "أن" ساقطة من دب.

(٣) في ط: "خندق" بدون "الف لام التعريف"، خندق عبارة عن حميرة طويلة نحر حول قلعة، أو أمام مدينة، أو نحو ذلك في أيام الحروب لمنع وصول العدو إليها؛ وغروة خندق معروفة. ويقال لها: غزوة الأحزاب أيضاً، هي إحدى غزوات النبي ﷺ المشهورة، وقعت غروة الخندق في شوال سنة خمس للهجرة، وكان سببها أن نفرًا من بني النضير ضربوا الأحزاب على الرسول ﷺ، وقدموا مكة، ودعوا قريشًا إلى محاربتهم، وقالوا: نكون معكم حتى نأصله، فأحبوهم إلى ذلك، ثم أتوا إلى غطفان، ودعوه فاجابوا أيضاً، فخرجت قريش وغطفان، لما سمع الرسول ﷺ الخبر، جمع أصحابه واستشارهم في وجوه الدفاع، ومن أيهما أفضل: الخروج إليهم أم انتظارهم في المدينة، فأشار عليه سلمان الفارسي أن يحفر خندقًا حول المدينة، فاستحسن رسول الله ﷺ هذا الرأي، وأمر أصحابه بحفر الخندق في الجهة الشمالية من المدينة ما بين الحرة الشرقية إلى الحرة الغربية، وهي التي يسهل على جيش المشركين عبثان المدينة منها أما باقي جهاتها، فكانت محاطة بالنخيل والبيوت، ويصعب على المحاربين الغزو فيها عند مواعدهم المحدد.

التقى الجيشان وأطافوا بأصحاب الرسول ﷺ كلا منهم في جهة، ودامت خيعة نحو شهر لم يكن إلا الرمي، واشتد الأمر على المسلمين، فبعث الرسول ﷺ إلى قائد غطفان أن يرجعاً على أن يعطيها ثلث ثمار المدينة، ثم وقع القتال يسيراً، ثم اختلعت قريش واليهود بدسيسة من عيم بن مسعود الأشجعي، وهتت عليهم ريح شديدة في ليلة ثانية، فرجعوا ورجعت غطفان لرجوع قريش، ونصر الله فيها رسوله ﷺ وانتهى القتال، وقد أنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَكُمْ جُنُودُ قَارِئِنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ يَمُوتُ لَكُمْ نَصِيرًا﴾ سورة الأحزاب، الآية ٩ ج ٢١.

في أيام الخندق عبأ رسول الله ﷺ وأصحابه، فماتوا إلى هوى من الليل، وشتوا أماكنهم حتى لبسهم لم يصلوا من الظهر إلى العشاء، وكان أصحابه ﷺ يقولون: يا رسول الله ﷺ! ما صليب. فيقول ﷺ: ولا أن والله ما صليت، ثم قضاه رسول الله ﷺ وأصحابه بالترتيب.

الأصل في تأخير الصلاة بعذر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "جس يوم الخندق عن الصلاة إلى هوى من الليل حتى كفيتم، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ لِقَابًا﴾. فدعا رسول الله ﷺ بلالا، فأمره فأقام الصلاة صلاة الظهر، فصلاها كالحسن ما كان يصلها من وقتها، ثم أقامها العصر، فصلاها مثل ذلك، ثم المغرب، ثم العشاء. وذلك قبل أن يرن من صلاة الخوف فرجالاً وركباً".

تنظر المصادر الآتية: صحيح البخاري: كتاب المعازي في باب غزوة الخندق وهي الأحزاب  
(٢/ ٣٠-٣٢)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير في باب غزوة الأحزاب وهي الخندق (٢/ ٢٢-٢٣)، وأحمد في المسند في (٣/ ٢٥، ٢٩، ٦٧، ١٠٦)، والدارمي: مسند

للصوص وقطاع الطريق، جاز (له) <sup>(١)</sup> أن يؤخر الوقتية؛ لأنه عذر <sup>(٢)</sup>.

### مسألة (٣٧٢)

س <sup>(٣)</sup>: من أراد <sup>(٤)</sup> أن يصلي ركعتين تطوعاً، فلما صلى ركعة، طلع الفجر، كان الإتمام أفضل <sup>(٥)</sup>؛ لأنه وقع في صلاة التطوع <sup>(٦)</sup> بعد الفجر لا عن قصد، فكان الإتمام <sup>(٧)</sup> أفضل <sup>(٨)</sup>.

### مسألة (٣٧٣)

س <sup>(٩)</sup>: ويجوز للمسافر الجمع بين الصلاتين فعلاً (بعذر السفر) <sup>(١٠)</sup>، بأن يؤخر

الصلاة الوسطى (١/ ٢٨٠)، و"منار الوافدي" و"سيرة ابن هشام".

- (١) الزيادة: من ط.
- (٢) تأخير الصلاة عن وقتها من غير عذر محذور، وأببح لسبب العذر للرفع الصرر؛ والضرورات تبيح للمحظورات.
- (٣) قال الفقيه أبو اللبث في "النوارل" في "باب الصلاة" (ص ١٢٢): "وشل محمد بن مقاتل عن القابلة إذا اشتملت بالصلاة تحاف أن يموت الولد؟ قال: لا بأس بأن تؤخر الصلاة، وتقبل على الولادة، وقد جاء في الأثر أن النبي عليه السلام أخر الصلاة عن وقتها يوم الأحزاب".
- (٤) الرمز من "ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.
- (٥) في ز: "ومن أراد زيادة العطف.
- (٦) كلمة "أفصل" ساقطة من د.
- (٧) في ط، م: "في التطوع" زيادة "في".
- (٨) في ز: "وكان الإتمام".
- (٩) قالت حفصة: "كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين"، رواه مسلم في "باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما وتحفيهما" (١/ ٢٩١)، والنسائي في "باب وقت ركعتي الفجر وذكر الاختلاف على ما في (٣/ ١٢٥٥)
- (١٠) وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "لا صلاة بعد الفجر إلا مسجدين"، رواه الترمذي في "باب ما جاء لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين" (٢/ ٢٧٨، ٢٧٩)، قال أبو عيسى ومعه هذا الحديث إنما يقول: لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر، وقال رضي الله عنه: وهو ما اجتمع عليه أهل العلم، كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر
- (٩) في ط، م: "ز" مكن "س".
- (١٠) الزيادة: من "ط" و"م".

الأولى، ويعجل الثانية<sup>(١)</sup>، كذا فعل رسول الله ﷺ في غزوة تبوك<sup>(٢)</sup>، وتأخير المغرب مكروه إلا بعذر السفر<sup>(٣)</sup>.

(١) في حاء، خب، دأ: "وتعجل الثانية مكان المثلث

(٢) تبوك: موضع بين المدينة ودمشق على نصف الطريق، واقع إلى الجنوب الشرقي من إبله (إمارة بالملكة العربية السعودية) اشتهرت بتبوك بوقعة عظيمة بين المسلمين والروم سنة ٩ للهجرة.

وقد ذكر ابن الأثير غزوة تبوك التي كانت آخر مغازي الرسول ﷺ، فقال: كان سببها أن النبي ﷺ بلغه أن هرقل ملك الروم، ومن عده منتصرة العرب قد عزموا على قصده، فتجهز هو والمسلمون، وساروا إلى الروم، وكان الحر شديدًا، والبلاد مسجربة، والناس في عسرة، فجهروا على كره، ولذلك سمي الجيش "جيش العسرة" ثم أمر النبي ﷺ بالغلبة، فأشرف أهل المعنى في الناس، وتحلف من الرجال جماعة، فلما وصل النبي ﷺ إلى تبوك، أناه صاحب إبله، وصاحبه على الحرية، وصاحبه أيضًا أكيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل وغيرهما من أصحاب المدن والقرى، وأقام النبي ﷺ في تبوك بضعة عشر ليالٍ، لم يجاوروها، ولم يقدم عليه الروم والعرب المنتصرة، فعاد ﷺ إلى المدينة منتصرًا.

قال ياقوت في تسمية المكان - تبوك -: إن الرسول ﷺ بعد رجوعه وجد اثنين من رجاله على نبع شحيح يدخلان فيه أسهمهما ليغزروا الماء، فقال لهما: ما زلتما تبوكان منذ اليوم، سميت بذلك "تبوك". (دائرة المعارف ٤٨/٦) تأليف بطرس البستاني، ط. دار المعرفة

ينظر في البحارى: باب غزوة تبوك وهي غزوة العصر (٨٥/٣-٩٠)

ثبت حوار الجمع بين الصلاتين في السفر بالأحاديث الثابتة: منها: حديث معاذ رضي الله عنه، قال معاذ: "خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فكان يصلي الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا"، رواه مسلم في "باب الجمع بين الصلاتين في الحضر" (٢٨٤/١) - ط: دار الفكر - وأبو داود في "باب الجمع بين الصلاتين" (٣٠٢/١) - ط: حلي - والسائي في "الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين الظهر والعصر" (٢٨٥/١) - ط: دار الفكر، بيروت - روى ما جاء في "باب الجمع بين الصلاتين في السفر" (٣٤٠/١) - دار الفكر العربي - والطحاوي في "باب الجمع بين الصلاتين كيف هو؟".

(٣) عن ابن عمر قال: "كان رسول الله ﷺ إذا عجل به السير، جمع بين المغرب والعشاء، وعن أنس عن النبي ﷺ: "إذا عجل عليه السفر، يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر، فيجمع بينهما. ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يفتق الشفق"، رواهما مسلم في باب حوار الجمع بين الصلاتين في السفر" (٢٨٣-٢٨٤)، الجمع بين الصلاتين عندما فعلا، كما قال المؤلف: لا وقتًا، خلافًا للأئمة الثلاثة.

وقال السرخسي في "الميسوط" في باب مواقيت الصلاة (١٤٩/١): "ولا يجمع بين صلاتين في وقت إحداهما في حضر، ولا في سفر ما خلا عرفة ومردفة، فإن الحاج يجمع بين الظهر والعصر بعرفات، فيؤديهما في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء بمردفة، فيؤديهما في وقت العشاء، عليه اتفاق رواية سلك رسول الله ﷺ أنه فعله، ويبس سوى هذين لموضعين لا يجمع

## مسألة (٣٧٤)

زفت: تغيّر الشمس أن لا تحار<sup>(١)</sup> العيون بالنظر إلى قرص الشمس،  
والصحيح أن لا يعتبر تغيّر الضوء<sup>(٢)</sup>؛ لأن ذلك يحصل<sup>(٣)</sup> بعد الزوال<sup>(٤)</sup>، والخلاف  
في وقت العشاء<sup>(٥)</sup> معروف بين<sup>(٦)</sup> أبي حنيفة وصاحبيه - رحمهم الله -<sup>(٧)</sup>.  
قال بعض المشايخ: ينبغي أن يؤخر في الصيف بقولهما<sup>(٨)</sup> لقصر الليالي  
ولم كان بقاء<sup>(٩)</sup> البياض إلى ثلث الليل، أو إلى نصف الليل، وفي الشتاء يؤخذ

بيهما وقتاً عندنا.

وقال الشافعي رحمه الله: يجمع بينهما لعذر والمطر، وقال مالك رحمه الله: ولعذر المرمى  
أيضاً، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى، وقال أحمد بن حنبل: يجوز الجمع بينهما في  
الحضر من غير عذر السفر.

واحتجوا بحديث معاذ وحديث عائشة وابن عباس، واحتج علماءنا بقوله تعالى: ﴿خَافُوا  
عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الرُّسُلَى﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا  
مَوْثُوتًا﴾ وبحديث ابن مسعود، من يريد المزيد فليأمل في المبسوط في العنوان السابق.

(١) في د ب: لا يحاوز وهو تصحيف.

(٢) في د ب، ط، ز: هو الصحيح، أم لا يعتبر تغيّر الضوء، وفي د أ: العيون مكان  
الضوء.

(٣) في ط، م: يجعل وهو تحريف.

(٤) قال السرخسي في المبسوط في باب مراقبة الصلاة (١/ ١٤٤): «واختلفوا في تغيّر  
الشمس: أن العبرة بالضوء أم للقرص؟ فكان الحق يعتبر تغيّر الضوء، والشعب يقول: العبرة  
لتغيّر القرص، وبهذا أخذنا لأن تغيّر الضوء يحصل بعد الزوال، فإذا صار القرص بحيث لا تحار  
فيه العين، فقد تغيّرت».

(٥) في ط: في وقت الشتاء وهو تصحيف.

(٦) في د أ، ح أ، ح ب: عند مكان بين.

(٧) قوله: رحمهم الله ساقط من ط، م.

ينظر خلاف الإمام مع صاحبيه، وكذلك الخلاف بين أصحابنا والإمام الشافعي، وأدلة  
الطرفين، ووجه استدلالهم في المبسوط في العنوان السابق.

(٨) في ح أ، ح ب، بالتقديم والتأخير، وقوله: في الصيف ساقط من ص ب د أ، ط، م،  
استدركه في هامش د أ.

(٩) كلمة بقاء ساقطة من ط، م.

يقول أبي حنيفة رحمه الله<sup>(١)</sup> لطول الليالي، ولعدم بقاء السباح إلى ثلث الليل، قال<sup>(٢)</sup>: وينبغي أن يسفر بالفجر، ويختتمها على وجه لو يمكن الخلل في صلاته<sup>(٣)</sup> يمكنه إعادتها<sup>(٤)</sup> قبل طلوع الشمس<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٣٧٥)

وضيق الوقت<sup>(٦)</sup> الذي يسقط فيه الترتيب هو الوقت المستحب، فيعتبر آخر الوقت<sup>(٧)</sup> المستحب؛ صيانة للوقفية عن الوقوع في الوقت المكروه<sup>(٨)</sup>.

- (١) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.
  - (٢) كلمة "قال" ساقطة من ط.
  - (٣) في ط: في وضوءه مكان صلاته.
  - (٤) في ز: يمكن إعادتهما.
  - (٥) الأصل في الإسفار بصلاة الصبح قوله عليه السلام: "أسفروا بصلاة الصبح فإنه أعظم لأجر -أو قال- أعظم لأحوركم-"، الحديث رواه السنن في كتاب المواقب "الإسفار" (١/٢٧٢)، والترمذي في "باب ما جاء في الإسفار" (١/٢٨٩)، وأبو داود في "باب وقت الصبح" (١/١١٤)، وابن ماجه في "باب وقت صلاة الصبح" (١/٢٢١)، وابن حبان في صحيحه (٣/٣٥) من حديث رافع بن خديج بألفاظ متقاربة قال الترمذي: وقد روى شعبه، والثوري هذا الحديث عن محمد بن إسحاق، ورواه محمد ابن عجلان أيضاً عن عاصم بن عمر بن قتادة قال: وفي الباب عن أبي بردة الأسدي وجابر وبلال، وحديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح، وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، الإسفار بصلاة الفجر، وبه قال مفياد الثوري
  - (٦) في معظم النسخ: "ضيق الوقت" بدون العطف، المثبت من ط، م.
  - (٧) قوله: "فيعتبر آخر الوقت" ساقط من ط، م.
  - (٨) الترتيب بين قضاء الفائت وأداء الوقفية شرط، إذا كانت الفوائت قليلة، وهي الوقت سعة، وأما في حال ضيق الوقت وكثرة الفرائض، والنسيان يسقط الترتيب، وفي الباب خلاف بين أصحاب الإمام الشافعي رضي الله عنه. ينظر في "بدائع الصنائع" للكاسبي: كتاب الصلاة (١/١٣١-١٣٨).
- الأوقات المكروهة ثلاثة: قال عقة بن عامر الجهني رضي الله عنه: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يشهدنا أن نصلّي فيهنّ، أو نقرأ فيهنّ مواتنا، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل، وحين تصيب الشمس للغروب حتى تغرب، الحديث رواه الخمسة، رواه مسلم في آخر "باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها" (١/٢٣٠) ط: دار الفكر، والترمذي (في "باب ما جاء في كراهية الصلاة على الحائض عند طلوع الشمس وعند غروبها" ٣/٣٢٠) ط: حلبى - وأبو داود في "باب الدفن عند طلوع الشمس وعند

## مسألة (٣٧٦)

ويستحب أن لا يتكلم بعد صلاة الفجر إلى أن تطلع الشمس إلا بخير؛ لقوله عليه السلام: «من مكث في مصلاه بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس» كان كمن أعتق أربع رقاب<sup>(١)</sup> من ولد إسماعيل، وقد روى مثل هذا بعد صلاة العصر. قال عليه السلام<sup>(٢)</sup>: «من مكث في مصلاه بعد ما صلى العصر إلى غروب الشمس كان كمن أعتق ثمان رقاب<sup>(٣)</sup> من ولد إسماعيل»<sup>(٤)</sup>، قالوا<sup>(٥)</sup>: وإنما اختلف الوعد<sup>(٦)</sup>

غروبها (٢/٢٠٣، ٢٠٤)، والساقى الساعات التي هي الصلاة فيها وفي الساعات التي نهي عن إقبار الموتى فيها (١/٢٧٥، ٢٧٦ و ٤/٨٢) - ط: دار الفكر، بيروت - وابن ماجه في باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن (١/٤٨٦) ط: دار الفكر العربي، قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

- (١) في ط: إلى أن تطلع الشمس.
- (٢) في أغلب النسخ "رقبات"، المثبت من دب.
- (٣) في ط، م: قال النبي ﷺ مكان المثبت.
- (٤) في ط، م: رقبات.
- (٥) الحديث رواه أبو داود في آخر كتاب العلم (٢/٣١٧)، ط: حلى، ولقطه: عن قتادة عن أنس ابن مالك قال، قال رسول الله ﷺ: لأن أقعد مع قوم يدكرون الله تعالى من صلاة العداة، حتى تطلع الشمس أحب إلى من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل، ولأن أقعد مع قوم يدكرون الله مع صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس أحب إلى من أن أعتق أربعة - رقم الحديث (٣٥٢٠) في مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى (٥/٢٥٦) ط: دار المعرفة، وفي "عون الممرود" (١٠/١٠٢) رقم الحديث ٣٦٥٠.
- ورواه أحمد في "المسند" بالفاظ مختلفة، ولقطه: عن علي بن زيد عن أبي طالب الصنعى عن أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: لأن أذكر الله تعالى من طلوع الشمس وأكبر وأهلل، وأصيح أحب إلى من أن أعتق أربعاً من ولد إسماعيل، ولأن أذكر الله من صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس أحب إلى من أن أعتق كذا وكذا من ولد إسماعيل.
- وفي رواية أخرى عن علي بن يزيد عن أبي طالب الصنعى عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «لأن أقعد أذكر الله وأكبره وأحمده وأسبحه وأهلله حتى تطلع الشمس أحب إلى من أن أعتق رقبتين أو أكثر من ولد إسماعيل ومن بعد العصر حتى تغرب الشمس أحب إلى من أعتق أربع رقاب من ولد إسماعيل» مسند أحمد بن حنبل (٥/٢٤٥-٢٥٥)، وفي "المسند" عن أم هانئ: بنت أبي طالب، وكردوس بن قيس، وحديث أم هانئ في (٦/٣٤٤)، وحديث كردوس في (٣/٤٧٤)، كل هذه الأحاديث تدل على أن الذكر أصل من العتق والصدقة.
- (٦) في خ، ب، د، دب: قال مكان المثبت.



للتفاوت؛ لأن بعد العصر ينتظر المكتوبة، وبعد الفجر قد صلى المكتوبة، ولم يكن منتظراً<sup>(١)</sup> للمكتوبة<sup>(٢)</sup>.

### باب الأذان

#### مسألة (٣٧٧)

ن<sup>(٣)</sup>: المؤذن<sup>(٤)</sup> إذا أقام فهو بالخيار، إن شاء مكث حتى يفرغ<sup>(٥)</sup> من الإقامة، وإن شاء مشى بعد ما انتهى إلى قوله: "قد قامت الصلاة"؛ لأن كل ذلك مأثور<sup>(٦)</sup>

#### مسألة (٣٧٨)

رجل دخل المسجد والمؤذن يقيم، ينبغي أن يقعد ولا يكث قائماً؛ لأن هذا

(٧) في حاء، خرب، دأ: الوقت مكان الوعد وهو خطأ.

(١) من قوله "ينتظر المكتوبة..." إلى قوله: "ولم يكن ساقط من صلب دأ، وضبطه من الهامش بخط مختلف، لعله فعل ذلك أحد القراء.

(٢) في ط، م: بزيادة "والله تعالى أعلم"، وفي دأ، ر: والله أعلم.

(٣) الرمز "ن" ساقط من معظم النسخ، المثلث من ز، ط.

(٤) في دب: للمؤذن وهو تصحيف.

(٥) في ط: حتى فرغ وهو خطأ.

(٦) في دب: "لأن ذلك كله مأثور"، قوله: "مأثور" أي منقول من حلف عن سلف؛ قال العنبيه أبو الليث في "النوازل" (ص ٣٠ أ) في "باب الصلاة": سئل أبو بكر (الإسكاف النحس) من المؤذن إذا أخذ في الإقامة المستحب له أن يمر ويقيم، أو يقف حتى يفرغ من الإقامة؟ قال: إن كان المؤذن هو الإمام ينبغي له أن يمضي، وإن كان الإمام غيره ينبغي له أن يقف حتى يمرع من الإقامة.

قال الفقيه: وكان أبو جعفر يقول: إذا بلغ إلى قوله: "قد قامت الصلاة" فهو بالخيار إن شاء مشى، وإن شاء وقف حتى يفرغ، سواء كان إماماً أو غيره، وقال الفقيه في "باب الصلاة" (ص ١٦، ١٧): سئل أبو نصير عن المؤذن إذا أقام متى يتحرك من موضعه؟ قال: كان محمد بن سلمة إماماً مؤذناً، فرأته في إقامته يتحرك عن مكانه، إذا بلغ إلى قوله: "قد قامت الصلاة"، قال الفقيه: هو بالخيار إن شاء، مكث حتى يفرغ من الإقامة، وإن شاء مشى بعد ما انتهى إلى قوله: "قد قامت الصلاة".

ليس بأوان الشروع<sup>(١)</sup> في الصلاة.

### مسألة (٣٧٩)

المؤذن إذا لم يكن حاضراً، لا يذهب القوم إلى مسجد آخر، بل يؤدون التيمم ويصلون<sup>(٢)</sup> وإن كان واحداً؛ لأن حق المسجد عليه، فمضى صلى<sup>(٣)</sup> صار مؤدياً حق المسجد.

### مسألة (٣٨٠)

ويكره الخروج من المسجد بعد ما أذن المؤذن؛ لأنه علامة النفاق، فإن كان إمام مسجد آخر، أو مؤذن مسجد آخر يرجى أن لا يكون به بأس؛ لأنه خروج بعذر<sup>(٤)</sup>.

- (١) في د ب، ز: أوان الشروع.
  - قال العقبة أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة (ص ١٢٢) : "سئل أبو بكر عن رجل دخل المسجد والمؤذن يقيم؟ قال: ينبغي أن يقعد ولا يمكث قائماً".
  - (٢) في معظم النسخ: "يصلوا"، مثبت من ز.
  - (٣) في خ أ، غ ب، د أ، د ب، ز: "فمضى أدنى"؛ قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة (ص ١٢٥) : "قال أبو القاسم: سألت محمد بن سلمة عن مسجد غاب مؤذنه، أذهب إلى مسجد آخر؟ قال: لا، ولكن أذن أنت فيه وأقم وصل وإن كنت وحدك".
  - (٤) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الصلاة (ص ٣٣ ب، ط) : "سئل ابن المبارك عن رجل يكون في المسجد، فخرج منه بعد ما أذن المؤذن؟ قال: أكره له ذلك، قيل له: فإن كان مؤذناً أو إماماً؟ قال: أرحو أن لا بأس به".
- والدليل على كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان حديث الشعثاء أنه قال: "كنا قعوداً في المسجد مع أبي هريرة -رضي الله عنه- فأذن المؤذن، فقام رجل من المسجد يحشى، فأتبعه أبو هريرة بصرة، حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أنا القصد".
- الحديث رواه مسلم في "صحيحه" في "باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن" (١/٢٦٢) - ط: دار الفكر - وأبو داود في "باب الخروج من المسجد بعد الأذان (ص ١٤٣)، والترمذي في "باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان (٣٩٧/١) - ط: ح - والنسائي في "باب التشديد في الخروج من المسجد بعد الأذان (٢٩/٢) - ط: دار الفكر - وسماهحه في "باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج (٢٤٢/١) - ط: دار الفكر العربي -.
- وله رواية أخرى من حديث عثمان أنه قال: "قال رسول الله ﷺ: من أدركه الأذان في المسجد، ثم خرج، لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة، فهو منافق"؛ قال: إسناده ضعيف، وقال أبو عيسى الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وعلو هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم: أن لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر، أن يكون

## مسألة (٣٨١)

و: مؤذن مسجد ليس بحضرته<sup>(١)</sup> أحد، يؤذن ويقيم ويصلي وحده أحب إلى من أن يصلي في مسجد غيره؛ لأن حق هذا المسجد عليه (وحق مسجد آخر ليس عليه)<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٣٨٢)

س: تتنحى المؤذن عند الأذان والإقامة مكروه؛ لأنه بدعة.

## مسألة (٣٨٣)

ز شرو<sup>(٣)</sup>: عن محمد رحمه الله<sup>(٤)</sup> إذا اجتمع أهل بلدة على ترك الأذان والإقامة، يقاتلون عليه<sup>(٥)</sup>؛ لأنه من جملة الشعائر والأعلام المختصة بالإسلام، يقاتلون عليه؛ لأنه<sup>(٦)</sup> وإن لم يكن فرضاً كصلاة العيد، فإنهم يقاتلون (على تركها)<sup>(٧)</sup> وإن لم تكن فرضاً، بخلاف الواحد، حيث يؤدب على تركه، ويحبس ولا يقاتل؛ لأن الأعلام باقية بغيره.

وعن أبي يوسف [رحمة الله عليه]<sup>(٨)</sup>: أنه قال: يؤدبون بالحبس والصرب<sup>(٩)</sup> ولا يقاتلون؛ لأنه سنة، فلا تبلغ درجتها درجة فرائض<sup>(١٠)</sup>.

على غير وضوء، أو أمر لا بد منه، ويروى عن إبراهيم النخعي أنه قال: يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة.

(١) في خأ، خب، ط، م، ز: "ليس يحضر محله أحد"، مثبت من دأ، دب.

(٢) ما بين القوسين ساقط في خأ، خب، دأ، وفي ر: "ليس له عليه زيادة" له.

(٣) الرمز: "ز شرو" ساقط من أغلب النسخ، أثبتته من ط، م.

(٤) قوله: "رحمة الله" ساقط من ط.

(٥) في ح أ، خ ب: يقاتلون عليه.

(٦) قوله: "لأنه" ساقط من معظم النسخ، أثبتناه من ز.

(٧) الزيادة: من ط، م.

(٨) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

(٩) في ط، م: بالتقديم والتأخير.

(١٠) في دب: "الفرض" مكان "الفرائض".

## مسألة (٢٨٤)

وعن أبي حنيفة رحمة الله عليه<sup>(١)</sup>: أنه يكره أذان من لم يحتلم؛ لأن المؤذن مؤتمن<sup>(٢)</sup>، فيفرض إلى من هو أقدر على أداء الأمانة، وهو السالم. قال رضى الله عنه: ظاهر المذهب أنه لو أذن المراهق جاز، وغيره أولى منه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٢٨٥)

مؤذن ثوب في الفجر، يعنى قال: "حى على الصلاة، حى على الفلاح"<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: "رحمه الله عليه" ساقط من ط، م

(٢) قال عليه السلام: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن»، الحديث رواه الترمذى فى "باب ما جاء أن الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن" (٤٠٢/١).

(٣) قال السرخسى فى "المبسوط" فى "باب الأذان" (١٣٣/١): وإذا صلى أهل المصر بجماعة بغير أذان ولا إقامة، فقد أساءوا وترك سنة مشهورة، وجازت صلاتهم لأداء أركانها، والأذان والإقامة سنة، ولكنهما من أعلام الدين، فتركهما ضلالة، هكذا قال مكحول: "السنة ستان: سنة أخذها هدى وتركها لا بأس به، وسنة أخذها هدى وتركها ضلالة كالأذان والإقامة وصلاة العيدين".

وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى: إذا أصر أهل المصر على ترك الأذان والإقامة، أمروا بهما، فإن أبوا قوتلوا على ذلك بالسلاح، كما يقتلون عند الإصرار على ترك الفرائض والواجبات.

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: المقاتلة بالسلاح عند ترك الفرائض والواجبات، فأما فى السنن فيؤدون على تركها، ولا يقتلون على ذلك، لبطور الفرق بين الواجب وغير الواجب، ومحمد رحمه الله تعالى يقول: ما كان من أعلام الدين، فالإصرار على تركه استحلف بالدين، فيقتلون على ذلك لهذا

وقال السرخسى فى المصدر السابق فى أذان الغلام، (١٣٨/١): وإن أدن للقوم غلام مراهق أجزأهم لحصول المقصود بأذانه وهو الإعلام، والبالغ أولى؛ لأنه أقرب إلى مراعاة الحرمة، ولأن الصبي غير مخاطب بالصلاة والأذان للمكتوبات خاصة، فالأولى أن يؤذن من هو مخاطب بالمكتوبات.

وقال محمد بن الحسن فى "الأصل" فى "باب من نسى صلاة ذكرها من الغد" (ص ١٠ ب)، قلت: رأيت القوم يؤذن لهم العلام الذى لم يحتلم بعد، وقد راعى الحلم، قال: أحب إلى أن يؤذن لهم رجل، قلت: فإن صلوا بأذانه وإقامته، قال: يجزيهم.

(٤) الزيادة: من ط، م.

بين الأذان والإقامة، فظن أن<sup>(١)</sup> تنويبه ذلك إقامة، ثم علم<sup>(٢)</sup> (على)<sup>(٣)</sup> أنه تنويب قبل أن يدخل القوم في الصلاة<sup>(٤)</sup>، مكث القوم حتى يشتد المؤذن بالإقامة من أولها، ثم يقومون إلى الصلاة؛ لأنه ترك الإقامة من أولها، وفي غير المغرب<sup>(٥)</sup> من

(١) في ط: "أنه بدل أن".

(٢) كلمة "علم" ساقطة من دب.

(٣) الريادة: من خأ، خب، دأ، دب، ط، م.

(٤) التنويب في أذان الفجر: أن يقول المؤذن الصلاة خير من النوم، ثوب: أي وجمع، ودعا، ونى الدعاء، ويقال: ثوب بالصلاة: دعا إلى إقامتها مرة بعد أخرى، ومه تنويب المؤذن، إذا نادى بالأذان للناس إلى الصلاة، ثم نادى بعد التأدين، فقال: الصلاة رحمكم الله الصلاة. المعجم الوسيط (١٠٢/١)

قال أبو عيسى الترمذي: وقد اختلف أهل العلم في تفسير التنويب، فقال بعضهم التنويب أن يقول في أذان الفجر: "الصلاة خير من النوم" وهو قول ابن المبارك وأحمد، وقال إسحاق في التنويب: غير هذا، قال: التنويب المكروه: هو شيء أحدثه الناس بعد النبي ﷺ، إذا أدن المؤذن، فاستنطق القوم، قال بين الأذان والإقامة: قد قامت الصلاة، حتى على الصلاة، حتى على العلاج.

التنويب الذي فسره ابن المبارك وأحمد، هو التنويب المسنون الذي ثبت بالسنة، واستقر العمل على ذلك، وهو الذي اختاره أهل العلم.

عن سعيد بن المسيب عن بلال: أنه أتى النبي ﷺ يؤذنه لصلاة الفجر، فقبل: هو نائب، فقال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير النوم، فأثرت في تأذين الفجر، فثبت الأمر على ذلك، رواه ابن ماجه في "باب السنة في الأذان" (٢٣٧/١) - ط: دار الفكر العربي - رواه النسائي والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة من وجه آخر، رقم الحديث في ابن ماجه (٧١٦).

أما التنويب الذي كرهه أهل العلم وهو الذي أحدثوه الناس بعد النبي ﷺ، وقال رسول الله ﷺ: "لا تتربن في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر"، رواه الترمذي، وعن مجاهد قال: "كث مع ابن عمر، فتوب رجل في الظهر أو العصر، قال: اخرج بنا، فإن هذه بدعة"، رواه أبو داود في باب التنويب (١٤٤/١)، والترمذي بالفاظ متقاربة في الباب السابق.

وفي الأصل لمحمد بن الحسن في "باب الأذان" (ص ١٠) قلت: فهل يثوب في شيء من الصلاة؟ قال: لا يثوب إلا في صلاة الفجر، قلت: فكيف التنويب في صلاة الفجر؟ قال: كان التنويب الأول بعد الأذان "الصلاة خير من النوم"، فأحدث الناس هذا التنويب، وهو حسن وقال قاضي حان في الفتاوى في "مسائل الأذان": ولا بأس بالتنويب في سائر الصلوات

الخمس في زماننا، وتنويب كل بلدة ما تعرفه أهل تلك البلد في هاتئ الهدية (٧٩/١) ينظر تعريف التنويب لغة وشرعاً وتنويب المسنون والمستندة، ولأدلة القلبية والعنيفة في "المبسوط" للرخسى في "باب الأذان" (١٣٠، ١٣١).

(٥) في ط: ثم في غير المغرب.

الصلاة لا بد من الفصل بين الأذان والإقامة<sup>(١)</sup>.

مسألة (٣٨٦)

ويكره أن يصل الأذان بالإقامة وهو معروف، وتقديره فيما روى الحسن<sup>(٢)</sup> عن أبي حنيفة رحمه الله<sup>(٣)</sup> قال في صلاة الفجر: يؤذن ثم يصلى، ثم يمكث مقدار ما يتمكن من قراءة عشرين آية<sup>(٤)</sup>، ثم يقيم، وفي الظهر يؤذن، ثم يصلى أربعاً، يقرأ في كل ركعة عشر آيات، وكذلك العشاء، وفي العصر يؤذن، ثم يصلى ركعتين، يقرأ في كل ركعة عشر آيات، أو أربع<sup>(٥)</sup> ركعات، يقرأ في كل ركعة خمس آيات، ثم يقيم<sup>(٦)</sup>.

(١) لقوله عليه السلام ليلاً: «اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله»، ذكره السرخسي بعد العبارة الآتية، قال السرخسي في «المبسوط» في «باب الأذان» (١/١٣٩) ويقعد المؤذن بين الأذان والإقامة في جميع الصلوات إلا في المغرب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، أما في سائر الصلوات: فيكره له أن يصل الإقامة بالأذان، ولا يقعد بينهما وقال رحمه الله: والأولى به في الصلاة التي قبلها تطوع مسنون أو مستحب أن يتطوع بين الأذان والإقامة، جاء في تأويل قوله تعالى: «وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّا دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا» (فصلت: ٣٣)، إنه المؤذن يدعو الناس بأدائه، ويتطوع بعده قبل الإقامة. وعن حبان بن عبيد الله العدوي قال: «كما جلوساً عند عبد الله بن بريدة، فأذن مؤذن صلاة الظهر، فلما سمع الأذان، قال: قوموا وصلوا ركعتين قبل الإقامة، فإن أبي قال رسول الله ﷺ قال: «عند كل أذان ركعتان قبل الإقامة ما خلا أذان المغرب»، وقال ﷺ أيضاً: «ما من صلاة مكتوبة إلا بين يديها ركعتين»، رواه الدارقطني في «باب الحث على الركوع بين الأدان» في كل صلاة<sup>(٧)</sup> (١/٢٦٦، ٢٦٧)، وفي الباب أحاديث أخرى بهذا المعنى.

(٢) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي المتوفى سنة ١٩٤ هجرية. العوائد لبية (ص ٦٠، ٦١).

(٣) في د ب: «رحمهما الله» مكان المثلث.

(٤) ما بين القوسين ساقط من د ب، ربما الناسخ حذفها عمداً لمحل الخلاف في معنى الشرب.

(٥) في د ب: «وأربع» بالمعطف.

(٦) لما جاء من الفضيلة على من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة قال ﷺ: «من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة بنى له بيت في الجنة أربعة قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الفجر»، الحديث رواه الجماعة إلا البخاري. أخرجه مسلم في «باب فضل السنن الراجعة قبل الفرائض» وبعدها وبين بعدهما (١/٢٩٢)، وأبو داود في «باب نمرير أبواب التطوع وركعات السنة» (١/٣١٦)، والترمذي في «باب ما جاء من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة وما له فيه من الفضل» (٢/٢٧٤)، رقم الحديث (٤١٥)، وابن ماجه في «باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة من السنة» (١/٣٦١).

## مسألة (٣٨٧)

ولا يكره الكلام عند الأذان بالإجماع، استدلالاً باختلاف<sup>(١)</sup> أصحاب رحمهم الله<sup>(٢)</sup> في كراهية الكلام في أذان الخطبة يوم الجمعة؛ فإن أبا حنيفة رحمه الله (عليه)<sup>(٣)</sup> إنما قال: بالكراهية؛ لأنه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة، فكان هذا انفصاً (منهم)<sup>(٤)</sup> على أنه لا يكره الكلام [عند الأذان]<sup>(٥)</sup> في غير هذه الحالة، كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله<sup>(٦)</sup> فيما قرؤوا عليه<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٣٨٨)

ويستحب لمستمع الأذان<sup>(٨)</sup> أن يقول: مثل ما يقول<sup>(٩)</sup> المؤذن لقوله عليه والسائي في "باب ثواب من صلى في اليوم واليلية ثنتي عشرة ركعة سوى لمكتوبة" (٣/ ٢٦٠)

- (١) في دب، ز: "باختلاف".
- (٢) قوله: "لاختلاف أصحابنا رحمهم الله" ساقط من ط، م.
- (٣) الزيادة: من حأ، خب، دأ، دب.
- (٤) الزيادة: من ط، م.
- (٥) الزيادة: من "ط"، "م".
- (٦) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر، شمس الأئمة السرخسي صاحب "المبسوط"، توفي رحمه الله في حدود سنة ٤٩٠ هـ، وقيل: ٥٠٠ هجرية؛ ترجمته في "أنفوائد البنية" (ص ١٥٨، ١٥٩).
- (٧) في دأ: "قرأ عليه"، وفي ز: "قرأ عليه"، هذا بالنسبة لمستمع الأذان، وأما في كلام المؤذن عند الأذان والإقامة. قال محمد بن الحسن في "الأصل" في "باب الأذان" (ص ١٠). قلت: أرايت المؤذن إذا أذن وأقام، هل يتكلم في شيء من أذانه وإقامته؟ قال لا، فإن تكلم في أذانه، أو في إقامته، وصلى القوم بذلك؟ قال: صلاتهم تامة واحب ذلك أن لا يتكلم في أذانه ولا في إقامته.
- وقال السرخسي في "المبسوط" في "باب الأذان" (١/ ١٣٤): "ولا يتكلم المؤذن في أذانه وإقامته؛ لأنه ذكر معظم كالخطبة، فيكره في خلالة لما فيه من ترك الحرمة".
- وروى المصنف عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه يكره رد السلام في حلال الأذان؛ وكان الثوري رحمه الله تعالى يقول: لا بأس برد السلام؛ لأنهما مريضة، ولكنا نقول: يحتمل التأخير إلى أن يفرغ من أذانه.
- (٨) في معظم النسخ: "لمن سمع الأذان"، وفي دب: المؤذن مكان الأذان، التثنية من ط.
- كل هذا يصح.

السلام "من قال مثل ما يقول المؤذن غفر له إلا الصلاة والفلاح فإنه لا يقول مثل ما يقول المؤذن" (١) ولكن (يقول) (٢) لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، أو ما شاء الله (٣) كان؛ لأنه معناه (أسرعوا إلى الصلاة) (٤) أسرعوا إلى ما فيه (٥) نجاتكم،

(٩) في دب: "كما قال" بدل "مثل ما يقول".

(١٠) في أغلب النسخ: "مثل ما قال المؤذن"، الخت في ز.

(١١) الريادة: من عندنا، وذلك لاستقامة المعنى.

(١٢) في ط، م. "وما شاء الله" بالعطف، قال رسول الله ﷺ: "إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن"، رواه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري في "باب ما يقول: إذا سمع النداء" ومسلم في "باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يسأل له الوسيلة" (١/١٦٣، ١٦٤)، وأبو داود في "باب ما يقول: إذا سمع المؤذن" (١/١٤٠)، والنسائي في "باب القول: إذا قال المؤذن: حي على الصلاة، حي على الفلاح" (٢/٢٣)، وابن ماجه في "باب ما يقال: إذا أذن المؤذن" (١/٢٣٨)، وابن حبان في "صحيحه" في (٣/١٤٧) ط: المدينة.

قال أبو عيسى الترمذي: حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي رافع وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن ربيعة وعائشة ومعاذ بن أنس ومعوية رضي الله عنهم، وقال رسول الله ﷺ: "إذا قال المؤذن: لا إله إلا الله أكبر قال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر"، رواه مسلم من حديث عمر بن الخطاب في "الباب السابق" (١/١٦٤)، وأبو داود في "باب ما يقول

إذا سمع المؤذن" (١/١٤١)، وابن حبان

وفي رواية أبي هريرة: "من قال: مثل هذا يقيتاً دخل الجنة"، رواه النسائي. قال ابن وقاص: "إني عند معاوية إذا أذن مؤذنه، فقال معاوية: كما قال المؤذن، حتى إذا قال: حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فلما قال: حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقال: بعد ذلك ما قال المؤذن، ثم قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: مثل ذلك"، رواه النسائي في "باب إذا قال المؤذن: حي على الصلاة، حي على الفلاح"، والشافعي في "الأم في "باب القول مثل ما يقول المؤذن" (١/٧٦) - ط: بولاق -.

قال الشافعي: وبحديث معاوية نقول: وهو يوافق حديث أبي سعيد الخدري، وفيه تفسير لس في حديث أبي سعيد.

(١٤) الزيادة: من ط، م.

(١٥) في دب: "فيما فيه مكان" إلى ما فيه.



فحشه إعادته<sup>(١)</sup> الاستهراء بخلاف سائر الكلمات<sup>(٢)</sup>؛ لأنها ثناء، وعند قوله "الصلاة خير من النوم" صدقت وبروت، فروى ذلك عن بعض السلف.

## مسألة (٣٨٩)

ز شرو<sup>(٣)</sup> : وإن أذن صبي لا يعقل، أو مجنون يعاد ذلك؛ لأن ما هو المقصود، وهو<sup>(٤)</sup> الإعلام لا يحصل بأذانهما؛ لأن الناس لا يعتبرون كلام غير العاقل، وهو وصوت الطير سواء<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٣٩٠)

ويكره أذان السكران، ويستحب إعادته، وكذا يكره أذان فاسق؛ لأنه أمانة شرعية، ولا يؤمن الفاسق عليه، ولا يعاد أذانه لحصول المقصود<sup>(٦)</sup>.

- (١) في ط: "فحشه مكان فحشه"، وفي د: "إعادة مكان إعادته".
- (٢) في د، د: "بخلاف الكلمات" بحذف كلمة "سائر".
- (٣) الرمز "ز شرو" ساقط من معظم النسخ، وفي ز: "ز شرو" وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه.
- (٤) قوله: "وهو" ساقط من معظم النسخ، والمثبت من ز.
- (٥) لقوله عليه السلام: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واعمر لمؤذنين»، رواه الترمذي في "باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن" (٤٠٢/١)، والشافعي في باب كراهية الإمامة" (١٤١/١).
- قال ابن الأثير في "النهاية" في "باب الهمزة مع الميم" (٧١/١): مؤتمن القوم الذي يتقون إيه، ويتخذونه أمياً حافطاً، يقال: اتهم الرجل فهو مؤتمن، يعني أن المؤتمن أمين الناس على صلاتهم وصيامهم، وهؤلاء الناس ليسوا محل ثقة ولا أمانة، فذلك قال: بالإعادة، والإمانة تقع على الطاعة والعبادة والوديعة والثقة والأمانة.
- (٦) قال في "الأصل" في "باب من نسي صلاة ذكرها من العدد" (١١١ أ): قلت: أرايت رجلاً أذن وأقام وهو سكران لا يعقل، أو مجنون مغلوب لا يعقل، فصلى القوم بذلك الأذان؟ قال: يجزيهم، قلت: أفكره للسكران والمجنون الذي لا يعمل إن أذن للقوم ويقيم؟ قال: نعم، أكره لهم ذلك، قلت: وكذلك المعتوه؟ قال: نعم، قلت: أرايت إن أدب وأقام للقوم أنرى للمعصية أن يعيدوا الأذان والإقامة؟ قال: نعم، هو أحب إلى أن يفعلوا.
- قل قاضي حان في العنوان السابق (٧٧/١): خمسة يكره أذانهم، وإذا أدبوا يعاد: الصبي الذي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والجنب.

## مسألة (٣٩١)

وإن أذن رجل، وأقام آخر، إن غاب الأول جاز من غير كراهة، وإن كان حاضراً، ويلحقه الوحشة بإقامة غيره يكره، وإن رضى به لا يكره عندنا<sup>(١)</sup>.

## مسألة (٣٩٢)

وإن رُفع المؤذن في خلال الأذان<sup>(٢)</sup>، أو أحدث حدثاً آخر، فذهب وتوضأ، ثم جاء، فأحب<sup>(٣)</sup> إلى أن يتدبّر من أوله<sup>(٤)</sup>؛ لأن له شبهة بالصلاة، لو أحدث في

(١) لما جاء عن زياد بن الحارث الصدائي أنه قال: "أمرني رسول الله ﷺ أن أؤذن في صلاة المعجر، فأذنت، فأراد بلال أن يقيم، فقال رسول الله ﷺ: إن أحاصداه فقد أذن، ومن أذن فهو يقيم"، الحديث رواه الترمذي في "باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم" (٣٨٣/١) رقم الحديث (١٩٩) رقم الباب (١٤٦)، وأبو داود في "باب الرجل يؤذن ويقيم آخر" (١٣٨/١) - ط. حلب - وابن ماجه في "باب السنة في الأذان" (٢٣٧/١) رقم الحديث (٧١٧). قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، إن من أذن فهو يقيم، إذا غاب المؤذن بعد ما أذن للصلاة، وخرج من المسجد دون رجعة، يسقط حقه، وكذلك إذا رضى؛ لأنه تنازل عن حقه بطيب خاطره، فلا يكره للآخر إذا أقام. قال قاضي خان في المتاوى: "ولا بأس بأن يؤذن رجل ويقيم غيره بإذن الأول، ويكره إن لم يرخص به الأول" هامش الهندية (٧٩/١) وفي الأصل "لمحمد في باب الأذان" (ص ١٠-١): قلت: رأيت رجلاً أذن، وأقام رجل آخر غيره، لا بأس بذلك.

(٢) في د: حال الأذان.

(٣) في ط، م: وأحب بالعطف.

(٤) قال الترمذي: واختلف أهل العلم في الأذان على غير وضوء، فكرهه بعض أهل العلم، وبه يقول الشافعي وإسحاق، ورخص في ذلك بعض أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد، دليل الذين كرهوا الأذان على غير وضوء، قوله عليه السلام: "لا يؤذن إلا متوضئاً"، وفي رواية: "لا يتأذى بالصلاة إلا متوضئاً"، رواهما الترمذي في "باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء" (٣٨٩/١، ٣٩٠)، الأول عن الزهري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والثاني عن عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي هريرة، قال الترمذي: وهذا (أي الثاني) أصح من الحديث الأول، وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب، وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم والزهري لم يسمع من أبي هريرة.

وقال القاضي أحمد محمد شاكر: حديث الزهري لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي، ورواه البيهقي في (٢٩٧/١) مرفوعاً، وقال رحمه الله أيضاً: وهو حديث ضعيف على كل حال لالتقطاع بين الزهري وأبي هريرة، ورواية البيهقي ضعيفة أيضاً.

الصلاة، فالأولى أن يبتدئ بها، ولو بنى عليها يجوز، كذا ههنا.

مسألة (٣٩٣)

والذي يواظب<sup>(١)</sup> على الصلاة كلها، أولى بالأذان من غيره؛ لأن صوت صار<sup>(٢)</sup> معهوداً للقوم، فلا يقع الاشتباه به<sup>(٣)</sup>.

مسألة (٣٩٤)

وإذا قدم المؤذن في أذانه، أو إقامته بعض الكلمات على البعض<sup>(٤)</sup>، يعيد ما سبق في أوانه؛ لأنه ما أتى به في غير أوانه لا يعتد به، فيعيد ليقع<sup>(٥)</sup> موقفه<sup>(٦)</sup>.

ينظر هامش الحديث رقم (٢٠١) في الباب السابق

قال السرخسي في الباب السابق (١٣٩/١). وإن رُفِعَ فيها، أو أُحْدِثَ، فذهب وتوضأ، ثم جاء، فأحب إلى أن يبتدئها من أولها، لأن يدهانه انقطع النظم، فربما اشتبه على الناس أنه كان يؤذن، أو يتعلم كلمات الأذان، ولأولى به إذا أُحْدِثَ في أذنه، أو إقامته أن يتمها، ثم يذهب فيتوضأ ويصلي، لأن ابتداء الأذان أو الإقامة مع الحدث يجوز، وإتمامه أولى، وأشار إلى هذا قاضي حسان في المناوي في مسائل الأذان في هامش الهندية (٧٧/١)، هكذا ذكره في الأصل في باب من نسي صلاة ذكرها من العدد (ص ١١-١).

(١) في خاء، حزب: "يواظب" وهو خطأ.

(٢) كلمة "صار" ساكنة في خاء، حزب.

(٣) الزيادة: من دأ، دب، ط، م.

قال السرخسي في "المبسوط" في آخر باب الأذان (١٤٠/١): والذي يواظب على الصوت كلها أولى بالأذان من غيره؛ لأن صوته يصير معهوداً للقوم، فلا يقع الاشتباه، وإن أذن السوقي في صلاة الليل، وأذن في صلاة النهار غيره، فذلك حائر أيضاً.

(٤) في دب: على بعض.

(٥) في ط: يقع.

(٦) وفي "الأصل" (ص ١٠ ب) في الباب السابق: قلت: أرويت مؤذناً أذن، وقدم شيئاً قبل شيء، فقال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله؟ إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، فإن عليه أن يقول: أشهد أن محمداً رسول الله حتى يكون بعدها، قلت: من ثم يعلم على ذلك؟ قال يحزبهم، قلت: وكذلك كل شيء قدمه من الأذان أو آخره؟ قال نعم، قلت وكذلك لو فعل هذا في الإقامة؟ قال نعم. أشار إلى هذا السرخسي في المسود في باب الأذان (١٣٩/١)، وقاضي حسان في المناوي في مسائل الأذان في هامش الهندية (٧٩)، وفي الباب تفريعات أخرى أخرجها محمد في الأصل في البابين السابقين، وكذلك السرخسي في باب الأذان، من يريد لها فليتأمل فيهما.

[آباب فيما يتقدم الصلاة من الشروط<sup>(١)</sup>]

## فصل في مكان الصلاة

## مسألة (٣٩٥)

ن<sup>(٢)</sup>: رجل صلى على بساط<sup>(٣)</sup> في أحد<sup>(٤)</sup> طرفيه نجاسة، فصلى على الجانب الآخر، جاز، سواء كان يتحرك الطرف الذي فيه النجاسة يتحرك المصلي، أو لا يتحرك<sup>(٥)</sup>؛ لأنه بمنزلة الأرض، فلا يصير (هو)<sup>(٦)</sup> مستعملاً للنجس، هكذا<sup>(٧)</sup> احتار الفقيه أبو جعفر<sup>(٨)</sup>.

قال رحمه الله<sup>(٩)</sup>: إنما يعتبر الحركة إذا كان لا بساً للثوب كالمنديل والملاقاة، وفي<sup>(١٠)</sup> أحد طرفيه<sup>(١١)</sup> نجاسة، فصلى<sup>(١٢)</sup> والطرف<sup>(١٣)</sup> الذي فيه النجاسة على

(١) ما بين المعكنتين مزيد من ط، م، د ب.

(٢) الرمز "ن" ساقط من دأ، دب، خأ، ح ب، ز.

(٣) الساط: كل ما سبط، ضرب من الفرش يسج من الصوف ونحوه، جمع: بسط المعجم الوسيط (١/٥٦)

(٤) في خأ، ح ب، دأ، دب: إحدى وهو خطأ

(٥) في أغلب النسخ: لم يتحرك، المثبت من ط.

(٦) الزيادة: من ط، م.

(٧) في ط، م: كذاه مكان المثبت

(٨) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي الهندواني، شيخ كبير وإمام جليل القدر من أهل بلخ، كان يقال له: أبو حنيفة الصمير لفقهه، تفرقه على أبي بكر الأعمش، وتفرقه عليه أبو الليث الفقيه وجماعة كثيرة؛ توفي رحمه الله ببحارى سنة ٣٦٢ هجرية. انظر: المصيبة (٣/١٩٢)، والفوائد الحية (ص ١٧٩)

(٩) في ر: قال: هو رحمه الله بزيادة "هو"، وقوله: "رحمه الله" ساقط في ط، م.

(١٠) في معظم النسخ: "في بدو أو المعطف، المثبت من م

(١١) في دب: إحدى طرفيه، وهو خطأ.

(١٢) في معظم النسخ: يصلى، المثبت من ط، م.

الأرض، فإن (كان) <sup>(١١)</sup> النجس يتحرك <sup>(١٢)</sup> يتحرك المصلي، لم تجز صلاته، وإن لم يتحرك، جاز؛ لأن في الوجه الأول يصير مستعملاً، وفي الوجه الثاني لا <sup>(١٣)</sup>.

## مسألة (٣٩٦)

المصلي إذا ابتلى بين الصلاة <sup>(١٤)</sup> في الطريق، وبين الصلاة في أرض إنسان، فهذا (على وجهين) <sup>(١٥)</sup>: إما أن كانت الأرض مزروعة أو غير مزروعة، فإن <sup>(١٦)</sup> كانت الأرض مزروعة <sup>(١٧)</sup>، فالأفضل أن يصلي في الطريق؛ لأن له حقاً في الطريق، ولا حق له في الأرض، وإن كانت غير مزروعة، فإن كانت الأرض ليهودي أو نصراني <sup>(١٨)</sup> فكذلك، وإن كانت <sup>(١٩)</sup> لمسلم، فالأفضل أن يصلي في

(١٣) في خاء، خب، دأ، دب: في الطرف وهو خطأ.

(١٤) الزيادة: من ط، م.

(١٥) في معظم النسخ: "لو تحرك مكان يتحرك"، المثلث من ط، م.

(١٦) قال العقبي أبو الليث السمرقندي في الموازل في باب الصلاة (ص ١٧-١٨): "وسئل أبو القاسم عن رجل صلى على بساط، وفي أحد طرفيه نجاسة، فصلى على جانبه الآخر؟ قال: إن كان موضع النجس يتحرك يتحرك، فصلاته فاسدة؛ لأنه مستعمل، وإن كان لا يتحرك يتحرك، فصلاته باعة."

قال العقبي: وكان أبو جعفر يقول: صلاته جائزة في الوجهين جميعاً، إذا كانت صلاته على موضع طاهر، وإنما تعتبر الحركة، إذا كان لابس، وأحد طرفيه نجس.

وروى محمد بن سلمة عن بشر بن الوليد عن أبي الوليد عن أبي يوسف: في رجل لبس ثوباً، وفي طرفه نجاسة، فصلى وطرفه الذي فيه نجاسة على الأرض؟ قال: إن كان النجس يتحرك يتحرك، لا تجوز صلاته، وإن لم يتحرك يتحرك، فصلاته جائزة.

وقال محمد بن سلمة: وكذلك اليمين في القياس، لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة، وليس ثوباً في طرفه من غزلها، ولم يتحرك يتحرك اللابس، لم يحنث في يمينه.

(١٧) قوله: "بين الصلاة" ساقط من دب.

(١٨) الزيادة: من ط، م.

(١٩) في خاء، خب، دأ، دب: "إن مكان فإن".

(٢٠) في ط: "إن كان مزروعة مكان المثلث، وهو خطأ."

(٢١) في خاء، خب، دأ، دب: "لليهودي والنصراني"، وفي ز: "لليهودي أو النصراني".  
المثلث من ط، م.

الأرض؛ لأن صاحب الأرض أذن له دلالة؛ لأنه إذا بلغه سرّ بذلك<sup>(١)</sup> أن ينال أحراً من غير<sup>(٢)</sup> اكتساب منه، وفي الطريق لا إذن له؛ لأن الطريق<sup>(٣)</sup> حق العامة، واسم العامة يتناول المسلم والكافر<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٣٩٧)

رجل صلى في موضع نجس<sup>(٥)</sup> وفرش نعليه، وقام عليهما<sup>(٦)</sup>، جاز وإن كان<sup>(٧)</sup> لا يساً لا يجوز؛ لأنه إذا كان لا يساً للعل، كان<sup>(٨)</sup> تعاله.

## مسألة (٣٩٨)

س<sup>(٩)</sup>: رجل قام<sup>(١٠)</sup> على مكان طاهر، وسجد على مكان طاهر<sup>(١١)</sup> إلا أنه

(٩) في ط، م: وإن كان وهو خطأ.

(١) في ط: ذلك وهو خطأ.

(٢) في ط، م: يعبر مكان "من غير".

(٣) في ز: ذلك مكان الطريق.

(٤) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "باب الصلاة" (ص ٢١ ب). "وسئل أبو بكر عن رجل ابتلى بين الصلاة في الطريق وبين أرض لرجل؟ قال: إن كانت الأرض غير مزروعة، يصلى فيها؛ لأن صاحبها لو بلغه ذلك، فإنه يفرح ولا يهتم أن ينال الآخر بغير اكتساب منه، قال الفقيه: ولو كانت الأرض لليهودي أو نصراني، فالأفضل له أن لا يصلى فيها، ويصلى على الطريق.

(٥) في خ، د، ح، ب، دأ، دب: في موضع الجس، وفي هـ، م: في الموضع الجس، المثبت من ز.

(٦) في معظم النسخ: عليهما، والمثبت من ز.

(٧) في ط، م: ولو كان مكان المثبت.

(٨) كلمة كان ساقطة من خ، د، ح، ب.

(٩) الرمز س ساقط من معظم النسخ، أثبتته من ط، م.

(١٠) في ط، م: صلى مكان قام.

(١١) قوله: وسجد على مكان طاهر ساقط من ط، م.

إذا سجد، وقع ثيابه على أرض نجسة يابسة، أو ثوب نجس يابس<sup>(١)</sup>، حازت صلاته؛ لأنه أدى الصلاة في مكان طاهر.

## مسألة (٣٩٩)

ز شرو: رجل صلى وتحت كل واحد من قدميه نجاسة أقل من قدر الدرهم، ولكن إذا جمع<sup>(٢)</sup>، يزيد على قدر الدرهم يجمع، ولا يجزيه صلاته اعتباراً بما إذا كانت النجاسة على ثيابه، ولو كانت النجاسة تحت إحدى قدميه (قبل)<sup>(٣)</sup>: يجزيه؛ لأن فرض القيام يتأدى بإحدى القدمين، فجعل وضع الأخرى وعدمه بمنزلة<sup>(٤)</sup>، وقيل: لا يجزيه، وهو الأصح؛ لأن القيام يضاف إلى الرجلين حال وضعهما، وإن كان<sup>(٥)</sup> يتأدى، يوضع إحدهما<sup>(٦)</sup>، فجعل<sup>(٧)</sup> أداء الفرض مع النجاسة.

## مسألة (٤٠٠)

زفت: ولو كان البساط مبطناً، فأصاب<sup>(٨)</sup> النجاسة البطنة، فصلى على طهارته، وهو قائم في موضع النجاسة؛ عن محمد رحمة (عليه)<sup>(٩)</sup>: أنه يجوز، وكذا ذكر في "نواذر الصلاة"، وعن أبي يوسف رحمة الله عليه: أنه لا يجوز. وقيل: جواب محمد رحمة الله عليه<sup>(١٠)</sup> في مخيط غير مضرب مبطن<sup>(١١)</sup>.

(١) في ط، م: "على الأرض النجسة اليابسة، أو الثوب النجس اليابس".

(٢) في ط، م: "إذا اجتمع" مكان المثبت.

(٣) الزيادة: من ط، م.

(٤) في خ، د، ب: "وأجعل وضع الأخرى كلاً"، وفي ز: "وأجعل وضع الأخرى كلاً وضع"، المثبت من ط، م.

(٥) في خ، د، ب: "وإذا كان" مكان المثبت.

(٦) في معظم النسخ "أحدهما"، المثبت من ط.

(٧) في ط، م: "فجعل"، وفي ز: "فحصل".

(٨) في د، ب: "فأصابه"، والصواب ما أنشأه.

(٩) الزيادة: من خ، د، ب، د، ب، وفي ط: رحمه مكان لثت.

(١٠) في ز: "رحمة الله" ولا يوجد شيء من هذا في ط.

قال رضى الله عنه<sup>(٣)</sup>: والأصح أن المضرب على الخلاف (الذى)<sup>(٤)</sup> ذكره<sup>(٥)</sup> شمس الأئمة الحلواني [رحمه الله]<sup>(٦)</sup>، وإن كان<sup>(٧)</sup> لبدا<sup>(٨)</sup> أصابته نجاسة، فقلبه وصلى على الوجه الآخر، روى عن محمد رحمه الله<sup>(٩)</sup>: أنه يجوز، وقال أبو يوسف: لا يجوز.

مسألة (٤٠١)

(١١) كلمة "مطرون" ساقطة من أغلب النسخ، المثبت من ر

- (١) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.  
 (٢) في معظم النسخ: "فلا خلاف" من ط، م.  
 (٣) في ز: "رحمه الله" مكان المثلث.  
 (٤) الزيادة: من دب  
 (٥) في ح، دكر  
 (٦) الزيادة: من حأ، حب، دأ، دب، وهي ط: "رحمه" مكان المثلث. هو عبد العزيز بن أحمد ابن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلواني، كان إمام الحنفية في وقته ببخارى، روى عنه السرحسي، وبه تفقه، وعليه تخرج وانتفع. الحلواني: نسبة إلى بيع الحلواء وعمله؛ توفي رحمه الله سنة ٤٤٨ هجرية. الخواهر المضيئة (٣/ ٤٣١)، الفوائد السبية (ص ٩٥، ٩٦)، ناج التراجم (ص ٣٥)) ط: بعداد  
 (٧) في دب، ط، م، ر: "ولو كان" مكان "وإن كان"  
 (٨) لد بالمكان ليداً: أقام به، و- الشيء: لصق، ليد: الشيء بالشئ؛ ألصقه به إلصاقاً شديداً، ويقال: ليد المطر والندى الأرض: أبى، ألصق بعض ترابها ببعض، فصارت قوية لا تسرح فيها الأرجل. المعجم الوسيط (٢/ ٨١٨)  
 (٩) قوله: "رحمه الله" ساقط من خأ، خب، دأ، ط.  
 (١٠) كلمة "إنما" ساقطة في دب.



## مسألة (١٠٢)

المرأة إذا صلت، ولم تستر ظهر قدمها، تجوز صلاتها؛ لأن ظهر قدمها ليس

(١) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٦-١٧): وروى عن محمد ابن سلمة قال: أخبر ابن عائشة عن داود الطائفي في رجل صلى بغير إزار، هو محلول الحجب، وهو عريض اللحية، جازت صلاته.

وقال القرشي في ترجمة داود: قال بكير: سئل داود عن الرجل يصلي في القميص، وهو محلول الإزار؟ فقال: إذا كانت لحيته كبيرة، فلا بأس به. الجواهر المصينة (٢/ ١٩٤) رقم الترجمة (٥٨٣)

لقوله عليه السلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكرور أمي فلا يدخل الحمام إلا بمتز» مختصراً، رواه أحمد، وقال عليه السلام: «احفظ عورتك إلا من روحتك أو ما ملكت يملك» مختصراً، الحديث رواه الخمسة إلا النسائي، هكذا ذكره محمد الدين في "المتقى" في "أبواب ستر العورة" في "باب وجوب سترها" (ص ١١٠، ١١١) - ط: السلفي -.

الحديثان دليل على أن ستر العورة واجب عن الغير، لا عن نفسه، ولا عن من يبيع للمرأة، أشار إلى هذا الشوكاني في "نيل الأوطار" في العنوان السابق (٢/ ٦٢)، عن سلمة بن الأكوع قال: "قلت: يا رسول الله! إنني أكون في الصيد، وأصلي، وليس على إقاميص واحد، قل: فزره، وإن لم تجد إلا شوكة"، الحديث.

قال مجد الدين في "المتقى" في "باب من صلى في قميص غير مرزرت بدو منه عورته في الركوع أو غيره"، رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وذكر الشوكاني: أخرجه أيضاً الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم.

والحديث يدل على جواز الصلاة في التوب الواحد، وفي إقاميص منفرداً عن غيره مقيداً بقيد الرداء، وفيه اختلاف بين العلماء، فذكره الشوكاني في "باب السبي عن تجريد المنكس في الصلاة... إلخ".

ينظر نيل الأوطار (٢٠/ ٧٠-٧٣).

والسرحي في "المبسوط" في أواخر "كيفية الدخول في الصلاة" قل قاصي حاد في اعتوى في "باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره": وتكره الصلاة في إزار واحد من غير عذر، ولا بأس بأن يصلي في ثوب واحد متوشحاً. في هامش الهندية (١/ ١١٨، ١١٩)

قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ٢٦) - ط: بغداد - وروى هشام ابن محمد فيمن صلى وهو محلول الحجب، وليس عليه إلا قميص، فركع وفتح حبيه حتى لو نظر ناظر رأى عورته، فصلاته باسدة، اعترض في نيب المصلي، هو كل ثوب يورى عورته التي حدها الشرع، ليس نوعية الثوب ولا العدد، ولا اتزار، لأنه متلائم لثوب الرداء بدو منه عورته في حالتي الركوع والسجود، تكون الاتزار وعدمه سواء، وكذلك الحكم في نيب التي لا تستر العورة.

بعورة، ألا ترى أنه يجوز للأجنبي أن ينظر إلى ذلك الموضع منها<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٤٠٣)

المرأة إذا صلت وشعرها ما تحت الأذنين مكشوف قدر الربع<sup>(٢)</sup>، لا تجوز (صلاتها)<sup>(٣)</sup>؛ لأن في كون المسترسل من شعرها عورة روايتان، ذكرناهما<sup>(٤)</sup> في شرح الجامع الصغير<sup>(٥)</sup>.

واختار<sup>(٦)</sup> الفقيه أبو الليث رحمه الله<sup>(٧)</sup> هذه الرواية أنها<sup>(٨)</sup> عورة احتياطاً؛ لأن تلك الرواية اقتضت أن يجوز للأجنبي النظر إلى صدغ الأجنبية، وطرف ناصيتها، كما ذهب أبو عبد الله البلخي<sup>(٩)</sup>، وهذا أمر لا يؤدي إلى الفتنة، فكان الاحتياط في

(١) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٩ ب): وسئل أبو بكر (الإسكاف، المتوفى سنة ٣٣٢ هجرية) عن امرأة صلت، ولم تستر رجلها؟ قال: يجزيها، قال: لأنه يجوز للأجنبي أن ينظر إلى رجلها، قال الفقيه: يعني ظهر القدمين، وبه نأخذ، وروى عن محمد بن مقاتل: أنه سئل عن ذلك؟ قال: أحسنى أن لا تجوز صلاتها.

(٢) كلمة "الربع" ساقطة من د ب

(٣) الريادة: من ط، م.

(٤) في خ، أ، خ، ب، د: ذكرناها.

(٥) لم أعتز على "شرح الجامع الصغير" للمؤلف، قال محمد بن الحسن في "الجامع الصغير في باب صلاة المرأة وربع ساقها مكشوف" عن يعقوب عن أبي حيفة في امرأة صلت، وربع ساقها مكشوف، نعيد، وإن كان أقل من الربع لم تعد، والشعر والبطن والفخذ كذلك، وهو قول محمد.

وقال أبو يوسف: لا نعيد إذا كان أقل من نصف، قول محمد وأبي يوسف دليل على أن الانكشاف القليل من العورة لا يمنع جواز الصلاة، وأما الكثير يجمع، أصحابنا قدره الكثير بالربع، أي ربع كل عضو، لا ربع كل البدن.

(٦) في د، أ، ب: اختاره.

(٧) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م، هو صاحب "النوازل" و"العيون".

(٨) في ط: أنه.

(٩) هو محمد بن سلمة أبو عبد الله البلخي، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني وشيخه الحسين بن علي، توفي رحمه الله سنة ٢٢٨ هجرية، وهو ابن ٨٧ سنة، ترجمته في الخواهر النضيفة (٣/ ١٦٢، ١٦٣) و"العوائد السنية" (ص ١٦٨).

الآخذ بهذه الرواية : أن شعرها كلها عورة ، حتى قلنا : بهذه<sup>(١)</sup> الرواية

## مسألة (٤٠٤)

لا يجوز للمحرم أن يقطع شيئاً من شعره ، وإن كان ما تحت الأذنين<sup>(٢)</sup> ما لم يكن وقت الحلق كشعر الرأس<sup>(٣)</sup> .

## مسألة (٤٠٥)

ب : المصلي إذا انكشف<sup>(٤)</sup> ما بين سرقته وبين عاتقه ، إن انكشف ربعه ، تفسد صلاته ؛ لأن ما بين السرة والعانة عضو كامل ، والمراد منه حول جميع البدن ، فإن انكشف<sup>(٥)</sup> ربعه ، فقد انكشف انكشافاً فاحشاً ، فيمتنع<sup>(٦)</sup> جواز الصلاة .

(١) في ط : هذه .

(٢) من قوله : " حتى قلنا . . . " إلى قوله : " ما تحت الأذنين " ساقط من د ب .

(٣) قال الفقيه في النوازل (ص ٢٥-٢٦ ب) في باب الصلاة : وسئل بعضهم عن شعر المرأة ؟ قال : ما تحت أذنيها ليس بعورة ، ونجوز الصلاة إذا كان ما تحت الأذنين مكشوفاً ، واحتج بما روى عن ابن عباس أنه رخص للمحرم أن يأخذ من شعره ما تحت الأذنين . قال الفقيه : وأنا لا أقول : بهذا القول ، فأقول : إن شعرها كله عورة ، ولا نجوز الصلاة إذا انكشف كل ذلك الموضع ، وحبر ابن عباس غير مشهور ، فلا يجوز للمحرم أن يقصر شيئاً من شعره قبل وقت الحلق .

وفي الأصل (ص ١٦ أ) في باب الرجل يصلي فيصبت ثوبه أو يديه بول أو دم أكثر من قمر الدرهم : قلت : فإن صلت وقد انكشف بعض رأسها ، أو بعض فخذها ، أو بعض بطنها نعد لذلك ، أو لم يتعمد ؟ قال : إن كان ذلك يسيراً ، فصلاتها تامة ، وقد أسأت في ذلك . وإن كان كثيراً فعليها أن تعيد الصلاة .

وقال أبو حنيفة : إن صلت وربع رأسها أو ثلثه مكشوف أعادت الصلاة ، وإن كان أقل من ذلك لم تعد وهو قول محمد ، وقال أبو يوسف : لا تعيد حتى يكون النصف مكشوفاً ، وكذلك البطن والشعر في قوله ، وقولهما ، أشار إلى هذا الكهوى في هاشم الجامع الصغير (ص ١١) - ط : الهمد - .

(٤) في معظم النسخ : " امتشط " ، وهو تصحيف ، المثبت في ط ، م .

(٥) في ط : فإذا انكشف .

(٦) في أغلب النسخ : " فمتنع " ، المثبت في ط ، م .

## مسألة (٤٠٦)

زاح : وللصغيرة أن تصلى بغير قناع<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا خطاب مع الصبي<sup>(٢)</sup>، قال  
رضي الله عنه : وجواز صلاتها بغير قناع استحساناً، ذكرها الحاكم<sup>(٣)</sup> في الأصل،  
والأحسن أن تصلى بالقناع؛ لأنها إنما تؤمر بالصلاة لتعمود<sup>(٤)</sup>، فتؤمر<sup>(٥)</sup> على وجه  
يجوز أداؤها بعد البلوغ<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٤٠٧)

والركبة<sup>(٧)</sup> عورة عندنا<sup>(٨)</sup> وهي معروفة، ثم الركبة إلى آخر الفخذ عضو  
واحد، حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان، والفخذ مغطى، جازت صلاته؛ لأن  
نفس الركبة من الفخذ أقل من الربع.

(١) القناع : ما تغطي به المرأة رأسها، وما يستر به الوجه، جمع : قنع . المعجم الوسيط (٢/٧٦٩)  
ومختار الصحاح (ص ٥٥٣)

(٢) في خ، أ، خ ب : الصباء.

(٣) هو محمد بن محمد بن أحمد الشهير بـ "الحاكم الشهيد" المروزي البليخي، صاحب كتاب  
المتقى، قتل رحمه سنة ٣٤٤ هجرية. الفوائد البهية (ص ١٨٥، ١٨٦)

(٤) في خ، أ، خ ب : "لتعمود"، وفي هامش ط : من العادة.

(٥) في د، أ : "فتؤمر" وهو تصحيف.

(٦) ولا تصح صلاة البالغ إلا بقناع لقوله عليه السلام : «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بحمراء»،  
رواه أبو داود (١/١٦٧) في "باب المرأة تصلى بغير خمار" - ط : حلبى - والترمذى (٢/٢١٥)  
في "باب ما جاء لا يقبل صلاة المرأة إلا بخمار" - ط : دار الفكر العربى -.

قال أبو عيسى الترمذى : حديث عائشة حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم، أن المرأة  
إذا أدركت فصلت، وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها، يجب على أولياء الأمور أن  
يعودهن الصلاة بالخمار حتى تنطبع عليها.

الخمار : وهو ثوب تغطي به رأسها، وكل ما ستر، ومنه خمار المرأة، يقال : خمرت المرأة رأسها  
بالخمار، ومنه العمامة؛ لأن الرجل يغطي بها رأسه، ويدبرها تحت الحيك، وفي الحديث : «أنه  
كان يمسح على الخف والخمار» جمع أخمرة، وخُمرٌ، وخُمرٌ. المعجم الوسيط (١/٢٥٤)  
وقوله : "الخائف" يعنى المرأة البالغ يعنى إذا حاصت.

(٧) في جل النسخ : "الركبة" بدون واو العطف، والمثبت من ط

(٨) لقوله عليه السلام : «الركبة من العورة»، رواه الدارقطى في "باب الأمر بتعليم الصلوات  
والصبر عليها، وحد العورة التى يجب سترها" (١/٢٣٠، ٢٣١).  
تنظر درجة الحديث لى "نصب الرأية" للزيلعى (١/٢٩٧).

قال رضى الله عنه: وقد قيل: إنها<sup>(١)</sup> بانفرادها عضو، ولكن الأول أصح؛ لأنه ليس بعضو على حدة فى الحقيقة، بل هى ملتقى عظم الفخذ والساق، وإنما حرم النظر إليها من الرجال لتعذر التمييز<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٤٠٨)

ولو صلى عرياناً، وعنده ثوب لم يعلم به، لا يجزيه، هكذا روى عن أبى حنيفة رحمة الله عليه<sup>(٣)</sup>، وذكر الكرخي<sup>(٤)</sup>: أنه على الخلاف<sup>(٥)</sup> فى الذى<sup>(٦)</sup> نسي

(١) فى ط: بأنها.

(٢) واستدل أصحابنا على أن الفخذ عورة بقوله عليه السلام: «الفخذ عورة»، رواه البخارى فى «صحيحه» (٧٧/١) فى «باب ما يذكر فى الفخذ» - ط: مصطفى الخلبى - والترمذى فى «الجامع»: «باب بيان العورة وحدها» (الملتقى: ص ١١١).

وقال عليه السلام: «مروا صبيانكم بالصلاة لسبع و ضربواهم عليها لعشر وفرقوا بينهم فى المضاجع وإذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيره فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة»، رواه الدارقطنى فى «باب الأمر بتعليم الصلوات، ولصرب عليها، وحد العورة التى يجب سترها»، أبو داود (١٣٠/١) فى «باب متى يؤمر الملام بالصلاة» - ط: حلى.

وفى رواية أخرى للدارقطنى: عن أبى أيوب قال: «سمعت النبی ﷺ يقول: ما فوق الركبتين من العورة، وما أسفل من السرة من العورة». (سنن الدارقطنى: ١/ ٢٣٠-٢٣١، ط: تركة الطباعة الفنية المتحدة)

قال الشوكانى فى «نيل الأوطار» (٦٢/٢) فى «باب بيان العورة وحدها»: وقد ذهب إلى أن الفخذ عورة؛ المعتز والشافعى وأبو حنيفة، قال النووى: ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة، وعن أحمد ومالك فى رواية، العورة القبل والدير فقط، وبه قال أهل الظاهر وابن حزم والإصطخرى.

الأحاديث السابقة دليل على أن الفخذ عورة، وحجة على من أنكر ذلك

(٣) قوله: «رحمة الله عليه» ساقط من ط.

(٤) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي؛ كرخ: قرية نحو حى نعرف. كان رحمه الله كثير الصوم والصلاة، صبوراً على الفقر والحاجة؛ انتهت إليه رئاسة الخليفة بعد أبى حازم وأبى سعيد البردعى، توفى رحمه الله سنة ٣٤٠ هجرية؛ ترحمته فى آخر عمره المضيئة (٣٩٣-٣٩٤) و «الفوائد البية» (ص ١٠٨-١٠٩)

(٥) فى ط، م: الاختلاف.

(٦) فى دأ، دب، م: «الذى بدون فى».

الماء في رحله ، ووجه الفرق على الرواية الأولى : أن الكسوة لا بدل له<sup>(٦)</sup> ليتنفل إليه<sup>(٧)</sup> ( فلم يكن آتياً بأصل الفرض ولا ببدله )<sup>(٨)</sup> بخلاف الوضوء ؛ لأن له بدلاً وهو التراب ، وبخلاف القبلة ؛ لأن لها بدلاً ، وهي جهة التحرى<sup>(٩)</sup> ، فكان آتياً ببدله<sup>(١٠)</sup> .

#### مسألة (٤٠٩)

عريانة<sup>(١)</sup> لا تقدر إلا على ثوب (واحد)<sup>(٢)</sup> إن صلت فيه قائمة ، انكشف<sup>(٣)</sup> من كل ساق منها أقل من الربع ، وإذا جمع كان<sup>(٤)</sup> مثل ربع أحد الساقين ، فإنها تصلى جالسة ، هكذا<sup>(٥)</sup> ذكر في "الزيادات"<sup>(٦)</sup> ، وهذا إشارة إلى أنه يجمع بين الانكشاف في عضوين بمنزلة النجاسة التي تكون في الثياب المختلفة .

(١) في دأ ، دب : "لا بدله" وهو خطأ .

(٢) في ح أ ، خ ب : لينقل إليه .

(٣) الريادة : من حأ ، خب ، دأ ، دب ، م

(٤) في خأ ، خب ، دأ ، دب ، ز : "وهي ترجع إلى جهة التحرى" .

(٥) في دأ : إتياناً سداً .

(٦) في معظم النسخ : "غير أنه" وهو خطأ ، المثبت من ز .

(٧) الريادة : من ط ، م .

(٨) في أغلب النسخ : "انكشف" ، المثبت من ط .

(٩) كلمة "كان" ساقطة من دب .

(١٠) في ط : "قال . هكنا" بزيادة "قال" .

(١١) وذكر في "الزيادات" لحمد بن الحسن في ص ١٥ : امرأة خرجت من البحر عريانة ، ومعها ثوب ، لو صلت فيه قائمة ، ينكشف شيء من فخذها ، ومن ساقها مما يمنع جواز الصلاة ، ولو صلت فاعدة لا ينكشف ؟ ، هلها تصلى قاعداً لما أن ترك القيام أهون ، وكذا لو انكشف الساق وحدها ، ولو صلت لا ينكشف فيها شيء ، وينكشف شيء يسير أقل من ربع الساق ، تصلى قائمة ؛ لأنه لا عذر لها في ترك القيام ؛ ودلت هذه المسألة على أن القدم ليس بعورة . ينظر "شرح الزيادات" لقاضي خان محطوط في دار الكتب المصرية برقم (٣٨٠) فقه حنفى .

## مسألة (٤١٠)

شرو: امرأة صلت وعليها ثوب رفيع يصف ما تحته، لا تجوز صلاتها<sup>(١)</sup>، لأنها بمنزلة العارية، قال النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>: «لعن الله الكاسيات العاريات»<sup>(٣)</sup>، أراد به ما ذكرنا عن أبي حنيفة رحمه الله: أن الصلاة في سراويل من الجفء، وفي الثوب الذي<sup>(٤)</sup> يتوشع<sup>(٥)</sup> أبعد من الجفء، وتفسير التوشع<sup>(٦)</sup> أن يلف<sup>(٧)</sup> الثوب مثل ما يفعل

(١) قال محمد في "الأصل" (ص ١٦٦) وفي العنوان السابق: إن صلت وبعطها مكشوف أو فخذها مكشوفتان، أو صلت في درع رفيع يشف عنها، إن لبس عليها إزاراً، وصلت في خمار رفيع يرى رأسها، وكل شيء منها، فصلاتها فاسدة.

(٢) في أغلب النسخ: "قال عليه السلام"، مثبت من ط، م.

(٣) لم أقف على الحديث بهذه الألفاظ، وحديث عبد الله بن عمر الذي ورد في هذا الباب، وهو كما يلي: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: يكون في آخر أمتي رجال يركبون على سرج كاشياء الرجال يملون على أبواب المساجد ساءهم كاسيات عاريات على رؤوسهن كأسنمة البخت العجاف العنوفر، فإتتهن ملعونات لو كان وراءكم أمة من الأمم خدمتهن نساءكم كما خدمكم نساء الأمم قبلكم"، الحديث رواه أحمد في "المسند" (٢/ ٢٢٣)، وقال المنذرى في "الترغيب والترهيب" (١/ ١٠١) في "الترهيب من لبس النساء الرقيق من الثياب التي تصف الشرة"، رواه ابن حبان في "صحيحه" والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مائلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها لتوجد من مسيرة كذا وكذا».

قال المنذرى: رواه مسلم وغيره؛ وفي الباب عن أسامة بن زيد: "فقال رسول الله ﷺ لأسامة: ما لك لا تلبس القبطية؟ فقلت: يا رسول الله! كسوتها امرأتى، فقال: مرها أن تجعل تحتها علالة، فإنني أخاف أن تصف حجم عظامها"، الحديث بكامله رواه أبو داود في "باب في لبس القباطي للنساء" (٢/ ٤١٩)، حديث أبي هريرة وأسامة أخرجهما مجد الدين في "المقنن" في "كتاب اللباس" (ص ١٢٣، ١٢٤): "باب نهى المرأة أن تلبس ما يحكى بدنها أو تشبه بالرجال". هذه الأحاديث تدل على أن ستر العورة واجب على المرأة في داخل الصلاة وخارجها، يجب عليها أن تستر بدنها في الصلاة بثوب لا يصف بدنها، كما أنها تدل على تحريم لبس المرأة ما يحكى بدنها.

(٤) في ط، م: التي.

(٥) في خ، ح، د: تتوشع.

(٦) في ط: التوشيع.

## مسألة (٤١١)

إذا لفّ الكرباس<sup>(٢)</sup> على نفسه، فإنه لا يكون مسيئاً؛ لأن كشف الظهر والبطن يعدّ من إساءة الأدب، ولم يوجد في الفصل الثاني.

## مسألة (٤١٢)

وإن كان عليه قميص، وليس عليه غيره، وكان إذا سجد لا يرى أحد عورته، ولكن لو نظر إنسان من تحته رأى عورته<sup>(٣)</sup>، فهذا ليس بشيء؛ لأن متر<sup>(٤)</sup> العورة على وجهه، لا يمكن للغير النظر إليها، إذا تكلف مما يؤدي إلى الحرج<sup>(٥)</sup>.

## فصل في النية

## مسألة (٤١٣)

ن: رجل لم يعرف أن الصلوات الخمس فريضة على العباد إلا أنه كان

(٧) في دب: "يكفّ" وهو خطأ.

(١) قال السرخسي في "المبسوط" في العنوان السابق (١/٣٣، ٣٤): "التوشع أن يفعل بالتوب ما يعمل القصار في المقصرة إذا لفّ الكرباس على نفسه، جاء في الحديث: إذا كان ثوبك واسعاً فأتسع به وإن كان ضيقاً فآثر به"، وإنما يجوز هذا إذا كان الثوب ضيقاً يحصل به ستر العورة، وإن كان رقيقاً يصف ما تحته لا يحصل به ستر العورة، فلا تجوز صلاته، وكذلك الصلاة في قميص واحد.

وقال: روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن الصلاة في إزار واحد فعل أهل الحمى، وفي ثوب واحد متوشحاً به أبعد عن الجفاء، وفي إزار ورداء من أحلاق الكرم

(٢) الكرباس: فارسي، معرب، هو ثوب غليظ من القطن، جمع: كرباس، وفي "المصباح": هو الثوب الخشن. مختار الصحاح (ص ٥٦٦)، المعجم الوسيط (٢/٧٨٧)

(٣) في ط: "شيء" مكان "عورته".

(٤) كلمة "ستر" ساقطة من ط.

(٥) من قوله: عن أبي حنيفة... إلى قوله: إلى الحرج ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش، وورد في ط، م بعد قوله: إلى الحرج والله أعلم بالصواب



يصلّيها في موافقتها، لا يجوز، وعليه أن يقضيها؛ لأنه لم ينو الفرض، وإنها شرط<sup>(١)</sup>، وكذلك<sup>(٢)</sup> إن علم أن منها فريضة، ومنها سنة، ولا يعرف الفريضة من السنة، لم يجزه<sup>(٣)</sup> لما قلنا<sup>(٤)</sup>.

(١) النية لا بد منها في الصلاة، وفي جميع الطاعات؛ لقوله عليه السلام: «الأعمال بالنيات». هذا الحديث رواه الأئمة السنة، وأحمد والبيهقي والدارقطني، رواه البخاري في «صحيحه» في سبعة مواضع، في أول الكتاب في «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ» من حديث علقمة بن وقاص الليثي أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، و«كذب الإيمان»: في «باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة»: ولكل امرئ ما نوى.

وقال البخاري: فدخل فيه الإيمان والوصوء، والصلاة والزكاة، والحج والصوم والأحكام، وقال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِهِ﴾ على نيته؛ نفقة الرجل على أهله يحتسبها صدقة، وفي كتاب العتق في «باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه، ولا عتقة إلا لوجه الله»، وفي أول «باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة»، وفي أول «كتاب النكاح» في «باب من هاجر أو عمل خيراً لتزوج امرأة فله ما نوى» وفي «كتاب الإيمان» في «باب النية في الإيمان»، وفي أول «كتاب الحيل» في «باب في ترك الحيل وإن لكل امرئ ما نوى في الإيمان وغيرها».

ينظر: ج ١ ص ٦٤٥، ج ٢ ص ٨٠، ج ٢ ص ٣٣٠، ج ٢ ص ٢٣٨، ج ٤ ص ١٥٨، ج ٤ ص ٢٠٢ ط: عيسى الحلبي بحاشية السندی، ومسلم (ج ٢ ص ١٥٧-١٥٨) في أواخر كتاب الإمارة في «باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه المغزو وغيره من الأعمال». والترمذي (ج ٤ ص ١٧٩-١٨٠) في «كتاب فضائل الجهاد» في «باب ما جاء فيمن يقاتل رياءً وللدنيا، وأبو دود (ج ١ ص ٥٥٣) في «كتاب الطلاق» في «باب فيمّا عني به الطلاق والنيات»، والنسائي (١٥٨، ٦٠، ١٥٨، ٦٠، ١٥٩، ١٣٠، ٧) في «كتاب الطهارة» في «باب النية في الوضوء»، وفي «كتاب الطلاق» في «باب لكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه»، وفي «كتاب الإيمان والتذوق» في «باب النية في الإيمان»، وابن ماجه (ج ٢ ص ١٤١٣) في «كتاب الزهد» في «باب النية».

وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ينعى أن نضع هذا الحديث في كل باب.

(٢) في ز: «وكذا» مكان المثبت.

(٣) في أغلب النسخ: «لم يجز»، والمثبت ط، م.

(٤) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في «النوار» في «باب الصلاة (ص ١٧)»: «مثل أبو القاسم عن رجل لم يعرف أن الصلوات الخمس فريضة على العباد، إلا أنه قد كان يصيب في موافقتها؟ قال: لا يجزئه وعليه أن يقضيها، وكذلك لو علم أن منها فريضة وسباسبه، ولا

## مسألة (٤١٤)

رجل صلى سنين<sup>(١)</sup>، ولم يعرف النافلة من المكتوبة، فإن كان يظن أن كلها فريضة، أجزأه ما صلى؛ لأن النفل يتأدى بنية الفرض، أما الفرض لا يتأدى بنية النفل<sup>(٢)</sup>.

يعرف الفريضة من السنة لم يجره أيضاً.

وقال السرخسي في "الميسوط" في "كيفية الدخول في الصلاة" (١٠/١): "فإن كان متروداً أو إماماً، فحاجته إلى نية ماية الصلاة، وإن كن مقتدياً احتاج مع ذلك إلى نية الاقتداء، وإن نوى صلاة الإمام جاز عنها

اتفق الأئمة الأربعة على أن الصلاة لا تصح بدون نية، إلا أن بعضهم قال: إنها ركن من أركان الصلاة، وبعضهم قال: إنها شرط لصحة الصلاة، الشافعية والمالكية اتفقوا على أنها ركن من أركان الصلاة، الحنابلة والحنفية اتفقوا على أنها شرط.

وقال ابن قدامة في "المغنى" في "باب صفة الصلاة" (١/٤٦٤): "ولا نعلم حلقاً بين الأئمة من وجوب النية للصلاة، وإن الصلاة لا تنعقد إلا بها، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ سورة البينة، الآية ٥.

قال ابن قدامة: فإن كانت الصلاة مكتوبة لزمته نية الصلاة بعينها ظهراً، أو عسراً، أو غيرهما، فيحتاج إلى نية شيئين: الفعل، والتعيين، ثم ذكر التفصيل.

ينظر التفصيل في "المغنى" في الباب السابق، (١/٤٦٤-٤٦٩)، "كتاب الفقه على المذاهب الأربعة" (١/٢١٠-٢١٣): "قسم العبادات في حكم النية في الصلاة المقروضة" و"كيفية النية في الصلاة المقروضة" - الطبعة الأولى.

(١) في ط، مز: "ستين" المثبت من خاء، خب، دأ، دب، النوارل.

(٢) في خ أ، خ ب: "الفرائض" بدل "النفل" وهو خطأ.

قال المؤلف في "الهداية" - الطبعة الأولى - في "باب الإمامة" (١/٤١): "ولا يصلي المفترض خلف المتنفل؛ لأن الاقتداء بقاء، ووصف القرصبة معدوم في حق الإمام، فلا يتحقق البناء على المعدوم، قال: ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر؛ لأن الاقتداء شركاً وموافقة، فلا بد من الاتحاد، وعند الشافعي رحمه الله تعالى: يصح في جميع ذلك؛ لأن الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة، وعندنا معنى التضمن مراعى.

وقال ابن القيم في "فتح القدير" في "باب الإمامة" (١/٢٦٣): "وقولنا قول مالك وأحمد، ولا يجوز الناذر بالناذر إلا أن ينذر نفس ما نذره الآخر من الصلاة، ويجوز الخالف بالخالف؛ لأن الواجب هناك البر، فبقيت الصلاتان مفلا في نفسها، ولذا صح الخالف بالناذر، بخلاف المنذور لأنه واجب؛ عقب شرحه أورد رحمه الله الأحاديث التي استدل بها الإمام الشافعي، والتي ترد عليه.

وقال ابن قدامة في "المغنى" في "باب الإمامة" (٢/٥٢-٥٣) - ط: "دار الكتاب العربي، بيروت - وفي صلاة المفترض خلف المتنفل روايتان: إحداهما: لا تصح؛ نص عليها أحمد في رواية

وإن كان يعلم أن بعضها<sup>(١)</sup> فريضة، وبعضها سنة، إلا أنه لا يعرف التميز<sup>(٢)</sup>.

أبى الحارث وحنبل، واختارها أكثر أصحابنا، وهذا قول الزهري ومالك وأصحاب الرأي، لقول النبي ﷺ: «لما جعل الإمام ليؤتم به فلا تحتلموا عليه، متفق عليه، ولأن صلاة المأموم لا تتأدى بنية الإمام أشبه صلاة الجمعة خلف من يصلي الظهر والثانية، يجوز.

فإن صلى الظهر خلف من يصلي العصر، ففيه أيضاً روايتان: نقل إسماعيل بن سعد حوازه، ونقل غيره المنع عنه، ونقل إسماعيل بن سعد قال: قلت لأحمد: فما ترى أن يصلي في رمضان خلف إمام يصلي بهم التراويح؟ قال: ويجوز ذلك من المكتوبة.

وقال في رواية المروزي: لا يعجبنا أن يصلي مع قوم التراويح، ويأتم بها للعتمة، وهذه فرع اهتمام المفترض بالمتنقل، وقد مضى الكلام فيها.

وقد رحمه الله في اقتداء المتنقل خلف المفترض: ولا يختلف المذهب في صحة صلاة المتنقل وراء المفترض، ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافًا، وقد دل عليه قول النبي ﷺ: «الراجل يتصدق على هذا فبصلي معه»، والأحاديث التي في إعادة الجماعة، ولأن صلاة المأموم تتأدى بنية الإمام بدليل ما لو نوى مكتوبة، فإن قل وقتها.

قال الإمام الشافعي في «الأم» في «اختلاف نية الإمام والمأموم» (١/١٥٣-١٥٤) بعد أن أورد الأحاديث التي استدلت بها في جواز اقتداء المفترض خلف المتنقل: «وكل هذا جائز بالنسبة وما ذكرنا، ثم القياس، ونية كل مصل نية نفسه لا يفسدها عليه أن يخالها نية غيره وإن أمه».

ألا ترى أن الإمام يكون مسافراً يروي ركعتين، فيجوز أن يصلي وراءه مقيم بيته، وفرضه أربع، أو لا ترى أن الإمام سقى الرجل بثلاث ركعات، ويكون في الآخرة، فيحزى الرجل أن يصليها معه وهي أول صلاته، أو لا ترى أن الإمام ينوي المكتوبة، فإذا نوى من خلفه أن يصلي نافلة أو نقرأ عليه، ولم ينز المكتوبة يجرى عنه، أو لا ترى أن الرجل بفلاة يصلي، فيصلي بصلاته، فتجربته بصلاته، ولا يدري لعل المصلي صلى نافلة، أو لا ترى أننا نفسد صلاة الإمام، ونتم صلاة من خلفه، ونفسد صلاة من خلفه، ونتم صلاته، وإذا لم تفسد صلاة المأموم بفساد صلاة الإمام، كانت نية الإمام إذا حالفت نية المأموم أولى أن لا تفسد عليه، وإن فيما وصفت من ثبوت سنة رسول الله ﷺ الكفاية من كل ما ذكرت، وإذا صلى الإمام نافلة، فأنته به رجل في وقت، يجوز له فيه أن يصلي على الأفراد فريضة، وبوي الفريضة، فهي له فريضة، كما إذا صلى الإمام فريضة، ونوى المأموم نافلة، كنت للمأموم نافلة لا يختلف ذلك، وهكذا إذا درك الإمام في العصر، وقد فاتته الظهر، فنوى بصلاته الظهر، كانت له ظهراً، ويصلي بعدها العصر، وأحب إلى من هذا كله أن لا يأتم رجل إلا في صلاة مفروضة يندبها معاً، وتكون نيتها في صلاة واحدة.

هكذا ذكره المزي من الشافعي في «مختصره» بهامش الأم (١/١١٢-١١٣) في باب اختلاف نية الإمام والمأموم وغير ذلك - ط: بولاق -.

(١) في ط، م: «وإن كان علم بعضها مكان المثبت.

(٢) في دأ: «إلا أنه لا يعبد... مكان أن بعضها فريضة، وبعضها سنة إلا أنه لا يعرف التميز، وهو سهو.

فعليه أن يعيد جميع الفرائض، وإن كان لا يعلم<sup>(١)</sup> أن بعضها فريضة، وبعضها سنة، فكل صلاة صلاها خلف الإمام، أجزأه إذا نوى صلاته<sup>(٢)</sup>، وإن كان يعرف الفرائض من النوافل، لكن لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة، جازت الصلاة؛ لأنه<sup>(٣)</sup> إذا عرف الفرائض ينوى الفرائض<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٤١٥)

رجل افتتح الصلاة، يريد بها وجه الله تعالى<sup>(٥)</sup>، ثم دخل بعد الافتتاح في قلبه الرياء، فالصلاة على ما أسس أولاً؛ لأن التحرز عما يعترض<sup>(٦)</sup> في أثناء الصلاة<sup>(٧)</sup> غير ممكن<sup>(٨)</sup>.

- (١) في دأ: "وإن كان يعلم" وهو خطأ.
- (٢) لقوله عليه السلام: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»، الحديث رواه الترمذي (٤٠٢/١) من حديث أبي هريرة في "باب ما حياء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن"، قال الترمذي: وفي الباب عن عائشة، وسهل بن سعد، وعقبة بن عامر.
- (٣) في ز: "ولأنه" بزيادة العطف.
- (٤) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٧ أ): وسئل أبو بكر عن رجل صلى سبعمائة صلاة ولا يعرف ما قبلها من المكتوبة؟ قال: إن كان هذا الرجل يظن أن الصلاة كلها مكتوبة، حاز ما صلى، وإن كان يعرف أن الصلاة بعضها فريضة، وبعضها سنة، إلا أنه لا يعرف اتميز بينهما، فعليه أن يعيد الصلاة أي جميع الفرائض، وإن كان لا يعرف أن بعضها فريضة، وبعضها سنة، فكل صلاة صلاها خلف الإمام أجزأه، وكل صلاة صلاها وحده لم يجزه.
- قال الفقيه: يعني إذا صلى خلف الإمام، ونوى صلاته، جازت صلاته، وإن لم يعرف الفريضة من التطوع، وإن كان الرجل ممن يعلم الفرائض من النوافل، ولكن لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة، جازت صلاته.
- (٥) كلمة "تعالى" سقطت من ط.
- (٦) في ز: يعرض.
- (٧) في دأ: "في غير الصلاة" مكان المثبت، وهو خطأ.
- (٨) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٢٩ أ): "وسئل حسن المصري عن رجل افتتح الصلاة، يريد بها وجه الله، ثم يدخل في قلبه بعد الافتتاح الرياء؟ قال: الصلاة على ما أسس أولاً".

## مسألة (٤١٦)

رجل افشع الصلاة (المكتوبة، ثم نسي، فظن أنها تطوع، فصلى على نية التطوع، حتى فرغ من صلاته)<sup>(١)</sup>، فالصلاة هي المكتوبة، ولو كان على العكس، فالصلاة هي التطوع؛ لأن النية لا يمكن قرائتها<sup>(٢)</sup> (من كل وجه)<sup>(٣)</sup> بكل جزء من أجزاء الصلاة، فيشترط<sup>(٤)</sup> قرائتها<sup>(٥)</sup> بأول جزء من أجزاءها، وقد وجد. وإن كبر للتطوع<sup>(٦)</sup>، ثم كبر، ونوى به الفرض، فالصلاة هي الفريضة، ولو كان على العكس، فالصلاة هي التطوع؛ لأنه لما كبر ونوى الأخرى، صار داخلا في الأخرى<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٤١٧)

رجل صلى خلف الإمام، وهو يظن أنه خليفة، واقتدى بهذا الإمام، وهو خليفة في زعمه، فإذا هو غيره<sup>(٨)</sup> يجزيه، وإن نوى حين كبر الخليفة يريد به، واقتدى بالخليفة (فإذا هو غيره)<sup>(٩)</sup> لا يجزيه؛ لأنه<sup>(١٠)</sup> في الوجه الأول اقتدى بالإمام

(١) ما بين القوسين ساقط من خ أ، ح ب.

(٢) في ط: "قرنها" مكان المثبت، وهو تصحيف.

(٣) الزيادة: من ح أ، خ ب، د أ.

(٤) في ط: "فشرط".

(٥) في ط: "قرنها"، وفي د أ: أقرانها.

(٦) في د أ، د ب، ط، م، خ ب: "التطوع"، في خ أ، ز: "التطوع"، المثبت من النوازل.

(٧) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٢٣): "ولو أن رجلا افشع المكتوبة، ثم نسي فظن أنها تطوع، فصلى على نية التطوع حتى فرغ منها؟ قال: الصلاة هي المكتوبة، وإذا كبر للتطوع، ثم نسي، فظن أنها مكتوبة، فصلى الصلاة كلها على نية المكتوبة، فالصلاة هي التطوع، وإن كبر للتطوع، ثم كبر، ونوى الفريضة، وصلى، فالصلاة هي الفريضة، وإن كبر للفريضة، ثم كبر، ونوى التطوع، وصلى، فالصلاة هي التطوع".

(٨) في ط: "غير" بحذف الصمير.

(٩) الزيادة: من خ أ، خ ب.

(١٠) في معظم النسخ: "لأن"، المثبت من ط، م.

مطلقاً، وفي الوجه الثاني اقتدى بالخليفة<sup>(١)</sup> ولم يوجد.

## مسألة (٤١٨)

و<sup>(١)</sup>: رجل صلى، ونوى أن لا يؤم<sup>(٢)</sup> أحداً، فصلى خلفه رجلان، أجزأهما<sup>(٣)</sup>؛ لأن نية الإمام إمامة الرجال ليس شرط لصحة اقتداء الرجال، فإن كان الإمام حلف أن لا يؤم<sup>(٤)</sup> أحداً، لم يحث، وأجزأتهم الصلاة<sup>(٥)</sup>؛ لأن شرط الحث أن يقصد بالصلاة الإمامة<sup>(٦)</sup> ولم يوجد، وسيأتي ثامه في الأيمان.

## مسألة (٤١٩)

ب: المسبوق إذا شك في صلاته، فكبر ينوي الاستقبال، يخرج عن صلاته؛ لأن حكم<sup>(٧)</sup> صلاة المسبوق وحكم صلاة المنفرد مختلفان<sup>(٨)</sup>، ألا ترى أن الاقتداء بالمسبوق لا يصح، وبالمنفرد صحيح، فإذا انتقل على إحداهما<sup>(٩)</sup>، وكبر ثبت الانتقال عن الأخرى، كمن انتقل<sup>(١٠)</sup> بالتكبير من فرض إلى نفل، أو من

(١) قوله: "فإذا هو غيره..." إلى قوله: "اقتدى بالخليفة" ساقط من دأ. قال العقبه في "النوارل" في "باب صلاة" (ص ٣٤ ب) "وروى نصير عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف في رجل صلى خلف الإمام، وهو يرى أنه خليفة، فإذا هو غيره؟ قال يحريه، وإذا نوى حين كثر أنه حلف الخليفة يعني اقتدى بالخليفة واقتدى به، فإنه يعد الصلاة؛ قال نصير وبه يأخذ".

(٢) الرمز "و" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.

(٣) في ط، م: "يؤم مكان لا يؤم" وهو خطأ.

(٤) في دأ: "أحدهما مكان أجزأهما" وهو تصحيف.

(٥) في معظم النسخ: "وأجزأهم الصلاة" المثبت من ز.

(٦) في ط: "أن يوحد بالصلاة الإمامة"، وفي دب: "أن يقصد بالصلاة والإمام" مكان المثبت

(٧) كلمة "حكم" ساقطة من دأ، دب.

(٨) في حأ، حب، دأ: يختلفان.

(٩) في أغلب النسخ: "فإذا أقبل على أحدهما"، المثبت من ط، م.

(١٠) في دب: كما انتقل.

نفل<sup>(١)</sup> إلى فرض.

### مسألة (٤٢٠)

س: من أراد أن يصلى التطوع بنية الخصوم<sup>(٢)</sup>، لا ينبغي أن يفعل لأن نية الخصوم تفيد<sup>(٣)</sup>؛ لأنه<sup>(٤)</sup> إذا صلى لوجه الله تعالى<sup>(٥)</sup>، فإن له خصم، ولم يحرم بينهما<sup>(٦)</sup> عفو، أخذ من حسناته، ودفع إليه فى الآخرة، نوى أو لم ينو، وإن لم يكن له خصم، أو كان، وجرى بينهما عفو لم يدفع إليه من حسناته شيء<sup>(٧)</sup>، نوى أو لم ينو<sup>(٨)</sup>.

### مسألة (٤٢١)

رجل صلى الظهر، ونوى أن هذا الظهر من ظهر يومه هذا، وهو<sup>(١)</sup> يوم الثلاثاء، فتبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء، جاز ظهره؛ لأنه نوى صلاة بعينها، وهى صلاة الظهر فى وقت بعينه، وهو اليوم، إلا أنه غلط فى تعيين الوقت<sup>(١٠)</sup>.

(١) فى ح، أ، خ، ب، د، أ، دب، ز: "ومن نفل بالعطف، وفى ط، م: "أو نفل" بحذف "من".

(٢) فى ط: بنية الخصومة وهو خطأ.

(٣) فى د، أ، خ، أ، خ، ب: "كأنه".

(٤) كلمة "تعالى" ساقطة من ط.

(٥) فى أغلب السح: "ولم يجز بينه وبينه"، المثبت من ط، م.

(٦) كلمة "شيء" ساقطة من ط.

(٧) من قوله: "وإن لم يكن له خصم". "إلى قوله: "نوى أو لم ينو" ساقط من ص. واستدركه فى الهامش، ومن قوله: "رجل صلى حلف الإمام، وهو يظن أنه حليفة". س. قوله: "نوى أو لم ينو" ساقط من صلب م، واستدركه أيضاً فى الهامش.

(٨) قوله: "وهو" ساقط من ز.

(٩) فى ط، م: "تعيين الوقت" بدون "فى"، هكذا ذكرهما حسم الدين فى الفتاوى التكررى فى كتاب الصلاة: الفصل الحادى عشر.

(١٠) فى ط، م: "وس" مكان المثبت.

## مسألة (٤٢٢)

ز شرو<sup>(١)</sup>: إذا توضأ في منزله، ونوى أن يصلى الظهر<sup>(٢)</sup>، ثم حضر المسجد، وافتتح الصلاة<sup>(٣)</sup> بتلك النية<sup>(٤)</sup>، فإن لم يشتغل بعمل آخر يكفيه<sup>(٥)</sup> ذلك، هكذا قال محمد رحمه الله في الرقيات<sup>(٦)</sup>؛ لأن النية المتقدمة على الشروع، تتبعها<sup>(٧)</sup> إلى وقت الشروع حكماً، كما في الصوم<sup>(٨)</sup>، إذا لم يبدلها بغيرها، والنية تكون بالقلب؛ لأنه عمله والتكلم باللسان لا معتبر به<sup>(٩)</sup>، ومن اختاره، اختاره ليجتمع عزيمته<sup>(١٠)</sup>.

## مسألة (٤٢٣)

م: رجل انتهى إلى المسجد ليصلى الظهر، فوجد الإمام في القعدة، ولم يدر

- (١) في أغلب النسخ: "ليصلى الظهر" في مكان "ونوى أن يصلى الظهر"، المثبت من ط، م.
  - (٢) كلمة "الصلاة" ساقطة من دأ، خأ، ذب.
  - (٣) في خأ، ذب، دأ، دب: "بتلك النية".
  - (٤) في خأ: "تكفة" وهو تصحيف.
  - (٥) في دب: "الوفسات" وهو تصحيف، وهذا الكتاب شبه مفقود، ليس له أثر في دور المحفوظات التي ترددت عليها.
  - (٦) في دأ، دب: "مقها" وهو تصحيف.
  - (٧) في دأ، دب، خأ، ذب: "في الصوم بدون كما".
  - (٨) في خأ، ذب، دأ: "لأن عمله".
  - (٩) في خأ، ذب، دب، م: "لا يعتبر به".
  - (١٠) في دأ، خأ: "ومن اختاره ليجتمع عزيمته" مكان المثبت، قال الرحصى في "المبسوط" (١) / ١٠ في أول "كيفية الدخول في الصلاة": والأفضل أن تكون نيته مقارنة للتكبير، فإن نوى قبله حين توضأ، ولم يشتغل بعده بعمل يقطع نيته جار عندنا، وهو محفوظ عن أبي يوسف ومحمد جميعاً، ولا يجوز عند الشافعي رحمه الله.
- قال: الحاجة إلى النية ليكون عمله عن عزيمته وإخلاص، وذلك عند الشروع فيها، ونحو هكذا نقول، ولكن يجوز تقديم النية، ويجعل ما قدم من النية، إذا لم يقطعه بعمل كالقائم عند الشروع حكماً، كما في الصوم.
- وكان محمد بن سليمان البلخي يقول: إذا كان عند الشروع بحيث لو سئل أي صلاة يصلى أمكنه أن يجيب على البدنية من غير تفكير، فهو نية كاملة تامة، والتكلم بالنية لا معتبر به، ومن فعله ليجتمع عزيمته قلبه، فهو حسن.



أنها القعدة الأولى أو الأخيرة<sup>(١)</sup>، فاقتردى به<sup>(٢)</sup>، ونوى أنه إن<sup>(٣)</sup> كانت الأولى اقتديت به، وإن كانت الأخيرة فما اقتديت به، لا يصح الاقتداء؛ لأن النية لا تصح مع التردد، وكذا لو نوى إن كانت الأولى اقتديت به في الفريضة (وإن كانت الأخيرة<sup>(٤)</sup> اقتديت به في التطوع، لا يصح اقتداؤه في الفريضة)<sup>(٥)</sup> للتردد في نية الفرض، وهي مشروطة<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٤٢٤)

ولو انتهى إليه<sup>(٧)</sup>، ولم يدر أنه في العشاء، أو في التراويح، فاقتردى به ونوى، إن كان في الفريضة اقتديت به، وإن كان في التراويح، فما اقتديت به<sup>(٨)</sup>، لا يصح الاقتداء لما قلنا.

ولو نوى أنه<sup>(٩)</sup> إن كان في الفريضة، اقتديت به، وإن كان في التراويح اقتديت به<sup>(١٠)</sup>، فظهر أنه في التراويح، صح اقتداؤه؛ لأنه لا تردد في نية أصل الصلاة، ونية أصل الصلاة<sup>(١١)</sup> تكفي<sup>(١٢)</sup> للتراويح على ما هو المختار؛ وسيأتي ذلك

(١) في معظم النسخ: "الأخرى"، المثبت من ط، م.

(٢) في ز: واقتردى به.

(٣) كلمة "إن" ساقطة من ط.

(٤) في ز: الأخرى.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٦) أشار إلى هذا ابن قدامة في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (١/٤٦٦، ٤٦٧).

(٧) قوله: "إليه" ساقط من ط.

(٨) في معظم النسخ: "ما اقتديت به"، المثبت من ط، م.

(٩) قوله: "أنه" ساقط من ط.

(١٠) في دأ: "إن كان في الفريضة اقتديت به، وإن كان في الفريضة اقتديت به، وإن كان في التراويح ما اقتديت به" مكان المثبت، الجزء الثاني من العدة مكرر، والجزء الأخير خطأ.

(١١) في خأ، خرب، دأ: "الصلاة الصلاة" مكرر، وهو سهو.

(١٢) في دأ: "تكفي"، وفي دب، ز: "يكفي" مكان المثبت.

في بابه - إن شاء الله تعالى -<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٤٢٥)

وفي السنن (يكفيه مطلق النية على ظاهر الجواب، وهو اختيار عامة المشايخ - رحمه الله تعالى -<sup>(٢)</sup>)، والاحتياط في السنن<sup>(٣)</sup> أن ينوي الصلاة متابعة<sup>(٤)</sup> لرسول الله ﷺ، وفي المرائض<sup>(٥)</sup> إن نوى<sup>(٦)</sup> فرض الوقت يصح إلا في الجمعة؛ لأن في فرض الوقت في يوم الجمعة اختلافاً على ما بين<sup>(٧)</sup> بعد هذا.

### مسألة (٤٢٦)

وإن نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت، أو فرض الوقت، وقد خرج الوقت إلا أنه لا يعلم بخروج، لا يجزيه؛ لأن بعد خروج وقت الظهر، يكون فرض الوقت (هو العصر، فإذا نوى فرض الوقت)<sup>(٨)</sup>، كان نائياً للعصر، والظهر لا يتأدى<sup>(٩)</sup> بنية العصر، وبعد خروج وقت العصر، فرض الوقت يكون هو المغرب، فإذا نوى فرض الوقت، فقد نوى المغرب، والعصر<sup>(١٠)</sup> لا يتأدى بنية المغرب. وإن نوى ظهر يومه، وعنده أن الوقت باقٍ، فإذا الوقت قد خرج أجرأه؛

(١) قوله: إن شاء الله تعالى، لم تذكر في ط، م.

(٢) قوله: رحمهم الله تعالى ساقط من ر.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ط، م.

(٤) في دب، ط: متبعة مكان المثلث.

(٥) في خأ، خب، د، أ: المعرض.

(٦) كلمة "نوى" ساقطة من ط، وفي دأ: "ينوي" مكان "نوى"، وفي دب: "أن يوي" سرية "أن"، وهو تصحيف.

(٧) في ط: "على ما بين"، وفي دب: "على ما يتبين"، وفي دأ: "على ما تبين" مكان المثلث، وكل ذلك تصحيف.

(٨) ما بين القوسين ساقط من خ أ.

(٩) في ط: "يتأدى" مكان "لا يتأدى" وهو خطأ.

(١٠) في خ أ: "والصلاة" مكان "والعصر" وهو خطأ.

لأنه لما خرج الوقت صار ظهر اليوم<sup>(١)</sup> ديناً في ذمته، فإذا نوى ظهر اليوم، فقد نوى ما عليه بنية الأداء<sup>(٢)</sup>، والقضاء بنية الأداء جائز، وكذلك إذا كان الرجل شاكاً في وقت الظهر أنه هو باقي، فنوى ظهر يومه، فإذا الوقت قد حرج، يجوز بناء على ما قلنا: إن هذا قضاء بنية الأداء، والقضاء بنية الأداء جائز، وكذلك الأداء بنية القضاء وهو المختار.

## فصل في القبلة

### مسألة (٤٢٧)

ن<sup>(٣)</sup>: المصلي إذا قام في صلاته<sup>(٤)</sup>، ونوى مقام إبراهيم ولم ينو الكعبة، إن كان هذا<sup>(٥)</sup> الرجل قد أتى مكة لم يجز، وإن كان هذا<sup>(٦)</sup> لرجل لم يأت مكة<sup>(٧)</sup>، وعده أن المقام والبيت واحد، أجزأه؛ لأنه قد نوى البيت<sup>(٨)</sup>.

(١) كلمة "اليوم" ساقطة من خاء، خرب، دأ

(٢) في خاء، خرب، دأ: "ما عليه إلا أنه لما قضى عليه بنية الأداء"، وفي د، ز: "ما عليه إلا أنه قضى بنية الأداء" مكان "ما عليه بنية الأداء"، الصواب ما أثبتناه

(٣) الزمر "ن" صافط من ز

(٤) في ط: في الصلاة

(٥) كلمة "هذا" ساقطة من د، ب.

(٦) كلمة "هذا" ساقطة من د، ب

(٧) في ط: "وإن لم يأت مكان" وإن كان هذا الرجل لم يأت مكة.

(٨) قال الفقيه أبو الليث في "النوار" في "باب الصلاة" (ص ١٩ أ-ب): "وستل أبو بكر (الإسكاف، المتوفى سنة ٣٣٣ هـ) عن رجل قام في صلاته، ونوى مقام إبراهيم، ولم ينو الكعبة؟ قال: لا تجوز صلاته، قيل له: لو نوى المسجد ولم ينو البيت؟ قال لا يجوز، لأن المسجد غير البيت، فلو جاز بنية المسجد لجاز نية الحرم، قيل له: اليس روى عن النبي عليه السلام: «الكعبة قبلة لأهل المسجد، والمسجد قبلة لأهل الحرم، والحرم قبلة لأهل الأفاق»؟ قال: يعني المسجد وما فيه قبلة لأهل الحرم، والحرم وما فيه قبلة لأهل الأفاق، وكان من الحاصل يرجع إلى شيء واحد، وهو البيت، قال الفقيه. وستل أبو القاسم (الصمار، المتوفى سنة ٣٣٦ هـ): إن لم ينو القبعة جاز.

وستل أبو أحمد العياض (نصر بن أحمد العياض) السمرقند عن نوى مقام إبراهيم، ولم ينو

## مسألة (٤٢٨)

رجل صلى إلى غير القبلة<sup>(١)</sup> متعمداً، فوافق ذلك الكعبة؛ قال أبو حنيفة - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>: هو كافر<sup>(٣)</sup>؛ لأنه كالمتستخف به<sup>(٤)</sup>، وبه أخذ الفقيه أبو الليث [رحمه الله]<sup>(٥)</sup>.

البيت؟ قال: إن هذا الرجل إن كان قد حج، فلا تحوز صلاته؛ لأنه قد علم أن مقام إبراهيم غير البيت، وإن كان لم يحج، جازت صلاته؛ لأنه يحسب أن المقام والبيت واحد. لا يجوز أداء الفرائض والنوافل، وصلاة الجساسة والعبدان وسجدة التلاوة إلا متوجهاً إلى القبلة؛ لقوله تعالى: ﴿قُولُوا وَجْهَكُمْ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (سورة البقرة: الآية ١٤٤-١٥٠).

قال ابن قدامة: ولا يصلى في غير هاتين الحالتين (أى في حالة السفر والخوف) إلا متوجهاً إلى الكعبة، ولا فرق بين الفريضة والنافلة؛ لأنه شرط للصلاة.

وعن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس قال: لما دخل النبي ﷺ البيت دعا في نواحيه كلها، ولم يصل حتى خرج منه، فلما خرج، ركع ركعتين في قبل الكعبة، وقال: هذه القبلة، رواه البخاري في باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (٨٢/١) - ط: الخليلي - ومسلم في آخر باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها<sup>(١/٥٥٧-٥٥٨)</sup> - ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -.

وعن عبد الله بن عمر قال: بينا الناس يقبضون في صلاة الصبح إذ جاءهم آت، فقال: "إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة"، رواه البخاري (٨٢٠/١) في باب ما جاء في القبلة... الخ.

وفي فتاوى قاضي خان في كتاب الصلاة فصل في معرفة القبلة. واختلفوا في قبلة من هو خارج عن مكة؟ قال أبو عبد الله الحر جاني: عليه التوجه إلى عين الكعبة، وقال غيره من المشايخ: عليه التوجه إلى جهة الكعبة، وجهة الكعبة تعرف بالدليل، والدليل في الأمصار والقرى المحارِب التي نصبتها الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم، في هاشم "الهندية" (١/٦٩، ٧٠)، وأشار إلى هذا في "الهندية" (١/٦٩) في الفصل الثالث في استقبال القبلة.

ينظر في هذه المسألة المعنى لابن قدامة: باب استقبال القبلة (١/٤٢٨-٤٤٠).

- (١) في أغلب النسخ: "الكعبة" المثبت من ط.
- (٢) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.
- (٣) في دأ، د ب، دأ: "هو الكافر".
- (٤) في دأ، د ب، دأ، د ب: لأنه هو المستخف به.
- (٥) الزيادة: من د ب، قال الفقيه أبو الليث في "النوزل" في "باب الصلاة" (ص ١٢٠): أبو نصر (البلخي)، المتوفى سنة ٣٠٥ هجرية) روى الحسن بن أبي صالح عن أبي يوسف أنه قال: في رجل صلى إلى غير القبلة متعمداً، فوافق ذلك الكعبة، قال أبو حنيفة رحمه الله: هو كافر؛ لأنه عبث بدين الله، والعبث بدين الله كفر. وقال أبو يوسف: جازت صلاته، قال الفقيه: القول

قالوا: وكذلك الصلاة بغير طهارة، والصلاة مع ثوب نجس<sup>(١)</sup>، وقال القاضي الإمام أبو الحسن على السفدي رحمه الله<sup>(٢)</sup>: لو صلى إلى غير القبلة، أو مع<sup>(٣)</sup> الثوب النجس<sup>(٤)</sup> متعمداً<sup>(٥)</sup> لا يكفر<sup>(٦)</sup> (لأنه ذلك يؤتى به في حالة الاختيار بحال، ولو صلى بغير وضوء متعمداً<sup>(٧)</sup> يكفر<sup>(٨)</sup>)، وبه نأخذ.

ما قال أبو حنيفة: إذا فعل ذلك على وجه الاعتقاد، وقال الفقيه أيضاً في "النوازل" ص ٢٨ أ: وسئل بصير (البلخي، المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية) عن رجل افتتح الصلاة لغير القبلة متعمداً واختياراً؟ قال: هو كافر، وإن تأول قول الله عز وجل: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَقِمُوا صُلَاةَ رَبِّكُمْ وَارْتَسِلُوا فِي بَيْنِ صَلَاتِهِمْ إِذِ اتَّبَعْتَ أَوَّلَ صَلَاتِهِمْ ذِكْرَ رَبِّهِمْ وَابْتِغَاءَ فَضْلِهِ﴾، قال: لا يكفر.

(١) في أغلب النسخ: "مع الثوب النجس"، والثبت من ط، م.

(٢) في خأ، خب، دأ: "على بن السعدي" وهو نصيف.

هو عمى بن الحسين بن محمد السفدي، القاضي أبو الحسن، الملقب بـ "شيخ الإسلام"، كان إماماً فضلاً، وفقياً مناظراً؛ والسفدي -بضم السين المهملة وسكون العين المعجمة وفي آخره دال مهملة-: ناحية من نواحي سمرقند؛ ومن تصانيفه: "التف" في الفتاوى، و"شرح السير الكبير"، توفي رحمه الله سنة ٤٦١ هجرية ببخارى، ترجمته في الجواهر المصيبة (٢/ ٥٦٧)، تاج التراجم (ص ١٢٦)، الفوائد البهية (ص ١٢١).

(٣) في خأ، خب، دأ: "مع بدون أو".

(٤) في ط، م: مع ثوب النجس.

(٥) كلمة "متعمداً" ساقطة من دب.

(٦) في خأ، خب، دأ: "يكفر" بدل "لا يكفر".

(٧) في دب: بالتقديم والتأخير.

(٨) ما بين القوسين ساقط من دأ، خأ، خب.

وفي "فتاوى قاضي خان" في "كتاب الصلاة" في فصل في معرفة القبلة: رجل صلى إلى غير القبلة متعمداً، روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه يكفر وإن أصاب القبلة، وبه أحد الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى، وكذا إذا صلى في الثوب النجس أو بغير طهارة وبعض المشايخ قالوا: إن فعل ذلك بتأويل قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَقِمُوا صُلَاةَ رَبِّكُمْ وَارْتَسِلُوا فِي بَيْنِ صَلَاتِهِمْ ذِكْرَ رَبِّهِمْ وَابْتِغَاءَ فَضْلِهِ﴾ لا يكون كافراً، وقال مشايخ بخاري -منهم القاضي الإمام أبو علي السعدي، وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى-: إذا صلى إلى غير القبلة لا يكفر، وكذا إذا صلى في الثوب النجس؛ لأن الصلاة إلى غير القبلة جائزة حالة الاختيار، وهو التصريح على الدابة، ومن العشاء من حوز الصلاة في الثوب النجس، فلا يحكم بكفره، أما إذا صلى بغير الطهارة متعمداً، فإنه يصير كافراً.

وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: يكون زنديقاً؛ لأن أحداً لم يحوز الصلاة بغير طهارة، فيكون استخفافاً بالله تعالى. (هامش "الهدية" ١٠ / ٧١؛ لقد أتينا بعبارة قاضي خان

مسألة (٤٢٩)

رجل كان في المغارة<sup>(١)</sup>، فاشتبهت عليه القبلة، فأحبره رحلان أن القبلة إلى هذا الجانب<sup>(٢)</sup>، فوقع<sup>(٣)</sup> اجتهاده إلى جانب آخر<sup>(٤)</sup>، فإن لم يكونا من أهل ذلك الموضع، وهما مسافران مثله، لم يلتفت إلى قولهما؛ لأنهما يقولان: بالاجتهاد، فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره، وإن كانا من أهل ذلك الموضع، لا يجوز له أن لا يأخذ<sup>(٥)</sup> بقولهما<sup>(٦)</sup>؛ لأن<sup>(٧)</sup> الخبر في كونه حجة، فوقع الاجتهاد<sup>(٨)</sup>.

لزيادة الفائدة، ولتوضيح عبارة المؤلف أكثر.

- (١) في دب: "المعارة" مكان المثلث.
- (٢) كلمة "الجانب" ساقطة من ز.
- (٣) في ط: "ووقع"، وفي دب: وقع، الصواب ما أشتاه.
- (٤) في أغلب النسخ: "إلى موضع آخر".
- (٥) في ط: "أن لأخذ" وهو تصحيف.
- (٦) في خأ، خب، دأ: "من قولهما"، وفي نسخة: "بقولهما بالاجتهاد".
- (٧) في دب: "لأنه".

(٨) قال الفقيه أبو الليث في "الوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٢٤): "وسئل أبو بكر إذا كان رجل في المغارة، فاشتبهت عليه القبلة، فأخبره رحلان أن القبلة إلى هذا الجانب، ووقع في اجتهاده إلى الجانب الآخر؟ قال: إن وقع في قلبه أنهما رحلان يعلمان ذلك، لا يحوز له مخالفتهما، وإن وقع في قلبه أنهما لا يعلمان ذلك، جاز له مخالفتهما".  
قال الفقيه: يعني إذا لم يكونا من أهل ذلك الموضع، وهما مسافران مثله أنهما يقولان: ذلك بالرأى، والاجتهاد بأن القبلة ههنا مغير علامة، فله أن لا ينتمت إلى ذلك أي إلى قولهما إذ خالف اجتهاده قولهما، وإن كان من أهل ذلك الموضع، فلا يجوز له إلا أن يأخذ بقولهما. وبأن كان اجتهاده بخلاف ذلك. (أشار إلى هذا قاضي حان في العناوي في باب الصلاة من ضمن الهنذية (٧١/١))

الدليل على جواز الصلاة بالاجتهاد والتحرى عند اشتباه القبلة قوله تعالى ﴿وَلَمَّا أَتَيْنَا ثَمُودَ فَأَمَرْنَا نَبِيَّهُمْ أَنْ تَقُومُوا لَكُمْ إِلَٰهًا وَالْحَقُّ فِي قُلُوبِ الْبَنِيَّةِ﴾ (سورة البقرة: الآية ١١٥)  
وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال: كما مع رسول الله ﷺ في سفره، فتعيت النساء وأشككت علينا القبلة، ففصلنا وأعلمنا، فلما طلعت الشمس إذا نحن قد صلينا لغير القبلة. فذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فأنزل الله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا قُومُوا وَجْهَ اللَّهِ﴾، رواه ابن حبان (٣٢٦/١) في "باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم" - ط: دار الفكر العربي - والنسبة (١٧٦/٢) في "باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم" - ط: حلي -  
ينظر "نصب الرابة" للزبيدي (٣٠٤/١، ٣٠٥) ورأيه في درجة هذا الخبر.

## مسألة (٤٣٠)

الأعمى إذا صلى ركعة إلى غير القبلة، فجاء رجل وسوَّاه<sup>(١)</sup>، وأقامه إلى القبلة، واقتدى به، فهذا على وجهين: إما إن وجد عند الافتتاح إنساناً<sup>(٢)</sup> يسأله أو لم يجد، ففي الوجه الأول لا تجوز صلاته، ولا الاقتداء به؛ لأنه قادر على أدائها<sup>(٣)</sup> الصلاة إلى جهة القبلة<sup>(٤)</sup>، وفي الوجه الثاني: تجوز صلاة الإمام؛ لأنه عاجز، ولا تجوز صلاة المقتدى<sup>(٥)</sup>؛ لأن عنده صلاة إمامه على الخطأ<sup>(٦)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله قال: "بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها، فأصابنا ظلمة، فلم نعرف القبلة، فقالت طائفة ما: قد عرفنا القبلة، هي ههنا قبل الشمال، فصلُّوا وحطُّوا خطأ، وقال مصنا: القبلة ههنا قبل الجنوب، وخطُّوا خطأ، فلما أصبحوا طمعت الشمس، أصبحت تلك الخطوط لغير القبلة، فلما فعلنا من سفرنا، سألنا النبي ﷺ عن ذلك، فسكت وأنزل الله عز وجل: ﴿وَقَدْ مَشَرُوا فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فَأَيُّمَا تَمَلَّكُوا لَمْ يَنْفَعُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ أي حيث كنتم، قال (العبري) وأحمرنا عبد الملك العزمي عن سعيد بن حبيب عن ابن عمر أنه نزلت في التطوع خاصة، حيث توجه بك بغيرك".

وفي رواية عن جابر قال: "كنا مع رسول الله - ﷺ - في مسير أو سفر، فأصابنا عيم، فنهضنا فاختلعتنا في القبلة، فصلى كل رجل منا على حدة، وحعل يحط بين يديه لتعلم أمكنتنا، فذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فلم يأمرنا بالإعادة، وقال: قد أجزأت صلاتكم"، رواهما الدارقطني (١/ ٢٧١) في باب الاجتهاد في القبلة، وجواز التحري في ذلك.

تطر درجة الحديثين في هامش الدارقطني، وقال الترمذي: وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا، قالوا: إذا صلى في العيم لغير القبلة، ثم استبدل له بعد ما صلى أنه صلى لغير القبلة، فإن صلاته حاترة، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق.

- (١) في خطأ، خوب، دأ: "سوَّاه".
  - (٢) في خطأ، خوب، دأ، دب: "إنسان".
  - (٣) كلمة "أداء" ساقطة من خطأ، خوب، دأ.
  - (٤) في معظم النسخ: "الكعبة مكان القبلة"، المثبت من ط، م.
  - (٥) في ط، م، دب: ولا يجوز اقتداء المقتدى.
  - (٦) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٨ أ) "وروى إبراهيم بن يوسف (بن ميمون بن قدامة اللحي، المتوفى سنة ٢٤١ هجرية) عن أبي يوسف قال: لو أن أعمى صلى ركعة إلى غير القبلة، فجاء رجل وسوَّاه، وأقامه متوجِّهاً إلى القبلة، واقتدى به، جاز للإمام، ولا يجز للمقتدى.
- قال الفقيه: هذا إذا كان الأعمى لا يجد وقت الافتتاح أحدًا يسأله، وأما إذا كان يقره من يسأله فلم يسأله، وافتتح الصلاة لغير القبلة، لم تجز صلاته، أشار إلى هذا قاضي حان في المناوي في "كتاب الصلاة" في "فصل في معرفة القبلة" في هامش الهندي (١/ ٧١).

## مسألة (٤٣١)

و<sup>(١)</sup>: رجل غمّرى القبلة<sup>(٢)</sup> فأخطأ، فدخل في صلاته وهو لا يعلم، ثم علم، وحول وجهه إلى القبلة، ثم دخل رجل في صلاته، وقد علم حاله الأول<sup>(٣)</sup>، لاتفوز صلاة الداخل.

وروى عن أبي يوسف رحمه الله<sup>(٤)</sup>: أنه يجوز، وإنما لم يجز؛ لأنه دخل في صلاة<sup>(٥)</sup>، وعلم أن الإمام كان على الخطأ في أول صلاته، ولو علم في أول<sup>(٦)</sup> صلاته أن الإمام على الخطأ، ودخل في صلاته لم يجز، فكذا هذا<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٤٣٢)

س: المصلى إذا حول وجهه عن القبلة [هذا على وجهين]<sup>(٨)</sup>: إما إن حول صدره أو لم يحول، ففي الوجه الأول فسدت صلاته، وفي الوجه الثاني: لا<sup>(٩)</sup>، إذا استقبل من ساعته القبلة<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه أقل<sup>(١١)</sup> ما يمكنه التحرز عنه<sup>(١٢)</sup>، هكذا قالوا:

- (١) الرمز "و" ساقط من أغلب النسخ، أثبتناه من ط، م.
- (٢) كلمة "القبلة" ساقطة في دب.
- (٣) في ط، ز: حالة الأولى.
- (٤) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.
- (٥) في معظم النسخ: "في صلاته"، المثبت من ط، م.
- (٦) في خأ، خب، دأ، دب: "أول بدون" في -.
- (٧) أشار إلى هذا قاضي خان في المصدر السابق وفي نفس العنوان في هامش "الهدية" (١/٧١).
- (٨) الريادة: من ط، م.
- (٩) في أغلب النسخ: "إن حول صدره فسدت صلاته، وإن لم يحول فلا"، وفي خأ، خب: مكان "فلا، إلا إذا استقبل من ساعته"، المثبت من ط، م.
- (١٠) في خأ، خب، دأ، ز: "الكعبة" مكان "القبلة".
- (١١) في ط، م: "قائماً"، وفي ز: "قل" مكان "أقل" وهو نصحيح.
- (١٢) في ط، م: "لأنه قائماً يمكن التحرز عنه" مكان المثبت.



وهذا الجواب أليق بقول أبي يوسف ومحمد (رحمهما الله) <sup>(١١)</sup>.

أما على قول أبي حنيفة رحمه الله <sup>(١٢)</sup>: ينبغي أن لا تقصد في الوجهين جميعاً بناء على أن عندهما الاستدبار <sup>(١٣)</sup> إذا لم يكن لقصد <sup>(١٤)</sup> إصلاح <sup>(١٥)</sup> [الصلاة] <sup>(١٦)</sup>، وعند أبي حنيفة <sup>(١٧)</sup> (رحمه الله) <sup>(١٨)</sup>: إذا لم يكن لقصد <sup>(١٩)</sup> ترك الصلاة لا تقصد، ما دام في المسجد.

وأصل <sup>(٢٠)</sup> هذه المسألة: إذا انصرف عن القبلة على ظن أنه أتم الصلاة، ثم تبين <sup>(٢١)</sup> أنه لم يتم، على قول أبي حنيفة رحمه الله: يبنى ما دام في المسجد <sup>(٢٢)</sup>، وعندهما: لا، وقد ذكرنا هذه المسألة في "شرح الجامع الصغير" في كتاب الصلاة <sup>(٢٣)</sup>.

(١) الزيادة: من خأ، خب، دأ، دب، وفي م: "رحمه الله عليهما".

(٢) قوله: "رحمه الله" ساقط من م.

(٣) في دأ: "الاستدراك"، وفي دب: "الاستدبار"، وكل ذلك تصحيف.

(٤) في دأ: "بقصد" مكان المثبت.

(٥) في خأ، خب، دأ، دب: "الإصلاح".

(٦) الزيادة: من ط، م.

(٧) في خأ، خب، دأ: "وعن أبي حنيفة".

(٨) لزيادة: من خأ، خب، دأ، دب.

(٩) في دأ: "تقصد".

(١٠) في دب: "فأصل".

(١١) في أغلب النسخ: "فتين"، المثبت من ط وم.

(١٢) وجه قول أبي حنيفة رحمه الله: ما جاء في البخاري (١/ ٨٢) في باب ما جاء في القسنة، ومن لا يرى الإعادة على من سها، فعلى إلى غير القبلة، وقد سلم النبي ﷺ في ركعتي الظهر، وأقبل على الناس بوجهه، ثم أتم ما بقى.

(١٣) هكذا ذكر في "الفتاوى الكبرى" لحسام الدين (ترتيب الخاصي) في "المعصل السادس من القسم الثاني في الأفعال" في علامة "س".

## مسألة (٤٣٣)

رئس : إذا دخل المسجد وهو مظلم، وصلى المغرب، فلمّا فرغ من الصلاة<sup>(١)</sup>، جرى<sup>(٢)</sup> بالسراج، فإذا هو صلى إلى غير القبلة، إن صلاها بالتحري<sup>(٣)</sup> جاز، ولا إعادة عليه، وفيه إشكال، وهو أنه قد در على إصابة القبلة<sup>(٤)</sup> بالاستدلال بالمحاريب<sup>(٥)</sup> المنصوية، والسؤال من أهل<sup>(٦)</sup> المحلة.

قالوا في الجواب عنه : أما السؤال<sup>(٧)</sup> فذلك<sup>(٨)</sup> عند حضرتهم وخروجهم عن المنازل<sup>(٩)</sup>؛ لأن من القبيح أن يستخرجهم من المنازل<sup>(١٠)</sup> ليسألهم<sup>(١١)</sup> عن قبلتهم<sup>(١٢)</sup>، وأما المحاريب : فلا استدلال بها عند النظر إليها عياناً<sup>(١٣)</sup>، والوقوف عليها جهراً، فأما من الجدران حين أظلم المسجد، فلا يكلف<sup>(١٤)</sup> بذلك<sup>(١٥)</sup>؛ لأنه قد تقع يده على بعض الهوامّ اللاسقة<sup>(١٦)</sup>، وفي ذلك ضرر<sup>(١٧)</sup>، ويكون في بعض الزوايا طاقات

(١) قوله : "من الصلاة" ساقط من ط، م

(٢) في خأ، خب، دأ، دب : جاء.

(٣) في خأ، خب، دأ : "بالتعدي"، وهو تصحيف.

(٤) في ط، م : "الكعبة".

(٥) في خأ، خب، دأ : المحاريب

(٦) في ط، م : "عن أهل".

(٧) في خأ : "أن السؤال" مكان المقت.

(٨) في خأ، خب، دأ : "فكذلك".

(٩) في ط : "من المنازل".

(١٠) في ط وم ودب : "عن المنازل".

(١١) في معظم النسخ : "يسألهم"، المثبت من ز.

(١٢) في ط، م : من أين قبلتهم.

(١٣) كلمة "عياناً" ساقطة من خأ، خب، دأ.

(١٤) في ط : "فلا تكلف" وهو تصحيف.

(١٥) في ز : "ذلك" مكان "بذلك".

(١٦) في خأ، خب، دأ : اللاسقة.

يوهم أنها<sup>(١)</sup> المحراب، فيشتبه<sup>(٢)</sup> الأمر، أو يكون المحراب مقوشاً معلماً بالخطوط [والنقوش]<sup>(٣)</sup> دون الطاقات الداخلة في الحوائط (فلا يعرف ذلك إلا بالرؤية)<sup>(٤)</sup>.

قال رضى الله عنه: وهذه فائدة جلية نبه عليها الشيخ الإمام<sup>(٥)</sup> نجم الدين عمر بن محمد النسفى رحمه الله<sup>(٦)</sup> حاكياً عن أستاذه شيخ الإسلام<sup>(٧)</sup> عن السيد الإمام ابن شجاع رحمه الله<sup>(٨)</sup>.

(١٧) فى ط، م: ويكون فى ذلك ضرراً.

(١) فى ط: أنه.

(٢) فى خأ، خب، دب: فيشبه.

(٣) الزيادة: من ط، م

(٤) ما بين القوسين سقط من خأ، خب، دأ، وفى دب: ولأنه لك إلا بالرؤية.

(٥) قوله: "الشيخ الإمام" سقط من ط، م، وكلمة "الإمام" ساقطة من خ، أ، غ، ب.

(٦) هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن على بن إسماعيل نجم الدين أبو حمص النسفى مفتى الثقلين، كان رحمه الله فقيهاً فاضلاً، مفسراً محدثاً، أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر، والقبول التام عند الخواص والعوام؛ وقيل: إنه كان يعلم الإنس والجن، ولذلك قيل له: مفتى الثقلين.

وقال القرشى: ونجم الدين عمر هذا أحد مشايخ صاحب "الهداية" وصدر مشيخته النى حمص نفسه بذكره؛ توفي رحمه الله ليلة الخميس ثمانى عشر جمادى الأولى سنة ٥٣٧ هجرية سمرقند، ترجمته فى "الخواهر المصيبة" (٢/٦٥٧-٦٦٠) و"الفوائد السبعة" (ص ١٤٩-١٥٠) و"تاج التراجم" (ص ٤٧).

(٧) هو على بن محمد بن إسماعيل بن على بن أحمد بن محمد بن إسحاق الإسبحرى السمرقندى، المعروف بـ"شيخ الإسلام"، سكن سمرقند، وصار المفتى والمقدم بها، ونم يكن أحد مجا وراه السهرقى زمانه يحفظ مذهب أبى حنيفة، ويحرف مثله؛ كان رحمه الله أحد متبوع صاحب "الهداية"، مات سنة ٥٣٥ هجرية. (الخواهر المصيبة: ٢/٥٩١-٥٩٢، والفوائد السبعة: ص ١٢٤، وتاج التراجم: ص ٤٤-٤٥، ومفتاح السعادة. ٢/٢٧٦، هدية العارفين ١/ ٦٩٧، وكشف الظنون: ١/١٦٢٧)

(٨) هو محمد بن شجاع أبو عبد الله النخعى، كان فقيه أهل العراق فى وقته، والمقدم فى الحق والحديث، وقراءة القرآن مع ورع وعبادة، وأخذ الفقه عن الحسن بن زياد اللؤلؤى، ومن تصانيفه: تصحيح الآثار، وكتاب النوادر، وكتاب المضاربة وكتاب الرد على المنسبة وكتاب المناسك؛ توفي رحمه الله سنة ٢٦٦ هجرية ساجداً فى صلاة العصر؛ ترجمته فى الخواهر

## مسألة (٤٣٤)

شرو: ونية<sup>(١)</sup> الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الحوائب إلا أن<sup>(٢)</sup> استقبال الكعبة شرط من الشرائط<sup>(٣)</sup>، فلا يشترط فيه النية كالوضوء<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٤٣٥)

غر: ثلاثة نفر في السفر صلّوا جماعة<sup>(٥)</sup> بالتحري، فأحد<sup>(٦)</sup> المقتدين نام في ركعة، والآخر<sup>(٧)</sup> مسبوق بركعة، وفرغ الإمام، ثم تبين<sup>(٨)</sup> أنه إلى غير القبلة، فإن صلاة النائم لا تجوز؛ لأنه إن صلى إلى ما كان متوجّهاً، فهذا على غير القبلة، وإن<sup>(٩)</sup> حول وجهه، فقد خالف إمامه، وهو في الحكم<sup>(١٠)</sup> كان<sup>(١١)</sup> خلف الإمام<sup>(١٢)</sup> حتى لا قراءة عليه، وأما<sup>(١٣)</sup> المسبوق: فإنه يحول وجهه إلى القبلة، ويجوز صلاته؛

المصيبة<sup>(١٤)</sup> (١٧٣/٢-١٧٥) و"الفوائد الجلية" (ص ١٧١-١٧٢) و"تاج التراجيم" (ص ٥٥).  
أشار قاضي خان إلى هذه المسألة في الفتاوى في المصدر السابق في هامش "الهندية" (١/٧٢).

(١) في "دب"، "ر": "نية" بدون واو العطف.

(٢) في ط و م: "لأنه" مكان "إلا أنه" وهو تصحيف.

(٣) في دب: الشروط "مكان المنيث".

(٤) في ط: "كالوصف" وهو خطأ.

(٥) في ط، م: "جماعة" مكان المنيث.

(٦) في دأ: "أحد"، وفي دب، ط، م: "أحد" مكان المنيث.

(٧) في خ أ: "الأخرى" وهو خطأ، وفي ط، م: "والثاني".

(٨) قوله: "ثم تبين" ساقط من دب.

(٩) كلمة "وإن" ساقطة من ط.

(١٠) في خ أ، خ ب، د أ، دب: بالحكم.

(١١) في خ أ، خ ب، د أ، دب: كأنه.

(١٢) في ط: "للإمام" وهو تصحيف.

(١٣) في ط: "أما" بدون واو العطف.

لأنه بمنزلة المنفرد<sup>(١)</sup>.

#### مسألة (٤٣٦)

رجل افتتح الصلاة إلى غير<sup>(٢)</sup> القبلة، ثم علم، ولم ينحرف إلى القبلة ساهياً، فهذا<sup>(٣)</sup> على وجهين: إما إن سها<sup>(٤)</sup> عن الانحراف<sup>(٥)</sup> إلى القبلة<sup>(٦)</sup>، وهو يعلم أنه على غيرها، أو نسي أن يكون على غيرها، ففي الوجه الأول: عليه قضاء تلك الصلاة، وفي الوجه الثاني: لا؛ لأنه على الحالة التي افتتح (عليها)<sup>(٧)</sup> الصلاة، ما لم يركع ويسجد على اليقين، أو يتلو<sup>(٨)</sup> شيئاً من القرآن على اليقين، أو يثبت<sup>(٩)</sup> على موضعه بعد<sup>(١٠)</sup> اليقين، يريد الصلاة.

#### مسألة (٤٣٧)

رجل يصلي<sup>(١١)</sup> في المغازة بالتحري، فجاء رجل، واقتدى به من غير تحري، إن تبين أن الإمام<sup>(١٢)</sup> قد أصاب، جازت<sup>(١٣)</sup> صلاتهما، أما صلاة الإمام: فلا<sup>(١٤)</sup> لو

(١) في ط: "لغرد" وهو تصحيف أيضاً.

(٢) في ط: "لغير" مكان "إلى غير".

(٣) في خأ، خب، دأ: وهذا.

(٤) في ط، م: "نسى"، وفي خأ، خب، دأ: "يتنسى"، وهو تصحيف.

(٥) في خأ، خب، دأ: "على الانحراف".

(٦) في خأ، خب، دأ: "إلى غير القبلة"، وفي ط: "عن القبلة".

(٧) الزيادة: من ط و م.

(٨) في معظم النسخ: "ويتلو" بالعطف، المثبت من ط، م.

(٩) في ط: بنيت.

(١٠) في خأ، خب، دأ، دب: "وبعد" بزيادة واو العطف.

(١١) في ط: صلى.

(١٢) في م: للإمام.

(١٣) كلمة "جازت" ساقطة من خأ، خب، دأ.

(١٤) في خأ، خب، دأ: "فإنه" مكان "لأنه".

أخطأ، حاز<sup>(١)</sup>، فإذا<sup>(٢)</sup> أصاب، أولى، وأما صلاة المقتدى: فلأنه لو شرع منفرداً في الصلاة من غير أن<sup>(٣)</sup> يتحرى<sup>(٤)</sup>، ثم تبين<sup>(٥)</sup> أنه<sup>(٦)</sup> أصاب، جازت صلاته، لأن فريضة التحرى المقصود، لآلئيه<sup>(٧)</sup> وقد حصل، فكذا هذا<sup>(٨)</sup>.  
وإن تبين أن الإمام قد أخطأ، جازت صلاة الإمام كما في المنفرد<sup>(٩)</sup>، ولا تحوز صلاة المقتدى؛ لأنه لم يتحر حتى ينتقل<sup>(١٠)</sup> قلبه إلى جهة تحريه<sup>(١١)</sup>، فبقيت قلبه جهة الكلمة حقيقة.

## مسألة (٤٣٨)

ويكره أن تكون قبلة المسجد<sup>(١٢)</sup> إلى مخرج أو مقبرة؛ لأننا نهينا عن الصلاة فيهما؛ لأنهما لا يخلوان عن الأقدار<sup>(١٣)</sup> عادة، فيكره التوجه<sup>(١٤)</sup> إليهما، كما إذا صلى وقدامه<sup>(١٥)</sup> عذرة، هذا إذا لم يكن بينهما حائط، ولو كان بينهما<sup>(١٦)</sup> حائط، يصير

- (١) في أغلب النسخ: "تحوز"، المثبت من ط.
- (٢) في ط: "وإذا".
- (٣) كلمة "أن" ساقطة من ط، دب.
- (٤) في ط: التحرى، وفي دب: تحرى.
- (٥) كلمة ثم ساقطة من خ، دب، دأ، م، وفي ط: "وتبين مكان ثم تبين".
- (٦) قوله: "أنه" ساقطة من خ، دب، دأ.
- (٧) وفي خ، دب، دأ: "كالمعينة"، وهو تحريف، وفي ط، م. قد حصل لآلئيه بالتقدم والتأخر.
- (٨) في ط: "ههنا" مكان "فكذا هنا"، وفي م: "فكذلك هذا"، وفي ح، أ، خ، ب: هكذا هذا.
- (٩) في ح، أ، خ، ب: في المنفرد.
- (١٠) في ط، م: لم ينتقل.
- (١١) في خ، دب، دأ: تحريته.
- (١٢) كلمة "المسجد" ساقطة من ط، م.
- (١٣) في خ، دب، دأ: "الاعتذار" وهو تصحيح.
- (١٤) كلمة "التوجه" ساقطة من دب.
- (١٥) في خ، دب، دأ: "كما إذا صلا وقدامه"، وفي ط، م: كما صلى وقدامه، ثبت من

حدثنا .

وروى عن أبي يوسف<sup>(١)</sup> وأبي حنيفة رحمهما الله<sup>(٢)</sup> : هذا في مساحد الجماعات، أما في مسجد بيته فلا بأس به ؛ لأن الناس فيه يلبون ، بخلاف مسجد الجماعة<sup>(٣)</sup> .

## مسألة (٤٣٩)

وذكر الزندوستي رحمه الله<sup>(١)</sup> في نظمه : أن الكعبة قبلة من يصلي<sup>(٢)</sup> في المسجد الحرام ، والمسجد الحرام قبلة أهل مكة لمن يصلي في بيته ، أو في البطحاء

ز ، د ب .

(١٦) قوله . "ولو كان بينهما" سقط من ط .

(١) قال عليه السلام : "الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام" ، رواه أبو داود (١٢٩/١) ، (١٣٠) في "باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة" - ط : حلي - ، والترمذي في "باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام" (١٣١/٢) ، وابن ماجه في "باب المواضع التي تكره فيها الصلاة" (٢٤٦/١) - ط : دار الفكر لعربي - والأم لشافعي في "باب جماع ما يصلي عليه ولا يصلي من الأرض" (٧٩/١) ، والبيهقي في (٤٣٤، ٤٣٥) (٢/٢) والدارمي (٣٢٣/١) .

والحاكم (٢٥١/١) . وفي رواية أخرى عن ابن عمر : "أن رسول الله ﷺ نبي أن يصلي في سبعة مواطن : في لمبة ، والمجزرة ، والمقبرة ، وقدرعة الطريق ، وفي الحمام ، وفي معادن الإبل ، وفوق طهر بيت الله" ، رواه الترمذي (١٧٨، ١٧٧/١) في "باب ما جاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه" ، وابن ماجه في "باب المواضع التي تكره فيها الصلاة" (٢٤٦/١) .

(٢) في خأ ، حب ، د ب ، ز : زيادة "رحمه الله" .

(٣) في ز : "عن أبي حنيفة" ، وفي خأ ، حب ، دأ ، ز : "رحمه الله" ، ولا يوجد شيء من هذه في ط ، م ، المتش من د ب .

(٤) هكذا ذكره السرحسي في "المسوط" في "لحدث في الصلاة" (٢٠٦/١) .

(٥) قوله : "رحمه الله" سقط من ط ، م . هو يحيى بن علي بن عبد الله الزندوستي ، كان فقيهاً ورعاً ، ومن تصانيفه : الطم ، وروضة العلماء .

والزندوستي - يفتح لراء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الواو وفتح السين المهملة ثم تاء مشاة فوقية - وقد يقال : الزندوستي بزيادة الياء بعد الواو ، هكذا يقرأ سكهوى ، ولم يذكر أحد من وفاته رحمه الله .

تنظر ترجمته في تاج التراجم (ص ٩٢) ، الفوائد البهية (ص ٢٢٥) .

ومكة قبله أهل الحرم<sup>(١)</sup>، والحرم قبله أهل العالم، وهذا يشير إلى أن من<sup>(٢)</sup> كان بمعاينة الكعبة، فالشرط أصابة عينها، ومن لم يكن بمعاينتها، فالشرط إصابة جهتها، وهو المختار<sup>(٣)</sup>.

### فصل في تكبيرة<sup>(٤)</sup> الافتتاح

#### مسألة (٤٤٠)

ن: إذا أراد أن يكبر لافتتاح الصلاة، لا يجب عليه أن يفرج بين أصابعه إذا رفع يديه، وكذلك في التشهد، فرق بين هذا وبين الركوع، فإن في الركوع<sup>(٥)</sup> يفرج؛ لأنه<sup>(٦)</sup> يحتاج إلى الأخذ، وإنه<sup>(٧)</sup> لا يتبهاً إلا بالتفريج<sup>(٨)</sup>.

(١) في ز: "الحرام".

(٢) كلمة "من" ساقطة من حاء، خب، دأ.

(٣) أشار قاضي خبان إلى هذه المسألة في الفتاوى في المصدر السابق في هامش "الهدية" (١/٦٩، ٧٠).

ويؤيد قول الزندوستي حديث أبي هريرة وأبي أيوب رضي الله عنهم، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبلة»، الحديث، قال مجد الدين في "باب حجة من رأى فرض البعيد إصابة الجهة لا العين"، رواه ابن ماجه، والترمذي وصححه، ثم قال: "وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي أيوب: «ولكن شرقوا أو غربوا» يعضد ذلك". قال الشوكاني في نفس الباب: حديث أبي أيوب، فهو متفق عليه، "والحديث يدل على أن الفرض على من بعد عن الكعبة الجهة لا العين، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المزي عن الشافعي، وقد قال الشافعي أيضاً: إن شطر البيت وثقاته وجهته واحد في كلام العرب، واستدل لذلك أيضاً بحديث أخرجه البيهقي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «البيت قبله لأهل المسجد والمسجد قبله لأهل الحرم والحرم قبله لأهل الأرض مشارقتها ومغارب من أمتي»؛ قال البيهقي تفرد به عمر بن حفص لحكي وهو ضعيف. بنظر المنتقى (١٣٥) وقم الحديث (٨٣٠، ٨٣١)، نيل الأوطار (٢/١٦٩، ١٧٠)، - طبع - دار الفكر العربي.

(٤) كلمة "تكبيرة" ساقطة من دأ.

(٥) في حاء، خب، دأ، دب: "فإن في الركوع" بحذف "في".

(٦) في حاء، خب، دأ، دب: "لأنه" مكان المثبت.

(٧) في خاء، خب، دأ، دب: "لأنه" مكان المثبت.

(٨) قال المعقبه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٣ ب) قال أبو بكر: إذا أراد



## مسألة (٤٤١)

المرأة إذا صلّت، ينبغي أن ترفع يديها إلى منكبيها<sup>(١)</sup>، ولا تجافى في ركوعها و  
(لا في)<sup>(٢)</sup> سجودها، وتقعّد على رجليها<sup>(٣)</sup>، وإن شاءت جعلت رجليها<sup>(٤)</sup> من  
جانب، وتضم ليكون أستر لها؛ لأن حالها مبني<sup>(٥)</sup> على الستر<sup>(٦)</sup>.

الرجل أن يكبر لافتتاح الصلاة، فإنه لا يجب عليه أن يفرج بين أصابعه إذا رفع يديه، ثم قال:  
سمعت محمد بن سمة يقول: روى في الخبر: أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر نشر أصابعه،  
قال: قلنا: لا، بل أراد به البسط دون التفريج والتفريق؛ لأنه يقال: نشرت الثوب إذا سطه،  
قال: كذلك في التشهد لا يفرج بين أصابعه، وإنما يفرج في الركوع فقط.  
وفي فتاوى قاضي خان<sup>(٧)</sup> في باب افتتاح الصلاة وكيفيته: مقال أبو جعفر رحمه الله تعالى  
قال: يقبض أولاً أصابعه ويصمها، فإذا أراد التكبير ينشر أصابعه، ولا يفرج بين أصابعه كل  
التفريج ولا يضمها كل الضم، وإنما يفرج بين أصابعه كل التفريج في الركوع، ويضم كل الضم  
في السجود، ويرفع يديه حذاء أذنيه، ويمس طرف إبهاميه شحمة أذنيه، وأصابعه فوق أذنيه  
هامش الهدية (٨٥/١)

وجاء في تفريج الأصابع في الركوع قوله عليه السلام لأس: «إذا ركعت فصع كفيك على  
ركبتك وافرغ بين أصابعك»، هكذا ذكره أحد ضراح متن القدوري في (ص ٢٣) في «باب صفة  
الصلاة»، وهذا الشرح لمتن القدوري لمجهول، محطوط في دار الكتب المصرية برقم (٣٦٤) فقه  
حقى

وعن محمد بن عمرو العامري قال: «كنت في مجلس من أصحاب رسول الله ﷺ، فتدأروا  
صلاة رسول الله ﷺ، فقال أبو حميد: فذكر بعض هذا الحديث، وقال: فإذا ركع أمكن كفيه  
من ركبتيه، وفرج بين أصابعه»، مختصر، رواه أبو داود، وفي رواية أخرى: فقال أبو حميد:  
أما أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ، فذكر بعض هذا، قال: «ثم ركع فوضع يديه على ركته كأنه  
قايض عليهما، ووتر يديه فتجافى عن جنبه» مختصراً، أخرجهما أبو داود في «باب افتتاح  
الصلاة» (١/١٨٨، ١٨٩)، والحديث الثالث أخرجه الترمذي في «باب ما جاء أنه يجافى يديه  
عن جنبه في الركوع» (٢/٤٥، ٤٦)، قال أبو عيسى: حديث أبي حميد حديث حسن  
صحيح، وفي الباب عن أنس.

(١) كلمة «منكبيها» ماقطة من ط، م.

(٢) الريادة: من دب.

(٣) في ز: «على رجلها» مكان المثبت

(٤) في أغلب النسخ: «رجلها»، المثبت من ط، م.

(٥) في معظم النسخ: «لأن مبني حالها» بالتقديم والتأخير

(٦) في خ، د، دب، دأ، دب: «على السترة»  
قال قاضي خان في الفتاوى في باب افتتاح الصلاة: «والمرأة ترفع اليد، كما يرفع الرجل من

## مسألة (٤٤٢)

رجل جالس<sup>(١)</sup> قام مسرعاً<sup>(٢)</sup> إلى<sup>(٣)</sup> أن بلغ<sup>(٤)</sup> مقدار ما لو كان قائماً، وركع  
يجزیه عن الركوع، فكبر للافتتاح<sup>(٥)</sup> لا يجزیه؛ لأن تكبيرة الافتتاح<sup>(٦)</sup> حالة  
الركوع لا يجوز<sup>(٧)</sup>، وذكر في آخر هذا الباب<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (٤٤٣)

رجل جاء إلى الإمام وهو راكع، فكبر الرجل وهو إلى الركوع أقرب،  
فصلاته فاسدة؛ لأنه لم يوجد الافتتاح<sup>(٩)</sup> قائماً، وإن<sup>(١٠)</sup> كان إلى القيام أقرب،  
جاز؛ لأنه وجد الافتتاح قائماً<sup>(١١)</sup>.

رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى:  
ترفع المرأة هذا منكبيها، ويروى في ذلك حديثاً، وذلك أقرب إلى الستر. هامش "الهندية"  
(٨٥/١)

قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢٢ أ): "وسئل أبو بكر عن صلاة المرأة؟  
قال: ينبغي لها أن ترفع يديها إلى منكبيها، ولا تجافي في ركوعها وسجودها، وتقع على  
رجليها، وإن شاءت جعلت من جانب، أو تقضم نفسها".

- (١) في حاء، حب، دأ: "جالساً" وهو خطأ.
- (٢) كلمة "مسرّعاً" ساقطة من ط.
- (٣) كلمة "إلى" ساقطة من ط، م، دأ.
- (٤) في ط: "يلج" مكان المثلث.
- (٥) في دب: "الافتتاح"، وفي حاء، حب، دأ: "لافتح"، وكل ذلك تصحيف.
- (٦) في معظم النسخ: "لأن التكبيرة للافتتاح"، المثلث من من ط، م.
- (٧) في أغلب النسخ: "لا يجزیه"، المثلث من من ط، م.
- (٨) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ٢٧ ب، ٢٨ أ): "وروى بشر  
بن الوليد عن أبي يوسف في رجل قام مسرعاً، فلم يتم القيام حتى كبر للافتتاح، قال: لا يجزیه  
حتى يكبر وهو مستوي، قيل له: أرأيت لو بلغ في القيام مبلغ الركوع؟ قال: لا يجزیه حتى  
يستوي قائماً".
- (٩) في م: "لافتح" وهو تصحيف.
- (١٠) في ط: "إن" مكان المثلث.
- (١١) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان، (ص ١٣٤ أ): "ولو أن رجلاً جاء إلى إمام هو

## مسألة (٤٤٤)

ع: الإمام إذا مدّ التكبير، وجزم<sup>(١)</sup> رجل ممن<sup>(٢)</sup> خلفه، ففرغ قبل أن يفرغ الإمام على قياس قول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> ومحمد رحمهما الله تعالى<sup>(٤)</sup>: يجزيه، وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله<sup>(٥)</sup>: لا، بناء على أن عند أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> ومحمد رحمهما الله<sup>(٧)</sup> لو قال الإمام: "الله"، ولم يزد على ذلك، يحوز في الافتتاح، فكذا إذا كان قول المقتدى: "أكبر"<sup>(٨)</sup> قبل فراغ الإمام (إذا لم يكن أول كلامه قبل كلام الإمام)<sup>(٩)</sup>؛ لأن افتتاحه يقع<sup>(١٠)</sup> مع افتتاح الإمام، وعند أبي يوسف (رحمه الله)<sup>(١١)</sup> ما لم يقل<sup>(١٢)</sup>: "الله أكبر" لا يجوز<sup>(١٣)</sup>، فيقع افتتاح المقتدى قبل افتتاح الإمام<sup>(١٤)</sup>.

راجع، فكبر الرجل وهو ركع، أو وهو إلى الركوع أقرب (في صلاته) فصلاته فاسدة، وإن كان إلى القيام أقرب جازت صلاته

- (١) في خأ، خب، دأ: "وحرّم"، وفي ز: "وأحرّم" مكان "جزم".
- (٢) كلمة "ممن" ساقطة من ط، وفي م: "حرّم رجل حلف مفتوح قبل أن يفرغ"، وذلك تصحيح.
- (٣) في خأ، حب، دأ، م: زيادة "رحمه الله".
- (٤) في ط: "رحمه" مكان المثبت.
- (٥) قوله: "رحمه الله" ساقط من ز.
- (٦) في ز: زيادة "رحمه الله".
- (٧) قوله: "رحمهما الله" ساقط من ط، م، ز.
- (٨) في أغلب النسخ: "الله أكبر"، المثبت من ط، م.
- (٩) ما بين المعكفتين مزيد من خأ، حب، دأ، ط، م.
- (١٠) كلمة "يقع" مزيدة من خأ، حب، دأ، ط، م.
- (١١) الزيادة: من دب.
- (١٢) قوله: "يقول الإمام" ساقط من دب، ز.
- (١٣) ما بين القوسين ساقط من خأ، حب، دأ.
- (١٤) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في باب الصلاة (ص ١٩، ٢٠). وروى حنف بن أيوب عن أبي يوسف أنه سئل عن الإمام إذا مدّ التكبير وجزم، ورجل من خلفه يفرغ قبل أن يفرغ الإمام؟ قال: يعيد التكبير. قال الفقيه أبو الليث: هذا الجواب على مذهبه خاصة؛ لأن

## مسألة (٤٤٥)

س : إذا أدرك الإمام، وهو راکع، فكبر وهو يريد تكبيرة الركوع، ينظر إن كان<sup>(١)</sup> كبر وهو قائم، جازت صلاته؛ لأن نيته لغت، فبقيت التكبيرة في حالة القيام، وإن كبر وهو راکع، فسدت صلاته لقوات القيام<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٤٤٦)

ز ن س : إذا افتتح الصلاة بـ "أعوذ بالله" أو بـ "بسم الله"<sup>(٣)</sup> لا يصح على قول أبي

مذهبه أنه لا يجزئ التكبير إلا بعد قوله: "أكبر"، ولا يجوز أن يكون فراغه قلبه. وعلى قياس قول أبي حنيفة ومحمد: يجوز؛ لأنه لو قال: "الله" ولم يزد عليه يجوز، فكذلك إذا كان قوله: "أكبر" قبل فراغ الإمام بجوز، إذا لم يكن أول كلامه قل كلام الإمام. وروى عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة قال: إذا كبر الإمام، فيسمى للقيام أن يكبروا معه، لا يسبقهم ولا يسبقونه، وهذا قول زفر، وقال أبو يوسف: لا يكبرون حتى يفرغ الإمام من التكبير، وهكذا روى محمد بن الحسن.

وقال علاء الدين السمرقندي: وروى أيضاً عن أبي حنيفة: أن المؤتم إذا كبر مع تكبير الإمام، كذلك روى ابن رستم عن محمد رحمهما الله.

وقال رحمه الله: وجه قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله وإحدى الروايتين عن محمد رحمه الله: إن تكبيرة الافتتاح ركن من أركان الصلاة، فجاز مشاركة المؤتم الإمام فيه كالركوع والسجود وجه قول أبي يوسف: قوله عليه السلام: «إذا كبر الإمام فكبروا»، والفاء للتعقيب، فيجب أن يكون عقب تكبير الإمام، ولأنه شروع قبل شروع الإمام، فلا يجوز كما إذا سبق الإمام، ولأن تحريره يبنى على تحريره الإمام، فما لم يعقد تحريره لا يبنى عليها تحريره المؤتم، وأما التسليم: فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: يسلم بعد ما يسلم الإمام، وقال بمصوم: يسلم مع الإمام حتى خروجه من الصلاة بفعل نفسه.

وروى عن محمد بن سلمة أنه قال: الذكر يتبع الذكر، يعني يسلم كل تسليمة على أثر تسليمة، وجه ما روى عن أبي حنيفة وهو رواية الحسن عنه: أن الإمام يخرج بالسلام، ولو لم يتأخر المؤتم يحصل سلامه قبل خروج الإمام، فيتابعه ولا يسلم معه، ووجه الرواية الأخرى وهو موافقة لقوله: إنه يكبر مع الإمام؛ لأن الخروج من الصلاة يقع تمام الكلام وانتهاء، يحصل خروجهما معاً، ثم إذا كبر المؤتم قبل أن يكبر الإمام لا يكون داخل مع الإمام في الصلاة حتى يكبر مع الإمام أو بعده؛ لأنه إذا سبق الإمام بالتحريم، فلا يصير داخل في صلاته مشاركاً له بطر شرح عيون المسائل (ص ١١، ١٢) لعلاء الدين معطوط.

(١) كلمة "كان" لم تذكر في ط، م

(٢) هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في "مسائل في انتظار الإمام ودخول المقصد في صلاته، وإدراك إياه" في علامة "س".

(٣) في غدا، حب، د، ذ، ب: "بسم الله بالعطف".

حنيفة [رحمه الله] <sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يخلص <sup>(٢)</sup> ثناء، بل فيه معنى الدعاء، فإن قوله: أعوذ (يا الله)، فكانه <sup>(٣)</sup> قال: أعِزَّنِي، والتسمية للتبرك <sup>(٤)</sup>، فكانه يقول: اللهم بارك لي <sup>(٥)</sup> في هذا، ولو افتتح بـ "سُبْحَانَكَ" <sup>(٦)</sup> اللهم وبحمدك، ومضى على هذا، وأراد به الافتتاح، يصح على قول أبي حنيفة رحمه الله؛ لأن هذا وقوله: سُبْحَانَ اللَّهِ <sup>(٧)</sup> سواء <sup>(٨)</sup>.

## مسألة (٤٤٧)

شرو: ولا يطأ طي رأسه عند التكبير، بل <sup>(٩)</sup> يأتي به <sup>(١٠)</sup> في حالة الانتصاب <sup>(١١)</sup> كالقراءة، وهل يأتي بقوله: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ قبل التكبير كما ألفت <sup>(١٢)</sup> العامة،

(١) الزيادة: من عندنا.

(٢) في ط، م: "بخلص" مكان "لا يخلص".

(٣) في ط، ز، ب: "كانه" مكان المثلث.

(٤) في أغلب النسخ: "التبرك"، المثبت من ط، م.

(٥) كلمة "لي" ساقطة من خ، د، ذ، دأ، دب.

(٦) في خ، أ، غ، ب: "سبحانك" مكان المثلث.

(٧) في خ، أ، غ، ب: "سبحانك" مكان المثلث.

(٨) وكذلك لو افتتح الصلاة بـ "الله أحل وأعظم أو الرحمن أكبر" بدلا من التكبير يحزبه عند أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يجوز إلا بلمع التكبير؛ وجه قولهما: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾، ووجه قول أبي يوسف: قوله عليه السلام: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»، رواه الخمسة إلا النسائي. المنتقى (ص ١٣٦).

ينظر "نصب الراية": "باب صفة الصلاة" (١/٣٠٧، ٣٠٨)، وقال عليه السلام: «لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ويستقبل القبلة ويقول الله أكبر» هكذا ورد هذا الحديث في شرح متن القدوري الذي أشرنا إليه من قبل (ص ٢١، ٢٢).

(٩) كلمة "بل" ساقطة من خ، د، ذ، دأ.

(١٠) في ط، م: "لأن التكيره يؤتى" مكان "يأتي به".

(١١) في خ، د، ذ، دأ: "الانقضاء"، وهو تصحيف.

(١٢) في ط، م: "التمت" وهو خطأ، وفي دأ، دب، ز: ألفت.

قال بعضهم: يأتي به ليكون أبلغ في إحضار العزيمة<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: لا يأتي به<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يؤدي إلى أن يبقى في المحراب سامداً متحبراً، وهو مذموم، وهو الأصح خصوصاً في حق من لا يفهم معناه، وربما يكون حائلاً<sup>(٣)</sup> بين النية والتكبيرة، تكبيرة الافتتاح لها فضيلة؛ قال عليه الصلاة والسلام: «تكبيرة الافتتاح خير من الدنيا وما فيها»<sup>(٤)</sup>.

#### مسألة (٤٤٨)

ومتى يصير المقتدى مدركاً فضيلة تكبيرة<sup>(٥)</sup> الافتتاح، عن أبي حنيفة: إذا كبر مقارناً لتكبيرة<sup>(٦)</sup> الإمام، وعندهما: إذا كبر في حالة الثناء<sup>(٧)</sup>.

(١) هي ز: «الثناء» مكان «العزيمة».

(٢) قوله: «به» ساقط من ط.

(٣) في دب: «حائلاً» وهو تصحيف.

قال الفقيه أبو الليث في التوازل في باب الصلاة (ص ٣٢ ب): «ومثل بعضهم عن قوله: إلى وجهتي وجهي عند الافتتاح؟ قال: «هذا احتلف الفقهاء في ذلك، فمنهم من قال: إنه لا يقول بذلك لا قبل الافتتاح ولا بعده، ومنهم من قال: يقول بعد الافتتاح قبل قوله: سبحانك اللهم وبحميدك»، وهذا مروى عن أبي يوسف، وقد قال بعضهم: يقولها قبل الافتتاح ثم يكرر، قال الفقيه: هذا القول أحسن، وبه أخذ».

(٤) لم أقف على هذا الحديث، إلا أن هناك حديث آخر بهذا المعنى، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءة من النار وبراءة من النفاق»، الحديث رواه الرمزي (٧/٢) في «باب ما جاء في فضل التكبيرة الأولى» رقم الحديث (٢٤١).

وذكر المنذرى (١/١٥١): «هذا الحديث وحديث آخر عن عمرو بن الخطاب في «الترغيب في صلاة الجماعة وما جاء فيمن خرج يريد الجماعة».

يطر في «تحفة الأحوذى» (٤٧/٢) حديثين آخرين في فضل تكبيرة التحريمة غير حديث أس وحديث عمر.

(٥) كلمة «تكبيرة» ساقطة من ح، أ، خ ب.

(٦) في معظم النسخ: «تكبيرة»، المنب من ط، م.

(٧) في خ، أ، ح ب، د: «الثناء»، وهو تصحيف.

قال رضى الله عنه<sup>(١)</sup>: هكذا قرأنا على الشيخ الإمام منهاج الشريعة<sup>(٢)</sup>، وذكر الشيخ الإمام الزاهد أبو نصر الصمار<sup>(٣)</sup> أن شداد بن حكيم<sup>(٤)</sup> كان يقول: إن كان الرجل حاضراً، وأراد أن يدرك فضيلة تكبيرة<sup>(٥)</sup> الافتتاح، ينبغي أن يشرع فى صلاة الإمام قبل أن يقرأ ثلاث آيات، وإن كان غائباً، ينبغي أن يشرع قبل أن يقرأ<sup>(٦)</sup> سبع آيات.

وقال بعضهم: إذا أدرك الإمام فى الركعة الأولى، يصير مدركاً فضيلة تكبيرة الافتتاح، وهذا أوسع للناس.

#### مسألة (٤٤٩)

م: إذا لم يعلم المؤتم أنه كبر قبل الإمام، أو بعد الإمام، ذكر هذه المسألة فى "الهارونيات"<sup>(٧)</sup>، وجعلها على ثلاثة أوجه: إن كان غالب رأيه أنه كبر قبل الإمام

(١) هـ ز: "رحمه الله" مكان المثبت

(٢) فى ح أ، خ ب، د أ: "سراج الشريعة"

هو محمد بن محمد بن الحسن منهاج الشريعة، إمام الأئمة على الإطلاق، كان رحمه الله أحد مشايخ صاحب "الهداية" ترجمته فى الأنساب (ص ٤٥٨ م، الجواهر المضية (٣/ ٣١٩، ٣٢٠)، كائب أعلام الأخيار (ص ٣٣١ م)، الطبقات والىة برقم (٢٢٤٣)، معجم البلدان (١٣٩/٤)، الفوائد البية (ص ١٨٧)

(٣) لعل هو إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن إسحاق بن شيت بن الحكم أبو إسحاق وكن الإسلام الراهد المعروف بـ "الصقار"، أبوه وحده وجد أبيه كلهم من أفاضل الخفية؛ توفى رحمه الله بخارى فى السادس والعشرين من ربيع الأول سنة ٥٢٤ هجرية. الفوائد البية (ص ٧-٩)، الجواهر المضية (١/ ٧٣، ٧٤)

(٤) فى معظم النسخ: الحكم، وفى ط: "الحليم"، وكل ذلك تصحيف، المثبت من د ب، م: هو شداد بن حكيم البلخي القاصى، كان من أصحاب زفر، توفى رحمه الله سنة ٢٢٠ هجرية الفوائد البية (ص ٨٣)، والجواهر المضية (٢/ ٢٤٧، ٢٤٨) وتاج التراجم (ص ٢٩)، كائب أعلام الأخيار برقم (١١٤) والطبقات السنية برقم (٩٤٧)

(٥) هـ خ أ: "إذا كان" مكان المثبت.

(٦) كلمة "تكبيرة" ماقطة من ط.

(٧) كلمة "أن" ماقطة من ط، م، د ب.

(٨) فى ط، م، د ب: "قراءة" مكان المثبت.

(٩) محمد بن الحسن. لم أقف عليه فى دور المحفوظات.

أو بعده، لا يجزيه، وإن كان غالب رأيه أنه كسر بعد الإمام، بجزيه؛ لأن<sup>(١)</sup> أكثر  
الرأى يقوم مقام العلم فى الأحكام، وإن استوت الحالتان فيه، يجزيه؛ لأن أمره  
محمول على الصواب حتى يظهر الخطأ.

## مسألة (٤٥٠)

المصلى إذا ترك رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح، بعض مشايخنا قالوا:  
يأثم، وبعضهم قالوا: لا يأثم<sup>(٢)</sup>، وروى عن أبى حنيفة رحمه الله<sup>(٣)</sup> ما يدل على  
هذا القول، وكان الإمام الزاهد الصفار - رحمه الله -<sup>(٤)</sup> يقول: إن ترك أحياناً لا  
يأثم، وإن اعتاد ذلك يأثم<sup>(٥)</sup>.

باب فيما يفعله المصلى فى صلاته<sup>(٦)</sup>

## مسألة (٤٥١)

ن: المصلى إذا تحرم للصلاة<sup>(٧)</sup>، فرفع يديه<sup>(٨)</sup> لا يرسلهما<sup>(٩)</sup> ثم يضع<sup>(١٠)</sup>؛ لأن

- (١) فى دأ: "لأنه"، وهو تصحيف.
- (٢) فى ط: مكان "لا يأثم" يأثم، ومكان: "يأثم"، "لا يأثم" بالتقديم والتأخير.
- (٣) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.
- (٤) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.
- (٥) قوله: "وإن اعتاد ذلك يأثم" ساقط من دأ، خب، دأ، وجاء فى رفع اليدين عند تكبيرة  
الافتتاح أحاديث من وجوه مختلفة، عن أبى هريرة قال: "كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى  
الصلاة رفع يديه مدياً، رواه الخمسة إلا ابن ماجة وعن وائل بن حجر: "أنه رأى رسول الله ﷺ  
يرفع يديه مع التكبيرة"، رواه أحمد وأبو داود. (المنتقى: ص ١٣٦)
- وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: "رأيت رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة، رفع يديه  
حتى يحاذى منكبيه"، الحديث أخرجه البخارى فى "الصلاة" فى "باب رفع اليدين فى التكبيرة  
الأولى"، ومسلم فى "باب استحباب رفع اليدين حذو المكين".
- قال الزيلعى: أخرجه الأئمة الستة.
- ينظر "نصب الراية" فى الباب السابق (٣٠٨/١-٣١١). الحديثان دليل على أن رفع اليدين عند  
تكبيرة الافتتاح سنة، واظب عليه الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين، وتركه بدون علم معصية.
- (٦) فى ط: "ما يفعله" مكان "فيما يفعله"، وفى دب: "يفعل" مكان "يفعله".
- (٧) فى ط: "الصلاة"، وفى ز: "بالصلاة" مكان المثبت.
- (٨) فى ط: "ورفع يديه".



هذا قيام فيه ذكر مسنون (بخلاف ما بين الركوع والسجود، فإن المختار فيه [هو] "الإرسال" لأنه<sup>(١)</sup> ليس فيه ذكر مسنون)<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٤٥٢)

رجل افتتح الصلاة، فنسى التعوذ حتى قرأ فاتحة الكتاب، لا يتعوذ؛ لأن التعوذ<sup>(٣)</sup> في أول القراءة، فإذا قرأ بعض القراءة<sup>(٤)</sup>، ذهب محل التعوذ، فيسقط<sup>(٥)</sup> عنه التعوذ الأول<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٤٥٣)

في التعوذ أن يقول: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" لأن هذا موافق لما في

(٩) في حاء، خب، دأ، دب: "لا يرسلها"

(١٠) في دأ، ز: "ثم يضع مل يضع" مكان "ثم يضع" بزيادة "مل يضع"، وهو سهو.

(١) الزيادة: من خاء، خب، دأ، دب.

(٢) في خاء، خب، دأ: "هو لأنه" بزيادة "هو" وهو تصحيف.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ز.

قال العقبة أبو الليث السمرقندي في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٧ س): وسئل أبو القاسم عن المصلي إذا تحرم للصلاة، ورفع يديه أرسلهما، ثم يضع إحداهما على الأخرى، قال: مل يرسلهما، ثم إذا افتتح القراءة يضع اليمنى على اليسرى.

أحاديث وضع اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام، رواها الجماعة أخرجه البيهقي في "باب وضع اليمنى على اليسرى" (١/ ١٣٥)، ومسلم في "باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبير الإحرام" (١/ ١٧١)، وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة سنة، ذهب إليه أكثر أهل العلم، وذهب مالك وأصحابه إلى إرسال اليدين فيها، أشار إلى هذا من قدماء في "المعنى" في "باب صفة الصلاة" (١/ ٤٧٢).

(٤) قوله: لأن التعوذ ساقط من ط.

(٥) كلمة "القراءة" ساقطة من دب.

(٦) في حاء، خب، دأ: فيسقط.

(٧) في "دب"، "ط": الأولى: قال العقبة في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٣١): وسئل رجل عن أبي الإسكاف البلخي صلى الله عليه وسلم حتى قرأ فاتحة الكتاب، هل يتعوذ؟ ثم يقرأ السورة؟ قال: إنما التعوذ في أول القراءة، فإذا قرأ بعض القراءة، فسقط عنه التعوذ.

القرآن<sup>(١)</sup>، وإن قال: "أعوذ بالله العظيم" أو قال: "أعوذ بالله السميع العليم لجاز"<sup>(٢)</sup>، لكن الأحب<sup>(٣)</sup> أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم؛ لأنه يصير فاصلاً بين التعوذ [وبين] القراءة، فلا تحصل القراءة بين التعوذ.

قال رضى الله عنه: وفيما قرأنا على شيخنا منهاج الشريعة<sup>(٤)</sup> محمد بن محمد<sup>(٥)</sup> رحمه الله<sup>(٦)</sup> الأولى<sup>(٧)</sup> أن يقول: "أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم"، لأنه يوافق لفظ القرآن، وإن شاء قال: "أعوذ بالله؛ لأنه قريب من الأول<sup>(٨)</sup>".

#### مسألة (٤٥٤)

ز شرو: ولا يزيد على ثناء<sup>(٩)</sup> الافتتاح<sup>(١٠)</sup> على ما هو المعروف<sup>(١١)</sup>، حتى لا يأنى بقوله: "وجل ثناؤك"<sup>(١٢)</sup> فى الفرائض؛ لأن الأصل<sup>(١٣)</sup> فى الفرائض أن لا يزداد<sup>(١٤)</sup> فيها

(١) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (سورة الحل: الآية ٩٨).

(٢) فى خاء، حوب، دأ، دب: جار.

(٣) فى ط، م، دأ، دأ، حب: "لا أحب" وهو تحريف.

(٤) الزيادة: من ط، م.

(٥) فى ط، م: "الأئمة" مكان "الشريعة".

(٦) قوله: "محمد بن محمد" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.

(٧) هو محمد بن محمد بن الحسن مباح الشريعة، أحد مشايخ صاحب "الهدية" مصى ذكره فى فصل "تكبيرة الافتتاح".

(٨) فى أغلب النسخ: "أن الأولى بزيادة" أن.

(٩) فى معظم النسخ: "الأولى" وهو خطأ، المثبت من ط، م.

(١٠) فى ط، م: فى ثناء.

(١١) فى أغلب النسخ: "الاستفتاح"، المثبت من ط، م.

(١٢) فى معظم النسخ: "ما هو المعروف بدون" على، المثبت من ط، م.

(١٣) فى خاء، حوب، دأ: "وجل ثناؤك" وهو تصحيف.

(١٤) كلمة "الأصل" ساقطة من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.

على ما اشتهر من الإنكار، ولهذا لا يزيد<sup>(١)</sup> على قوله: "وبنالك الحمد"، أما في التهجد الأمر واسع.

#### مسألة (٤٥٥)

الاعتماد باليمين على الشمال في القيام سنة، وهو معروف في صفة الاعتماد<sup>(٢)</sup>، ذكر منهاج الشريعة رحمه الله<sup>(٣)</sup>: أنه أورد بعض الأخبار بلفظة الأخذ<sup>(٤)</sup>، والبعض بلفظة الوضع<sup>(٥)</sup>، فاستحسن المشايخ الجمع بين الوضوع والأخذ، بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظهر<sup>(٦)</sup> كفه اليسرى، ويحلق بالخنصر والإبهام على الرسغ ليكون عاملاً بالحدِيثين<sup>(٧)</sup>.

### فصل في القيام

#### مسألة (٤٥٦)

س: المصلي إذا كان قائماً، ينبغي أن يكون بين قدميه أربع أصابع ذراعيه؛ لأن هذا أقرب إلى الخشوع، وهكذا روى عن أبي نصر الدوسري رحمه الله

(١٥) في د ب: "لا يزداد بدون أن".

(١) في د ب: "لا يراود مكان الثبت".

(٢) تنظر المراجع السابقة.

(٣) قوله: "رحمه الله" ماقط من ط.

(٤) في د أ: "بلفظ الأخذ".

(٥) في د أ، ز: "بلفظ الوضع".

(٦) في أغلب النسخ: "في ظاهر".

(٧) قال رسول الله ﷺ في ثناء الافتتاح: «إذا قمتم إلى الصلاة فارفعوا أيديكم ولا محالف أداكم ثم قولوا الله أكبر سبحانه اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جنك ولا إله غيرك، وإن سمعوا يقولون على التكبير أجزأك»، رواه الطبراني في الكبير. وقال عليه السلام: «إذا قال الإمام: الله أكبر فقولوا الله أكبر وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد»، رواه البيهقي (١٦/٢) في كتاب كيمية التكبير. ينظر في نصب الراية (٣١٠/١-٣٢١) الحديث الخامس والسادس والسابع والثامن في باب صفة الصلاة، قام الزيلعي رحمه الله بتحريج أحاديث وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، وأحاديث أذكار الاستفتاح في الصلاة، وبيان درجة كل حديث مع ذكر آراء القاد

(عليه)<sup>(١)</sup> : أنه كان يفعل ذلك .

### مسألة (٤٥٧)

ز شرو : والترواح<sup>(٢)</sup> أفضل من نصب القدمين ، ونفسير الترواح<sup>(٣)</sup> أن يعتمد على إحداهما مرة ، وعلى الأخرى مرة ؛ لأن القيام بهذه الصفة أيسر وأمكن لطول القيام<sup>(٤)</sup> ، وأفضل الصلاة أطولها قياماً<sup>(٥)</sup> .

## فصل فى الركوع

### مسألة (٤٥٨)

ن : الأحذب<sup>(٦)</sup> إذا بلغت حدودته الركوع ، يشير برأسه للركوع ؛ لأنه عاجز عما هو أعلى منه<sup>(٧)</sup> .

(١) الزيادة : من دب : قوله : " رحمه الله " ساقط من ط ، م ، ترجمته فى " الفوائد البهية " (ص ٢٢١)

(٢) فى ز : " والترواح " وهو تصحيف

(٣) فى ز : " والترواح " .

(٤) فى ط ، م : " من طول " مكان المثبت .

(٥) لأن فى إطالة القيام زيادة قراءة القرآن ، وأجر القراءة فى الصلاة أكثر وأعظم ، قال رسول الله ﷺ : « من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين ومن قام بمائة آية كتب من القانتين ومن قام بألف آية كتب من المقنطرين » الحديث

قال المنذرى : رواه أبو داود ، وابن خزيمة فى " الترغيب والترهيب " (١/ ٢٢٢) : " الترغيب فى قيام الليل " ، وعن عائشة رضى الله عنها : " أن رسول الله ﷺ كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه ، فقلت له : لم تصنع هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، قال : أفلا أحب أن أكون عبداً شكوراً " الحديث ، قال المنذرى فى الباب السابق : رواه البخارى ومسلم . (الترغيب : ١/ ٢١٦) وفى باب أحاديث أخرى بهذا المعنى .

(٦) فى ح أ " الأعدب " وهو تصحيف ؛ الحذب . ما ارتفع من الأرض ، وخروج الظهر ودحول الصدر والبطن ، كحذب الموج والرمل ، والأحذب : عرق مستبطن عظم الفراع ، ويقال : حذب ظهره : إذا ارتفع ظهر الرجل ، فصار ذا حذبة ، وعليه انحى ، جمع أحذاب . القاموس المحيط (١/ ٥٢ ، ٥٣) ، المعجم الوسيط (١/ ١٥٩) ، مختار الصحاح (ص ١٢٥)

(٧) كلمة " منه " ساقطة من معظم النسخ ، المثبت من ز ، قال الفقيه أبو الليث فى " النورال " فى

## مسألة (٤٥٩)

زنس<sup>(١)</sup>: المرأة كيف تركع؟ قال السيد الإمام (الأجل)<sup>(٢)</sup> أبو شجاع - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> بالفارسية: "جای نشستن خویشتن نیک پیدا نکند"<sup>(٤)</sup>، ووجهه تحقيق معنى الستر.

## فصل فى السجود

## مسألة (٤٦٠)

ن<sup>(٥)</sup>: إذا صلت المرأة فتترش<sup>(٦)</sup> بطنها على فخذيها إذا سجدت؛ لأن هذا أستر لها<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٤٦١)

المصلى إذا لم يضع ركبتيه<sup>(٨)</sup> على الأرض عند السجود لا يجزيه؛ لأننا أمرنا أن نسجد<sup>(٩)</sup> على سبعة أعضاء<sup>(١٠)</sup>، هذا اختيار الفقيه أبى الليث [رحمه الله]<sup>(١١)</sup>، "باب الصلاة" (ص ١٨ أ): "وروى نصير عن شداد قال: كنت إلى محمد بن الحسن بن الأحذب إذا بلغت حدوده الركوع، فكيف يصنع فى ركوعه؟ قال: يخفض رأسه.

- (١) الرمز ساقط من أغلب النسخ، المثبت من م.
- (٢) الريادة: من ط، م.
- (٣) لعل المراد أبى شجاع - محمد بن شجاع البلخي، المتوفى سنة ٢٦٦ هجرية. لم أستدل على أبى شجاع فى كتب الطبقات التى أطلعت عليها.
- (٤) معناها: بحال لا تثير المقعد الرضة، أى تركع المرأة بصورة تمنع الإثارة.
- (٥) فى معظم النسخ: "رأس" وهو خطأ، المثبت من ط، م.
- (٦) فى دب: "تمرص".
- (٧) قال الفقيه أبو الليث فى "النوازل" فى "باب الصلاة" (ص ٢٨ أ). "وروى المغيرة عن إبراهيم قال: تفرش المرأة بطنها فى الصلاة على فخذيها إذا سجدت.
- (٨) فى خاء، خب، دأ: "ركبته".
- (٩) فى أغلب النسخ: "بالسجود" مكان "أن يسجد"، المثبت من د، م.
- (١٠) عن ابن عباس: "أمر النبى ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء، ولا يكف شعراً ولا ثوباً، أحبه واليدين والركبتين والرجلين"، رواه البحارى (١/١٤٧) فى "باب السجود على سبعة أعظم"، ومسلم (١/٢٠٣) فى "باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعفض الرأس".

وفتوى<sup>(١)</sup> مشايخنا على<sup>(٢)</sup> أنه يجوز<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لو كان موضع الركبتين نجسًا جار، والفقهاء أبو الليث [رحمه الله]<sup>(٤)</sup> لم يصحح هذه الرواية: أنه إذا كان موضع الركبتين نجسًا يجوز؛ قال رضى الله عنه<sup>(٥)</sup>: ووضع القدمين فرض في السجود، نص عليه في شرح القدورى<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٤٦٢)

إذا صلى [الرجل] على الثلج إن لبده<sup>(٧)</sup> جاز؛ لأنه صار بمنزلة الأرض، وإن لم يلبده<sup>(٨)</sup>، وكان يغيب وجهه فيه، ولا يجد<sup>(٩)</sup> حجمة<sup>(١٠)</sup> الأرض، لم يحز؛ لأنه بمنزلة الساجد على الهواء، وعلى هذا إذا ألقى<sup>(١١)</sup> في المسجد حشيشًا كثيرًا، إن وجد حجمة الأرض إذا سجد، يجوز، وإن لم يجد لا يجوز<sup>(١٢)</sup>.

الصلاة، والترمذى في "باب ما جاء في السجود على سعة أعضاء" (٢/٦١، ٦٢)، أبو داود في "باب أعضاء السجود" (١/٢٢٦، ٢٢٧)، والنسائي في "باب على كم السجود، والسجود على الأنف، والسجود على اليدين"، وفي "باب السجود على الركبتين" (٢/٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠)، وابن ماجه في "باب السجود" (١/٢٨٦)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب الأحاديث من وجوه أخرى بالفاظ متقاربة.

- (١) الريادة: من ط، م.
- (٢) في ط، م: واحتيار مكان المنيث.
- (٣) كلمة على ساقطة من ط، م.
- (٤) في خأ، حرب، دأ، ط، م: "لا يجوز"، وهو تحريف.
- (٥) الزيادة: من دب.
- (٦) في ر: "رحمه الله" مكان المنيث.
- (٧) الزيادة: من ط، م.
- (٨) لبده: إذا ألصقه بالثلج لصقًا، يقال: لد المطر والتدى الأرض أى ألصق ببعض ترابها ببعض، فصارت قوية لا تسرخ فيها الأرجل. المعجم الوسيط (٢/٨١٨).
- (٩) في دأ: "إن لم يكنه" وهو تصحيف.
- (١٠) في ط، م: "فكان لا يجد مكان ولا يجد".
- (١١) في معظم النسخ: "حجم"، المنيث من ط، م.
- (١٢) في خأ، حرب، دب: "لو ألقى" مكان المنيث.

## مسألة (٤٦٣)

إذا صلى على التين أو القطن المحلوح<sup>(١)</sup>، إن سجد عليه، استقرت<sup>(٢)</sup> جهته وأنفه على ذلك، ويجد الحجم يجوز، وإن لم يستقر لا يجوز؛ لأنه<sup>(٣)</sup> في الوجه الأول في معنى<sup>(٤)</sup> الأرض، وفي الوجه الثاني لا<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٤٦٤)

رجل ركع مع الإمام أول ركعة، فلم يقدر على أن يسجد حتى قام الإمام، فركع<sup>(٦)</sup> الثانية، ثم سجد أربع سجودات لهما جميعاً تكون السجدة من الركوع الأول، ويعيد الركعة الثانية كلها؛ لأنه لما ركع ركوعاً<sup>(٧)</sup> قبل أن يقيد<sup>(٨)</sup> الركوع

(الرازي) عن الصلاة على الثلج؟ قال: إن لبده، ثم صلى عليه جاز ولو لم يلده، ولكنه صلى على ثلج كثير قد سقط على الأرض، وكان يغيب وجهه فيه، ولا يجد حجمه لم يجزه، وهو كالساجد في الهواء، وكذلك إذا ألقى في المسجد نواير كثيرة حتى صارت مرتفعة على الأرض غير أنه يجد حجمه إذا سجد جاز.

وقال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ٢٤ ط ١٠ سعد): "ولو أن رجلاً صلى على الثلج، فإن لده جازت صلاته، وإن لم يلده، وغاب وجهه في الثلج إذا سجد، ولم يته إلى شيء يجد حجمه، فهذا لا يجزيه وهو كالساجد في الهواء، وإن سجد على شيء وجد حجمه جاز؛ لأنه صلى على موضع ظاهر غير أن يته وبين الأرض حائل، وذلك غير مانع من صحة السجدة إذا وجد حجمه، وأما إذا لم يلده فقد أشار إلى العلة، قال: لأنه كالساجد في الهواء".

(١) في خدأ، خدب، دأ، دب، ز: "على القطن المحلوح أو التين" مكان المثبت، والمثبت من ط، أ.

(٢) في ط، م، دب: "وسجد عليه إن استقرت"، وفي خدأ، خدب، دأ، ز: "إن سجد عليه واستقرت".

(٣) في ط: لأن.

(٤) في ط: "معنى" بحذف "في".

(٥) قال الفقيه أبو الليث في "النوار" في "باب الصلاة" (ص ١٢٤): سئل (محمد بن أحمد أبو بكر الإسكافي البلخي) عن رجل صلى على التين، أو على القطن المحلوح منجد عليه أبو بكر، يجزيه إذا استقرت حثته وأنفه عليه، وإن لم يستقر فلا يجزيه.

(٦) في دأ: "فرغ" وهو تصحيف.

(٧) كلمة "ركوعاً" سافطة من ط.

الأول بالسجدة، ثم سجد سجدتين (التحقتا بأحد الركوعين<sup>(١)</sup>)، وارتفض الآخر، فإذا سجد سجدتين<sup>(٢)</sup>، فتكون السجدتان<sup>(٣)</sup> بغير ركوع، فلا يعتد بها، فصار<sup>(٤)</sup> كأنه<sup>(٥)</sup> لم يسجد إلا سجدتين<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٤٦٥)

ع: إذا رفع رأسه من السجود قليلاً، ثم سجد أخرى، فإن كان إلى السجود<sup>(٧)</sup> أقرب، لا تجوز<sup>(٨)</sup> (لأنه يعد ساجداً، وإن كان إلى الجلوس أقرب

(٨) في دأ، دب: "يعيد" وهو تصحيف.

(١) في ط، م، ز: "ياحدى الركوعين" وهو خطأ، وفي دأ: "بأحد الركعتين" مكان المثبت، وهو خطأ أيضاً

(٢) ما بين القوسين ساقط من د ب.

(٣) في ز: "تكون السجدات"، الصواب ما أثبتناه.

(٤) قوله: "فصار" ساقط من ط.

(٥) في ط: "فكأنه" مكان المثبت.

(٦) قال الفقيه أبو الليث في "التوازل" في أول "باب آخر من الصلاة" (ص ٣٢ ب): "سمعت محمد ابن الفضل قال: سمعت محمد بن جعفر قال: سمعت إبراهيم بن يوسف قال: سمعت أبا يوسف سئل من (رجل) ركع مع الإمام للركعة الأولى، فلم يقدر على أن يسجد حتى قام، وركع ثانياً، ثم سجد أربع سجديات لهما؟ قال: تكون سجدتان منهما للركوع الأول، ويعيد الركعة الثانية بأسرها. قال الفقيه: لأنه لما ركع الركوع الآخر قبل أن يسجد، فصار رافضاً لأحد الركوعين، فعليه أن يعيد أحد الركوعين والسجدتين؛ لأن السجدتين الآخرين كانتا لغير الركوع، فلا يعتد بهما، فكأنه لم يسجد إلا سجدتين

(٧) في د ب: "في السجود"، وهو خطأ.

(٨) بقوله عليه السلام: "لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم طهره في الركوع والسجود"، رواه أبو داود (٢١٧/١) في "باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود" - ط: حلى -، والترمذي (٥١/٢) في "باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود" - حلى -، والنسائي (١٨٣/٢) في "باب إقامة الصلب في الركوع" - دار الفكر - بيروت - وابن ماجه في "باب الركوع في الصلاة" (٢٨٢/١) - دار الفكر العربي -.

قال الترمذي: حديث أبي مسعود الأنصاري حديث حسن صحيح، وفي الباب عن علي بن شيبان وأبي هريرة وورقاة الزرقى، حديث علي بن شيبان رواه ابن ماجه في الباب السابق، وحديث أنس رواه النسائي في "باب الاعتدال في الركوع"، وحديث أبي هريرة وورقاة رواهما أبو داود في الباب السابق، وفي الباب أيضاً عن جابر وعائشة رواهما النسائي في



جاء<sup>(١)</sup>؛ لأنه بعد جالساً<sup>(٢)</sup>.

### مسألة (٤٦٦)

رجل سجد على ظهر رجل، إن سجد على ظهر رجل<sup>(٣)</sup> [هو]<sup>(٤)</sup> في الصلاة، جاز لمكان الحاجة في الجملة<sup>(٥)</sup>، وإن سجد على ظهر رجل [هو]<sup>(٦)</sup> في غير الصلاة، لا يجوز<sup>(٧)</sup>؛ لأنه لا حاجة، وإن سجد على فخذه، فإن كان بغير عذر، فالمختار أنه لا يجوز لأن الساجد يجب أن يكون (غير محل السجود)<sup>(٨)</sup> وإن كان بعذر، فالمختار أنه يجوز، اعتبرنا ههنا حقيقة العذر في الحال، وفي السجود<sup>(٩)</sup> على الظهر في الجملة، وإن سجد على ركبتيه<sup>(١٠)</sup> لا يجوز، سواء كان بعذر أو بغير

(١/ ٢٨٨).

قال الترمذي: "والعمل على هذا عد أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم: يرون أن يقيم الرجل صلبه في الركوع والسجود، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: من لم يقيم صلبه في الركوع والسجود، فصلاته فاسدة الذي النبي ﷺ، الحديث سبق ذكره".

(١) الزيادة: من خدأ، خرب، دأ، دب، م.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ٢٠): "عن الحسن بن زيد عن أبي حنيفة قال: إذا رفع الرجل رأسه من السجود قليلاً، ثم سجد أخرى، فلا كان إلى السجود أقرب، فإنه لا يجوز، وإن كان إلى الجلوس أقرب حاز".

وقال محمد بن سلمة رحمه الله: إن رفع رأسه قليلاً مقدار ما لا يشكل على الناظر أنه رفع رأسه جاز، وجه رواية الحسن بن زيد رحمه الله: أنه أشبه الساجد، فيكون بمرلة امتداد السجود، فلا يحزبه عن الثانية، وأما إذا كان إلى الجلوس أقرب؛ لأنه أشبه القاعد، فيقع العصل به، فيعتد بالثانية، ووجه ما قاله محمد بن سلمة رحمه الله: إذا رفع رأسه قليلاً، فقد خرج عن حكم السجود، فيقع الفصل بين السجدين. شرح عيون المسائل (ص ١٢ ب- ١٣ أ)، معطوط

(٣) في دأ: "على ظهره" مكان "على ظهر رجل".

(٤) الزيادة: من ط، م.

(٥) في ط: "الصلاة" مكان "في الجملة".

(٦) الزيادة: من ط، م.

(٧) في خدأ، خرب، دأ، ز: لم يجوز.

(٨) في ز: "بالسجود" مكان "السجود".

(٩) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(١٠) في سائر النسخ: "ركبتين"، المثبت من ط، م.

عذر، لكن إن كان بعذر يكفيه الإيماء<sup>(١)</sup>، وإن سجد على ظهر الميت إن كان على الميت لبد، لا يجزئ حجم الميت، جاز لأنه سجد على اللبد، وإن وجد حجمه؛ لأنه سجد على الميت<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٤٦٧)

ز شرو: وإن سجد على الإردب<sup>(٣)</sup>، أو الجاروس<sup>(٤)</sup> لا يجزيه؛ لأنه ليس

(١) في أغلب النسخ: "لم يجر" مكان "يكفيه الإيماء"، المثبت من ط، م. قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ٢١): عن بصير بن يحيى (البلخي، المتوفى سنة ٢٦٨ هجرية) قال: سألت الحسن بن زياد عن رجل سجد على ظهر رجل؟ قال: إن سجد على ظهر رجل في الصلاة حاز، وإن سجد على ظهر رجل ليس في الصلاة لم يجز، وإن سجد على فخذ نفسه جاز، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال الحسن (بن زياد): أما أنا فأرى أن لا يجزيه شيء من ذلك.

قال العللاء العالم المتوفى سنة ٥٥٢ هجرية بعد ذكر كلام أبي الليث: "القبس ما قاله الحسن ابن زياد، إلا أنهم جوز ذلك استحساناً لبلوى الناس في الجمعات، والجماعات التي يردحم فيها، ويتكاثف الصفوف، وإنما فرقوا بين ظهر من هو في الصلاة، ومن ليس في الصلاة؛ لأن البلوى والضرورة لمكان اردحام الناس، فلا يصير عذراً في حق غير المصلي، وكذلك في فخذ نفسه، وذكر في الأصل "مطلقاً"، فقال: ومن رحمه الناس فلم يستطع أن يسجد على موضع طاهر، فسجد على ظهر رجل، أجزاءه، ولم يفصل.

ووجه ذلك ما روى عن النعمان بن بشير قال: سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: إن هذا المسجد بناء رسول الله ﷺ والمهاجرون والأنصار، فصلوا عليه، فمن لم يجد مكاناً، فليسجد على ظهر آخر، ولأنه موضع طاهر، فجاز السجود عليه. شرح عيون المسائل (ص ١٣) مخطوط

(٢) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ٢١): "وروى إبراهيم ابن رستم (المروزي، المتوفى سنة ٢١١ هجرية) عن محمد رحمه الله في رجل سجد على ظهر ميت، قال: إن كان على الميت لبد يحد حجم الميت حاز، وإلا فلا، وأصناف عللاء العالم قائلين: لأن سجوده يقع على موضع طاهر ود اللبد، والحائل بينه وبين الأرض لا يمنع صحة السجود كالسائط فوق السائط". شرح العيون (ص ١٣-١٤)

(٣) في حاء، خب، دأ: "الأردن" وفي ط: "الأردن"، وفي ز: "الأردن"، وكل ذلك تصحيف، الصواب ما أثبتناه: الإردب: كيل كبير، يستعمل في مصر لتقدير الحبوب، ويرد الإردب مائة وخمسين كيلو جرام، جمع: أردب. المعجم الوسيط (١/١٣)

(٤) في خاء، حب، دأ، ط، ز: "الجاروس" وهو تصحيف، المثبت من دب، م، وهو الصواب، الجاروس: الأكل والكمول، القمح قدر بالكيل، فهو مكيل ومكول، المراد بالجاروس: نوع المكيل المعروف قديماً. ينظر المعجم الوسيط (١/١١٧، ٢/٨١٤).

بمعنى الأرض، فإن الجبهة لا تجدد قراراً عليه، ولو سجد على الخنطة والشعير<sup>(١)</sup> أجزأه؛ لأن الجبهة تجدد قراراً عليهما، وإن سجد<sup>(٢)</sup> على العجلة إن كان على النقر لا يجزيه<sup>(٣)</sup>؛ لأن السجود عليه كالسجود على ظهر البقرة وإن كانت<sup>(٤)</sup> العجلة على الأرض جاز؛ لأنه بمنزلة السرير، ولو سجد على شيء محشو إن وجد حجم الأرض جاز؛ وتفسيره<sup>(٥)</sup> ما قالوا: [إنه]<sup>(٦)</sup> لو بالغ لا يتسفل<sup>(٧)</sup> رأسه أكثر من ذلك. مسألة (٤٦٨)

المتفرد يزيد على تسبيحات الركوع والسجود على الثلاث<sup>(٨)</sup> إن شاء، ولكن يختم بالوتر، وهو المستحب؛ لأن النبي ﷺ كان يختم بالوتر<sup>(٩)</sup>، وأما الإمام

- (١) في ط: "أو الشعير" مكان المثيب.
- (٢) في ط: "ولو سجد مكان" وإن سجد.
- (٣) في أغلب النسخ: "لا يجوز" وهو خطأ، المثبت من ط، م.
- (٤) في معظم النسخ: "كان" وهو خطأ، المثبت من ط، م.
- (٥) في دب: ويفسره.
- (٦) الزيادة: من ط، م، دب.
- (٧) في هامش ط: "من السفلى".
- (٨) قوله: "على الثلاث" ساقط من دب.
- (٩) قال عليه السلام: «إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه»، رواه أبو داود في "باب مقدار الركوع والسجود" (٢٢٦، ٢٢٥/١)، والترمذي في "باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود" (٤٦، ٤٧/٢)، وابن ماجه في "باب التسبيح في الركوع والسجود" (٢٨٧، ٢٨٨)، والشافعي في "الأم" في "باب القول في الركوع" (١٩٦). قال الترمذي: حديث ابن مسعود (هذا) ليس إسناده بمتصل؛ عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود، وقال أبو داود: هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله، وذكر العلامة أحمد محمد شاكر في تحقيقه للترمذي: "وعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ثقة، وكان كثير الإرسال، وعبد الله بن مسعود عم أبيه". وفي الباب عن حذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر، حديث حذيفة رواه ابن ماجه في الباب السابق، وحديث عقبة رواه أبو داود في "باب تفريع أبواب الركوع والسجود ووضع اليدين على الركبتين" (٢٢٢/١). قال الزيلعي: روى أنه عليه السلام كان يختم بالوتر، يعني في تسبيحات الركوع والسجود، قلت: غريب جداً. نصب الراية (٣٨٨/١)

فندكره<sup>(١)</sup> في بابه - إن شاء الله تعالى -<sup>(٢)</sup>.

### مسألة (٤٦٩)

أجمع أصحابنا رحمهم الله أن فرض السجود يتأدى بوضع الجبهة، وإن لم يكن<sup>(٣)</sup> بالأنف عذر، هل<sup>(٤)</sup> يتأدى بوضع الأنف، قال أبو حنيفة رحمة الله عليه: يتأدى وإن لم يكن بجيبته عذر.

وقالوا<sup>(٥)</sup>: لا يتأدى إلا إذا كان بجيبته عذر وهو معروف، وإن وضع<sup>(٦)</sup> على حجر صغير إن وضع<sup>(٧)</sup> أكثر الجبهة على الأرض يجوز، وإلا فلا، وكان ينبغي أنه<sup>(٨)</sup> إذا وضع من الجبهة بمقدار الأنف، يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله<sup>(٩)</sup> كما إذا وضع الأنف<sup>(١٠)</sup>، إلا أننا نقول في الأنف: إنما يجوز<sup>(١١)</sup> لأنه عضو كامل، فصار كالجبهة، أما هذا القدر من الجبهة ليس بعضو كامل، ولا بأكثره<sup>(١٢)</sup> فلا يجوز.

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات، وروى عن عبد الله بن المبارك: أنه قال: استحب للإمام أربع خمس تسبيحات لكي يدرك من خلفه ثلاث تسبيحات، وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم الترمذي: لماب السائق (١٤٨/٢)

- (١) في معظم النسخ: "ندكره"، المثبت من ط.
- (٢) قوله: "إن شاء الله تعالى" لم يذكر في خأ، خب، دأ، دب.
- (٣) كلمة "يكن" ساقطة من دأ.
- (٤) في ز: "وهل" بزيادة واو العطف.
- (٥) في سائر النسخ: "قالوا" بدلون "واو العطف"، المثبت من ز، أي الصاحبين أبي يوسف ومحمد ابن الحسن رحمهما الله.
- (٦) في جل النسخ: "ولو وضع"، المثبت من ز.
- (٧) كلمة "وضع" ساقطة من ط.
- (٨) قوله: "أنه" ساقط من خأ، خب، دأ.
- (٩) قوله: "رحمه الله" ساقط من ز.
- (١٠) كلمة "الأنف" ساقطة من ز.
- (١١) في دأ: "لا يجوز" مكان "يجوز" وهو خطأ.
- (١٢) في دأ: "بأكثره" مكان "بأكثره" وهو تصحيف.

## مسألة (٤٧٠)

وإذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين؛ ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله عليه<sup>(١)</sup> إن كان التفاوت بمقدار لبنة أو لبنتين يحوز، وإن كان أكثر من ذلك لا يحوز، وأراد به اللبنة المنصوبة<sup>(٢)</sup>.

فصل في الآخرين<sup>(٣)</sup>

## مسألة (٤٧١)

ن: قراءة الفاتحة في الركعتين الآخرين<sup>(٤)</sup> أحب من السكوت، والتسبيح ليكون مؤدياً للصلاة الجائزة بيقين<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ز؛ هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلواني البخاري، المتوفى سنة ٤٤٨ هجرية، ترجمته في الجواهر المصيبة (٢/٤٢٩)، تاج التراجم (ص ٣٥)، هدية العارفين (١/٥٧٧، ٥٧٨)، الفوائد البية (ص ٩٥، ٩٦).

(٢) من قوله: "أجمع أصحابنا رحمهم الله" إلى قوله: "وأراد به اللبنة المنصوبة" ساقط من صلب م، واستدركه في الهامش.

(٣) في أغلب النسخ: "الأخراوين"، المثبت من ط.

(٤) في معظم النسخ: "الأخراوين"، وفي ط: "الأخيرتين"، الصواب ما أشتاه.

(٥) ما روى عن عبادة بن الصامت قال: "صلى رسول الله ﷺ الصبح، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف، قال: إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم، قال: قلنا: يا رسول الله إني والله قال: فلا تمعلوا إلا بأمر القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها"، رواه الترمذي في "باب ما جاء في القراءة خلف الإمام" (٢/١١٦، ١١٧) رقم الباب: ٢٣٢، رقم الحديث (٣١١) قال الترمذي: حديث عبادة (من طريق مكحول عن محمود عن عبادة) حديث حسن؛ الحديث رواه البخاري وأحمد، وأبو داود وابن حبان والحاكم والبيهقي والدارقطني.

وفي رواية أخرى رواها الترمذي في "باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بقراءة الكتاب" رقم الباب: ١٨٣، رقم الحديث: ٢٤٧ عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: "لا صلاة لمن لم يقرأ بما تحته الكتاب"، قال الترمذي: حديث عبادة حديث حسن صحيح.

وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة وأنس وأبي قتادة وعبد الله بن عمرو، والعمر عليه عبد أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وبه يقول مالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

تنظر أقوال المحدثين واختلافهم في هذا الصدد التي ذكرها الترمذي في "سنة" في "باب ما جاء في ترك

## فصل في القعدة

## مسألة (٤٧٢)

زاج : القعدة الأخيرة مقدرة بقدر التشهد، هو المروى عن أبي حنيفة -رحمة الله عليه- [١] نصاً : إن [٢] لم يجلس الإمام ، ومن خلفه قدر التشهد ، حتى انصرفوا ، كانت صلاتهم فاسدة .

وما قاله أبو سعيد البردعي [رحمه الله] [٣] : إن الواجب أدنى ما يطلق [٤] عليه

القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة - (١٢٠ / ٢) - (١٢٤)

وقد اختلف أهل العلم في القراءة خلف الإمام ؛ لما جاء من الروايات الصحيحة في القراءة خلف الإمام ، وترك القراءة إذا جهر الإمام بالقراءة ، وترك القراءة في حالة الجهر والسر ، فاستيعاب أقوال العلماء وحججهم هنا لا يسعه المقام ؛ لأن هذه المسألة من إحدى المسائل الهامة بين العقهاء والمحدثين وأمھاتھا ، فكتب المذاهب استوعبت بأكملھا دون أن يترك أية شرة من شراتھا ، ومن يريد الاستيعاب ، فعليه أن يرجع إلى كتب المذاهب ؛ فأصل المذهب عندنا : لا قراءة خلف الإمام سواء في الصلوات الجهرية ، أو في الصلوات السرية .

وبه قال الإمام محمد بن الحسن التستري رحمه الله في "موطأ مالك" (ص ٦٠) بروايته في باب القراءة في الصلاة خلف الإمام "المكتبة العلمية .

قال رحمه الله : لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ، ولا فيما لم يجهر فيه ، بذلك جاءت عامة الآثار ، وهو قول أبي حنيفة .

وقال المؤلف رحمه الله : في كتابه "الهداية" في "فصل القراءة" (٢٩ / ١) - ط : الحيرية - : ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام حالاً للشافعي رحمه الله ، وقال بعد سطرين : ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رحمه الله ، ويكره عندهما .

وقال ابن الھمام في كتابه "فتح القدير" في "فصل القراءة" (٢٣٨ / ١) - ط : الأميرية - : تعقب على قول المؤلف : تقتضي هذه العبارة أنها ليست بظاهر الرواية عنه .

ذكر الفقيه أبو الليث السمرقندي في "الوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٤ ب) : وقال : وروى عن سفيان الثوري أنه قال : التسبيح في الركعتين الآخرين من الظهر ، والمصروف المكتوبات أحب إلى من القراءة ، وقال أصحابنا : إن شاء قرأ ، وإن شاء سكت ، قال الفقيه : قوله : إن شاء قرأ أحب إلى ، يعني قراءة فاتحة الكتاب أحب إلى من السكوت والتسبيح .

(١) الزيادة : من دب .

(٢) في خاء ، حب ، دأ ، دب ، ز : أنه إن لم ، ولا معنى للزيادة ، الخبت من ط ، م .

(٣) الزيادة من ط ، وفي معظم النسخ . أبو سعيد ، الصواب هو سعيد بن محمد أبو طالب البردعي من أصحاب الطحاوي ، وحدث عنه ينفذ . الجواهر المضيئة (٢ / ٢٢٤) ، الموقد

اسم القعدة، وهو كالركوع والسجود، فذلك<sup>(١)</sup> اختباره، وليس بمذهب علمائنا [رحمهم الله]<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٤٧٣)

ولو سلم أولاً عن يساره، ثم سلم عن يمينه، لا يعيد<sup>(٣)</sup> السلام عن يساره<sup>(٤)</sup>، ولو سلم تلقاء وجهه، يسلم بعد ذلك عن يساره.

## مسألة (٤٧٤)

وفي آخر الدعوات يقول: ﴿سُبْحَانَ رَبَّنَا رَبَّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ أو يقول: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبَّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، المختار أن يقول: ﴿سُبْحَانَ رَبَّنَا﴾ لأن قصده من ذلك الثناء دون القراءة وهذا أليق بالثناء.

## مسألة (٤٧٥)

وإذا فرغ من التشهد في القعدة الأخيرة، يصلي على النبي ﷺ؛ ذكره الطحاوي رحمة الله عليه<sup>(٦)</sup>، ولم يذكره محمد (رحمه الله) في الأصل،

البيه (ص ٨٠)

(١) في جل النسخ: "ينطلق"، والمثبت من د ب.

(٢) في أغلب النسخ: "ذاك"، المبت من ط.

(٣) الزيادة: من خأ، خب، دأ، د ب.

هذه العبارة وردت في هامش ط نقلاً عن كتاب أبي حامد الغزالي: "واجلس في القعدة الأخيرة مفترشاً كما جلست في القعدة الأولى، واستكمل الصلاة والأدعية المأثورة فيها، فقل بعد ذلك: عبده ورسوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، ثم قل: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات، وشر فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من المأثم والمغرم، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت رب اعمر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات.

(٣) في ط: بزيادة "أو المطف"، وفي دأ: "لا يعتد" وهو نصحيح.

(٤) في ط: على يساره.

(٥) سورة الصافات: الآية ١٨٠، في خأ، خب، دأ، دب، ز: ولا يقول: سبحان ربك هو مكان المبت.

(٦) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط.

والصلاة على النبي ﷺ<sup>(١)</sup> في هذه القعدة ليست من الواجبات، هكذا ذكره القدوري<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الحسن الكرخي<sup>(٣)</sup>: الصلاة على النبي ﷺ<sup>(٤)</sup> واجبة في العمر مرة،

هو أحمد بن محمد سلامة أبو جعفر الطحاوي الأزدي، صاحب "معاني الآثار، و"المختصر"، المتوفى سنة ٣٢١ هجرية رحمه الله.

قال الطحاوي في "مختصره" (ص ٢٧ ط: الهند، ودلو الكتاب العربي: فإذا جلس في الرابعة وتشهد، صلى على رسول الله ﷺ، ودعا لنفسه ولوالديه إن كانا مؤمنين، وللمؤمنين سواهما، ويكون دعاءه بما في القرآن، وبما يشبه الدعاء لا بما يشبه الحديث، وكذلك يفعل في كل تشهد يتلوه السلام من الصلاة، ثم يسلم عن يمينه، فيقول: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره كذلك.

(١) قوله: "صلى الله عليه وسلم" ساقط من ط، م.

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري بن أبي بكر القدوري صاحب "المختصر" و"التجريد" تفقه رحمه الله على أبي عبد الله الجرجاني، وروى الحديث، وكان صدوقاً؛ انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق في عصره، توفي رحمه الله سنة ٤٢٨ هجرية. الجواهر المضبوطة (١/٢٤٧، ٢٤٨)، العوائد البهية (ص ٣٠)، تاج التراجم (ص ١٢).

وقال رحمه الله في كتابه "مختصر القدوري" في "باب صفة الصلاة" (ص ١٠ ط: حلي: فإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما في الأولى، وتشهد، وصلى على النبي ﷺ، ودعا بما شاء في شبه ألقاط القرآن، والأدعية المأثورة، ولا يدهو بما يشبه كلام الناس، ثم سلم عن يمينه، فيقول: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره مثل ذلك.

وقال المؤلف في "الهداية" في "باب صفة الصلاة" (١/٣٦ ط: الخيرية): وتشهد هو واجب عندنا، وصلى على النبي عليه السلام، وهو ليس بفريضة عبداً خلافاً للشافعي رحمه الله فيهما، احتج رحمه الله بحديث ابن مسعود رضي الله عنهما.

وهو عن القاسم بن مخيمرة قال: "أخذ علقمة بيدي، فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله، فعلمه التشهد في الصلاة، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش (فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك) إذا قلت: هذا أو قصيت هذا، فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد"، رواه أبو داود في "باب التشهد" (١/٢٤٥ ط: حلي: -).

وقد اختلفوا في هذه الزيادة: هل هي من كلامه ﷺ أو من كلام ابن مسعود، وبه قال الخطابي في "معالم السنن" (١/٢٢٩).

ينظر تخريج الزيلعي في حديث ابن مسعود وأقوال العلماء فيه في كتابه "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" (١/٢٢٤، ٢٢٥ ط: دار الحديث).

(٣) هو عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي، المتوفى سنة ٣٤٠ هجرية.

(٤) قوله: "صلى الله عليه وسلم" ساقط من م.



إن شاء فعلها في الصلاة<sup>(١)</sup>، أو في غيرها<sup>(٢)</sup>، وهو أصح، لا ما يقوله الطحاوي رحمه الله: إنه يجب كلما ذكر.

### مسألة (٤٧٦)

وفي الصلاة على النبي ﷺ لا يقول: وارحم<sup>(٣)</sup> محمداً، كما لا يقول: رحمه الله عند ذكره، هكذا ذكره<sup>(٤)</sup> الشيخ الإمام المعروف بـ"خواهر زاده"<sup>(٥)</sup> وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله<sup>(٦)</sup>، كان لا يرى به بأساً، فكانا لا احتياط في الامتناع عنه<sup>(٧)</sup>.

### باب القراءة<sup>(٨)</sup>

#### فصل في القراءة في الصلاة

### مسألة (٤٧٧)

ن: رجل افتتح الصلاة، ثم نام، فقرأ في صلاته وهو نائم، قال: هذا<sup>(٩)</sup> يجوز عن القراءة؛ لأن الشرع جعل النائم كالمثبته<sup>(١٠)</sup> في حق الصلاة تعظيماً لأمر

(١) في دأ: الصلوات.

(٢) في دأ: أو غيرها.

(٣) في ط: "فارحم".

(٤) في دأ: هذا ذكره وهو تصحيف.

(٥) ترجمته سبقت في أماكن متعددة في الفصول السابقة؛ ترجمته بالتفصيل في "الجواهر المضيئة" (٣/١٤١، ١٤٢) و"مفتاح السعادة" (٢/٢٧٦) و"ناج التراجع" (ص ١٨٤) و"الفوائد البية" (ص ١٦٣، ١٦٤).

قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر شمس الأئمة السرخسي صاحب "المبسوط"، مات رحمه الله في حدود ٤٩٠، وقيل: ٥٠٠ هجرية. الجواهر (٣/٧٨).

(٦) في خ أ، خ ب: وكان.

(٧) قوله: "عنه" ساقط من ط، وزاد فيها: "والله تعالى أعلم بعد الامتناع"، ومن قوله: "وإذا فرغ" إلى قوله: "في الامتناع عنه" ساقط من ص ل م، واستدركه في الهامش.

(٨) في خ أ، خ ب، د أ، د ب، ط: "باب في القراءة".

(٩) كلمة "هذا" ساقطة من خ أ، خ ب، د أ.

(١٠) في "ط"، "د أ": كالمثبته وهو تصحيف.

المصلى، عرف ذلك<sup>(١)</sup> بالحديث، وبهذا<sup>(٢)</sup> فارق الطلاق، ثم استشهد في الكتاب للفرق، فقال: ألا ترى أن المجنون أو الصبي لو صلى جازت صلاته<sup>(٣)</sup>، ولو طلق لا يجوز طلاقه، والمختار أنه لا يجوز؛ لأن الاختيار شرط لأداء العبادة<sup>(٤)</sup> ولم يوجد، على ما يأتى في علامة الواو<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٤٧٨)

رجل يقرأ القرآن، فكلما انتهى إلى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ رفع رأسه، وقال: لبّيت يا سيدي<sup>(٦)</sup>، إن فعل<sup>(٧)</sup> ذلك في الصلاة، فالأفضل<sup>(٨)</sup> والأحسن أن لا يفعل، ولو فعل قالوا: لا تفسد صلاته، والأوجه أن تفسد صلاته؛ لأنه ليس من

(١) في دب: "بذلك" مكان "ذلك" وهو نصحف.

(٢) في خأ، خب، دأ، ز: "وهذا".

(٣) في معظم النسخ: "كانت صلاته جائزة"، المثبت من ط، م.

(٤) في دب، م: "شرط أداء العبادة".

(٥) في مسألة (٤٩٠): قل الفقيه في الرازل في "باب الصلاة" (ص ١٩ ب): "وسئل أبو بكر عن رجل افتتح الصلاة، ثم نام، فقرأ في صلاته وهو نائم؟ قال: يجزيه عن القراءة، وقيل: لم يجزيه، ولو طلق امرأته في حال نومه، لا تطلق، قال: لأن الصبي أو المجنون لو صلى كانت صلاته صلاة، ولو طلق امرأته لا يجوز طلاقه، هذه العبارة وردت في هامش "النوارل".

المجنون: المصريح به عدم صحة عبادات المجنون، وصحة عبادات المعتوه، قال في "البحر" إن العتة لا يتقضى الوضوء، وأقول: لعل المراد بالمجنون هنا المعتوه - فليتأمل -.

قال حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في الفصل السابع في "مسائل النوم في الصلاة وزيادة الركوع" في علامة "ع": "مصل قرأ وركع وسجد هو نائم، فصلاته فاسدة؛ لأنه راد ركعة لاتعديها، فسدت صلاته، وإن نام في ركوعه أو سجوده، جازت صلاته، ولا بعيد شيئاً، وهو سجد سجدة وهو نائم، أعاد السجدة".

فرق بين هذا وبين القراءة على قول من قال: إن قراءة النائم في الصلاة يعتد بها، واعرف أن السجود ركز أصلي من كل وجه لا تسقط بحال، بل يجب إما أصله وإما خلفه، أما القراءة: ركن رائد من كل وجه، فجاز أن يظهر التفاوت بينهما، أما على القول المختار لا نحتاج إلى الفرق.

(٦) في معظم النسخ: "سيدي" بدون حرف النداء، المثبت من ز.

(٧) في جل النسخ: "أو فعل"، المثبت من ط، م.

(٨) في خأ، خب، دأ: "والأفضل".

## مسألة (٤٧٩)

والقراءة في الركعتين من آخر السورة أفضل، أو سورة بتمامها، ينظر إن كان آخر السورة أكثر آية من السورة التي أراد قراءتها، كان الأفضل له ذلك، وإن كانت السورة أكثر آية، فقراءتها أفضل؛ لأنه كلما طالت قراءتها<sup>(٢)</sup> كان ذلك أفضل، لكن ينبغي أن يقرأ من آخر سورة واحدة، أما لا ينبغي أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة<sup>(٣)</sup> على حدة؛ لأن ذلك عند أكثر مشايخنا مكروه<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٤٨٠)

ومن<sup>(٥)</sup> يختم القرآن في الصلاة، إذا فرغ من المعوذتين في الركعة الأولى

(١) قال القسبة أبو الليث في "الوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٩ ب) : وسئل محمد بن سلمة عن رجل يقرأ القرآن، فكيف انتهى إلى قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ رفع رأسه، ويقول: ليك يا سيدي! أريت إن قال في صلاته، هل تفسد صلاته؟ قال: لو لم يعمد، واقتصر على ما فعله العلماء، كان أحسن، ولا تفسد صلاته بذلك.

(٢) قوله: "قراءتها" ساقط من دأ.

(٣) في ط: "أمر" وهو تصحيح.

(٤) كلمة "سورة" ساقطة من ز.

(٥) القراءة في الركعتين الأوليين فرض؛ لقوله تعالى: ﴿قَرَأُوا مَا تَسْرَ مِنْ الْقُرْآنِ﴾ الآية (سورة المزمل: الآية ٢)، والواجب أن يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها؛ لأن النبي ﷺ كان يداوم على ذلك، أو فاتحة الكتاب وثلاث آيات، أو آية طويلة تعدل ثلاث آيات قصار لإطلاق الآية، ولقوله عليه السلام: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها"، وعن أبي قسادة: "أن النبي ﷺ كان يقرأ في البظهر في الأوليين بأَم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخريين بأَم الكتاب الحديث.

قال مجد الدين متفق عليه (المنتقى) "باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأوبى ص ١٤٧، ولقوله عليه السلام: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" قال مجد الدين: روه الجماعة استثنى "باب وجوب قراءة الفاتحة" (ص ١٤)، وأما ما دون الآية لا يدخل في حكم الآية الساقطة ينظر اختلاف العلماء في هذا الباب في "البسوط" في "كيفية الدخول في الصلاة" (١٨/١).

(٦) في معظم النسخ: "من بدون" أو "المعطف"، مثبت من ط.

يركع<sup>(١)</sup>، ثم يقوم في الركعة الثانية، ويقرأ<sup>(٢)</sup> فاتحة الكتاب وشيئاً من سورة البقرة؛ لأن النبي ﷺ قال: «خير الناس الحال المرتحل»<sup>(٣)</sup> يعني الحاتم المفتوح<sup>(٤)</sup>.

### مسألة (٤٨١)

رجل أراد أن يقرأ في صلاته سورة، فحرق على لسانه سورة أخرى، فلما قرأ منها<sup>(٥)</sup> آية، أو آيتين، أراد أن يتركها، ويفتح السورة التي أرادها، يكره ذلك؛ لقوله عليه السلام<sup>(٦)</sup>: «إذا افتتحت سورة فاقرأها على نحوها»<sup>(٧)</sup>.

- (١) في ط، م: "ركع" مكان "يركع".
- (٢) في أغلب النسخ: "يقرأ" بدل "واو العطف"، المثلث من ط.
- (٣) في خب، دأ، دب، ز: "عليه السلام" مكان المثلث.
- (٤) الحديث رواه الحاكم في "المستدرک" في كتاب فضائل القرآن في "فضيلة الحال المرتحل" (١/ ٥٦٨، ٥٦٩): عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن رجلاً قال: يا رسول الله! أي الأعمال أفضل؟ قال: الحال المرتحل، قال: يا رسول الله ما الحال المرتحل؟ قال: يضرب من أول القرآن إلى آخره، من آخره إلى أوله"، قال الحاكم تفرد به صالح المزني وهو من رجال أهل البصر، إلا أن الشيخان لم يخرجاه.
- (٥) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! أي العمل أفضل أو أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الحال المرتحل الذي يفتح القرآن ويختمه صاحب القرآن يضرب من أوله إلى آخره، ومن آخره إلى أوله كلما حل ارتحل، لم يتكلم عليه الحاكم.
- (٦) قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٤ ب): "وسئل أبو نصر عن الذي يختم القرآن في الصلاة إذا فرغ من الموعودتين؟ قال: يركع ثم يقوم إلى الثانية، ويقرأ فاتحة الكتاب وشيئاً من سورة البقرة؛ لأن النبي ﷺ قال: «خير الناس الحال المرتحل» يعني الحاتم المفتوح - لأن المفتوح وإذا ختم القرآن فقد حل، وإذا قرأ شيئاً من سورة البقرة، فقد ارتحل، قيل له: فإن قرأ فاتحة الكتاب ولم يقرأ شيئاً معها من سورة البقرة، هل يكون حالاً مرتحلاً، قال: لا؛ لأن الفاتحة إنما هي الانتاح، فيبقى له أن يقرأ شيئاً آخر".
- (٧) في ط: "منه" وهو ط، أ.
- (٨) في خب، دأ، دب، ط، م: "أصل الصلاة والسلام" مكان "السلام".
- (٩) لم أتف على هذا الحديث بعد.

## مسألة (٤٨٢)

قراءة القرآن في الصلاة على التأليف<sup>(١)</sup> لا بأس به؛ لما روى عن أنس ابن مالك رضي الله عنه: أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقرؤون القرآن في الفرائض على التأليف، ومشايخنا استحسنا قراءة المفضل لسمع<sup>(٢)</sup> القوم ويتعلموا<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٤٨٣)

رجل<sup>(٤)</sup> كبر في الصلاة للركوع، ثم أراد<sup>(٥)</sup> أن يزيد في القراءة، لا بأس به ما لم يركع؛ لأنه في محل<sup>(٦)</sup> القراءة وهو القيام.

## مسألة (٤٨٤)

زفت: إذا قرأ في الصلاة فاتحة الكتاب على قصد الثناء، جازت صلاته؛ لأنه وجدت القراءة في محلها، فلا يتغير<sup>(٧)</sup> حكمها لقصده<sup>(٨)</sup>.

(١) في أغلب النسخ: "قراءة القرآن على التأليف في الصلاة"، المثبت من ط، م.

(٢) في دأ، دب: "يسمع" مكان المثبت.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في "النوار" في "باب الصلاة" (ص ٢٧): "ومثل أبو القاسم عن رجل أراد أن يقرأ في صلاته سورة، فابتدأ سورة أخرى، فلما قرأ آيتين أراد ترك ذلك، وأن يقرأ السورة التي أرادها؟ قال: هذا عندي مكروه، ومثل محمد بن سلمة عن قراءة القرآن على التأليف في الصلاة؟ فقال: لا بأس به وكان ليث بن مساور يقرأ على التأليف، وأبو عبد الله التلجي يقرأ على التأليف، وروى عن أنس: أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقرؤون القرآن في صلاة الفرائض على التأليف".

وقال السرخسي في "المبسوط" في "باب السجدة" (٢/٣-٤): ويكره للمرء ترك آية السجدة من سورة يقرأها لأنه في صورة الفرار عن السجدة، وليس من أخلاق المؤمنين، ولأنه في سورة هجر آية السجدة، وليس شيء من القرآن مهجوراً، ولأن القارئ مأمور باتباع التأليف، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ أي تأليفه، وبغير التأليف يكون مكروهاً.

(٤) كلمة "رجل" ساقطة من صلب ز، واستدركها في الهامش.

(٥) في ط، م، دب: "بدأه" مكان "أراد".

(٦) في خ ب: "محل" بدون "في".

(٧) قوله: "فلا يتغير" ساقط من خ أ، وفي دأ: يغير "مكان" يتغير.

(٨) في خ أ، دب، دأ، دب: "بقصده"، وفي ز: "بالقصد" مكان المثبت.

## مسألة (٤٨٥)

زُنس<sup>(١)</sup>: المنفرد إذا صلى بأذان وإقامة [فهو]<sup>(٢)</sup> في حكم الجهر<sup>(٣)</sup> والمخافة، والتسميع والتحميد بمنزلة المنفرد<sup>(٤)</sup> الذي يصلى بغير أذان وإقامة؛ لأنه منفرد<sup>(٥)</sup> حقيقة<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٤٨٦)

شرو<sup>(٧)</sup>: ولو<sup>(٨)</sup> قرأ<sup>(٩)</sup> بعد<sup>(١٠)</sup> فاتحة الكتاب<sup>(١١)</sup> خاتمة<sup>(١٢)</sup> السورة، بجوز من

(١) في جل النسخ: نَس، وفي ط: زُنس، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الزيادة: من ط.

(٣) هي دأ: الهجر وهو تصحيف.

(٤) في ز: المفرد.

(٥) في دأ: يتعدد.

(٦) شرع لأذان والإقامة في الدين لصلاة الجماعة المفروضة، وأما التوافل: لا أذان لها ولا الإقامة، وكذلك المنفرد الذي يصلى وحده، لا يجب الأذان ولا الإقامة، إلا أن الأفضل أن يصلى بأذان وإقامة أسوة بصلاة الجماعة.

أشار إلى هذا محمد في "الأصل"، وقال: إذا انتهى الرجل إلى المسجد لأداء العريضة، والناس فرغوا من صلاتهم، هل يجب على هذا الرجل أن يؤذن لنفسه ويقيم؟ قال: لا، ولكنه يصلى بأذانهم وإقامتهم، وأما المسافر يؤذن ويقيم في السمر، إذا أقدم ولم يؤذن، يجزيه، وإن أذّن، ولم يقم، يجزيه أيضاً، ولكنه أساء.

نظر هذه التفريعات في "الأصل" في "باب الأذن" (ص ١٠٠).

ذهب المؤلف في هذه المسألة إلى أن المفرد إذا صلى المكتوبة بأذان وإقامة يجهر بالقراءة في الأولين، ولا يجهر بشيء من التكبير والتسميع والتحميد عند كل خفض ورفع؛ لأنه مفرد حقيقة، والجهر به لمن يصلى بالناس.

(٧) هي ط، م: زشرو.

(٨) في ط، م: "لو" بدون "واو العطف".

(٩) في دأ: وقع مكان "قرأ".

(١٠) كلمة "بعد" ساقطة من ز.

(١١) في ط: "الفاتحة" مكان "فاتحة الكتاب".

(١٢) في ز: "وحاتمة" بزيادة "واو العطف".

غير كراهية ؛ لأن أبا بكر<sup>(١)</sup> رضى الله عنه قرأ خاتمة سورة البقرة ، لكن الأفضل أن يقرأ سورة معها ؛ لقوله عليه السلام<sup>(٢)</sup> : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها »<sup>(٣)</sup> ، هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي<sup>(٤)</sup> ، والتفسير الذى ذكره حسام الدين رحمة الله عليه<sup>(٥)</sup> قد مر .

وعن محمد رحمة الله (عليه)<sup>(٦)</sup> : أنه استحسنت<sup>(٧)</sup> القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتياط أخذاً بالفقه<sup>(٨)</sup> فى العبادة<sup>(٩)</sup> ، وعدهما : يكره ذلك لإطلاق الحديث<sup>(١٠)</sup> فى التوعيد<sup>(١١)</sup> على القراءة خلف الإمام .

(١) فى دأ : أبى بكر وهو خطأ .

(٢) فى ط : « يقرأ بدون أن » .

(٣) فى ط ، م : « صلى الله عليه وسلم مكان المثبت .

(٤) الحديث رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم معناه ، أخرجه الترمذى (٣/٢) فى باب ما جاء فى تحريم الصلاة وتحليلها ، والنسائى (١٣٨/٢) فى إيجاب قراءة فاتحة الكتاب ، وابن ماجه (١/٢٧٤-٢٧٥) فى باب القراءة خلف الإمام ، وأبو داود (٢٠٩/١) و (٣٠/٢) فى باب من ترك القراءة فى صلاة بفاتحة الكتاب ، وفى باب ما جاء فى تحريم الصلاة وتحليلها ، والزيلعى فى « نصب الراية » (٣٦٣/١) .

(٥) هو محمد بن أحمد بن أبى سهل شمس الأئمة السرخسى ، المتوفى فى حدود ٤٩٠ و ٥٠٠ هجرية . الفوائد البهية (ص ١٥٨ ، ١٥٩) .

(٦) قوله : « رحمه الله عليه » ساقط من ز . وهو عمرو بن عبد العزيز بن عمرو بن مازة أبو محمد حسام الدين المعروف بـ « الصدر الشهيد » الإمام ابن الإمام ، والبحر ابن البحر ، ثقة على والده برهان الدين الكبير عبد العزيز ، وأقر بفضلته الموافق والمخالف ، وكان رحمه الله من أحد متبوعى صاحب « الهداية » ، استشهد رحمه الله فى سنة ٥٣٦ هجرية ، ترجمته فى « الخواهر المصينة » (٢/٦٤٩ ، ٦٥٠) و « نواح التراجم » (ص ٤٦ ، ٤٧) - ط : بغداد - و « الفوائد البهية » (ص ١٤٩) .

(٧) الريادة : من خأ ، خب ، دأ ، دب ، ط ، م .

(٨) فى ط : « يستحسن » .

(٩) فى خأ ، خب ، دأ ، دب ، ز : « بالثقة » وهو خطأ .

(١٠) فى ط : « العارة » وهو تصحيف .

(١١) فى جل النسخ : « الأحاديث » ، المثبت من ط .

(١٢) فى دأ : « والتوعيد » مكان المثبت .

## مسألة (٤٨٧)

تحريك الشفتين<sup>(١)</sup> في حق الآخر من قائم مقام القراءة؛ لأنه وسع، مثله نظير للحرم إذا لم يكن على رأسه شعر، يؤمر بأن يقرأ الموصى على رأسه، وكذلك إذا كانت المرأة<sup>(٢)</sup> قراءتها تؤمر<sup>(٣)</sup> بتقريب<sup>(٤)</sup> الحكمين من رأسها<sup>(٥)</sup>، وتقام مقام التخصير، كما أورده شمس الأئمة السرخسي رحمه الله عليه<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٤٨٨)

المسبوق بثلاث ركعات يقرأ في الركعة<sup>(٧)</sup> الثالثة؛ لأنه مقتد في حق التحريم وقراءة المقتدى بدعة، ومنفرد في حق الأفعال، وقراءة المنفرد في الثالثة، هل مدارت القراءة بين أن يكون بدعة وبين أن يكون<sup>(٨)</sup> نفلا، فكان<sup>(٩)</sup> تركها أولى. قال رضي الله عنه<sup>(١٠)</sup>: هكذا قرأنا على شيخ (الأئمة منهاج الشريعة - رحمه الله عليه -<sup>(١١)</sup>) في باب السهو، وذكر في "الزيادات" في صلاة الخوف أن<sup>(١٢)</sup>

(١) في د، ط: "الشفتين"، الصواب ما أئتمناه.

(٢) في ط، م: "وكذا المرأة إذا كانت".

(٣) في د، ب يؤمر

(٤) في ط، م: "تقريب".

(٥) في د إلى رأسها

(٦) قوله: رحمه الله عليه ساقط من ط، م

(٧) كلمة "الركعة" ساقطة من ز

(٨) قوله: "بدعة وبين أن يكون" ساقط من خ، د، ح، ب، د، أ.

(٩) في د، ب وكان

(١٠) في د: رحمه الله مكان الثبت.

(١١) قوله: "عليه" لا يرجد في ز. هو محمد بن محمد بن الحسن منهاج الشريعة، كان رحمه الله أحد مشايخ صاحب "الهداية"، قال صاحب "الهداية": "قرأت عليه في بداية أمرى وحدائقه سي، فلم أزل أعترف من بحارته إلى سنة ٥٣ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضية" (٣/ ٣١٩، ٣٢٠) والفوائد الجلية" (ص ١٨٧) و"كتاب أحلام الأعيان" برقم (٣٦٨).

(١٢) ما بين القوسين ساقط من ط، م



الإمام إذا كان مقيماً، فأخطأ وجعل الناس في صلاة الظهر<sup>(١)</sup> أربع طوائف، فصلى بكل طائفة ركعة، فسدت صلاة الطائفة<sup>(٢)</sup> الأولى والثالثة، وحازت صلاة الطائفة<sup>(٣)</sup> الثانية والرابعة، والطائفة الرابعة، يصلون ركعتين بقراءة، وفي الثالثة يخبرون<sup>(٤)</sup> إن شأؤوا قرأوا، وإن شأؤوا سكتوا؛ لأنهم منفردون، وحكم المنفرد في الشفع الثاني هذا، وقد جعل المسبوق<sup>(٥)</sup> بثلاث ركعات مخيراً في القراءة<sup>(٦)</sup> في الركعة<sup>(٧)</sup> الثالثة، وهكذا ذكر كثير من المشايخ في شرح كتاب الصلاة<sup>(٨)</sup>.

## مسألة (١٨٩)

إذا قرأ في الصلاة بعض آية طويلة كآية المداينة<sup>(٩)</sup> وآية الكرسي، اختلفوا على قول<sup>(١٠)</sup> أبي حنيفة رحمه الله عليه<sup>(١١)</sup>؛ قال بعضهم: لا يجوز ما لم يقرأ تمام الآية، وقال بعضهم: يجوز إذا قرأ أكثرها؛ لأنه يتعلق به الحكم، فإنه ليس للحائض أن تقرأ<sup>(١٢)</sup> آية الكرسي دون<sup>(١٣)</sup> قوله: "العلی العظیم"<sup>(١٤)</sup>، ولو قرأ آية هي<sup>(١٥)</sup>:

- (١) قوله: "في صلاة الظهر" ساقط من دأ.
- (٢) كلمة "الطائفة" ساقطة من ز.
- (٣) كلمة "الطائفة" ساقطة من ز.
- (٤) في دب: "ينخبرون".
- (٥) في دأ: "للمسبوق" وهو تصحيف.
- (٦) قوله: "في القراءة" ساقط من ط.
- (٧) في دأ: "وفي الركعة" بزيادة "واو العطف".
- (٨) من قوله: "قال رضى الله عنه" إلى قوله: "كتاب الصلاة" ساقط من صب م، واستدركه في الهامش.
- (٩) في خأ، خب، دأ، دب، م: "المداينات"، وفي ط: "المداينات"، التثنية من د.
- (١٠) في خأ، خب، دأ: "في قول" مكان "على قول".
- (١١) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ز.
- (١٢) في ط، م: "فإن الحائض ليس لها أن يقرأ".
- (١٣) في خ ب: "روته" وهو تصحيف.

حرف، أو كلمة كقوله: "ق" <sup>(١١)</sup> أو "ن" <sup>(١٢)</sup> على الوجه الأول: جاز <sup>(١٣)</sup>؛ لأن الاعتار لتام الآية، وعلى الوجه الثاني: لا يجوز، والأشبه أن يجوز؛ لأن الآية عنده ركن، والجواز يتعلق <sup>(١٤)</sup> بأدنى ما ينطلق عليه اسم الركن كما في الركوع والسجود، وهكذا <sup>(١٥)</sup> ذكره <sup>(١٦)</sup> شمس الأئمة السرخسي رحمه الله عليه في شرح كتاب الصلاة <sup>(١٧)</sup>.

## مسألة (٤٩٠)

تصحيح الحروف أمر <sup>(١٨)</sup> لا بد منه، ولا يصير قراءة إلا بعد تصحيح الحروف، وإذا صحح الحروف <sup>(١٩)</sup> بلسانه، ولم يسمع نفسه، قل بعضهم: يجزيه؛ لأن القراءة فعل اللسان، وذلك بتصحيح الحروف <sup>(٢٠)</sup> لا بالسمع، فإن السماع فعل السامع.

قالوا: وإلى هذا <sup>(٢١)</sup> أشار محمد رحمه الله في "الأصل" <sup>(٢٢)</sup> حيث قال: وإن

(١٤) سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

(١٥) في خاء، خب، دأ، دب: "في مكان" هي .

(١٦) تمام الآية ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [سورة ق: الآية ١].

(١٧) تمام الآية: ﴿ق وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [سورة القلم: الآية ١] أية بكلمة، مثل: الرحمن، الحاقة، الفارعة، والطور، والمحر.

(١٨) في خاء، خب، دأ: حازت

(١٩) في خاء، خب، دأ: "يعلق" وهو تصحيف.

(٢٠) هي دأ "هكذا يدون أو العطف.

(٢١) في معظم النسخ: "ذكر"، المتث من دأ

(٢٢) في أغلب النسخ: في شرح الصلاة، اشئت من ز.

(٢٣) في خاء، خب، دأ، دب: "أمرأ" وهو خطأ

(٢٤) في دب: "إذا صح"

(٢٥) في دأ: تصحيح الحروف وهو تصحيف.

(٢٦) في ز: وعلى هذا

(٢٧) هذا الكتاب من أمهات الكتب الحفية، طبع هذا الكتاب حديثاً، وله بتحقيق أبي الوفاء الأندلسي باكستان، نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٠) منه حمير.

كان وحده، وكان في صلاة<sup>(١)</sup> يجهر<sup>(٢)</sup> فيها بالقراءة، قرأ في نفسه إن شاء. وإن شاء جهر، وأسمع نفسه، فقد جعل استماع نفسه<sup>(٣)</sup> (في حد الجهر لا في حد المخافة<sup>(٤)</sup>)، وقال بعضهم: لا بد من استماع<sup>(٥)</sup> نفسه<sup>(٦)</sup> لأن حد الكلام ما هو مسموع ومفهوم<sup>(٧)</sup> بدليل أن الكتابة<sup>(٨)</sup> لا تسمى كلاماً<sup>(٩)</sup>.

قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله عليه<sup>(١٠)</sup>: الأصح أنه لا يجزيه ما لم يسمع نفسه، أو يسمع من بقره<sup>(١١)</sup>، قال بعض مشايخنا رحمهم الله<sup>(١٢)</sup>: كل حكم يتعلق بالذكر نحو التسمية على الذبيحة<sup>(١٣)</sup>، والاستثناء في اليمين والطلاق والعناق والإبلاء، فهو على الاختلاف.

(١) في دأ، دب، دأ، دب: "في الصلاة".

(٢) في ط: "الهر" مكان الميث.

(٣) في دب: "نفسه".

(٤) في ط، م، دب: "المخافة".

(٥) في خأ، دب، دأ: "سمع".

(٦) ما بين القوسين ساقط من دأ.

(٧) في دب: مفهوم "بدون" أو العطف، وفي ز: "مفهوم ومسموع" بالتقديم والتأخير.

(٨) في "دأح دب، ط: "الكتاب".

(٩) العبارة الآتية وردت في هامش ط، وذكر في إيمان "جامع الفتاوى": إذا حلف واستثنى في نفسه، ولم تسمع أذناه، وحرك لسانه بحرف الاستثناء، جاز استثنائه، هكذا عن أبي يوسف وأبي مطيع وإبراهيم النخعي وأبي نصر من نصر سلام، وقال أبو نصر: وكذا القراءة في الصلاة، وإن سمعت أذنه أو نفسه - والله أعلم - (فصول عمادي في فصل: ٢٢).

وقال محمد بن الحسن في "الأصل" (ص ٢ م) في أول "باب الدخول في الصلاة": هو كد إماماً وكان في صلاة يجهر فيها بالقرآن جهر بالقرآن، وإن كان في صلاة لا يجهر فيها بالقرآن أستر، وقرأ في نفسه، وكان وحده ليس يأمم قرأ في نفسه إن شاء، وإن كان في صلاة يجهر فيها بالقرآن، فإن شاء جهر، وأسمع أذنه

(١٠) قوله: "رحمه الله عليه" ساقط من ر.

(١١) في دأ: "يقرب" وهو تصحيف.

(١٢) قوله: "رحمهم الله" ساقط من ط.

(١٣) في دأ: "الذبيحة" وهو تصحيف.

## مسألة (٤٩١)

وإذا جمع بين سورتين<sup>(١)</sup> بينهما سور، أو سورة واحدة، فإن<sup>(٢)</sup> فعل ذلك في ركعة واحدة يكره بالاتفاق<sup>(٣)</sup>، وإن فعل ذلك في كل ركعتين<sup>(٤)</sup>، فإن<sup>(٥)</sup> [كان بينهما سور لا يكره]<sup>(٦)</sup>، وإن كانت سورة واحدة، ففيه اختلاف المشايخ<sup>(٧)</sup> [رحمهم الله]<sup>(٨)</sup>، قال بعضهم: يكره، وقال بعضهم: لا يكره<sup>(٩)</sup>.

## مسألة (٤٩٢)

ولو قرأ في ركعة سورة، ثم في تلك الركعة، أو في ركعة أخرى<sup>(١٠)</sup> سورة قبلها، فهو مكروه؛ لقول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: "من قرأ القرآن منكوساً فهو منكوس"<sup>(١١)</sup>.

- (١) في خأ، خب، دأ: "السورتين".
- (٢) في خأ، خب، دأ: "فإذا مكان المثلث".
- (٣) في دأ: "الاتفاق" وهو تصحيف.
- (٤) في أغلب النسخ: "في ركعتين"، المثلث من ز.
- (٥) في ز: "إلى مكان المثلث".
- (٦) ما بين المعكنتين مزيد من خأ، خب، دأ، دب.
- (٧) في خأ، خب، دب: "للمشايخ".
- (٨) الريادة: من خأ، خب، دأ، دب.
- (٩) يطر حديث أنس وحديث حليفة في "المتقى" في "باب قراءة سورتين في ركعة، وقراءة بعض سورة وتنكيس السور في الترتيب، وجوار تكريرها" (ص ١٤٨) رقم الحديث (٩١٥، ٩١٦)، نيل الأوطار (٢/ ٢٢٨، ٢٢٩) فيهما دليل على حواز قراءة سورتين مع فائحة الكتاب في كل ركعة، وإن ترتيب السور في الصلاة ليس بواجب.
- (١٠) في دأ: "في الركعة الأخرى".
- (١١) قال صاحب "إعلاء السنن" في "باب كراهة قراءة القرآن منكوساً في الصلاة وغيرها، وكراهة تكرار سورة في الركعتين من الفرض، وجوازه في النوافل" (٤/ ١٢٥): أخرجه الطبراني بسند جيد، كما في "الإنقاذ" (١١٤/ ١) وذكر لفظ الحديث هكذا: عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه سئل عن رجل يقرأ القرآن منكوساً، قال: "ذاك منكوس القلب"، ثم قال: قال صاحب "مرافق الفلاح": ويكره قراءة سورة فوق التي قرأها، قال ابن مسعود رضى الله عنه:

## مسألة (٤٩٣)

وإذا قرأ في ركعة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>، ينبغي أن يقرأ في الركعة الثانية ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ لأن قراءة سورة واحدة غير مكروه، والقراءة منكوساً مكروه، بخلاف ما تقدم: أنه إذا ختم في ركعة، ينبغي أن يقرأ في ركعة أخرى<sup>(٢)</sup> فاتحة الكتاب وشيئاً<sup>(٣)</sup> من أول البقرة<sup>(٤)</sup>؛ لأننا صرنا إليه بما ذكرنا<sup>(٥)</sup> من الحديث<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٤٩٤)

وإذا كرر آية واحدة في الصلاة مراراً، فإن كان ذلك<sup>(٧)</sup> في التطوع، فهو غير مكروه، فقد ثبت عن جماعة من السلف أنهم كانوا<sup>(٨)</sup> يحيون ليلتهم بآية العذاب، أو آية الرحمة<sup>(٩)</sup>، أو آية الرجاء، أو آية الخوف، وإن كان ذلك في الفرائض، فهو مكروه، إذ لم ينقل<sup>(١٠)</sup> عن أحد من السلف أنه فعل مثل ذلك.

“من قرأ قرآنًا منكوساً فهو منكوس”، ثم أصاب قائلنا: وقال الطحاوي في حاشيته قوله: “ويكره قراءة سورة”، كذا الآية فوق الآية مطلقاً، سواء كان في ركعتين أو ركعة، واستثنى في الأشباه والنظائر النافلة، فلا يكره فيها ذلك.

- (١) في ط: “الفلق” مكان “الناس” وهو خطأ.
- (٢) في ز: “الركعة الأخرى”.
- (٣) في دب: “شيئاً” بدون “واو العطف”.
- (٤) في ز: “من البقرة” مكان المثبت.
- (٥) في دأ، دب: “ذكر”، وفي ط: “ذكره” مكان “ذكرنا”.
- (٦) قال الشوكاني: لا خلاف أنه يحوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الأولى، وإنما يكره ذلك في ركعة، ولمن يتلو في غير الصلاة، قال وقد أباح بعضهم، وتناول نهى السلف عن قراءة القرآن منكوساً على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها قبل الأوطار (٢/ ٢٣٠).
- (٧) كلمة “ذلك” ساقطة من أغلب النسخ، المثبت من ز.
- (٨) كلمة “كانوا” ساقطة من ط.
- (٩) في ط: آية الرحمة، وآية الرجاء، وآية الخوف “بالمطف”.
- (١٠) في دأ: “إذا لم ينقل” وهو تصحيف.

## فصل

فى القراءة فى غير الصلاة وما يتعلق بذلك<sup>(١)</sup>

## مسألة (٤٩٥)

ن : امرأة تتعلم القرآن من الأعمى ، إن تعلمت من امرأة<sup>(٢)</sup> كان<sup>(٣)</sup> أحب إلى ؛  
لأن نعمة المرأة عورة ، ولهذا قال النبى ﷺ<sup>(٤)</sup> : «التسبيح للرجال والتصفيق  
للنساء»<sup>(٥)</sup> ، فلا يحسن أن يسمعها الرجال<sup>(٦)</sup> .

## مسألة (٤٩٦)

إذا أراد الرجل أن يصلى أو يقرأ<sup>(٧)</sup> القرآن ، فيخاف<sup>(٨)</sup> أن يدخل عليه  
الرياء<sup>(٩)</sup> ، فلا ينبغي له<sup>(١٠)</sup> أن يترك ؛ لأن ذلك (أمر)<sup>(١١)</sup> موهوم<sup>(١٢)</sup> .

(١) فى دأ : باب فى القراءة ... إلح مكان "فصل" .

(٢) فى جل النسخ "المرأة" ، وفى ط : "مرأة" وهو تصحيف ، المثبت من دب .

(٣) فى دأ : "كانت" هو خطأ .

(٤) فى ط : "عم" مكان المثبت

(٥) الحديث رواه مسلم - ط : دار الفكر ، بيروت - (١/١٨٢) من حديث أبى هريرة فى باب  
تسبيح الرجال وتصفيق المرأة إذا ناهما شىء فى الصلاة ، وأبو داود فى "باب التصفيق فى  
الصلاة" (١/٢٣٨) - ط : حلى - ، والترمذى فى "باب ما جاء أن التسبيح للرجال والتصفيق  
للنساء" (٢/٢٠٥) - ط : حلى - ، والسنائى فى "باب التصفيق فى الصلاة" وفى باب  
التسبيح فى الصلاة (٢/١١، ١٢) ، وابن ماجه فى "باب التسبيح للرجال فى الصلاة  
والتصفيق للنساء" (١/٣٢٩) ، قال الترمذى : حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح ،  
والعمل عليه عند أهل العلم .

(٦) فى خأ ، ح ب ، دأ ، دب : "الرجل" مكان المثبت . قال الفقيه أبو الليث فى "الوازل"  
(ص ٢٠ ب) فى "باب الصلاة" : وسئل أبو القاسم (الصفار ، المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية) عن  
امرأة تتعلم القرآن من الأعمى ، هل لها ذلك ؟ قال : إن تعلمت من امرأة ، فهو أحب إلى ؛ لأن  
نفعها عورة ، فلا يجوز أن يسمع نفعها ، والدليل على ذلك أن نفعها عورة ما روى عن النبى  
عليه السلام أنه قال : «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» .

(٧) فى دأ ، ز "ويقرأ" .

(٨) فى دأ : ويخاف .

(٩) فى دب ، ر : بالتقدم والتأخير .

## مسألة (٤٩٧)

المصحف إذا صار كهباء<sup>(١)</sup>، أو صار بحال لا يقرأ عليه<sup>(٢)</sup>، وخاف<sup>(٣)</sup> أن يضيع، يجعل في خرقة طاهرة، ويدفن؛ لأن المسلم إذا مات يدفن، فالمصحف إذا صار كذلك كان<sup>(٤)</sup> دفنه أفضل من وضعه موضعاً يخاف أن يقع عليه النجاسة، أو نحو ذلك<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٤٩٨)

رجل يقرأ<sup>(٦)</sup> القرآن كله في يوم واحد، والآخر يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٧)</sup> خمسة آلاف مرة، فإن كان هذا قارئاً، فقراءة القرآن كله أفضل؛ لأنه جاء في ختم القرآن ما لم يجئ في غيره<sup>(٨)</sup>.

(١٠) قوله: له مزيد من خاء، خب، دب، ط، م.

(١١) الزيادة: من ط.

(١٢) هكذا ذكره الفقيه أبو الليث في "التوارل" في "باب الصلاة" (ص ٢٠ ب) عن محمد بن مقاتل.

(١) في ط، ز. كهناء وهو تصحيف، الهباء: شيء الميث الذي تراه في البيت من ضوء الشمس، ودقات التراب، وثوب متقطع، واحده: هبيبة. مختار الصحاح (ص ٦٨٩)، المعجم الوسيط (٢/ ٩٧٨).

(٢) في ط: منه.

(٣) في ط: "وخيف".

(٤) كلمة كان ساقطة من ط.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في المصدر (ص ٢١ أ) وفي نفس الباب: وقال محمد بن مقاتل: إذا لم يقرأ المصحف، فإنه يدفن، قال الفقيه: إذا خاف أن يضيع، وصار بحال لا يقرأ فيه، فإنه يجعل في خرقة طاهرة، ويدفن؛ لأن المسلم يدفن إذا مات، وكذلك المصحف إذا لم يقرأ، فدفعه أفضل من وضعه في موضع يخاف أن يقع في نجاسة، أو نحو ذلك.

(٦) في ط وم: "قرأ".

(٧) سورة الإخلاص: الآية ١.

(٨) قال الفقيه أبو الليث في المصدر وفي نفس الباب (ص ٢٢ أ): ومثل محمد بن مقاتل عن رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد، والآخر يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ خمسة آلاف مرة، أيهما أفضل؟ قل: إن كان قارئاً، فقراءة القرآن كله أفضل.

## مسألة (٤٩٩)

القراءة في الإسباع جائزة، وفي المصحف أحب؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم [أجمعين]<sup>(١)</sup> كانوا يقرأون القرآن في المصحف، والإسباع محدثة<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٥٠٠)

إذا قال الرجل: "بسم الله الرحمن الرحيم"<sup>(٣)</sup>، فهذا على وجهين: إما إن أراد (به)<sup>(٤)</sup> قراءة القرآن، أو افتتاح الكتاب، كما يقرأ الكتاب، كما يقرأ التلميز على الأستاذ، ففي الوجه الأول يتعمد قبله؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي الوجه الثاني لا؛ لأنه لم يرد قراءة القرآن، ألا ترى أن رجلاً لو<sup>(٦)</sup> أراد أن يشكر فيقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لم يحتج إلى التعمد قبله، فعلى هذا أيضاً الجنب إذا قال: "بسم الرحمن الرحيم"، فإن أراد<sup>(٧)</sup> قراءة القرآن لم يجز، وإن أراد (به)<sup>(٨)</sup> افتتاح الكلام والتسمية<sup>(٩)</sup>، لا بأس به<sup>(١٠)</sup>.

(١) الزيادة: من ط.

(٢) قال الفقيه أبو الليث في النوار: "باب الصلاة" (ص ٢٧ ب) : "وسئل محمد بن الحسن عن قراءة القرآن في الإسباع؟ قال: الإسباع محدثة، والقراءة في القرآن أحب إلى".

(٣) آية من سورة الممل (٣٠).

(٤) الزيادة: من ط، م.

(٥) قوله تعالى: ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ساقط من ط، سورة النحل: الآية ٩٨.

(٦) كلمة "لو" ساقطة من دأ، وفي خأ، خب، دب: "لو أن رجلاً".

(٧) في ط: "فإذا أراد مكان الميث".

(٨) الزيادة: من د ب.

(٩) قوله: "والتسمية" ساقط من ط.

(١٠) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢٨ أ-ب)، قال أبو القاسم سمعت زكريا الطويل قال: سمعت يحيى القاري يقول: كنت أقرأ على حلف البسمة، فأقول: "بسم الله الرحمن الرحيم" ما تقول رحمك الله؟ فقال لي: يا يحيى! إذا قرأت بسم الله



## مسألة (٥٠١)

قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> عند ختم القرآن ثلاث مرات<sup>(٢)</sup> لم يستحسنه بعض المشايخ؛ وقال الفقيه أبو الليث رحمة الله عليه<sup>(٣)</sup>: هذا شيء<sup>(٤)</sup> امتحنته أهل العراق وأئمة الأمصار، فلا بأس به؛ لأن «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»<sup>(٥)</sup>، إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة، فلا يزيد<sup>(٦)</sup> على مرة

الرحمن الرحيم فقل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإنه من القرآن، قال الفقيه: هذا على وجهين إن أراد بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم»، قراءة يبقى له أن يتعوذ قبله، وإن أراد بـ افتتاح الكلام، وافتتاح قراءة الكتاب، أو نحو ذلك، لا يجب عليه التعمد، ألا ترى أن الرجل إذا أراد الشكر، فيقول: «الحمد لله رب العالمين»، فلا يحتاج إلى لتعوذ قبله، وإن أراد قراءة القرآن، فإنه ينبغي أن يتعوذ به قبله، ألا ترى أن الجنب لا يجوز له أن يقرأ آية تامة، ولو أنه قال: بسم الله الرحمن الرحيم، ولم يردده القراءة، فلا بأس به، ولو قال: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وأراد به القراءة، فإنه لا يباح له ذلك، وإن أراد به افتتاح الكلام أو التسمية على شيء، فلا بأس به، فكذا هذا.

(١) سورة الإخلاص.

(٢) في ط: ثلاثاً مكان ثلاث مرات.

(٣) قوله: «رحمة الله عليه» ساقط من ط.

(٤) قوله: «شيء» ساقط من ط.

(٥) في دأ، دب، ز: «كان» مكان «فهر».

(٦) في معظم النسخ: «حسناً» المثلث من ط حديث: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»، رواه الحاكم في المستدرک في كتاب معرفة الصحابة في باب فضائل أبي بكر في قوله: يتجلى الله لعباده عامة ولأبي بكر خاصة (٣/ ٧٨، ٧٩) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، قال الزيلعي ورواه أحمد، والبرار في «مستده»، والبيهقي في «كتاب المدخل»، و«كتاب الاعتقاد»، والطبرانی في «معجمه»، والطبرانی في «مستده».

قال الزيلعي أيضاً: ولم أجده إلا موقوفاً على ابن مسعود. (نصب الراية: ٣/ ١٣٣) باب الإجارة الفاسدة؛ أشار إلى هذا في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للعجلوني الجراحي (١/ ٢٦٣) رقم الحديث (٢٢١٤) - ط: حلب قال ابن حجر: قال العلاني: لم أجده مرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً، ولا سده ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال، وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عنه، أخرجه أحمد في «مستده». (الأشياء والنظائر ص ٩٣ - قاعدة السادسة) أشار إلى هذا محمد بن إبراهيم السمدي، المتوفى سنة ٩٣٢ في «فتح المدرس» في عمم القضاء.

## مسألة (٥٠٢)

لا بأس أن يعلم النصراني القرآن<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ربما يتوب.

## مسألة (٥٠٣)

إذا أراد إنسان ختم القرآن، قال عبد الله بن المبارك [رحمة الله عليه]<sup>(٣)</sup> يعجبني أن يختم في الصيف<sup>(٤)</sup> في أول النهار<sup>(٥)</sup>، وفي الشتاء في أول الليل<sup>(٦)</sup> (لأنه إذا ختم أول النهار، فالملائكة يصلون عليه حتى يمسي، وإذا ختم أول

(٧) في دأ: "لا يزيد"، وفي "د": "فلا يزيد" مكان المثلث.

(١) قال الفقيه أبو الليث في "النوارل" في "باب سجدة التلاوة ومسجدتي السهر" (٣١): "وسئل أبو القاسم عن قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلاث مرات عند ختم القرآن، قال: لا أستحب له لأنه محدث، قال الفقيه: هذا شيء حسن قد استحسنته القراء والأئمة في الأمصار، فلا بأس به إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة، فلا يزيد على مرة واحدة".

(٢) في دأ: القراءة.

(٣) الزيادة: من دأ، خب، دأ، دب.

هو عبد الله بن المبارك بن واضح الإمام الرباني الراهد، أبو عبد الرحمن المروزي الحنظلي، كان صاحب أبي حنيفة النعمان، نفعه عليه، وأخذ علمه، وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني وابن مهدي. قال ابن مهدي: الأئمة أربعة: الثوري، وحمام بن زيد، وابن المبارك، ومالك رحمهم الله، وقال العواريري: لم يكن ابن مهدي يقدم على ابن المبارك وعلى مالك أحدًا في الحديث.

وقال ابن حبان: ثقة، كان فيه حصال لم يجتمع في أحد من أهل العلم في زمانه، ولا في الأرض كلها، وقال أبو عمر: لا أعلم أحدًا من الفقهاء سلم أن يقال: فيه شيء إلا عبد الله بن مبارك، كان رحمه الله قليل الكلام فيما لا يعنيه، وقليل الخلاف على أصحابه، وكان حجة، ثقة، مأمونًا، ثناء ومدح أهل العلم فيه وصل في الآفاق، توفي رحمه الله بهيت، وهي بلدة على القرات من نواحي بغداد سنة ١٨ هجرية، وهو ابن ثلاث وستون سنة.

ترجمته في "الجواهر المضيئة" (٢٢٦/٢) و"المجمر الزاهرة" (١٠٣/٢-١٤٠) و"كتاب أعلام الأخيار" برقم (٨٦) و"كشف الظنون" (٥٧/١-٩١١) و"الموائد البهية" (ص ١٠٣، ١٠٤).

(٤) في دأ، خب، دب: "المصحف" وهو محريف.

(٥) في ط، م، دب: "أول النهار" بدون "في".

(٦) في ط، م، دب: "أول الليل" بدون "في".

الليل<sup>(١)</sup>، فالملائكة يصلون عليه حتى يصبح<sup>(٢)</sup>.

#### مسألة (٥٠٤)

وإذا<sup>(٣)</sup> أراد إنسان<sup>(٤)</sup> قراءة القرآن، يستحب أن يكون على أحسن أحواله<sup>(٥)</sup>، فيلبس<sup>(٦)</sup> صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة؛ لأن القارئ يجب عليه تعظيم<sup>(٧)</sup> القرآن<sup>(٨)</sup>، والعالم يجب عليه تعظيم العلم<sup>(٩)</sup>.

#### مسألة (٥٠٥)

قراءة القرآن عند القبور تكلموا فيه: عند أبي حنيفة رحمة الله عليه: يكره، وعند محمد [رحمة الله]<sup>(١٠)</sup>: لا يكره، ومشايخنا أخذوا بقول محمد -رحمة الله عليه-، ثم هل يتفجع؟ قالوا: يرجى له ميت في "سرمان باشد"<sup>(١١)</sup>، أما فيما عدا

(١) ما بين القوسين ساقط من د ب.

(٢) قوله: "عليه" ساقط من د ب، قال الفقيه أبو الليث في "الوازل" (ص ٣٣ ب) في باب الصلاة: "قال سفيان الثوري: لا بأس بأن يعلم النصراني الحرف من القرآن بمنزلة الجن، وقال أبو حنيفة: لا بأس بأن يعلم النصراني القرآن، فلهه يقبل ويتوب، ومثل ابن المبارك عن حتم القرآن، قال: يعجبني إذا ختم القرآن في الصيف أن يختمه في أول النهار، وفي الشتاء في أول الليل؛ لأن الملائكة يصلون عليه حتى يمسي ويصبح".

(٣) في ط، م، د ب: "إذا بدون" واو العطف

(٤) في د أ: "الإنسان" بلام التعريف

(٥) في د أ، د ب، ح أ، خ ب. "ثيابه"، وفي ز: "هيئته"، مكان "أحواله".

(٦) في د أ، د ب، ز: يلبس.

(٧) في د أ: "تعظم" وهو تصحيف.

(٨) كلمة "القرآن" ساقطة من د ب.

(٩) قال الفقيه أبو الليث في "الوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٧ ب): "وقال بصير: كان أبو العالية الرياحي إذا أراد أن يقرأ القرآن لس من صالح ثيابه، وتعمم واستقبل القبلة، ثم يأخذ في القراءة".

(١٠) الزيادة: من عندنا

(١١) "سرمان باشد" أي يرجى له المغفرة.

ذلك القراءة عند القبور<sup>(١)</sup> وغير القبور<sup>(٢)</sup> سواء؛ لأن الله تعالى<sup>(٣)</sup> سميع قريب، والمختار أنه ينتفع به<sup>(٤)</sup>؛ لأنه ورد الأخبار بقراءة آية الكرسي وسورة الإخلاص والفاحة، وغير ذلك.

## مسألة (٥٠٦)

ع: رجل مرّ برجل<sup>(٥)</sup> يسمى<sup>(٦)</sup> نبياً، وهو يقرأ القرآن لا يحب عليه الصلاة؛ لأن قراءة القرآن على نظمه، وتأليفه أفضل من الصلاة على الأنبياء، فإذا فرغ من قراءة القراءة<sup>(٧)</sup>، فإذا فعل فهو حسن<sup>(٨)</sup> وإن لم يفعل، فلا شيء عليه.

## مسألة (٥٠٧)

القارئ إذا سمع النداء، فالأصل (له)<sup>(٩)</sup> أن يحسك القراءة، ويسمع النداء؛ لأنه ورد به<sup>(١٠)</sup> الأثر<sup>(١١)</sup>.

(١) في ز: قبر.

(٢) في ط: "عند مكان غير" وهو تصحيف.

(٣) في ز: قبر.

(٤) كلمة "تعالى" ساقطة من "دا" و"دب".

(٥) قوله: "به" ساقطة من خاء، خب، دا، دب، ط، م.

(٦) في ط: "رجل مر به رجل" مكان المثلث.

(٧) في "م"، "ز": "تسمى".

(٨) في دب، ط، ز: "قراءته" مكان "قراءة القرآن".

(٩) في ط، م: "أحسن".

(١٠) الرياسة: من ط.

(١١) قوله: "به" ساقطة من خاء، دا، وفي دب، خب، ط: "به ورد" بالتقدم والتأخير.

(١٢) عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن"، رواه الجماعة؛ رواه البخاري في "باب ما يقول: إذا سمع المنادي" (١١٥/١)، ومسلم في "باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثم يصفى على النبي ﷺ"، ثم يسأل له الوسيلة (١/١٦٣)، والشافعي في "باب القول مثل ما يقول المؤذن" (٧٦/١). وقال الشافعي في "الأم": "فيجب لكل من كان خارجاً من الصلاة من قارئ أو داعي أو صامت

## مسألة (٥٠٨)

ويكره<sup>(١)</sup> أن يصغر المصحف، أو يكتبه<sup>(٢)</sup> بقلم رقيق؛ لأن فيه تصغير المصحف؛ وتوقيره واجب.

## مسألة (٥٠٩)

س<sup>(٣)</sup>: رجل قرأ القرآن في غير الصلاة، لا يجب عليه أن يتعوذ عند افتتاح كل سورة؛ لأن الكل مجلس واحد، فيكفيه التعوذ مرة<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٥١٠)

رجل يكتب الفقه ويحنبه رجل يقرأ القرآن، ولا يمكنه<sup>(٥)</sup> أن يستمع القرآن، كان على القارئ الإثم؛ لأنه قرأ في موضع اشتغل فيه الناس<sup>(٦)</sup> بأعمالهم، ولا شيء على الكاتب.

## مسألة (٥١١)

يكره الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان، وعند ختم القرآن بجماعة؛ لأن هذا لم ينقل عن النبي ﷺ<sup>(٧)</sup>، وعن الصحابة لرضوان الله عليهم أجمعين<sup>(٨)</sup>.

أو متحدث أن يقول: كما يقول المؤذن في "حي على الصلاة، حي على الفلاح" لا حول ولا قوة إلا بالله، ومن كان مصلياً مكتوبة أو نافلة، فأحب إلى أن يمضي فيها، وأحب إذا فرغ أن يقول: ما أمرت، من كان خارجاً من الصلاة أن يقوله وإن قاله مصل لم يكن مفسداً للصلاة. إن شاء الله تعالى - والاختيار أن لا يقول. يراجع في "الأم": الباب السابق.

- (١) في دب: "يكره" بدون العطف.
- (٢) في دب، ط: "يكتب مكان" يكتبه.
- (٣) الرمز "س" لا يوجد في معظم النسخ، الثبت من ط، م.
- (٤) في خاء، غيب، دأ: "الافتتاح" وهو خطأ.
- (٥) إذا استعاذ عند افتتاح كل سورة بشاب لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ سورة النحل: الآية ٩٨.
- (٦) في ط: "لا يمكنه" بدون العطف.
- (٧) في ط، م: بالتقديم والتأخير.
- (٨) في دب: "عليه السلام" مكان المثبت، قال أبو بكر الإسكافي: الدعاء عند ختم القرآن مدح.

ولهذا قال أبو القاسم الصفار رحمه الله<sup>(١)</sup>: لولا أن أهل هذه البلد يقولون: ينعان من الدعاء<sup>(٢)</sup> لمنعهم<sup>(٣)</sup>، لكن هذا شيء [يعرف و]<sup>(٤)</sup> لا يفنى به؛ لأنه لا ينبغي أن يقال للعمامة: ما لا يفقهون<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٥١٢)

الترجيح<sup>(٦)</sup> بقراءة القرآن: تكلم المشايخ<sup>(٧)</sup> فيه، قال بعضهم: لا بأس به؛ لقوله صلى الله عليه وسلم<sup>(٨)</sup>: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»<sup>(٩)</sup>، وقوله عليه السلام<sup>(١٠)</sup>: «لَيْسَ مَا مِنْ لَمْ يَتَفَنَّ بِالْقُرْآنِ»<sup>(١١)</sup>، وقال أكثرهم<sup>(١٢)</sup>: مكروه، لا

إلا أنه لا بأس به (التوارك من ٢٤-أ: باب الصلاة)

- (٩) الزيادة: من ط.
- (١) هو أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار، المتوفى سنة ٣٣٦ هجرية
- (٢) في ط، م: "عن الدعاء" مكان المنيب.
- (٣) في أغلب النسخ: "ولا لمعهم" بزيادة "ولا"، المنيب من ز.
- (٤) الريادة: من ط، م.
- (٥) في دأ، دب، ط، ز: يمهون.
- (٦) في خأ، خب، دأ: "الترجيح" وهو خطأ؛ لأن معنى الترجيح: تردد الصوت وترديده في الخلق.
- (٧) في أغلب النسخ: الناس، المنيب من ط، م.
- (٨) في خأ، خب، دأ، دب: "عليه السلام" مكان المنيب.
- (٩) الحديث رواه الحاكم في "المستدرک" في كتاب فضائل القرآن في "ذكر فضائل سور وأى متفرقة" (١/ ٥٧١-٥٧٥) من حديث البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ من وجوه مختلفة، وفي رواية له: قال رسول الله ﷺ: «زَيَّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ».
- (١٠) في م، ط، م: قال عليه السلام.
- (١١) الحديث أخرجه الحاكم في "المستدرک" في العنوان السابق (١/ ٥٦٩، ٥٧٠) من حديث سعد وابن عباس رضي الله عنهما: عن عبد الله بن أبي نبيك قال: قال له سعد رضي الله عنه تخار كبة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَيْسَ مَا مِنْ لَمْ يَتَفَنَّ بِالْقُرْآنِ»، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا الإسناد، ورواه سعيد بن حسان الخزومي عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نبيك.
- (١٢) في دب: بعضهم.

يحل ولا يحل الاستماع<sup>(١)</sup> إليه ؛ لأن فيه تشبيهاً<sup>(٢)</sup> بفعل الفسقة<sup>(٣)</sup> في حال ، ولهذا المعنى كره هذا النوع في الأذان<sup>(٤)</sup> .

## مسألة (٥١٣)

هل يجب على المولى أن يعلم ، عبده القرآن ، يجب بقدر ما يحتاج إليه لأداء الصلاة .

## مسألة (٥١٤)

النصراني إذا تعلم القرآن ، يعلم والفقه كذلك ؛ لأنه عسى يهتدى لكن لا يمس<sup>(٥)</sup> المصحف<sup>(٦)</sup> ، فإذا اغتسل ثم مسح لا بأس به . (قال رضى الله عنه : وهذا قول محمد رضى الله عنه ، وعند أبى يوسف رحمه الله : يمنع من المصحف مطلقاً)<sup>(٧)</sup> .

## مسألة (٥١٥)

ينبغي لحامل القرآن أن يختم القرآن في كل أربعين يوماً<sup>(٨)</sup> ؛ لقوله عليه السلام لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما<sup>(٩)</sup> : «اقرأ<sup>(١٠)</sup> القرآن في أربعين» .

## مسألة (٥١٦)

زشرو<sup>(١١)</sup> : ويمنع من كتابة القرآن بالفارسية بالإجماع ؛ لأنه يؤدي إلى

(١) كلمة "الاستماع" ساقطة من ط ، م .

(٢) فى حاء ، حب ، دأ : تشبيهاً .

(٣) فى معظم النسخ : "بحال الفسقة" ، المثبت من ط ، م .

(٤) فى ر : "من الأذان" مكان المثبت .

(٥) فى ط : "يمس" وهو خطأ .

(٦) لقوله تعالى : ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ الآية .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ط ، م .

(٨) فى ط : "فى كل يومين" وهو تحريف .

(٩) قوله : "رضى الله عنهما" ساقط من ز .

(١٠) كلمة اقرأ ساقطة من دأ ، دب ، خدب .

(١١) الرمز "زشرو" ساقط من معظم النسخ ، المثبت من ط ، م .

الإحلال بحفظ القرآن؛ لأننا أمرنا بحفظ النظم والمعنى، فله دلالة على النبوة، ولأنه<sup>(١)</sup> ربما يؤدي إلى التهاون بأمر القرآن.

## مسألة (٥١٧)

فلو كتب بالفارسية يحرم على الجنب والمجانن مسّه بالإجماع، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>، أما عند أبي حنيفة رحمه الله عليه<sup>(٣)</sup> فظاهر، وكذلك عندهما؛ لأن القرآن عندهما حتى يتعلق به<sup>(٤)</sup> جواز الصلاة في حق من لا يحسن العربية<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٥١٨)

[قال الفقيه أبو الليث رحمه الله<sup>(٦)</sup>]: وينبغي لقارئ القرآن أن يختم في السنة مرتين إن لم يقدر على الزيادة؛ فإنه روى عن أبي حنيفة رحمه الله عليه: أن من قرأ القرآن في السنة مرتين، فقد<sup>(٧)</sup> أدى حقه، وهذا لما روى أن النبي ﷺ<sup>(٨)</sup> عرض على جبريل في السنة التي توفي فيها<sup>(٩)</sup> مرتين.

## مسألة (٥١٩)

قال الفقيه أبو الليث رحمه الله<sup>(١٠)</sup> في كتابه الملقب بـ"البيستان"<sup>(١١)</sup>: القراءة<sup>(١٢)</sup>

(١) في أغلب النسخ: "لأنه" بدون العطف، ثبت من ط.

(٢) في ط: "هو" بدون العطف.

(٣) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من م، وفي ط: "رحمة مكان المثلث".

(٤) قوله: "به" ساقط من ط.

(٥) أشار إلى هذا السرخسي في "المسوط" في "باب افتتاح الصلاة" (٣٧/١).

(٦) الزيادة: من ط، م.

(٧) في ط: "فكذا" في مكان "فقد" وهو تحريف.

(٨) في ط: "عم" مكان المثلث.

(٩) قوله: "فيها" ساقط من ط.

(١٠) قوله: "رحمة الله" ساقط من ط، وفي د: "بزيادة" عليه.



من المصحف أولى من القراءة عن ظهر القلب، به وردت الآثار<sup>(١١)</sup>؛ لأن<sup>(١٢)</sup> فيها جمعاً<sup>(١٣)</sup> بين العبادتين، وهو النظر في كتاب الله (تعالى)<sup>(١٤)</sup> والقراء.

### مسألة (٥٢٠)

رجل يقرأ القرآن، ويلحن في قراءته، فسمعه<sup>(١٥)</sup> إنسان، إن علم أنه<sup>(١٦)</sup> لو لقنه الصواب، لا يدخل عليه الوحشة، أو يدخله، لكن لا يقع بذلك<sup>(١٧)</sup> بينهما عداوة، يلقنه الصواب<sup>(١٨)</sup>، ولم يكن في سعة لو تركه<sup>(١٩)</sup>، وإن علم خروجه من الطبع، وخاف<sup>(٢٠)</sup> وقوع<sup>(٢١)</sup> العداوة، فهو في سعة من أنه<sup>(٢٢)</sup> لا يخبره<sup>(٢٣)</sup>؛ لأنه لا يفيد<sup>(٢٤)</sup>.

(١١) هو كتاب "بستان العارفين" للفقير أبي الليث السمرقندي.

(١٢) في دب: "القرآن مكان القراءة"، وهو تصحيف.

(١) في ز: "الأخبار"، وفي دب: "الآيات" وهو تصحيف.

(٢) في دب: "ولأن" بزيادة العطف.

(٣) في دب، خد، ط، ز: "فيه".

(٤) في خ أ، غب: "جميعاً".

(٥) الزيادة لم تذكر في ز.

(٦) في دب: "سمع".

(٧) قوله: "بذلك" ساقط من دأ.

(٨) في دأ: "ويقنه الصواب" بزيادة العطف.

(٩) في ط، م، دب، خد، غب: "من تركه"، وفي دأ: "لم تركه"، المثبت من ز.

(١٠) في ط: "وخلف" وهو تصحيف.

(١١) في معظم النسخ: "صوته وقوع"، وفي ط، م، ز: "صوته ووقوع"، المثبت من دب.

(١٢) في معظم النسخ: "أن مكان أنه"، المثبت من دب.

(١٣) في ط، م: "يخبره" مكان "لا يخبره" وهو خطأ.

(١٤) من قوله: "قال الفقيه..." إلى قوله: "لا يفيد" ساقط من صلب م، واستدركه في الهاش.

## فصل في زلات القارئ والخطأ في الأذكار

مسألة (٥٢١)

ن: رجل قرأ في صلاته <sup>(١)</sup> ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بالهاء، أو ﴿الرحمن الرحيم﴾ بالهاء، أو ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بالدال <sup>(٢)</sup>، أو قال: [قُلْ <sup>(٣)</sup> أَعُوذُ] بالدال، أو ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بالسین، أو قرأ في التشهد <sup>(٤)</sup> "التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ" <sup>(٥)</sup> بالهاء، أو قال <sup>(٦)</sup> في ركوعه: "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ" <sup>(٧)</sup> بالضاد <sup>(٨)</sup>، أو بالدال، أو قال: "سمع الله لمن حمده" بالهاء (إن كان يجتهد أثناء الليل والنهار في تصحيحه، ولا يقدر على ذلك، فصلاته جائزة) <sup>(٩)</sup>، وإن ترك، فصلاته فاسدة؛ لأنه قادر عليه <sup>(١٠)</sup>، وإن بذل جهوده في بعض عمره، فلا يسعه أن يترك جهده (في) باقي عمره <sup>(١١)</sup>، وإن ترك، فصلاته فاسدة، إلا أن يكون الدهر كله في تصحيحه <sup>(١٢)</sup>.

(١) في ط، م: "في الصلاة" مكان المثلث.

(٢) في ط: "بالدال" مكان "بالدال".

(٣) الزيادة: من ط، م.

(٤) في ح، أ، ح، ب، ط: "التشهد مدون" في.

(٥) كلمة "الله" ساقطة من ط.

(٦) في خ، أ، ح، ب، د، أ: "وقال" بالعطف.

(٧) كلمة "العظيم" ساقطة من د، ب.

(٨) في د، ب: "بالضاد" مكان المثلث.

(٩) ما بين القوسين ساقط من ط، م.

(١٠) قوله: "عليه" ساقط من أغلب النسخ، المثلث من ط، م.

(١١) الزيادة: من ط، م، ومي د، ب: "باقي عمره جهده" بالتقديم والتأخير.

(١٢) قال المعقبي أبو الليث في "الوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٥-١٦): "وسئل محمد بن الأزهر (أبو عبد الله المتوفى سنة ٢٥١ هجرية) وإبراهيم بن يوسف (بن ميمون بن قدامة البلخي المتوفى سنة ٢٤١ هجرية)، والحسن بن مطيع عن رجل قرأ في صلاته ﴿الحمد لله﴾ أو قرأ ﴿الرحمن الرحيم﴾ أو غير المذبوب بالدال أو بالدال، أو قال: قُلْ أَعُوذُ أَوْ بِالدال، أو قال: "الله الصمد" أو قرأ في التشهد التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ أَوْ قرأ في ركوعه "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ" بالضاد، أو قال: "سمع الله لمن حمده" قالوا بأجمعهم: إن كان يجتهد دهره في أثناء الليل والنهار في تقويم لسانه، ولا يقدر على تصحيحه، فصلاته جائزة، وإن ترك الاحتياط،

## مسألة (٥٢٢)

إذا قرأ في صلاته <sup>(١)</sup> بسم الله بالشين أو التاء <sup>(٢)</sup>، وهو اللغ <sup>(٣)</sup>، أو قرأ مكان اللام ياءً، ولا يطاوعه لسانه على غير ذلك، فإن كان فيه تبديل الكلام، تفسد صلاته، وإن قرأ <sup>(٤)</sup> خارج الصلاة لم يكن ما جوراً، لأنه يصير كلاماً آخر من كلام الناس، فإن أمكنه أن يتخذ من القرآن آيات، ليس <sup>(٥)</sup> فيها تلك الحروف يتخذ وإلا فوسكت، وعلى قبيل المسألة الأولى: إن كان يذل <sup>(٦)</sup> جهده ولم يقدر، لا يفسد صلاته، وبه نأخذ، وإن كان لا تبدل <sup>(٧)</sup> الكلام، إن كان يمكنه <sup>(٨)</sup> أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ <sup>(٩)</sup> إلا فاتحة الكتاب، فإنه لا يدع قراءتها في الصلاة <sup>(١٠)</sup>

فصلاته مفسدة، وإن احتجبت في بعض عمره، فلا يسمعه أن يترك جهده في باقي عمره، وإن ترك، فصلاته مفسدة إلا أن تكون الدهر والشهر كله في تصحيحه.

(١) م. ط. م. في الصلاة

(٢) قوله: أو بالتاء: سقط من ط. م.

(٣) في معظم النسخ: اللغ: كلام التعريف، التي من ط. م.

الكتاب: بالضم والتشديد، تحول اللسان من حرف إلى حرف، كقلب السين تاءً، والراء غيناً أو لاماً، وقد يقال: لئلا يغلط: أي لا تحول لسانه من حرف إلى حرف غيره، كان يجعل السين تاءً أو راءً غيناً، فهو اللغ، وهو لغاه، جمع: لئلا. (مختار الصحاح للرازي: ص ٥٩٢ والمعجم الوسيط: ٢/ ٨٢١)

(٤) في د. ب. و. ولو قرأ مكان وإن قرأ.

(٥) في د. ب. وليس: يريد أن ولو المطف.

(٦) في ح. أ. ح. ب. د. أ. يذل: مكان يذل.

(٧) في معظم النسخ: لا تبدل مكان التي.

(٨) في خ. أ. غ. ب. لا يمكنه: وهو تعريف.

(٩) كلمة: يتخذ: سقطت ح. أ. غ. ب. د. أ.

(١٠) لقوله عليه السلام: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب، الحديث رواه الجماعة من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، رواه البخاري (١/ ١٣٨) من باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يجهل فيها وما يخالف، ومسلم (١/ ١٦٧-١٦٨) في باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكه تعلمها قرأ بما يتيسر له من غيرها، والترمذي في باب ما جاء في القراءة خلف الإمام (٢/ ١١٧)،

## مسألة (٥٢٣)

وإن كان يقرأ ﴿نَسْتَعِينُ﴾<sup>(١)</sup> بالشين<sup>(٢)</sup>، أو نحو ذلك، فلذلك لا ينبغي<sup>(٣)</sup> لغيره أن يقتدى به؛ لأن صلاته ناقصة<sup>(٤)</sup>.

وأبو داود في "باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب" (٢٠٩/١)، وابن ماجه في "باب القراءة خلف الإمام" (٢٧٣/١)، والنسائي في "باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة" (١٣٧/٢)، والدارقطني في "باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام" (١/٣١٨)، والبيهقي والحاكم وغيرهم.

(١) في ط، م: "نشتعين" وهو تصحيف.

(٢) في دأ: "بالسين" وهو تصحيف أيضاً.

(٣) في دب، ط، م، ز: "فكذلك لا ينبغي" مكان المكت.

(٤) قال عليه الصلاة والسلام: "يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله"، الحديث رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أبي مسعود الأنصاري؛ رواه مسلم في "باب من أحق بالإمامة" (٢٧٠/١)، وأبو داود في "باب من أحق بالإمامة" (١٥٤/١)، والترمذي في "باب ما جاء من أحق بالإمامة" (٤٥٩/١)، وابن ماجه في "باب من أحق بالإمامة" (٣١٣/١)، والنسائي في "باب من أحق بالإمامة" (٧٦/٢)، وابن حبان في "ذكر البيان بأن القوم إذا استووا في القراءة يجب أن يؤمهم من كان أعلم بالسنة" (٣٣٧/٣، ٣٣٨) - ط: الأولى -، والدارقطني في (١/٢٨٠)، والحاكم في (١/٢٤٣)، والشافعي في "الأم" (١/١٤٧). قال الترمذي: وحديث أبي مسعود حديث حسن صحيح.

قال الفقيه أبو الليث في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ١٦ أ): وصلى أبو جعفر (الهلواني المتوفى سنة ٣٦٢ هجرية عن الأئمة يقرأ في صلاته "بسم الله بالشين، ولا يطاوع على غير ذلك، أو قرأ في مكان اللام بآء في جميع القرآن، هل تجوز صلاته؟ فإنه روى عن أبي القاسم: أنه قال في الهندي الذي لا يفصح بالقراءة: سكوته أحب إلى من قراءته في الصلاة، وهل لذلك القارئ أجر، إن قرأ في غير الصلاة أم لا؟

قال: إن كان عند تبديل الحرف يصير كلاماً آخر من كلام الناس، فلا ينبغي له أن يقرأ، وإن قرأ فسدت صلاته، وهو بقراءته غير مأثور، فإن أمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها الحروف التي لا يطاوعه لسانه، فيقرأ بها فعل ذلك إلا فاتحة الكتاب، فإنه لا بدع قراءتها في الصلاة، وإن كان يقرأ "نستعين" بالشين، أو نحو ذلك؛ لأنه قريب المعنى، ولا ينبغي لمبصره أن يقتدى به؛ لأن صلاته ناقصة، وإن كان هذا الرجل هندية أو غير هندية، ويخل في قراءته، ويغير ولا يفتقر على غير ما هو منزل، أو إقامة الكلمة في موضعها أو أكثره، يقرأ بخلاف ما أنزل، فهذا بمنزلة الأعمى، ويجب أن يصلي بغير قراءة كما قال أبو القاسم: ومن لا يعرف قراءة القرآن يجوز له أداء الصلوات بغير القرآن، حتى يتعلم قراءته.

عن رفاعه بن رافع: "أن رسول الله ﷺ علم رجلاً الصلاة، فقال: إن كان معك قرآن فافقرأ ولا فاحمد الله، وكبره، وهله، ثم اركع"، رواه أبو داود والترمذي، وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: "جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إني لا أستطيع أن أعوذ من القرآن شيئاً، فعلمني ما

## مسألة (٥٢٤)

رجل صلى، فجري على لسانه نعم، فإن<sup>(١)</sup> كان<sup>(٢)</sup> اعتاد ذلك في غير  
صلاته، تفسد صلاته<sup>(٣)</sup>؛ لأنه من كلامه<sup>(٤)</sup>، وإن لم يكن له عادة في غير الصلاة،  
لم تفسد [صلاته]<sup>(٥)</sup>؛ لأنه<sup>(٦)</sup> يجعل ذلك من القرآن، وإن قال<sup>(٧)</sup> بالفارسية:  
أرى<sup>(٨)</sup>، ينبغي أن يكون على الاختلاف، هكذا ذكر الفقيه أبو الليث - رحمه  
الله -<sup>(٩)</sup>، والصحيح أنه لا يفسد؛ لأن نعم<sup>(١٠)</sup> بالعربي<sup>(١١)</sup> إذا جعل من القرآن،  
فصار<sup>(١٢)</sup> كما لو قرأ القرآن بالفارسية، ولو قرأ [القرآن]<sup>(١٣)</sup> بالفارسية لا تفسد  
صلاته بالإجماع<sup>(١٤)</sup>، إنما الاختلاف في الاعتداد، وقد ذكرنا<sup>(١٥)</sup> في شرح الجامع

يجزئني قال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله، رواه  
أحمد وأبو داود والسنائي والدارقطني، هكذا أخرجهما مجدد الدين ابن تيمية في المتقى في  
باب حكم من يحسن فرض القراءة (ص ١٤٧) - ط: السلفية -.

- (١) في ط: "إن مكان فإن".
- (٢) كلمة "كان" ساقطة من دب.
- (٣) كلمة "صلاته" ساقطة من دب.
- (٤) في دأ: "من كلامه غيره" وهو تحريف.
- (٥) الزيادة: من دأ.
- (٦) قوله: "لأنه" ساقط من دأ، وفي دب: "لأن" مكان المثبت.
- (٧) في دأ: "وإن قال: ذلك" بزيادة "ذلك".
- (٨) في دأ: أرى؛ "أرى" معناها بالأردو: "هنا" أي نعم. لغات كشوري (ص ١٦)، وأرى  
الأمر من أراستن، معناها بالأردو يارا، وزين، رتب المعجم الفهني (ص ٣٣).
- (٩) قوله: "رحمه الله" ساقط من دأ، دب، ط، ز.
- (١٠) كلمة "نعم" ساقطة من دأ، دب، ز.
- (١١) في ز: "العربي" مكان المثبت.
- (١٢) في ط: "إذا قال: أرى صار" مكان "فصار".
- (١٣) الزيادة: من دأ، ط.
- (١٤) قوله: "بالإجماع" ساقط من ط.
- (١٥) في دأ: "ذكرناه".

## مسألة (٥٢٥)

س: ولو قال: "سمع الله لمن حمده" مكان النون<sup>(١)</sup> اللام، ففسد صلاته؛ لأنه صار<sup>(٢)</sup> لغواً، فإذا كان لسانه لا تطاوعه<sup>(٣)</sup> يتركه.

## مسألة (٥٢٦)

وإذا<sup>(٤)</sup> فرغ المصلّي من فاتحة الكتاب، فقال: "آمين" -بتشديد الميم- فسدت صلاته؛ لأن هذا ليس بشيء، وقيل: عند أبي يوسف رحمه الله<sup>(٥)</sup>: لا تفسد [صلاته]<sup>(٦)</sup>؛ لأنه يوجد في القرآن<sup>(٧)</sup>، وعليه الفتوى، ويقول: "آمين" -بغير مدّ ولا تشديد- وهذا اختيار الأدباء، و"آمين" -بالمدّ دون التشديد- وهو اختيار الفقهاء، وأصله "يا آمين"<sup>(٨)</sup> استجيب لنا، [جعل]<sup>(٩)</sup> "آمين" من أسماء الله

(١) كلمة "ذلك" ساقطة من دأ، دب، قال الفقيه أبو البيث في "النوارل" في "باب الصلاة" (ص ٣١ أ-ب): "وسئل عن رجل صلى، فجرى على لسانه "نعم"، هل تفسد صلاته؟ قال: إن كان هذا الرجل يجرى في كلامه في غير الصلاة "نعم"، فسدت صلاته، وإن لم يكن يجرى على لسانه "نعم" في غير الصلاة لا تفسد صلاته، ويجعل ذلك من القرآن، قيل: فإن كان ذلك بالفارسية قال: ينبغي أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا؛ لقد سبق الكلام في جواز الصلاة بالفارسية في الفصل السابق في مسألة (٥١٧)، وأشار إلى ذلك السرحسى في "باب افتتاح الصلاة" (١/٢٧).

(٢) كلمة "النون" ساقطة من خ ب، وفي خ أ: "النون" مكان "النون".

(٣) في ط: "جار" وهو تصحيف.

(٤) في ط، م، "دأ": "فإن كان لسانه لا يطاوعه".

(٥) في أغلب النسخ: "فلذا".

(٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، م.

(٧) الريادة: من ط، م.

(٨) قوله: "لأنه يوجد في القرآن" ساقط من ط، م.

آمين: في الدعاء بمد ويقصر، وتشديد الميم خطأ، وقيل: معناه كذلك عليك وهو مسمى على الفتح مثل أمين وكيف لا جنماع الساكنين، وتقول منه: آمن فلاناً تأمناً. مختار الصحاح (ص ٢٧).

(٩) في دأ: "يا آمين" وهو تصحيف.

تعالى<sup>(١)</sup>، إلا أنه لما أسقطت ياء النداء<sup>(٢)</sup>، أقام المد مقامه<sup>(٣)</sup>.

### مسألة (٥٢٧)

أج: عن محمد رحمه الله لو قرأ يا موسى بن مريم<sup>(٤)</sup> في صلاته، وهو يريد يا عيسى بن مريم<sup>(٥)</sup>، جازت صلاته، ولو قرأ يا عيسى بن موسى، فسدت صلاته، والفرق بينهما أن اسم موسى وعيسى<sup>(٦)</sup> كل واحد منهما موجود في القرآن، وموسى كانت له أم، فإذا قال: يا موسى ابن مريم<sup>(٧)</sup> لم يختل المعنى، وإن غلط في الاسم، واسمهما في القرآن، بذلك<sup>(٨)</sup> جازت صلاته، ولا كذلك قوله<sup>(٩)</sup>: يا عيسى بن موسى<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه غير معناه، ألا ترى<sup>(١١)</sup> أنه لم يكن لعيسى أب<sup>(١٢)</sup>، ففسدت صلاته.

وقال أبو يوسف رحمه الله<sup>(١٣)</sup>: لو قال: يا عيسى بن موسى<sup>(١٤)</sup> وهو يريد

(١٠) الريادة: من خاء، خب، دأ، دب، ط.

(١) كلمة "تعالى" ساقطة من ز.

(٢) في دأ: "بالنون" وهو خطأ، وفي دب: بالدهاء، في ط: "لأنه سقطت النداء" مكان المثبت.

(٣) في ط: "قدم مقدم النداء".

(٤) في دأ: ابن مريم.

(٥) في دأ: ابن مريم.

(٦) في ز: بالتقديم والتأخير.

(٧) في دأ: "ابن مريم".

(٨) في دأ، دب، ز: "كذلك مكان" بذلك.

(٩) قوله: "قوله ساقط من ط".

(١٠) في دأ: "ابن عيسى".

(١١) في دأ: "الم ير".

(١٢) في ط: "يعني أب".

(١٣) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، د.

التلاوة، جازت الصلاة<sup>(١)</sup>؛ لأنه غلط بشيء، مثله في القرآن، فقد اعتبر على قول أبي يوسف: اللفظ دون المعنى، وعلى قول محمد - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>: يعتبر اللفظ والمعنى جميعاً.

وفي "المجرد": قال أبو حنيفة ر - حمة الله عليه -<sup>(٣)</sup>: إن زاد في قراءته ما ليس منه<sup>(٤)</sup> مما يشبه القرآن أو نقص، جازت صلاته؛ لأن العبرة للمعنى عنده<sup>(٥)</sup>.

#### مسألة (٥٢٨)

شرو: وإن قرأ "العسرى" مكان "اليسرى"، وما يجرى<sup>(٦)</sup> مجراه، يجعل عفواً باعتبار الضرورة، ويحمل على الاستئناف.

#### مسألة (٥٢٩)

وإن وقف على شطر<sup>(٧)</sup> كلمة، ثم استأنف، لم تفسد صلاته، وإن فسد<sup>(٨)</sup> معنى الشطر<sup>(٩)</sup> لأجل الضرورة<sup>(١٠)</sup>.

(١٤) في دأ: "ابن موسى".

(١) في معظم النسخ: "جازت صلاة"، مثبت من ط.

(٢) قوله: "رحمة الله" ساقط من ط.

(٣) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط، و"عليه" من ز.

(٤) قوله: "منه" ساقط من دأ، دب.

(٥) العبارة من قوله: "لأنه غلط بشيء" مثله... إلى قوله: "لأن العبرة للمعنى عند مكرور، منسوخ مرتين، ومكان "لأن" لأنه، وهذا سهر.

(٦) في ز: "أو ما يجرى".

(٧) في دأ: شرط وهو تصحيف.

(٨) في دأ: "وإن فتح"، وفي ز: "وإن قبح"، وهو تصحيف أيضاً.

(٩) في دأ: معنى الشرط.

(١٠) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (١٥ أ-ب): "وسئل أبو نصر عن رجل قرأ في صلاته ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ باللام، فسدت صلاته؛ لأنه ليس في القرآن مثله قال الفقيه رحمه الله: وقد قرأت في الصلاة مرة ﴿أعجزت أن أكون مثل هذا العبد﴾ حرى



## مسألة (٥٣٠)

م : الأصل إن كان<sup>(١)</sup> قراءة وإن كان شاذًا، لا تفسد صلاته، حتى لو قرأ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ - بالتخفيف - لا تفسد (صلاته)<sup>(٢)</sup> هو المختار لأنه قراءة، وكذلك لو قرأ هُنَالِكَ تَبْلُو<sup>(٣)</sup> بالتاء؛ لأنه قراءة، وكذلك لو قرأ ﴿سَبْحًا طَوِيلًا﴾ بالفاء المعجمة من فوقها نقطة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه قراءة، وإن كانت<sup>(٥)</sup> ذلك شاذة<sup>(٦)</sup>.

وحكى أنه لو قرأ<sup>(٧)</sup> ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يَطْعَمُ وَلَا يَظْعَمُ﴾ ينصب الياء والعين<sup>(٨)</sup> من الأول ورفع الياء<sup>(٩)</sup> وكسر العين من ذلك على لسانى من غير قصدى، فسألت أبا جعفر عن ذلك، قال: ليس فى القرآن مثله لا تجوز الصلاة<sup>(١٠)</sup>

قال الفقيه: وقد صليت خلف أبى جعفر، قرأ فى صلاته ﴿إِن حَزَبَ اللَّهُ هُمَ الْكَافِرُونَ﴾ فلم فرغ من صلاته سأله عن ذلك، وقال: لم أسمع به، وقال: لم تفسد الصلاة، وقال: كل شيء يكون فى القرآن مثله، لا تفسد به الصلاة، وصار كأنه قدم أو أخر. وقال أبو جعفر: كان أبو بكر بن سعيد يصلى خلف إمام له، قرأ فى صلاته فاخشوه ولا تخشوني، فلم يعد الصلاة، وسئل أبو نصر عن رجل قرأ فى صلاة ﴿فَسَّاهُ صَبَاحَ الْمُنْذِرِينَ﴾ بالكسر، أو قرأ ﴿الْحَالِقِ الْبَارَى الْمَصُورِ﴾ بالنصب، قال: هذا الحن، وأرجو أن لا تفسد صلاته، فإن تعمد ذلك كفر. وقال سهل بن حبيب: سمعت محمد بن سلمة يقول فى هذا: إنه تعمد ذلك كفر، وإن لم يتعمد فسدت صلاته ولم يكفر، وسئل ابن المبارك عن رجل قرأ ﴿إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ قال: لا يقطع الصلاة، وهكذا قال أبو جعفر السجستاني، إلا أن يتعمد، فيكون ذلك قطعاً للصلاة، وسئل ابن المبارك عن رجل قرأ فى صلاته فسحق لأصحاب الشيعر - بلشين - قال: يعجنى أن يعيد الصلاة، وقال رجل لابن المبارك: إني صليت خلف رجل، قرأ فى صلاته وزرايب مبثوثة فأعدت الصلاة، قال: أصبت، وأخذت بالحزم، وقال ابن المبارك: من قرأ فى صلاته وإذا سمع الخير متوجهاً قال: لا تفسد صلاته؛ لأنه إنما أسقط حرفاً، وأنكر ذلك أبو جعفر، وقال: فيه تغيير المعنى، وإن كان فيه نقص الحرف.

(١) فى معظم النسخ: "إنما كان"، المثبت من ذ.

(٢) الريادة: من ط، م.

(٣) فى د، دب: "هناك تَبْلُو" مكان المثبت.

(٤) فى دب، ط: "بقطة" مكان المثبت.

(٥) فى أغلب النسخ: كان.

(٦) فى خ، أ، خ ب: "تلك شاذة".

(٧) قوله: "أنه قرأ فل" ماقط من د، أ، و "أنه" ماقط من دب

(٨) فى دب: "ينصب العين والياء" بالتقديم والتأخير.

الثاني<sup>(١)</sup>، فأفنى عامة الأئمة بسمرقند بفساد الصلاة، فبلغ ذلك واحداً من أئمة القراءة<sup>(٢)</sup>، فأخبر أن هذه قراءة الأعشى<sup>(٣)</sup> أبى يوسف يعقوب بن خليفة -رحمة الله عليه-<sup>(٤)</sup>، ووجه "أغير الله أتخذ"<sup>(٥)</sup> وليأ يطعم ولا يطعم<sup>(٦)</sup> أى ذلك<sup>(٧)</sup> الولي يطعم ولا يطعم<sup>(٨)</sup>، فأخبر الأئمة<sup>(٩)</sup> فرجعوا.

## مسألة (٥٣١)

إبدال حرف بحرف<sup>(١٠)</sup> إذا كان<sup>(١١)</sup> لا يغير<sup>(١٢)</sup> المعنى لا تفسد الصلاة، إلا رواية عن أبى يوسف رحمه الله<sup>(١٣)</sup> نحو ما إذا قرأ "فأما اليتيم فلا تكهر وأما السائل فلا تنهر"<sup>(١٤)</sup> لأن المعنى قريب، وكذلك إن لم تكن المذكورة<sup>(١٥)</sup> مستعملاً في اللغة،

- (٩) قوله: "ورفع الياء" ساقط من ط.
- (١٠) فى دب: "الثاني" بدون "من".
- (١١) فى "دا": "القرا"، وفى ط: القرآن.
- (١٢) كلمة "الأعشى" ساقطة من دا.
- (١٣) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ز.
- (١٤) كلمة "أتخذ" ساقطة من ط.
- (١٥) كلمة "يطعم" ساقطة من ط.
- (١٦) كلمة "ذلك" ساقطة من ط.
- (١٧) قوله: "يطعم ولا يطعم" ساقط من ز.
- (١٨) فى دا: "فأخبروا".
- (١٩) فى خا، غب، دا: "إبدال الحرف بحرف"، وقوله: "بحرف" ساقط من ط.
- (٢٠) كلمة "كان" ساقطة من ط.
- (٢١) فى دب: "يعبر" وهو تحريف، وفى ط: "لا يغير" مكان المثبت.
- (٢٢) قوله: "رحمة الله" ساقط من ط.
- (٢٣) قوله: "وأما السائل فلا تنهر" ساقط من ط.
- (٢٤) فى ر: "المذكور".
- يطر النوازل فى هامش مسألة (٥٢٩).

وبين الحرفين قرب المخرج .

فتبين مخارج الحروف، فيقول<sup>(١)</sup>: الهمزة<sup>(٢)</sup>، والعين<sup>(٣)</sup>، والحاء والحاء<sup>(٤)</sup>، والغين<sup>(٥)</sup> من مخرج<sup>(٦)</sup>، والكاف من مخرج، والجيم والشين<sup>(٧)</sup>، والصاد<sup>(٨)</sup> من مخرج، والشين<sup>(٩)</sup> والضاد<sup>(١٠)</sup> والزاي<sup>(١١)</sup> من مخرج (والطاء والذال والتاء من مخرج، والظاء والذال والشاء من مخرج، والراء واللام والتون من مخرج، والفاء والباء والميم من مخرج)<sup>(١٢)</sup>، والواو والياء من مخرج .

فإذا أبدل حرفاً بحرف آخر، وهما من مخرج (واحد)<sup>(١٣)</sup>، ولم يصر<sup>(١٤)</sup> الملفوظ اسماً لشيء (آخر)<sup>(١٥)</sup>؟ اختار<sup>(١٦)</sup> بعض المشايخ رحمهم الله<sup>(١٧)</sup> أنه لا تنسد

(١) في معظم النسخ: فيقول "المثبت من ط .

(٢) في دب: الهمزة بالهاء .

(٣) في دب، ط: الغين .

(٤) في دأ: "الحاء والحاء"، وفي دب: "الحاء والحاء"، وفي ط: "الحاء والحاء" مكان المثبت، وهو تصحيف .

(٥) في دأ، ط: العين .

(٦) قوله: "من مخرج" ساقط من ط .

(٧) في ز: السين .

(٨) في دأ، دب: والضاد .

(٩) قوله: "والسين" ساقط من ر .

(١٠) في أغلب النسخ: "والصاد"، المثبت من ط .

(١١) في ط: "والزاء" .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من ط .

(١٣) الزيادة: من ط .

(١٤) في دأ: "يصل" وهو تصحيف .

(١٥) الزيادة: من ط .

(١٦) في ط: إختار وهو تصحيف .

(١٧) قوله: "رحمهم الله" ساقط من ط .

صلاته، ولو صار ما قرأ اسماً لشيء آخر<sup>(١)</sup>، مثل إن قرأ<sup>(٢)</sup> "رحلة الشتاء والسيف بالسین، وما أشبه ذلك، أكثرهم قالوا: تفسد صلاته، وقال بعضهم: لا تفسد صلاته<sup>(٣)</sup> إلا إذا فحش المعنى؛ لأن العوام لا يقدرُونَ على الفصل، لاسيما بين الصاد والسين والظاء والذال، قال رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>: وينبغي للمصلي إذا جرى على لسانه ذلك أن يقطع الصلاة، ويستأنفها ليكون مؤدياً للصلاة الجائزة بيقين<sup>(٥)</sup>.

### باب ما يفسد الصلاة

#### مسألة (٥٢٢)

ن: لو أن رجلاً زاد في صلاته ركوعاً، أو سجوداً متعمداً، لا تفسد<sup>(١)</sup>؛ لأن الركوع على الانفراد، والسجود على الانفراد ليس بقربة مقصودة شرعاً<sup>(٢)</sup>، وهذا على قول أبي حنيفة -رحمة الله عليه-<sup>(٣)</sup> بناء على أنه لا يرى سجدة الشكر قربة. (قال -رضي الله عنه-<sup>(٤)</sup>: وكذا السجدة، وكذا<sup>(٥)</sup> الركوعان، أما إذا زاد ركوعاً وسجوداً تفسد صلاته؛ لأن الركوع والسجود ركعة وهي قربة)<sup>(٦)</sup>.

(١) في دا: اسماً آخر لا يوجد لشيء.

(٢) في د: يقرأ مكان قرأ.

(٣) كلمة صلاته ساقطة من د، ز.

(٤) في ز: رحمه الله مكان التثنية.

(٥) في دا: والحائز بيقين بزيادة المطف، في ز: ييقين - والله أعلم -.

(٦) في ط، م: لم تفسد.

(٧) قوله مقصودة شرعاً ساقطة من معظم النسخ، التثنية من ط، م.

(٨) كلمة على ساقطة من أغلب النسخ، التثنية من ط، م.

(٩) في ط، م: رحمه.

(١٠) في ز: رحمه الله مكان التثنية.

(١١) في د: وكذلك في مكان وكذا.

(١٢) ما بين القوسين ساقط من ط، م، قال المصنف رحمه الله: لم يثبت من سواد من سب

## مسألة (٥٣٣)

رجل نظر إلى فرج امرأته<sup>(١)</sup> وقد طلقها من شهوة في الصلاة، يصير مراجعاً، ولا تفسد صلاته، أما الرجعة ليكون النظر حلالاً، وأما عدم فساد الصلاة فلأنه<sup>(٢)</sup> ليس بعمل كثير، ولو قبلها أو لمسها، فسدت صلاته<sup>(٣)</sup>؛ لأنه في معنى الجماعة، والجماعة عمل كثير<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٥٣٤)

المصلي إذا مشى في صلاته، فإن كان مقدار صف واحد، لا تفسد صلاته؛ لأن ذلك قليل، وإن كان مقدار صفين<sup>(٥)</sup>، فمشى دفعة واحدة، فسدت صلاته، حتى لو مشى من صف إلى صف، ووقف ثم مشى<sup>(٦)</sup> إلى صف<sup>(٧)</sup> آخر، لا تفسد الصلاة (ص ١٥ أ) - وعن محمد بن مقاتل أن رجلاً لو زاد في صلاته ركوعاً أو سجوداً متعمداً، فسدت صلاته.

وعن أبي بصير أنه لو زاد ركوعاً لا تفسد، ولو زاد سجدة فسدت صلاته؛ لأن الركوع لا يؤتى به على الانفراد، فصار كزيادة قيامه، فأما السجود فإنه يؤتى به على الأفراد، فيكون فعلاً تاماً بنفسه.

قال المصنف: هذا الجواب يوافق قول أبي يوسف ومحمد (رحمهما الله) لأنهما يريان في سجدة الشكر قرينة، فإذا زاد سجدة متعمداً صارت السجدة تطوعاً، فقد احتلط التطوع بالفريضة، ففسدت صلاته، وأما أبو حنيفة: فإنه لا يرى في سجدة الشكر قرينة، فصار زيادة السجود بمنزلة زيادة الركوع وزيادة قيم لا تفسد صلاته.

(١) في م، م، د ب: "امرأة" وهو خطأ.

(٢) في معظم النسخ: "فإنه" مكان "فلأنه"، المثبت من ط، م.

(٣) في خ أ، خ ب: "فسد صلاته" وهو خطأ.

(٤) قال الفقيه في المصدر السابق (ص ١٦ أ) وفي نفس العنوان: وقال نصير: في رجل نظر إلى فرج امرأة وقد طلقها من شهوة، وهو في الصلاة، فإنه يكون رجعة، ولا تفسد صلاته، وقال محمد بن سلمة: لو لمسها فسدت صلاته، وقال الفقيه في الباب السابق (ص ٢٣ أ): وسئل أبو القاسم عن المصلي إذا نظر إلى فرج امرأته بشهوة؟ قال: فسدت صلاته، قال الفقيه. وقد روي عن نصير: أنه قال: لا تفسد صلاته، وذلك القول هو القياس.

(٥) في خ أ، خ ب، د أ: "صف" مكان "صفين"، وهو خطأ.

(٦) في ط: "ثم يمشى"، وهو خطأ.

(٧) كلمة "صف" ساقطة من معظم النسخ، المثبت من ط.

صلاته<sup>(١)</sup>، وإن مشى من صفٍّ إلى صفين دفعة واحدة، فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٥٣٥)

رجل تنف<sup>(٣)</sup> شعره في الصلاة، فإن تنف<sup>(٤)</sup> ثلاث مرات، فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير، وإن تنف أقل من ذلك فلا<sup>(٥)</sup>؛ لأنه قليل<sup>(٦)</sup>.

(١) في أغلب النسخ: "لم تفسد صلاته مكان المثلث.

(٢) قوله: "لأنه عمل كثير" ساقط من أغلب النسخ، المثبت من ط، م.

قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس العنوان (ص ١٦ أ-ب): وسئل أبو نصير عن رجل مشى في صلاته، كم قدر مقدار المشى الذي يفسد الصلاة؟ قال: روى عن بعض أصحابنا أنه قال في ذلك: موضع سجوده، فإن جاوزه، فسدت صلاته، قال: وقيل: إن كان لا يزيد على ما بين الصفين لا تفسد صلاته، فقيل: أرايت لو مشى خطوة أو خطوتين، ثم وقف، ثم مشى، ثم وقف، ثم مشى، ثم وقف، ثم مشى مشياً كثيراً؟ قال: إن تدارك خطاه، واتصل مشيه، جاوز بعض ما ذكرنا من المقادير، فسدت صلاته، وإن خطا خطوتين، ثم استقر، ولم يزد على ذلك، ثم خطا مثل ذلك، فإن كان ما بين الأول والثاني فصل لا يفهم به اتصال الأول بالثاني، فذلك غير مفسد عليه صلاته، وهذا كما روينا عن سلفنا.

وسئل نصير عن رجل مشى في صلاته إلى درجة من الصف؟ قال: إن مشى وجاوز موضع سجوده، فسدت صلاته، وإن مشى وجعل يقف ساعة، ثم يقدم، ووقف ساعة، فهو جائز. قال الفقيه: لو مشى من صفٍّ إلى صفٍّ لم تفسد صلاته، وإن مشى إلى الصفين، فسدت صلاته، وإن مشى إلى صفٍّ، فوقف ثم مشى إلى صفٍّ آخر، جازت صلاته. وروى عن عمر: أنه رأى أمامه درجة في الصف، وقد تحرم للصلاة، فتقدم إلى تلك الدرجة حتى سدها، وقد جاء في الحديث: "أن من سدَّ درجة في الصفِّ كذا وكذا من الثواب"، حديث سدَّ الفرج رواه الطبراني في "الأوسط"، والبرار وغيرهما باللفاظ متقاربة. تنظر الأحاديث التي وردت في سدَّ درجة الصفِّ في الصلاة في "الترغيب والترهيب للمزني في باب الترغيب في وصل الصفوف وسدَّ الفرج" (١/ ١٧٤، ١٧٥)).

(٣) في خ أ "تنف" وهو تصحيف.

(٤) في ط: "إن تنف" مكان المثلث.

(٥) في معظم النسخ: "لا مكان فلا"، المنت من ط.

(٦) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق، وفي نفس الباب (ص ١٧ أ): "ومثل أبو نصر عن رجل تنف شعره في الصلاة؟ قال: إذا تنف ثلاث مرات، فسدت صلاته، وإن تنف أقل من ذلك، لا تفسد صلاته".

## مسألة (٥٣٦)

المصلي إذا شدّ إزاره، فسدت صلاته، وإن حل<sup>(١)</sup> لا<sup>(٢)</sup>؛ لأن (في)<sup>(٣)</sup> الأول عمل كثير؛ لأنه يحتاج فيه إلى اليدين، و (في)<sup>(٤)</sup> الثاني: لا، وكذلك<sup>(٥)</sup> إذا ألجم دابته، فسدت صلاته (وإن نزع اللجام، لا وإذا تخفف، فسدت صلاته، ولو نزع<sup>(٦)</sup> وهو واسع، لا)<sup>(٧)</sup> قال رضى الله عنه<sup>(٨)</sup>: ولو<sup>(٩)</sup> تنعل، أو نزع النعل لا تفسد؛ لأنه عمل قليل<sup>(١٠)</sup>.

## مسألة (٥٣٧)

المصلي إذا قتل القمل في صلاته مراراً، إن كان<sup>(١١)</sup> قتلاً<sup>(١٢)</sup> متداركاً حتى

(١) في ط: وإذا حل.

(٢) حرف "لا" النهي ساقط من دأ.

(٣) الرابطة: من ط.

(٤) الزيادة: من ط.

(٥) في دأ، ط: وكذا.

(٦) في خأ، حب، دأ، دب، ط: "وإذا نزع".

(٧) ما بين القوسين ساقط من دب.

(٨) في ز: "رحمه الله".

(٩) كلمة "ولو" ساقطة من دأ.

(١٠) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس الباب (ص ١٧ أ): وحكى عن أبي يوسف: أنه قال: إن المصلي إذا شدّ إزاره فسدت صلاته، وإن حله لا تفسد، قيل لأبي بصير: إن كان مؤنة شدة مثل مؤنة حله؟ قال: إن كان هكذا لا تفسد صلاته، قال الفقيه: وبه نأخذ.

قال الفقيه: ومثل أبو سليم عن رجل عمل في صلاته من حلّ إزاره، أو شدّه، أو حلّ سراويل، أو شدّه، أو حلّ منطقة أو شدّها؟ قال: لا تفسد وقد أساء، قال سمعت أبا يوسف يقول: ذلك، وقال شداد: وإن حله لم تفسد، وإن شدّه فسدت صلاته. وقال أبو نصر: إذا حلّ إزاره لا تفسد، وإذا شدّ، فسدت صلاته، وإذا أثره، فسدت صلاته، وإذا ألجم دابته، فسدت صلاته، وإذا نزع اللجام، لا تفسد صلاته، وإذا خلع خفه وهو واسع، لا تفسد صلاته، وإذا تخفف، فسدت صلاته، وهكذا روى عن شداد، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف، وبه نأخذ، وفي رواية أبي سليم: لا تفسد صلاته في هذا كله.

(١١) كلمة "كان" ساقطة من دب.

(١٢) في دأ: "قليلاً مكان قتلاً" وهو تصحيف.

كثير، فسدت صلاته؛ لأنه (عمل)<sup>(١)</sup> كثير، وإن كان بين القتلان<sup>(٢)</sup> فرصة أو نحوها، لا تفسد صلاته؛ لأنه قليل، والكف عنه أفضل<sup>(٣)</sup>.

مسألة (٥٣٨)

المصلي إذا رمى<sup>(٤)</sup> الحجر في صلاته، إن رماه<sup>(٥)</sup> بأطراف أصابعه لا يكفه<sup>(٦)</sup> واحداً أو اثنين، لا تفسد صلاته؛ لأنه قليل<sup>(٧)</sup> وإن رمى ثلاثاً، فسدت صلاته لأنه كثير<sup>(٨)</sup>.

مسألة (٥٣٩)

ولو مضغ العلك في صلاته، فسدت صلاته، يريد به إذا كان المضغ كثيراً؛ لأن العمل الكثير يفسد الصلاة، وكذلك<sup>(٩)</sup> إذا كان في فمه<sup>(١٠)</sup> إهليلج<sup>(١١)</sup> فلا،

(١) الزيادة: من ط.

(٢) في دأ: "الصلاة"، وهو تحريف.

(٣) قوله: "والكف عنه أفضل" ساقط من ط. قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ١٧ ب) وفي نفس الباب: "وسئل أبو نصر عن رجل قتل القمل في المسجد وهو في الصلاة مراراً، هل تفسد صلاته؟ قال: إن قتل قتلاً متداركاً حتى كثير، فسدت صلاته، وإن كان بين كل قتلين فترة لا تفسد صلاته، والكف عن ذلك أفضل، وهذا كما قالوا: في رجل قاء مراراً أقل من ملء الفم، فإن كان ذلك متداركاً، وكان يحل لو جمع صار ملء الفم، وجب عليه الوضوء". قال: وروى عن أبي يوسف: في رجل روج في صلاته، قال: إن كان ذلك كثير داتماً، فسدت صلاته، ولو أنه قتل القمل في غير الصلاة في المسجد، فلا بأس به، وروى عن عبد الله بن مسعود: أنه أخذ قملة، ودفنها تحت الحصاة، ثم قرأ ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كَيْمَاتًا أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾، وروى عن أبي أمامة الباهلي مثله.

(٤) في م: "لو رمى مكاناً إذا رمى".

(٥) في دب: "رمى".

(٦) في دأ: لا يلقه وهو تصحيف.

(٧) من قوله: "المصلي إذا رمى..." إلى قوله: "لأنه قليل" ساقط من ط.

(٨) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق في "باب الصلاة" (ص ١٨ أ): "وسئل نصير عن من يرمى في صلاته حجراً، قال: إذا رمى واحداً أو اثنين لا تفسد صلاته، وإن رمى ثلاثة، فسدت صلاته".

(٩) في ط، م: وكذا.

(١٠) في دأ: "أمة" وهو خطأ.



انتقضت صلاته لما قلنا .

### مسألة (٥٤٠)

ولو قال في صلاته : اللهم ارزقني الحج ، لا تفسد صلاته ؛ لأنه لا يشبه كلام الناس<sup>(١)</sup> (ولو قال : اللهم أقضِرْ ديني ، تفسد ؛ لأنه يشبه كلام الناس)<sup>(٢)</sup> .

### مسألة (٥٤١)

المصلي إذا ابتلع<sup>(٣)</sup> سمسمه ، إن كانت<sup>(٤)</sup> من بين أسنانه<sup>(٥)</sup> ، لا تفسد صلاته ؛

(١١) الإهليلج : معرب ، قال ابن السكيت : هو بكسر اللامين ، وقال ابن الأعرابي : هو يفتح اللام الثانية على وزن إفعيل .

الإهليلج : هو شجيرة تنبت في الهند وكابل والصين ثمرة على هيئة حب الصنوبر الكبار . المعجم الوسيط ( ١ / ٣١ ) ، مخار الصحاح ( ص ٦٩٦ )

(١) من قوله : " ولو قال في صلاته . . . " إلى قوله : " كلام الناس " ساقط من ط .

(٢) ما بين القوسين ساقط من د ، أ ، ب .

قال الفقيه في المصدر السابق ، وفي الباب السابق ( ص ٢٠ ب ) : " وسئل الحسن البصري عن رجل مضغ العلك في الصلاة ؟ قال : فسدت صلاته ، كذلك في فيه إهليلج فلا كلها ، فسدت صلاته ، وقال رحمه الله في " عيون المسائل " ( ص ٢٢ ) في " باب الصلاة " : ولو صلى وفي فمه إهليلج لم يقطع صلاته ، ولو مضغ العلك ولاك إهليلج ، فسدت صلاته .

وقال علاء الدين السمرقندي عقب كلام الفقيه أبي الليث : لأن الأول عمل قليل ، والثاني : عمل كثير ، فلا يؤثر القليل في شغله عن الصلاة ، ويؤثر الكثير ؛ لأن العبرة بما يقل من العمل ويكثر . ( شرح عيون المسائل : ص ١٤ أ - ب )

وقال الفقيه في " التناول " في " باب الصلاة " ( ص ٢٠ ب ) : " قال محمد بن مقاتل : إذا قال الرجل في صلاته : اللهم ارزقني الحج ، فإن صلاته لا تفسد ، وإن قال : اللهم أقضِرْ ديني ، فإنه تفسد صلاته ؛ لأن هذا يشبه كلام الناس " .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قام رسول الله ﷺ وقما معه ، فقال أعرابي وهو في الصلاة : اللهم ارحمني ومحمداً ، ولا ترحم معنا أحداً ، فلما سلم النبي ﷺ قال للأعرابي : " لقد تحجرت واسماً " يريد رحمه الله الحديث .

قال مجاهد الدين في " المنقذ " في " باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلاً لم تبطل " ( ص ١٧٣ ) ، رواه أحمد والخاربي وأبو داود والنسائي ، رقم الحديث ( ١٠٦٥ ) .

يستعاد من هذا الحديث أن الدعاء اليسير لا تبطل الصلاة ؛ لأن الرسول ﷺ لم بأسر هذا الأعرابي بإعادة الصلاة مع أن دعاءه هذا يشبه كلام الناس .

(٣) في ط ، م . " ولو ابتلع " ، ولا يوجد كلمة " المصلي " .

(٤) في سائر النسخ : " كانت " ، المنبت من ط .

لأنه عمل قليل، وإن أخذ<sup>(١)</sup> من خارج الفم، وانتلعها، تفسد صلاته؛ لأنه أكل، والأكل عمل كثير<sup>(٢)</sup>.

## مسألة (٥٤٢)

المصلي إذا صب<sup>(٣)</sup> الدهن على رأسه بيد واحدة لم تفسد صلاته، وإن أخذ وعاء الدهن بيده، ودهن<sup>(٤)</sup> رأسه<sup>(٥)</sup> بيد أخرى، فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير<sup>(٦)</sup>، وكذا<sup>(٧)</sup> إذا جعل ماء الورد على نفسه، فهو<sup>(٨)</sup> على هذا الخلاف، قال رحمه الله<sup>(٩)</sup>: وكل عمل يحتاج فيه<sup>(١٠)</sup> إلى اليدين لإقامته، لو أقام ذلك بيد واحدة، هل تفسد صلاته؟

حكى عن أبي جعفر - رحمه الله -<sup>(١١)</sup>: أنه قال: تفسد، وذكر نجم الدين النسفي رحمه الله<sup>(١٢)</sup>: أنه لا تفسد، فإنه قال: لو تعمم بيد واحدة لا تفسد ولو

(٥) في د، ط، ز: "بين أسنانه"، وفي دأ: من أسنانه.

(١) في خدأ، خدب، دأ: "وإن كان أخذ بزيادة" كان.

(٢) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢٥ ب): قال أبو القاسم: لو ابتلع المصلي سمسمه كان بين أسنانه لا تفسد صلاته، وإن أخذها من خارج، فابتلعها، فسدت صلاته.

(٣) في ط: "لو صب" ولا توجد كلمة "المصلي".

(٤) في دب، ط: "وادهن" مكان "دهن".

(٥) كلمة "رأسه" ساقطة من معظم النسخ، المثبت من دأ، ط.

(٦) من قوله: "المصلي إذا صب..." إلى قوله: "لأنه عمل كثير" ساقط من دأ.

(٧) في دب، ط: "وكذلك".

(٨) في دأ، دب: "فهى".

(٩) في دأ، دب: "رصى الله عنه".

(١٠) في دأ: "وكل ما يحتاج فيه".

(١١) قوله: "رحمه الله" ساقط من ز، هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي الهندواني أحد مشايخ الفقيه أبي الليث، توفي رحمه الله بسجاول سنة ٣٦٢ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (١٩٢/٣) و"الفوائد السنية" (ص ١٧٩).

(١٢) هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان نجم الدين أبو حمزة لسفي.

تعمم يدين تفسد<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٥٤٣)

المصلي إذا نظر<sup>(٢)</sup> إلى شيء مكتوب وفهم، إن نظر<sup>(٣)</sup> غير مستفهم لا تفسد<sup>(٤)</sup> صلاته<sup>(٥)</sup> بالإجماع، وإن نظر مستفهماً، تفسد عند محمد رحمه الله<sup>(٦)</sup>، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله<sup>(٧)</sup>، وعند أبي يوسف رحمه الله<sup>(٨)</sup>، وبه أخذ مشايخنا رحمهم الله؛ لأن الفساد متعلق في مثل<sup>(٩)</sup> هذه الصورة بالكلم، ولم يصر

مفتى الثقلين، أحد مشايخ صاحب الهداية، توفي رحمه الله بسمرقند سنة ٥٣٧ هجرية، ترجمته في "الجواهر المضية" (٢/ ٦٥٧، ٦٥٨) و"تاج التراجيم" (ص ٤٧) و"مفتاح السعادة" (١/ ١٢٧، ١٢٨) و"الفوائد البية" (ص ١٤٩، ١٥٠).

(١) من قال رحمه الله... إلى قوله: "ولو تعمم يدين تفسد" ساقط من ط. قال الفقيه أبو الليث في "النوار" في "باب الصلاة" (ص ٢٥ ب). وروى عن أبي يوسف: أنه قال: المصلي إذا صبّ الدهن على رأسه بكف واحد، لا تفسد صلاته، وإن أخذ وعاء الدهن، فادّهن به رأسه، فسدت صلاته.

(٢) في ط: التفصيل ولو نظر مكان المصلي إذا نظر.

(٣) في ط: "أما إن نظر بزيادة أما".

(٤) في ط: "أو نظر مستفهماً ففي الوجه الأول لا تفسد مكان لا تفسد".

(٥) قوله: "صلاته" ساقط من دأ.

(٦) قوله: "رحمه الله" ساقط من ز، وفي ط: "وفي الوجه الثاني عند محمد رحمة تفسد مكان المنيب".

(٧) قوله: "رحمه الله" ساقط من ز، وفي دأ بزيادة "عليه".

(٨) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط، ز.

(٩) في دأ: "بمثل في مكان في مثل". قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق (ص ٢٥ ب) وفي نفس العنوان: "ولو أن مصلياً نظر إلى شيء مكتوب، قال محمد بن الحسن إن نظر إليه مستفهماً له، ونهيه فسدت صلاته، وإن نظر إليه وهو غير مستفهم، ولم يفهمه، أو فهمه، لا تفسد صلاته. وقال أبو يوسف. لا تفسد صلاته، سواء نظر إليه مستفهماً أو غير مستفهم. قال الفقيه: ويقول محمد تأخذه، وقال رحمه الله في (ص ٢١ ب) "وقال الحسن المصري وإن نظر إلى كتاب، فعلم ما فيه، وقرأ في نفسه، فصلاته تامة".

وفي عيون المسائل (ص ٢٧-٢٨) وقال أبو يوسف في الأمالي في رجل عرس كتاب، فعلم ما فيه، وقرأ في نفسه، ولم يتكلم بفراغه، فصلاته تامة، وقد أب، وقال علاء الدين السمرقندي عقب كلام أبي الليث الفقيه: وقال محمد: تفسد صلاته.

## مسألة (٥٤٤)

المصلي إذا عطس، فالأفضل<sup>(١)</sup> أن يسكت، ومع هذا<sup>(٢)</sup> لو قال<sup>(٣)</sup>: "الحمد لله"، لا تفسد صلاته<sup>(٤)</sup>؛ لأن هذا ليس بكلام الناس، ولأنه<sup>(٥)</sup> ليس بجواب؛ ولهذا قال الفقيه أبو الليث<sup>(٦)</sup>: ينبغي أن يقول: ذلك في نفسه، ونحن<sup>(٧)</sup> وإن قلنا<sup>(٨)</sup>: بأن لا يقول<sup>(٩)</sup>، لا تفسد صلاته<sup>(١٠)</sup>.

## مسألة (٥٤٥)

ولو قال في صلاته: "صلى الله على محمد"، إن لم يكن مجيباً<sup>(١١)</sup>، لا تفسد صلاته؛ لأنه دعاء بصيغة<sup>(١٢)</sup>، ولم يبق جواباً<sup>(١٣)</sup> حتى يتغير<sup>(١٤)</sup>.

وجه ما قاله محمد رحمه الله: بأن الكتابة حركات اليد، فإذا كان قليلاً لا تفسد، وإذا كان كثيراً أفسد كسائر الحركات والأعمال، ووجه ما قاله أبو يوسف في "الأمالي": إن النظر والفكرة إذا لم يتصل بالفعل لا يقطع الصلاة، كما إذا تجرد أحدهما عن الثاني، وقد قال بعض أصحابنا رحمه الله: إذا فهم ما فيه يفسد صلاته بمنزلة الكتابة، ويمكن أن يكون الأول على قولهما خاصة؛ لأن القراءة من المصحف على قولهما: لا يمنع صحة الصلاة، فالكتابة مثله، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله: القراءة من المصحف يمنع، فالكتابة مثله.

- (١) في ط: "ولو عطس المصلي فالأحسن" مكان المثبت
- (٢) في دأ، ط: "مع هذا" بدون العطف.
- (٣) في دأ: "قال" بدون "لو".
- (٤) قوله: "صلاته" ساقط من دأ، ز.
- (٥) في ط: "لأنه" بدون العطف.
- (٦) هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث الفقيه السمرقندي، المتوفى سنة ٢٧٢ هجرية، ترجمه في "الخواهر المضيئة" (٣/ ٥٢٤، ٥٢٥) و"تج التراجم" (ص ٧٩).
- (٧) في ز: فحس.
- (٨) في ط: "بأن قلنا".
- (٩) في ط: "بأنه لا يقول".
- (١٠) أشار إلى هذا ابن قدامة في "مغنى" في "باب سجدة السهو" (٥٧/٢).
- (١١) في دأ، دب: "ولم يكن مجيباً".
- (١٢) في دأ: "بصيغة".

## مسألة (٥٤٦)

رجل دخل<sup>(١)</sup> في الصلاة<sup>(٢)</sup>، وفي كفه فرخة حية، فلما فرغ من صلاته<sup>(٣)</sup>،  
رأها ميتة، فبأن كان في غالب رأيه أنها ماتت في الصلاة، أعادها؛ لأنه وجب عليه

(١٣) في أغلب النسخ: "إن لم يبق" إلا أن كلمة "يقتضي" ساقط من دب، وفي دا: "بقر"، المثبت  
من ط.

(١٤) قال المقبلة أبو الليث في "التوازل" في "باب الصلاة" (ص ٣٣ ب): وروى الربيع عن الحسن  
الصصري: أنه مثل عن من عطس في الصلاة المكتوبة، قال: بحمد الله ويجهز، وهكذا روى  
عن محمد بن سيرين، وروى منصور عن إبراهيم قال: بحمد الله في نفسه.  
قال الفقيه: وبه نقول، ولا ينبغي أن يشمت العاطس، فإنه يقطع الصلاة، وسئل ابن المبارك  
عن رجل قال في صلاته: "صلّى الله على محمد" قال: إن لم يكن مجيباً لأحد فلا تفسد  
صلاته.

وقال في "عيون المسائل": وروى خلف بن أيوب عن أبي يوسف قال: فيمن عطس في  
الصلاة، قال: كان أبو حنيفة يسر بالتحميم، وكذلك وقت الخطبة، وروى عن محمد: أنه  
قال: أبو حنيفة يحمد إذا فرغ، وروى عن أبي يوسف: أنه قال: لا يفعل يعني لا يجب عليه.  
يظهر شرح عيون المسائل: "باب الصلاة" (ص ١٧).

الأصل في جواز قول المصلّي: "الحمد لله" إذا عطس، حديث معاذ بن رفاعه عن أبيه أنه قال:  
"صليت خلف رسول الله ﷺ فعطست، فقلت: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، مباركاً  
عليه كما يحب ربنا ويرضى، فلما صلى رسول الله ﷺ انصرف، فقال: من المتكلم في  
الصلاة؟ فلم يتكلم أحد، ثم قالها الثانية: من المتكلم في الصلاة؟ فلم يتكلم أحد، ثم قالها  
الثالثة: من المتكلم في الصلاة؟ فقال رفاعه بن رافع ابن عفرأ: أنا يا رسول الله! قال: كيف  
قلت؟ قال: قلت: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى،  
فقال النبي ﷺ: والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها"، رواه  
الترمذي في "باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة" (٢/ ٢٥٤) - ط: حلى، - والنسائي  
في "باب قول المأموم إذا عطس الإمام" (٢/ ١٤٥) - ط: دار الفكر.

وفي الباب عن وائل عن أبيه، رواه السائي في الباب السابق، قال أبو عيسى الترمذي:  
"حديث رفاعه حديث حسن، وكان هذا الحديث عند بعض أهل العلم أنه في التطوع؛ لأن غير  
واحد من التابعين قالوا: إذا عطس الرجل في الصلاة المكتوبة إنما يحمد الله في نفسه، ولم  
يوسعوا في أكثر من ذلك".

(١) في ط: "ولو دخل" مكان المثبت.

(٢) في معظم النسخ: "في صلاته"، المثبت من ط، التوازل.

(٣) في أغلب النسخ: "من الصلاة"، المثبت من ط، التوازل.

الإعادة، وإن لم يكن<sup>(١)</sup> في غالب رأيه<sup>(٢)</sup> أنها ماتت في الصلاة<sup>(٣)</sup>، فإن كان<sup>(٤)</sup> مشكلاً، لا يعيد الصلاة؛ لأنه لم يجب<sup>(٥)</sup> عليه الإعادة غالباً<sup>(٦)</sup>.

مسألة (٥٤٧)

ع: من أصابه وجع، فقال: بسم الله فسدت صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما<sup>(٧)</sup> الله لأنه صار من كلام الناس<sup>(٨)</sup>.

مسألة (٥٤٨)

ولو سرح رأسه، أو لحيته، فسدت صلاته؛ لأنه يقوم باليدين غالباً، وكذا<sup>(٩)</sup>

- (١) في خأ، خب، دب، ط: "فإن لم يكن مكان الميث".
  - (٢) في ز: "في غالب أمره" مكان الميث.
  - (٣) في معظم النسخ: في صلاته، الميث من ط، الوازل، ومن قوله: أعادها... إلى قوله: "في الصلاة" ساقط من دأ.
  - (٤) في دب، ط، ز: "بأن كان" مكان الميث.
  - (٥) في ط: "ل" يجب.
  - (٦) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢٢ ب): "قال محمد بن مقاتل: إذا دخل الرجل في الصلاة، وفي كفه فرخة حية، فلما فرغ من صلاته، فإذا هي ميتة، ولم يسبق إلى قلبه أنها ماتت في الصلاة، فإنه لا يعيد، وإن سبق إلى قلبه أنها ماتت وهو في الصلاة، فإنه يعيد، وإن لم يدرك أنها ماتت في الصلاة أو بعدها، فليس عليه شيء حتى يستيقظ".
  - (٧) في ط: "رحمة الله عليهما".
  - (٨) قال الفقيه أبو الليث في "عبيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ٢٢): "وروى عن أبي يوسف في الأمالي فيمن أصابه وجع، فقال: بسم الله فسدت صلاته في قول أبي حنيفة، ولا تفسد في قول أبي يوسف".
- قال علاء، لعالم الأسمدى بعد بيان كلام الفقيه أبي الليث: الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا أراد بالمرسوع في الصلاة من التسبيح والقراءة وغيره الأيمن أو جواب غير أو تعبه، فسدت صلاته، إلا إذا أراد تنبيه إمامه السهو، أو تنبيه من يعلم أنه في الصلاة؛ لأنه من باب إصلاح صلاته، والوجه لأبي حنيفة رحمه الله أنه أخرج عن حكم صلاته، وجعله حواشاً، فتفسد صلاته؛ لأن صحة الصلاة بالقول والفعل، ثم لو أخرج فعله عن حكم صلاته، فسدت صلاته، فلذلك القول، وجه قول أبي يوسف: إنه من جنس الموضوع في الصلاة، فلا يفتى صحة الصلاة.

- (٩) في حأ، حب، دأ، ط: "وكذلك" مكان الميث.

كل من رآه<sup>(١)</sup> يحسبه خارج الصلاة، فكان عملاً كثيراً<sup>(٢)</sup>. قال<sup>(٣)</sup> رضى الله عنه: اختلف المشايخ في الحد الفاصل بين العمل اليسير والعمل الكثير<sup>(٤)</sup>، بعضهم قالوا: العمل الكثير ما اشتمل على العدد الثلاثة، كما ذكرنا في بعض المسائل، وبعضهم قالوا: العمل الكثير ما لا يقام<sup>(٥)</sup> إلا باليدين، وبعضهم قالوا: كل عمل لا يشك الناظر (فيه)<sup>(٦)</sup> أنه ليس في الصلاة، فهو كثير<sup>(٧)</sup>، وما يشك الناظر في مثله أنه في الصلاة<sup>(٨)</sup>، أو ليس في الصلاة، فهو عمل يسير<sup>(٩)</sup>، هكذا روى الثلجى<sup>(١٠)</sup> عن أصحابنا. وقال<sup>(١١)</sup> بعضهم: يفوض<sup>(١٢)</sup> ذلك إلى رأى المتلى به، وهو المصلى إن استنحفه<sup>(١٣)</sup>، فهو كثير وإلا فلا<sup>(١٤)</sup>؛ قال شمس الأئمة الحلوانى<sup>(١٥)</sup>: وهذا

(١) في خاء، خب، دأ. "يراه"

(٢) قال الفقيه في المصدر السابق وفي نفس الباب (ص ٢٢): "وإن سرح رأسه أو ليحته فسدت صلاته، وقال علاء الدين: لأنه عمل مقصود يشعله عن الإهتمام بأمر الصلاة، فيقطعها كاتر الأعمال المقصودة هذا لأنه خلط بالعادة ما ليس منها، فيسدها"

(٣) في ط: "وفال" بزيادة العطف.

(٤) في ط: بتقديم "الكثير" على "اليسير".

(٥) في ط: "يقوم" مكان "يقام".

(٦) الزيادة: من دب.

(٧) كلمة "الكثير" ساقطة من دب.

(٨) في خاء: "أن في الصلاة".

(٩) في خاء، خب: "على سير" وهو تصحيف.

(١٠) في دب، ط: "وهكذا" بزيادة العطف، ورد في معظم النسخ "الثلجى" المثبت من ط، هو محمد بن شجاع أبو عبد الله الثلجى، المتوفى سنة ٢٦٦ هجرية، كان فقيه العراق في وقته، وقال السمعاني في "الأسباب" المشهور بهذه النسبة (أى الثلجى) أبو عبد الله محمد بن شجاع، يعرف به ابن الثلجى من أصحاب الحسن بن زياد، ترجمته في "الموائد السنية" (ص ١٧٢) و"الجواهر النضبة" (٣/ ١٧٣-١٧٥) و"تاج التراجم" (ص ٥٥-٥٦) و"السيدة والنهاية" (١١/ ٤٠) و"النجوم الزهرة" (٣/ ٤٢).

(١١) في أغلب النسخ: "قال" بدون العطف، المثبت من دب.

(١٢) في خاء، خب، دأ: "نفوض" وهو تصحيف.

(١٣) في ط: "استنحفه" وهو تصحيف.

القول<sup>(١)</sup> أقرب إلى الصواب.

### مسألة (٥٤٩)

ولو سلم على إنسان أورد السلام عليه<sup>(٢)</sup>، فسدت صلاته؛ لأنه كلام، ولو صافح إنساناً<sup>(٣)</sup> يريد بذلك التسليم عليه، فسدت صلاته؛ لأنه سلام<sup>(٤)</sup>.

(١٤) في ط: "وما لا فلا" مكان، "فهر كثير ولا فلا".

(١٥) هو عبد العزيز بن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلواني البخاري، المتوفى سنة ٤٤٨ هـ، مجرية، ترجمته في "الجواهر المصيبة" (٢/٤٢٩، ٤٣٠) و"تاج التراجم" (ص ٣٥) و"تعميم المتعلم" (ص ١٨، ٣٩) و"أنفوائد السيرة" (ص ٩٥-٩٦).

(١) كلمة "القول" ساقطة من خ، غ، ج، د، هـ، م.

(٢) في دأ: "ورد السلام عليه" بالعطف، وفي ط: "أورد السلام" بدون "عليه".

(٣) في دأ: "فلو صافح إنسان" مكان الثبوت، وفي ط: مكان "صافح"، "حاجج"، وهو تصحيف.

(٤) قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" (ص ٢٢، ٢٣): "وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة (رحمهما الله) أنه قال: إن سلم على إنسان أورد السلام، فسدت صلاته، وإن صافح إنساناً يريد التسليم عليه، فسدت صلاته".

قال علاء العالم: السلام، ورد السلام، فيه الخطأ ومحادة ومجاوبة، والمصافحة فعل يصاد أفعال الصلاة، الفعل أو القول الذي يصاد أركان الصلاة يفسد الصلاة؛ لقوله عليه السلام: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس».

الأصل في أن الصلاة لا يصلح فيها الكلام ولا السلام، لحديث عبد الله الذي رواه البخاري ومسلم رضي الله عنهما: عن علقمة عن عبد الله قال: "كنت أسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة، فبرد علي، فلما رجعا سلمت عليه، فلم يرد علي، وقال: إن في الصلاة تسعلاً، رواه البخاري (١/٢١٠)، ومسلم (١/٢١٨) في "باب تحريم الكلام في الصلاة ونحو ما كان من إباحته".

وعن معاوية بن الحكم السلمي قال: "بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عسى رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واكُل أمي! ما شأنكم تعروني إلى، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكى سكت، سمع صلى رسول الله ﷺ، فأبى هو وأبى ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرى ولا ضربنى ولا شتمنى، قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، محمد هو التسبح والتكبير، وقراءة القرآن، أو كما قال رسول الله ﷺ"، رواه مسلم في الباب السابق وأبو داود (١/٢٣٥) في "باب تشعبت العاطس في الصلاة"، وفي الباب عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، رواه البخاري في الباب السابق.

وعن زيد بن أرقم قال: "كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه، وهو إلى حبه في الصلاة".



## مسألة (٥٥٠)

رجل زاحمه الناس<sup>(١)</sup> يوم الجمعة، فخاف أن يضيع نعله<sup>(٢)</sup>، فرفعها وكان<sup>(٣)</sup> فيها<sup>(٤)</sup> قدر<sup>(٥)</sup> أكثر من قدر الدرهم، فقام والنعل في يده، ثم وضعها، لم تفسد صلاته<sup>(٦)</sup> حتى يركع<sup>(٧)</sup> ركوعاً تاماً، أو يسجد<sup>(٨)</sup> سجوداً تاماً، والنعل في يده ليصير مؤدياً للركن التام<sup>(٩)</sup> مع النجاسة من غير عذر وحاجة، بخلاف القيام<sup>(١٠)</sup>؛ لأن له<sup>(١١)</sup> في رفع النعل<sup>(١٢)</sup> حالة القيام حاجة<sup>(١٣)</sup> لكيلا يضيع<sup>(١٤)</sup>.

حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لَهُ فَنُتَبِّحَهُ﴾ فأمرنا بالكورت ونهينا عن الكلام، روه مسلم أيضاً في الباب، وفي الباب روايات أخرى بالفاظ متقاربة من وجوه مختلفة.

ينظر الزيلعي في "نصب الراية" (٢/٦٦-٧٥) في الحديث السابع والسمعون أنه رحمه الله أورد أدلة الموافقة والمخالفة مع تخريج الأحاديث التي استدلت بها في الباب وبيان درجاتها، و"الاستذكار" لابن عبد البر في "باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهماً" (٢/٢٤٥-٢٤٠ ط: الأهرام - فإن ابن عبد البر لمس الموضوع جيداً، وذكر آراء لعلماء وادلتهم بالتفصيل، لولا ضيق المقام لأتيت ببعض أقواله.

- (١) في دأ: "زاحمه الناس".
  - (٢) في حأ، خب: "يضع".
  - (٣) في أغلب النسخ: "فكان"، المثبت من ط، العيون.
  - (٤) في ط: فيه.
  - (٥) كلمة "قدر" ساقطة من دأ.
  - (٦) في أغلب النسخ.
  - (٧) في ط، ز: ركع.
  - (٨) في معظم النسخ: "ويسجد بالعطف، المثبت من ط.
  - (٩) في ط: "الركن التام".
  - (١٠) قوله: "بخلاف القيام" ساقطة من حأ، خب، دأ، وفي ز: "القدم" مكان "القيام".
  - (١١) في دب: "لأنه" مكان "لأن له".
  - (١٢) في معظم النسخ: "رفع النعل" بدون "في"، المثبت من ط.
  - (١٣) في معظم النسخ: "حاجة" وهو تصحيف.
  - (١٤) في دأ، دب، ط، ز: "كيلا يضيع" مكان "المثبت".
- قال الفقيه أبو الليث السمرقندي في "عيون المسائل" في ص ٢٣ وروى عن أصحاب "رحمهم الله" في رجل رحمه الناس يوم الجمعة، فتراحموا، محاف الرجل أن يضيع، فرفعها، وكان فيه

## مسألة (٥٥١)

ولو صلى خلف الإمام<sup>(١)</sup>، فزحمة الناس حتى وقع في صف النساء، فلم يبرح حتى فرغ الإمام من صلاته، فلما وجد<sup>(٢)</sup> مسلكتاً تنح<sup>(٣)</sup> عن النساء، ثم صلى، فصلاته تامة، لأنه لم يؤدركنا<sup>(٤)</sup> مع النساء، ولو كان ركع مع (النساء)<sup>(٥)</sup>، فسدت صلاته<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٥٥٢)

ولو صلى العشاء، فلما صلى ركعتين، ظن أنها ترويحة، فسلم، أو صلى الظهر وهو يظن أنه يصلي الجمعة، فسلم، استقبل الصلاة<sup>(٧)</sup>؛ لأنه سلم وهو متيقن<sup>(٨)</sup> أنه صلى ركعتين<sup>(٩)</sup>.

فذر أكثر من قدر الدرهم، فقام وكانت النعل في يده، ثم وضعها لم تفسد صلاته حتى يركع والنعل في يده، فإن فعل ذلك، فسدت صلاته، يعنى إذا ركع ركوعاً تاماً، أو سجد سجوداً تاماً، والنعل معه.

قال علاء العالم الأسندى تعقيباً على كلام الفقيه أبي الليث: "لأنه لم يؤدركنا مع النجاسة، فإذا وضعها، جعل كأن لم يكن، فقد أدى الأركان ولا نجاسة معه، فصحت صلاته، أما إذا ركع، أو سجد سجوداً تاماً؛ لأنه أدى ركناً من أركان الصلاة، وهو حامل بجماسة، فتفسد صلاته، كما إذا أدى الصلاة كلها وعلى هذا قالوا: إذا افتتح الصلاة قائماً على النجاسة لا يعقد، فإن افتتح على موضع طاهر، ثم نقل قدمه إلى النجاسة، ثم أعاده إلى مكانه، صحت صلاته." (تشرح عيون المسائل: ص ١٥ ب)

- (١) في ط: "خلف هذا الإمام" بزيادة "هذا".
- (١) في ط: "وإنما وجد" وهو تحريف.
- (٢) في ط: ينتحى.
- (٣) في دأ: لم يدركنا وهو تصحيف.
- (٤) ما بين القوسين ساقطة من "خ أ".
- (٥) قال الفقيه في "عيون المسائل" - ط: بعدد - في "باب الصلاة (ص ٢٨): "وروى ابن سماعه عن محمد في رجل صلى خلف الإمام، فزحمة الناس، حتى وقع في صف النساء، فلم يبرح حتى فرغ الإمام من صلاته، فلما وجد مسلكتاً تنحى عن النساء، ثم صلى، قال: صلاته تامة، ولو كان ركع مع النساء، فسدت صلاته".
- (٦) في دأ، د ب: "ثم استقبل الصلاة بزيادة" ثم وهو خطأ.
- (٧) في د ب: "أنه متيقن".

## مسألة (٥٥٣)

ولو كتب في صلاته خطأ مستتبيناً، لا تفسد صلاته، إلا أن يطول ذلك، فيصير عملاً كثيراً<sup>(١)</sup>؛ قال رحمه الله<sup>(٢)</sup>: "وحد الطويل"<sup>(٣)</sup> يزيد على ثلاث كلمات، ذكره في مجموع النوازل<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٥٥٤)

ولو قرأ وركع وهو نائم، فصلاته فاسدة؛ لأنه زاد ركعة لا يعتد بها، فتفسد (الصلاة)<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٥٥٥)

وإن نام في ركوعه، أو في سجوده، جازت صلاته، ولا يعيد شيئاً<sup>(٦)</sup>، ولو سجد سجدة وهو نائم، أعاد السجدة<sup>(٧)</sup>، فرق بين هذا وبين القراءة على قول

(٩) قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في باب الصلاة (ص ٢٧): "وروى إبراهيم بن رستم عن محمد بن رجل صلى العشاء، فظن بعد الركعتين أنه ترويعه، فلم أو صلى انظر وهو يظن أنه يصلي الجمعة فلم، فإنه يستقبل الصلاة؛ لأنه سلم وهو مستبقي أنه قد صلى ركعتين".  
وفي نسخة المطبوعة: "وروى ابن سماعة" مكان إبراهيم بن رستم فكلاهما أخذ الفقه عن محمد بن الحسن، ولكن إبراهيم بن رستم متقدم في السن عن ابن سماعة.  
ينظر شرح العيون (ص ١٨).

(١) في خأ، خرب، دأ، دب. "عمل كثير" مكان المثلث، وهو خطأ. قال المصنف في "العيون" في الباب السابق (ص ٢٧): إبراهيم بن رستم عن محمد بن رجل كتب في صلاته خطأ لا يستبين، قال: لا يفسد صلاته إلا يطول ذلك، فيصير عملاً.

(٢) في حأ، خرب، دأ، دب: "رضي الله عنه" مكان المثلث.

(٣) في دأ: "التطويل" مكان "الطويل".

(٤) كتاب مجموع النوازل تأليف أحمد بن موسى الكتني، كان رحمه الله فقهياً مناظراً، أحد من نجم الدين عمر النسفي ولزمه، قال اللكوي: قال في "الكشف". مجموع البوارل كتاب لطيف في فروع الحنفية، جمعه من فتاوى أبي الليث لسمرقندي، وفتاوى أبي بكر بن الفصل، وفتاوى أبي حمص الكبير، وغير ذلك (الفوائد لسبية: ص ٤٢، ٤٣).

(٥) الزيادة: من ط، م.

(٦) كلمة "شيئاً" ساقطة من دب.

(٧) في دب: "إعاد يعني السجدة" بزيادة "يعني".

أولئك المشايخ، فإن قراءة النائم يعتد بها على قولهم، والفرق أن السجود ركن أصلي من كل وجه، فلا يسقط<sup>(١)</sup> بحال، بل يجب إما أصله<sup>(٢)</sup> أو خلفه، وأما القراءة: فركن زائد<sup>(٣)</sup> من وجه، فصار أن يظهر التفاوت بينهما، وأما على القول المختار: لا يحتاج إلى الفرق<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٥٥٦)

ب: رجل صلى<sup>(٥)</sup> في الصحراء<sup>(٦)</sup>، فتأخر عن موضع قيامه، المختار أنه لا تفسد صلاته، ويعتبر مقدار سجوده<sup>(٧)</sup> من خلفه، وعن يمينه<sup>(٨)</sup>، وعن يساره كما في وجه القبلة سواء، فما لم يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد<sup>(٩)</sup>، فلا تفسد صلاته.

(١) في ط: لا يسقط.

(٢) في دأ: "أمله" وهو نصحيح.

(٣) في ط: ركن زائد.

(٤) في د ب: "على الفرق". قال الفقيه في المصدر السابق (ص ٣٠) وفي نفس الباب في صلاة النائم: "وروى بشر بن الوليد في "نواذره" عن أبي يوسف في رجل قرأ وركع وسجد وهو نائم، قال: صلاته فاسدة، ولو سجد سجدة وهو نائم أعادها، يعني يعيد السجدة، وإن نام في ركوعه وسجوده، فإن لم يتعمد، فصلاته تامة ولا شيء عليه. وأضاف علاء العالم الأسمندي قائلا: أما إذا نام في ركوعه وسجوده؛ لما روى عن النبي ﷺ: "أنه قال: إذا نام العبد في سجوده يباهي الله تعالى به ملائكته يقول: انظروا إلى عبدی روحه عندي وجسده في طاعتي" الحديث؛ ثم أضاف قائلا: والمسألة الأولى معناها: إذا أدى ركعة تامة من الصلاة وهو نائم لا يحس بشيء منه؛ لأنه لو شرح في الصلاة، ونام إلى أن فرغ من أركانه لا تنصح أدائه، فدل أن الأداء لا يصح في حال النوم، إلا أن النوم لا يبطئه، وقد فسد هذا الجزء التام بالنوم، ففسد الكل، إذ الصلاة لا يقبل التجزئ في الفساد والصحة، فأما إذا سجد في النوم وهو غافل عنها أعادها، ولا يفسد صلاته؛ لأن الأداء لم يصح، فيعيده ولم يفسد صلاتهم؛ لأنه ليس بجزء تام. شرح عيون المسائل (ص ٢٠ أ-ب)

(٥) في معظم النسخ: "يصلی" للثبت من ط.

(٦) في دأ: "الفجر أو" وهو نصحيح.

(٧) في دأ: "سجود" بدون "هـ".

(٨) في ط: "يمين" وهو نصحيح.

(٩) قوله: "هذا الموضع لم يتأخر" مكرر في ح أ، خ ب.

## مسألة (٥٥٧)

ولو خطّ حوله خطأ، ولم يخرج عن الخط<sup>(١)</sup>، لكن تأخر عما ذكرنا في الموضوع، فسدت صلاته<sup>(٢)</sup>؛ لأن الخط ليس بشيء<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٥٥٨)

ولو عطس رجل، فقال آخر - وهو<sup>(٤)</sup> في الصلاة - : "الحمد لله رب العالمين"، لم تفسد صلاته، وإن أراد به الجواب<sup>(٥)</sup>، ولو قال<sup>(٦)</sup> : "يرحمك الله"، فسدت صلاته؛ لأن جواب غير العاطس للعاطس ليس هو التحميد، فلم يأت بما يصير مجيباً للعاطس، فلم يكن جواباً<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٥٥٩)

س<sup>(٨)</sup> : ولو قال<sup>(٩)</sup> : "سبحان الله" بعد ما ناداه صاحبه<sup>(١٠)</sup>، لا يفسد<sup>(١١)</sup> صلاته؛

- (١) في د ب : من الخط.
- (٢) في د أ : "فسدت صلاته، إلا الخط أراد به الجواب" بزيادة "إلا الخط أراد به الجواب".
- (٣) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في كتاب الصلاة في "الفصل السادس - القسم الثاني في الأفعال" في علامة "ب".
- (٤) في ط : "هو" بدون العطف.
- (٥) قوله : "به" ساقط من ط.
- (٦) في د أ : "وقال" مكان "ولو قال".
- (٧) هكذا ذكره حسام الدين في المصدر السابق في كتاب الصلاة في "الفصل السادس" القسم الأول : في الأقوال في علامة "ب".
- قال الفقيه أبو الليث في "عيون المسائل" في "باب الصلاة" (ص ٣٤) وإن عطس غيره، لمحمد الله يريد ستفهمه، فسدت صلاته، قال علاء العالم : وهذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لأنه أخرجه عن حكم صلاته، وجعله جواباً لكلامه، فأما على قياس قول أبي يوسف لا يفسد؛ لأنه من جنس الموضوع والمثروع في الصلاة. (شرح عيون المسائل - ص ١٤)
- (٨) الرمز "س" ساقط من ط، ز.
- (٩) في د أ : "وقال" مكان "ولو قال" بحذف "لو".
- (١٠) في د أ : "بعد ما ناداه صاحبه" وهو تصحيف.

لأن هذا ليس بجواب، بل (هو) <sup>(١)</sup> إخبار منه أنه في الصلاة <sup>(٢)</sup>.

مسألة (٥٦٠)

ولو افتتح <sup>(٣)</sup> الصلاة وحده و (جعل) <sup>(٤)</sup> يركع ويسجد بروكوع مصل آخر،  
ويسجد بسجوده، ويقعد بقعوده، لا تفسد <sup>(٥)</sup> صلاته؛ لأنه ربما يكون صاحب  
وسوسة، فيقول: إن صليت معتمداً على نفسي <sup>(٦)</sup> يشبه على، فافتتح الصلاة <sup>(٧)</sup>،  
واعتمد على صلاة غيره <sup>(٨)</sup>.

مسألة (٥٦١)

رجل صلى، فسمع الأذان، فقال: مثل ما قال المؤذن، إن أراد <sup>(٩)</sup> إجابته،

(١١) في دب: "لم يفسد".

(١) الزيادة: من دأ، ط.

(٢) الأصل في التسبيح في الصلاة إذا نابت نانية قوله عليه السلام: «إذا مات أحدكم نأثت في الصلاة فليسبح»، الحديث رواه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد رضى الله عنه، أخرجه البخاري (١٢١٤) في "باب الإشارة في الصلاة"، وفي "باب من دخل لبؤم الناس، فجاء الإمام الأول، فتأخر الأول أو لم يتأخر جارت صلاته" (١٢٥/١) - ط: حلي - ومسلم (١/١٨١) في "باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسده بالتقديم". وقال عليه السلام: «التسبيح للرجل والتصفيق للنساء»، رواه الجماعة من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أخرجه البخاري (٢٠٨/١) في "باب التصفيق للنساء"، ومسلم (١/١٨٢) في "باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابتها شيء في الصلاة"، وأبو داود في (٢٣٨/١)، والترمذي في (٢/٢٠٥)، وابن ماجة في (١/٣٢٩)، والنسائي في (٣/١١)، والدارمي في (١/٣١٧)، هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الكبرى" في علامة "س" من المصل السادس: القسم الأول في الأقوال، وأشار إليه ابن قدامة في (٢/٥٤-٥٥).

(٣) في ط: "افتح" وهو تصحيف.

(٤) الريانة: من ط.

(٥) في دأ: "ولا تفسد" بزيادة العطف.

(٦) في ط: "على نفسه" وهو خطأ.

(٧) في دأ: "وافتح".

(٨) في معظم النسخ: "على صلاة غيري"، المثبت من ط، هكذا ذكره حسام الدين في الفتاوى الكبرى في كتاب الصلاة في "الفصل الثاني: في الأفعال" في علامة "س".

(٩) في دأ: "أراد" بدون "إن".

تفسد صلاته، وإن لم يرد لا تفسد، وإن لم يكن له نية تفسد (صلاته)؛ لأن الظاهر أنه أراد الإجابة، وكذلك إذا سمع اسم النبي ﷺ، فصلّى عليه، فهذا إجابة، فتفسد صلاته<sup>(٢)</sup>، وإن صلّى عليه ولم يسمع اسمه، لا تفسد<sup>(٣)</sup> صلاته؛ لأنه ليس بإجابة<sup>(٤)</sup>.

## مسألة (٥٦٢)

زفت: إذا كان<sup>(٥)</sup> بين أسنانه شيء فابتلعه، لا تفسد صلاته، وهي مسألة الأصل، فإن كان<sup>(٦)</sup> قدر الحمصة، اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: تفسد اعتباراً بالصوم، وقال بعضهم<sup>(٧)</sup>: لا تفسد، وإليه مال الشيخ (الإمام الأجل الصدر الشهيد)<sup>(٨)</sup> حسام الدين - حمة الله عليه<sup>(٩)</sup>.

(١) الريادة: من م.

(٢) في أغلب النسخ: الصلاة.

(٣) في د أ، ز: لم تفسد.

(٤) هكذا قاله حسام الدين في المصدر السابق في "كتاب الصلاة" في الفصل السادس: القسم الأول في الأفعال في علامة "س".

(٥) في أغلب النسخ: "وإن كان"، المثبت من ط، م.

(٦) في أغلب النسخ: "وإن كان"، المثبت من ط، م.

(٧) قوله: "وقال بعضهم" ساقط من دب.

(٨) الريادة: من ط، م.

(٩) هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة أبو محمد حسام الدين المعروف بـ "صدر الشهيد". كان رحمه الله إمام المروء والأصول، استشهد في صمر سنة ٥٣٦ هجرية، ترجمته في "الجزهر المضيئة" (٢/٦٤٩-٦٥٠) و "تاج التراجم" (ص ٤٦-٤٧) و "هذية العارفين" (١/٧٨٣) و "النجوم الزاهرة" (٥/٢٦٨، ٢٦٩) و "الفوائد لسبية" (ص ١٤٩). أشار إلى هذه المسألة ابن قدامة في المغني (٢/٦٢) في آخر باب سجدة السهو. قال حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" (ص ٧) في كتاب الصلاة في مسائل ما ينشئ لمصطفى أن يفعله أو لا يفعله، ومكان الصلاة، وما تفسد صلاة وما لا تفسده: إذا كان بين أسنانه شيء لم يضره الابتلاع، إن كان قدر حمص، لأنه عمل قليل، وتفسده الصوم قال حسام الدين: وموضوع ذلك باب الحدث من "شرح الكافي"، ثم قال: ورأيت في أبواب الحدث من "شرح الطحاوي": إذا بقي بين أسنانه شيء، فابتلعه في الصلاة، إن كان شيئاً تفسد به الصوم، وهو قدر الحمص فصاعداً، تفسد به الصلاة، وإلا فلا، هكذا رأيت في عرب

## مسألة (٥٦٣)

رجل وامرأة أدركا الإمام في الركعة الثالثة، واقتديا به، ثم أحدثا، فتوضئاً<sup>(١)</sup>، وجاءا يقضيان، فحاذت المرأة<sup>(٢)</sup> الرجل، إن حاذت في ثلثة الإمام ورابعته<sup>(٣)</sup> وهو الأولى والثانية لهما<sup>(٤)</sup>، تفسد صلاته؛ لأنهما لاحقان فيهما<sup>(٥)</sup>، وإن حاذته في أولى الإمام وتانيته، وهى لهما الثالثة والرابعة حقيقة، لا تفسد لأنهما مسبوقان فيهما<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٥٦٤)

المرأة إذا اقتدت<sup>(٧)</sup> بنية التطوع بمن يصلى<sup>(٨)</sup> الفرض، وحاذته، تفسد صلاته لوجود المحاذاة في صلاة اشتركا فيها، فالاختلاف<sup>(٩)</sup> في هذه الصفة لا يمنع<sup>(١٠)</sup> صحة الاقتداء<sup>(١١)</sup>، فلا يخرج المحاذاة من أن يكون مفسداً<sup>(١٢)</sup>.

الرواية للفقهاء أبي جعفر.

وقال رحمه الله أيضاً: وذكر الناطقى في "أجناسه": إذا ابتلع المصلى ما بين الأسنان، أو فضل طعام أكله، أو شرب شربه قبل الصلاة، فصلاته تامة، ولم يذكر المقدار.

- (١) في ط: "وتوضأ"، وفي ر: "فترضاً"، الصواب ما أثبتناه.
- (١٢) في خ، غ، ح، د: "وحازت المرأة"، وفي ط: "فجازت مكان" فحازت وهو تصحيف.
- (٣) في د: "رابعة"، وفي د: "ربعة" وهو خطأ.
- (٤) قوله: "لهما" ساقط من د.
- (٥) في ط: "لأنهما" مكان "فيهما".
- (٦) هكذا ذكره حسام الدين في "الفتاوى الصغرى" (ص ٨) في كتاب الصلاة في "مسائل الإمام والمفتدى".
- (٧) في ط، م: "إذا اقتدت المرأة بالتقديم والتأخير".
- (٨) في ط، م: "من يصلى".
- (٩) في ط: "والاختلاف".
- (١٠) في د: "يمنع" مكان "لا يمنع".
- (١١) في ط: "الاختلاف" وهو تحريف.
- (١٢) في ز: "مفسدة"، أشار حسام الدين إلى هذه المسائل الثلاث في "الفتاوى الصغرى" (ص ٨) في باب الصلاة في مسائل الإمام والمفتدى.



## مسألة (٥٦٥)

س<sup>(١)</sup>: المصلى إذا قرع بابه رجل، فجهر بالقراءة ليعلمه أنه فى الصلاة، لا تفسد<sup>(٢)</sup> صلاته؛ لما روى عن علقمة رضى الله عنه<sup>(٣)</sup>: أنه قرع باب ابن مسعود رضى الله عنه وهو فى الصلاة، فرفع صوته بقوله<sup>(٤)</sup>: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾، فعلم بذلك علقمة - رضى الله عنه -<sup>(٥)</sup> فدخل.

## مسألة (٥٦٦)

ولو<sup>(٦)</sup> تنحج يريد به إعلامه أنه فى الصلاة، فإن<sup>(٧)</sup> تعدد وسمع<sup>(٨)</sup> حروفه، فسدت صلاته، وكذلك<sup>(٩)</sup> إذا تنحج ليحسن<sup>(١٠)</sup> صوته متممداً عند أبى حنيفة<sup>(١١)</sup> ومحمد رحمهما الله<sup>(١٢)</sup>؛ لأنه صار بمنزلة كلام<sup>(١٣)</sup> الناس<sup>(١٤)</sup>.

(١) فى ط: "س" مكان المثبت وهو خطأ؛ لأن هذا الرمز مسمى.

(٢) فى حأ، خب، دأ: فلا تفسد.

(٣) فى أغلب النسخ: "رحمة الله عليه" ولا يوجد شيء من هذا فى ط، المثلث من عندنا

(٤) فى ط: "نوقله" المراد بقوله: "قول الله تعالى: وهو ﴿قَالَ أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ سورة يوسف: الآية ٩٩.

(٥) قوله: "رضى الله عنه" ساقط من معظم النسخ، انشبت من ط، أشار إلى هذا من قدامة فى "المغنى" فى العنوان السابق (٥٩/٢).

(٦) قوله: "ولو" ساقط من دأ.

(٧) فى ط: "وإن تعدد".

(٨) فى دأ: "وسمعت" وهو خطأ.

(٩) فى ط، م: "وكذا" مكان المثبت.

(١٠) فى معظم النسخ: "ليحسن" وهو تصحيف، المثلث من ط، م

(١١) فى خأ، غب: من أبى حنيفة.

(١٢) فى م: "رحمة الله عليهما" مكان المثلث.

(١٣) كلمة "كلام" ساقطة من دأ، دب، حأ، خب.

(١٤) فى خأ، حب، دأ، دب: "الناس" وهو تصحيف.

## مسألة (٥٦٧)

ومن استأذن على المصلي، فقال: "الله أكبر والحمد لله"، يريد به الإعلام، لا تفسد صلاته كما مر في التسبيح، والأصل فيه: ما روى عن علي بن أبي طالب<sup>(١)</sup> رضي الله عنه أنه قال: "كنت أتى باب حجرة النبي ﷺ، وأستأذن<sup>(٢)</sup>، فينادي لي، ادخل، فإن كان<sup>(٣)</sup> في الصلاة يسبح لي والدليل عليه أن المنادي في الأعياد، والجمع يجهر بالتكبير لإعلام القوم، ولا تفسد صلاته، بذلك جرت العادة، بخلاف ما إذا أخبر<sup>(٤)</sup> بخبر يسره، فقال: "الحمد لله" لأن ذلك جواب؛ لأن تقديره "الحمد لله" على ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: "ابن أبي طالب" ساقط من ط، م.

(٢) في د ب: "رسول الله مكان النبي".

(٣) في د أ: "فاستأذن".

(٤) كلمة "كان" ساقطة من ط.

(٥) في ط: "ما أخبر مكان ما إذا أخبر" بحذف "إذا" وهو سهو.

(٦) في د ب: "على كل حال"، وفي ط: "على كذا" مكان "على ذلك"، قال ابن قدامة: "فأما النتححة: فقال أصحابنا: إن بان منها حرفان بعلت الصلاة بها كالنفع، ونقل المزوي قال: كنت أتى أبا عبد الله، فيتنحج في صلاته لأعلم أنه يصلي، وقال منها: رأيت أبا عبد الله يتنحج في الصلاة، ثم قال: قال أصحابنا: هذا محمول على أنه لم يتطم حرفين، وظاهر حال أحمد أنه لم يعتبر ذلك؛ لأن النتححة لا تسمى كلاماً، وتدعو الحاجة إليها في الصلاة. وقد روى عن علي رضي الله عنه قال: "كانت لي ساعة في السحر أدخل فيها على رسول الله ﷺ، فإن كان في صلاة تنحج، فكان ذلك إذني، وإن لم يكن في صلاة أدن لي"، ثم قال ابن قدامة: رواه الخلال بإسناده.

وذكر مجد الدين في "المتقى": "عن علي قال: "كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان بالليل والنهار، وكنت إذا دخلت عليه وهو يصلي يتنحج لي"، ثم قال: رواه أحمد وابن ماجه والسنائي بمعناه.

ينظر "المتقى": باب ما جاء في النتححة والنفع في الصلاة (ص ١٧٣) رقم الحديث (١٠٦٦)، والمعنى: "باب سجدة السهو" (٢/٥٢، ٥٣).

قال الشوكاني في حكم حديث علي الذي مر: والحديث يدل على أن التنحج في الصلاة غير مفسد، وقد ذهب إلى ذلك الإمام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في "البحر" وروى عن الناصر، وقال المنصور بالله: إذا كان لإصلاح الصلاة لم تفسد به، وذهب أبو حيفة ومحمد والهادوية إلى أن التنحج مفسد؛ لأن الكلام لغة ما تركب من حرفين وإن لم يكن معيلاً. - ين الأوطار الباب السابق (٢/٢٢٣)

## مسألة (٥٦٨)

رجل تفكّر<sup>(١)</sup> في صلاته، فتذكر حديثاً أو سبقاً، أو شعراً نسيه<sup>(٢)</sup>، أو تفكّر<sup>(٣)</sup>، فأنشأ كلاماً مرتباً، أو قرأ خطبة<sup>(٤)</sup>، أو رسالة، أو أبياتاً من شعر، إن فعل ذلك بقلبه، ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلاته؛ لأنه عمل القلب<sup>(٥)</sup>، وهو ليس بمافي للصلاة<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٥٦٩)

زاج<sup>(٧)</sup>: ولو نزع قميصاً عليه في صلاته (وعليه إزار أو لبس<sup>(٨)</sup> قميصاً يكره، ولا تفسد صلاته)<sup>(٩)</sup>، وكذلك إذا لبس<sup>(١٠)</sup> قلنسوة، أو نزعها، أو زرر قميصاً<sup>(١١)</sup> أو

(١) في دأ، دب: "تفكر" وهو تصحيف.

(٢) في دأ: ينشئه وهو تحريف.

(٣) في دأ: "تفكر" وهو تصحيف.

(٤) في دأ: "إذا قرأ".

(٥) في دأ: "بالقلب".

(٦) في دأ: "الصلاة"، الدليل على أن الأعمال القلبية والوسوسة الشيطانية في الصلاة غير مبطل للصلاة، حديث أبي هريرة الذي رواه عن النبي ﷺ: "أن النسي ﷺ قال: إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضي الأذان أقبل، فإذا ثوب بها أدبر، فإذا قضي انشرب أقبل، حتى يخطر بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا، اذكر كذا، لا لم يكن يذكر حتى يظل الرجل أن يدرى كم صلى، فإذا لم يدر أحدكم ثلاثاً صلى أو أربعاً، فليسجد سجدتين وهو جالس".

قال مجيد الدين في "المنتقى": في "باب في أن عمل القلب لا يبطل وإن طال" منفع عليه، وقان البحاري قال عمر: "إنني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة"، رقم الحديث (١١١٣) في المنتقى (ص ١٨٠). (نيل الأوطار: ٣٤٣/٢)

(٧) في معظم النسخ: "أح"، المثب من ط.

(٨) في دب، ط: "وليس"، الصواب ما أثبتته.

(٩) ما بين القوسين ساقط من دأ

(١٠) في دب: "إن لبس".

(١١) في ط، ز، ذر

قباء، أو حلة، يكره ذلك<sup>(١)</sup>، ولا تفسد صلاته<sup>(٢)</sup>، ولو أمسك دابته، يكره، لا تفسد صلاته<sup>(٣)</sup>.

أما الكراهية<sup>(٤)</sup>: فلأنه ليس من أعمال الصلاة، وأما عدم الفساد: فلأنه<sup>(٥)</sup> عمل قليل، فإن كان من رآه من بعيد، شك<sup>(٦)</sup> أنه في الصلاة، أو ليس في الصلاة.

قال رضى الله عنه<sup>(٧)</sup>: وعلى هذا لو سوى كور عمامته، أو وضعها على رأسه، لا تفسد صلاته؛ لما قلنا<sup>(٨)</sup> [وهكذا]<sup>(٩)</sup> ذكره<sup>(١٠)</sup> في شرح الصلاة، أما إذا تعمم، فصدت صلاته؛ لأنه عمل كثير.

#### مسألة (٥٧٠)

ولو لبس سراويلًا<sup>(١١)</sup>، فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير، ولو افتتح بابًا، أو أغلقه<sup>(١٢)</sup> بدفعة بيده<sup>(١٣)</sup> من غير معالجة بفتح، غلق أو فتح<sup>(١٤)</sup>، كره له ذلك،

(١) كلمة ذلك - ساقطة من دب.

(٢) في دب: وكذلك أو قباء، أو حلة يكره، ولا تفسد صلاته - مكان - ولا تفسد صلاته، وهو حلق في النسخ.

(٣) قوله: صلاته - ساقطة من ط.

(٤) في ط: الكراهة.

(٥) في دأ، ط: لأنه.

(٦) في ط: يشك.

(٧) في ر: رحمه الله - مكان المثبت.

(٨) في ط: ذكرنا - مكان قلنا.

(٩) الريادة: من ط.

(١٠) في معظم النسخ: ذكر، المثبت من دب، ز.

(١١) السراويل: لباس يعطى السرة والركبتين وما بينهما، جمع: سراويلات وسراويل، يذكر ويؤنث.

(١٢) في دأ، دب، ز: علقه.

(١٣) في دأ، ز: دفعه بيده، وفي دب: أودفعه بيده - مكان المثبت.

## نبذة من منشورات إدارة القرآن كراتشي

شرح المعني على الكنز مع شرح الطائي ١-٢	للمعني
شرح مقامات الحريري	للشريشي
شرح النفاية ١-٣	لعملا علي قاري.
شرح شرح المنار في أصول الفقه (نسمات الأسحار)	لابن عابدين الشامي
العقائد الوثنية في الديانة النصرانية	طاهر تنير.
عنوان الشرف الوافي في النحو والتاريخ والعروض	لابن المقرئ
غنية الناسك في بغية المناسك طبعة جديدة	حسن شاه مكي
الفتاوى التاتارخانية ١-٥	أندريتي.
فتح الغفار معجم رد المحتار (فهرس فتاوى شامي)	طاهر شاه.
فقه المشكلات (بحوث فقهية مختارة)	مجاهد الإسلام.
الفقه الحنفي وأدلة (من القرآن والحديث) ١-٣	دكتور سعيد صاغرجي.
الفهرس الموضوعي لآيات القرآن الكريم	مصطفى محمد.
الفوائد البهية في تراجم الحنفية (طبعة جديدة)	عبد الحني لكنوي
فوائد في علوم الفقه	حبيب كيرانوي
فهارس إعلاء السنن (الفهارس الموضوعية)	ظفر أحمد العثماني.
فيض الباري لحل صحيح البخاري ١-٤	كشميري.
قواعد في علوم الحديث	ظفر أحمد العثماني
قنية المنية لتتميم الغنية	مختار زاهدي.
كتاب السير والخراج والعشر	للشيباني
كتاب السير الصغير	للشيباني
كتاب الآثار مع الإخبار	ابن حجر.
كتاب الديات	عاصم ضحاك
كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ١-٢ جلد	الأفغاني

## فبذة من منشورات إدارة القرآن كراتشي

كشف الدجى عن وجه الربا	ظفر أحمد العثماني
كشف الرين في مسألة رفع البدين	هاشم سندي
كنز الدقائق مع حاشية الشيخ إعزاز علي	للنسي
الكوكب الدرري على جامع الترمذي ١-٤	للجنجوهي
كتاب التجنيس (فتاوى صاحب الهداية) ١-٦	للمرغيني
مجموعة رسائل كشميري ١-٤	للكشميري
مجموعة رسائل عبد الحئي لكهنوي ١-٦	للكهنوي
مجموعة الخطب اللكنوية (خطابات الجمعة والميدين)	للكهنوي
مختصر القدوري مع حاشية معتصر الضروري	للقدوري
المحيط البرهاني الموسوعة الفقهية ١-٢٥	ابن مازة البخاري
مشكلات القرآن مع مقدمة الشيخ يوسف البنوري	للكشميري
مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين	للكشميري
مناسك ملا علي قاري مع إرشاد الساري	للكشميري
مصنف عبد الرزاق ١-١٢	للكشميري
مصنف ابن أبي شيبة ١-١٦	للكشميري
جامع أحاديث الأحكام متن أعلاء السنن ١-٢	ظفر أحمد العثماني
مجموعة رسائل مفتي محمد شفيع	للكشميري
المدخل إلى دراسة علم الكلام	للكشميري
النكت الطريقة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة	للكشميري
نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار ١-٢	للكشميري
الهداية مع حاشية عبد الحئي لكهنوي ١-٤	للكشميري
الهداية حاشية عبد الحئي لكهنوي ١-٨ جلد	للكشميري

ولا تفسد صلاته؛ لأنه عمل قليل.

وعن أبي يوسف - حمة الله [عليه] -<sup>(١)</sup>: أنه إذا أغلق<sup>(٢)</sup>، تفسد [صلاته]<sup>(٣)</sup>، تأويله (أنه)<sup>(٤)</sup> إذا كان يحتاج فيه إلى معالجة.

#### مسألة (٥٧١)

ولو روح نفسه<sup>(٥)</sup> بإزار ما بين فخذه، أو بردائه<sup>(٦)</sup> على ظهره من الحر، فقد أساء؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة، وصلاته تامة؛ لأنه ليس بعمل كثير، وكذلك إذا<sup>(٧)</sup> روح بثوبه، أو بمروحة مرة أو مرتين بكره، ولا تفسد لما قلنا<sup>(٨)</sup>.

#### مسألة (٥٧٢)

ولو مص صبي ثدي امرأة تصلي، إن خرج اللبن، فصلاتها فاسدة، وإن لم يخرج<sup>(٩)</sup>، فصلاتها تامة [لأنه لم يوحد منه عمل كثير]<sup>(١٠)</sup> (لأن في الأول صارت مرضعة له، والإرضاع عمل كثير، وفي الوجه الثاني لا

(١٤) في دأ، ط، ز: "قفل" مكان "فتح".

(١) الزيادة: من دأ، دب، خأ، خب.

(٢) في دأ، دب، ز: "أغلق".

(٣) الريادة: من ط.

(٤) الرودة: من دأ.

(٥) في ط، دب: على نفسه.

(٦) في دأ: "براديه"، وفي دب: "ترديه"، وكل هذا تصحيف.

(٧) كلمة "إذا" ساقطة من دأ.

(٨) قال الفقيه في "عيون المسائل" في الباب السابق (ص ٢٢): "وإن نزع القميص، أو لسه، لا يقطع صلاته، قال علاء العالم. لأن كل واحد منهما لا يحتاج إلى عمل كثير، ومهم من فصل بينهما، فقال: في النزاع لا يفسد، وفي المدين تفسد، ثم قال: ولا عورة به، إنما العورة لا يقل من العمل ويكثر". (شرح عيون المسائل: ص ١٤).

(٩) في ط: "فإن لم يخرج" مكان المثبت.

## مسألة (٥٧٣)

ولو قبلت المصلي امرأة، ولم يقبلها هو، فصلاته تامة؛ لأنه لم يوجد منه<sup>(١)</sup>، عمل (كثير)<sup>(٢)</sup> ولو قبلها هو بشهوة، أو بغير شهوة، فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير.

وعن محمد رحمه الله عليه: لو كتب على شيء يرى<sup>(٣)</sup>، فصلاته فاسدة، وإن كتب على شيء لا يرى، فصلاته تامة؛ لأن الأول كتابة وهي عمل كثير، والثاني<sup>(٤)</sup> لا، وقد شرط فيما تقدم أن يطول ذلك، وقد مر<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٥٧٤)

رجل شرع في الصلاة، ومعه ثوب قد أصابه<sup>(٦)</sup> دهن نجس أقل من قدر الدرهم، فانبسط الدهن حتى صار<sup>(٧)</sup> أكثر من قدر الدرهم قبل الصلاة، فسدت صلاته بالإجماع؛ لأنه جاء المانع من جواز الصلاة.

## مسألة (٥٧٥)

ولو تكلم في حال نومه في الصلاة، فصدت صلاته؛ لأن الكلام مفسد، وإن لم يكن جنابة بخلاف الفقهية على ما مر من قبل<sup>(٨)</sup>.

(١٠) الزيادة: من ط.

(١) قوله: "منه" ساقطة من دب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٣) في ط: "فترى" وهو تصحيف.

(٤) في ط: "الثاني" بدون العطف.

(٥) في مسألة (٥٥٣).

(٦) في خ، أ، غ ب: "فأصابه".

(٧) كلمة "صار" ساقطة من ط.

(٨) قال ابن قدامة في المصدر السابق (٤٨/٢) وفي نفس العنوان: "فقد توقف أحمد عن الجواب فيه (أي فيمن تكلم في الصلاة في حالة النوم)، ويبنى أن لا تبطل صلاته؛ لأن القلم مرفوع عنه، ولا حكم للكلام، فإنه لو طلق أو أقر، أو أعنى لم يلزمه حكم ذلك".



## مسألة (٥٧٦)

م: المصلي إذا وسوسه الشيطان، فقال: "لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"، إن كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد صلاته، وإن [كان] <sup>(١)</sup> في أمر الدنيا تفسد [صلاته] <sup>(٢)</sup>؛ لأن في الوجه الأول لا يعد من كلام الناس، وفي الوجه الثاني يعد من كلام الناس.

## مسألة (٥٧٧)

ولو استفتح من رجل ليس معه في الصلاة، هل تفسد صلاته، لم يذكره <sup>(٣)</sup> محمد رحمه الله في شيء من الكتب، وذكر الإمام (الشيخ الزاهد) <sup>(٤)</sup> أبو نصر الصفار <sup>(٥)</sup> -رحمة الله عليه- في شرح كتاب الصلاة <sup>(٦)</sup>: أنها تفسد؛ لأنه انتصب مستعلماً <sup>(٧)</sup>؛ لأن المستفتح كأنه يقول لغيره: بعد ما قرأت ماذا، فذكرني، ألا ترى أنه فسدت صلاة القاطع لانتصابه معلماً.

## مسألة (٥٧٨)

ولو قال في الصلاة لرجل <sup>(٨)</sup> اسمه يحيى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ <sup>(٩)</sup>،

(١) الزيادة: من دأ.

(٢) الزيادة: من دأ.

(٣) في أغلب النسخ: "لم يذكر"، المثبت من دأ، ز.

(٤) الزيادة: من دب.

(٥) في دب: "نصر الله" وهو محريف. هو أحمد بن إسحاق بن شيث بن مصر بن شيث أبو نصر الصمار الفقيه، لأديب من أهل بخارى، سكن بمكة، ومات بالطائف وقبره بها، ترجمته في "الجواهر المضيئة" (١/١٤٣، ١٤٤) و"الطبقات الشنة" (١/٣١٨) و"الفوائد السنية" (ص ١٤، ١٥) و"كتاب أعلام الأخيار" بوقم (٢٥٩).

(٦) لم أعثر على هذا الكتاب.

(٧) في دأ، ز: "مستعلماً" وهو خطأ.

(٨) في دب: ولو قال لرجل في الصلاة.

(٩) الآية بالكامل: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتِنَا الْحُكْمَ صَبْرًا﴾ سورة مريم: الآية ١٢.

أو لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا﴾<sup>(١)</sup>، أو قال لرجل اسمه موسى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَمَا تِلْكَ بِسَمِيِّكَ يَا مُوسَى﴾<sup>(٣)</sup>، أو قال رجل للمصلي: "بأي موضع مررت"، فقال المصلي: ﴿وَبِئْسَ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ﴾<sup>(٤)</sup>، أو قرع الباب على المصلي<sup>(٥)</sup>، فقال: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ﴾<sup>(٦)</sup> كان آمناً<sup>(٧)</sup>، تفسد صلاته في الفصول كلها، إذا أراد الجواب، وإن أراد القراءة لا تفسد؛ لأنه في الوحة الأول من كلام الناس، وفي الوجه الثاني لا.

قال رضى الله عنه<sup>(٨)</sup>: وما ذكرنا فيما تقدم، أن ابن مسعود رضى الله عنه<sup>(٩)</sup> رفع صوته في الصلاة بقوله: ﴿ادخلوا مصر﴾<sup>(١٠)</sup>، كأنه كان لمجرد الإعلام<sup>(١١)</sup> أنه في الصلاة، وذلك غير مفسد، أما في قول هذه الفصول لأمر أخرى، ولهذا<sup>(١٢)</sup> اختلف الجواب<sup>(١٣)</sup>.

- (١) الآية بالكامل: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ سورة هود: الآية ٤٢.
  - (٢) كلمة "موسى" ساقط من د ب.
  - (٣) سورة طه: الآية ١٧.
  - (٤) الآية: ﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْسَ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ﴾ سورة الحج: الآية ٤٥.
  - (٥) في د أ: "على الباب على المصلي"، وفي د ب: قرع الباب على الباب على المصلي.
  - (٦) في د أ: "من دخله" بدون العطف.
  - (٧) الآية بالكامل: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمَنًا﴾ سورة آل عمران: رقم الآية ٩٧.
  - (٨) في ز: "رحمه الله" مكان المبتدأ.
  - (٩) قوله: "رضى الله عنه" ساقط من ز.
  - (١٠) الآية بالكامل: ﴿وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ سورة يوسف: الآية ٩٩.
  - (١١) في د أ: "مجرد الإعلام".
  - (١٢) في ز: "ولهذا".
  - (١٣) من أول علامة "م" إلى قوله: "اختلف الجواب" ساقط من ط، وذكر هذه المسائل في باب ما يستحب في الصلاة وما يكره فيها بدل في هذا الباب.
- قال ابن قدامة: قراءة القرآن في الصلاة بمصدا التنبيه للغير تبطل الصلاة، مثل أن يقول ﴿ادخلوا سلام﴾ يريد الإذن، أو يقول لرجل اسمه يحيى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ أو ﴿يا

باب فيما<sup>(١)</sup> يستحب في الصلاة وما يكره فيها

مسألة (٥٧٩)

ن: المصلي إذا بسط كفه، وسجد عليه، إن بسط ليقى<sup>(٢)</sup> التراب عن<sup>(٣)</sup> وجهه، يكره [له ذلك]<sup>(٤)</sup> لأن هذا نوع تكبير [وإن بسط شيئاً]<sup>(٥)</sup> ليقى التراب<sup>(٦)</sup> عن ثيابه، (وسجد عليه لا بأس به<sup>(٧)</sup>؛ لأن هذا ليس بتكبير)<sup>(٨)</sup>.

مسألة (٥٨٠)

نوح قد جادلنا فأكثر جدالنا.

فقد روى عن أحمد: أن صلاته تبطل بذلك، وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأنه خطاب آدمي، وأشبه ما لو كلمه، وروى عنه ما يدل على أنها لا تبطل؛ لأنه قال فيمن قيل له: مات أبوك، فقال: "إنا لله وإنا إليه راجعون" لا يعيد الصلاة، واحتج بحديث علي حين قال للحارثي: فاصبر إن وعد الله حق". وروى نحو هذا عن ابن مسعود وابن أبي ليلى. وروى أبو بكر الخلال بإساده عن عطاء بن السائب قال: استأذنا على عبد الرحمن بن أبي ليلى - وهو يصلي - فقال: «ادخلوا مصر إن شاء الله آمين» فقلنا: كيف صنعت؟ فقال: استأذنا على عبد الله بن مسعود - وهو يصلي -، فقال: «ادخلوا مصر إن شاء الله آمين»، ولأنه قرأ القرآن، فلم تفسد صلاته، كما لو لم يقصد به التنبيه. وقال القاضي: إن قصد التلاوة دون التنبيه لم تفسد صلاته، وإن قصد التنبيه دون التلاوة، ففسدت صلاته؛ لأنه خاطب آدمياً، وإن قصدتهما جميعاً، ففيه وجهان: أحدهما: لا تفسد صلاته، وهو مذهب الشافعي، والثاني: تفسد صلاته؛ لأنه خاطب آدمياً أشبه ما لو لم يقصد التلاوة. (المعنى: في باب سجدة السهو (٥٨/٢)، ٥٩).

(١) في ط: "ما يستحب" مكان المثلث.

(٢) في ط، م، ز: لفي.

(٣) في ح، أ، ح: "على" مكان "عن".

(٤) الزيادة: من ط، م.

(٥) لزيادة: من "الوازل"، وذلك لاستقامة المعنى.

(٦) في ط، م، ز: "لفي التراب".

(٧) كلمة "به" ساقطة من خ، أ، ح: ب.

(٨) ما بين القوسين ساقطة من د، ب.

قال الفقيه أبو الليث في "الوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٥ ب): "وسئل أبو نصر عن المصلي بسط كفه، وسجد عليه، قال: لا بأس به، وقال أبو القاسم: إن بسط يثنى به التراب عن ثيابه،

ويكره أن يغمض المصلي<sup>(١)</sup> عينيه في الصلاة؛ لأنه<sup>(٢)</sup> عادة اليهود.

### مسألة (٥٨١)

وينبغي أن يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لا بما يحضره؛ لأنه يخاف أن يجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس، فتفسد صلاته، وأما في غير الصلاة ينبغي أن يدعو بما يحضره، ولا يستظهر الدعاء؛ لأن حفظ الدعاء يمنعه عن الرقة، والدعاء على الرقة أفضل، فإن لم يمكنه أن يدعو إلا وهو ساهى القلب، فالدعاء أفضل من تركه؛ لأنه ليس (في) وسعه<sup>(٣)</sup> أكثر<sup>(٤)</sup> من ذلك<sup>(٥)</sup>.

### مسألة (٥٨٢)

إذا ضاق المسجد بمن<sup>(٦)</sup> خلف الإمام، لا بأس بأن<sup>(٧)</sup> يقوم الإمام في الطاق<sup>(٨)</sup>؛

ووجهه كره له ذلك، وإن سط شيئاً لثلاث يصيب التراب ثوبه، وسجد على الأرض، فلا بأس به، قال: هذا أحب إليّ.

- (١) كلمة "المصلي" ساقطة من "دأ، خدأ، خرب".
- (٢) في أغلب النسخ: "لأنها"، أثبت من ط، م.
- (٣) الزيادة: من عندنا، وذلك لاستقامة المعنى، وفي دأ: "سعة" مكان "وسعه" وهو تصحيف.
- (٤) في ط: "الكثير" مكان "أكثر".

(٥) قال العقيي في المصدر السابق وفي نفس الباب (ص ٢٠): وسئل محمد بن مقاتل عن رجل يدعو وهو ساهى القلب، قال: لا يدع الدعاء وإن كان ساهى القلب، قال الفقيه: إن كان دعاء مع رقة القلب فهو أفضل، وإن لم يكن يمكنه أن يدعو مع الرقة، فلا يدع الدعاء، والدعاء مع سهو القلب أفضل من تركه؛ قال عليه السلام: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة واعلموا أن الله لا يقبل دعاء من قلب غافل لاه».

قال الحاكم: هذا حديث مستقيم الإسناد، تفرد به صالح المدي، هو أحد زهاد أهل البصرة، ولم يخرجاه؛ وقال الذهبي: صالح متروك، وعن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تعجزوا في الدعاء فإنه لا يهلك مع الدعاء أحد»، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، رواهما الحاكم في "المستدرک" (١/ ٤٩٣، ٤٩٤ ط: العصر الحديث بالرياض) في "باب لا يقبل دعاء من قلب غافل لاه".

(٦) في ط: "ل" من "ل".

(٧) في ط: "أن".

لأنه بعذر<sup>(١)</sup> وإن لم يكن ضاق<sup>(٢)</sup> المسجد بمن خلف الإمام<sup>(٣)</sup> لا ينبغي للإمام<sup>(٤)</sup> أن يقوم فيه ؛ لأنه يشبه تباين المكانين<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٥٨٣)

وإذا أتم المصلي الركوع والسجود، فلا بأس بالتخفيف ؛ لأن النبي ﷺ كان أخف الناس صلاةً في تمام<sup>(٦)</sup>.

## مسألة (٥٨٤)

ولا يشير بالسبابة عند قوله<sup>(٧)</sup> : "أشهد أن لا إله إلا الله" في الصلاة، وعليه الفتوى ؛ لأن<sup>(٨)</sup> مبني الصلاة على السكينة والوقار<sup>(٩)</sup>.

(٨) الطاق : فارسي معرب، ما عقد من الأبنية والطيلسان، وجعل كالقوس، جمع : أطواق وطيقان، وهو للحراب . (مختار الصحاح ص ٤٠٠)

(١) في دأ : "فإنه بعذر".

(٢) في خأ، خرب : "صاف" وهو تصحيف.

(٣) في ط : لمن خلف الإمام.

(٤) قوله : "للإمام" ساقط من ط.

(٥) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢٠ ب) : "سئل محمد بن مقاتل عن المسجد إذا ضاق بأهله، قال : لا بأس بأن يقوم الإمام في الحراب، ويصلي فيه، وإن لم يكن زحمه، فلا ينبغي له أن يقوم فيه".

قال محمد بن الحسن في "الجامع الصغير" (ص ١١ في الطبعة الهندية) في "باب في الإمام أين يستحب له أن يقوم، وما يكره له أن يصلي إليه" : عن أبي حنيفة : لا بأس أن يكون مقام الإمام في المسجد، وسجوده في الطاق، ويكره أن يقوم في الطاق.

(٦) الحديث رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٩/١-ط : دار الكتب العلمية، بيروت) في باب ما أمر الإمام من التخفيف في الصلاة، ولفظه : "كان النبي ﷺ أخف الناس صلاةً في تمام". وفي رواية أخرى : عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول : "ما صليت خلف إمام قط أخف صلاة ولا أتم من رسول الله ﷺ"، رواه البخاري (١٣٠/١) في "باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي"، وابن حبان في "صحيحه" (٤٤٣/٣)، الطبعة الأولى) في "باب ما يستحب للإمام أن تكون صلاته بالقوم خفيفة في تمام".

(٧) في ط : "عنه قوله" وهو خطأ.

(٨) في أغلب النسخ : "لأنه"، المثبت من ط، م.

## مسألة (٥٨٥)

رجل يصلي على الأرض، ويسجد<sup>(١)</sup> على خرقة وضعها (بين يديه يتقى بها الحر لا بأس؛ لأنه ليس فيه ما يوجب الكراهية)<sup>(٢)</sup>، وعن أبي حنيفة رحمة الله [عليه]<sup>(٣)</sup>: أنه فعل ذلك، فمر به رجل<sup>(٤)</sup>، فقال: يا شيخ<sup>(٥)</sup> لا تفعل مثل هذا، فإن هذا مكروه.

فقال<sup>(٦)</sup> أبو حنيفة رحمة الله [عليه]<sup>(٧)</sup>: من أين أنت؟ فقال: من خوارزم<sup>(٨)</sup>

(٩) اختلف أصحابنا في الإشارة بالمسحة في التشهد، قال بعض أصحابنا: لا يشير؛ لأن في الإشارة زيادة رفع لا يحتاج إليها، فالترك أولى؛ لأن مبس الصلاة على السكينة والوقار، وقال بعضهم: يشير بها، وذهب إليه العامة لما جاء من الآثار الصحيحة المستندة عن النبي ﷺ قال ابن الهمام في فتح القدير في "باب صفة الصلاة" (١/٢٢١): إذا جلس في الصلاة، وضع كفه اليمنى على محذو اليسرى، وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام، ووضعه اليسرى على فخذ اليسرى، ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق.

فافراد سواه أعلم - وضع الكف، ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة، وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة، قال: يقبض خنصره التي تليها، ويحلق الوسطى والإبهام ويقيم المسحة، وكذا عن أبي يوسف رحمه الله في الأمالي، وهذا فرع تصحيح الإشارة. وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلاً، وهو خلاف الدراية والرواية، فعن محمد: أن ما ذكرناه في كيفية الإشارة مما نقلناه قول أبي حنيفة رضي الله عنه، ويكره أن يشير بمسحته وعن الحلواني: يقيم الإصبع عن لاله، ويضعها عند إله الله ليكون الرفع للنفي، والوضع للإثبات، ويبقى أن يكون أطراف الأصابع على حرف الركعة لا مساعدة عنها. ينظر شرح العناية في حاشئ فتح القدير: ١/٢٢٠

(١) في خاء، حاء، دأ، دب "وسجد" وهو خطأ.

(٢) في ب: "الكراهية" وما بين القوسين ساقط من ط.

(٣) الزيادة: من خاء، حاء، دأ، دب.

(٤) في ط: "عند رجل" مكان "به رجل"، وهو خطأ.

(٥) في ط: "فقال الشيخ" مكان "فقال: يا شيخ" وهو خطأ؛ لأن المخاطب هو الشيخ.

(٦) في ط، م: "قال"، وفي دب: "وقال" مكان "فقال".

(٧) الزيادة: من خ أ.

(٨) خوارزم - بهم الحاء المعجمة وفتح الواو بعدها ألف ثم راء مهملة - : خوارزمي، ونسب إليها كثير من علماء الحنفية، نسب إليها محمد بن محمد الخوارزمي أستاذ برهان الدين الكبير، ومحمد بن موسى أبو بكر الخوارزمي.

[قال أبو حنيفة رحمه الله عليه<sup>(١)</sup>: الله أكبر، حاء التكبير من وراء، يعنى من الصف الآخر، أى على العكس، يعنى: يحمل العلم، وهو علم الشريعة<sup>(٢)</sup> من ههنا إلى خوارزم، لا من خوارزم إلى ههنا<sup>(٣)</sup>؛ ثم قال: أفى مسجدكم حشيش؟ قال: نعم، قال: أتجوز<sup>(٤)</sup> السجدة على الحشيش، ولا تجوز على الخرقه<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٥٨٦)

المصلى إذا دعاه أحد أبويه لا يجيبه ما لم يفرغ من الصلاة، إلا إذا استغاث<sup>(٦)</sup> منه بشيء؛ لأن<sup>(٧)</sup> قطع الصلاة لا يجوز إلا للضرورة، وكذلك الأجنبي إذا خاف<sup>(٨)</sup> أن يسقط من السطح، أو يحرقه النار<sup>(٩)</sup>، أو يفرق في الماء، وجب عليه أن يقطع الصلاة إن كان في الفريضة.  
قال الطحاوى<sup>(١٠)</sup>: هذا الجواب فى الفرائض، وأما فى النوافل<sup>(١١)</sup>: إذا

(١) ما بين القوسين مزيد من ط، م.

(٢) ط: علم الشرائع.

(٣) ط: هنا.

(٤) فى معظم النسخ: "تجوز"، مثبت من ط.

(٥) الأصل فى جواز السجدة على الثياب لدفع الحر والبرد حديث أنس: عن أنس -رضى الله عنه- قال: "كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ بالظهائر سجدنا على ثيابنا انقاه الحر، الحديث رواه السنائى فى "باب السجود على الثياب" (٢/٢١٦)، وابن ماجة فى آخر "باب السجود على الثياب فى الحر والبرد" (١/٣٢٩)، وابن خزيمة فى "باب الرحصة فى السجود على الثوب" (١/٣٠٨).

(٦) فى خ، أ، غ ب: "استفاد"، وفى م: "استطاب"، وهو تصحيف.

(٧) فى د ب: "لأنه" وهو خطأ.

(٨) فى ط: "جاوز".

(٩) فى د أ: "حرقه النار" وهو تصحيف.

(١٠) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن جباب الأزدي الحجري المصري، أبو جعفر الطحاوى الفقيه الإمام، الحافظ، كان رحمه الله ثقة ثباتاً. وله تصانيف جليلة معتبرة ومفيدة فى الحديث والفقه والتفسير منها: معانى الآثار، ومشكل الآثار، والمختصر فى الفقه، وأحكام القرآن، وكتاب الشروط الكبير والأوسط والصغير، كتبها

دعاه أحد أبويه، إن علم أنه في الصلاة وناداه<sup>(١)</sup>، لا بأس بأن لا يجيبه<sup>(٢)</sup>، وإن لم يعلم يجيبه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٥٨٧)

رجل قام في الصلاة، فسرق منه شيء كانت قيمته درهماً، له أن يقطع الصلاة، الفريضة<sup>(٤)</sup> والنافلة فيه سواء<sup>(٥)</sup>؛ لأن الدرهم ما دل بدليل أنه لو أقر لرجل<sup>(٦)</sup> بمال، ثم فسره بدرهم<sup>(٧)</sup>، فالقول: قوله، ولو فسره بأقل من درهم لا يقبل قوله؛ وقال عليه السلام: «قاتل دون مالك»<sup>(٨)</sup> من غير فصل<sup>(٩)</sup>.

مطبوعة؛ توفي رحمه الله سنة ٣٢١ هجرية، ترجمته في "الأنساب" (ص ٣٦٨) و"الجواهر المضيئة" (١/ ٢٧١، ٢٧٧) والفوائد البهية (٣١-٣٤)، تاجم التراجم (٨-١٠)، النجوم الزاهرة، (٣/ ٢٤) و"كتاب أعلام الأخيار" برقم (١٥٥) و"مفتاح السعادة" (٢/ ٢٧٥) و"الطبقات السنية" برقم (٣٢١).

(١١) في خأ، خب، دأ: "فأما في الواقف".

(١) في معظم النسخ: "ناداه"، المثبت من ز.

(٢) في دأ: "لا بأس به أن يجيبه" وهو خطأ.

(٣) قال الفقيه أبو الليث في المصدر السابق وفي نفس العنوان (ص ٢١): "وسئل محمد بن مقاتل عن رجل في الصلاة دعاه أحد أبويه، قال: لا يجيبه ما لم يفرغ من صلاته، قالوا: إلا أن يستغيث بشيء يتزل به، وكذلك في الأجنبي إذا خشي أن يسقط من سطح، أو يقع في نار، وما أشبه ذلك، قالوا: وجب عليه أن يقطع الصلاة، وإن كان في الفريضة". قال الفقيه: روى عن النبي عليه السلام: أنه قال: «لو كان جريح الراهب فقيهاً لعلم أن إجابة أمه أفضل من اشتغاله بالصلاة» معناه عندنا أن أمه دعته لأمر نزل بها استعانت به، فكان الواجب عليه أن يقطع الصلاة، ويوجب أمه، ولأن الكلام في الابتداء كان مباحاً في الصلاة، ثم نسخ.

(٤) في خأ، خب، دأ، دب: بزيادة "واو العطف".

(٥) قال الفقيه في "النوازل" في "باب الصلاة" (ص ٢٣): "سئل محمد بن مقاتل عن رجل قام في الصلاة، فسرق منه شيء قيمته درهم، هل له أن يقطع الصلاة؟ قال: له أن يقطعها، والفريضة والتطوع فيه سواء".

(٦) في ز: "كرجل" وهو تصحيف.

(٧) في خأ، خب، دأ، دب: درهماً.

(٨) الحديث رواه النسائي (٧/ ١١٣-١١٤) في كتاب تحريم الدم في "ما يفعل من تعرض لماله" مطولاً، ونقطه مختصراً: قاتل دون مالك حتى تكون من شهداء الآخرين أو قمع مالك، وقال عليه السلام: «من قتل دون ماله فهو شهيد» الحديث، مسلم (١/ ٧٠-٧١) في كتاب الإيمان في



قال رضى الله عنه<sup>(١)</sup>: هذا الذى اختاره قول أكثر المشايخ؛ وكان شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله عليه<sup>(٢)</sup> يقول: فيما دون الدرهم يباح<sup>(٣)</sup> أيضاً قطع الصلاة<sup>(٤)</sup>، فإنه ذكر فى كتاب الحوالة والكفالة<sup>(٥)</sup>: أنه يحبس فى دائق<sup>(٦)</sup>، يباح باعتباره قطع الصلاة، ذكره شمس الأئمة السرخسى رحمه الله عليه.

## مسألة (٥٨٨)

رجل صلى<sup>(٧)</sup>، وليس بينه وبين الإمام<sup>(٨)</sup> سترة، فأراد الرجل أن يمر بين يديه،

باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غير بغير حق كان القاصد مهتر الدم فى حقه، وإن قتل كان فى النار، وأن من قتل دون ماله فهو شهيد<sup>(٩)</sup>، ط: دار الفكر، والبخارى (٧٣/٢) فى كتاب المظالم فى "باب من قاتل دون ماله" - ط: دار التراث العربى - وأبو داود (٥٩٧/٢) فى آخر كتاب السنة، ط: مصطفى الحلبي - والترمذى (٢٩/٤) فى كتاب الديات فى "باب ما جاء فى من قتل دون ماله فهو شهيد" رقم الباب (٢٢) الحديث (١٤١٩) والنسائى (١١٤/٧) فى كتاب تحريم الدم فى "من قتل دون ماله"، وابن ماجة (٨٦١/٢) فى "باب من قتل دون ماله فهو شهيد" رقم الباب (٢١) الحديث (٢٥٨٠) من وجه آخر.

قال الترمذى: حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن، وقد روى عنه من غير وجه، وقد رخص بعض أهل العلم للرجل أن يقتل عن نفسه وماله، وقال ابن المبارك: يقتل عن ماله ولو درهمين؛ وفى الباب عن على وسعيد بن زيد وأبى هريرة وابن عمر وابن عباس وجابر. تظهر رواياتهم فى الأبواب السابقة، ونصب الراية فى الحديث الحادى عشر فى "باب ما يوجب القصاص" (٣٤٩، ٣٤٨/٤) الهداية للمؤلف فى آخر "باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب" (١٣٤/٤).

(٩) فى خأ، خب، دأ، دب: "فضل" وهو تصحيف.

(١) فى ز: "رحمه الله" مكان المثبت.

(٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلوانى البخارى، لقد سبق ذكره فى أماكن عديدة فى الفصول السابقة.

(٣) فى ز: "باح" وهو تصحيف.

(٤) قوله: "قطع الصلاة" ساقط من ط.

(٥) فى "دأ" "ز": "الكفالة والحوالة" بالتقديم والتأخير.

(٦) الدائق - يفتح النون وكسرها - : سدس الدرهم، والسايط المزهول، جمع: دوائق ودوايق (مختار الصحاح: ص ٢١٢ والمعجم الوسيط: ٢٩٨/١)

(٧) فى معظم النسخ: إذا صلى مكان "رجل صلى"، المثبت من ط، م.

كم مقدار ما يحتاج إلى أن يكون<sup>(١)</sup> مروره مكروهاً؟ والصحيح مقدار منتهى بصره، وهو موضع سجوده؛ وقال أبو نصر<sup>(٢)</sup>: مقدار ما بين الصف الأول وبين مقام الإمام، وهذا عين الأول، ولكن بعبارة أخرى<sup>(٣)</sup>.  
قال رضى الله عنه<sup>(٤)</sup>: فيما قرأنا على أستاذنا<sup>(٥)</sup> منهاج الشريعة<sup>(٦)</sup> رحمه الله<sup>(٧)</sup> أن يمر بحيث يقع بصره عليه وهو يصلى صلاة الخاشعين، وهذه العبارة أوضح.

## مسألة (٥٨٩)

إذا صلى فى الصحراء، فلم يجد سترة، فأراد الإمام أن يخط بين يديه، لا يعتبر الخط، وهو<sup>(٨)</sup> المختار، ومن اعتبر الخط فإنه يخط طولاً؛ لأنه<sup>(٩)</sup> بمنزلة

(٨) فى ط، م: "بين الإمام وبينه" بالتقديم والتأخير.

(١) فى أغلب النسخ: "إلى ما يكون"، المثبت من ط.

(٢) هو محمد بن سلام أبو نصر البخلى، وتردد ذكره فى كتب المناوى، قال اللكهنوى: تارة يذكر فى المناوى باسمه، وتارة بكنيته، وتارة بهما، وهو صاحب الطبقة العالية من أقران أبي حفص الكبر، توفى رحمه الله سنة ٣٠٥ هجرية، وبه قال الفقيه أبو الليث فى آخر النوازل ترجمته فى الفوائد البية (ص ١٦٨).

(٣) قال الفقيه أبو الليث فى النوازل فى باب الصلاة (ص ١٣٢): "وسئل محمد بن سلمة عن الخط الذى يحطه المصلى بين يديه فى الفضاء، أخطه طولاً أو عرضاً؟ قال: يخطه طولاً؛ لأنه بمنزلة الحشبة المعروضة أمامه، وكذلك السوط يلقى بين يديه طولاً، وبه قال أبو جعفر. وقال بعضهم: يحمل الخط بمنزلة المحراب، وبه نأخذ، محمد بن سلمة عن المقدار الذى لا ينسعى للمناسى أن يمر بين يدي المصلى، قال: مقدار ما بين الصفيين، وقال أحمد بن محمد القاصى: مقدار موضع سجوده.

(٤) فى ز: "رحمه الله" مكان المثبت.

(٥) فى ط "شيخاً" مكان أستاذنا.

(٦) فى ط: "الأئمة" مكان "الشريعة"، الصواب ما أثبتناه. تنظر ترجمته فى الجواهر المصيبة فى (٣/٣١٩) و"الموائد البية" (ص ١٨٧).

(٧) قوله: "رحمه الله" ساقط من ط.

(٨) فى أغلب النسخ: بدون "أو العطف"، المثبت من د، ط.

(٩) قوله: "لأنه" ساقط من ز.

الحشبة المغروزة أمامه، وكذلك<sup>(١)</sup> إذا تعذر غرز السترة<sup>(٢)</sup> لا يعتبر الإلقاء، وهو المختار، ومن اعتبر الإلقاء<sup>(٣)</sup> قال: يلقي بين يديه طولاً ليجعل كأنه<sup>(٤)</sup> غرزهم سقط، هكذا اختاره الفقيه أبو جعفر رحمه الله<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٥٩٠)

ع: إذا صلى ومعه دراهم، عليها<sup>(٦)</sup> تمثيل ملك، لا بأس به؛ لأن هذا يصغر عن البصر<sup>(٧)</sup>.

## مسألة (٥٩١)

ويكره<sup>(٨)</sup> أن يدخل إسان في الصلاة وبه غائط أو بول؛ لأنه يحتمل أن يشغله عن الصلاة، فإن فعل ذلك، فإن كان يشغله عن الصلاة قطعها؛ لأنه قطع بعذر، وإن مضى عليها أجزأه، وقد أساء، أما الجواز: فلأنه أدى، وأما الإساءة فلما قلنا، هذا إذا كان<sup>(٩)</sup> به ذلك قبل الافتتاح، وإن صار به بعد الافتتاح، فكذلك<sup>(١٠)</sup> لأن

(١) في دأ: "وكان مكان المثبت، وفي ط: فكذلك

(٢) في ط: "غرزه السترة".

(٣) في ط: "النقاء" وهو تصحيف.

(٤) في دأ: "كتابة مكان كأنه" وهو خطأ.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي الهدواني، إمام كبير من أهل بلخ، وكان يقال له: أبو حنيفة الصغير لمقهة، هو أحد مشايخ أبي النيث السمرقندي، توفي رحمه الله بخارى في ذي الحجة سنة ٣٩٢ هجرية، وهو من ٩٢ سنة؛ ترجمته في الجواهر المصيبة (٣/ ١٩٢-١٩٢) و"تاج التراجم" (ص ٦٢) و"كشف الطوبى" (١/ ٢٦٦) و"كتائب أعلام الأحياء" برقم ١٩٥ و"الفوائد المبية" (ص ١٧٩)

(٦) في ط: "فيها" مكان "عليها"، الصواب ما أثبتناه

(٧) في ط: "القرن" مكان "البصر"، لم أهتم على هذه المسألة، والتي عليها من عبود الناس للسمرقندي، وذكرها في الفتاوى الكبرى في ذكر المسائل التي تتعلق بالإمام والمفتي

(٨) في ط: "ويكره له" بزيادة "له" وهو خطأ

(٩) في دأ: "قلنا" مكان "كان" وهو خطأ

(١٠) في ط: "فلذلك" وهو تصحيف.

المعنى يجمعها<sup>(١)</sup>.

#### مسألة (٥٩٢)

ب: رجل في يده تصاوير وهو يؤم الناس<sup>(٢)</sup> لا يكره إمامته؛ لأنها مستورة في الثياب<sup>(٣)</sup>، ولا تستين<sup>(٤)</sup>، فصارت<sup>(٥)</sup> كصورة في نقش خاتم<sup>(٦)</sup> (وهو غير مستين)<sup>(٧)</sup>.

#### مسألة (٥٩٣)

س<sup>(٨)</sup>: المصلي إذا كبر بنية أن يعلم غيره أنه في الصلاة، جازت صلاته، والمستحب أن يسبح؛ لقوله عليه السلام: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»<sup>(٩)</sup>.

#### مسألة (٥٩٤)

زنس: إذا صلى رجل<sup>(١٠)</sup> وهو مكشوف الرأس، وهو يجد العمامة إن كان<sup>(١١)</sup>

(١) قال عليه السلام: «لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه أخبثان» الحديث، وفي رواية أخرى: «إذا أراد أحدكم أن يذهب إلى الخلاء وأقيمت الصلاة فليدأ بالخلاء»، الحديث رواهما أحمد في «المسند» في (٣/٤٨٣ و ٤/٣٥)، وأصحاب السنن بألفاظ متقاربة. (ينظر «نصب الراية» للربلي (٢/١٠١، ١٠٢) في أحاديث الصلاة بحضرة الطعام ونخريج الربلي في الهامش).

(٢) في ط: للناس.

(٣) في ط، م: بالثياب.

(٤) في ط: لا يستين.

(٥) في أغلب النسخ: «فصارت» المثبت من ط، م.

(٦) في ط، م: «في نفس خاتم» وهو تصحيف.

(٧) الزيادة: من ط، م، هكذا ذكر حسام الدين في «الفتاوى الكبرى» في المعمل السادس عشر في ذكر المسائل التي تتعلق بالإمام والمفتدي.

(٨) الرمز «س» ساقط من دب.

(٩) الحديث رواه مسلم؛ سبق تحريجه في «باب ما يفسد الصلاة».

(١٠) كلمة «رجل» ساقطة من ط، م.

(١١) هي غاء، تحب: «إذا كان».

ذلك تهاوناً بحال الصلاة<sup>(١٠)</sup> يكره، وإن كان ذلك تذلاً وتضرعاً<sup>(١١)</sup> - الله تعالى -<sup>(١٢)</sup>  
يستحب له ذلك؛ لأن مبنى الصلاة على الخضوع، وهذا القائل حمل صلاة الرجل  
في ثوب واحد متوشحاً به، وقول محمد رحمة الله [عليه]<sup>(١٣)</sup> فيه: لا بأس به على  
أنه (إن)<sup>(١٤)</sup> لم يجد ثوباً آخر.  
قال رضى الله عنه<sup>(١٥)</sup>: قالوا: المستحب أن يصلى في ثلاثة أثواب: قميص،  
وإزار، وعمامة؛ لأن المأخوذ عليه ستر العورة<sup>(١٦)</sup> والزينة<sup>(١٧)</sup>، وعمامة بهذا<sup>(١٨)</sup>.

## مسألة (٥٩٥)

أج<sup>(١٩)</sup>: ويكره تشييك<sup>(٢٠)</sup> الأصابع في الصلاة؛ لأن فيه إزالة اليد عن موضع  
مسنون<sup>(٢١)</sup>.

- (١) في ط: "كان" مكان "الصلاة" وهو تصحيف.
- (٢) في ط: بالتقديم والتأخير.
- (٣) في ط: "إلى الله تعالى" مكان "المشت".
- (٤) الزيادة: من ط، ولا يوجد شيء من هذا في ز.
- (٥) الزيادة: من ط.
- (٦) في ر: "رحمة الله" مكان "المشت".
- (٧) في خ، د، دأ، دب: يسترا عورة.
- (٨) في ط: "الركبة" مكان "الزينة".
- (٩) وجه المؤلف في استحباب الصلاة في ثلاثة أثواب حديث أبي هريرة؛ والأحاديث التي وردت  
في اتخاذ العمامة في الصلاة.  
ينظر ظر في "المتقى": باب استحباب الصلاة في ثوبين، وجوارف في الثوب الواحد  
(ص ١١٤)، وابن ماجه: كتاب اللباس "باب العمامة السوداء" (١١٨٦/٢).
- (١٠) الرمز أج لم يذكر في ط، م.
- (١١) في ط، م: "أن يشك" مكان "تشييك".
- (١٢) الأصل في كراهية تشييك الأصابع حديث كعب بن عجرة عن النبي ﷺ قال سمعته يقول: إذا  
توضأ أحدكم فأحس ومروء ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشك بين أصابعه موه من  
الصلاة، رواه الترمذي (٢٢٨/٢) في "باب ما جاء في كراهية التشييك بين الأصابع من  
الصلاة"، وابن حبان في "صحيحه" (٤٥٠/٣) في ذكر الخبر المدحى قول من زعم إن هذا

## مسألة (٥٩٦)

ويكره أن يشم في الصلاة ريحاً طيبة؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة.

## مسألة (٥٩٧)

ويكره أن يميل أصابع يديه ورجليه عن القبلة؛ لأنه مأمور بتوجيهها إلى القبلة؛ قال عليه السلام: «فليوجه من أعضائه إلى القبلة ما استطاع»<sup>(١)</sup>.

## مسألة (٥٩٨)

ويكره أن يطول ركعة من التطوع، ويقصر أخرى؛ لأنهما<sup>(٢)</sup> في استحقاق القراءة على السواء [قال رضى الله عنه]<sup>(٣)</sup>: يكره أن يطول الثانية على الأولى<sup>(٤)</sup> في الفرض أيضاً<sup>(٥)</sup>؛ لما قلناه، إلا أن ما دون ثلاث آيات لا يمكن الاحتراز عنه، فيجعل

الخبر ما رواه إلا سعيد المقبرى، وقد اختلف عليه فيما زعم، وفي باب الإمامة والجماعة في أول فصل في "فضل الجماعة" (٣/ ٣٧١) الطبعة الأولى، ورواه أبو داود وأحمد. وفي رواية أخرى عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ قال: «إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشكن فإن اشتبك من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه»، رواه أحمد. يطر المنقّى في باب كراهة تشبك الأصابع وفرقتها والتخصّر، والاعتماد على اليد إلا لحاجة (ص ١٧٧، ١٧٨).

(١) قال عليه السلام: «إذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع»، قال الزيلعي: غريب. يطر نصب الراية (١/ ٣٨٨).

وفي الباب عن ابن عمر عن أبيه وأبي حميد الساعدي حديث ابن عمر عن أبيه رواه النائي في باب الاستقبال بأطراف القدم القبلة عند القعود للتشهد (٢/ ٢٣٦)، وحديث أبي حميد الساعدي رواه البخاري في باب سعة الجلوس في التشهد (١/ ١٥٠)، وابن حزيمة في باب استقبال أطراف أصابع اليدين من القبلة في السجود (١/ ٣٢٤).

(٢) في ط: لأنها.

(٣) ما بين المتكنتين ساقط عن معظم النسخ، ومكانها أو المثبت من ط، م.

(٤) في ط: الأول، وهو خطأ.

(٥) قوله: أيضاً ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط.

## مسألة (٥٩٩)

ويكره أن يركع قبل بلوغه إلى الصف؛ لحديث أبي بكر<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة (٦٠٠)

ولا ينبغي أن يترك الصف وفيه خلل حتى يستوى<sup>(٤)</sup>؛ لقوله عليه السلام: «من سدّ فرجة في الصف»<sup>(٥)</sup> كتب الله تعالى<sup>(٦)</sup> له عشر حسنات ومحا عنه عشر

(١) قال محمد بن الحسن في الجامع الصغير له في باب في القراءة في الصلاة (ص ١٤): محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنهم قال: القراءة في الصلاة في السفر سواء، تقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شئت، ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب، وكذلك في الظهر والعصر والعشاء سواء، وفي المغرب دون ذلك، ويطول الركعة الأولى من الفجر على الثانية، وركعتا الظهر سواء (أى لا يطول أحدهما على الأخرى).

وقال محمد رحمه الله: أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها؛ وجه محمد في أن يطول الركعة الأولى عن الثانية، حديث أبي قتادة: «جاء أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى ما لا يطيل في الثانية، وجه محمد أصلح لمقتضى حال المصلّي وحاحته؛ جاء في رواية أبي داود: «فقطاً أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى. ينظر المتقي: «باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأوليين، وهل تسنّ قراءتها في الآخرين أم لا؟» (ص ١٤٧) رقم الحديث (٩١١، ٩١٢).

(٢) في أغلب النسخ: «أبو بكر» وهو وهم، الصواب ما أثبتناه.

(٣) عن الحسن: «أن أبا بكر جاء رسول الله ﷺ راكعاً، فركع دون الصف، ثم مشى إلى الصف، فلما قضى النبي ﷺ صلاته، قال: أيكم الذي ركع دون الصف، ثم مشى إلى الصف؟ فقال: أبو بكر؛ أنا، فقال النبي ﷺ: زادك الله حرصاً، ولا تعد. وفي رواية أخرى: «أن أبا بكر حدث أنه دخل المسجد وبى الله ﷺ راكعاً، قال: ركعت دون الصف، فقال النبي ﷺ: زادك الله حرصاً، ولا تعد، رواهما أبو داود في باب الرجل يركع دون الصف (١٧٦/١) - ط: حلي - وقال مجد الدين ابن تيمية: رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي. المتقي (ص ٢٣٤).

(٤) في ط: «تستوى»

(٥) في ط: «الصلاة» بدون في.

(٦) كلمة «تعالى» ساقطة من معظم النسخ، أثبت من ط، م.

سبثات ورفع له عشر درجات<sup>(١)</sup>.

### مسألة (٦٠١)

ولا ينبغي إذا تكامل الصف الأول أن يزاحم<sup>(٢)</sup> عليه لما فيه من الإيذاء، والقيام في الصف الثاني خير من إيذاء الغير<sup>(٣)</sup>.

### مسألة (٦٠٢)

ويكره المرور بين يدي المصلّي، وهو معروف<sup>(٤)</sup>.

(١) لم أعثر على هذا الحديث بالألفاظ الذي ذكر المؤلف، وفي الساب أحاديث كثيرة من وجوه مختلفة بألفاظ متقاربة: منها حديث عائشة وأبي سعيد الخدري وأبي أمامة وجابر بن سمرة وأبي هريرة

عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف ومن سد فرجة رفعه الله بها درجة»، رواه ابن ماجه في آخر "باب إقامة الصفوف" (٣١٨/١). وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فتمم فاعدلوا صفوفكم وسدوا الفرج فإني أراكم من وراء ظهري»، رواه ابن خزيمة في "باب الأمر سد الفرج في الصفوف" (١/٢٣).

ينظر حديث أبي أمامة وجابر بن سمرة في "المتقى" في "باب الحث على تسوية الصفوف ورفضها وسد خللها" (ص ٢٣٤، ٢٣٥)، وحديث أبي هريرة في (ص ٢٣٣).

(٢) في ط: يزاحمه.

(٣) في ط: م: "من إيذاء الناس مكان الميثب، قال عليه السلام: «أعوا الصف الأول ثم الذي يليه فإن كان نقص فليكن في الصف المؤخر»، رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. ينظر "المتقى" في الباب السابق (ص ٢٣٥).

(٤) قال عليه السلام: «لو علم المارّ بين يدي المصلّي ما دا عليه من الوزر لوقف أربعين»، رواه مالك والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود والدارمي، رواه مالك في "باب التشديد في أن يمرّ أحد بين يدي المصلّي" (١/١٣٠، ١٣١)، والبخاري في "باب إثم المارّ بين يدي المصلّي" (١/٩٩)، ومسلم (١/٢٠٧) في "باب منع المارّ بين يدي المصلّي"، والترمذي في "باب ما جاء في كراهية المرور بين يدي المصلّي" (٢/١٥٨، ١٥٩)، وأبو داود في "باب ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصلّي" (١/١٨٠)، والنسائي في "باب التشديد في المرور بين يدي المصلّي وبين سترته" (٢/٦٦)، والدارمي في "باب كراهية المرور بين يدي المصلّي" (١/٢٢٩، ٢٣٠) من حديث أبي جهيم، وفي الباب من وجوه أخرى.

قل الترمذي: حديث أبي جهيم حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم كرهوا المرور بين يدي المصلّي، ولم يروا أن ذلك يقطع صلاة الرجل.



## مسألة (٦٠٣)

فلو كان الإمام على دكة أو سطح، إن كان قدر قامة أو أكثر لا بأس بذلك؛ لأنه ليس بمأربين يديه، وإن كان أقل من ذلك يكره؛ لأنه يحاذيه بعض أعضائه، فيكون مروراً بين يديه.

## مسألة (٦٠٤)

وعن محمد رحمة الله عليه<sup>(١)</sup>: إن قتل القملة في الصلاة، أحب إلى من دفنها<sup>(٢)</sup>، وكل ذلك لا بأس به، وقال<sup>(٣)</sup> أبو حنيفة رحمة الله عليه<sup>(٤)</sup>: لا يقتل القملة في الصلاة، ويدفنها تحت الحصى<sup>(٥)</sup>؛ لما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أنه كان يصلي، فأخذ قملة ودفنها<sup>(٦)</sup>، ثم تلا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾<sup>(٧)</sup>، ووجه القتل أن فيه إزالة الأذى<sup>(٨)</sup> عن نفسه، فلا يكون به بأس كقتل الحية والعقرب<sup>(٩)</sup>.

## مسألة (٦٠٥)

ويكره السدل في الصلاة<sup>(١٠)</sup>؛ وتفسير السدل وصفته<sup>(١١)</sup>: أن يجعل الثوب

- (١) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ز.
- (٢) في ط: "رميها" وهو تصحيف.
- (٣) في خ، د، ب: "قال" بدون العطف.
- (٤) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من ط، م.
- (٥) في ط، م: الحصى.
- (٦) في ط: فدفعها.
- (٧) سورة المرسلات ٧٧-٢٥.
- (٨) كلمة "الأذى" ساقطة من د ب.
- (٩) عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ أمر بقتل الأسودين في الصلاة العقرب والحية، رواه الخمسة، وصححه الترمذي، هكذا قاله مجد الدين في "المتقى" في باب في أن قتل الحية والعقرب، والمشى اليسير للحاجة لا يكره (ص ١٧٩) (رقم الحديث ١١١١).
- (١٠) تنظر آراء العلماء في حوار قتل الأسودين في الصلاة في نيل الأوطار في باب السجدة (٢).
- (١١) (٣٤٣، ٣٤٢).
- (١٠) لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "نهى رسول الله ﷺ عن السدل في الصلاة"، رواه الترمذي في "باب ما جاء في كراهية السدل" (٢/٢١٧)، وأبو داود في "باب ما جاء في

على عاتقه<sup>(١)</sup>، ويرسل جانبيه من مقدمه<sup>(٢)</sup>، وإن أتزر به، أو اشتمل به، لا يكون سدا، وإنما يكره لأنه صنيع<sup>(٣)</sup> أهل الكتاب.

## مسألة (٦٠٦)

ويكره لبسة الصماء؛ وصفتها: أن يجعل الثوب تحت إبطه الأيمن، وي طرح جانبه على عاتقه الأيسر. قال رضى الله عنه<sup>(٤)</sup>: إنما يكون ضمًّا إذا لم يكن عليه إزار، وإنما يكره لورود النهي عنه<sup>(٥)</sup>، ولأن فيه وفي السدل وهم<sup>(٦)</sup> انكشاف العورة<sup>(٧)</sup>.

السدل في الصلاة<sup>(١/١٦٧، ١٦٨)</sup>، والحاكم في "لمستدرك" في "باب النهي عن السدل، وأن يغطي الرجل فاه"<sup>(١/٢٥٣)</sup>، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: "وقد اختلف أهل العلم في السدل في الصلاة؛ فكره بعضهم السدل في الصلاة، وقالوا: هكذا تصنع اليهود، وقال بعضهم: إنما كره السدل في الصلاة، إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد، فأما إذا سدل على القميص: فلا بأس، وهو قول أحمد، وكره ابن المبارك السدل في الصلاة".

(١١) قوله: "وصفته" ساقط من معظم النسخ، اشت من ط، م.

(١) في خأ، خب، دب: "على عاتقه الأيسر" بزيادة "الأيسر".

(٢) وبعبارة أخرى وهو أن يجعل المصلّي ثوبه على رأسه أو كتفيه، ثم يرسل أطرافه على جانبيه من غير أن يمسك طرفيه بيديه، أو يشبكهما؛ نبي الرسول ﷺ عن السدل في الصلاة؛ لأنه فعل اليهود والمكثرين؛ وقال عليه السلام: «من تشبه بقوم فهو منهم».

(٣) في ط، م، دب: صغ.

(٤) في أغلب النسخ: "قال محمد رحمة الله عليه"، المثلث من ط، وهو الأصح.

(٥) في ز: "فيه".

(٦) كلمة "وهم" ساقطة من دأ.

(٧) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: "نبي رسول الله ﷺ أن يحتبى الرجل في الثوب الواحد، ليس على فرجه منه شيء، وأن يشتمل الصماء بالثوب الواحد، ليس على أحد شقيه منه، يعنى شيء متفق عليه، وفي رواية للبحارى: "نهى عن لبستين واللبستان: اشتمال الصماء والصماء: أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه، فيبدو أحد شقين، ليس عليه ثوب، واللبسة الأخرى اختباء بثوبه وهو جالس، ليس على فرجه منه شيء".

وفي حديث أبي سعيد: "أن النبي ﷺ نهى عن اشتمال الصماء، والاحتباء في ثوب واحد، ليس على فرجه منه شيء"، رواه الجماعة إلا الترمذى، فإنه رواه من حديث أبي هريرة. المتفق في "باب كراهية اشتمال الصماء" (ص ١١٥) رقم الحديث (٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧).

## مسألة (٦٠٧)

ويكره أن يزيد في التشهد، أو ينقص منه<sup>(١)</sup> شيء<sup>(٢)</sup>، أو يبتدئ بشيء<sup>(٣)</sup> منه قبل شيء؛ لأنه ذكر منظوم، وبهذا يختل<sup>(٤)</sup> نظمه<sup>(٥)</sup>.

## مسألة (٦٠٨)

قالوا: التشهد هو من قوله<sup>(٦)</sup>: "التحيات لله..." إلى قوله: "عبدك ورسولك"، وإنما يكره الزيادة والنقصان فيها<sup>(٧)</sup>، أما في القعدة الأخيرة يأتي

- (١) في ط: "أن ينقص منه" وهو خطأ.
- (٢) كلمة شيء "ساقطة من معظم السح، المثبت من ط.
- (٣) في ط: شيء "الصواب ما أثبتناه.
- (٤) في د، دب، ز: "يخل" مكان المثلث.
- (٥) سذكر نظم التشهد في المسألة القادمة.
- (٦) في د، أ: "ليشهدوا من قوله"، وفي ط، م: "ليشهدوا قوله".
- (٧) نظم التشهد كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال عبد الله بن مسعود: علمنا رسول الله ﷺ أن نقول إذا جلسنا في الركعتين: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله"، رواه الجماعة باللفاظ متقاربة، رواه البخاري في "باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، وليس بواجب، ومسلم في "باب التشهد في الصلاة" (١/١٧١، ١٧٢)، وأبو داود في "باب التشهد" (١/١٤٤، ١٤٥)، والترمذي في "باب ما جاء في التشهد" (٢/٨١)، والنسائي في "باب كيف التشهد الأول" (٢/٢٣٨)، وابن ماجه في "باب ما جاء في التشهد" (١/٢٩٠)، والدارمي في "باب في التشهد" (١/٣٠٩، ٣٠٨)، والدارقطني في "باب صفة الجلوس للتشهد وبين السجدة" (١/٣٠٥)، وأحمد (١/٤٣١)، وابن حبان في "ذكره الأمر بالتشهد عند القعدة من صلاته" (٣/٣١١)، وفي الموطأ برواية محمد بن الحسن في آخر "باب التشهد في الصلاة" (ص ٦٩).
- قال الترمذي: وفي الباب عن عمر وجابر وأبي موسى وعائشة حديث ابن مسعود قد روى عنه من غير وجه، وهو أصح حديث روى عن النبي ﷺ في التشهد، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم من التابعين، وهو قول سفيان الثوري وأبي الحرك وأحمد وإسحاق.
- قال محمد بن الحسن في الباب السابق: "التشهد الذي ذكر (عن مالك) كله حسن، وليس يشبه تشهد عبد الله بن مسعود، وعرفنا تشهداً؛ لأنه رواه عن رسول الله ﷺ، وعليه العزم عندنا.
- وقال رحمه الله: وكان عبد الله بن مسعود يكره أن يرا فيه حرف، أو ينقص منه حرف، استدل

بالدعوات<sup>(١)</sup> وهو قوله: "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد..."<sup>(٢)</sup> إلى قوله: "وقنا"<sup>(٣)</sup> عذاب النار" على ما هو المصهور، ولكن ذلك<sup>(٤)</sup> ليس بنفس

المؤلف في كراهية الزيادة والنقصان في التشهد بالحديث التالي عن عبد الله بن مسعود: "أن رسول الله ﷺ علمه التشهد، فكان يقول: إذا جلس في وسط الصلاة، وفي آخرها على وركه اليسرى التحيات لله... إلى قوله: "عليه ورسوله"، ثم إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء أن يدعو، ثم يسلم"، رواه أحمد في المسند<sup>(٥)</sup> (٤٥٩/١) في آخر مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال الحافظ في "المتح"<sup>(٦)</sup> (٢/٢٦١): قال الزار: لما سئل عن أصح حديث في التشهد، قال: هو عندى حديث ابن مسعود، وروى من ينف وعشرين طريقاً، وقال: لا أعلم في التشهد أثبت منه، ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالاً.

وقال السيوطي: ثم إن المصنف قدم تشهد ابن مسعود لما صرحوا به من أنه أصح الشهادات ثبوتاً بالاتفاق، فهو أحق بالاعتناء. التسماني شرح السيوطي: الباب السابق (٢/٢٣٨)

ودهب الإمام الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد والعمل عليه، حديث ابن عباس رواه الجماعة إلا البخاري في العاوين السابقة، وقال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن غريب صحيح، انظر وجهة نظر الذين يعملون بحديث ابن مسعود، والذين يعملون بحديث ابن عباس في "نصب الراية" للزيلعي (١/٤٢٠)

(١) في دب: "الدعوات" بدون "ب"، وإذا جلس في آخر الصلاة، جلس كما جلس في القعدة الأولى، ويتشهد كما تشهد في القعدة الأولى، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو بما شاء من الأدعية المأثورة؛ لقوله عليه السلام: "إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ثم ليصل على النبي ﷺ ثم ليدع بما شاء بما لا يشبه كلام الناس"، الحديث بكامله كما يلي: عن فضالة بن عبيد قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو في صلاته، فلم يصل على النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: عجل هذا، ثم دعاه، فقال له -أو لغيره-: "إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ثم ليصل على النبي ﷺ ثم ليدع بما شاء"، الحديث رواه الترمذي، وصححه. المنتقى في "باب في أن التشهد في الصلاة مرسوم" (ص ١٦٣)

ومن أجمع الأدعية المأثورة في آخر الصلاة حديث أبي بكر الصديق، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "أنه قال لرسول الله ﷺ: علمني دعاء أدعوه به في صلاتي، قال: قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم" متفق عليه. المنتقى في "باب جامع أدعية منصوح عليها في الصلاة" (ص ١٦٤)، وفي الباب أدعية مستنونة كثيرة

تنظر هذه الأدعية في الباب الذي مضى، وفي "باب ما يدعو في آخر الصلاة" في ص ١٦٤، وأبو داود في "باب ما يقول: بعد التشهد" (١/٢٤٩).

(٢) قوله: "وعلى آله" ساقط من دب، ط.

(٣) قوله: "وقنا" ساقط من معظم النسخ، المثبت من ط، م.

(٤) في دب، ز: "ذاك"، وفي ط: "وليس ذلك" مكان المثبت.

## مسألة (٦٠٩)

ومسح العرق كمسح الثراب عن الجبهة؛ وقد عرف أنه لا يكره بعد الفراغ (من الصلاة، وقبل الفراغ، فيه روايتان، قالوا: المراد من الفراغ، السجدة الأخيرة<sup>(١)</sup>؛ لأنه إنما يكره على رواية لثلاث<sup>(٢)</sup> يترب ثانياً، فلا يفيد<sup>(٣)</sup>، وهذا المعنى لا يتأدى<sup>(٤)</sup> إلا بعد<sup>(٥)</sup> السجدة الثانية من الركعة الأخيرة.

## مسألة (٦١٠)

شرو: ولو نظر بمؤخر عينيه يمنة ويسرة من غير أن<sup>(١)</sup> يلوى عنقه<sup>(٢)</sup> لا يكره؛ لأن النبي ﷺ كان يلاحظ أصحابه في صلاته بموق<sup>(٣)</sup> عينيه<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين القوسين ساقط من ط، م، ومكانها "للسجدة الثانية من الركعة الأخيرة"

(٢) في ط: "لأنه"، وفي دب: "لا" مكان "لثلاث" وهو خطأ.

(٣) في دب: "فلا يفسد"، وفي دب: "فلا تفسدنها"، وكل ذلك خطأ.

(٤) في ط، م: "لا يأتي".

(٥) في ط: "بعد" بدون "إلا".

(٦) كلمة "أن" ساقطة من ط.

(٧) في ط: "فقه" وهو تصحيف.

(٨) في ط: "عليه السلام".

(٩) في ط: "ملون" وهو خطأ وتصحيف.

(١٠) قوله: "إنه عليه السلام كان يلاحظ أصحابه في صلاته بموق عينيه". قال الربيعي في نصب

الرأية (٨٩/١): غريب بهذا اللفظ، الأصل في رخصة الالتفات في الصلاة من غير أن يلوى

عنقه؛ لما روى عن عكرمة عن ابن عباس قال: "كان رسول الله ﷺ يلتفت في صلاته يمنة

وشمالاً، ولا يلوى عنقه حلف ظهره"، رواه الترمذي وأحمد والنسائي والدارقطني والحاكم.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال

الترمذي: هذا حديث غريب، وقال الدارقطني: تفرد به الفصل بن موسى عن عبد الله بن سعيد

بن أبي هند متصلاً، وأرسله غيره.

وفي رواية أخرى: عن رجل من بعض أصحاب عكرمة قال: كان رسول الله ﷺ يلاحظ في

الصلاة من غير أن تلوى عنقه، الحديث رواه الترمذي وأحمد والدارقطني مرسلين حديث

عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن رجل من أصحاب عكرمة، حديث عكرمة عن ابن عباس،

## مسألة (٦١١)

الصلاة على الحشيش والحصير<sup>(١)</sup> أولى من الصلاة على البساط ؛ لأنه جاء في الحديث عن النبي ﷺ : « الصلاة على ما تنبت الأرض أفضل من الصلاة على ما لا تنبت الأرض »<sup>(٢)</sup> ، ولهذا اختار<sup>(٣)</sup> مشايخنا [رحمهم الله]<sup>(٤)</sup> الحشيش والحصير في المساجد دون البساط<sup>(٥)</sup> .

## مسألة (٦١٢)

[ولا بأس بأن يكون قبلة مسجد بيته إلى المخرج ؛ لأنه ليس له حرمة المسجد ، وللناس فيه بلوى ، بخلاف مسجد الجماعة]<sup>(٦)</sup> .

أخرجه الترمذي في "باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة" (٢/٤٨٢، ٤٨٣)، وأحمد في "المسند" (١/٢٧٥) رقم الحديث (٢٤٨٥)، والنسائي في "باب الرخصة في الالتفات في الصلاة يمينا وشمالا" (٣/٩)، والدارقطني في "باب الالتفات في الصلاة بعنق" (٢/٨٣)، والحاكم في "المستدرک" في "باب الالتفات في الصلاة هو اختلاس يختله الشيطان من صلاة العبد" (١/١٣٦، ١٣٧)، وأبو داود في "باب الرخصة في ذلك" . قال أبو داود: وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل يحرس .

- (١) في د، أ: "والخضراء" وهو تحريف .
- (٢) قوله: "عن النبي ﷺ" ساقط من د، ط، م، ز .
- (٣) قوله: "الأرض" ساقط من معظم النسخ، المثلث من ط .
- (٤) في د، أ: "اختارت" وهو خطأ .
- (٥) الزيادة: من عبدنا .
- (٦) لقد ورد أن النبي ﷺ كان يصلي على الحصير والبساط، وعلى الفروة المدبوعة، كروى ذلك حائز، عن أبي سعيد: أنه دخل على رسول الله ﷺ قال: فرأيناه يصلي على حصير، سجد عليه، رواه مسلم، وفي رواية عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ صلى على بساط"، رواه أحمد وابن ماجة، وعن المغيرة بن شعبه قال: "كان رسول الله ﷺ يصلي على الحصير والفروة المدبوعة" .
- قال مجد الدين في "المتقى" في "باب الصلاة على الفراء والبسط وغيرهما من العرائش" . رواه أحمد وأبو داود .
- يطرف في "المتقى" (ص ١٢٦) هذه الأحاديث (٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩) ما بين المعتكفين ساقط من معظم النسخ، المثلث من ط، م .

## مسألة (٦١٣)

ولا يكره الاصطفاف بين الأسطواناتين<sup>(١)</sup>؛ لأنه صف في حق كل فريق، وإن لم يكن طويلاً.

## مسألة (٦١٤)

ويكره أن يصلى<sup>(٢)</sup> إلى كانون<sup>(٣)</sup>، أو إلى تنور فيه نار يتوقد؛ لأنه يشبه التعبد،

(١) في ط: "أسطوانتين" وهو خطأ.

الأصل في كراهية الاصطفاف بين الأسطوانتين حديث عبد الحميد بن محمود، وهو ثقة، عن عبد الحميد بن محمود قال: "صلينا خلف أمير من الأمراء، فاصطربا الناس، فصلينا بين السارينين، فلما صلياً قال أنس بن مالك: كنا نتقى هذا على عهد رسول الله ﷺ"، رواه الترمذي في "باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري" (٤٤٣/١)، ط: حلى - . وأحمد في "المسند" (١٣١/٣) حديث (١٢٣٦٦)، والحاكم في "المستدرک" في (١/٢١٠-٢١٨)، وأبو داود والنسائي.

وعن معاوية بن قرة عن أبيه قال: "كنا نسي أن نصف بين السواري على عهد رسول الله ﷺ، ونظرد عنها طرداً"، رواه ابن ماجه (٣٢٠/١) في "باب الصلاة بين السواري في الصف". وقال الترمذي: حديث أنس حديث حسن صحيح، وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السواري، وبه يقول أحمد وإسحاق؛ وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك. وجه الكراهة: لأن فيه انقطاع الصف، ثم الكراهة مع السعة، وأما عند الصيق: يجوز بلا خلاف ولا كراهة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه لما دخل الكعبة، صلى بين السارينين.

وقال الزركشي في "إعلام الساجد بأحكام المساجد" في الباب الرابع (ص ٢٨١): فيما يتعلق بسائر المساجد "المسألة التاسعة والثمانون: اختلف العلماء في الصلاة في المسجد بين السواري، فكره أنس، وقال: كنا نتقيه على عهد رسول الله ﷺ، وفي لفظ: "كنا نسي عن الصلاة بين السواري ونظرد عنها"، صححهما الحاكم في "المستدرک"، وقال ابن مسعود لا تصفوا بين الأساطين، وكرهه حذيفة وإبراهيم.

وقال القرطبي: إنما كرهت الصلاة بين الأساطين لأنه روى في هذا الحديث أنها مصلى الخو المؤمنين، وأجازها الجمهور، منهم الحسن ومحمد بن سيرين، وكان ابن حبر وإبراهيم السبي وسويد بن غفلة يؤمنون قومهم بين الأساطين، وهو قول أبي حنيفة.

وقال مالك: لا بأس بذلك لصيق المسجد، وفي الصحيحين أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يتنزلون السواري عند المغرب.

(٢) قوله: "أن يصلى" ماقت من ز.

(٣) في ز: "إلى حائوت" وهو خطأ، الكانون والكنونة: الموقد، الجمع: كواثر. محسن.

الصحاح (ص ٥٨٠)، المعجم الوسيط (٢/٨٠٨)

ولو صلى إلى شمع، أو إلى قنديل<sup>(١)</sup> أو سراج، لا يكره، هو الصحيح<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يشبه التبعّد؛ لأنه لا تبعّد، فصار كتمثال مقطوع الرأس<sup>(٣)</sup>.

مسألة (٦١٥)

م: ومن صلى في قبّاء ينبغي أن يدخل يديه في الكم، ويشدّ القبّاء في المنطقة<sup>(٤)</sup>، فإنه<sup>(٥)</sup> روى عن الفقيه أبي جعفر<sup>(٦)</sup> رحمة الله عليه<sup>(٧)</sup>: أنه<sup>(٨)</sup> كان يقول: إذا صلى مع القبّاء، وهو غير مشدود الوسط، فهو مسيء.

مسألة (٦١٦)

ويكره في ثياب البذلة<sup>(٩)</sup>؛ لما روى: "أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً فعل ذلك، فقال: أرايت لو كنت أرسلتك إلى بعض الناس، أكنت تمرّ في ثيابك هذه؟ فقال: لا، فقال عمر رضي الله عنه: الله أحقّ أن تنزّين له<sup>(١٠)</sup>".

(١) في ط: "أو قنديل بدون" إلى.

(٢) في د، أ: "وهو الصحيح" بزيادة العطف.

(٣) في ط: من أول "شرو" إلى قوله: "مقطوع الرأس"، ذكر هذه المسائل في آخر الفصل، وقدم مكانها مسائل الرمز<sup>م</sup>، فيها تأخير وتقديم.

(٤) في دب و ز: "بالمنطقة".

(٥) في د أ: "لأنه".

(٦) في دب: "أبو جعفر"، وهو خطأ.

(٧) قوله: "رحمة الله عليه" ساقط من معظم النسخ، المثبت من دب، ط، هو محمد بن عداقة ابن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي، ومن أحد مشايخ الفقيه أبي الليث السمرقندي الفوائد البهية (ص ١٧٩).

(٨) في د أ. أن، وهو خطأ.

(٩) البذلة والمبذلة - بكسر أولهما -: ما يمتحن من الثياب أي الثياب التي يلبس في المهنة والعمل، ولا يصاب من الأقدار والأوساخ؛ يقال: فلان خرج علينا في مبادلة أي في ثياب البيت والعمل، جمع: بدل. مختار الصحاح (ص ٤٥)، المعجم الوسيط (١/ ٤٥).

(١٠) قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ الآية سورة الأعراف: الآية ٣١، أي خذوا زينتكم عند الصلاة والطواف.



## مسألة (٦١٧)

ويكره للمصلي أن ينظر<sup>(١)</sup> إلى السماء، وقد كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك في مبدأ الأمر، فنزل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فرمى بصره إلى الأرض.

## مسألة (٦١٨)

ويكره أن يسجد على كور عمامته، لما في ذلك من الإخلال بالتعظيم، وكل صلاة أدبت مع الكراهية<sup>(٣)</sup>، فإنها تعاد، لا على وجه الكراهية<sup>(٤)</sup>؛ لقوله عليه السلام: «لا يصلي بعد صلاة مثلها»<sup>(٥)</sup>، تأويله النهي عن الإعادة<sup>(٦)</sup> بسبب الوسوسة، فلا يتناول الإعادة بسبب الكراهية، وذكره صدر الإسلام البزدوى في "الجامع الصغير"<sup>(٧)</sup>.

\*\*\*\*\*

خذلوا زيتكم عند الصلاة والطواف.

- (١) كلمة "ينظر" مطبوسة في ط.
- (٢) سورة المؤمنون: الآية ٢٨.
- عن ابن سيرين: "أن النبي ﷺ كان يقلب بصره في السماء، فنزلت هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ فطأ رأسه"، رواه أحمد.
- وفي رواية أخرى عن أنس عن النبي ﷺ قال: «ما بال أنوفهم يرفعون أنصارهم إلى السماء في صلاتهم، فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتن أو لتخطفن أنصارهم»، رواه أبو داود في باب النظر في الصلاة (١/ ٢٢١).
- قال مجد الدين في "المتقى" في "باب نظر المصلي إلى موضع سجوده، والهي عن ربع الصر في الصلاة" (ص ١٣٩)، رواه الجماعة إلا مسلماً والترمذي، الحديث الأول رواه أحمد في "كتاب الناسخ والمنسوخ".
- ينظر حديث (٨٦١-٨٦٣).
- (٣) في ط، دأ: "الكراهة".
- (٤) في ط، دأ: "الكراهة".
- (٥) لم أعثر على هذا الحديث بعد.
- (٦) في ط، و، م: من الإعادة.
- (٧) لم أعثر على هذه المسألة في "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن، لعل المؤلف أراد بقوله "ذكر البزدوى في" الجامع الصغير "شرح الجامع للزبدوى، وشرح البزدوى للجامع الصغير عبر مبسر في دور المخطوطات.

## فهرس الموضوعات

## الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٩٠٥	مقدمة التحقيق
١١٠١٠	خطة البحث

## الفصل الأول

## التعريف بالمصنف

## ويشتمل النقاط التالية

١٥٠١٤	اسمه ونسبه
١٦٠١٥	لقبه وكنيته
١٧٠١٦	نسبه
١٨٠١٧	مولده
١٨	نشأته
١٩٠١٨	ورعه
١٩	مذهبه
٢١٠٢٠	ثناء العلماء عليه
٢٢٠٢١	منزله
٢٣٠٢٢	رحلته
٢٣	أقرانه

قهرص الموضوعات	٥٤٤	ج-١
مشايخه	٣٥،٢٣	
تلامذه	٣٨،٣٥	
مؤلفاته	٤٨،٣٨	
وفاته	٤٩،٤٧	

## الفصل الثاني

معنى التجنيس والمزيد	٥٢
تعريفه	٥٣،٥٢
توثيق نسبته إلى المرغيناني	٥٤،٥٣
تعريف المصادر، ورموزها وترجمة أصحابها	٦٢،٥٤
منهج المرغيناني	٦٢

## القسم الثاني في التحقيق الفصل الأول

مقدمة التحقيق	٦٧،٦٦
وصف نسخ المخطوط	٧٧،٦٧

## الفصل الثاني

في بيان منهجه في التحقيق	٨٠،٧٨
محتويات كتاب التجنيس والمزيد	
مقدمة المصنف	٩١،٨١
باب العلم وما يتلى به أهله	١١٧،٩٣
كتاب الطهارة	
فصل فيما يوجب الوضوء	١٢٩،١١٨

١٤٧، ١٣٠	باب الوضوء وما يوجبه
١٥٥، ١٤٨	فصل فى القهقهة
١٥٨، ١٥٥	فصل فى الجرح السائل
١٧٣، ١٥٩	باب الغسل وما يوجبه
١٨١، ١٧٣	فصل
١٩٩، ١٨١	فصل فى الحيض
٢٠٣، ١٩٩	فصل فى النفاس
٢٢١، ٢٠٤	باب فى المياه
٢٢٨، ٢٢١	مسائل فى الحمام
٢٤٢، ٢٢٨	فصل فى الأوانى والآبار
٢٧٦، ٢٤٢	باب فى النجاسة وتطهيرها
٢٩٢، ٢٧٦	فصل فى التطهير
٣٠٣، ٢٩٢	فصل فى الاستنجاء
٣٢٨، ٣٠٤	باب فى التيمم
٣٤٩، ٣٢٨	باب المسح على الخفين وعلى الجباثر
٣٧٤، ٣٥٠	باب فى حكم المسجد
	كتاب الصلاة
٣٨٣، ٣٧٥	باب المواقيت
٣٩٣، ٣٨٣	باب الأذان
٣٩٨، ٣٩٤	باب فيما يتقدم الصلاة من الشروط
٤٠٦، ٣٩٨	فصل فى مكان الصلاة
٤١٧، ٤٠٦	فصل فى ستر العورة
٤٣٠، ٤١٧	فصل فى النية
٤٣٨، ٤٣٠	فصل فى القبلة
٤٤١، ٤٣٨	فصل فى تكبيرة الافتتاح
	باب فيما يفعل المصلى فى صلاته

٤٤٢، ٤٤١	فصل فى القيام
٤٤٣، ٤٤٢	فصل فى الركوع
٤٥١، ٤٤٣	فصل فى السجود
٤٥٢، ٤٥١	فصل فى الأوليين
٤٥٥، ٤٥٢	فصل فى القعدة
٤٦٧، ٤٥٥	باب القراءة فى الصلاة
٤٧٩، ٤٦٨	فصل فى القراءة فى غير الصلاة وما يتعلق بذلك
٤٩٠، ٤٨٠	فصل فى زلات القارئ والخطأ فى الأذكار
٥١٨، ٤٩٠	باب ما يفسد الصلاة
٥١٩	باب فيما يستحب فى الصلاة وما يكره فيها